



# مؤشرات السلامة المالية

---

مرشد لإعداد البيانات

معهد صندوق النقد الدولي



# مؤشرات السلامة المالية

مرشد لإعداد البيانات

---

٢٠٠٦

© 2006 by the International Monetary Fund

الطبعة العربية © صندوق النقد الدولي ٢٠٠٦

### Cataloging-in-Publication Data

Financial soundness indicators: compilation guide. – Arabic.  
[Washington, D.C.]. مؤشرات السلامة المالية: مرشد – صندوق النقد الدولي  
p. cm.

Includes bibliographical references.  
ISBN 978-1-58906-399-0

1. Financial institutions—Auditing. 2. International Monetary Fund.  
I. International Monetary Fund.  
HF5686.F46F35 2006

تمت الترجمة في شعبة اللغة العربية  
إدارة التكنولوجيا والخدمات العامة، صندوق النقد الدولي

السعر ٣٢ دولاراً أمريكياً

ترسل طلبات الحصول على هذا العدد إلى العنوان التالي:  
International Monetary Fund Publication Services  
700 19<sup>th</sup> Street, N.W., Washington, D.C. 20431, U.S.A.  
هاتف: 623-7430 (202) فاكس: 623-7201 (202)  
بريد إلكتروني: [publications@imf.org](mailto:publications@imf.org)  
إنترنت: <http://www.imf.org>



ورق معاد تصنيعة

## المحتويات

ط	قائمة الاختصارات .....	
١	مقدمة .....	١
١	خلفية .....	
٢	بعض الجوانب الرئيسية للمرشد .....	
٦	هيكل المرشد .....	
٧	المصطلحات .....	

### الجزء الأول: الإطار المفاهيمي

١١	نظرة عامة على النظام المالي .....	٢
١١	مقدمة .....	
١١	ما المقصود بالنظام المالي؟ .....	
١١	الشركات المالية .....	
١٣	الشركات غير المالية .....	
١٤	الأسر المعيشية .....	
١٤	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية .....	
١٤	الحكومة العامة .....	
١٤	القطاع العام .....	
١٤	الأسواق المالية .....	
١٥	نظام الدفع .....	
١٥	الأسواق العقارية .....	
١٧	المبادئ المحاسبية لمؤشرات السلامة المالية .....	٣
١٧	مقدمة .....	
١٧	تعريف التدفقات والمراكز المالية .....	
١٧	وقت إثبات التدفقات والمراكز المالية .....	
٢٠	التقييم .....	
٢٢	الإقامة .....	
	العملات المحلية والأجنبية، والوحدة المحاسبية، والتحويل	
٢٣	بأسعار الصرف .....	
٢٤	أجل الاستحقاق .....	
٢٦	الإطار المحاسبي والكشوف المالية القطاعية .....	٤
٢٦	مقدمة .....	
٢٧	الإطار المحاسبي .....	
٢٧	الكشوف المالية القطاعية .....	
٥٤	تجميع وتوحيد البيانات .....	٥
٥٤	مقدمة .....	
٥٤	تعريف المصطلحات .....	

٥٥	..... منهج التجميع المبني على مفهوم الإقامة
٥٦	..... المنهج المبني على توحيد البيانات
٥٨	..... تطبيق إبلاغ بيانات المجموعة الموحدة على احتياجات بيانات مؤشرات السلامة المالية
٦٠	..... قضايا محددة ناتجة عن المنهج الموحد
٦١	..... إعداد البيانات الموحدة على مستوى القطاع
٦٣	..... مرفق: التحديد المفصل للتعديلات اللازمة على مستوى القطاع

### الجزء الثاني: تحديد مؤشرات السلامة المالية

٧٥	..... توصيف مؤشرات السلامة المالية في جهات تلقي الودائع	٦
٧٥	..... مقدمة	
٧٦	..... مؤشرات السلامة المالية	
٨٨	..... تحديد مؤشرات السلامة المالية للقطاعات الأخرى	٧
٨٨	..... مقدمة	
٨٨	..... حساب مؤشرات السلامة المالية	
٩١	..... الأسواق المالية	٨
٩١	..... مقدمة	
٩١	..... أسعار الفائدة	
٩٤	..... أسواق الأوراق المالية	
٩٩	..... مرفق: المؤشرات الهيكلية للأسواق المالية	
١٠١	..... مؤشرات أسعار العقارات	٩
١٠١	..... مقدمة	
١٠١	..... قياس الأسعار العقارية	
١٠٣	..... المؤشرات الهيكلية لأسواق العقارات	
١٠٤	..... إنشاء مقاييس سعر العقارات	

### الجزء الثالث: إعداد ونشر مؤشرات السلامة المالية

١١١	..... قضايا استراتيجية وإدارية	١٠
١١١	..... مقدمة	
١١١	..... قضايا استراتيجية	
١١٤	..... قضايا الإدارة	
١١٨	..... إعداد بيانات مؤشرات السلامة المالية: قضايا عملية	١١
١١٨	..... مقدمة	
١١٨	..... مصادر البيانات الأساسية	
١٢١	..... متطلبات البيانات الأخرى	
١٣٢	..... توافر البيانات	
١٣٢	..... القطع في سلاسل البيانات	
١٣٧	..... التعديل الموسمي	
١٣٨	..... نشر نسب مؤشرات السلامة المالية والبيانات المرتبطة	١٢
١٣٨	..... مقدمة	
١٣٨	..... ممارسات النشر	
١٣٩	..... إطار لنشر مؤشرات السلامة المالية	

## الجزء الرابع: تحليل مؤشرات السلامة المالية

١٤٧	مؤشرات السلامة المالية وتحليل السلامة الاحترازية الكلية	١٣
١٤٧	مقدمة	
١٤٧	ما الحاجة إلى بيانات مؤشرات السلامة المالية؟	
	ما هو إطار الاستقرار المالي الذي يمكن أن تستخدم فيه بيانات مؤشرات السلامة المالية؟	
١٤٨	مؤشرات السلامة المالية؟	
	ما هي بعض الأدوات الأخرى التي يمكن أن تعزز الاستفادة من بيانات مؤشرات السلامة المالية وفهماها؟	
١٥١	مؤشرات السلامة المالية وفهماها؟	
١٥٥	استخدامات مؤشرات السلامة المالية النوعية	١٤
١٥٥	مقدمة	
١٥٥	جهات تلقي الودائع	
١٥٩	الشركات المالية الأخرى	
١٥٩	الشركات غير المالية	
١٦٠	قطاع الأسر المعيشية	
١٦٠	أسواق العقارات	
١٦١	تحليل مجموعات النظراء والإحصاءات الوصفية	١٥
١٦١	مقدمة	
١٦١	تحليل مجموعات النظراء	
١٦٢	الإحصاءات الوصفية	

## الملاحق

١٧٣	الملحق الأول: مسح حول استخدام مؤشرات السلامة الاحترازية الكلية وإعدادها ونشرها
١٨٠	الملحق الثاني: ملخص الإرشادات لكل من مؤشرات السلامة المالية
٢٠٣	الملحق الثالث: تعاريف إضافية لمؤشرات السلامة المالية وسلاسل البيانات المرتبطة بها
٢١٣	الملحق الرابع: المطابقة بين منهجية المرشد والمحاسبة القومية والتجارية
٢٣٠	الملحق الخامس: أمثلة رقمية
	الملحق السادس: قضايا متبقية: رصد المخصصات ومخاطر أسعار الفائدة واختبارات القدرة على تحمل الضغوط
٢٥٦	تحمل الضغوط
٢٧٠	الملحق السابع: مسرد المصطلحات

## المراجع

٢٧٨	المراجع
٢٨٢	الفهرس

## الأطر

٢٨	١-٤ أطر القياس
٣٠	٢-٤ نسبة كفاية رأس المال حسب تعريف اتفاقية بازل
٣٦	٣-٤ المؤسسات المالية الإسلامية والسلامة المالية
٤١	٤-٤ منهج التقييم ورصد مخصصات خسائر القروض المتبع في المرشد
٦٢	١-٥ التدفقات والمراكز المالية فيما بين البنوك
٦٣	٢-٥ التدفقات والمراكز المالية في القطاعات غير المتلقية للودائع
٦٤	٣-٥ ما الفرق بين البيانات الموحدة عبر الحدود وعلى أساس محلي؟
٩٨	١-٨ تحويل الفروق بين سعري الشراء والبيع من أسعار محددة للعائد إلى أسعار
١١٦	١-١٠ إدارة نظم إعداد البيانات
١١٩	١-١١ العلاقة بين الإحصاءات النقدية والمالية ومؤشرات السلامة المالية
١٤٤	١-١٢ عرض إيضاحي للبنود واجبة التغطية في البيانات الوصفية
١٥٢	١-١٣ استخدام اختبارات القدرة على تحمل الضغوط بين البنوك لتقييم المخاطر النظامية
١٨١	١-٢ مؤشرات السلامة المالية: فهرس الملخصات
٢٠٥	١-٣ التصنيف الدولي الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية

٢٥٧	١-٦ نظام تصنيف القروض في الولايات المتحدة الأمريكية (دليل التفتيش على البنوك التجارية).....
٢٥٧	٢-٦ نظام تصنيف القروض المتبع في هيئة الرقابة المالية اليابانية .....

## الجدول

٢	١-١ مؤشرات السلامة المالية: المؤشرات الأساسية والمُحِبَّدة .....
٣١	١-٤ جهات تلقي الودائع .....
٤٨	٢-٤ الشركات المالية الأخرى .....
٤٩	٣-٤ الشركات غير المالية .....
٥٢	٤-٤ قطاع الأسر المعيشية .....
٥٧	١-٥ عرض بياني لمستويات توحيد البيانات .....
٦٦	٢-٥ البيانات القطاعية: توحيد بنود الدخل والمصروفات والميزانية العمومية .....
٧٦	١-٦ جهات تلقي الودائع: مؤشرات السلامة المالية .....
٨٠	٢-٦ المركز الصافي المفتوح بالعملات الأجنبية .....
٨١	٣-٦ مثال على قياس المركز الصافي المفتوح بالعملات الأجنبية .....
٨٤	٤-٦ التدفقات النقدية المستقبلية الناشئة عن عقود المشتقات المالية حسب أجل الاستحقاق .....
١٠٠	١-٨ مرحلة تطور الأسواق المالية المحلية في بلد افتراضي .....
١٠٠	٢-٨ مثال على طلب بيانات أثناء برنامج تقييم القطاع المالي .....
١٠٥	١-٩ كميات وأسعار العقارات .....
١٢٢	١-١١ جهات تلقي الودائع المحلية—سلاسل البيانات التي لا تشملها منهجية الحسابات القومية .....
١٢٣	٢-١١ جهات تلقي الودائع المحلية—المراكز المالية والتدفقات فيما بين كيانات القطاع .....
١٢٤	٣-١١ جهات تلقي الودائع المحلية—المراكز المالية والتدفقات الأخرى فيما بين كيانات المجموعة .....
	٤-١١ جهات تلقي الودائع الخاضعة للسيطرة المحلية—المراكز المالية والتدفقات فيما بين المجموعات
١٢٨	(البيانات الموحدة عبر الحدود) .....
١٢٩	٥-١١ الشركات المالية الأخرى—سلاسل البيانات الإضافية .....
١٣٠	٦-١١ الشركات غير المالية—سلاسل البيانات التي لا تشملها منهجية الحسابات القومية .....
١٣١	٧-١١ الشركات غير المالية—سلاسل البيانات الإضافية .....
	٨-١١ مثال على حساب التغيرات في نسبة كفاية رأس المال عند حصول تغيرات
١٣٢	في عدد المصارف القائمة بالإبلاغ .....
١٣٣	٩-١١ بيان الدخل والمصروفات والميزانية العمومية لجهات تلقي الودائع .....
١٣٥	١٠-١١ بيان الدخل والمصروفات والميزانية العمومية للشركات غير المالية .....
١٣٦	١١-١١ دخل قطاع الأسر المعيشية .....
١٤٠	١-١٢ عرض إيضاحي لمؤشرات السلامة المالية .....
١٤٢	٢-١٢ عرض إيضاحي للمؤشرات الهيكلية للقطاع المالي المحلي .....
١٥٣	١-١٣ مبادئ بازل الأساسية التي تحتوي على معلومات مفيدة لتفسير مؤشرات السلامة المالية .....
١٦٣	١-١٥ مثال على حساب مؤشر هيرفيندال .....
١٦٤	٢-١٥ مثال لحساب مؤشر جيني .....
١٦٥	٣-١٥ تشتت إحصاءات نسب رأس المال إلى الأصول (منهج الأوزان المتساوية) .....
	٤-١٥ تشتت إحصاءات نسب رأس المال إلى الأصول
١٦٥	(منهج التوزيع حسب المساهمة) .....
	٥-١٥ امتداد لمقاييس تشتت نسب رأس المال إلى الأصول
١٦٧	(منهج الأوزان المتساوية) .....
١٦٧	٦-١٥ إحصاءات نسب رأس المال إلى الأصول حسب المدى .....
١٦٨	٧-١٥ إحصاءات نسب رأس المال إلى الأصول حسب المئين .....
١٦٩	٨-١٥ مصفوفة الانتقال بين مئينات توزيع العائد على رأس المال خلال سنة .....
١٧٠	٩-١٥ تحليل جانبي التوزيع حسب التصنيف الصناعي .....
١٧٤	١-١ ألف مؤشرات السلامة المالية حسب نوع الاقتصاد .....
١٧٥	٢-١ ألف المجموعة الثانية من مؤشرات السلامة المالية حسب نوع الاقتصاد .....
٢٠٧	١-٣ ألف حساب نسبة هوي هوييل .....

٢٠٨	٢-٣ ألف	جهات تلقي الودائع: سلاسل للتذكرة .
٢١١	٣-٣ ألف	الشركات المالية الأخرى : سلاسل للتذكرة .
٢١١	٤-٣ ألف	الشركات غير المالية: سلاسل للتذكرة .
٢٣١	١-٥ ألف	الدخل والمصرفيات: جهات تلقي الودائع - البيانات المجمعة
٢٣٢	٢-٥ ألف	الميزانيات العمومية: جهات تلقي الودائع - البيانات المجمعة
٢٣٤	٣-٥ ألف	مؤشرات السلامة المالية: جهات تلقي الودائع - البيانات المجمعة
٢٣٦	٤-٥ ألف	قيد مكاسب وخسائر الأدوات المتداولة: الحالة ١
٢٣٦	٥-٥ ألف	قيد مكاسب وخسائر الأدوات المتداولة: الحالة ٢
٢٣٦	٦-٥ ألف	قيد مكاسب وخسائر الأدوات المتداولة: الحالة ٣
٢٣٧	٧-٥ ألف	قيد مكاسب وخسائر الأدوات المتداولة: الحالة ٤
٢٣٧	٨-٥ ألف	قيد مكاسب وخسائر الأدوات المتداولة: الحالة ٥
٢٣٨	٩-٥ ألف	معالجة الفائدة المستحقة على القروض المتعثرة: الحالة ١
٢٣٩	١٠-٥ ألف	معالجة الفائدة المستحقة على القروض المتعثرة: الحالة ٢
٢٣٩	١١-٥ ألف	معالجة الفائدة المستحقة على القروض المتعثرة: الحالة ٣
٢٤١	١٢-٥ ألف	المراكز المالية والتدفقات بين البنوك .
٢٤٢	١٣-٥ ألف	المراكز المالية والتدفقات الأخرى بين المجموعات .
٢٤٣	١٤-٥ ألف	كشوف الدخل والمصرفيات: جهات تلقي الودائع - البيانات الموحدة على مستوى القطاع (البيانات الموحدة على المستوى المحلي).
٢٤٤	١٥-٥ ألف	الميزانية العمومية: جهات تلقي الودائع - البيانات الموحدة على مستوى القطاع (البيانات الموحدة على المستوى المحلي).
٢٤٥	١٦-٥ ألف	المراكز المالية والتدفقات بين المجموعات (البيانات الموحدة عبر الحدود).
٢٤٥	١٧-٥ ألف	كشوف الدخل والمصرفيات: جهات تلقي الودائع - البيانات الموحدة عبر القطاع (البيانات الموحدة عبر الحدود).
٢٤٦	١٨-٥ ألف	الميزانيات العمومية: جهات تلقي الودائع - البيانات الموحدة على مستوى القطاع (البيانات الموحدة عبر الحدود).
٢٤٧	١٩-٥ ألف	توحيد بيانات رأس المال القطاعي: السيناريو الأساسي
٢٤٨	٢٠-٥ ألف	توحيد بيانات الدخل ورأس المال على مستوى القطاع:
٢٤٨	٢١-٥ ألف	مكاسب التقييم غير المتحققة - الحالة ١
٢٤٩	٢٢-٥ ألف	توحيد بيانات الدخل ورأس المال على مستوى القطاع:
٢٤٩	٢٣-٥ ألف	مكاسب التقييم غير المتحققة - الحالة ٢
٢٤٩	٢٤-٥ ألف	توحيد بيانات الدخل ورأس المال على مستوى القطاع:
٢٤٩	٢٥-٥ ألف	مكاسب التقييم غير المتحققة - الحالة ١
٢٥٠	٢٦-٥ ألف	توحيد بيانات الدخل ورأس المال على مستوى القطاع:
٢٥٠	٢٦-٥ ألف	مكاسب التقييم غير المتحققة - الحالة ٢
٢٥٢	٢٧-٥ ألف	الشهرة التجارية ورأس المال القطاعي: الشراء نقدا .
٢٥٢	٢٨-٥ ألف	الشهرة التجارية ورأس المال القطاعي: الشراء بإصدار أسهم .
٢٥٣	٢٩-٥ ألف	كشوف الدخل والمصرفيات: الشركات غير المالية - البيانات الموحدة على مستوى القطاع
٢٥٤	٣٠-٥ ألف	الميزانيات العمومية: الشركات غير المالية - البيانات الموحدة على مستوى القطاع
٢٥٥	٣١-٥ ألف	مؤشرات السلامة المالية: الشركات غير المالية - البيانات الموحدة على مستوى القطاع
٢٦٠	١-٦ ألف	مستويات المخصصات الموضوعية لتصنيفات القروض المختلفة
٢٦١	٢-٦ ألف	مخاطر أسعار الفائدة
٢٦٢	٣-٦ ألف	مثال لتحليل الفجوة
٢٦٣	٤-٦ ألف	الأصول والخصوم الحساسة لتغيرات أسعار الفائدة وذات فترة متبقية أقل من سنة حتى إعادة تسعيرها
٢٦٤	٥-٦ ألف	مدة سند دولي بأجل استحقاق ٦ سنوات بقسائم وعائدات بنسبة ٨٪
٢٦٤	٦-٦ ألف	مدة الحافطة
٢٦٥	٧-٦ ألف	المدة على مستوى القطاع
٢٦٦	٨-٦ ألف	المدة ( $D^*$ ) عندما يكون منحنى العائد مائلا إلى أعلى



## الأشكال البيانية

٩٥	..... عمق السوق وضيقة	١-٨
١٤٩	..... الإطار التحليلي للاستقرار المالي	١-١٣
١٦٥	..... توزيع المشاهدات	١-١٥
١٦٦	..... توزيع النسب حسب الأوزان الترجيحية	٢-١٥
١٦٦	..... توزيع نسب رأس المال إلى الأصول حسب عدد المؤسسات والوزن الترجيحي	٣-١٥
١٦٩	..... مئينات توزيع العائد على أسهم رأس المال	٤-١٥
١٧٠	..... تزامن مؤشرات السلامة المالية	٥-١٥
١٧٧	..... متوسط عدد مؤشرات السلامة المالية التي تم إعدادها ونشرها حسب نوع الاقتصاد	١-١٦

## قائمة الاختصارات

AAOIFI	Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions	هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
BCBS	Basel Committee on Banking Supervision <i>Bank Loan Classification and Provisioning Practices in Selected Developed and Emerging Countries (Laurin and Majnoni, 2003)</i>	لجنة بازل للرقابة المصرفية ممارسات تصنيف القروض ورصد المخصصات لدى البنوك في بلدان متقدمة وبلدان اقتصادات صاعدة مختارة
BCPLP		
BCPs	Basel Core Principles	مبادئ بازل الأساسية
BIS	Bank for International Settlements	بنك التسويات الدولية
BPM5	<i>Balance of Payments manual, fifth edition (IMF, 1993)</i>	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة (صندوق النقد الدولي، ١٩٩٣)
CAMELS	Capital adequacy, asset quality, management soundness, earnings and profitability, liquidity, and sensitivity to market risk	كفاية رأس المال، جودة الأصول، سلامة الإدارة، الإيرادات والربحية، السيولة، الحساسية تجاه مخاطر السوق
CFC	Consumption of fixed capital	استهلاك رأس المال الثابت
CPLG	Basel Core Principles Liaison Group	مجموعة الاتصال المعنية بمبادئ بازل الأساسية
DQAF	Data Quality Assessment Framework (IMF)	إطار تقييم جودة البيانات (صندوق النقد الدولي)
EBIT	Earnings before interest and tax	الأرباح قبل الفائدة والضريبة
ECB	European Central Bank	البنك المركزي الأوروبي
ERGD	Expected recovery given default (BCBS)	الاسترداد المتوقع في حالة العجز عن السداد (لجنة بازل للرقابة المصرفية)
EWS	Early Warning System	نظام الإنذار المبكر
FC	Funds contributed by owners	المساهمات المالية من المالكين
FSAP	Financial Sector Assessment Program	برنامج تقييم القطاع المالي
FSF	Financial Stability Forum	منتدى الاستقرار المالي
FSI	Financial Soundness Indicator	مؤشر السلامة المالية
FSIM	Financial services indirectly measured	الخدمات المالية المقاسة بصورة غير مباشرة
G-10	Group of Ten	مجموعة العشرة
GDDS	General Data Dissemination System	النظام العام لنشر البيانات
GDP	Gross Domestic Product	إجمالي الناتج المحلي
GFSM	<i>Government Finance Statistics Manual (IMF, 2001)</i>	دليل إحصاءات مالية الحكومة (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠١)
GNF	Global note facility	تسهيل السندات الإذنية العالمية
HHR	Hui-Heubel Ratio	نسبة هوي- هويبل (Hui-Heubel)
IAS	International accounting standard	معييار محاسبي دولي
IASB	International Accounting Standards Board	المجلس الدولي للمعايير المحاسبية
IBS	International banking statistics (BIS)	الإحصاءات المصرفية الدولية (بنك التسويات الدولية)
IFI	Islamic Financial Institution	مؤسسة مالية إسلامية
IFRS	International Financial Reporting Standard (IASB)	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (المجلس الدولي للمعايير المحاسبية)
IFSB	Islamic Financial Services Board	مجلس الخدمات المالية الإسلامية

IIF	Institute for International Finance	معهد المالية الدولية
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
IRB	Internal Rating Based (BCBS)	التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان (لجنة بازل للرقابة المصرفية)
ISIC	International Standard Industrial Classification of all Economic Activities	التصنيف الدولي الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية
LGD	Losses given default	الخسارة في حالة عدم السداد
LoCs	Letters of credit	خطابات اعتماد
<i>MFSM</i>	<i>Monetary and Financial Statistics Manual</i> (IMF, 2000)	دليل الإحصاءات النقدية والمالية (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٠)
NIF	Note issuance facility	تسهيل إصدار السندات الإذنية
NPISHs	Nonprofit institutions serving households	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
NPLs	Nonperforming loans	القروض المتعثرة
ODC	Other depository corporations	شركات الإيداع الأخرى
OFC	Other financial corporations	الشركات المالية الأخرى
OTC	Over-the-counter	خارج السوق الرسمية
PD	Probabilities of default	احتمالات عدم السداد
PLS	Profit and loss sharing	المشاركة في الربح والخسارة
RAROC	Risk-adjusted return on capital	عائد رأس المال المعدل حسب المخاطر
Repo	Repurchase agreement	اتفاق إعادة شراء
ROA	Return on assets	العائد على الأصول
ROE	Return on equity	العائد على أسهم رأس المال
RTGS	Real Time Gross Settlement	التسوية الإجمالية في الوقت الحقيقي
RUF	Revolving underwriting facility	تسهيل ضمان الاكتتاب المتجدد
SDDS	Special Data Dissemination Standard (IMF)	المعيار الخاص لنشر البيانات (صندوق النقد الدولي)
SDRs	Special drawing rights	حقوق السحب الخاصة
SIC	Standard Industrial Classification	التصنيف الصناعي الموحد
SIR	Spread between the highest and lowest interbank rates	الفرق بين الحد الأقصى والحد الأدنى لسعر الفائدة بين البنوك
SLDR	Spread between reference lending and deposit rates	الفرق بين أسعار الفائدة المرجعية على القروض والودائع
<i>1993 SNA</i>	<i>System of National Accounts 1993</i> (Commission of the European Communities and others, 1993)	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣
SPE	Special purpose entity	كيان ذو غرض خاص
SPV	Special purpose vehicle	أداة ذات غرض خاص
WAMU	West African Monetary Union	الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا

للبيانات. ويخدم المرشد في هذا الصدد كميّار أو نقطة مرجعية لأعمال التطوير في المستقبل، وكذلك كوثيقة مرجعية للمساعدة الفنية بهدف دعم جهود إعداد مؤشرات السلامة المالية.

٤-١ وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي الممثل في المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يعتبر تعزيز إمكانية مقارنة بيانات مؤشرات السلامة المالية هدفاً متوسط الأجل، فقد أكد العديد من المعلقين خلال المناقشات الخاصة بإعداد هذا المرشد على ضرورة توخي المرونة في تطبيق الإرشادات الموضحة لاحقاً. وعليه، فمع تراكم الخبرة في إعداد هذه المجموعة الجديدة من الإحصاءات الاقتصادية الكلية، يتعين على المستخدمين إدراك أن البيانات المستمدة من أطر القياس الاحترازية والتجارية سوف تتفاوت بين البلدان، الأمر الذي يحد من إمكانية مقارنة البيانات بين البلدان. وفي المرحلة المقبلة، من المحتمل أن يتأثر حساب مؤشرات السلامة المالية المستمدة أساساً من بيانات الجهات الرقابية نتيجة جهود لجنة بازل للرقابة المصرفية المعنية بتعديل "اتفاقية بازل لكفاية رأس المال" لكي تكون أكثر حساسية للمخاطر، ومن ثم فإن الطبقات اللاحقة من المرشد يمكن أن تأخذ هذه التعديلات في الاعتبار.

٥-١ ومن المسلم به أيضاً أن إعداد بيانات مؤشرات السلامة المالية سيستلزم على الأرجح توافر مستويات عالية نسبياً من المهارات الفنية في أجهزة جمع البيانات.

### خلفية

٦-١ من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية وتوفير خدمات الدفع، تسهم النظم المالية السليمة والقوية في زيادة النشاط الاقتصادي والرفاه. ومع ذلك، فقد أوضحت التجارب أن النظم المالية عرضة لعدم الاستقرار والأزمات التي قد تؤدي إلى اضطراب النشاط الاقتصادي وفرض تكاليف باهظة واسعة على الاقتصاد. ومع تحرير الأسواق المالية وزيادة الوعي بأهمية الآثار النظامية الناشئة عن ضعف القطاع المالي، فإن صانعي السياسات الاقتصادية وغيرهم يعيرون الآن انتباهاً متزايداً لاستقرار النظم المالية القومية. وعليه، فإن الرقابة الراسخة التي

١-١ يتمثل الهدف من "المرشد إلى إعداد مؤشرات السلامة المالية" (المرشد) في تقديم الإرشادات ذات الصلة بالمفاهيم والتعاريف، والمصادر والأساليب، من أجل إعداد ونشر مؤشرات السلامة المالية التي حددها المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي (راجع الجدول ١-١). ويهدف هذا المرشد إلى تشجيع إعداد مؤشرات السلامة المالية في مختلف البلدان وتحسين إمكانية مقارنة بياناتها، فضلاً عن مساعدة معدي ومستخدمي بيانات هذه المؤشرات بغرض دعم الرقابة القومية والدولية على النظم المالية.

٢-١ ومؤشرات السلامة المالية هي مؤشرات لصحة وسلامة المؤسسات المالية الحالية في بلد ما والشركات والأسر المعيشية المنفردة. وتضم هذه المؤشرات بيانات مجمعة للمؤسسات المنفردة ومؤشرات تمثل الأسواق التي تعمل المؤسسات المالية في إطارها. وتحسب مؤشرات السلامة المالية وتُنشر بغية دعم تحليل السلامة الاحترازية الكلية، وهو ما يتمثل في تقييم ومراقبة مواطن القوة والضعف في النظم المالية، بهدف تعزيز الاستقرار المالي، وبصفة خاصة، للحد من احتمال إخفاق النظام المالي.

٣-١ ومؤشرات السلامة المالية هي مجموعة جديدة من الإحصاءات الاقتصادية التي تعكس مزيجاً من المؤثرات. ويتضح ذلك من الإطار المفاهيمي المبين لاحقاً. فهناك مفاهيم مستمدة من أطر القياس الاحترازية والتجارية التي تم تطويرها لمراقبة الكيانات المنفردة، ومفاهيم أخرى مستمدة من أطر قياس الاقتصاد الكلي التي تم تطويرها لمراقبة إجمالي النشاط الاقتصادي. ونظراً لمرونة المرشد، فإنه يسمح بالاستناد إلى هذه الأطر في إعداد البيانات التي يشتمل عليها. ويوفر المرشد كذلك المشورة بشأن مطابقة البيانات ذات الأهمية بالنسبة لهذا المرشد مع تلك الأطر، غير أنه قد يتعين تطوير مصادر جديدة

الجدول ١-١: مؤشرات السلامة المالية: المؤشرات الأساسية والمُحدّثة<sup>١</sup>

مجموعة المؤشرات الأساسية	
جهات تلقي الودائع كفاية رأس المال	نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر نسبة رأس المال الأساسي التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات كنسبة من رأس المال القروض المتعثرة كنسبة من مجموع القروض الإجمالية
جودة الأصول	نسبة التوزيع القطاعي للقروض إلى مجموع القروض العائد على الأصول
الإيرادات والربحية	العائد على أسهم رأس المال نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل
السيولة	نسبة المصروفات بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول (نسبة السيولة) نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل
درجة الحساسية لمخاطر السوق	نسبة المركز الصافي المفتوح بالعملة الأجنبية إلى رأس المال
مجموعة المؤشرات المُحدّثة	
جهات تلقي الودائع	نسبة رأس المال إلى مجموع الأصول نسبة المراكز المفتوحة الكبيرة إلى رأس المال نسبة التوزيع الجغرافي للقروض إلى مجموع القروض نسبة إجمالي مراكز الأصول في المشتقات المالية إلى رأس المال نسبة إجمالي مراكز الخصوم في المشتقات المالية إلى رأس المال نسبة دخل التداول إلى مجموع الدخل
الشركات المالية الأخرى	نسبة مصروفات العاملين إلى المصروفات بخلاف الفوائد الفرق بين السعر المرجعي للفائدة على الإقراض والفائدة على الودائع الفرق بين الحد الأقصى والحد الأدنى لسعر الفائدة بين البنوك نسبة إجمالي ودائع العملاء إلى إجمالي القروض (بخلاف القروض فيما بين المصارف)
قطاع الشركات غير المالية	نسبة إجمالي القروض بالعملة الأجنبية إلى إجمالي القروض نسبة إجمالي الخصوم بالعملة الأجنبية إلى إجمالي الخصوم نسبة المركز الصافي المفتوح في حصص الملكية إلى رأس المال نسبة أصول الشركات المالية الأخرى إلى مجموع الأصول في النظام المالي نسبة أصول الشركات المالية الأخرى إلى إجمالي الناتج المحلي
قطاع الشركات غير المالية	نسبة مجموع الدين إلى أسهم رأس المال العائد على أسهم رأس المال نسبة الإيرادات إلى مصروفات الفائدة وتسديد أصل الدين نسبة الانكشاف الصافي بالعملة الأجنبية إلى أسهم رأس المال عدد الطلبات المقدمة إلى المحاكم للحماية من مطالبات الدائنين
قطاع الأسر المعيشية	نسبة ديون الأسر إلى إجمالي الناتج المحلي نسبة مدفوعات خدمة الدين (بما في ذلك تسديد أصل الدين) إلى الدخل
سيولة السوق	متوسط الفرق بين سعري الشراء والبيع في سوق الأوراق المالية <sup>٢</sup> متوسط نسبة التعامل اليومي في سوق الأوراق المالية <sup>٢</sup>
أسواق العقارات	أسعار العقارات نسبة القروض العقارية السكنية إلى مجموع القروض نسبة القروض العقارية التجارية إلى مجموع القروض

<sup>١</sup> يتضمن الملحق الثاني ملخصاً للإرشادات الموضحة في المرشد لكل مؤشر من مؤشرات السلامة المالية.  
<sup>٢</sup> أو في الأسواق الأخرى التي لها الأثر الأكبر على السيولة المصرفية، كأسواق النقد الأجنبي.

السلامة الاحترازية الكلية مجموعة مختلفة نوعاً ما من البيانات نظراً لتركيزه على تحديد المخاطر التي تنشأ في النظام المالي برمته. على سبيل المثال، رغم أن زيادة الإقراض لسوق العقارات أو قطاع الشركات قد تكون مربحة لأحد البنوك في الأجل القصير، فإن التوسع الحاد في انكشاف القطاع المصرفي للقطاع العقاري أو في نسبة دين الشركات إلى أسهم رأس المال، إذا ما قامت البنوك الأخرى باتباع نفس النهج، قد يثير المخاوف من وجهة نظر السلامة الاحترازية الكلية. وفي مثل هذه الحالات، تكون

تم إرساؤها على المؤسسات المنفردة يتم حالياً دعمها بمراقبة المخاطر المحيطة باستقرار النظم المالية القومية والناشئة عن السلوك الجماعي للمؤسسات المنفردة. ويُطلق على هذا العمل تحليل السلامة الاحترازية الكلية.

٧-١ وقد جرت العادة على التركيز في تبليغ وتحليل البيانات الاحترازية على الهدف الاحترازي الجزئي الذي يتمثل في إضعاف احتمالات فشل المؤسسات المنفردة. ويتطلب تحليل

يناير ٢٠٠٤ قام المجلس التنفيذي بتعديل هذه القائمة<sup>٤</sup> وللمساعدة في تحديد أولويات العمل مستقبلاً، اعتبرت القائمة الأساسية ملائمة لكافة البلدان، في حين يمكن إعداد القائمة المحبذة حسبما تتطلب ظروف البلد. وفي الوقت ذاته، شجع المجلس التنفيذي خبراء الصندوق على إصدار المرشد إلى إعداد المؤشرات بغية مساعدة معدي البيانات في إعداد المؤشرات المتفق عليها، وعلى إجراء المزيد من أعمال التطوير في هذا المجال.

١٢-١ ويعد المرشد وثيقة شاملة تفسر ليس فقط كيفية إعداد مؤشرات السلامة المالية الأساسية والمحبذة ولكن توضح أيضاً الأطر المفاهيمية التي يمكن أن تستنتج منها سلاسل البيانات اللازمة لحساب مؤشرات السلامة المالية. ويشتمل الملحق الثاني على ملخص لإرشادات إعداد كل مؤشر من مؤشرات السلامة المالية. كذلك، أثناء عملية التشاور تم اقتراح بعض سلاسل البيانات المرتبطة التي تساعد على تفسير مؤشرات السلامة المالية، كالمعلومات المتعلقة بهيكل النظام المالي للبلد. غير أنه عند قراءة المرشد يتعين على معدي البيانات إدراك أنه من ناحية متطلبات البيانات فإن الأولوية تكون للمجموعة الأساسية من مؤشرات السلامة المالية، تليها مؤشرات السلامة المالية المحبذة. كذلك، في حين يستند المرشد بقدر الإمكان إلى نظم البيانات الحالية، إلا أنه من المرجح أن يؤدي إعداد مؤشرات السلامة المالية الإضافية على عدد من العوامل منها حجم البيانات المتاحة بالفعل، وهيكل النظام المالي، والأفق الزمني الذي يستغرقه إعداد البيانات.

### بعض الجوانب الرئيسية للمرشد

١٣-١ في ضوء ما تم من عمل يتضح وجود تفاوت بين البلدان من حيث نطاق وطبيعة مؤشرات السلامة المالية التي يتم إعدادها ونشرها، غير أنه نظراً لدور هذه المؤشرات

<sup>٣</sup>تمثلت المعايير التي تم اختبارها في (١) التركيز على الأسواق والمؤسسات الرئيسية، (٢) الأهمية التحليلية، (٣) الاستفادة الموضحة من خلال حصول المؤشر على درجة مرتفعة في نتائج المسح، (٤) الأهمية في معظم الظروف، (٥) التوافر. وقد استوفت المجموعة الأساسية كافة معايير الاختيار المحددة، وتوفر بيانات تغطي كافة الفئات الرئيسية للمخاطر المصرفية، في حين استوفت المجموعة المحبذة بعضها فقط. راجع دراسة Sundararajan and others (2002) ص ٦٦.

<sup>٤</sup>ونتيجة لذلك، تم نقل مؤشر "نسبة الانكشافات الكبيرة إلى رأس المال" من المجموعة الأساسية إلى المجموعة المحبذة، وتم إسقاط مقاييس "المدّة" تماماً من المؤشرات. وقد نشأت هذه التغييرات عن المشورة المقدمة للمجلس التنفيذي من مجموعة الخبراء الذين اجتمعوا في أكتوبر ٢٠٠٣ لمناقشة مسودة المرشد، وقد استندت في الأساس إلى مشاكل إعداد مؤشرات السلامة المالية على المستوى القطاعي وليس حسب أهميتها لتحليل السلامة الاحترازية الكلية.

المخاطر التي تعد خارجية المنشأ لمؤسسة ما داخلية المنشأ بالنسبة لمجمل النظام المالي.<sup>١</sup>

٨-١ وبالإضافة إلى ذلك، فإن حجم وحرية حركة التدفقات الرأسمالية الدولية قد زادت من أهمية مراقبة مدى قوة النظم المالية وصمودها إزاء التقلبات في التدفقات الرأسمالية. وغالباً ما يكون القطاع المالي قناة تربط بين الأسواق المالية العالمية والمقترضين المحليين، ومن ثم يكون حساساً لظروف أسواق رأس المال الخارجية، وكذلك التطورات المحلية. وعلاوة على ذلك، يمكن لجوانب الضعف في البنوك المحلية أن تؤثر تأثيراً واسعاً على ثقة المستهلكين والمستثمرين وتدفقات رأس المال وأوضاع المالية العامة، وعلى الوساطة المالية المحلية.

٩-١ وينبغي كذلك إيلاء اهتمام بمؤشرات الميزانية العمومية والربحية للشركات غير المالية. فجوانب الضعف المالي كارتفاع نسبة الرفع المالي أو انخفاض الربحية في هذه الشركات يمكن أن تؤثر تأثيراً مباشراً على قوة القطاع المالي نظراً لتأثيرها على جودة الأصول. كذلك، يمكن للشركات الضعيفة مالياً أن تجعل الاقتصاد أكثر عرضة أو أقل صموداً للصدمات الخارجية، كما تقوم الحكومات أيضاً بدور مهم في هذا الشأن.<sup>٢</sup>

١٠-١ وقد أدت زيادة الوعي بأهمية تحليل السلامة الاحترازية الكلية إلى زيادة الحاجة إلى البيانات اللازمة لهذا الغرض، الأمر الذي أدى بصندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠٠ إلى إجراء مسح لبلدانه الأعضاء وللهيئات الإقليمية والدولية لتحديد تلك المؤشرات التي تعد أكثر أهمية لعمل السلطات القومية والإقليمية في مجال السلامة الاحترازية الكلية، سواء بالنسبة لمعدي البيانات أو مستخدميها. ويتضمن الملحق الأول في هذا المرشد ملخصاً لتلك النتائج. وفي عام ١٩٩٩ قام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بإطلاق برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP)، الذي صمم لتحديد جوانب القوة والضعف في النظام المالي، وللمساعدة في تطوير استجابات سليمة للسياسات. وقد اشتمل هذا العمل على استخدام مؤشرات السلامة المالية، مستنداً في ذلك إلى مصادر البيانات المتاحة في البلدان.

١١-١ ومن خلال الاستعانة بنتائج مسح البلدان الأعضاء، والخبرة المستمدة من برنامج تقييم القطاع المالي، والمناقشات مع الهيئات الدولية المعنية بهذا العمل، تم إعداد قائمة بمؤشرات السلامة المالية الرئيسية وعرضها على المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في يونيو عام ٢٠٠١. وفي هذا الاجتماع، صدرت الموافقة على قائمة مؤشرات السلامة المالية الأساسية والمحبذة المتضمنة في الجدول ١-١ (مؤشرات السلامة المالية المتفق عليها)، وذلك استناداً إلى معايير اختيار مختلفة.<sup>٣</sup> وفي

<sup>١</sup> تتناول دراسة Crockett (2000) هذه القضايا بالتفصيل.

<sup>٢</sup> يقوم خبراء صندوق النقد الدولي بشكل منفصل بإعداد مؤشرات المالية العامة للقطاع الحكومي.

Commission of the European (راجع *SNA 1993*) (على سبيل المثال دليل الإحصاءات النقدية والمالية لصندوق النقد الدولي راجع [IMF, 2000a])، والمعايير المحاسبية الدولية (IAS) والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) (IASB, 2004)، التي أعدها المجلس الدولي للمعايير المحاسبية (IASB).<sup>٥</sup> وقد أعدت إرشادات كلا نظامي القياس الدوليين في سياق أطر كشوف مالية متسقة داخليا. وبالنسبة لجهات تلقي الودائع، يتم الاستناد أيضا إلى أعمال لجنة بازل للرقابة المصرفية. ورغم وجود أوجه تشابه عديدة بين نظم القياس الدولية، فإن المنهج المفاهيمي المتبع في المرشد يسمح بالمرونة وذلك من أجل استيعاب أوجه الاختلاف بينها والوفاء باحتياجات تحليل السلامة الاحترازية الكلية. بالإضافة إلى ذلك، يوضح الملحق الرابع مدى تطابق الإرشادات في كل من نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ والمعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مع متطلبات المرشد. وعلاوة على ذلك يقدم المرشد إرشادات منهجية بشأن قضايا القياس الجديدة على المستوى الدولي، أو حتى القومي، كتلك الخاصة بأسعار العقارات ومعلومات معينة عن السوق المالي.

١٧-١ ورغم الاعتماد بقدر الإمكان على نظم القياس الحالية، فإن احتياجات تحليل السلامة الاحترازية الكلية تختلف عن تلك التي تعمل النظم الحالية على تلبيتها، وهو ما ينعكس في الإطار الذي تم إعداده.

١٨-١ وبالنسبة لجهات تلقي الودائع، يعمل تحليل السلامة الاحترازية الكلية على مراقبة الربحية وقوة رأس المال وجودة وتكوين الأصول والانكشافات للمخاطر المالية التي تواجه القطاع برمته. ولدى الأجهزة الرقابية اهتمامات مشابهة ولكن على مستوى المؤسسات المنفردة. فضلا عن ذلك، يقوم بعض مسؤولي الرقابة بتطويع إرشادات المحاسبة كي تفي باحتياجات المؤسسات المنفردة، في حين أن التطبيق المتسق لقواعد المحاسبة في مختلف الكيانات في القطاع يعد ضروريا لتجنب أوجه عدم الاتساق في البيانات الاقتصادية الكلية.

١٩-١ وبينما أن التركيز القطاعي والتطبيق المتسق لقواعد المحاسبة ينطبقان على بيانات اقتصادية كلية أخرى كالحسابات القومية، والمجملات النقدية، والإحصاءات المصرفية الدولية الصادرة عن بنك التسويات الدولية، إلا أنه توجد اختلافات من حيث تركيز التحليل. فبيانات الحسابات القومية تركز على

المحوري في كافة الاقتصادات القومية، فإنها بالغة الأهمية — لا سيما الأساسية منها — بالنسبة لجهات تلقي الودائع عند إجراء أي تحليل لصحة وسلامة النظام المالي الوطني الحالية. وهو أمر يتضح في هذا المرشد. كذلك، نظرا لأهمية الجودة الائتمانية لأصول جهات تلقي الودائع بالنسبة لربحياتها وسلامتها، فإن المعلومات الخاصة بكبار عملائها — لا سيما قطاعي الأسر المعيشية والشركات — مهمة لمثل هذا التحليل. وسوف تتفاوت الحاجة إلى مؤشرات السلامة المالية للمؤسسات المالية الأخرى حسب مدى أهميتها في الاقتصاد.

١٤-١ وينبغي أن تشمل مؤشرات السلامة المالية جوانب مختلفة من السلامة المالية. ففي النظام المالي، تكون قوة رأس المال مهمة لكافة أنواع المؤسسات، خاصة باعتبارها "هامش أمان" إزاء الخسائر غير المتوقعة. ومن الاعتبارات المهمة كذلك عند مراقبة السلامة المالية في المؤسسات المالية، جودة وتكوين أصول المؤسسات المعنية ومدى انكشافها للمخاطر المالية. وتعد المعلومات الخاصة بالدخل والمصرفيات ذات أهمية كذلك — فبدون توليد دخل كاف لا يكون أي كيان سليما من الناحية المالية. وبالنسبة للمؤسسات غير المالية، ينصب التركيز على التزاماتها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية لدى استحقاقها. وباختصار، فإن الهدف من مؤشرات السلامة المالية هو استخدامها في مراقبة تطور المراكز المالية (والانكشافات) والتدفقات التي قد تكون مؤشرا لتزايد درجة تعرض القطاع المالي للمخاطر كما أنها قد تسهم في تقييم احتمالات صمود القطاع المالي أمام الظروف المعاكسة.

١٥-١ ونظرا لأن معظم مؤشرات السلامة المالية هي في هيئة نسب، فلا بد من توافر تعاريف للسلاسل الأساسية المستخدمة في حسابها. وبالإضافة إلى ذلك، عند النظر في التعاريف الخاصة بفرادى هذه السلاسل، يتضح أن العديد منها يمكن استقاؤه من المعلومات المتضمنة في الميزانيات العمومية وكشوف الدخل. وعليه، بالنسبة لكافة القطاعات، بما فيها جهات تلقي الودائع والشركات غير المالية، يبدأ المرشد من افتراض مؤداه أنه يتعين، قدر الإمكان، استخلاص السلاسل الأساسية من كشوف مالية متسقة داخليا تتضمن بيانًا بالدخل والمصرفيات وميزانية عمومية. ويؤدي حساب نسب مؤشرات السلامة المالية من واقع سلاسل بيانات مستقاة من كشوف مالية متسقة داخليا إلى زيادة الفائدة التحليلية للمؤشرات، كما يسهم في مراقبة جودة البيانات المنشورة نظرا للروابط الوثيقة بين بنود الكشف المالي.

١٦-١ وعند إعداد الإرشادات المتعلقة بالتعاريف، يستند المرشد إلى نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣

<sup>٥</sup> في هذا المرشد تشير المعلومات المدرجة ضمن قوسين إلى أرقام الفقرات ذات الصلة في "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" (IFRS) والتي تم إقرارها في ٣١ مارس ٢٠٠٤ ودخلت حيز التنفيذ في ١ يناير ٢٠٠٥.

التي يمكن نشرها، بهدف المساهمة في توفير السياق الملائم لتحليل مؤشرات السلامة المالية—بما في ذلك من خلال تحليل مجموعة النظراء وتحليل التشتت—وتقديم معلومات مناسبة لصانعي السياسات والمستخدمين الآخرين. ومن العناصر المهمة كذلك مدى قوة البنية التحتية المالية للبلد، كمستوى تطور الأسواق المالية ونظم الدفع. ويقدم المرشد قدرا من المشورة حول نوعية المعلومات المتعلقة بهيكل النظام المالي والتي يمكن نشرها.

٢٢-١ وفي سياق تطوير الإطار المستخدم في إعداد البيانات، أثارَت المشاورات مع الخبراء بعض النقاط التي تتجاوز متطلبات مؤشرات السلامة المالية المتفق عليها. أولا، يتعين أن يتسم الإطار الذي يجري إعداده بالمرونة ليسمح بالنمو مستقبلا عند تطور الاحتياجات التحليلية؛ وتتوافق فكرة إعداد الكشوف المالية القطاعية لأغراض السلامة الاحترازية الكلية مع هذا الشاغل. ثانيا، تم اقتراح إدراج سلاسل إضافية تلبى احتياجات محددة للسلامة المالية، كالمعلومات المتعلقة بالالتزامات الاحتمالية وقيمة الأصول المحولة للكيانات ذات الأغراض الخاصة؛ ويتضمن الملحق الثالث من هذا المرشد عرضا لهذه الآراء. ثالثا، ينبغي قدر المستطاع أن يستند هذا الإطار إلى الاحتياجات الإحصائية ذات الصلة للهيئات الدولية والإقليمية ويأخذها بعين الاعتبار؛ وقد تشاور خبراء الصندوق مع الهيئات الأخرى في سياق إعداد هذا المرشد.

٢٣-١ ويسلم هذا المرشد بأهمية نشر بيانات مؤشرات السلامة المالية كي يستخدمها المشاركون في السوق، ومحللو السياسات، والمستخدمون الآخرون. ويسمح نشر البيانات بمعدل تواتر مرتفع وعلى أساس من الحداثة بتحديد التطورات الجديدة في مرحلة مبكرة وتيسير مقارنة وتحليل البيانات مع مرور الوقت. كذلك، من الضروري أن يكون أي نشر للبيانات مدعوما بالبيانات الوصفية (المعلومات المتعلقة بالبيانات) حتى يستطيع المستخدمون فهم المنهجية التي تستند إليها المعلومات المتاحة. ويناقش الفصل الثاني عشر هذه القضايا بمزيد من التفصيل.

٢٤-١ وأخيرا، توضح التجارب أن مؤشرات السلامة المالية ما هي إلا مدخلا واحدا ضمن مدخلات تحليل السلامة الاحترازية الكلية. ومن المدخلات المهمة كذلك: (١) المؤشرات التي تعطي صورة أشمل للظروف الاقتصادية والمالية، كأسعار الأصول، ونمو الائتمان، ونمو إجمالي الناتج المحلي (بما في ذلك مكوناته)، والتضخم، والوضع الخارجي؛ (٢) الإطار المؤسسي والتنظيمي للاقتصاد، وبصفة خاصة من خلال تقييمات الالتزام بالمعايير الدولية للقطاع المالي؛ (٣) نتائج اختبارات القدرة

الإنتاج، والدخل وتوزيعه واستخدامه، والمطالبات والالتزامات المالية المتولدة. وبمقارنة إطار مؤشرات السلامة المالية بمجموعات البيانات السابق ذكرها، نجد أنه يركز بشكل أكبر على قوة رأس المال والربحية مما يستوجب تفادي الحساب المزدوج لرأس المال، والنشاط القائم على رأس المال هذا، على مستوى القطاع. ومن ثم فإن تحليل السلامة الاحترازية الكلية يحدّد توحيد حسابات المجموعات، في حين تركز بيانات الحسابات القومية على إجمالي الناتج ونشاط الكيانات المنفردة داخل المجموعات. فضلا عن ذلك، فإن تراكم المطالبات والالتزامات بين جهات تلقي الودائع ضروري من حيث السلامة الاحترازية الكلية، لا سيما لمراقبة احتمالات انتقال العدوى، في حين تركز المجلات النقدية على مطالبات والتزامات جهات تلقي الودائع إزاء القطاعات الأخرى وبالتالي تحذف مثل هذه المراكز داخل القطاع.

٢٥-١ فضلا عن ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه مقارنة بنظم القياس الأخرى، فإن حجم التغطية المؤسسية لأغراض السلامة الاحترازية الكلية غير محدد بوضوح. وبينما يتطلب المرشد إعداد مؤشرات السلامة المالية على أساس مجموعات البيانات الموحدة لمساندة تحليل السلامة المالية، فإن ذلك من شأنه أن يتضمن توحيد بيانات أنشطة الفروع والشركات التابعة مع بيانات أنشطة المؤسسة الأم بغض النظر عن موقعها الجغرافي — الأمر الأقرب لمنهج المحاسبة التجارية والمنهج الرقابية للكيانات المنفردة. وبالنسبة للبيانات المتعلقة بالعمليات المحلية فمن الممكن تمييزها على نحو منفصل إذا رأت السلطات أن ذلك سيسهم بشكل ملموس في تحليلها للاستقرار المالي (على سبيل المثال، لتوضيح الارتباط مع المعلومات الاقتصادية الكلية). ويناقش الفصل الخامس هذه الأساليب بمزيد من التفاصيل.

٢٦-١ وبشكل أعم، يسلم المرشد بأن تحليل مؤشرات السلامة المالية يجب أن يأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة بالبلدان<sup>٦</sup>. وأهم عنصر لتقييم النظام المالي هو هيكل هذا النظام المالي، على سبيل المثال، عدد جهات تلقي الودائع، وحجم الملكية في الخارج، وحجم الملكية الحكومية، والحجم النسبي للمؤسسات المالية الأخرى، ومدى الاستعانة بأسواق الأوراق المالية لتدبير رأس المال. وهي جميعا عوامل يمكنها التأثير في تفسير مؤشرات السلامة المالية. وبالتالي فإن هذا المرشد يوفر إرشادات حول أنواع المعلومات المتعلقة بهيكل النظام المالي

<sup>٦</sup> ولهذا السبب ونظرا للتجارب المحدودة حتى الآن، لا يقدم المرشد قواعد معيارية رقمية لكل مؤشر من مؤشرات السلامة المالية. فضلا عن ذلك، فإن هذا المرشد ليس بالوسيلة المناسبة لعرض مثل هذه المعلومات.



الفردية المستخدمة في حساب النسب، ونطاق التغطية داخل القطاع. وهذه هي المسائل التي يشتمل عليها الجزء الأول. وفي الجزء الثالث، يقدم المرشد المشورة بشأن المشكلات العملية لإعداد ونشر البيانات التي من المرجح أن تواجه معدي البيانات عند إعداد هذه المجموعة من البيانات، في حين يوفر الجزء الرابع معلومات عن الاستخدام التحليلي لمؤشرات السلامة المالية.

٢٨-١ وبشكل أكثر تحديدا، فإن الفصول في كل جزء تتناول القضايا الآتية:

#### الإطار المفاهيمي

- يتولى الفصل الثاني تحديد وتعريف المؤسسات والأسواق الرئيسية التي غالبا ما تشكل النظام المالي.
- يقدم الفصل الثالث المبادئ المحاسبية لمؤشرات السلامة المالية.
- يوفر الفصل الرابع إطارا محاسبيا وكشوفات مالية قطاعية يمكن من خلالها تحديد وتعريف السلاسل اللازمة لحساب مؤشرات السلامة المالية
- يشرح الفصل الخامس كيفية تجميع وتوحيد البيانات.

#### تحديد مؤشرات السلامة المالية

- يعرف الفصل السادس كل من المؤشرات المتفق عليها بالنسبة لجهات تلقي الودائع.
- يعرف الفصل السابع كل من المؤشرات المتفق عليها بالنسبة للقطاعات الأخرى.
- يعرف الفصل الثامن المؤشرات بالنسبة للأسواق المالية.
- يقدم الفصل التاسع المشورة بشأن إعداد البيانات الخاصة بأسعار العقارات.

#### إعداد ونشر مؤشرات السلامة المالية

- يقدم الفصلان العاشر والحادي عشر عرضا عاما لإعداد مؤشرات السلامة المالية.
- يقدم الفصل الثاني عشر إطارا لنشر مؤشرات السلامة المالية.

#### تحليل مؤشرات السلامة المالية

- يناقش الفصل الثالث عشر مؤشرات السلامة المالية وتحليل السلامة الاحترازية الكلية.
- يبحث الفصل الرابع عشر في الاستخدام التحليلي لعدد محدود من مؤشرات السلامة المالية.
- يناقش الفصل الخامس عشر إحصاءات مجموعات النظراء والإحصاءات الوصفية.

#### الملاحق

٢٩-١ يلخص الملحق الأول مسح البلدان الذي تم إجراؤه في عام ٢٠٠٠ لفهم المزيد عن احتياجات البلدان لمؤشرات السلامة

على تحمل الضغوط<sup>٧</sup> وكما هو مذكور آنفا، (٤) هيكل النظام المالي وقوة البنية التحتية للنظام المالي. وبشكل أعم، يمكن لبيانات مؤشرات السلامة المالية أن تكون مكملة لاستخدام نظم الإنذار المبكر وتسهم في تجنب وقوع الأزمات.

٢٥-١ وبصفة خاصة، تعد اختبارات القدرة على تحمل الضغوط أداة يمكن عند استخدامها إلى جانب مؤشرات السلامة المالية أن تزيد من فائدة الأخيرة بعدة طرق. أولا، فإن مؤشرات السلامة المالية المقدره غالبا ما تكون نتائج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، وفي بعض الحالات، مَدخلا "وسيطا" في ذات الوقت. على سبيل المثال، فإن تأثير صدمة اقتصادية كلية عادة ما يقاس بالتأثير على مؤشرات السلامة المالية الخاصة بنسبة رأس المال. ثانيا، يمكن أن توفر اختبارات القدرة على تحمل الضغوط معلومات عن أوجه الارتباط بين مختلف مؤشرات السلامة المالية—في حالة مثل هذه الاختبارات التي تستخدم نماذج مخاطر الائتمان للبنوك، يتم إحداث "الصدمة" من خلال القروض المتعثرة (non-performing loans)، مما يوفر مقياسا مباشرا للارتباط بين التغيرات في مؤشرات السلامة المالية المستندة إلى القروض المتعثرة ومؤشرات السلامة المالية الخاصة بنسبة رأس المال. فضلا عن ذلك، توفر اختبارات القدرة على تحمل الضغوط وسيلة تكميلية، ولكنها مباشرة على نحو أكبر، لتقييم أنواع معينة من المخاطر التي يصعب قياسها بدقة باستخدام مؤشرات السلامة المالية، بما في ذلك خطر انتقال العدوى بين البنوك.

#### هيكل المرشد

٢٦-١ يُعرض المرشد في أربعة أجزاء، وهي كالتالي: (١) الإطار المفاهيمي—من الفصل الثاني إلى الخامس، (٢) تحديد مؤشرات السلامة المالية—من الفصل السادس إلى التاسع، (٣) إعداد ونشر مؤشرات السلامة المالية—من الفصل العاشر إلى الفصل الثاني عشر، (٤) تحليل مؤشرات السلامة المالية—الفصل الثالث عشر إلى الخامس عشر. ويتضمن المرشد كذلك عددا من الملاحق.

٢٧-١ والهدف من المرشد هو تشجيع إعداد ونشر مؤشرات السلامة المالية التي أقرها المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي. ويقدم في الجزء الثاني إرشادات محددة حول كيفية حساب فرادى مؤشرات السلامة المالية في القائمة، ولكن قبل أن يستخدم معدو البيانات مثل هذه الإرشادات، ينبغي معالجة مسائل تعريفية محددة، وهي: تعريف كل قطاع، والمبادئ المحاسبية التي يستند إليها إعداد البيانات، وتعريف السلاسل

<sup>٧</sup>تعد اختبارات القدرة على تحمل الضغوط أساليب مستخدمة في تقييم مدى تعرض الحوافز لمخاطر التغييرات الكبيرة في البيئة الاقتصادية الكلية أو لأحداث استثنائية ولكن ممكنة الحدوث.

## المصطلحات

١-٣٠ من الممكن أن تستخدم المنهجيات المختلفة مصطلحات مختلفة لذات البند أو الأداة. وعليه، يتعين الإشارة إلى أن المصطلحات المستخدمة في المرشد متسقة مع تلك المستخدمة في قائمة مؤشرات السلامة المالية المتفق عليها. وبالتالي، بينما يحتمل أن تستخدم الأجهزة الرقابية المصطلح الإنجليزي "allowance" (مخصص) فإن المرشد يستخدم المصطلح المرادف "provision" (مخصص). وهناك مصطلحات أخرى مأخوذة من نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ — لا سيما للبنود في الحسابات القطاعية التي يغطيها هذا النظام أيضاً — ومن مصادر البيانات الرقابية. وفي حالات قليلة، يشير النص إلى مصطلحات بديلة لذات البند/الأداة في الموقع الملائم من النص.

المالية وممارسات إعداد البيانات المرتبطة بها. ويقدم الملحق الثاني ملخصاً في صورة جداول للمعلومات التفصيلية بشأن كل مؤشر من مؤشرات السلامة المالية المتفق عليها والواردة في المرشد. ويقدم الملحق الثالث تعاريف إضافية لمؤشرات السلامة المالية وسلاسل البيانات المرتبطة بها. ويعرض الملحق الرابع معلومات عن كيفية استخلاص سلاسل مؤشرات السلامة المالية من كل من الحسابات القومية وأطر المحاسبة التجارية. ويقدم الملحق الخامس مجموعة من الأمثلة الرقمية. ويناقش الملحق السادس رصد مخصصات خسائر القروض ومخاطر أسعار الفائدة والمسائل المتعلقة باختبارات القدرة على تحمل الضغوط والتي لم يكن هناك وقت صياغة المرشد ما يمكن الاستناد إليه بشأنها من توافق في الآراء أو ممارسات فضلى على المستوى الدولي. وأخيراً، يشتمل الملحق السابع على مسرد للمصطلحات.



الجزء الأول

الإطار المفاهيمي



## ٢- نظرة عامة على النظام المالي

### مقدمة

بدور مهم في تحديد أسعار السوق "استكشاف الأسعار" (Price Discovery).

٢-٣ ويعد دور جهات تلقي الودائع محوريا في أي نظام مالي. فغالبا ما توفر هذه المؤسسات موقعا مناسباً لإيداع واقتراض الأموال، ومن ثم، تعد مصدرا للأصول السائلة والأموال لباقي الاقتصاد. وهي توفر خدمات دفع تعتمد عليها جميع الكيانات الأخرى في إدارة أعمالها. وبالتالي، فإن فشل جهات تلقي الودائع يمكن أن يؤثر تأثيرا بالغا على أنشطة كافة الكيانات المالية وغير المالية الأخرى وعلى درجة الثقة في النظام المالي ومدى فعاليته ككل. وهو ما يجعل تحليل سلامة جهات تلقي الودائع أمرا جوهريا لأي تقييم لاستقرار النظام المالي.

### الشركات المالية<sup>٢</sup>

#### جهات تلقي الودائع<sup>٣</sup>

٢-٤ يُستخدم مصطلح "بنك" بشكل واسع للإشارة إلى تلك المؤسسات المالية التي يتمثل نشاطها الرئيسي في تلقي الودائع والإقراض المشتق أو استثمار هذه الأموال لصالحها. وفي العديد من البلدان، يتم تعريف "البنوك" في التشريعات

<sup>٢</sup> من المقرر أن تتسق تعريفات القطاعات المؤسسية والقطاعات الفرعية في المرشد مع تلك التي وردت في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، ما لم يذكر خلاف ذلك صراحة.

<sup>٣</sup> فضلا على تقديم صورة دقيقة لأنواع المؤسسات التي يغطيها هذا المصطلح، يستخدم المرشد مصطلح "جهات تلقي الودائع" بدلا من مصطلح "شركات الإيداع الأخرى" المستخدم في "دليل الإحصاءات النقدية والمالية" (IMF, 2000a) نظرا للاختلافات المحتملة في نطاق تغطية المؤسسات. وفي سياق الاهتمام التحليلي بالنقود بمفهومها الواسع، فإن "شركات الإيداع الأخرى" تُعرّف بأنها تشمل جميع الكيانات التي تصدر التزامات مدرجة في التعريف القومي للنقود. الأمر الذي قد يستبعد (أو يشمل) الوحدات المؤسسية المدرجة في تعريف المرشد (أو المدرجة فيه) (مثل بعض البنوك الخارجية (أوفشور) المعينة). وتجدر الإشارة إلى أن "صناديق سوق المال" مستبعدة بشكل صريح من تغطية المرشد لجهات تلقي الودائع (راجع الفقرة ٢-١٠)، ولكن يمكن إدراجها في تغطية دليل الإحصاءات النقدية والمالية لشركات الإيداع الأخرى، وأي وحدة مؤسسية مصنفة ضمن شركات الإيداع الأخرى ولا تفي بتعريف المرشد لجهات تلقي الودائع يتعين تصنيفها ضمن "الشركات المالية الأخرى".

١-٢ كما هو مذكور في الفصل الأول، يتم حساب ونشر مؤشرات السلامة المالية بغرض المساعدة في تقييم ومراقبة أوجه القوة والضعف في النظم المالية. ومن الضروري أن تأخذ هذه التقييمات في الاعتبار العوامل الخاصة بكل بلد على حدة، لا سيما هيكل النظام المالي. وببساطة فإن أي تقييم للنظام المالي يولي أهمية حتما بأمور منها إذا كان الاقتصاد المعني لديه بنوك قليلة أم كثيرة، وإن كانت لديه جهات وساطة مالية متنوعة، وسوق للأوراق المالية تتسم بالعمق والسيولة، وإذا ما كانت جهات الوساطة المالية تمارس عمليات دولية. ويتولى هذا الفصل تحديد وتعريف الأنواع الرئيسية من المتعاملين والأسواق التي غالبا ما تشكل النظام المالي.

### ما المقصود بالنظام المالي؟

٢-٢ يتألف النظام المالي من وحدات مؤسسية<sup>١</sup> وأسواق عادة ما تتفاعل على نحو متشعب بهدف تعبئة رؤوس الأموال للاستثمار، وتوفير التسهيلات، بما فيها نظم الدفع بغرض تمويل النشاط الاقتصادي. ويتمثل الدور الرئيسي للمؤسسات المالية داخل النظام في الوساطة بين الذين يقدمون الأموال والذين يحتاجونها، وغالبا ما يشتمل هذا الدور على تحويل وإدارة المخاطر. وبالنسبة لجهات تلقي الودائع بصفة خاصة، غالبا ما تنشأ هذه المخاطر من دورها في تحويل آجال الاستحقاق، حيث تكون خصومها قصيرة الأجل غالبا (كالودائع تحت الطلب)، في حين تتسم أصولها بآجال استحقاق أطول وغالبا ما تكون غير سائلة (كالقروض). وتوفر الأسواق المالية مجالا يمكن في إطاره تداول المطالبات المالية وفق قواعد الإدارة التي تم إرساؤها، وتيسير إدارة وتحويل المخاطر. وتقوم كذلك

<sup>١</sup> الوحدة المؤسسية هي كيان، كالأسرة أو الشركة أو الجهاز الحكومي، قادر في حد ذاته على امتلاك الأصول، وتحمل الالتزامات، والدخول في الأنشطة الاقتصادية والمعاملات مع الكيانات الأخرى.

٧-٢ وعلى النقيض من ذلك، إذا كانت هناك أية مجموعات أخرى من المؤسسات تفي بتعريف المرشد لجهات تلقي الودائع، ولكنها ليست بنوكاً أو مؤسسات مثيلة بموجب المنهج التشريعي، فينبغي تحديدها بشكل مستقل حتى يتسنى تحديد أهميتها للمعلومات التي يتم نشرها.

٨-٢ وكما هو مذكور في الفصل الأول وموصوف بشكل أكثر تفصيلاً في الفصل الخامس، فإنه في سياق تلبية الاحتياجات التحليلية، يمكن تجميع جهات تلقي الودائع على أساس السمات المشتركة. وبصفة خاصة، يمكن في المرشد تحديد نوعين من المكونات الإحصائية: جهات تلقي الودائع المنشأة محلياً وتحت السيطرة المحلية، بما في ذلك أي فروع أجنبية وشركات تابعة، وكافة جهات تلقي الودائع الكائنة داخل البلد.

#### الحالات الخاصة

٩-٢ الشركات القابضة هي كيانات تسيطر على مجموعة من الشركات التابعة ويتمثل نشاطها الرئيسي في ملكية المجموعة وإدارتها وليس الانخراط في تلقي الودائع. ونظراً لأن المرشد يركز على صحة وسلامة جهات تلقي الودائع كقطاع، فإنه يرى من حيث المبدأ ضرورة استبعاد الشركات القابضة من قطاع جهات تلقي الودائع، حتى ولو كان العمل الأساسي للشركات التابعة المملوكة لها هو أساساً تلقي الودائع. ولكن يتعين تصنيف هذه الشركات القابضة كشركات مالية أخرى. ومن المسلم به أن هذا الأسلوب قد لا يتسق مع نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، ولكنه يتفق مع الإرشادات الرقابية الحالية.<sup>٤</sup> ومع ذلك، قد يكون هناك اهتمام بالمعلومات الخاصة بالشركات المالية العملاقة التي ترأسها الشركات القابضة، وفقاً لما سيتم تناوله بالنقاش في الملحق الثالث.

١٠-٢ وفي هذا المرشد، يُوصى بعدم تصنيف صناديق سوق المال كمؤسسات تلقي ودائع، ولكن تعريفها بشكل منفصل كصناديق استثمارية ضمن الشركات المالية الأخرى (راجع ما يلي)، ذلك لأن طبيعة وتنظيم أعمالها تختلف عن تلك الخاصة

المصرفية أو التشريعات التنظيمية المماثلة للأغراض الرقابية. وفي المرشد، تُدرج البنوك وغيرها من جهات تلقي الودائع (بخلاف البنوك المركزية) في قطاع مؤسسي يعرف "بجهات تلقي الودائع". وتعرّف جهات تلقي الودائع على أنها تلك الوحدات التي تمارس الوساطة المالية كمنشآت رئيسية — توجيه الأموال من المقرضين إلى المقترضين عن طريق الوساطة بينهما من خلال حسابها — ولديها:

- خصوم في شكل ودائع تحت الطلب، يمكن تحويلها بشيكات، أو تستخدم في الدفع؛ أو
- خصوم في شكل أدوات قد لا يتسنى تحويلها بسهولة كشهادات الإيداع قصيرة الأجل، ولكنها تعد بدائل قريبة للودائع في تعبئة الموارد المالية ومدرجة في مقاييس النقود بمفهومها الواسع.

٥-٢ وتندرج البنوك التجارية، التي تتلقى الودائع عادة وتقوم بدور حيوي في نظام الدفع، تحت تعريف جهات تلقي الودائع. وقد تعرف هذه البنوك، التي تشارك في نظام مقاصة مشترك، بشركات الإيداع النقدي. وقد يندرج تحت هذا التعريف كذلك أنواع أخرى من المؤسسات ومنه المؤسسات الموصوفة ببنوك الادخار (بما فيها بنوك أمناء الادخار، وجمعيات الادخار والإقراض) وبنوك التنمية، والاتحادات أو التعاونيات الائتمانية، وبنوك الاستثمار، والبنوك العقارية، وجمعيات البناء (التي تتميز عن البنوك التجارية بتخصصها المحدد)، ومؤسسات التمويل الأصغر التي تتلقى الودائع. وتعد البنوك الخاضعة لسيطرة الحكومة (كبنوك الادخار البريدية، والبنوك الريفية وبنوك الإسكان) من جهات تلقي الودائع إذا كانت وحدات مؤسسية منفصلة عن الحكومة ومستوفية تعريف جهات تلقي الودائع الوارد في الفقرة ٦-٢. وهذه القائمة ليست شاملة ويتوقف تصنيف المؤسسة على أنها متلقية للودائع على وظيفة الشركة، وليس على اسمها.

٦-٢ وداخل اقتصاد ما، يتعين أن يتضمن تعريف جهات تلقي الودائع مجموعة المؤسسات التي تفي بتعريف البنوك والمؤسسات المثيلة، في إطار التشريع المصرفي أو غيره من التشريعات، ذلك لأن تلقي الودائع، على غرار التعريف الإحصائي لجهات تلقي الودائع، هو أحد المعايير القانونية الشائعة لتعريف البنوك. أما إذا كانت هناك بعض المؤسسات تصنف باعتبارها بنوكاً بالمعنى القانوني ولكنها ليست مؤسسات لتلقي الودائع حسب الوصف الوارد آنفاً، فمن الضروري تمثيلاً مع هذا المرشد أن تصنف أيضاً ضمن "جهات تلقي الودائع"، ولكن مع توضيح وضع هذه المؤسسات في أي وصف مرتبط ببيانات مؤشرات السلامة المالية، وذكر أهميتها بالنسبة لنشر البيانات.

<sup>٤</sup> تقترح مسودة اتفاقية بازل المعدلة التوسع في الإبلاغ الموحد ليشمل الشركات القابضة المصرفية. ويشير نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ في الفقرة ٤-١٠٠ إلى أن تصنيف الشركة القابضة يعتمد على النشاط الرئيسي الذي تقوم به المجموعة التي تسيطر عليها، ما لم يكن هناك نوع معين من النشاط المالي غالب بوضوح داخل المجموعة، وعندئذ تصنف ضمن الوسطاء الماليين الآخرين. ومن ثم، فإن تصنيف الشركة القابضة ضمن قطاع جهات تلقي الودائع وفق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ يعتمد على كافة أنشطة جميع الكيانات في المجموعة وليس فقط على شركة تابعة متلقية للودائع.

## الشركات المالية الأخرى

٢-١٤ والشركات المالية الأخرى هي الشركات المالية التي تشارك أساساً في الوساطة المالية أو الأنشطة المالية الثانوية المرتبطة على نحو وثيق بالوساطة المالية ولكنها غير مصنفة كمؤسسات متلقية للودائع<sup>٦</sup> وتختلف أهميتها داخل النظام المالي حسب البلد. وتتضمن الشركات المالية الأخرى شركات التأمين، وصناديق معاشات التقاعد، والوسطاء الماليين الآخرين، والجهات المالية المساعدة. ويتضمن الوسطاء الماليون الآخرون تجار الأوراق المالية، والصناديق الاستثمارية (بما فيها صناديق سوق المال)، وغيرها كشرركات التمويل وشركات التأجير. فضلاً عن ذلك، يدخل ضمن الوسطاء الماليين الآخرين شركات إدارة الأصول الخاصة التي تم إنشاؤها بغرض إدارة الأصول المتعثرة التي تم تحويلها من الشركات المالية الأخرى، غالباً جهات تلقي الودائع<sup>٧</sup>. فضلاً عن ذلك، هناك جهات مالية مساعدة أخرى تعمل كوكلاء وليس كأصحاب رأس المال، كصانعي الأسواق. ويتضمن الملحق السابع، وعنوانه "مسرد المصطلحات"، وصفاً مفصلاً لكافة أنواع هذه الشركات المالية.

## الشركات غير المالية

٢-١٥ والشركات غير المالية، بوصفها عملاء الشركات المالية، ضرورية لصحة وسلامة الشركات المالية. والشركات غير المالية هي كيانات مؤسسية يتركز نشاطها الرئيسي في إنتاج سلع أو خدمات غير مالية للبيع بأسعار ذات أهمية اقتصادية<sup>٨</sup>. وهي تشمل الشركات غير المالية؛ وأشبه الشركات غير المالية<sup>٩</sup> والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تنتج سلعا أو خدمات غير مالية للبيع بأسعار ذات أهمية اقتصادية. ويمكن أن تكون خاضعة لسيطرة القطاع الحكومي.

بجهات تلقي الودائع، على الرغم من أن التزاماتها يمكن أن تُدرج في النقود بمفهومها الواسع. ويُوصى بمعاملة مماثلة لأي مؤسسة أخرى تشارك بشكل رئيسي في نشاط الأوراق المالية، وتصدر خصوماً تدرج تحت النقود بمفهومها الواسع ولكنها ليست ودائع.

٢-١١ وثمة توافق دولي محدود من حيث القانون أو الممارسة في مجال التنظيم المصرفي الذي يحكم التعامل مع البنوك المتعثرة، مع اختلاف الجهود الرسمية لإعادة تأهيل البنوك سواء من ناحية أفقها الزمني أو طبيعتها، بدءاً بإنفاذ القانون المصرفي وتقييد الأعمال الجديدة وصولاً إلى الحراسة القضائية وتصفية البنوك (راجع على سبيل المثال دراستي Asser (٢٠٠١) و Garcia (٢٠٠٠). ويُوصى في هذا المرشد باستمرار إدراج المؤسسات المالية المتعثرة المستوفية تعريف جهات تلقي الودائع ضمن الكيانات المبلّغة ببيانات تلقي الودائع لحساب مؤشرات السلامة المالية. فأصول هذه المؤسسات وخصومها مقيدة في نظام تلقي الودائع وقد تكون تكاليف تسوية أوضاعها باهظة. وعليه، فالى أن يتم تصفية إحدى جهات تلقي الودائع (أي تخفيض قيمة كافة أصولها وخصومها أو استردادها أو كلاهما ولم يعد لها وجود) أو شطب كافة خصوم الودائع من ميزانيتها العمومية (من خلال تسديدها أو تحويلها إلى كيان آخر) ستظل بيانات ميزانيتها العمومية وبيان الدخل مدرجة ضمن البيانات المستخدمة لحساب مؤشرات السلامة المالية لقطاع جهات تلقي الودائع.

٢-١٢ وعند حيازة البنوك المتعثرة مراكز كبيرة، يمكن النظر في البيانات المشتملة على بيانات هذه جهات تلقي الودائع والتي تستبعد، خاصة إذا كانت إجراءات التصفية طويلة للغاية<sup>١٠</sup>. ويمكن الإشارة في أي وصف مصاحب لبيانات مؤشرات السلامة المالية إلى مدى أهمية البنوك المتعثرة للبيانات المنشورة.

## البنك المركزي

٢-١٣ والبنك المركزي هو المؤسسة المالية الوطنية التي تمارس الرقابة على الجوانب الرئيسية للنظام المالي ويقوم بأنشطة كإصدار العملة، وإدارة الاحتياطيات الدولية، وتوفير الائتمان لجهات تلقي الودائع. ويتم استبعاد البنوك المركزية من الكيانات المبلّغة بالبيانات لإعداد مؤشرات السلامة المالية.

<sup>٦</sup> تشتمل الشركات المالية الأخرى، شريطة عدم تلقي ودائع، على الصناديق المنشأة لاستثمار الدخل المتحصل من مصدر محدد، كمبيعات النفط، لصالح الأجيال القادمة.

<sup>٧</sup> إذا قامت مثل هذه الشركة بقيد الودائع في ميزانيتها العمومية، فإنها تصنف ضمن جهات تلقي الودائع. ويناقش الملحق الثالث فكرة جمع بيانات إضافية عن امتلاكها لقروض متعثرة.

<sup>٨</sup> الأسعار ذات الأهمية الاقتصادية هي أسعار ذات أثر كبير على الكميات التي يرغب المنتجون في توريدها ويود المشترون شراءها.

<sup>٩</sup> أشباه الشركات هي منشآت ليست ذات شخصية اعتبارية تعمل كشرركات، وتحتفظ عادة بحسابات مستقلة عن مالكيها (أو مالكيها) و/أو تشارك في قدر كبير من الإنتاج في الاقتصاد المقيم، إذا كانت مملوكة لغير مقيمين، في فترة زمنية طويلة أو غير محددة.

<sup>١٠</sup> على سبيل المثال، يمكن النظر في هذه البيانات إذا كانت البنوك المتعثرة لفترة طويلة لديها انكشافات كبيرة بالنقد الأجنبي (خلافاً لجهات تلقي الودائع "النشطة"). كذلك، في إجراءات التصفية المطولة، يلاحظ احتمال صعوبة جمع معلومات جارية عن البنوك المتعثرة.



## الأسر المعيشية

## القطاع العام

٢-١٩ يشتمل القطاع العام على الحكومة العامة، والبنك المركزي، وتلك الكيانات المدرجة ضمن قطاع جهات تلقي الودائع والقطاعات الأخرى التي تعد شركات عامة. وتعرّف الشركة العامة على أنها شركة غير مالية أو مالية تخضع لسيطرة الوحدات الحكومية، وتعرّف السيطرة على الشركة بأنها القدرة على تحديد السياسة العامة للشركات من خلال اختيار المدراء المناسبين، إن لزم الأمر. وتتضمن الفقرة ٥-٧ مناقشة أكثر تفصيلاً حول مفهوم السيطرة.

٢-١٦ الأسر هي عملاء كذلك للشركات المالية. وتعرّف على أنها مجموعات صغيرة من الأشخاص يشتركون في نفس محل الإقامة، ويشتركون في جمع بعض أو كافة دخلهم وثروتهم، واستهلاك أنواعاً معينة من السلع والخدمات (كالسكن والغذاء). ويعد الأشخاص غير المرتبطين أسراً كذلك. ويمكن للأسر أن تشارك في أي نوع من النشاط الاقتصادي، بما في ذلك الإنتاج.

## المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية

## الأسواق المالية

٢-٢٠ يمكن تعريف السوق المالية على أنه سوق تقوم فيها الكيانات بتبادل المطالبات المالية وفق قواعد سلوك محددة. وهناك أنواع متنوعة من الأسواق المالية اعتماداً على طبيعة المطالبات التي يتم تداولها. وهي تضم أسواق المال، وأسواق السندات، وأسواق الأسهم، وأسواق المشتقات، وأسواق السلع، وسوق النقد الأجنبي.

٢-١٧ تشارك هذه المؤسسات بشكل رئيسي في تقديم السلع والخدمات للأسر أو المجتمع ككل بدون مقابل أو بأسعار غير تجارية (وبالتالي تصنف كمنتجات لا يتبعون آليات السوق). باستثناء المؤسسات الخاضعة لسيطرة الحكومة أو تمويل بصفة رئيسية من الأجهزة الحكومية، والتي تصنف كجزء من قطاع الحكومة العامة (راجع الفقرة ٢-١٨). وتمول هذه المؤسسات غير الهادفة للربح بصفة رئيسية من مساهمات واشتراكات الأعضاء، أو الإيرادات من حيازات الأصول الحقيقية أو المالية. وتعد هذه المؤسسات عملاء للشركات المالية، رغم أن التجارب السابقة تشير إلى أن تأثيرها محدود على الاستقرار المالي للاقتصاد. ومن أمثلة هذه المؤسسات الجمعيات الاستهلاكية، والنقابات المهنية، والجمعيات الخيرية الممولة من خلال التحويلات الطوعية.

## الحكومة العامة

٢-٢١ وسوق المال هي السوق التي تتضمن الإقراض والاقتراض قصير الأجل للأموال بين مجموعة من الوكلاء. وتعد الأدوات النموذجية التي يتم تداولها في سوق المال ذات أجل استحقاق قصير وتضم أذون الخزانة، وأذون البنك المركزي، وشهادات الإيداع، وشهادات القبول المصرفية، والأوراق التجارية. وعلاوة على ذلك تتضمن الاقتراض من خلال اتفاقات إعادة الشراء والترتيبات المشابهة. وسوق المال هي القادرة على توفير سيولة قصيرة الأجل للحكومات والشركات المالية وغير المالية. وسوق المال النشطة تسمح للكيانات بإدارة سيولتها على نحو كفاء، من خلال تيسير استثمار فائض الحيازات النقدية في الأصول المغلة للفائدة، والتي يمكن استخدامها عند اللزوم، ومن خلال توفير مصدر للأموال لمن يحتاج للسيولة أو للراغبين في تمويل المراكز قصيرة الأجل في الأسواق الأخرى.

٢-١٨ تمارس الوحدات الحكومية العامة السلطة التشريعية أو القضائية أو التنفيذية على الوحدات المؤسسية الأخرى داخل منطقة محددة. وللحكومات سلطة فرض الضرائب والاقتراض وتخصيص السلع والخدمات للمجتمع ككل أو للأفراد، وإعادة توزيع الدخل. وتؤثر الوحدات الحكومية العامة وتتأثر أيضاً بأنشطة الشركات المالية. ويتكون قطاع الحكومة العامة من الإدارات والفروع والوكالات والمؤسسات والمعاهد والمؤسسات غير السوقية غير الهادفة للربح التي تسيطر عليها الحكومة وتمولها بصورة رئيسية، ومن المنظمات العامة التي تشارك في الأنشطة غير السوقية. وقد تعمل الوحدات الحكومية العامة المختلفة على مستوى الحكومة المركزية أو حكومات الولايات أو الحكومات المحلية.

٢-٢٢ و"سوق التداول بين البنوك" هي أحد أسواق المال، وتقوم البنوك في إطارها بإقراض بعضها البعض. وتسمح هذا السوق للبنوك التي تتمتع بفائض من السيولة بإقراض هذه الأموال للبنوك التي تعاني من نقص السيولة، وغالباً ليلة واحدة وعلى أساس غير مؤمن. وسوق التداول بين البنوك إذا ما اتسمت بالكفاءة فإنها تسهم في تحسين أداء النظام المالي عن طريق إتاحة الفرصة للبنك المركزي لزيادة السيولة أو سحبها من النظام بشكل أكثر كفاءة، وتسمح للبنوك المنفردة بإعادة توزيع

عن أسعار النقد الأجنبي وأسعار الفائدة، إلى هؤلاء الأكثر قدرة أو رغبة على تحملها. ويمكن تداول المخاطر الائتمانية من خلال المشتقات الائتمانية. وتتوقف قيمة الأدوات المشتقة على سعر البند الأساسي-السعر المرجعي. وهذه الأسواق يمكن أن توسع نشاط سوق المال، مثلا من خلال قيام المستثمرين في سوق المشتقات بتداول المخاطر المالية المتأصلة في ورقة مالية، كمخاطر سعر الصرف، والتي بخلاف ذلك ما كانوا ليشتروها. غير أنه يمكن استخدام المشتقات المالية لزيادة حجم المخاطر التي يتحملها المستثمر، وبالتالي يمكن أن تهدد الاستقرار المالي في حالة تكبد خسائر كبيرة.

٢-٢٦ وفي الأسواق المالية، تمثل السيولة أهمية كبيرة نظرا لأنها تسمح للمستثمرين بإدارة حوافضهم ومخاطبهم بكفاءة أكبر، مما يؤدي إلى خفض تكلفة الاقتراض. وهناك عدة أبعاد لسيولة السوق، ومنها الضيق والعمق والفورية والمرونة. وضيق السوق هو قدرة السوق على تحقيق التجانس بين العرض والطلب بكفاءة ويمكن قياسه بالفرق بين سعري الشراء والبيع للأوراق المالية. ويرتبط عمق السوق بقدرة السوق على استيعاب زيادة حجم التجارة دون التأثير على الأسعار تأثيرا كبيرا، ويمكن تقديره تقريبا بالكميات التي تم تداولها خلال فترة زمنية محددة (حجم التعامل) ومقادير الأسعار المعروضة. أما الفورية فهي السرعة التي يتم بها تنفيذ وتسوية الطلبات، والمرونة هي سرعة تلاشي التقلبات السعرية الناشئة عن الاختلالات في عمليات المتاجرة.

### نظام الدفع

٢-٢٧ يتكون نظام الدفع من مجموعة من الأدوات، والإجراءات المصرفية، وفي الغالب نظم تحويل الأموال بين البنوك التي تسهل تداول النقود. ونظام الدفع هو القناة التي يمكن من خلالها نقل الصدمات بين النظم والأسواق المالية. ونظام الدفع القوي هو من أهم متطلبات الحفاظ على الاستقرار المالي وتنميته. وعليه، فقد تم التوصل إلى توافق دولي في الآراء حول الحاجة إلى تقوية نظم الدفع من خلال الترويج للمعايير والممارسات المقبولة دوليا لتصميمها وتشغيلها (راجع BIS (2001a) و BIS (2003a)).

### الأسواق العقارية

٢-٢٨ أوضحت التجارب السابقة أن الأسواق العقارية قد تكون من المصادر المهمة لعدم الاستقرار المالي. فهي تسمح بتداول المطالبات والاستثمارات العقارية، وقد تتضمن كذلك

فوائض وعجز السيولة فيما بينها دون إحداث أي تقلبات مفرطة في سعر الفائدة. وإذا تعذر تدفق الأموال بحرية بين البنوك في سوق التداول بين البنوك، فإنه سيعيق إدارة السيولة في فرادى البنوك، الأمر الذي يشكل خطورة على الاستقرار المالي، وقد يترتب عليه لجوء البنك المركزي مضطرا إلى توفير السيولة للبنوك على أساس كل حالة على حدة، مما يؤدي إلى تعقيد إدارة السياسة النقدية.

٢-٢٣ أما سوق السندات فهي سوق أدوات الدين الأطول أجلا والتي تصدرها الحكومات والشركات المالية وغير المالية. وتسمح سوق السندات للمقرض بالحصول على أموال طويلة الأجل عن طريق إصدار سندات الدين، مع تزويد المستثمرين بفرصة التعامل في هذه الأدوات المالية بالبيع والشراء. وبالنسبة للمقرضين، توفر هذه السوق بديلا للإقراض المصرفي كأحد أشكال التمويل طويل الأجل، وفي حالة الأوراق المالية المضمونة بأصول، تتوقف مدفوعات الدخل ودفعات تسديد أصل الدين فيها على أصول مجمعة كالقروض، وتسمح فعليا للمقرض بتحويل الأصول غير السائلة إلى أوراق مالية قابلة للتداول.<sup>١٠</sup> وتسمح سوق السندات النشطة كذلك بتوزيع المخاطر الائتمانية على مجموعة متنوعة من المستثمرين، مما يقلل من احتمال تركيز المخاطر الائتمانية، وتوفر للمقرضين معلومات حديثة عن آراء السوق بشأن مستوى جدارتهم الائتمانية. وتوفر السندات كذلك فرصة استثمارية للمستثمرين الراغبين في الدخول في استثمارات ذات أفق طويل الأجل، كصناديق معاشات التقاعد ذات الالتزامات طويلة الأجل.

٢-٢٤ وسوق الأسهم هي السوق التي يجري فيها تداول أسهم رأس المال. وسوق الأسهم النشطة يمكن أن تكون مصدرا مهما لرأس المال لجهة الإصدار بغرض ممارسة الأعمال، وهي تسمح للمستثمر بالاستفادة من النمو المستقبلي للأعمال من خلال مدفوعات الأرباح الموزعة أو زيادة قيمة المطالبة السهمية. غير أن القيمة السوقية لسهم الملكية يمكن أن تنخفض كذلك. وحجم التعامل هو مؤشر السيولة في أسواق الأسهم.

٢-٢٥ وتختلف أسواق المشتقات المالية عن أسواق المال وأسواق السندات، وأسواق الأسهم من حيث إن الأدوات، كالمبادلات عقود الخيار، تستخدم في تداول المخاطر المالية كتلك الناشئة

<sup>١٠</sup> توجد عدة سمات رئيسية للأوراق المالية المضمونة بأصول: فالمقرض الأصلي يقوم في الغالب ببيع الأصول إلى صندوق استثماري أو شكل آخر من أشكال الوسيط (أداة ذات غرض خاص special purpose vehicle)؛ ومن ثم ففي حالة جهات تلقي الودائع يؤدي هذا النشاط إلى تحرير "رأس المال" الذي تقضي الإرشادات التنظيمية بأن يكون في حيازة جهة تلقي الودائع مقابل الأصول. ويقوم الوسيط بتمويل شراء الأصول من خلال إصدار الأوراق المالية.

مسرحاً لأنشطة المضاربة—عند زيادة الطلب وارتفاع الأسعار بشكل كبير خلال فترة قصيرة—وللتدفقات التمويلية الكبيرة المصاحبة لهذه الأوضاع غالباً. وإضافة إلى ذلك، فإن تغير قيمة العقارات المملوكة للأسر تؤثر إلى حد بعيد على السلوكيات الاقتصادية لهذه الأسر.

الأسواق المقترنة بالتمويل العقاري. والعقارات في هذا المرشد تُعرّف على أنها تشمل الأراضي والمباني على السواء (بما في ذلك أشكال البنين الأخرى المستخدمة كمساكن، كالمساكن العائمة). ونظراً لأن الأراضي تعد موارد ثابتة تقريبا، كما هو الحال بالنسبة للمباني في الأجل القصير، فقد أصبحت العقارات

## ٣- المبادئ المحاسبية لمؤشرات السلامة المالية

### مقدمة

الاستحقاق. وعلى هذا الأساس، يتم إثبات التدفقات عند إنشاء القيمة الاقتصادية أو تحويلها أو مبادلتها أو نقل ملكيتها أو إفنائها. أي أنه في إطار المحاسبة على أساس الاستحقاق يتم إثبات الإيرادات والمكاسب في فترة اكتسابها، والمصروفات والخسائر عند وقوعها، وليس عند استلام النقدية أو صرفها. ويتم إثبات الأصول والخصوم القائمة الفعلية، وليس المراكز الاحتمالية.

٣-٤ ويعتمد منهج المحاسبة على أساس الاستحقاق في القيد نظراً لأن أفضل أسلوب لمشاهدة النتائج الاقتصادية للمعاملات والأحداث على مستوى صحة وسلامة الأوضاع المالية الحالية بالكيانات المبلّغة هو بمضاهاة وقت الإثبات بوقت تدفقات الموارد ووقت المكاسب والخسائر في القيمة. فضلاً عن ذلك، تتميز هذه الطريقة بأنها توضح كافة أنواع تدفقات الموارد بغض النظر عن تبادل النقدية.

٣-٥ ويحدد مبدأ الملكية ما إذا كانت الأصول والخصوم قائمة ومستحقة في أي فترة زمنية.<sup>٢</sup> ومن ثم بالنسبة لأدوات الدين، فإن الدائن يملك مطالبة على المدين، والمدين عليه التزام للدائن.<sup>٣</sup>

٣-٦ وعند إجراء معاملة في الأصول، يتعين قيد المركز في تاريخ تغيير الملكية (تاريخ تحديد القيمة)، عندما يقوم كل من الدائن والمدين بقيد الاستحقاق والالتزام، على التوالي، في دفاترهما. وإذا باع كيان ما أصل قائم إلى كيان آخر، يقوم الطرف الأول باستبعاد الأصل من دفاتره ويقوم الطرف الثاني بإثباته اعتباراً من تاريخ نقل الملكية. ويمكن ذكر تاريخ القيد تحديداً لضمان اتساق القيود في دفاتر كلا الطرفين. وإذا تعذر

٣-١ يتعين الاستعانة بمجموعة متسقة من المبادئ المحاسبية لإعداد بيانات المراكز المالية والتدفقات لاستخدامها في حساب مؤشرات السلامة المالية. ويقدم هذا الفصل إرشادات عن المبادئ المحاسبية التي يمكن استخدامها، مستنداً في ذلك إلى المعايير الدولية وأخذاً في الاعتبار الاحتياجات التحليلية لبيانات مؤشرات السلامة المالية. ولكن من المسلم به أنه لا يوجد في الوقت الحالي التزام كامل من كافة البلدان بالمعايير الاحترازية والمحاسبية والإحصائية المتفق عليها دولياً. وعليه، عند نشر أي معلومات من المحبّد أن تقوم البلدان بالإفصاح عن الأساس المحاسبي المستخدم في تجميع سلاسل بيانات مؤشرات السلامة المالية، بالإضافة إلى الافتراضات المهمة الموضوعية.

### تعريف التدفقات والمراكز المالية

٣-٢ في هذا المرشد، تتضمن بيانات التدفقات المعاملات في السلع والخدمات والدخل والتحويلات والأصول غير المالية والمالية؛ ومكاسب وخسائر الحيازة الناشئة عن تحركات الأسعار وسعر الصرف؛ وغيرها من التغييرات في حجم الأصول، كالخسائر الناشئة عن الأحداث الاستثنائية. وفي ظروف معينة، يمكن أيضاً إدراج التكاليف المحتملة. وتتمثل بيانات المراكز المالية في قيمة الأرصدة القائمة من الأصول غير المالية والمالية، والخصوم.<sup>١</sup>

### وقت إثبات التدفقات والمراكز المالية

٣-٣ المبدأ الإرشادي الذي يستند إليه المرشد هو ضرورة قيد التدفقات والمراكز المالية باستخدام المحاسبة على أساس

<sup>٢</sup> تستخدم المعايير المحاسبية الدولية (IAS) المعايير المتمثلة في المزايا الاقتصادية المستقبلية المحتملة التي يمكن قياسها بشكل موثوق ومعايير السيطرة لإثبات الأصول. وفي إثبات الشركات التابعة، يتبنى المرشد أيضاً مفهوم السيطرة (راجع الفقرة ٥-٧).

<sup>٣</sup> وعليه فإن المرشد لا يعترف بامتناع المدين من جانب واحد عن سداد الدين.

<sup>١</sup> يوجد تعريف أشمل للمعاملات والتدفقات الأخرى، والأرصدة (المخزونات) في الصفحات من ٧٢ إلى ٧٨ من نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وفي الصفحات من ٩ إلى ١٢ من نظام الحسابات الأوروبية لعام ١٩٩٥ (راجع Eurostat, 1996). غير أنه لا يمكن إدراج التكاليف المحتملة كبيانات تدفق في الإطار المفاهيمي لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

٣-٨ وبالنسبة لتكاليف الفائدة التي تستحق خلال فترة القيد، ينبغي قيد هذه المعاملات كمصروفات (دخل) في هذه الفترة. وهناك ثلاثة احتمالات بالنسبة لبيانات المراكز المالية: (١) يتم دفع تكاليف الفائدة التي تستحق خلال فترة الإبلاغ، وفي هذه الحالة لا يوجد تأثير على المراكز المالية في نهاية الفترة؛ أو (٢) لا يتم تسديدها، لأنها غير مستحقة الدفع بعد، (على سبيل المثال، يتم دفع الفائدة كل ستة أشهر على قرض أو سند دين، ويتم قياس المركز المالي بعد أول ثلاثة شهور من هذه الفترة— وفي هذه الحالة تزيد المراكز المالية بمقدار الفائدة التي تراكت خلال فترة الشهور الثلاثة)؛ أو (٣) لا يتم دفعها لدى استحقاقها، وفي هذه الحالة، تزيد المراكز المالية بمقدار تكاليف الفائدة التي استحققت خلال الفترة (مع استبعاد أي مخصصات محددة مقابل هذه الفائدة— راجع أيضا الفقرة ٤-١٩). ويوصي المرشد بإدراج تكاليف الفائدة المتركمة وليست مستحقة الدفع بعد كجزء من قيمة الأدوات المالية غير المشتقة.

٣-٩ بالنسبة للسندات الصادرة بخصم أو بقسيمة صفرية، يُعامل الفرق بين سعر الإصدار والقيمة عند الاستحقاق كمعاملة الفائدة وتفيد كفائدة مستحقة على مدى عمر السند. ونظرا لأن الدخل من الفائدة المحسوبة يفوق مدفوعات القسائم لهذه الأدوات، فإن الفرق يدرج في مبلغ الرصيد القائم للأصل. وبالنسبة للأدوات الصادرة بعلاوة، فإن مدفوعات القسائم سوف تتجاوز الدخل من الفائدة المحسوبة، بينما يقلل الفرق من المبلغ الأصلي المستحق.

#### المتأخرات

٣-١٠ تنشأ المتأخرات عند عدم تسديد أصل الدين أو مدفوعات الفائدة لدى استحقاقها، كذلك المستحقة على القرض. ويتعين استمرار قيد المتأخرات من وقت نشوئها، أي عند عدم تسديد المدفوعات،<sup>٧</sup> إلى إفنائها، عند تسديدها مثلا، أو إعادة جدولتها، أو إعفائها من الدائن. ويجب الاستمرار في قيد المتأخرات في الأداة المالية غير المشتقة (باستثناء أي مخصصات عن استحقاق الفائدة على الأصول المتعثرة— راجع أيضا الفقرة ٤-١٩).

<sup>٧</sup> من المسلم به أنه في بعض الحالات، تنشأ متأخرات لأسباب تشغيلية وليس نتيجة عدم رغبة أو قدرة على التسديد. غير أنه ينبغي قيدها، من حيث المبدأ، كمتأخرات عند استحقاقها في التاريخ المرجعي.

تحديد تاريخ معين يحدث فيه تغير الملكية، فإن تاريخ استلام الدائن للمبلغ المدفوع سواء نقدا أو في صورة أصل آخر يعد هو التاريخ الحاسم. ولدى تقديم خدمة، أو استحقاق فائدة، أو وقوع حدث يؤدي إلى إنشاء مطالبة تحويل (كالضرائب)، تنشأ مطالبة مالية وتظل قائمة إلى أن يتم تسديدها أو إعفائها. ومن الممكن أن تظل رسوم الخدمة، كالفائدة، مستحقة بصفة مستمرة. وبعد إعلان أن الأرباح الموزعة أصبحت واجبة الدفع، فإنها تقيد كخصوم/أصول إلى أن يتم تسديدها.

٣-٧ ويوصي المرشد بأن تستحق تكاليف الفائدة بشكل مستمر على أدوات الدين، وبالتالي تتوافق تكلفة الأموال مع تقديمها، ويزيد المبلغ الأصلي القائم إلى أن يتم سداها.<sup>٤</sup> ويحدد المرشد أن تستحق الفائدة بسعر متفق عليه وقت إصدار أداة الدين (أي العائد الفعلي). وهو سعر الفائدة التعاقدية بالنسبة للقرض على سبيل المثال. ومن ثم، بالنسبة للأدوات المالية بسعر فائدة ثابت، فإن العائد الفعلي هو سعر الفائدة الذي يساوي بين قيمة المدفوعات المستقبلية وسعر الإصدار. وبالنسبة للأدوات بسعر فائدة متغير، سوف يختلف العائد بمرور الزمن وفقا لبنود التعاقد. ويتعين عدم تعديل الدخل من الفائدة بالنسبة لأي مكاسب أو خسائر ناتجة عن عقود المشتقات المالية، نظرا لإثباتها على أنها مكاسب وخسائر على الأدوات المالية (راجع الفقرة ٤-٢٢). وتتوافق توصيات تراكم الفائدة غالبا مع المنهج المتبع في المعايير الإحصائية والمحاسبية الدولية.<sup>٥</sup> غير أنه من المسلم به بالنسبة للبيانات التي يتم إعدادها في إطار معايير المحاسبة الدولية (IAS 18.31)، عند تداول الأداة، أن الفائدة تستحق للدائن الجديد بالعائد الفعلي وقت حيازة الأداة وليس بالعائد الفعلي وقت إصدارها.<sup>٦</sup>

<sup>٤</sup> تتم مناقشة الفائدة المتركمة على الأصول المتعثرة في الفصل الرابع.  
<sup>٥</sup> في بعض النظم المحاسبية، تعامل بعض الرسوم معينة كجزء متكامل من العائد الفعلي للأداة المالية، وبالتالي فهو يؤثر في معدل تراكم الفائدة. ووفق ما ورد ذكره في الملحق الرابع تحت عنوان: "الرسوم والعمولات الدائنة/المدينة"، فإن هذا المنهج هو المنهج المتبع في المعايير المحاسبية الدولية.  
<sup>٦</sup> وهو ما يفتح المجال أمام احتمال الإبلاغ غير المتجانس بدخل الفائدة على الأدوات المالية المتداولة بين جهات تلقي الودائع المدينة والدائنة. وأحد الاحتمالات لمعالجة عدم التجانس هذا هو حساب دخل الفائدة استنادا إلى متوسط العائد الفعلي الجاري خلال الفترة. ومن الممكن مشاهدة مثل هذا العائد لدى الطرفين مما يخفض من احتمالية الإبلاغ غير المتجانس. غير أنه حتى وقت كتابة هذا المرشد لم يتم الاتفاق حول مزايا تبني مثل هذا المنهج بشكل أعم في الإحصاءات الاقتصادية الكلية.

للتسديد عند عدم أداء العميل شريطة الوفاء بكافة الشروط في الخطاب. وخطابات الاعتماد هي آلية مهمة للتجارة الدولية. وتسمح خطابات الاعتماد القابلة للإلغاء بتغيير شروط الخطاب بدون الموافقة المسبقة من المستفيد. وتدرج تحتها أيضا ضمانات التنفيذ التي عادة ما تغطي جزءا فقط من قيمة العقد ولكنها فعليا تضمن لمشتري السلع مثل المستورد بأن البائع، كالمصدر، سوف يفي بشروط العقد.

٣-١٦ تعد خطوط الائتمان والالتزامات الائتمانية، بما في ذلك التزامات القروض غير المنصرفة، التزامات احتمالية تتيح ضمانا بأن الأموال غير المسحوبة ستكون متاحة في المستقبل، ولكن لا ينشأ التزام/أصل مالي حتى تُقدم مثل هذه الأموال.

٣-١٧ وتدرج تحت الالتزامات الائتمانية التسهيلات الاحتياطية غير المستغلة مثل تسهيلات إصدار السندات الإذنية (note issuance facilities) التي توفر ضمانات بأن الأطراف ستتمكن من بيع سندات الدين قصيرة الأجل (السندات الإذنية) التي تصدرها وأن الشركات المالية التي توفر التسهيل سوف تقوم بشراء أي سندات إذنية لم تباع في الأسواق. ومن تسهيلات ضمان السندات الإذنية التي توفر الائتمان الاحتمالي أو تسهيلات ضمان الشراء: تسهيلات ضمان الاكتتاب المتجدد (RUFs) والتسهيلات التمويلية متعددة الخيارات (MOFs) وتسهيلات السندات الإذنية العالمية (GNFs). وتوفر المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية هذه التسهيلات لضمان الشراء.

٣-١٨ كذلك، فإن التكاليف المحتملة — كالخسائر المحتملة لجهات تلقي الودائع على الأصول المالية بشكل عام أو تكاليف الشركات غير المالية المرتبطة بضمانات المنتجات — لا يتم إثباتها حسب المرشد كالتزامات في الميزانية العمومية نظرا لعدم وجود مطالبة/التزام قانوني واضح. ومع ذلك، إذا كان من الممكن تقدير قيمة هذه التكاليف المحتملة بشكل موثوق، يتم إدراجها كنفقة في بيان الدخل (كمخصص مثلا) نظرا لأن هذا المنهج يوفر مقياسا أفضل للسلامة المالية الراهنة. ومن المفضل إدراج المبالغ المخصصة لذلك كاحتياطي عام تحت بند رأس المال والاحتياطيات،<sup>١٠</sup> وذلك اتساقا مع القواعد الاحترازية

<sup>١٠</sup> اتساقا مع منهج المعايير المحاسبية الدولية، قد تنشأ هذه التكاليف المحتملة من التسويات القضائية المستقبلية و/أو العقوبات الأخرى الناشئة عن أعمال وقعت في فترة سابقة وكانت مخالفة للتشريع القائم. وبالنسبة لجهات تلقي الودائع، واتساقا مع منهج المعايير المحاسبية الدولية، فإن المبالغ المجنبة للمخاطر المصرفية العامة، بخلاف مخصصات خسائر الأصول، لا يتعين تخصيصها من خلال بيان الدخل ولكن من الإيرادات المحتجزة. راجع الفصل الرابع للاطلاع على شرح مفصل للنفقات التي تدرج في بيان الدخل لجهات تلقي الودائع.

٣-١١ إذا كانت مدفوعات الدين مضمونة من طرف ثالث (ضامن) ويتوقف المدين عن التسديد، يقوم المدين بقيد متأخرات إلى أن يلجأ الدائن إلى شروط العقد التي تسمح باستخدام الضمان. وبمجرد استخدام الضمان، لا يسجل المدين متأخرا حيث يعزى الدين إلى الضامن. وبمعنى آخر، يتم استهلاك متأخر المدين كما لو كان مسددا. واعتمادا على الترتيبات التعاقدية، في حالة استخدام الضمان، لا يتم تصنيف الدين كمتأخر على الضامن ولكن كالتزام دين قصير الأجل إلى أن تنتهي مهلة التسديد.

#### البنود الاحتمالية

٣-١٢ تؤدي أنواع كثيرة من الترتيبات المالية التعاقدية بين الوحدات المؤسسية إلى نشوء متطلبات مشروطة سواء للتسديد أو توفير بنود ذات قيمة اقتصادية.<sup>٨</sup> وفي هذا السياق، فإن المقصود بعبارة "مشروطة" أن تصبح المطالبة سارية فقط إذا نشأ شرط أو شروط منصوص عليها. ويشار إلى هذه الترتيبات كبنود احتمالية ولا يتم إثباتها كأصول مالية (أو خصوم) في المرشد، نظرا لأنها ليست مطالبات (أو التزامات) فعلية. ومع ذلك، تمثل هذه الالتزامات انكشافات محتملة للمخاطر.

٣-١٣ وفيما يلي وصف لأنواع الترتيبات الاحتمالية التي يمكن جمع بياناتها على أساس أقصى الانكشافات<sup>٩</sup> المحتملة:

٣-١٤ تعد ضمانات القروض وضمانات الدفع الأخرى التزامات للتسديد إلى أطراف ثالثة عندما يعجز طرف آخر، كالمعمل الحاصل على الضمانة، عن أداء بعض الالتزامات التعاقدية. وتعد هذه التزامات احتمالية نظرا لأن التسديد مطلوبا فقط إذا عجز العميل عن الأداء وحتى ذلك الوقت لا يتم قيد التزام في الميزانية العمومية للضامن. ومن المخاطر الشائعة التي يتحملها ضامن قبول الودائع هي المخاطر التجارية أو مخاطر الأداء المالي للمقترض.

٣-١٥ وتدرج خطابات الاعتماد تحت ضمانات التسديد. وتعد خطابات الاعتماد غير القابلة للإلغاء والاحتياطية ضمانات

<sup>٨</sup> أدوات المشتقات المالية، وفقا لتعريفها في الفصل الرابع من المرشد، بما في ذلك مشتقات الائتمان هي مراكز فعلية وليست احتمالية.

<sup>٩</sup> يعد تقييم الالتزامات الاحتمالية معقدا، ويتوقف من بين أمور أخرى على احتمالية وقوع "الحدث" المحتمل. ويناقش تقييم الخصوم الاحتمالية بمزيد من التفصيل في الفصل التاسع من مطبوعة (2003b) IMF.

وليس المعايير المحاسبية الدولية (راجع أيضا الإطار ٤-٤).

هذه الأدوات، قد يترتب على تطبيق القيمة العادلة عند ارتفاع مستوى عدم الموضوعية أن ينخفض مستوى موثوقية البيانات في تحليل السلامة الاحترازية الكلية. وفي المعاملات، تعد القيمة السوقية هي مبلغ النقود التي يدفعها مشتررون راغبون في الحصول على شيء ما من بائعين راغبين في توفيره.

٣-٢٢ ومن المسلم به أن استخدام القيمة السوقية أو العادلة يمكن أن تترتب عليه تقلبات في تقييم الأصول والخصوم ربما يتضح أنها مؤقتة. ومع ذلك، وفي أي فترة زمنية، فإن تكاليف الفرصة البديلة على الدائن والمدين، والتي تعكسها القيمة السوقية أو العادلة، ربما توفر أساس أكثر ملاءمة، ولكنه ليس بالأمثل، لتقييم السلامة المالية. وفي هذا السياق، نجد أن المؤسسة التي تملك أوراقا مالية انخفضت قيمتها بشكل ملموس ولكنها مقومة في الميزانية العمومية على أساس التكلفة التاريخية سوف تبالغ في تقييم قوة رأسمالها— ومن ثم سلامتها المالية— لأنها لا تستطيع أن تحقق قيمة أصولها المسجلة في الميزانية العمومية. فضلا عن ذلك، فإن المؤسسة التي تمتلك أصولا مقومة على أساس التكلفة التاريخية وتعاني من مركز رأسمالي ضعيف وربحية منخفضة سيكون لديها الحافز على بيع تلك الأصول التي تبدو قادرة على تحقيق مكاسب كبيرة في السوق والاحتفاظ بسواها من الأصول، وبالتالي تعزز أرباحها ورأس مالها في حين تتدهور الجودة الكلية للأصول الموجودة في حيازتها.

٣-٢٣ وتتسم المعلومات المتعلقة بالاتجاهات العامة في أسعار السوق بمرور الوقت ذات قيمة تحليلية في حد ذاتها، وليس أقلها السماح بتقييم المخاطر السعرية المقترنة بمشاهدة نهاية الفترة. وعليه، قد يكون من الملائم رصد متوسط سعر السوق خلال الفترة وسعر السوق في نهاية الفترة بالنسبة للأصول والخصوم الممثلة للكيانات المبلّغة. وقد تسهم بيانات متوسط سعر السوق خلال

٣-١٩ وإن تحققت هذه التكاليف لاحقا، فلن يكون هناك تأثير على صافي الدخل نظرا لأن التكاليف تكون قد أثبتت بالفعل،<sup>١١</sup> ولكن الاحتياطات العامة (ومن ثم رأس المال والاحتياطات) سوف تنخفض. كذلك، تنخفض قيمة الأصول— من خلال تسوية النفقات، مثلا، أو انخفاض قيمة أداة ما— أو إثبات التزام في الميزانية العمومية. ومن الممكن القضاء على المبالغة في تقييم التكاليف المحتملة في الفترات اللاحقة، الأمر الذي سيزيد من الدخل من خلال انخفاض حجم مخصصات خسائر القروض، على سبيل المثال.

## التقييم

٣-٢٠ ويفضل المرشد أساليب التقييم التي تسمح بإجراء تقييم أكثر واقعية لأي أداة أو بند في أي فترة زمنية.<sup>١٢</sup> ويدعم هذا المنهج تحليل السلامة الاحترازية الكلية من خلال تيسير إعداد مقاييس موثوقة لقوة رأس المال وربحيته مقارنة بالمنهج الأخرى.

٣-٢١ ولتحديد أي مناهج التقييم ينبغي اعتماده، يتعين تحديد ما إذا كانت هناك سوق للأداة أو الأدوات (أو البنود) المماثلة تسمح بإرساء مقياس موثوق للقيمة.<sup>١٣</sup> ولدى تداول أداة معينة، فإنه من المتوقع تقييمها بالقيمة السوقية أو العادلة (تقريب للقيمة السوقية). وبالنسبة للأدوات غير القابلة للتداول، فإن المرشد يقر بأن القيمة الاسمية<sup>١٤</sup> (المدعومة بسياسات ملائمة لرصد مخصصات خسائر القروض) قد توفر تقييما أكثر واقعية للقيمة بالمقارنة بتطبيق القيمة العادلة. وفي حالة

<sup>١١</sup> إذا تم رصد مخصص محدد من الاحتياطي العام، بافتراض ثبات العوامل الأخرى، سوف تزيد المخصصات المحددة وتقل المخصصات العامة في بيان الدخل في تلك الفترة، وبدون التأثير على صافي الدخل. غير أن قيمة الأداة التي تم رصد المخصص المحدد مقابلها، وكذلك المخصصات في رأس المال والاحتياطات، سوف تنخفض بنفس مقدار المخصص المحدد.

<sup>١٢</sup> بما في ذلك الأصول العقارية والأصول غير المالية الأخرى.

<sup>١٣</sup> يوضح المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ (الفقرات ٩٥-١٠٢) أراجع IAS 39.48-39.49 and AG.69-AG.82 اعتبارات قياس القيمة العادلة ويؤكد أن القيمة العادلة تقاس بشكل موثوق إذا (أ) كان التقلب داخل نطاق تقديرات القيمة العادلة غير كبير بالنسبة للأداة، و(ب) أمكن تقييم احتمالات التقديرات المختلفة داخل النطاق على نحو معقول واستخدامها في تقدير القيمة العادلة. وينطوي المعيار المحاسبي الدولي على نظرية تشير إلى أن الموثوقية تعني ضمن جملة أمور إمكانية وثوق المستخدم في صدق ما تعرضه البيانات.

<sup>١٤</sup> القيمة الاسمية هي المبلغ المستحق من المدين للدائن في أي فترة زمنية. وغالبا ما يتم تحديد هذه القيمة بالرجوع إلى شروط العقد بين المدين والدائن. وتعكس قيمة الاستحقاق/الالتزام عند تحققه، وأي تدفقات اقتصادية لاحقة، مثل المعاملات (كتسديد أصل الدين)، وتغييرات التقييم (بما في ذلك تغييرات سعر الصرف وغيرها من تغييرات التقييم بخلاف تغييرات سعر السوق)، وأي تغييرات أخرى (كشطب الدين). ومن حيث المفهوم، فإن القيمة الاسمية لأداة الدين يمكن حسابها بخصم مدفوعات الفائدة وأصل الدين المستقبلية وفقا لسعر/أسعار الفائدة التعاقدية الحالية على الأداة؛ وهذه الأخيرة يمكن أن تكون ثابتة أو متغيرة. ولا تعد القيمة الاسمية بالضرورة هي القيمة الظاهرية، والتي تعد الأصل غير المخصوم لمبلغ القرض الذي سيتم تسديده. وبالنسبة لأدوات الملكية، فإن القيمة الاسمية هي المبلغ/المبالغ التي أسهم بها حملة الأسهم.

٣-٢٧ وفي حالة عدم تداول أصول معينة في البورصات المنظمة أو الأسواق المالية الأخرى ولكنها قابلة للتداول، هناك عدة مناهج يمكن اتباعها لتقدير القيمة السوقية. والمنهج المفضل في هذا المرشد هو تقدير القيمة الحالية للأداة عن طريق خفض مسار التدفق المتوقع للمنافع المستقبلية المقترنة بالأصل باستخدام سعر الفائدة المناسب السائد في السوق.<sup>١٥</sup> ويحظى هذا المنهج بتأييد كل من نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ والمعايير المحاسبية الدولية.<sup>١٦</sup>

٣-٢٨ ويقتضي هذا الأسلوب ما يلي: (١) إمكان التيقن من التدفقات النقدية المستقبلية أو تقديرها بشكل موثوق، (٢) إمكان ملاحظة سعر الفائدة أو سلسلة من أسعار الفائدة السائدة في السوق (من خلال الإشارة إلى أداة/أدوات شبيهة يتم تداولها في الأسواق المنظمة).

٣-٢٩ ومن المناهج الأخرى لتقدير القيمة السوقية أو العادلة استخدام أسعار السوق المشاهدة للأصول المثيلة المتداولة؛ واستخدام سعر مرتبط بالسوق يتم الإبلاغ به للأغراض المحاسبية أو التنظيمية؛ وبالنسبة للأصول غير المالية، مراعاة وإعادة تقييم الحيازات ناقص عمليات التصرف في الأصل المعني خلال فترة حياته، بما في ذلك مراعاة الإهلاك (استهلاك رأس المال الثابت)<sup>١٧</sup> أو تكاليف استهلاك الدين. وعند استخدام هذه الأساليب، يتعين تطبيقها باتساق مع مرور الوقت، وحيثما ينطبق، في الكشف المالية للمدينين والدائنين.

٣-٣٠ وبالنسبة لبعض الأدوات المالية كالقروض والعملية والودائع، والائتمان التجاري، فإنه نظرا لطبيعتها غير القابلة للتداول التجاري وصعوبة تسعير هذه الأدوات بشكل موثوق بالقيمة العادلة، قد توفر القيمة الاسمية مقياسا أكثر واقعية. وقد تغلب مثل هذه الأدوات على الميزانية العمومية لجهات

<sup>١٥</sup> لا تستخدم هذه الطريقة في تقييم عقود الخيار والأدوات ذات الخيارات المتضمنة. وبدلا من ذلك، قد يتطلب التسعير استخدام نموذج مناسب لتسعير عقود الخيار.

<sup>١٦</sup> صيغة حساب القيمة الحالية المخصومة هي:

$$\sum_{t=1}^n \frac{(cash\ flow)_t}{(1+i)^t}$$

حيثما يشير  $(cash\ flow)_t$  إلى التدفق النقدي في فترة مستقبلية  $(t)$ ، و  $n$  إلى عدد الفترات المستقبلية التي يُتوقع لها تدفقات نقدية، و  $i$  إلى سعر الفائدة المطبق لخصم التدفق النقدي المستقبلي في الفترة  $t$ . وعادة ما يستخدم سعر خصم واحد،  $i$ ، لخصم التدفق النقدي في كافة الفترات المستقبلية. وفي بعض الظروف، قد يُسمح بأسعار خصم متنوعة في مختلف الفترات المستقبلية.

<sup>١٧</sup> تتم مناقشة الإهلاك في الملحق الرابع (الفقرات ٣١-٣٤).

الفترة في الدلالة على القيم الشاذة في بيانات سعر السوق في نهاية الفترة. (ومن هذا المنظور، فإن المعايير الدولية (IASs) 30.24 - 30.25) تنص على وجوب إفصاح البنوك عن القيمة العادلة لأربعة فئات من أصولها المالية وخصومها وهي: القروض والمديونيات، والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، والأصول المالية المقومة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، والأصول المالية المتاحة للبيع.)

#### المعاملات

٣-٢٤ يتم تقييم المعاملات عموما بالأسعار الفعلية المتفق عليها بين المتعاملين، بما في ذلك مبيعات الأدوات المصنفة على أنها غير قابلة للتداول كالقروض. وقد تظهر الحاجة إلى استخدام مكافئات أسعار السوق في حالة عدم تحديد سعر سوقي فعلي أو عندما تكون القيمة بعيدة عن القيمة السوقية السائدة — على سبيل المثال، بالنسبة للمعاملات بين الكيانات المرتبطة. وفي هذه الحالة، فإن المنهج المعتاد هو بناء أسعار السوق بالقياس إلى أسعار السوق المعروفة لذات البنود أو البنود المشابهة والتي تم تحديدها في ظل أوضاع مماثلة بشكل أساسي. وأي اختلاف بين مثل هذا السعر التقديري وسعر المعاملة يمكن تصنيفه على أنه دعم من طرف لآخر (راجع أيضا الفقرة ٤-٣٠).

#### المراكز المالية

٣-٢٥ تعد القيمة السوقية لأصل أو التزام في الميزانية العمومية مقياسا لقيمة الأصل أو الالتزام المالي وغير المالي في السوق في التاريخ المرجعي للميزانية العمومية.

٣-٢٦ ويتعين تحديد القيمة السوقية للأداة المتداولة في تاريخ مرجعي بواسطة السعر السوقي لتلك الأداة والسائد في تاريخ القياس. وهذا السعر هو أفضل دلالة على القيمة التي ينسبها الوكلاء الاقتصاديون حاليا إلى مطالبات مالية معينة. والمصدر الأمثل للسعر السوقي للأداة المتداولة هو البورصة المنظمة أو غيرها من الأسواق المالية (كالتعامل خارج السوق الرسمية أو خارج البورصة) حيث يتم تداول هذه الأداة بكميات كبيرة ويُسجل السعر السوقي على فترات منتظمة. وإذا كانت الأسواق مغلقة في التاريخ المرجعي، فإن السعر السوقي الذي يتعين استخدامه هو ذلك السعر السائد في أقرب تاريخ سابق كانت فيه السوق مفتوحة. وفي بعض الأسواق المالية، نجد أن السعر السوقي المحدد لسندات الدين المتداولة لا يراعي تكاليف الفائدة المتراكمة وليست مستحقة الدفع بعد؛ غير أنه عند تحديد القيمة السوقية، يلزم إدراج تكاليف الفائدة.



الطريقة مثل أي استثمار آخر في حصص الملكية. ومن جهة أخرى، إذا عزز المستثمر استثماراته في حصص الملكية لخلق مصلحة في شركة مرتبطة أو تابعة، يخضع الاستثمار بأكمله إلى التقييم على أساس تناسبي.

### الإقامة

٣-٣٤ الإقامة (أو الموقع) هو مفهوم ذو أهمية خاصة في المرشد نظراً لأن موقع جهات تلقي الودائع، وفي بعض الحالات موقع كيائها الأم، يحدد إلى أي مدى يتعين جمع البيانات. ويصدق ذات الأمر بالنسبة للأنواع الأخرى من الكيانات. ويحدد مقر إقامة مؤسسة تلقي الودائع الأم مقر إقامة المجموعة المتلقية للودائع. وعندما يكون لدى جهات تلقي الودائع هذه عمليات دولية، من الضروري أن يُؤخذ في الاعتبار أيضاً نشاط فروعها وشركاتها التابعة الأجنبية من خلال توحيد بيانات عملياتها المحلية والأجنبية. وجهات تلقي الودائع ذات الوجود المحلي هي تلك المؤسسات المقيمة في الاقتصاد — مفهوم البلد المضيف الذي يتسق مع المنهج المتبع في الإحصاءات الاقتصادية.

٣-٣٥ مفهوم الإقامة لا يقوم على أساس الجنسية أو المعايير القانونية، وإنما على ما إذا كانت الوحدة المؤسسية لها مركز مصلحة اقتصادية — مسكن أو مكان إنتاج أو مبان أخرى — في الإقليم الاقتصادي للبلد موضع البحث، وتنبوي أن تمارس منه (إلى أجل غير مسمى أو لعام أو أكثر) أنشطة اقتصادية وتدخل في معاملات على نطاق واسع. وعليه، فإن الشركات (أو أشباه الشركات) هي كيانات مقيمة في البلد الموجودة فيه عادة، وهو مفهوم بالغ الأهمية لعملية إعداد بيانات الحسابات القومية.

٣-٣٦ ويشمل الإقليم الاقتصادي لبلد ما الإقليم الجغرافي الذي تتولى إدارته الحكومة ويتحرك في داخله الأشخاص والسلع ورأس المال بحرية، ويتضمن مناطق التجارة الحرة أو المخازن الجمركية أو المصانع الموجودة وجوداً مادياً داخل حدود البلد المعني. ولا يتعين الإقليم الاقتصادي بشكل دائم على أساس التطابق الدقيق مع الحدود المادية أو السياسية، وإن كان هناك في العادة تناظر وثيق فيما بينهما.<sup>١٩</sup> ولدى قيد

<sup>١٩</sup> يشمل الإقليم الاقتصادي للبلد ما يلي: (١) الفضاء الجوي، (٢) المياه الإقليمية، (٣) الجرف القاري الممتد في المياه الدولية الذي يتمتع البلد فيها بحقوق خالصة أو تكون له عليها ولاية قضائية أو يدعي هذه الولاية فيما يتعلق بحق استغلال الموارد الطبيعية كالأسمك أو المعادن أو أنواع الوقود، (٤) الجيوب الإقليمية المحددة بوضوح الموجودة في بقية العالم والتي تم إقرارها بموجب اتفاقيات رسمية مع حكومات البلدان الموجودة فيها وجوداً مادياً.

تلقي الودائع. ومع ذلك، بالنسبة للأدوات غير القابلة للتداول، خاصة القروض، المسجلة بالقيمة الاسمية، يتعين على الدائن (وليس المدين) خفض قيمة الأصل في الميزانية العمومية لقاء الخسائر المتوقعة وذلك بتحديد مخصصات معينة أو خفض قيمة الأصل. وتناقش عملية رصد المخصصات بمزيد من التفصيل في الفصل الرابع بالقسم المعني بجهات تلقي الودائع.<sup>١٨</sup>

٣-٣١ وفي حالة بيع أو نقل ملكية أداة تعد غير قابلة للتداول إلى كيان آخر، ولم يتوفر تقييم سوقي أو عادل يتعين استخدام قيمة المعاملة كأساس لأي تقييم لاحق في الميزانية العمومية. وعليه، إذا قامت على سبيل المثال مؤسسة تلقي ودائع ببيع حافظة من القروض غير القابلة للتداول إلى مؤسسة أخرى لتلقي الودائع بسعر مخصوم بشكل كبير، يتعين أن تكون القيمة الأولية في الميزانية العمومية للمشتري هي سعر الشراء. وسوف يسجل البائع الفرق بين القيمة في الميزانية العمومية (بعد خصم مخصصات محددة) في نهاية الفترة السابقة وقيمة البيع كخسارة في بيان الدخل، وذلك تحت بند مكاسب وخسائر الأدوات المالية.

٣-٣٢ وكلما تطورت الأسواق وأساليب التقييم، يمكن أن تزيد احتمالية تقدير القيم العادلة للأدوات غير القابلة للتداول والتي توفر مقياساً أكثر واقعية للقيمة مقارنة بالقيمة الاسمية — كاستخدام معلومات من المشتقات الائتمانية المرتبطة بمخاطر الائتمان للكيانات المنفردة. وفي مثل هذه الحالات، يحذ معدو البيانات في البداية تجميع معلومات عن القيم السوقية أو العادلة للأدوات غير المتداولة كمعلومات تكميلية حتى يمكن تقييم آثار التقييم السوقي (العادل) لتلك الأدوات.

٣-٣٣ وتعتبر قيمة السهم وغيره من استثمارات أسهم رأس المال في الشركة المرتبطة والشركة التابعة غير المتضمنة في البيانات الموحدة مساوية لحصة المستثمر التناسبية، من حيث أسهم رأس المال، في قيمة رأس مال واحتياطيات الشركة المرتبطة/التابعة. ويتم التقييم بنفس الأسلوب لأي استثمارات في أسهم الشركة الأم تقوم بها الكيانات المرتبطة والكيانات التابعة غير المشمولة في البيانات الموحدة (وهو ما يعرف بالاستثمار العكسي في حصص الملكية). وفي الواقع العملي، عادة ما يتم استخدام قيم الميزانية العمومية لهذه الكيانات لتحديد قيمة هذا الاستثمار. وإذا باع المستثمر أسهماً رأسمالية بحيث لم يحتفظ بحصة مشاركة ولكنه يحتفظ ببعض أسهم رأس المال في الكيان الآخر، يتم تقييم الاستثمار المتبقي بنفس

<sup>١٨</sup> اعتماداً على الممارسات المحاسبية القطرية، يمكن لقيم القروض أن تزيد إذا توفرت معلومات لإجراء إعادة التقييم.

٣-٢ ولا تعتبر ملكية الأرض والمباني داخل الإقليم الاقتصادي لبلد ما كافية في حد ذاتها ليكون المالك مركز مصلحة اقتصادية في ذلك البلد. وعندما يكون مالك الأرض أو المباني في اقتصاد ما مقيماً في اقتصاد آخر، فإنه يصنف على أنه غير مقيم من منظور الاقتصاد الأول.

٣-٣ وما لم يكن الوكلاء يقيدون المراكز المالية بين المقرض والبنك المقرض في ميزانياتهم العمومية، فإن علاقة المدين/الدائن لا تقوم إلا بين البنك المقرض والكيان المقرض، ولا يتعدى دور الوكيل مجرد تسهيل المعاملة عن طريق الجمع بين المقرض والمقرض.

### العملات المحلية والأجنبية، والوحدة المحاسبية، والتحويل بأسعار الصرف

٣-٤٤ من العوامل المهمة بالنسبة لتحليل الاستقرار المالي تحديد مراكز الأصول والخصوم المقومة بالعملات الأجنبية في الميزانيات العمومية للشركات ودرجة مواكبة مخاطر العملة، نظراً للتغيرات المحتملة في قيمة الأصول والخصوم بالعملية المحلية الناشئة من التحركات في أسعار الصرف الأجنبي.

٣-٥٥ والعملة المحلية هي تلك العملة التي لها قوة الإبراء القانونية في الاقتصاد والصادرة عن سلطته النقدية أو السلطة النقدية لمنطقة العملة المشتركة التي ينتمي إليها الاقتصاد.<sup>٢٠</sup> وأي عملات لا ينطبق عليها هذا التعريف هي عملات أجنبية بالنسبة لذلك الاقتصاد. وفي إطار هذا التعريف، فإن الاقتصاد الذي يستخدم عملة قانونية تصدرها سلطة نقدية لاقتصاد آخر—كالدولار الأمريكي—أو لمنطقة عملة لا ينتمي إليها، يتعين عليه تصنيف هذه العملة كعملة أجنبية، رغم أن المعاملات المحلية تتم تسويتها بهذه العملة.

٣-٦٤ وفي المرشد، يعتمد تكوين عملة الأصول والخصوم أساساً على خصائص المدفوعات المستقبلية. والأدوات المقومة بعملة أجنبية هي تلك الأدوات مستحقة الدفع بعملة غير العملة المحلية. ومن التصنيفات الفرعية للأدوات المقومة بعملة أجنبية تلك الأدوات مستحقة الدفع بعملة أجنبية ولكن مع ربط

<sup>٢٠</sup> وفي هذا السياق، تعد منطقة العملة المشتركة منطقة ينتمي لها أكثر من اقتصاد، ولها بنك مركزي إقليمي ذي سلطة قانونية لإصدار ذات العملة داخل المنطقة. وللانتهاء لهذه المنطقة، يجب أن يكون الاقتصاد عضواً في البنك المركزي الإقليمي أو أن يكون حائزاً على موافقة السلطة الإقليمية لاستخدامه للعملة المشتركة.

التوزيع الجغرافي للأصول، تُعزى مطالبات جهات تلقي الودائع أو الكيانات المقرضة الأخرى إلى الاقتصادات على أساس مقر إقامة الكيان الذي لديهم عليه مطالبة.

### بعض جوانب الإقامة

٣-٣٧ يعد الفرع أو الشركة التابعة مقيماً في الاقتصاد الموجود فيه عادة، لأنه يمارس نشاط اقتصادي ويدخل في معاملات من ذلك المكان، وليس بالضرورة من الاقتصاد الموجودة فيه المؤسسة الأم.

٣-٣٨ وتُعزى إقامة الوحدات الخارجية (الأوفشور) إلى الاقتصادات الموجودة فيها. على سبيل المثال، يُرخص في بعض البلدان لجهات تلقي الودائع، بما فيها فروع البنوك الأجنبية، تلقي الودائع من، وإقراضها أساساً أو حتى فقط للمقيمين في الاقتصادات الأخرى، ويتم التعامل معها "كبنوك خارجية" (أوفشور). وعادة ما تواجه هذه البنوك متطلبات مختلفة فيما يتعلق بالعملات الأجنبية أو غيرها من المتطلبات التنظيمية، وقد لا تكون مُطالَبة بتوفير نفس القدر من المعلومات للأجهزة الرقابية كالبنوك المحكومة بالقواعد الوطنية (onshore banks). ومع ذلك، فهي مقيمة في الاقتصاد الموجودة فيه.

٣-٣٩ وقد تنشأ قضايا مشابهة مع "الشركات الصورية shell companies" أو "plate companies" أو "الوهمية" وقد لا يوجد لهذه الكيانات وجود مادي في الاقتصاد المسجلة أو الموجودة فيه قانوناً (كأن تكون مسجلة أو مرخصة)، وأي أعمال حقيقية للكيان قد يتم إجراؤها في اقتصاد آخر. وفي مثل هذه الظروف، قد ينشأ جدل بشأن المكان الذي يقع فيه مركز المصلحة الاقتصادية لهذه الكيانات. ويعزو هذا المرشد الإقامة إلى الاقتصاد الذي تقوم فيه الشخصية الاعتبارية للكيان الذي يسجل خصوماً في ميزانيته العمومية - وبالتالي تكون عليه مطالبات لدائن ما - أو المقيم فيه شرعاً، عند غياب صفة الشخصية الاعتبارية.

٣-٤٠ غير أنه إذا ما كانت "الشركات الصورية" أو "الشركات الوهمية" أو "الكيانات ذات الأغراض الخاصة" جهات تلقي الودائع يتعين إدراج بياناتها ضمن المعلومات الموحدة عبر الحدود للكيان الأم الذي يتلقى الودائع.

٣-٤١ وتعتبر الأسرة المعيشية مقيمة في البلد الذي يقيم فيه أفرادها بصفة منتظمة. ويختلف الموقف بالنسبة للعسكريين والموظفين المدنيين (بما فيهم الدبلوماسيون) الذين تستخدمهم الحكومة في الجيوب التابعة لها في الخارج، كالقواعد العسكرية والسفارات، وبالنسبة للطلاب والمرضى الذين يتلقون العلاج في الخارج الذين يظلوا أعضاء في أسر معيشية في بلدانهم الأصلية.

والبيع — السائد في وقت إجراء المعاملة. وإن لم تكن هذه المعلومات متاحة، يتعين استخدام متوسط الأسعار لأقرب فترة ملائمة. وإذا لم تتوفر إلا المعلومات عن معاملات مجملة خلال فترة ما، فإن متوسط سعر الصرف خلال هذه الفترة يكون البديل المناسب.

### أجل الاستحقاق

٣-٤٩: أجل الاستحقاق هو من العناصر ذات الأهمية بالنسبة لتحليل الاستقرار المالي سواء من منظور السيولة (مثلاً، في حساب قيمة الخصوم التي تستحق في الأجل القريب) أو من منظور عدم توافق الأصول/الخصوم (مثلاً، في تقدير أثر التغيرات في أسعار الفائدة على الربحية). وفي المرشد، يعرّف أجل الاستحقاق القصير بأنه سنة أو أقل<sup>٢٢</sup> وأجل الاستحقاق الطويل بأنه يتجاوز السنة (أو بدون أجل استحقاق محدد).

٣-٥٠: ومن المناهج المستخدمة في هذا الشأن تحديد أجل استحقاق الأدوات المالية على أساس الوقت المتبقي إلى أن تستحق مدفوعات تسديد أصل الدين (والفوائد) — وهو ما يعرف بأجل الاستحقاق المتبقي (ويشار إليه أحياناً بأجل الاستحقاق الباقي)<sup>٢٣</sup>. وهناك منهج آخر يحدد أجل الاستحقاق عند الإصدار — ويعرف بأجل الاستحقاق الأصلي — وبالتالي فهو يدل على ما إذا كان قد تم تدبير الأموال في الأسواق قصيرة الأجل أم طويلة الأجل.

٣-٥١: وثمة منهج آخر لتحديد أجل الاستحقاق ويتمثل في حساب "مدة" الأصول والخصوم. و"المدة" هي المتوسط المرجح للمدة حتى تاريخ استحقاق الأداة المالية ويمكن استخدامها كمقياس لحساسية قيمة الأصول المالية للتغيرات في أسعار الفائدة، وليس للاستحقاق في حد ذاته.

٣-٥٢: وبالنسبة لحافظة من الأصول والخصوم المالية يمكن تقدير حجم المكاسب أو الخسائر الناشئة عن التغيرات المحتملة في سعر الفائدة باستخدام "تحليل المدة"، ومقارنته برأس المال والاحتياطيات.

<sup>٢٢</sup> بالنسبة للأدوات المالية، من بين أشياء أخرى، تتضمن هذه الفئة المبالغ المستحقة تحت الطلب وأدوات الدين التي يمكن استردادها بإشعار قصير مسبق.

<sup>٢٣</sup> وتحديدًا، فإن مبلغ الأصول أو الالتزامات قصيرة الأجل المستحقة على أساس أجل الاستحقاق المتبقي هو القيمة الحالية للمدفوعات المستحقة بعد سنة أو أقل. وفي الواقع العملي، يمكن قياس مبلغ الأصول أو الالتزامات قصيرة الأجل المستحقة على أساس أجل الاستحقاق المتبقي بإضافة القيمة الحالية للدين قصير الأجل (أجل الاستحقاق الأصلي) إلى القيمة الحالية للدين طويل الأجل (أجل الاستحقاق الأصلي) ليتم أداؤها بعد سنة أو أقل.

المبالغ مستحقة الدفع بعملة محلية (الأدوات المرتبطة بالعملة المحلية). أما الأدوات المرتبطة بالعملة الأجنبية فهي تلك الأدوات مستحقة الدفع بعملة محلية ولكن مع ربط المبالغ المستحقة بعملة أجنبية. أما الأدوات المقومة بعملة محلية فهي تلك الأدوات مستحقة الدفع بالعملة المحلية وغير المرتبطة بعملة أجنبية. وفي الأحوال غير المعتادة التي يتعين فيها أداء مدفوعات الفائدة على أدوات الدين بالعملة الأجنبية وأداء مدفوعات أصل الدين بالعملة المحلية، أو العكس، فإن القيمة الحالية للمدفوعات التي سيتم أداؤها بالعملة الأجنبية هي فقط التي ينبغي تصنيفها ضمن الأدوات المقومة بعملة أجنبية.

٣-٤٧: ومن منظور معدي البيانات الوطنيين، فإن وحدة العملة المحلية هي الخيار الواضح لحساب مؤشرات السلامة المالية. وتتوافق مثل هذه البيانات مع الحسابات القومية ومعظم الإحصاءات الاقتصادية والنقدية الأخرى في الاقتصاد المعدة باستخدام وحدة العملة المحلية. غير أنه إذا ما كانت قيمة العملة المحلية معرضة لتقلبات كبيرة مقارنة بالعملة الأخرى، فمن الممكن أن تتراجع القيمة التحليلية للكشوف المعدة بالعملة المحلية، نظراً لأن تغيرات التقييم قد تقلل من فائدة المقارنات بين فترة وأخرى.

٣-٤٨: وقد يتعدّد حساب مؤشرات السلامة المالية عند رصد المعاملات والتدفقات الأخرى والمراكز المالية مبدئياً بعملة متنوعة أو بمعايير أخرى للقيمة. وتحويل هذه القيم إلى وحدة حساب مرجعية هو شرط أساسي لإعداد مجموعة متسقة وذات دلالة تحليلية من إحصاءات مؤشرات السلامة المالية. وسوف يكون سعر الصرف السوقي (الفوري) السائد في التاريخ المرجعي ذي الصلة بالمركز المالي هو الأنسب لتحويل بيانات المراكز المالية المقومة بالعملة الأجنبية إلى وحدة الحساب. ويُفضل استخدام متوسط سعري الشراء والبيع لضمان اتساق المنهج بين الكيانات المبلّغة. ولتحويل أداة في نظام أسعار الصرف المتعددة،<sup>٢٤</sup> يتعين استخدام سعر الصرف الفعلي في التاريخ المرجعي الذي ينطبق على خصوم أو أصول معينة. وينبغي تحويل المعاملات والتدفقات الأخرى بالعملة الأجنبية وفقاً لسعر الصرف السوقي — يُفضل استخدام متوسط سعري الشراء

<sup>٢٤</sup> نظام أسعار الصرف المتعددة هو نظام يتسم بجداول لأسعار الصرف تحددها السلطات، وتطبق بموجبه أسعار صرف مختلفة على مختلف فئات المعاملات/المتعاملين.

أجل الاستحقاق المتبقي فقط في حالة الأدوات ذات القسائم الصفرية. والمنهج المفضل في هذا المرشد، هو استخدام العائد الجاري حتى تاريخ الاستحقاق كسعر خصم لحساب القيمة الحالية للمدفوعات.

٣-٥٥ أما الأدوات المالية بأسعار فائدة معومة، فإن مدتها هي الوقت المتبقي حتى تاريخ تعديل سعر الفائدة التالي وليس الوقت المتبقي حتى استلام/دفع التدفق النقدي.

٣-٥٦ وقد يختلف نطاق شمول الأدوات المالية لمقاييس المدة حسب الاحتياجات التحليلية. وغالبا ما تستبعد الأسهم وحصص الملكية الأخرى من الحساب.

٣-٥٣ وكلما طالت "مدة" الحافطة، زادت المكاسب (أو الخسائر) الناشئة عن تغير أسعار الفائدة. وبالتالي، إذا لم يتوافق توقيت التدفقات النقدية على الأصول والخصوم تماما—أي اختلفت "مدة" الأصول والخصوم—رغم توافق آجال استحقاق الأصول المالية والخصوم، فمن الممكن أن تشهد الشركات مكاسب (أو خسائر) عند تغير أسعار الفائدة.<sup>٢٤</sup>

٣-٥٤ وبالنسبة للأدوات المالية بأسعار فائدة ثابتة، فإن الفترة الزمنية المتبقية حتى استلام/دفع كل تدفق نقدي، ستة شهور مثلا، يتم ترجيحها بالقيمة الحالية لذلك التدفق النقدي كنسبة من القيمة الحالية لمجموع التدفقات النقدية خلال عمر الأداة. وعليه، كلما زاد تركيز التدفقات النقدية في أوائل عمر الأداة، انخفضت المدة مقابل أجل الاستحقاق. وتعادل المدة

$DF_t$  = معامل الخصم =  $(1+R)^t$  / حيث  $R$  هو العائد أو المستوى الجاري من أسعار الفائدة في السوق

$\sum_{t=1}^N$  = علامة الجمع لإضافة كافة العناصر من  $t = 1$  إلى  $t = N$

$PV_t$  = هي القيمة الحالية للتدفق النقدي المستحق في نهاية الفترة والتي تساوي  $CF_t \times DF_t$

ويشير استخدام سعر فائدة واحد كعامل خصم ضمنا إلى أن التغيرات في أسعار الفائدة سوف تترتب عليها تحول موازي في منحني العائد. وبدلا من ذلك، وللتعويض عن إمكانية التغييرات في شكل منحني العائد مع تغير أسعار الفائدة، يمكن استخدام عوامل خصم محددة لكل تدفق نقدي. غير أن هذا المنهج قد يتعذر تطبيقه أكثر في الواقع العملي.

<sup>٢٤</sup> ويمكن حساب مدة ماكولاي (Macaulay Duration) وهي أحد مقاييس "المدة" كالتالي:

$$D_i = \frac{\sum_{t=1}^N CF_t \times DF_t \times t}{\sum_{t=1}^N CF_t \times DF_t} = \frac{\sum_{t=1}^N PV_t \times t}{\sum_{t=1}^N PV_t}$$

حيث،

$D_i$  = المدة مقيسة بالسنوات للأداة  $i$ .

$CF_t$  = التدفق النقدي المحصل على الأداة المالية في نهاية الفترة  $t$

$N$  = آخر فترة يتم فيها تحصيل التدفق النقدي—تاريخ الاستحقاق

## ٤- الإطار المحاسبي والكشوف المالية القطاعية

### مقدمة

السلامة المالية. على سبيل المثال، يمكن لمعدي البيانات الاعتماد على البيانات القائمة على أساس البيانات الرقابية من أجل جمع البيانات على أساس شركات تلقي الودائع المنشأة محليا والخاضعة للسيطرة المحلية. وهناك بعض سلاسل البيانات التي قد لا يتم جمعها، والبعض الآخر قد لا يفي بالتعاريف المقترحة في المرشد. وفي مثل هذه الظروف، يتعين استخدام البيانات الأقرب للمبادئ الموضحة في المرشد. ولدى قيام السلطات بتحديد مدى الحاجة لجمع بيانات جديدة، وما يصاحبها من زيادة تكلفة الموارد، ينبغي لها أن تضع التقديرات من حيث التأثير المحتمل وأهمية سلاسل البيانات الإضافية لإعداد ومراقبة بيانات مؤشرات السلامة المالية.

٤-٥ وفي تعليقات وردت حول مسودة سابقة من المرشد، حث العديد من معدي البيانات على أهمية المرونة مع البلدان من أجل مراعاة الاختلافات بينها من حيث درجة الاستعداد لتبني المعايير الدولية. ومن المسلم به أن هذه المرونة قد تجعل المقارنة صعبة بين البلدان التي تختلف معايير قيد المعلومات فيما بينها، مما يزيد من أهمية نشر البيانات الوصفية (المعلومات حول البيانات). ومثل هذه المعلومات يمكن أن توفر درجة أعلى من الشفافية.

٤-٦ وفي ظل هذه الشواغل، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا يوفر المرشد الحسابات القطاعية والتعاريف المفصلة؟ أولاً، يدعم مثل هذا المنهج جهود إعداد البيانات على المستوى القومي من خلال إيضاح كيفية تحديد السلاسل اللازمة لحساب مؤشرات السلامة المالية. ثانياً، من خلال توفير إطار متسق يستند إلى المعايير الدولية ذات الصلة ويرتعي الاحتياجات التحليلية، يوفر المرشد قاعدة معيارية لاستخدام معدي البيانات القومية، حتى وإن اختلفت معاييرهم القومية. ويمكن استخدام مثل هذه القاعدة المعيارية كمرجع عند نشر البيانات الوصفية. ثالثاً، يساعد مثل هذا الأسلوب على تعزيز إمكانية المقارنة بين البيانات فيما بين البلدان — وهو هدف متوسط الأجل يتماشى مع آراء المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي. وفي هذا الصدد، يمكن أن تساعد التعاريف الواردة في هذا الفصل على توجيه عملية التطوير المستقبلي للبيانات المالية القطاعية المقرر استخدامها في حساب مؤشرات السلامة المالية.

٤-١ تعد المعلومات المتوفرة من الكشوف المالية التقليدية عن الدخل والمصروفات، ومراكز الأصول والخصوم — أي الميزانية العمومية — ضرورية لفهم الوضع المالي لجهات تلقي الودائع، والشركات الأخرى، وقطاع الأسر المعيشية. ويمكن استخدام سلاسل البيانات المستخلصة من هذه الكشوف في حساب العديد من نسب مؤشرات السلامة المالية للشركات وقطاع الأسر.

٤-٢ ويبدأ هذا الفصل بتوضيح الإطار المحاسبي التقليدي الذي يشكل أساس إعداد الكشوف المالية، وذلك قبل عرض الكشوف المالية القطاعية المفصلة وتعريف سلاسل البنود. وتتوفر الإرشادات للمساعدة في جمع السلاسل الأساسية اللازمة لحساب نسب مؤشرات السلامة المالية. وهي تستند إلى المشورة المفاهيمية ذات الصلة بالنسبة للإحصاءات الاقتصادية الأخرى، ومعايير المحاسبة الدولية، والإرشادات الرقابية، كما تراعي متطلبات السلامة المالية الاحترازية الكلية.

٤-٣ وبالإضافة إلى البيانات المبلّغة من المؤسسات المنفردة، هناك بعض البيانات اللازمة لإجراء التعديلات على مستوى القطاع بغية حذف المعاملات والمراكز بين المؤسسات داخل ذات القطاع. وبينما تناقش البيانات القطاعية بمزيد من التفصيل في الفصل الخامس، فإن حواشي صفحات هذا الفصل سوف تشتمل، عند اللزوم، على سلاسل البنود اللازمة لإجراء التعديلات على مستوى القطاع.<sup>١</sup>

٤-٤ ومن المسلم به أن البلدان لديها نظم محاسبية مختلفة وسوف تعتمد على المصادر القومية للبيانات لإعداد مؤشرات

<sup>١</sup> يفضل المرشد الإبلاغ عن بيانات الكشوف المالية من المؤسسات المنفردة على أساس متسق داخليا بالنسبة لكل مؤسسة، مع توفير المؤسسات المنفردة معلومات إضافية للسماح بإجراء التعديلات المناسبة على مستوى القطاع. ويوفر هذا المنهج المزيد من المعلومات المترابطة من وجهة نظر المؤسسة كما ييسر تحديد المعاملات والمراكز داخل القطاع الواحد ويتوافق مع المنهج المتبع في "تحليل مجموعة النظراء" و"تحليل التشتت" كما هو موصوف في الفصل ١٥.

المقيس. وعند إعداد الإرشادات الخاصة بالتعاريف الموضحة لاحقاً، يتم الاستناد بدرجات متفاوتة إلى ثلاثة مصادر من تعاريف المحاسبة. ويتم وصف هذه المصادر في الإطار ٤-١. أما مكونات رأس المال المستخدمة في حساب نسبة كفاية رأس المال حسب تعريف اتفاقية بازل فيرد وصفا لها في الإطار ٤-٢.

٤-١٢ ويعرض الملحق الرابع مطابقة تفصيلية بين التعاريف الواردة في هذا الفصل والتعاريف المستخدمة في المحاسبة القومية والتجارية—أي مصادر البيانات الأساسية التي يُرجح الاستناد إليها. ويكمل هذا الملحق المتن الرئيسي، ويمكن الاستناد إليه لمزيد من الإرشادات.

### الكشوف المالية القطاعية

٤-١٣ فيما يلي تُعرض الكشوف المالية القطاعية على أساس القطاع المؤسسي. وعلى الرغم من التداخل الكبير بين كشوف الدخل والمصرفيات والميزانيات العمومية في قطاعات معينة من حيث سلاسل البنود المحددة (لا سيما الميزانيات العمومية) فإن هناك اختلافات كبيرة بين القطاعات من حيث عرض البيانات. ولهذه الاختلافات أثارها في حساب مؤشرات السلامة المالية. فصافي هامش الفائدة مثلاً هو مقياس مهم لمؤشرات السلامة المالية في جهات تلقي الودائع، وليس بالنسبة إلى قطاع الأسر المعيشية حيث إجمالي الدخل المتاح هو المقياس الأكثر ملاءمة لهذا القطاع. وتُعرض كشوف قطاع جهات تلقي الودائع أولاً، نظراً لدوره المحوري في النظام المالي ونظراً لاتساع نطاق سلاسل البنود من الكشوف المالية القطاعية واللزامة لحساب مؤشرات السلامة المالية في جهات تلقي الودائع.

٤-١٤ وسلاسل البنود في الكشوف المالية التي لها تعاريف هي تلك اللازمة لحساب مؤشرات السلامة المالية الواردة في الفصلين السادس والسابع، سواء على نحو مباشر، أو كأساسيات مهمة لحساب المجملات المطلوبة. ويتميز تحديد هذه السلاسل في إطار الكشف المالي بالدقة المحاسبية المفروضة—وتعرّف السلاسل لضمان سلامة نظام القيد المحاسبي المزدوج، مع تشجيع الاتساق في المنهج عند تصنيف وتغطية المعاملات والمراكز. ويتضمن الفصل الثامن الإرشادات المفاهيمية لحساب مؤشرات السلامة المالية للأسواق المالية.

٤-١٥ وما لم يذكر خلاف ذلك، فإن كل سلسلة مذكورة أدناه يتم تعريفها مرة واحدة فقط، حتى ولو كانت تظهر في كشوف مالية قطاعية أخرى. ويرد أغلب التعاريف في القسم الذي يغطي الكشف المالي لجهات تلقي الودائع. ومن المسلم به أنه قد يتعين توجي

### الإطار المحاسبي

٤-٧ فيما يلي أهم عناصر الكشوف المالية:

#### بيان الدخل والمصرفيات

٤-٨ يتضمن هذا البيان الدخل والمصرفيات المتعلقة بعمليات الكيان. وبعد استقطاع المصرفيات إلى جانب أي أرباح موزعة تم دفعها أو مستحقة الدفع للمساهمين، يتم تحويل أي دخل متبق إلى رأس المال والاحتياطيات كإيرادات محتجزة. وكما هو مذكور في الفصل الثالث، يتم قيد الدخل والمصرفيات على أساس الاستحقاق وليس على الأساس النقدي. ووفقاً للتعريف الوارد في المرشد، فإن صافي الدخل قبل الأرباح الموزعة يقيس مقدار الزيادة أو النقص في القيمة خلال فترة معينة نتيجة أنشطة القطاع.

#### الميزانية العمومية

٤-٩ الميزانية العمومية هي بيان بالأصول والخصوم ورأس المال في نهاية كل فترة محاسبية:

- تتضمن الأصول كل من الأصول المالية<sup>٢</sup> وغير المالية assets.
- وتشتمل الخصوم على التزامات الدين والمشتقات المالية.
- ويعرف الفرق بين قيمة الأصول والخصوم في المرشد برأس المال والاحتياطيات<sup>٣</sup> ويمثل "هامش الأمان" لاستيعاب أي خسائر ناتجة عن بيان الدخل والمصرفيات أو عن أسباب أخرى. وإذا تجاوزت الخصوم الأصول، عندئذ يعتبر الكيان معسراً حسب التعريف المحاسبي الفني.

٤-١٠ وقد تنشأ بعض خصوم وأصول الشركات نتيجة لوقوع أحداث معينة ويتم قيدها خارج الميزانية العمومية (راجع الفقرة ٣-١٢). وكما هو مذكور في الفصل الثالث، فإن مثل هذه البنود تقتضي المراقبة لتقدير كامل انكشاف الشركة للمخاطر المالية.

٤-١١ وتتوقف مقاييس الربحية ورأس المال على التعاريف المحاسبية وقواعد الإثبات الدفترية المستخدمة. وعلى سبيل المثال، إذا تم قيد المكاسب والخسائر على الأصول في بيان الدخل والمصرفيات، فسوف تؤثر على الربحية المسجلة للشركات. أما إذا كان بعض الأصول والخصوم خارج—وليس داخل—الميزانية العمومية، فسوف يؤثر ذلك على رأس المال

<sup>٢</sup> بما فيها المشتقات المالية.

<sup>٣</sup> مصطلح "رأس المال والاحتياطيات" هو المستخدم في المعايير المحاسبية الدولية (IAS 1.66)، ويتسق مع المصطلحات المستخدمة في قائمة مؤشرات السلامة المالية. وفي نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، فإن المصطلحات المرادفة هي "الأسهام وحصص الملكية الأخرى" و"صافي القيمة". وفي المرشد، يُستخدم مصطلح "الأسهام وحصص الملكية الأخرى" للدلالة على أصول أسهم رأس المال.

## الإطار ٤-١ أطر القياس

بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في ٢٠٠٤. وهي تشمل مراجعات على جانب كبير من الأهمية لمعايير الإفصاح ومعالجة الأمور المتعلقة بالأدوات المالية. وتتضمن الإشارات في هذا المرشد إلى بنود محددة في المعايير المحاسبية الدولية جداول لعرض التوافق بين المعايير الحالية والمعايير السابقة.

والهدف من الكشوف المالية هو توفير معلومات (تشمل المعلومات على أساس توحيد البيانات) عن المركز والأداء المالي، فضلا عن التغييرات في المركز المالي لمنشأة ما. ويوفر الإبلاغ الموحد معلومات عن المجموعة ككل، وهو عادة ما يكون محل اهتمام مستخدمي الكشوف المالية. والمنشأة المبلغة بالبيانات هي منشأة يعتمد مستخدمو البيانات على الكشوف المالية كمصدر رئيسي للحصول على المعلومات المالية بشأنها. ومن مستخدمي البيانات المستثمرون والعاملون بالمنشأة والمقرضون والموردون وغيرهم من الدائنين التجاريين، والعملاء والحكومات وأجهزتها والجمهور.

وتوضح الكشوف المالية الآثار المالية للمعاملات والأحداث الأخرى من خلال جمعها في فئات واسعة وفقا لخصائصها الاقتصادية. وتعد العناصر المرتبطة بصورة مباشرة بقياس المركز المالي في الميزانية العمومية هي الأصول، والخصوم، وأسهم رأس المال. أما العناصر المرتبطة بصورة مباشرة بالأداء في بيان الدخل فهي الدخل والمصروفات. وعلى غرار نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، ينطوي عرض هذه العناصر في الميزانية العمومية وبيانات الدخل على عملية تصنيف فرعية. فعلى سبيل المثال، يمكن تصنيف الأصول والخصوم بحسب طبيعتها ووظيفتها في عمل المنشأة وذلك بغية عرض المعلومات بأسلوب ذي فائدة أكبر لصنع القرارات الاقتصادية. ولكن، خلافا لإطار نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، فإن إطار المعايير المحاسبية الدولية غير مصمم لإنتاج إحصاءات مجمعة.

وتتوافر المعايير المحاسبية الدولية لدى المجلس الدولي للمعايير المحاسبية (IASB). [www.iasb.org](http://www.iasb.org).

## الرقابة المصرفية

في عام ١٩٨٨، اعتمدت لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) القواعد والتنظيمات الرقابية التي تنظم كفاية رأس المال في البنوك الدولية. وتوفر هذه الإجراءات الرقابية، التي تم تعديلها في عام ١٩٩٦، إطارا (يشار إليه عادة باتفاقية بازل الأولى) لقياس كفاية رأس المال مقارنة بمخاطر الائتمان والسوق المتصورة للأصول المملوكة للبنك. وهناك هدفان أساسيان لعمل اللجنة، أولا، يهدف الإطار إلى تعزيز سلامة واستقرار النظام المصرفي الدولي. ثانيا، يهدف الإطار إلى توخي العدالة والحد من عوامل المنافسة المحيطة بين البنوك الدولية من خلال زيادة الاتساق في تطبيقه على البنوك في مختلف البلدان.

وقد طبق الاتفاق الذي تم التوصل إليه على البنوك على أساس موحد، بما في ذلك الشركات التابعة التي تقوم بأعمال مصرفية ومالية. ويرصد الإبلاغ الموحد المخاطر داخل المجموعة المصرفية بأكملها. وتنقسم العناصر المكونة لرأس المال إلى ثلاث طبقات، ويرد وصفها بمزيد من التفصيل في الإطار ٤-٢. وبينما تعتمد الأجهزة الرقابية المصرفية على المعايير المحاسبية التجارية بالنسبة للكشوف المالية من البنوك، وبالتالي لا تقدم إطارا شاملا منفصلا على غرار الأطر التي توفرها المصادر المحاسبية القومية والتجارية، فقد قامت على مر السنوات بتطوير قواعد إرشادية متنوعة فيما يتعلق بكفاية رأس المال بالنسبة

عند تحديد تلك القواعد المحاسبية الأكثر ملاءمة لإعداد مؤشرات السلامة المالية، يمكن الاستناد إلى ثلاثة أطر أساسية للقياس—المحاسبية القومية والمحاسبية التجارية، فضلا على إرشادات الرقابة المصرفية. ويهدف هذا الإطار إلى وضع هذه الأطر في السياق الملائم، وتفسير أغراضها التحليلية، ووصف خصائصها الرئيسية، وذكر المراجع اللازمة لمزيد من الاطلاع. ويختتم هذا الإطار بتوضيح أن إطار مؤشرات السلامة المالية يستند إلى تلك الأطر الأخرى لكنه لا يتطابق معها نظرا لاختلاف أهدافه التحليلية.

## بيانات الحسابات القومية

يتكون نظام الحسابات القومية من مجموعة مترابطة ومتسقة ومتكاملة من الحسابات الاقتصادية الكلية والميزانيات العمومية والجداول التي تستند إلى مجموعة من المفاهيم والتعاريف والتصنيفات والقواعد المحاسبية المتفق عليها دوليا. ويقدم نظام الحسابات القومية إطارا محاسبيا شاملا يمكن في سياقه إعداد وعرض بيانات اقتصادية مجمعة في صيغة مصممة لأغراض التحليل الاقتصادي وصنع القرار ورسم السياسات. والهدف منه هو تقديم تغطية شاملة للأنشطة الاقتصادية داخل اقتصاد ما.

ويعد مفهوم الإقامة محوريا في إعداد الحسابات القومية والمنهجيات ذات الصلة. ويجمع نظام الحسابات القومية الوحدات المؤسسية المقيمة في خمسة قطاعات مؤسسية مقيمة، والوحدات غير المقيمة في حساب باقي العالم. ويجمع التدفقات والأرصدة الاقتصادية المرتبطة في ثلاث مجموعات واسعة من الحسابات، حيث تغطي الحسابات الجارية وحسابات التراكم التدفقات الاقتصادية (المعاملات والتدفقات الأخرى)، وتغطي حسابات الميزانية العمومية الأرصدة. ويتم ربط هذه المجموعات الثلاثة الواسعة من الحسابات بشكل كامل من خلال حسابات متتالية تتراوح بين حسابات إنتاج إلى حسابات ميزانية عمومية.

ويعد نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ (SNA 1993) هو المصدر الرئيسي للمعلومات عن المحاسبية القومية. (راجع أيضا Commission of the European Communities and others) (1993). وتتضمن المنهجيات الأخرى ذات الصلة دليل ميزان المدفوعات الطبعة الخامسة (BPM5, IMF, 1993)، ودليل الإحصاءات النقدية والمالية (MFSM, IMF, 2000a)، ودليل إحصاءات مالية الحكومة (GFSM, IMF, 2001a)، وإحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها (IMF, 2003b).

## المعايير المحاسبية الدولية

تعد المعايير المحاسبية الدولية سلسلة من المعايير للمحاسبية التجارية تقدم مفاهيم أساسية لإعداد وعرض الكشوف المالية لمنشآت التجارة والصناعة والأعمال المبلغة بالبيانات، سواء في القطاع العام أو الخاص. ولقد تم إعداد مجموعة منقحة من هذه المعايير والتي يشار إليها

التاريخ الفعلي لبدء سريان المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة هو ١/١/٢٠٠٥. مما قد يؤدي إلى انقطاع في سلاسل البيانات في البلدان التي تعتمد. وتعتبر المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية معايير طوعية يجري تطبيقها استنادا إلى قوانين البلدان المختلفة. ولقد اعتمد الاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى هذه المعايير الجديدة ابتداءً من ٢٠٠٥. ولكن بلدان أخرى قد لا تعتمد المعايير الجديدة أو قد تعتمد بشكل غير كامل أو بصورة تدريجية مع مرور الوقت. وإضافة إلى ذلك، فإن المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لا تعد مجموعة شاملة من المعايير، حيث إنها تنطبق أساسا على الشركات الكبيرة التي تقوم بإصدار أوراق مالية يجري تداولها في البورصة. وقد تختلف المعايير المحاسبية التجارية القومية عن المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من عدة أوجه مهمة.

غير المالية، وقطاع الأسر المعيشية بغية حساب مؤشرات السلامة المالية للمساعدة في تقييم ومراقبة مواطن القوة والضعف في النظم المالية.

ويستند هذا الإطار إلى الأطر القائمة، وبالتالي هناك نقاط تشابه عديدة مع منهجياتها، منها مثلاً إثبات التدفقات والمراكز المالية على أساس الاستحقاق. غير أنه بشكل عام هناك ثلاثة اختلافات منهجية كبيرة بين هذا الإطار والأطر القائمة، وهي: المعلومات القطاعية، وقيد النشاط، والتوحيد.

- على عكس اهتمام المناهج المحاسبية التجارية والرقابية بالكيانات المنفردة، يركز إطار مؤشرات السلامة المالية، مثله في ذلك مثل الحسابات القومية، على المعلومات القطاعية المجمعة.
- وبينما تتبنى الحسابات القومية أسلوب القيد المتسق للتدفقات والمراكز المالية داخل القطاعات وفيما بينها—نظراً لمفهوم الاقتصاد الشامل— ولا تتبناه المناهج المحاسبية التجارية والرقابية— نظراً للتركيز على الكيان الفردي— فإن إطار مؤشرات السلامة المالية يفضل القيد المتسق للتدفقات والمراكز داخل القطاع، وذلك بغية تجنب التشوهات في بيانات القطاع، ولكن ليس بالضرورة بين القطاعات نظراً لأن نوعية البيانات اللازمة تختلف باختلاف القطاع.
- وبينما تحرص الحسابات القومية على رصد كافة الأنشطة الاقتصادية إلى حد ما، فإن إطار مؤشرات السلامة المالية، على غرار المحاسبة التجارية والرقابية، يفضل المنهج الموحد لتجنب الحساب المزدوج لرأس المال والنشاط.

للأنشطة التي تؤثر بشكل مباشر على رأسمال البنوك (كرصود مخصصات خسائر القروض).

وفي عام ٢٠٠٤، نشرت لجنة بازل إطاراً معدلاً جرى بموجبه تغيير متطلبات كفاية رأس المال واشتمل على معايير جديدة للرقابة المصرفية والإفصاح عن المعلومات المصرفية. ويشير إلى الإطار الجديد باتفاقية بازل الثانية.

وتتمثل المصادر الرئيسية للمعلومات حول متطلبات لجنة بازل لكفاية رأس المال في "التقارب الدولي بشأن قياس رأس المال ومعايير كفايته -إطار معدّل" (International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards) (BCBS, 1988 Amendment to the Capi- and Capital Standards) (BCBS, 1996 tal Accord to Incorporate Market Risks) (BCBS, 2001a). وهناك كذلك وثائق أخرى مرتبطة يمكن مطالعتها في وثيقة لجنة بازل للرقابة المصرفية "التقارب الدولي بشأن قياس رأس المال ومعايير كفايته -إطار معدّل" (International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards) (BCBS, 2004).

#### مؤشرات السلامة المالية

الهدف من هذا المرشد هو وضع إطار من الإرشادات الأساسية لإعداد الكشوف المالية لجهات تلقي الودائع، والشركات المالية الأخرى، والشركات

<sup>٢</sup> متوافرة كذلك على موقع بنك التسويات الدولية على شبكة الإنترنت (<http://www.bis.org/publ/bcbsc002.htm#pgtop>).

الفصل الثالث (الفقرة ٣-٧) في المرشد، يتم قيد الفائدة كأموال مستحقة على نحو مستمر. وكما هو موضح في الجدول ٤-١، فإن الفرق بين مصروفات الفائدة والدخل من الفائدة يعرف بصافي الدخل من الفائدة.

٤-١٨ وهناك جدل حول ما إذا كان يتعين أن تستحق الفائدة على الأصول غير العاملة، وفي حال استحقاقها، إن كان يفترض أن تؤثر في بيانات سطر صافي الدخل من الفائدة. ويوصي المرشد بقيد الفائدة من الأصول غير العاملة على الأساس النقدي وليس على أساس الاستحقاق ولا ينبغي أن يتضمن الدخل من الفائدة تلك الفائدة المستحقة على الأصول غير العاملة، وإلا سيكون صافي الدخل من الفائدة مبالغاً فيه مقارنة بالقدرة الفعلية لجهة تلقي الودائع على كسب الفائدة.<sup>٥</sup>

<sup>٥</sup> يقر المرشد بتفاوت الممارسات الدولية في هذا الشأن، وعلى الرغم من أن العديد من البلدان يرى أن تصنيف الأصل على أنه غير عامل هو دليل قوي يستوجب قيده باعتباره غير منتج، فقد يؤدي توفير الضمانات وغيرها من التبعثات إلى جعل جهة تلقي الودائع ترى أن المدين سيستمر في الوفاء بالتزاماته. وبينما يسلم هذا المرشد بتباين الممارسات الوطنية في هذا الشأن، فإنه لأغراض إعداد إرشادات دولية لمؤشرات السلامة المالية يعتبر التصنيف كأصل متعثر دليلاً كافياً لإيقاف استحقاق الفائدة على الأصل وقيد دخل الفائدة فقط إذا قام المدين بالتسديد.

قدر من المرونة في تفسير هذه الإرشادات عند إعداد البيانات. ولدى نشر البيانات، من المحبذ قيام معدي البيانات بتوثيق أي اختلافات كبيرة بين الممارسات الوطنية والإرشادات الواردة أدناه.

#### جهات تلقي الودائع

#### الدخل والمصروفات

٤-١٦ يوضح الجدول ٤-١ الكشف المالي القطاعي لجهات تلقي الودائع.

٤-١٧ بالنسبة لجهات تلقي الودائع تعد الفائدة هي المصدر الرئيسي لبيانات الإيرادات والمصروفات. والدخل من الفائدة هو أحد أشكال الدخل الذي يستحق على أدوات الدين كالودائع والقروض وسندات الدين، وغيرها من الحسابات المدينة. أما بالنسبة للمقترض، فهي التكلفة (المعروفة بتكاليف الفائدة) عن استخدام أموال كيان آخر (الإطار ٤-٣).<sup>٤</sup> وكما هو موضح في

<sup>٤</sup> يناقش الإطار ٤-٣ انعكاسات تطبيق المبادئ المالية الإسلامية، كتحريم قبض ودفع الفائدة، على إعداد مؤشرات السلامة المالية لقطاعات تلقي الودائع التي تتضمن مؤسسات مالية إسلامية.



## الإطار ٤-٢ نسبة كفاية رأس المال حسب تعريف اتفاقية بازل

انكشافات مخاطر السوق المصاحبة للتقلبات في القيمة السوقية للأصول المقتناة. وقد لا يتم تسديد الفائدة أو أصل الدين على دين البنك إذا ترتب على هذه المدفوعات انخفاض حيافة البنك أو بقائها دون الحد الأدنى لرأس المال الإلزامي.

خصم قيمة الشهرة التجارية لاحتمال انخفاضها في الأزمات، وإدخال تعديلات مختلفة على رأس المال لتجنب الحساب المزدوج للقيمة.

وتعد الأصول المرجحة بالمخاطر، المقام، هي المجموع المرجح لكل فئة من الأصول وانكشافات الأصول خارج الميزانية العمومية، بأوزان مرتبطة بمخاطر الائتمان المصاحبة لكل نوع من الأصول. وفي المثال أدناه، تبلغ القيمة السوقية للأصول ٩٤٠، ولكن قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر ٦١٥.

مثال على تقدير الأصول المرجحة بالمخاطر

نوع الأصل بالمخاطر	قيمة الحيازات	وزن المخاطر	الأصول المرجحة
سندات الخزنة الأمريكية	٢٠٠	صفر٪	صفر
القروض العقارية	٢٥٠	٥٠٪	١٢٥
سندات الشركات	١٢٠	١٠٠٪	١٢٠
قروض المستهلكين	٣٧٠	١٠٠٪	٣٧٠
المجموع	٩٤٠	—	٦١٥

وتتعد غالباً مقارنة نسب كفاية رأس المال مباشرة بين البلدان نظراً لأن الأجهزة الرقابية القومية لديها قدر من الحرية في تعريف الأوزان الترجيحية والتعديلات، والأهم من ذلك، قد تختلف الممارسات الوطنية في تقييم الأصول، وإثبات خسائر القروض ورصد مخصصات خسائر القروض، الأمر الذي يمكن أن يؤثر بشكل كبير على النسبة. كذلك نجد أن مقياساً إجمالياً لكفاية رأس المال قد يحجب معلومات عن المؤسسات المنفردة، وبالتالي فبالنسبة لتحليل السلامة الاحترازية الكلية، من المفيد دعم النسبة الإجمالية بمعلومات عن تشتت النسب في المؤسسات المنفردة أو القطاعات الفرعية للنظام المصرفي.

وقد اشتملت آخر التطورات المتعلقة بنسبة كفاية رأس المال محاولات لتحسين نظام الترجيح، وبالتحديد، أصدرت لجنة بازل في ٢٠٠٤ إطاراً معدلاً، يعرف باتفاقية بازل الثانية يسمح بقدر أكبر من التمييز بين الأصول استناداً إلى مخاطرها، بما في ذلك إمكانية استخدام—في ظل ظروف معينة—مقاييس مبنية على نموذج داخلي للانكشافات للمخاطر (BCBS, 2004).

اعتمدت لجنة بازل للرقابة المصرفية في عام ١٩٨٨ نسبة كفاية رأس المال حسب تعريف اتفاقية بازل باعتبارها قاعدة معيارية لتقييم ما إذا كان لدى البنوك العاملة في مجموعة العشرة (G-10) رأس مال كافٍ للصمود أمام الصدمات الاقتصادية المحتملة. وتحدد هذه النسبة مستويات دنيا من رأس المال من أجل (١) توفير هامش أمان يحمي من خسائر التخلف عن السداد الناشئ عن الانكشافات داخل الميزانية العمومية وخارجها، (٢) إبداء استعداد مالكي البنوك للمخاطرة بأموالهم، (٣) توفير موارد متاحة بسهولة دون تحمل تكاليف معاملات أو تصفية، (٤) توفير الأموال للتوسع العادي وتمويل الأعمال، (٥) تحقيق تكافؤ الفرص من خلال اشتراط التطبيق العام للمعيار، (٦) وتشجيع الإقراض الذي ينطوي على مخاطر أقل.

وتقضي نسبة كفاية رأس المال الأصلية، وتعديلاتها اللاحقة، بأن تحتفظ البنوك الدولية بمقدار محدد من رأس المال قدره ٨٪ أو أكثر من مقدار محدد من الأصول المرجحة بمخاطرها الائتمانية التقديرية. وتمثل هذه النسبة بناءً تحليلياً (analytical construct) ذا تعاريف مركبة للبيس (رأس المال) والمقام (الأصول المرجحة بالمخاطر) لا يمكن استخلاصها مباشرة من الكشوف المالية القياسية. وتحدد النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال} \times 100}{\text{الأصول المرجحة بالمخاطر}} \geq 8$$

وتنص المعادلة على أنه يجب على المنشأة المصرفية الاحتفاظ برأس المال على أساس موحد عالمياً يساوي ٨٪ أو أكثر من أصولها المرجحة بالمخاطر، وتتضمن مركز مكافئ في الميزانية العمومية للمراكز غير المدرجة في الميزانية، حيث يعبر عن رأس المال كالتالي:

$$\text{رأس المال} = (\text{طبقة رأس المال الأولى} - \text{الشهرة التجارية}) + (\text{طبقة رأس المال الثانية}) + (\text{طبقة رأس المال الثالثة}) - \text{التعديلات}$$

تتكون طبقة رأس المال الأولى أو "رأس المال الأساسي" من أسهم رأس المال والاحتياطيات المعلنة التي تعد متاحة بحرية للوفاء بالمطالبات على البنك.

وتتكون طبقة رأس المال الثانية من الأدوات والاحتياطيات المالية المتاحة لاستيعاب الخسائر، ولكنها قد تفتقر إلى الاستمرارية، وذات قيم غير مؤكدة، وقد تتعرض لخسائر عند البيع، أو قد تفتقر إلى القدرة الكاملة على استيعاب الخسائر لبند طبقة رأس المال الأولى.

وتتكون طبقة رأس المال الثالثة من الدين الثانوي ذي أجل الاستحقاق الأصلي الذي يبلغ عامين بحد أدنى وذلك لاستخدامه، عند اللزوم، مقابل

## الجدول ٤-١: جهات تلقي الودائع

الميزانية العمومية	بيان الدخل والمصروفات
١٤- مجموع الأصول (= ١٥+١٦+٣١)	١- الدخل من الفائدة <sup>١</sup>
١٥- الأصول غير المالية	(١) إجمالي الدخل من الفائدة
١٦- الأصول المالية (= ١٧ إلى ٢٢)	(٢) ناقص مخصصات الفائدة المستحقة
١٧- العملة والودائع <sup>١</sup>	على الأصول غير العاملة
١٨- القروض (بعد المخصصات المحددة)	٢- مصروفات الفائدة <sup>١</sup>
(١) إجمالي القروض <sup>١</sup>	٣- صافي الدخل من الفائدة (= ١ ناقص ٢)
(١-١) قروض بين البنوك <sup>٢</sup>	٤- الدخل بخلاف الفوائد
(١-١-١) مقيمة	(١) الرسوم والعمولات مستحقة القبض <sup>١</sup>
(١-١-٢) غير مقيمة	(٢) المكاسب والخسائر على الأدوات المالية
(٢-١) القروض بخلاف ما بين البنوك	(٣) الحصة التناسبية من الإيرادات
(١-٢-١) البنك المركزي	(٤) مصادر الدخل الأخرى <sup>١</sup>
(٢-٢-١) الحكومة العامة	٥- إجمالي الدخل (= ٣+٤)
(٣-٢-١) المؤسسات المالية الأخرى	٦- المصروفات بخلاف الفوائد
(٤-٢-١) المؤسسات غير المالية	(١) تكاليف العمالة
(٥-٢-١) القطاعات المحلية الأخرى	(٢) مصروفات أخرى
(٦-٢-١) غير المقيمين	٧- المخصصات (صاف)
(٢) المخصصات المحددة <sup>٢</sup>	(١) مخصصات خسائر القروض
١٩- سندات الدين <sup>١</sup>	(٢) مخصصات الأصول المالية الأخرى
٢٠- الأسهم وحصص الملكية الأخرى	٨- صافي الدخل (قبل البنود الاستثنائية والضرائب)
٢١- المشتقات المالية <sup>١</sup>	(= ٥ ناقص ٦+٧)
٢٢- الأصول الأخرى <sup>١</sup>	٩- البنود الاستثنائية
٢٣- الخصوم (= ٢٨+٢٩)	١٠- ضريبة الدخل
٢٤- العملة والودائع	١١- صافي الدخل بعد الضريبة (= ٨ ناقص ٩+١٠)
(١) ودائع العملاء	١٢- الأرباح الموزعة مستحقة الدفع
(٢) الودائع بين البنوك <sup>٢</sup>	١٣- الإيرادات المحتجزة (= ١١ ناقص ١٢)
(١-٢) مقيمة	
(٢-٢) غير مقيمة	
(٣) عملة وودائع أخرى	
٢٥- القروض	
٢٦- سندات الدين	
٢٧- الخصوم الأخرى	
٢٨- الدين (= ٢٤+٢٥+٢٦+٢٧)	
٢٩- المشتقات المالية	
٣٠- رأس المال والاحتياطيات	
(١) منه: رأس المال بمعناه الضيق والاحتياطيات <sup>٤</sup>	
٣١- مجموع الميزانية العمومية (= ٣٠+٣١= ١٤)	

## سلاسل التذكير

سلاسل أخرى مطلوبة لحساب مؤشرات السلامة المالية المتفق عليها

## السلاسل الرقابية

- ٣٢- طبقة رأس المال الأولى
- ٣٣- طبقة رأس المال الثانية
- ٣٤- طبقة رأس المال الثالثة
- ٣٥- استقطاعات الأجهزة الرقابية
- ٣٦- مجموع رأس المال التنظيمي (البند ٣٢ إلى البند ٣٤ ناقص البند ٣٥)
- ٣٧- الأصول المرجحة بالمخاطر
- ٣٨- عدد الانكشافات الكبيرة

## السلاسل التي تتضمن مزيداً من التحليل للميزانية العمومية

- ٣٩- الأصول السائلة (الأساسية)
- ٤٠- الأصول السائلة (بالمقياس الواسع)
- ٤١- خصوم قصيرة الأجل
- ٤٢- القروض المتعثرة
- ٤٣- قروض العقارات السكنية
- ٤٤- قروض العقارات التجارية
- ٤٥- التوزيع الجغرافي للقروض<sup>٥</sup>
- ٤٦- قروض بالعملة الأجنبية
- ٤٧- خصوم بالعملة الأجنبية
- ٤٨- المركز الصافي المفتوح في حصص الملكية
- ٤٩- المركز الصافي المفتوح بالعملة الأجنبية بالنسبة للبنود المدرجة في الميزانية العمومية

الجدول ٤-١ (تتمة)

سلاسل البيانات المرتبطة بالميزانية العمومية

- ٥٠- مجموع المركز الصافي المفتوح بالعملات الأجنبية  
٥١- انكشافات كبرى جهات تلقي الودائع إلى أكبر الكيانات في الاقتصاد  
٥٢- الانكشافات إلى الكيانات المنتسبة وغيرها من الأطراف المقابلة "المرتبطة"

الفهم الروابط بين جهات تلقي الودائع، يحدّد تحديد دخل ومطالبات على جهات تلقي الودائع الأخرى المتضمنة في الكيانات المبلّغة. تتضمن القروض والودائع بين البنوك تلك القروض إلى، أو الودائع من، أي مؤسسة تلقي ودائع أخرى (مقيمة أو غير مقيمة). إذا كانت بيانات إجمالي القروض متاحة فقط شاملة الفائدة المستحقة على القروض المتعثرة، يتعين إدراج أي مخصصات للفائدة المستحقة على القروض المتعثرة في هذا البند المنفصل، وإذا كانت كبيرة يتم تحديدها على نحو مستقل. مساهمات المالكين إلى جانب الإيرادات المحتجزة (بما فيها المخصصات من الإيرادات المحتجزة للاحتياطيات). يتم استبعاد الشهرة التجارية المشتراة. يتم جمعها فقط عندما لا تتوافر بيانات طبقة رأس المال الأولى. في حين تتفاوت ظروف فرادى البلدان، فإن بيانات توزيع الإقراض من المجموعات الإقليمية القطرية تعد محبذة، مع معلومات قطرية إضافية عندما يكون ذلك ملائماً (راجع الفقرة ٦-٦٣).

ويتضمن الملحق الخامس أمثلة رقمية حول كيفية قيد الفائدة على القروض المتعثرة.

٢٠-٤ يتضمن الدخل بخلاف الفوائد كافة مصادر الدخل الأخرى التي تحصل عليها جهة تلقي الودائع. ويشمل الرسوم والعمولات من تقديم الخدمات، والمكاسب والخسائر على الأدوات المالية،<sup>٩</sup> ومصادر الدخل الأخرى. ويكون صافي الدخل من الفائدة إلى جانب الدخل بخلاف الفوائد مساويين لإجمالي الدخل.

٢١-٤ وتدفع الرسوم والعمولات مقابل خدمات كخدمات الدفع؛ والوساطة (كتلك المقترنة بخطوط الائتمان، وخطابات الاعتماد)، والخدمات المرتبطة بالمعاملات في الأوراق المالية (رسوم السمسرة، طرح وضمّان أوراق مالية جديدة، وترتيبات المبادلات والمشتقات المالية الأخرى، وإقراض الأوراق المالية)، والخدمات المرتبطة بإدارة الأصول (كإدارة الحوافظ وخدمة حفظ الأوراق المالية).<sup>١٠</sup> وقد تقتضي الممارسات الوطنية إدراج الرسوم والعمولات المستحقة لجهات تلقي الودائع الأخرى في الكيانات المبلّغة كبند دخل سالب وليس كمصروفات.

٢٢-٤ المكاسب والخسائر على الأدوات المالية هي تلك الناشئة خلال الفترة قيد البحث. ويحدّد المرشد أن تُدرج تحت هذا البند المكاسب والخسائر المتحققة وغير المتحققة الناشئة خلال كل فترة على كافة الأدوات المالية (الأصول والخصوم المالية بالعملات المحلية والأجنبية) المحررة بالقيمة

<sup>٩</sup> لا يتم تصنيف مثل هذه المكاسب والخسائر كدخل في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

<sup>١٠</sup> لا تُدرج تحت هذا البند الرسوم والعمولات الضمنية، مثل تلك المطابقة لمفهوم "خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة" في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. أي لا يتم تعديل الدخل من الفائدة بالنسبة لتقديرات الخدمات المالية المقيسة بشكل غير مباشر.

٤-١٩ غير أنه لضمان الاتساق في المنهج بين المدينيين والدائنين، يتضمن الجدول ٤-١ بنود إجمالي الدخل من الفائدة، بما في ذلك استحقاق الفائدة على الأصول غير العاملة، ومخصصات استحقاق الفائدة على الأصول غير العاملة. ويتعين خصم الأخير من الأول لحذف الفائدة المستحقة على الأصول غير العاملة في سطر بنود الدخل من الفائدة.<sup>٧</sup> ومن ثم إذا دفع المدين فائدة على أصول غير عاملة إلى جهة تلقي الودائع، يتعين زيادة الدخل من الفائدة من خلال تعديل المخصص في الفترة التي يتم فيها تلقي المدفوعات، وإذا كانت الزيادة كبيرة يتعين الإشارة إليها في الوثائق التفسيرية المصاحبة.<sup>٨</sup> وإذا استحققت أية فائدة قبل تصنيف الأصل على أنه متعثر فسيكون من الملائم، نظراً لأن مثل هذا الاستحقاق سيزيد من قيمة الأصل، إضافة مخصص محدد لخسائر القروض (راجع الفقرة ٤-٣٢). وإذا توافرت بيانات فقط عن الدخل من الفائدة باستثناء الفائدة المستحقة على الأصول غير العاملة، عندئذ يتعين فقط الإبلاغ بسطر الدخل من الفائدة (سطر ١ في الجدول ٤-١).

<sup>٦</sup> تشير لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS 1999, p.29) إلى الحاجة لمثل هل المنهج في البلدان حيث تكون البنوك، نتيجة للقوانين والقواعد التنظيمية، مضطرة لتجميع الفائدة على القروض المشكوك في تسديدها وفقاً للشروط الأصلية للعقد. ومع ذلك، تشير الإرشادات العامة للجنة بازل للرقابة المصرفية إلى أنه في حالة القروض المشكوك في تسديدها يتعين على البنك إيقاف تجميع الفائدة وفقاً للعقد.

<sup>٧</sup> ويمكن اتباع منهج الاستحقاق عند سعر الفائدة التعاقدية وفي نفس الوقت إدراج مخصص لاستحقاق الفائدة لأداة غير مصنفة على أنها متعثرة ولكن يتوقع تسديد جزء وليس كامل الفائدة عليها خلال الفترة/الفترة القادمة، أو تم التسديد خلال الفترة المبلغ بها. وفي مثل هذه الحالات، فإن استحقاق الفائدة بالسعر التعاقدية قد يؤدي إلى المغالاة في الدخل.

<sup>٨</sup> عندما يتوقف استحقاق الفائدة على المطالبات على جهات تلقي الودائع الأخرى المتضمنة في الكيانات المبلّغة بالبيانات، يتعين الإبلاغ بمعلومات إضافية بشأن المبالغ قيد النظر—سواء المخصصات وأي مبالغ تدفع لاحقاً، وذلك لتجنب عدم اتساق الإبلاغ بصافي الدخل على مستوى القطاع.

٤-٢٤ غير أن المرشد يحدد اتساع نطاق تغطية المكاسب والخسائر على الأدوات المالية الموضحة في الفقرة ٤-٢٢ وذلك للأسباب التالية:

(١) **صافي الدخل يعكس مستوى الصحة المالية الحالية وليس التطورات السابقة.** أي يتم قيد التغييرات في قيمة الأدوات المالية التي يمكن قياسها على نحو موثوق في دخل القطاع خلال الفترة التي تنشأ فيها.<sup>١٥</sup> وقد أوضحت التجارب أن تراكم المكاسب والخسائر الخفية التي تظل غير مسجلة في بيان الدخل إلى أن تتحقق يمكن أن يكون مضللاً بالنسبة لتحليل السلامة الاحترازية الكلية.

(٢) **مشاهدة العائد على رأس المال بشكل موثوق.** تقوم جهات تلقي الودائع بتوظيف رأس المال لتوليد دخل صاف أساساً من خلال النشاط في الأدوات المالية. ويؤدي استبعاد المكاسب والخسائر غير المتحققة في الأدوات المالية، التي يمكن قياس قيمتها على نحو موثوق، إلى حجب الصورة الواضحة مدى كفاءة استخدام رأس المال خلال أي فترة. ورغم أن الإثبات الفوري للمكاسب والخسائر قد يولد مزيداً من التقلبات في بيانات العائد على رأس المال بين فترة وأخرى مقارنة بعدم الإثبات، فإن فهم أسباب هذا التقلبات ومشاهدة الاتجاه العام مع مرور الوقت يوفر أساساً أكثر قوة لتحليل السلامة الاحترازية الكلية.

(٣) **إمكانية مراقبة الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر على تلك الأصول والخصوم المالية المقومة بالقيمة السوقية أو العادلة.** فقد أوضحت التجارب أن المكاسب والخسائر على الأدوات المالية يمكن أن تكون عنصراً أكثر تذبذباً في إيرادات جهات تلقي الودائع مقارنة بمصادر الدخل الأخرى، الأمر الذي قد يرجع إلى زيادة تحمل المخاطر. كذلك، من خلال بيانات السلاسل الزمنية التي ترصد المكاسب والخسائر على أساس مستمر يمكن تحقيق متابعة أفضل لعملية تحديد حجم الدخل ورأس المال جهة تلقي الودائع ومدى الحساسية إزاء التغييرات في أوضاع السوق.

(٤) **تفادي عدم الانسجام في الإبلاغ ببيانات المكاسب والخسائر على المستوى القطاعي.** إذا قامت جهات تلقي الودائع بقيد المكاسب والخسائر على نفس الأداة في أوقات مختلفة، فإن ذلك من شأنه عدم اتساق مقاييس صافي الدخل على مستوى القطاع.<sup>١٦</sup>

<sup>١٥</sup> بالنسبة للأدوات غير المتداولة، فإن الانخفاض في القيمة الذي تثبته جهة تلقي الودائع يتضح في مخصصات خسائر القروض.

<sup>١٦</sup> خلافاً للأدوات التي يتضمنها هذا البند، بالنسبة للأدوات المقيدة بالقيمة الاسمية قد تنشأ أوجه عدم انسجام عندما يقوم الدائون وليس المدينون، برصد مخصصات مخاطر المدين الائتمانية، ويتناول هذا المرشد في فصله الخامس التعديلات القطاعية بالنسبة للحالات التي يكون فيها كل من المدين والدائن ضمن قطاع جهات تلقي الودائع.

السوقية أو العادلة في الميزانية العمومية،<sup>١١</sup> شاملة الأوراق المالية لحساب الاستثمار، ولكن باستثناء الأسهم في الشركات المرتبطة أو الشركات التابعة، وأي استثمارات عكسية في حصص الملكية.<sup>١٢</sup> وتدرج كذلك المكاسب والخسائر على أدوات النقد الأجنبي وأدوات المشتقات المالية، كمبادلات سعر الفائدة على سبيل المثال. وتُستثنى من المكاسب والخسائر على الأدوات المالية أي فائدة مدرجة في حساب صافي الدخل من الفائدة كمستحقة لتلك الأداة خلال فترة الإبلاغ، نظراً لأن مثل هذه المبالغ قد تم بالفعل أخذها في الاعتبار في حساب الدخل كدخل فائدة.

٤-٢٣ وفي المقابل، تغطي المكاسب والخسائر في حسابات جهات تلقي الودائع عادة المكاسب والخسائر المسجلة على الأصول والخصوم المقتناة لفترة قصيرة نظراً لأن جهات تلقي الودائع تسعى للاستفادة من التقلبات قصيرة الأجل في أسعار السوق. وتختلف التغطية بين مختلف المعايير المحاسبية، إلا أنها غالباً ما تتضمن المكاسب/الخسائر المتحققة وغير المتحققة خلال الفترة على الأوراق المالية والمشتقات المقتناة فيما يعرف بحساب المتاجرة.<sup>١٤</sup> كما تتضمن المكاسب والخسائر الناشئة عن البيع لطرف ثالث للأوراق المالية التي تم الحصول عليها في إطار اتفاقات إعادة شراء الأوراق المالية، وإقراض الأوراق المالية، وترتيبات البيع/الشراء (راجع الفقرة ٤-٤٨): وأي مكاسب/خسائر تتحقق خلال الفترة من مبيعات الأوراق المالية المقتناة في حساب الاستثمار؛ وأي مكاسب أو خسائر ناشئة عن حيازة، وبيع، وشراء أدوات النقد الأجنبي (باستثناء الاستثمارات في حصص الملكية في الشركات المرتبطة والشركات التابعة)، بما في ذلك عقود النقد الأجنبي المشتقة.

<sup>١١</sup> بالنسبة للبيانات على مستوى القطاع، يتعين استبعاد المكاسب والخسائر على أي حيازات من أسهم رأس المال الصادرة من جهات تلقي الودائع الأخرى المتضمنة في الكيانات المبلغة (راجع الإطار ٥-١).

<sup>١٢</sup> يتضمن الفصل التالي تعريفاً للشركات المرتبطة والشركات التابعة،<sup>١٣</sup> تُستبعد التغييرات في قيمة أسهم رأس المال في الشركات المرتبطة، والشركات التابعة غير الموحدة، والاستثمارات العكسية في حصص الملكية من سطر الدخل لأن الدخل عندئذ سيقيد قيدا مزدوجاً— حيث يتضمن سطر بنود الدخل الأخرى حصة تناسبية من الأرباح والخسائر من الشركات المرتبطة، والشركات التابعة غير الموحدة، والاستثمارات العكسية في حصص الملكية، فضلاً عن ذلك، إذا قامت جهة تلقي الودائع ببيع حصة في شركة مرتبطة أو تابعة متلقية للودائع (أو إذا تمت تصفية استثمار عكسي) بقيمة أعلى من القيمة النسبية لرأس المال والاحتياطيات، لا يتعين إدراج الفرق في الدخل. بل يتعين إدراجه في رأس المال واحتياطيات البائع، لضمان انسجام المعاملة مع معاملة بند الشهرة التجارية، التي تُخصم من رأس المال والاحتياطيات (راجع الفقرة ٤-١١٠).

<sup>١٤</sup> غالباً ما تميز البنوك في حساباتها بين الأوراق المالية المقتناة للتداول (حساب المتاجرة أو دفتر التداول) وتلك المقتناة للاستثمار طويل الأجل عادة إلى أجل الاستحقاق (حساب الاستثمار أو دفتر المصرفي). ويميز المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ بين الأدوات المالية المقتناة للتداول، والأصول المالية المقتناة إلى أجل الاستحقاق، والقروض والحسابات المدينة، والأصول المالية المتاحة للبيع.

٤-٢٥ ويتضمن الملحق الخامس أمثلة رقمية حول كيفية قيد المكاسب والخسائر على الأدوات المالية.

٤-٢٦ من المسلم به أن تغطية المكاسب والخسائر حسب نص الفقرة ٤-٢٢ قد لا يكون ممكنا بالنسبة للمبلغين بالبيانات في وقت كتابة هذا المرشد، وقد تكون هناك حاجة لتطوير نظم لجمع البيانات.

٤-٢٧ وبالنسبة لتلك الأدوات المالية التي يمكن فقط قيد المكاسب والخسائر عند تحققها، يتعين قياس المكسب أو الخسارة كفرق بين قيمة المعاملة والقيمة السوقية المقيدة بالميزانية في نهاية الفترة السابقة. ويتعين نقل أي مكاسب أو خسائر غير متحققة نشأت خلال الفترات السابقة ومدرجة في تعديل القيمة إلى الإيرادات المحتجزة. وبمعنى آخر، لكي لا يتم تشويه مقاييس السلامة الحالية أو خلق محفزات لها طابع الاختيار السلبي وفقا للوصف الوارد في الفقرة ٣-٢٢، لا ينبغي لصافي الدخل أن يعكس تحقق مكاسب أو خسائر نشأت عند تقييم الأدوات المالية في الميزانية العمومية وظلت محتجزة على مدار عدد من فترات الإبلاغ. وإضافة إلى ذلك، يتعين إدراج كافة المكاسب والخسائر في فترة الإبلاغ—أي منذ نهاية الفترة السابقة—والتي تحققت على أي أصول مالية أخرى (بخلاف المتعلقة باستثمارات الشركات المرتبطة والتابعة والاستثمارات العكسية في حصص الملكية، والمقيدة كلها مباشرة في رأس المال والاحتياطيات)، وذلك ضمن سطر المكاسب والخسائر على الأدوات المالية، وأن يشمل ذلك المكاسب والخسائر على مبيعات القروض. وإذا كانت هذه المكاسب والخسائر كبيرة خلال فترة من الفترات، يُجَبَد قيام معدي البيانات بتوفير معلومات إضافية حتى يتسنى الحكم على أهميتها بالنسبة للبيانات المنشورة.

٤-٢٨ *الحصة التناسبية من الإيرادات*—على أساس حصة أسهم رأس المال المملوكة—تشمل حصة صافي الدخل بعد الضريبة<sup>١٧</sup> من الشركات المرتبطة، والشركات التابعة غير الموحدة<sup>١٨</sup> والاستثمارات العكسية في حصص الملكية، وبالنسبة للبيانات المحلية، الفروع الأجنبية<sup>١٩</sup>.

<sup>١٧</sup> إلا إذا كانت الضرائب على صافي الدخل مستحقة الدفع من المستثمر، وفي هذه الحالة، يغطي هذا البند صافي الدخل قبل الضريبة.

<sup>١٨</sup> يغطي هذا البند أيضا الدخل الناتج عن مسحوبات الدخل من المالك من شبه الشركة. ويجب فقط إدراج مسحوبات الدخل من صافي الدخل الذي حققته شبه الشركة.

<sup>١٩</sup> على مستوى القطاع، يتعين أن يُستبعد من هذا السطر أي إيرادات من الشركات المرتبطة المتلقية للودائع المغطاة في الكيانات المبلغة (راجع أيضا الإطار ٥-١).

٤-٢٩ أما مصادر الدخل الأخرى فتشمل (١) الأرباح الموزعة التي يُعلن أنها مستحقة الدفع من الشركات الأخرى أو التعاونيات التي تحتفظ فيها جهات تلقي الودائع بحصص ملكية،<sup>٢٠</sup> و(٢) المكاسب أو الخسائر على مبيعات الأصول الثابتة في الفترة الجارية (قياسا بالفرق بين قيمة البيع والقيمة في الميزانية العمومية عند نهاية الفترة السابقة)،<sup>٢١</sup> و(٣) دخل الإيجار وحقوق الامتياز مستحقة القبض (بما في ذلك، المباني والإنشاءات الأخرى، والمعدات؛ ومن الأراضي والأصول الجوفية؛ ومن الأصول المنتجة وغير المنتجة الأخرى)، و(٤) أي مبالغ مستحقة القبض لجهات تلقي الودائع نشأت عن التعويض للتلف أو الإصابة.

٤-٣٠ وتشمل *المصرفوات بخلاف الفوائد* كافة المصرفوات بخلاف مصرفوات الفائدة، بما في ذلك الرسوم والعمولات. وتتضمن تكاليف التشغيل المتعلقة بالأعمال المصرفية العادية (بخلاف مصرفوات الفائدة) على سبيل المثال (١) تكاليف العاملين (راجع أدناه)؛ و(٢) مصرفوات الممتلكات والمعدات (الصيانة والإصلاح العادي والمنتظم)،<sup>٢٢</sup> والإيجارات المدفوعة على المباني، والإنشاءات الأخرى والمعدات (والإهلاك المرتبط بها)،<sup>٢٣</sup> والإيجارات المدفوعة على الأراضي؛ (٣) والمصرفوات الأخرى المرتبطة بالعمليات—بما في ذلك مشتريات السلع والخدمات، (كتكاليف الإعلان، ومصرفوات خدمات تدريب العاملين، ورسوم الخدمات المقدمة الأخرى)، وحقوق الامتياز المدفوعة لاستخدام الأصول المنتجة وغير

<sup>٢٠</sup> ولتفادي الحساب المزدوج للدخل قبل البنود الاستثنائية والضرائب في البيانات القطاعية، يتعين استبعاد الأرباح الموزعة مستحقة القبض من جهات تلقي الودائع الأخرى المتضمنة في الكيانات المبلغة من هذا البند وتدرج بدلا من ذلك (بعلامة سالبة) في سطر الأرباح مستحقة الدفع. وبهذه الطريقة، فإن بيانات الأرباح الموزعة مستحقة الدفع والقبض من جهات تلقي الودائع الأخرى المتضمنة في الكيانات المبلغة سوف تبلغ رقما صافيا يساوي صفرا في هذا السطر.

<sup>٢١</sup> على مستوى القطاع، يتعين من حيث المبدأ استبعاد أي مكاسب أو خسائر محققة من بيع الأصول الثابتة لمؤسسة تلقي ودائع أخرى متضمنة في الكيانات المبلغة من هذا البند، كما يتعين ألا تؤثر على صافي الدخل. ذلك لأن مكاسب/خسائر التقييم تظل غير محققة من القطاع ككل. و فقط عند بيع الأصول الثابتة لكيان خارج القطاع يتعين قيد هذه المكاسب أو الخسائر في حساب الدخل. وفي حين قد يؤدي احتفاظ المتعامل بسجلات الأصول الثابتة إلى زيادة الصعوبات العملية، إلا أنه يُوصى بتحديد المكاسب أو الخسائر الكبيرة على الأقل خلال الفترة قيد النظر الناشئة عن المبيعات إلى مؤسسة تلقي ودائع أخرى متضمنة في الكيانات المبلغة—أخذا في الاعتبار قيود السرية—وخصمها من الدخل القطاعي.

<sup>٢٢</sup> تختلف طبيعة مثل هذه المصرفوات، ومن ثم يتم قيدها على نحو مختلف، عن المصرفوات على إجمالي تكوين رأس المال الثابت، مما يضيف إلى الأصول غير المالية في الميزانية العمومية.

<sup>٢٣</sup> هناك فروق بين الحسابات القومية والحسابات التجارية في قياس الإهلاك، ولا يصدر المرشد حكما بشأن الأسلوب المفضل. وكما هو موضح في الملحق الرابع، يعتمد منهج الحسابات القومية على الأسعار السوقية الجارية، في حين يستند منهج الحسابات التجارية إلى الأسعار التاريخية، ولكنه يسمح بمراجعات دورية مع تعديلات في الجدول الزمني للإهلاك عند الضرورة.

٤-٣٣ وبينما يعتمد المرشد على الممارسات الوطنية في تحديد مخصصات خسائر القروض والتميز بين المخصصات المحددة والعامّة، فإنه يُوصى بتوثيق مثل هذه الممارسات بوضوح. ولا يتعين إدراج مخصصات عن استحقاق الفائدة على الأصول غير العاملة تحت مخصصات خسائر القروض، حيث تُثبت في صافي الدخل من الفائدة (وتستبعد منه)<sup>٢٦</sup> وبينما تؤدي مخصصات الخسائر أو المصروفات المستقبلية إلى تقليل صافي الدخل، تبعاً للممارسات الوطنية، فإنّ المبالغة في التنبؤ بالخسائر أو المصروفات المتوقعة خلال فترة ما يمكن أن تتخذ اتجاهها عكسياً في الفترات التالية، مما يزيد من الدخل في تلك الفترات. ويتضمن الإطار ٤-٤ توضيحاً لكيفية تأثير رصد مخصصات خسائر القروض على الأصول ورأس المال والاحتياطيات. ويتضمن الملحق السادس مناقشة للمناهج المتبعة في تصنيف الأصول ورصد المخصصات.

٤-٣٤ وتتضمن مخصصات الأصول المالية الأخرى تلك المخصصات مقابل أي أصول مالية أخرى (التي لا يتم تداولها أو تقييمها بأسعار السوق) يمكن تقييمها على نحو موثوق. وإذا لم تكن هناك جدوى في الوقت الحالي من إدراج المكاسب والخسائر غير المتحققة على الأوراق المالية—كتلك المتضمنة في حساب الاستثمار— تحت بند المكاسب والخسائر على الأدوات المالية (راجع الفقرة ٤-٢٢)، فسوف يتعين اتباع نفس المنهج المستخدم في رصد مخصصات خسائر القروض لهذه الأوراق المالية، وذلك حتى يمكن رصد خسائر هذه الأصول في صافي الدخل.<sup>٢٧</sup> ويتضمن هذا البند كذلك أي مخصصات جديدة يتم رصدها للأغراض الرقابية وذلك لمراعاة التغييرات في قلب الفروق بين سعري الشراء والبيع أو عوامل أخرى مرتبطة بإقفال مركز مفتوح في أداة أقل سيولة قابلة للتداول (راجع أيضاً الفقرة ٥٧٩ من (BCBS (2001b)). ويعادل صافي الدخل (قبل البنود الاستثنائية والضرائب) إجمالي الدخل ناقص المصروفات بخلاف الفوائد والمخصصات.<sup>٢٨</sup>

٤-٣٥ وتغطي البنود الاستثنائية الأحداث الاستثنائية المرتبطة بالأعمال العادية التي تقوم بها المؤسسة. وتتمثل مثل هذه الأحداث في تلك الأحداث النادرة والتي تنطوي على خسائر كارثية ناجمة عن وقوع الكوارث الطبيعية أو غيرها.

المنتجة الأخرى (باستثناء تلك المصروفات المصنفة كتكاليف عمالة (انظر أدناه))؛ (٤) والضرائب بخلاف ضرائب الدخل—كالضرائب على ملكية أو الانتفاع بالأراضي والمباني أو على العمالة المستخدمة (بما في ذلك ضرائب كشف الرواتب والأجور وغيرها من الضرائب ذات الصلة بالعمالة ومستحقة الدفع من صاحب العمل)—ناقص أي دعم يتم قبضه على سبيل المثال من الحكومة العامة، ويرتبط بنشاط التشغيل. وتشمل كذلك الغرامات والعقوبات المفروضة على جهات تلقي الودائع، على سبيل المثال من المحاكم، وأي مبالغ مستحقة الدفع من جهات تلقي الودائع كتعويض للوحدات المؤسسية الأخرى للإصابة أو التلف. وبالنسبة لجهات تلقي الودائع، تتضمن المصروفات التشغيلية أيضاً أي أقساط تدفع لصندوق تأمين الودائع.

٤-٣١ وتشمل تكاليف العمالة مجموع المكافآت، سواء النقدية أو العينية، مستحقة الدفع من المنشأة مقابل العمل الذي يؤديه الموظفون خلال الفترة المحاسبية. وتشتمل على الأجور والرواتب، بما في ذلك الإجازة السنوية مدفوعة الأجر والإجازة المرضية مدفوعة الأجر، وتقاسم الأرباح والعلاوات، وبدلات السكن والانتقال، فضلاً عن السلع والخدمات المجانية أو المدعومة المقدمة (فيما عدا تلك اللازمة للعاملين لأداء عملهم)؛ واشتراكات الضمان الاجتماعي، للبنود كالتأمين الصحي ومعاشات التقاعد.<sup>٢٤</sup> كما تشتمل على مزايا التأمين الاجتماعي غير الممولة للموظفين كالاتمالي في دفع الأجور الطبيعية أو المخفضة خلال فترات الغياب عن العمل كنتيجة للمرض أو إصابات الحوادث، والمدفوعات نظير الاستغناء عن العمالة، وغيرها.

٤-٣٢ أما مخصصات خسائر القروض فهي بدلات جديدة صافية تخصصها جهات تلقي الودائع خلال الفترة مقابل القروض المدعومة أو الضعيفة، وذلك استناداً إلى حكمها التقديري بشأن احتمالية حدوث خسائر.<sup>٢٥</sup> والمخصصات العامة هي مخصصات غير معينة لأصول محددة، وإنما لحجم الخسائر التي تشير التجارب إلى احتمال وقوعها في حافظة من القروض. وتحسب مثل هذه المخصصات أحياناً كنسبة من مجموع الأصول. وبدلاً من ذلك، يمكن حسابها بتطبيق نسب متزايدة تدريجياً للأصول الأقل جودة، مما يعكس تزايد احتمالية حدوث الخسائر. أما المخصصات المحددة فهي رسوم على قيمة قروض محددة (بما في ذلك مجموعة من القروض المقيمة بشكل جماعي) وتعكس خسائر يمكن تحديدها (راجع أيضاً المشورة 13 (BCBS, 1999)).

<sup>٢٦</sup> وفقاً لما ورد في الفقرة ٤-١٩، بالنسبة للفوائد التي استحققت في فترات سابقة ولكنها اعتبرت لاحقاً خسارة متوقعة يمكن تحديدها، يتعين إدراج مخصص الخسارة في البند رقم ٧، وليس كمخصص للفائدة المستحقة على الأصول غير العاملة.

<sup>٢٧</sup> تؤدي المخصصات المحددة مقابل قيمة الورقة المالية إلى خفض قيمة الورقة المالية في الميزانية العمومية، كما لو كانت معدلة بسعر السوق.

<sup>٢٨</sup> بالنسبة للمخصصات والبنود الاستثنائية، فهي تمثل عادة بنود خسارة غير أن هذه البنود، في أي فترة زمنية، قد تمثل زيادة في الدخل إذا ما تم استردادها لاحقاً مثلاً.

<sup>٢٤</sup> يعتبر المعيار الثاني من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS 2) الصادر في عام ٢٠٠٤ أنه يجب إدراج خيارات شراء أسهم الشركة الممنوحة من الشركة إلى موظفيها كأحد مصروفات العمالة. ويحث المرشد معدو البيانات على تبني هذه الطريقة لإعداد البيانات للاستخدام في حساب مؤشرات السلامة المالية ووصف منهجهم في أي بيانات وصفية يتم نشرها.

<sup>٢٥</sup> على مستوى القطاع، يتعين أن تستبعد من هذا البند المخصصات مقابل القروض المقدمة لجهات تلقي الودائع المتضمنة في البيانات المبلغة وذلك لتجنب عدم اتساق الإبلاغ.

## الإطار ٤-٣ المؤسسات المالية الإسلامية والسلامة المالية

ويتم تقسيم مجموع العوائد بين المؤسسة المالية الإسلامية والمستثمرين استناداً إلى ترتيب لاقتسام الأرباح محدد سلفاً. ويمكن دفع الأرباح المتحققة خلال فترة حياة المشروع وفي نهايته. واستناداً إلى النتائج المحرزة، فقد يحقق كلا الطرفين أرباحاً أو خسائر على استثماراتها. ولهذا الهدف، تقوم المؤسسة المالية الإسلامية بإصدار أوراق مالية تسمى شهادات المشاركة في الربح والخسارة لا تنص على التيقن من استرداد رأس المال أو الحصول على عوائد مواتية محددة سلفاً. وتعرف بعض هذه الأدوات على أنها "حسابات استثمار غير مقيدة" تمنح المؤسسة المالية الإسلامية فرصة الاستثمار حسبما تراه مناسباً، الأمر الذي يشبه إلى حد كبير استثمار البنوك غير الإسلامية لأموال المودعين.

ومن خلال ترتيبات المشاركة في الربح والخسارة وحسابات الاستثمار غير المقيدة ينشأ دور مختلف إلى حد ما لرأس المال في المؤسسات المالية الإسلامية. وعلى سبيل المثال، خلصت ورقة العمل المقدمة من صندوق النقد الدولي بعنوان "Sundararajan and Errico (2002, p.9)" إلى أنه قد يكون من المعقول استنتاج أن تقييم كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية يفترض الايستند فقط إلى التقييم الدقيق لدرجة المخاطرة في كل حافطة مصرفية، ولكن أيضاً إلى تقييم للمزيج من أصول المشاركة في الربح والخسارة والأصول التي لا تخضع إلى هذا الترتيب. كذلك، يبدو أن هناك غموضاً يحيط بتحديد وتقييم القروض المتعثرة ورصد المخصصات لها، والإفصاح عنها.

ولدى إعداد الميزانيات العمومية للمؤسسات المالية الإسلامية، قد لا يكون واضحاً ما إذا كانت مساهمات المستثمرين في شهادات المشاركة في الربح والخسارة وحسابات الاستثمار غير المقيدة تمثل خصوماً على المؤسسة المالية الإسلامية. وغالباً ما تعمل المؤسسة المالية الإسلامية ككدير استئماني أو مدير أصول، وتضع الأموال في حسابات استثمارية خارج الميزانية العمومية، وتقدم المشورة في مجال الاستثمار مقابل رسوم أو حصة من صافي الأرباح. ومن المعروف أن بعض المؤسسات المالية الإسلامية يتولى أجزاء كبيرة من أعماله من خلال حسابات خارج الميزانية العمومية وذلك بفرض القيام بوظيفة إدارة الأموال للمستثمر، مما يؤثر على نسب الرفع المالي وحسابات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل<sup>٢</sup>. وحالياً، تختلف الممارسات الوطنية في قيد مثل هذه الترتيبات، حيث يستخدم أسلوب إدراج المعاملات داخل الميزانية العمومية وخارجها. ووفقاً لراي هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، تعد حسابات الاستثمار غير المقيدة جزءاً من الميزانية العمومية للمؤسسة المالية الإسلامية، ويتعين إدراجها كنوع منفصل من الأدوات—بين الخصوم وأسهم رأس المال. ويتبع المرشد مشورة دليل الإحصاءات النقدية والمالية<sup>٣</sup> ويصنف مثل هذه الأدوات كودائع ما لم تكن جزءاً من القاعدة الرأسمالية الدائمة للمؤسسة المالية الإسلامية أو لها خصائص الأداة القابلة للتداول.

ويتسم هيكل أصول المؤسسات المالية الإسلامية بتنوع الهياكل التمويلية الإسلامية، تتراوح بين أساليب التمويل منخفضة المخاطر المبنية على التأجير والأساليب الأكثر مخاطرة المبنية على أسهم رأس المال. ونظراً لأن كل أسلوب له سماته المميزة، فقد تتبعها درجات مختلفة من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

تعمل المؤسسات المالية الإسلامية طبقاً للمبادئ الإسلامية حيث تحظر مدفوعات الفائدة المحددة مسبقاً، ويتم تقاسم أرباح وخسائر المعاملات الأساسية، ويستند الإقراض إلى المبادئ الأخلاقية الإسلامية. وتمثل هذه المؤسسات نمطاً فريداً من المخاطر والسلامة المالية يؤثر أساساً على هياكل حسابات الدخل والميزانيات العمومية، والتي بدورها تؤثر على إعداد بيانات مؤشرات السلامة المالية ومغزاها. وقد بدأت جهات المحاسبة والرقابة المالية في تناول الاختلافات القائمة، ولكن الأمر سيستغرق بعض الوقت قبل أن يتم تحديد نطاق القضايا بالكامل وإعداد وتبني المعايير المحاسبية والرقابية الملائمة<sup>١</sup>. ويقدم هذا الإطار وصفاً لبعض العناصر الفريدة في المؤسسات المالية الإسلامية وكيفية تأثيرها في مؤشرات السلامة المالية الرئيسية.

وعلى الرغم من وجود اختلافات في الواقع العملي، فإن اعتماد المؤسسات المالية الإسلامية على المبادئ الإسلامية يميزها عن غيرها من المؤسسات من عدة مناحي، ولعل أبرزها تحريم تحصيل أو دفع الفائدة، وعلى سبيل المثال، تحظر القروض والودائع ذات أسعار الفائدة المحددة سلفاً—وهو اختلاف جوهري عن البنوك غير الإسلامية التي تقتض مقابل مدفوعات الفائدة وتقرض من أجل الحصول على الأصول التي يمكن أن تدر الفائدة. ومن ثم، فإن المؤشرين الأساسيين للسلامة المالية اللذين يركزان على الهامش بين حصيلته ومدفوعات الفائدة يسري العمل بهما على البنوك غير الإسلامية وليس على البنوك الإسلامية.

وتقبل المؤسسات المالية الإسلامية الودائع في إطار مفهوم المضاربة وتستثمر في استثمارات وترتيبات تمويلية تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وعلى هذا النحو، تقوم المؤسسات المالية الإسلامية بدور الوساطة المالية. غير أنه من حيث المبدأ لا يضمن المودعون الحصول على عائد محدد سلفاً ولا حتى المبلغ الأصلي. وبدلاً من ذلك، فإن المودعين يقومون بدور مقدمي الأموال، ويحملون الخسائر بمفردهم، عندما تتحمل المؤسسة المالية الإسلامية «خسارة» في صورة جهود لإقامة مشروعات. ويتم اقتسام الأرباح المتولدة بين المؤسسات المالية الإسلامية والمودعين استناداً إلى نسبة متفق عليها سلفاً لاقتسام الأرباح. وفيما يتعلق بإدارة الحسابات، فهي مماثلة لعمليات الإيداع في النظم المصرفية التقليدية. ومن أشكال الإيداع، حيازة المؤسسات المالية الإسلامية الأموال بهدف الحفظ مع ضمان سداد الأصل بالكامل ولكن بدون فوائد.

كذلك، يمكن للمؤسسات المالية الإسلامية أن تعمل من خلال ترتيبات المشاركة في الربح والخسارة والتي لا تضمن تسديد كامل أصل المبلغ ولا تنطوي على أرباح ثابتة. وتحقق المؤسسات المالية الإسلامية دخلاً من خلال فرض رسوم على الخدمات والمشاركة في اقتسام الأرباح، والأهم من ذلك من خلال الأنشطة المتمثلة في التمويل المرتبط بالتجارة والشراء التأجيري والتأجير. وتشكل هذه الأنشطة في بعض البلدان الأنشطة الأساسية للمؤسسات المالية الإسلامية.

وفي إطار ترتيبات المشاركة في الربح والخسارة، غالباً ما يتم تجميع موارد المؤسسة المالية الإسلامية والمستثمرين للقيام بمشروعات تجارية معينة

<sup>١</sup> تأسست هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) في عام ١٩٩١ في البحرين وذلك لإرساء معايير المحاسبة والمراجعة والحكمة التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية حالياً في عدد من البلدان. فضلاً عن ذلك، في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢ تم تأسيس مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) في ماليزيا كجمعية للبنوك المركزية، والسلطات النقدية، والمؤسسات الأخرى المسؤولة عن تنظيم والرقابة على قطاع الخدمات المالية الإسلامية.

<sup>٢</sup> أعلنت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) أنها تهدف إلى اتباع منهجية بازل بأقرب شكل ممكن.  
<sup>٣</sup> للحصول على وصف مفصل للأدوات الإسلامية وتصنيفها، يرجى الرجوع إلى الصفحات ١٢٥-١٢٧ من دليل الإحصاءات النقدية والمالية (IMF, 2000a)، ويتعين الاسترشاد بهذا النص لتحديد تصنيف الأدوات لاغراض إعداد البيانات لمؤشرات السلامة المالية.

وهناك تسليم بالحاجة إلى إرشادات متفق عليها عموماً بشأن المؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالبيانات المحاسبية لكشوف الدخل والميزانيات العمومية، وأنشطة الأمانات والعهد، ومتطلبات الإفصاح الأخرى. وهناك العديد من المنظمات التي تعمل في عدة نواحي في هذا الشأن، مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التي نشرت تعديلات للنسب المتعلقة بمدى كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل التي تمت مواءمتها للمؤسسات المالية الإسلامية<sup>٢٥</sup> - ومعهد الصيرفة الإسلامية والتأمين في لندن، والاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية، ووكالة التصنيف الائتماني الدولية الإسلامية في البحرين. فضلاً عن ذلك، تسعى جهات الرقابة المصرفية نحو تطبيق الإشراف الاحترازي الفعال على المؤسسات المالية الإسلامية وهو ما يحقق تطوراً في الواقع العملي على المستوى الدولي، حيث يعتزم مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) في ماليزيا إلى المساعدة في تطوير نظام فعال لممارسة أعمال الرقابة والتنظيم في المؤسسات المالية الإسلامية وتوفير الإرشادات بشأن رصد مخاطر المنتجات المالية الإسلامية وقياسها وإدارتها.

وفي الختام، هناك العديد من المؤسسات المالية الإسلامية يتسم بخصائص صناديق الاستثمار المشترك أو المؤسسات المالية غير المصرفية نتيجة انخراطها في النشاط الاستثماري، وتمويل المشروعات، واقتسام الأرباح/ الخسارة. غير أن الممارسات الإحصائية السائدة تصنف المؤسسات المالية الإسلامية على أنها مؤسسات تلقى ودائع<sup>٢٦</sup>.

<sup>٢٥</sup> راجع (1999) AAOIFI، هناك رأي لدى الأجهزة الرقابية بأن لوائحهمات ترجيح المخاطر الأكثر مرونة التي ستتوافر في إطار اتفاقية بازل الثانية قد تثبت أنها فعالة في الوصف الأدق لأنواع المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية.

<sup>٢٦</sup> يجري وصف هذه الطريقة بالتفصيل في الفقرة ٤٨٨ من دليل الإحصاءات النقدية والمالية (IMF, 2000a).

وحتى الآن، اعتادت المؤسسات المالية الإسلامية المشاركة بكثافة في الائتمانات التجارية وتمويل المشروعات الأقصر أجلاً التي تكتمل عادة في غضون عام أو عامين، مما يسمح بإعادة توزيع صافي الإيرادات. وينشأ هذا جزئياً نتيجة غياب أسواق المال الإسلامية التي تسمح بالتحويل العاجل للسيولة قصيرة الأجل بين المؤسسات المالية الإسلامية وتعمل على تحديد معدلات عائد سوقية لمثل هذه القروض. ولا تزال هناك صعوبة في تطوير أدوات مالية جديدة، كالأدوات المالية بين البنوك، وأدوات السياسة النقدية، والأدوات الأطول أجلاً مثل قروض الرهن العقاري، رغم وجود أمثلة على كل تلك الأدوات. وقد يرجع ذلك جزئياً لزيادة صعوبة التوصل، مقارنة بحالة تمويل المشروعات، إلى أسلوب مناسب لقياس وتوزيع صافي العائد على الائتمانات للحكومة، والشركات العاملة، أو المؤسسات غير التجارية.

وللنمط المذكور أنفاً دلالات مهمة بالنسبة لمؤشرات السلامة المالية - فالميزانيات العمومية للمؤسسات المالية الإسلامية تختلف عن نظيرها في البنوك غير الإسلامية وقد تتضح صعوبة إعداد ومقارنة تقديرات معدلات العائد للمؤسسات المالية الإسلامية<sup>٢٧</sup>، وعلاوة على ذلك، هناك أدوات مالية لا تزال قيد الإعداد، وفي بعض الحالات، قد تختلط المبادئ المصرفية الإسلامية مع الممارسات المصرفية المعيارية. وعلى هذه الخلفية، لا تزال الممارسات المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية قيد الإعداد، وإلى حين تحقيق مزيد من التقدم في هذا المجال، وإمكانية البدء في تحديد الممارسات المعيارية داخل الأسواق، يرى المرشد أنه من السابق لأوانه محاولة ربط مؤشرات السلامة المالية بالسلاسل المحاسبية المحددة التي تستخدمها المؤسسات المالية الإسلامية.

<sup>٢٧</sup> قام بنك نجارا الماليزي (Negara) بتطوير إطار منظم لتحديد معدل العائد لعمليات الصيرفة الإسلامية. ويتناول هذا الإطار موضوع الاتساق، وبالتالي، يخفف من احتمال حدوث تشوه في معدل العائد.

تتناول الميزانية العمومية القطاعية للشركات غير المالية (الفقرة ٤-١٠٦).

#### الأصول والخصوم المالية

٤-٣٨ الأصول المالية<sup>٢٩</sup> هي تلك المطالبات المالية التي يتم عليها إنفاذ حقوق الملكية، والتي يمكن لمالكيها استخلاص مزايا اقتصادية منها، والتي يمكن الاحتفاظ بها كأدوات لحفظ القيم. وتنشأ المطالبات المالية من العلاقات التعاقدية بين وحدتين مؤسستين، وفي العديد من الحالات، تخول هذه المطالبات للمالك (أي الدائن) تلقي أحد المدفوعات أو أكثر (على سبيل المثال، مدفوعات الفائدة) من الوحدة المؤسسية التي عليها المطالبة (المدين). بالإضافة إلى ذلك، تولد بعض

ويمكن للبنود الاستثنائية أن تتضمن بنود الدخل ولكنها في العادة بنود مصروفات. وضرائب الدخل هي تلك الضرائب التي تستحق في الفترة قيد البحث وترتبط بالدخل والأرباح و/أو المكاسب الرأسمالية لجهات تلقي الودائع. وبمجرد استقطاع البنود الاستثنائية والضرائب من صافي الدخل، فإن المجموع يكون مساوياً لصافي الدخل بعد الضريبة.

٤-٣٦ أما الأرباح الموزعة فهي مبالغ يُعلن أنها مستحقة الدفع في الفترة قيد البحث لمالكي جهات تلقي الودائع بعد استيفاء كافة المصروفات الأخرى، مع وضع الإيرادات المحتجزة في بند الإيرادات المحتجزة ضمن حساب رأس المال والاحتياطات.

#### الميزانية العمومية

#### الأصول غير المالية

٤-٣٧ الأصول غير المالية هي كافة الأصول الاقتصادية بخلاف الأصول المالية. ويجري تعريف لتلك الأصول في المناقشة التي

<sup>٢٩</sup> في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، تتضمن الأصول المالية أيضاً الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة - وهي أصول مالية لا توجد لها مطالبات مقابلة. ومع ذلك، في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، وحسب التعريف، يُنظر إلى القطاع الرسمي فقط - غالباً البنك المركزي - على أنه الجهة التي تقتني مثل هذه الأصول.



- الودائع غير القابلة للتحويل المحررة بعملة أجنبية.
- الأسهم وسندات الإيداع المماثلة الصادرة من قبل رابطات المدخرات والإقراض، ورابطات البناء، واتحادات الائتمان والاتحادات المثيلة التي تعد، قانوناً أو عملياً، قابلة للاسترداد فوراً أو بإشعار قصير الأجل نسبياً.
- وربما اتفاقات إعادة الشراء (راجع الفقرة ٤-٤٨).

٤-٢؛ وتعد ودائع العملاء هي تلك الأنواع من الودائع التي تعتبر أكثر "استقراراً"، وأقل تذبذباً، التي يمكن استخدامها لتمويل الإقراض طويل الأجل. وهي سلسلة لازمة لحساب أحد مؤشرات السلامة المالية المحبذة.

٤-٣؛ ويشير تذبذب الودائع إلى مدى حساسية المودعين إلى الأحداث التي قد تؤثر على الثقة في جهات تلقي الودائع. وبشكل أكثر تحديداً، يشير التذبذب إلى احتمال قيام المودعين، خلال وقت قصير، بسحب أموالهم استجابة إلى ضعف متصور في إحدى جهات تلقي الودائع أو في النظام المصرفي. ويتعذر تحديد مثل هذه الاحتمالية بشكل مسبق، ولكن العوامل الرئيسية التي غالباً ما تؤخذ في الاعتبار هي نوع المودع، ووجود تغطية تأمينية، وأجل استحقاق الودائع (أجل الاستحقاق المتبقي). وتشير التجارب إلى أنه تقل احتمالية قيام بعض أنواع المودعين بنقل أموالهم مقارنة بالبعث الآخر. ومع ذلك، فإن الودائع المغطاة ببرامج ضمان موثوقة من الأرجح أن تكون شكلاً مستقراً من التمويل مقارنة بتلك غير المغطاة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الودائع ذات أجل الاستحقاق المتبقي الطويل من الأرجح أن تكون أكثر استقراراً، على الرغم من أنه كلما انخفضت العقوبات للسحب، قلت أهمية هذا العامل في تحديد احتمالية السحب.

٤-٤؛ ويوصي المرشد بأن يكون نوع المودع هو العامل الرئيسي في تحديد ودائع العملاء نظراً لكل من أهميته وقابليته للتطبيق العام. ومن ثم، فإن ودائع العملاء تتضمن كافة الودائع (المقيمة وغير المقيمة) باستثناء تلك المودعة من قبل جهات تلقي الودائع الأخرى والشركات المالية الأخرى (المقيمة وغير المقيمة). ومن الأرجح أن يقوم المودعون في القطاعات المستبعدة بمراقبة المعلومات المالية لجهات تلقي الودائع، وتقل احتمالية تغطيتهم بضمان الودائع، وربما يكون لديهم مسؤولية استثنائية (Fiduciary Responsibility) لحماية أصولهم. وبالتالي، فهم أكثر عرضة لتحويل الودائع مع زيادة المخاطر مقارنة بالمودعين الآخرين. وربما بسبب ضمان الودائع، يميل المودعون من قطاع الأسر المعيشية أن يكونوا أقل دراية بالمخاطر، في حين قد يكون لدى المودعين

الأصول المالية مكاسب (وخسائر) حيازة لمالكها. وعندما تنشأ مطالبة مالية، يتحمل المدين تلقائياً التزاماً بذات القيمة كمقابل للأصل المالي.

٤-٣٩ وقد تختلف طريقة تحديد وعرض بيانات الأنواع المختلفة من الأصول والخصوم المالية تبعاً للاحتياجات التحليلية والممارسات المحاسبية القومية. وينصب تركيز قائمة نسب مؤشرات السلامة المالية على الأدوات المالية حسب النوع الوظيفي كالقروض، وأسهم رأس المال، والأوراق المالية، والمشتقات. ومن ثم، فإن التصنيف الرئيسي في المرشد للأصول والخصوم المالية هو: العملة والودائع، والقروض، وسندات الدين،<sup>٣٠</sup> والأسهم وحصص الملكية الأخرى (الأصول). والمشتقات المالية، والأصول (الخصوم) الأخرى.

٤-٤٠؛ وتتألف العملة من الأوراق النقدية والقطع المعدنية المتداولة والمستخدمة عادة في أداء المدفوعات، والتي عادة (ولكن ليس دائماً) ما تصدرها البنوك المركزية أو الوحدات الحكومية وتعد بمثابة خصوم على الوحدات التي تصدرها. والعملة لها قيمة اسمية ثابتة. أما الذهب والقطع المعدنية التذكارية غير المتداولة كعملة قانونية فتصنف كأصول غير مالية وليس كعملة.

٤-٤١؛ وتتضمن الودائع كافة المطالبات المالية غير القابلة للتداول الممثلة بإيداع. وتتضمن الودائع تلك الودائع القابلة للتحويل والودائع الأخرى. وتشتمل الودائع القابلة للتحويل كافة الودائع بالعملة المحلية والأجنبية التي تعد (١) قابلة للتحويل، بدون عقوبة أو قيد، عند الطلب بقيمة التعادل، (٢) قابلة للاستخدام بشكل مباشر لأداء مدفوعات الأطراف الثالثة بواسطة شيك، أو حوالة أو أمر تحويل، قيد دائن/مدين مباشر، أو أي تسهيل آخر من تسهيلات الدفع المباشر.<sup>٣١</sup> وتتضمن الودائع الأخرى الودائع ذات القيود على عدد مدفوعات الأطراف الثالثة التي يمكن إجراؤها لكل فترة و/أو الحد الأدنى لحجم مدفوعات فرادى الأطراف الثالثة ومن ثم تعد غير قابلة للتحويل. وتتضمن هذه:

- الودائع تحت الطلب التي تسمح بالمسحوبات النقدية، ولكن ليس المدفوعات لأطراف ثالثة.
- المدخرات والودائع محددة الأجل، بما فيها شهادات الإيداع غير القابلة للتداول.

<sup>٣٠</sup>تعرف "بالأوراق المالية عدا الأسهم" في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ودليل الإحصاءات النقدية والمالية.

<sup>٣١</sup>يمكن النظر إلى حصص صناديق سوق المال التي تقدم مزايا غير محدودة في كتابة الشيكات كأنها مساوية للودائع من الناحية الوظيفية ويمكن إدراجها في النقود بمفهومها الواسع. غير أنه في المرشد يتم تصنيف مثل هذه الأصول والخصوم كأسهم وحصص رأس مال أخرى، نظراً لاختلاف طبيعتها، ومن ثم الممارسات الرقابية عليها، صناديق سوق المال عن تلك الخاصة بجهات تلقي الودائع.

٤-٧؛ وهناك شكلان من القروض يتطلبان مزيداً من المناقشة. *التأجير المالي* والذي يعد عقداً يقوم المستأجر بموجبه بالتعاقد على دفع إيجار نظير استخدام سلعة لمعظم أو كافة العمر الاقتصادي المتوقع لها. وفي هذه الحالة، يتم في الواقع الفعلي تحويل مخاطر ومكافآت الملكية من المالك القانوني للسلعة، المؤجر، إلى مستخدم السلعة، المستأجر. ويكون المستأجر مسؤولاً في أغلب الحالات عن صيانة وإصلاح السلعة. وفي إطار القواعد الإحصائية والمحاسبية، يُحتسب أن السلعة تم نقل ملكيتها، ويتم إنشاء التزام قرض للمستأجر. وتكون قيمة القرض في البداية مساوية لقيمة السلعة. ويتم تسديد القرض من خلال دفع الإيجارات (التي تتضمن كل من عناصر الفائدة وأصل الدين) وأي مدفوعات متبقية في نهاية العقد (أو، كبديل، إعادة السلع إلى المؤجر).<sup>٣٤</sup> وتتعين إزالة الأصول التي تم تأجيرها من الميزانية العمومية للمؤجر.

٤-٨؛ *يعد اتفاق إعادة شراء الأوراق المالية (repo)* ترتيباً يتضمن بيع الأوراق المالية نظير مبالغ نقدية بسعر محدد مع الالتزام بإعادة شراء ذات الأوراق المالية أو أخرى مماثلة بسعر ثابت في تاريخ مستقبلي محدد (غالباً بعد عدة أيام) أو بأجل استحقاق مفتوح.<sup>٣٥</sup> ونظراً لأن مخاطر ومكافآت ملكية الورقة المالية تظل مع المالك الأصلي، فإن الطبيعة الاقتصادية للمعاملة تكون كذلك الخاصة بقرض مغطى بضمان عيني (أو ربما وديعة).<sup>٣٦</sup> وبمعنى آخر، يتم تصنيف الأموال المقدمة من قبل الجهة المتلقية للورقة المالية إلى الجهة المقدمة للورقة المالية كأصل قرض (أو وديعة) للجهة المتلقية للورقة المالية (والتي تظل على مقدم الورقة المالية) وتظل الأوراق المالية الأساسية في الميزانية العمومية للجهة المقدمة للورقة المالية، على الرغم من التغيير القانوني في الملكية. أما المبادلات النوعية بالذهب، والتي يتم في إطارها تبادل الذهب مع أصول أخرى، عادة نقد أجنبي، فتعد مماثلة في طبيعتها لاتفاق إعادة شراء ويتم قيدها على نحو مماثل. *ويعد إقراض الأوراق المالية* ترتيباً مماثلاً لاتفاق إعادة شراء باستثناء تقديم ضمان غير نقدي في شكل أوراق مالية، وبالتالي لا يتم قيد قرض. وإذا قدمت الجهة المتلقية للورقة المالية مبالغ نقدية كضمان، تتم عندئذ معاملة الترتيب بذات الطريقة كاتفاق إعادة شراء. وتظل الأوراق المالية محل التعامل في الميزانية العمومية للجهة المقدمة للورقة المالية.

<sup>٣٤</sup> اتساقاً مع هذه المعاملة الإحصائية، تنظر المعايير المحاسبية الدولية إلى تدفق المدفوعات المرتبطة بعقود التأجير المالي على أنها مماثلة بشكل كبير للمدفوعات المختلطة لأصل الدين والفائدة في إطار اتفاقيات القروض.<sup>٣٥</sup> يكون أجل الاستحقاق مفتوحاً عندما يتفق كلا الطرفين يومياً على تجديد أو إنهاء الاتفاق.

<sup>٣٦</sup> تعد حالات إعادة البيع/الشراء مماثلة لاتفاقيات إعادة شراء من الناحية الاقتصادية الفعلية، غير أنها أقل تعقيداً من الناحية التشغيلية.

التجاريين علاقات أخرى مع البنوك تجعلهم أقل رغبة من المستثمرين المؤسسيين لنقل الأموال.<sup>٣٢</sup> وبشرط إمكانية أن يتم تحديد عقوبات سحب مرتفعة، يمكن لودائع العملاء أن تشمل أيضاً على تلك الخاصة بالقطاعات المستبعدة التي لديها أجل استحقاق متبقي يزيد عن سنة.<sup>٣٣</sup>

٤-٥؛ وتشمل القروض الأصول المالية التي تنشأ عندما يقترض الدائن الأموال مباشرة إلى المدين من خلال اتفاق لا يحصل بموجبه المقرض على سند لإثبات المعاملات أو يحصل على وثيقة أو أداة غير قابلة للتداول. ويمكن تقديم ضمانات في صورة أصل مالي (كورقة مالية) أو أصل غير مالي (كأرض أو مبنى) في إطار معاملة القرض، إلا أن ذلك لا يعد سمة أساسية. وتشتمل القروض على القروض التجارية، والقروض التي تسد بالتقسيم، وتمويل عمليات الشراء التجاري، والقروض المقدمة لتمويل الائتمانات التجارية والسلف، وعقود التأجير المالي، واتفاقيات إعادة الشراء غير المصنفة كوديعة (راجع أيضاً الفقرة ٤-٤٨)، والسحب على المكشوف. ولا يعد الائتمان التجاري والحسابات المدينة والدائنة المثيلة قروضاً. ولاستيفاء متطلبات مؤشرات السلامة المالية المتفق عليها، يتم في الجدول ٤-١ التمييز بين القروض الممنوحة لجهات تلقي الودائع الأخرى (المقيمة وغير المقيمة) والقروض الأخرى التي تنسب حسب القطاع على أساس الإقامة حسبما يرد تعريفه في الفصل الثاني.

٤-٦؛ وإذا أصبح أحد القروض قابلاً للتداول وأصبح متداولاً في السوق الثانوية، تتم إعادة تصنيف القرض كأداة سند دين. ونظراً لأهمية إعادة التصنيف، يلزم توافر دليل من الشركة على التداول في السوق الثانوية قبل إعادة تصنيف أداة الدين من قرض إلى ورقة مالية. ويتضمن دليل التداول في الأسواق الثانوية وجود صناع للسوق والفروق بين سعري الشراء والبيع لأداة الدين. ولا يشكل تحويل القرض أو بيعه مرة واحدة أساساً لإعادة تصنيف القرض كورقة مالية.

<sup>٣٢</sup> في المناقشات التي تتناول تعريف ودائع العملاء، تمت إثارة فكرة مؤداها أن الشركات غير المالية الكبرى قد تدير سيولتها على نحو مشابه للشركات المالية الأخرى. وفي هذا الضوء، قد يرغب معدو البيانات في تصنيف خصوم الودائع لجهات تلقي الودائع إلى مجموعتين: تلك التي تقتنيها الشركات غير المالية المسجلة بالبورصة وتلك الخاصة بالشركات غير المالية غير المسجلة بالبورصة، واستبعاد الأولى من حساب ودائع العملاء. ويتعين لأي بيانات وصفية مصاحبة لنشر بيانات مؤشرات السلامة المالية أن تفسر تغطية ودائع العملاء.

<sup>٣٣</sup> ويتمثل المنهج الآخر الذي قد يؤدي إلى محصلة مشابهة في تحديد ودائع العملاء تبعاً لنوع الوديعة—أي (١) الودائع المعروفة "بإستقرارها" مثل الودائع تحت الطلب، والمدخرات الصغيرة، والودائع لأجل، و/أو (٢) الودائع المغطاة ببرنامج ضمان ودائع (مؤثوق).

٤-٥٢ يمكن تحويل بعض سندات الشركات إلى أسهم لنفس الشركة باختيار حامل السند. وفي حالة تداول حق اختيار التحويل على نحو منفصل، عندئذ يتم قيده كأصل منفصل، ويُصنف كأحد المشتقات المالية.

٤-٥٣ يتضمن الجدول ٤-١ كافة الأدوات المشار إليها أعلاه تحت عنوان سندات الدين. غير أنه من المسلم به أن الممارسات الوطنية قد تحدد على نحو منفصل أنواعا معينة من الأدوات، كالأوراق المالية المضمونة برهن عقاري، والأوراق المالية الحكومية، والأوراق المالية التي تعد ذا طبيعة سائلة.

٤-٥٤ وتتضمن الأسهم وحصص الملكية الأخرى كافة الأدوات والسجلات التي تقرر بالمطالبات على القيمة المتبقية للشركة، وذلك بعد الوفاء بمطالبات كافة الدائنين. وعادة ما تشكل الأسهم أو الأوراق المالية أو المشاركة أو المستندات الشبيهة دليلا على ملكية أسهم رأس المال. وعلاوة على ذلك تتضمن أنواع الأسهم الممتازة التي تخول لحاملها المشاركة في توزيع القيمة المتبقية عند تصفية الشركة المساهمة.<sup>٤١</sup> وتؤدي حالات إعادة شراء جهة تلقي الودائع لأوراقها المالية في حصص الملكية إلى تخفيض عدد أوراق حقوق الملكية القائمة.

٤-٥٥ وتتضمن الأسهم وأصول حصص الملكية الأخرى الاستثمارات في حصص ملكية الشركات المرتبطة، والشركات التابعة غير الموحدة والاستثمارات العكسية في حصص الملكية، فضلا عن الاستثمارات الأخرى في حصص الملكية في جهات تلقي الودائع.<sup>٤٢</sup> وفي سياق البيانات المحلية، فإن أصول الأسهم وحصص الملكية الأخرى تتضمن أسهم رأس المال المقدم للفروع الأجنبية.

٤-٥٦ وتعد المشتقات المالية أدوات مالية مرتبطة بأداة مالية أو مؤشر أو سلعة محددة، ويمكن من خلالها تداول مخاطر مالية معينة في الأسواق المالية. وتعتمد قيمتها على سعر البند الأساسي. وخلافا لأدوات الدين، لا يتم تقديم أصل دين يتم تسديده لاحقا، كما لا يستحق دخل الاستثمار. وتتمثل العقود المشتقة في العقود المستقبلية (العقود الآجلة المتداولة)، ومبادلات الفائدة والعملات، واتفاقات سعر الفائدة الآجل، وعقود النقد الأجنبي الآجلة، والمشتقات الائتمانية، ومختلف

<sup>٤١</sup> يتفق واضعو المعايير المحاسبية على أنه ليس كل ما يُطلق عليه حصص ملكية يفى بشروط هذه التسمية. على سبيل المثال، فإن الأسهم الممتازة ذات القابلية الإلزامية للاسترداد تعد التزامات، وكذلك الأنواع المختلفة من الأسهم المتضمنة خيار البيع إلى الشركة المصدرة، حيث تستخدم الأسهم أساسا كعملة.

<sup>٤٢</sup> بالنسبة للبيانات على مستوى القطاع، يتعين أن تستبعد من هذا البند قيمة الاستثمار في أي مؤسسة تلقي ودائع أخرى متضمنة في الكيانات المبلّغة، ومجموع الأصول، ورأس المال والاحتياطيات (راجع أيضا الإطار ٥-١).

٤-٤٩ إذا بيعت إلى أطراف ثالثة أوراق مالية تم الحصول عليها في إطار اتفاق إعادة شراء أو ترتيب إقراض أوراق مالية، يتعين على متلقي الورقة المالية أن يسجل في الميزانية العمومية أصل ورقة مالية بالسالب بما يساوي القيمة السوقية الحالية للورقة المالية المببوعة.

٤-٥٠ تعد المخصصات المحددة للقروض هي الحجم القائم من المخصصات التي يتم رصدها مقابل قيمة القروض المنفردة، ومجموعات القروض المقيمة على أساس جماعي، والقروض إلى جهات تلقي الودائع الأخرى<sup>٣٧</sup> (راجع أيضا الفقرة ٤-٣٢).<sup>٣٨،٣٩</sup>

٤-٥١ وتعد سندات الدين أدوات مالية قابلة للتداول<sup>٤٠</sup> تخدم كدليل على أن الوحدات لديها التزامات لتسويتها من خلال تقديم المبالغ النقدية، أو أداة مالية، أو بند آخر ذي قيمة اقتصادية. ويقدم سند الدين دليلا على وجود مطالبة، وعلى أنها قابلة للتداول في الأسواق المالية، كما يمنح حامله حقا غير مشروط لتلقي الفائدة و/أو مدفوعات أصل الدين. وفيما يلي أمثلة على سندات الدين:

- الأذون ومنها أذون الخزانة.
- السندات وصكوك الدين، ومنها السندات التي يمكن تحويلها لأسهم.
- الأوراق التجارية.
- شهادات الإيداع القابلة للتداول.
- إيصالات إيداع قابلة للتداول.
- الأذون الصادرة في إطار تسهيلات ضمان الاكتتاب المتجدد وتسهيلات إصدار السندات الإذنية.
- الأوراق المالية المتداولة المضمونة بقروض أو أصول أخرى.
- القروض التي أصبحت قابلة للتداول بحكم الواقع.
- الأسهم الممتازة وهي الأسهم التي تولد دخلا ثابتا ولكنها لا تمنح المشاركة في توزيع القيمة المتبقية للشركة عند تصفيتها.
- شهادات القبول المصرفية.
- الأسهم واجبة الاسترداد.

<sup>٣٧</sup> تتم مناقشة التعديلات على مستوى القطاع لمخصصات القروض الممنوحة لجهات تلقي الودائع الأخرى في الفصل الخامس (الفقرة ٥-٨٨).

<sup>٣٨</sup> وفقا للتوصية بالا يتعين أن تستحق الفائدة على القروض المتعثرة، لا يتعين من حيث المبدأ أن تتضمن بيانات المخصصات المحددة مخصصات محددة لاستحقاق الفائدة على القروض المتعثرة.

<sup>٣٩</sup> إذا كانت الممارسة المحاسبية لا توجب استحقاق الفائدة على القروض المتعثرة ولكن إدراج الفائدة في قيمة القرض في الميزانية العمومية مع وضع قيد مقابل مثل الفائدة المعلقة، فمن المقترح إدراج الفائدة المعلقة مع بيانات المخصصات المحددة في الميزانية العمومية. وإذا تم تبني هذا المنهج فيمكن توضيحه في البيانات الوصفية.

<sup>٤٠</sup> تعد الأداة المالية القابلة للتداول أداة يمكن نقل ملكيتها من وحدة إلى أخرى من خلال التسليم أو التظهير.

## الإطار ٤-٤: منهج التقييم ورصد مخصصات خسائر القروض المتبع في المرشد

مكاسب أو خسائر من إعادة التقييم تم إدراجها بالفعل في تعديل التقييم من الفترات السابقة يتعين نقلها إلى الإيرادات المحتجزة.<sup>٢</sup>

ويعتبر المرشد أن توضيح دخل ومصروفات الفائدة إلى جانب مكاسب وخسائر الاقتناء على الأصول والخصوم المالية التي تم تحديد قيمتها السوقية أو العادلة أمر ملائماً لقياس العائد على الأصول، وعلى رأس المال والاحتياطيات—وهما مؤشران أساسيان من مؤشرات السلامة المالية. وفيما يتعلق بالأصول والخصوم المالية الأخرى، فمن أجل مراقبة السلامة الحالية، يحيد المرشد أن تسجل الخسائر من خلال إيجاد مخصصات عندما تصبح هذه الخسائر واضحة، وأن تسجل المكاسب والخسائر المتحققة الناشئة خلال فترة الإبلاغ الحالية في دخل الفترة الحالية فقط.

## الأصول

في المرشد، تنعكس التغييرات في القيمة السوقية أو العادلة للأصول (والخصوم) على الميزانية العمومية. وفيما يتعلق بالقروض والأصول الأخرى المقومة بالقيمة الاسمية، تنخفض قيمتها في الميزانية بمقدار المخصصات المحددة<sup>٤</sup> أو بخفض قيمة الأصل.

وقد يُعد من الملائم أيضاً تقييم القروض باستبعاد المخصصات العامة، بحيث يتم إثبات الخسائر المحتملة التي لا ترجع للأدوات المحددة على أنها تخفض رأس المال والاحتياطيات. وبينما يسلم المرشد بالحاجة إلى خفض صافي الدخل لتوضيح الخسائر المحتملة التي تشير التجارب بإمكانية حدوثها في حافظة ما، ليس من الواضح أن سلامة جهة تلقي الودائع قد ضعفت بفعل مثل هذا الأسلوب العام في رصد مخصصات خسائر القروض. ومن ثم تدرج المخصصات العامة في رأس المال والاحتياطيات (ولكن ليس في المقياس الضيق لرأس المال والاحتياطيات). ويأتي ذلك اتساقاً مع متطلبات كفاية رأس المال للجنة بازل للرقابة المصرفية (اتفاقية بازل الأولى) والتي تقر بالمخصصات العامة في رأس المال في طبقة رأس المال الثانية، إلى حد يبلغ ١.٢٥٪ من الأصول (المرجحة بالمخاطر).

## رأس المال والاحتياطيات

تؤثر التغييرات في التقييم السوقي أو العادل للأصول والخصوم على رأس المال والاحتياطيات. واعتادت الزيادات في قيم الأصول أن تزيد رأس المال والاحتياطيات، في حين تتجه الزيادات في قيمة الخصوم نحو خفض رأس المال والاحتياطيات. ويمكن لرصد مخصصات خسائر القروض أن يؤثر أيضاً على رأس المال والاحتياطيات. وكما هو مذكور آنفاً، بينما تؤدي كل من المخصصات المحددة والعامة إلى خفض صافي الدخل، ومن ثم الإيرادات المحتجزة المحتملة، تدرج المخصصات العامة ضمن رأس المال والاحتياطيات.

يشرح هذا الإطار كيف تتناسب مع التوصيات المختلفة بشأن التقييم ورصد مخصصات خسائر القروض في الوصف المفصل كل سطر على حدة للبنود في الكشف المالي.

ويحيد المرشد طرق التقييم التي يمكن أن تقدم التقدير الأكثر واقعية في أي فترة زمنية لقيمة أداة أو بند. وبالنسبة للأدوات القابلة للتداول، فإن عدم إثبات مكاسب القيمة السوقية، وبالأخص الخسائر، يمكن أن يؤدي إلى أحكام مضللة فيما يتعلق بالسلامة المالية لجهات تلقي الودائع. وفيما يتعلق بالأدوات غير القابلة للتداول، يقر المرشد بأن القيمة الاسمية قد توفر تقديراً أكثر واقعية من تطبيق القيمة السوقية أو العادلة، ولكن تعد السياسة الملائمة لرصد مخصصات خسائر القروض أمراً ضرورياً. وبينما يعتمد المرشد على الممارسات الوطنية في تحديد مثل هذه المخصصات، فإن عدم إثبات الخسائر لدى نشوئها قد يغالي في سلامة وقوة جهة تلقي الودائع. وهناك فرق بين المخصصات المحددة للخسائر التي يمكن تمييزها، والمخصصات العامة للخسائر المحتملة التي تشير التجارب إلى إمكانية تأثيرها على حافظة ما.

ويقدم بقية هذا الإطار تفسيراً لكيفية تأثير منهج التقييم بأسعار السوق ورصد المخصصات على بيان الدخل والمصروفات، والأصول، ورأس المال والاحتياطيات، كما يتضمن قسماً وجيزاً عن المتأخرات.

## الدخل والمصروفات

يتأثر بيان الدخل والمصروفات على نحو مباشر بالمنهج المتبع بشأن التقييم ورصد مخصصات خسائر القروض.<sup>١</sup>

- لا يتعين على الدخل من الفائدة أن يتضمن استحقاق أي فائدة على الأصول غير العاملة؛ بمعنى آخر، لا يتعين المغالاة في الدخل من الفائدة نسبة إلى الظروف الفعلية.
- يتعين على مخصصات خسائر القروض (والأصول الأخرى) أن تخفض صافي الدخل، ومن ثم إثبات الخسائر عندما تصبح واضحة.
- وبالنسبة للمكاسب والخسائر على أي أصول أو خصوم مالية أخرى تنشأ وتتحقق في الفترة المبلغ عنها، فيجب إدراجها في الدخل. وبالنسبة لأي مكاسب أو خسائر من إعادة التقييم تم إدراجها بالفعل في تعديل التقييم من الفترات السابقة يتعين نقلها إلى الإيرادات المحتجزة.<sup>٢</sup>
- يتعين على مخصصات خسائر القروض (والأصول الأخرى) أن تخفض صافي الدخل، ومن ثم إثبات الخسائر عندما تصبح واضحة.
- وبالنسبة للمكاسب والخسائر على أي أصول أو خصوم مالية أخرى تنشأ وتتحقق في الفترة المبلغ عنها، فيجب إدراجها في الدخل. وبالنسبة لأي

<sup>١</sup>تناقش معالجة المعاملات والمراكز فيما بين جهات تلقي الودائع في مرفق الفصل الخامس.

<sup>٢</sup>يتم استبعاد التغييرات في القيمة السوقية لأسهم رأس المال في الشركات المشاركة والشركات التابعة غير الموحدة، فضلاً عن الاستثمارات العكسية في حصص الملكية، وذلك لتجنب احتمالية الحساب المزدوج للدخل (راجع الفقرة ٤-٢٢).

<sup>٣</sup>بالنسبة للشركات غير المالية غير المسجلة في البورصة، يمكن اتباع نفس المنهج بالنسبة لكافة الأدوات المالية التي ترتبط بشكل ثانوي فقط مع أنشطة التشغيل الرئيسية للشركة.

<sup>٤</sup>في الجدول ٤-١، تُعرض بيانات القروض قبل وبعد تعديل مخصصات محددة.

٤-٦٠ وتغطي الأصول الأخرى (أو الخصوم من وجهة نظر المدين) الائتمانات التجارية والسلف، والدفعات المسبقة من أقساط التأمين، وبنود مختلفة أخرى مستحقة القبض أو الدفع. وتتضمن البنود المختلفة الأخرى الدائنة والمدينة الضرائب المستحقة غير المدفوعة، والأرباح الموزعة (بما فيها الأرباح الموزعة المعلنة ولكن غير مستحقة الدفع بعد)، ومشتريات ومبيعات الأوراق المالية، والإيجار، والأجور والرواتب، والمساهمات الاجتماعية، والمزايا الاجتماعية، والمدفوعات المشابهة. وترد تعريف الائتمانات التجارية والسلف في المناقشة الواردة أدناه للميزانيات العمومية القطاعية للشركات غير المالية (الفقرة ٤-١١٢). وإذا تم رصد مخصصات كبيرة مقابل هذه الأصول، وخاصة الائتمان التجاري، من المحبذ لمعدي البيانات تحديد هذه المخصصات بشكل منفصل على غرار القروض (راجع أعلاه).

٤-٦١ يتم تعريف الدين على أنه المبلغ القائم للالتزامات الفعلية الجارية وغير الاحتمالية التي تتطلب مدفوعات تسديد أصل الدين و/أو الفائدة من قبل المدين مستقبلاً. ومن ثم، يتضمن الدين تلك الالتزامات المالية المتمثلة في العملات والودائع، والقروض وسندات الدين، والخصوم الأخرى.

٤-٦٢ يتم تعريف رأس المال والاحتياطيات على أنها أسهم رأس المال لمالكي منشأة ما، وهي الفرق بين مجموع الأصول والخصوم.<sup>٤٥</sup> وتمثل المبلغ المتاح لاستيعاب أية خسائر.

٤-٦٣ وفي هذا المرشد، يتألف مجموع رأس المال والاحتياطيات مما يلي:

- المساهمات المالية من المالكين: وتشمل مجموع المبلغ من الإصدار الأولي وأية إصدارات لاحقة من الأسهم، والأوراق المالية، والأشكال الأخرى من الملكية لجهات تلقي الودائع. ويتم تقييم هذا البند كالمبلغ الاسمي للإيرادات من الإصدارات الأولية واللاحقة. ولا تتم إعادة تقييمه.
- الإيرادات المحتجزة، أو بالأحرى، التغييرات في الإيرادات المحتجزة: وتعكس كافة الأرباح بعد الضريبة التي لا يتم توزيعها على المساهمين أو تحويلها إلى أو من حسابات الاحتياطي والتقييم. وتستقطع (تُدْرَج) مبالغ الشهرة التجارية

<sup>٤٥</sup> على المستوى القطاعي، يتعين استبعاد حصة الملكية التناسبية لجهة تلقي الودائع في رأسمال واحتياطيات مؤسسة تلقي ودائع مرتبطة، وكذلك الاستثمارات في حصص ملكية جهات تلقي الودائع الأخرى التي تعد أيضاً ضمن الكيانات المبلّغة، وذلك من رأس المال والاحتياطيات (راجع أيضاً الإطار ٥-١).

أنواع عقود الخيارات (راجع أيضاً Heath, 1998). ويتعين قيد إجمالي القيم السوقية للأصول والخصوم المشتقة المالية في الميزانية العمومية وأي مكاسب أو خسائر تقييم في بيان الدخل والمصروفات.

٤-٥٧ وفي إطار عقد آجل، تتفق الأطراف المقابلة على تبادل بند أساسي — حقيقي أو مالي — بكميات محددة، وفي تاريخ محدد، بسعر محدد متفق عليه (سعر التنفيذ). وفي حالة عقود المبادلات، تتفق الأطراف المقابلة على تبادل التدفقات النقدية، والتي تحدد وفقاً لأسعار العملات أو أسعار الفائدة مثلاً، طبقاً لقواعد مرتبة مسبقاً. وفي بداية العقد، يتم تبادل انكشافات مخاطرة ذات قيمة سوقية مساوية وعادة ما يكون العقد ذا قيمة صفرية. ولكن مع تغير أسعار السوق، يتم إنشاء مراكز أصول وخصوم قد تتغير سواء من حيث الكمية أو الاتجاه مع مرور الوقت.

٤-٥٨ وفي إطار عقد الخيار، فمقابل علاوة حق الخيار يحصل مشتري حق الخيار من محرر الخيار على حق، وليس الالتزام، بشراء (حق خيار الشراء) أو بيع (عقد خيار البيع الآجل) أداة أساسية محددة — حقيقية أو مالية — وذلك بسعر تعاقدى (سعر تنفيذ) متفق عليه في أو قبل حلول تاريخ محدد. وخلال عمر العقد، يكون على محرر الخيار التزام ولدى المشتري أصل، على الرغم من أن عقد الخيار قد ينقضي ويصبح عديم القيمة؛ ويتم تنفيذ حق الخيار فقط إذا كان ذلك في صالح المشتري.

٤-٥٩ ويحدّد المرشد في الحالة التي تحتوي فيها أداة كورقة مالية أو قرض على أحد المشتقات المتضمنة (embedded derivatives) غير قابل للفصل عن الأداة الأساسية، أن يتم تقييم وتصنيف الأداة وفقاً لخصائصها الأولية، ولا يتم تصنيف وتقييم الأداة المشتقة الضمنية على نحو منفصل.<sup>٤٦</sup> وتتضمن الأمثلة على الأدوات ذات المشتقات المتضمنة: السندات التي يمكن تحويلها إلى أوراق حقوق ملكية، والأوراق المالية التي تسمح بتسديد أصل الدين بعملات تختلف عن تلك التي صدرت بها الأوراق المالية.<sup>٤٤</sup>

<sup>٤٦</sup> إذا كانت هناك كميات كبيرة من هذه الأوراق المالية قائمة، قد تكون هناك فائدة من تحديدها بصورة منفصلة، وخاصة بالنسبة للأوراق المالية التي يمكن بيعها مرة أخرى لجهة الإصدار، خاصة بسبب تأثيرها المحتمل على مركز السيولة لجهات تلقي الودائع.

<sup>٤٤</sup> في إطار المعايير المحاسبية الدولية، فإن المشتقات المتضمنة في الأدوات النقدية يتم توضيحها بشكل منفصل إلا إذا كانت الأداة بأكملها مقيمة بالقيمة العادلة (والتغير في القيمة العادلة موضح في الأرباح والخسائر) أو أن تجتاز المشتقات المتضمنة اختبار كونها وثيقة الارتباط بالأداة النقدية الأساسية. والهدف من ذلك هو تجنب أن تفلت تلك المشتقات من المحاسبة "السلامة".

(كما في حالة الوحدات غير الخاضعة لإرشادات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل)، يتوجب تحديد بيانات المساهمات المالية من المالكين بالإضافة إلى الإيرادات المحتجزة (بما في ذلك الإيرادات المخصصة للاحتياطيات).<sup>٤٩</sup>

٤-٦٥ وفي إطار الإبلاغ الموحد بالبيانات، عندما تكون للشركة الأم ملكية أقل من كاملة على الشركة التابعة، يتم إدراج رأس المال والاحتياطيات التي يمكن عزوها لمساهمي الأقلية في الشركة أو الشركات التابعة في رأس المال والاحتياطيات، نظرا لأن تركيز مؤشرات السلامة المالية يكون على مجموع رأس المال والاحتياطيات لجهات تلقي الودائع المتضمنة في الكيانات المبلّغة.

#### سلاسل بنود التذكرة

السلاسل الأخرى اللازمة لحساب مؤشرات السلامة المالية

٤-٦٦ لا يتوافر بعض السلاسل اللازمة لحساب مؤشرات السلامة المالية بشكل مباشر من الكشوف المالية الموصوفة آنفا. ويتم إدراجها كبنود التذكرة في الكشف المالي. وتدرج هذه السلاسل تحت ثلاث فئات: (١) سلاسل الأجهزة الرقابية: (٢) سلاسل تقدم مزيدا من التحليل للميزانية العمومية: (٣) وسلاسل مرتبطة بالميزانية العمومية. ويتضمن الملحق الثالث السلاسل التي تتجاوز تلك اللازمة لحساب مؤشرات السلامة المالية، ولكنها اعتبرت في المناقشات حول المرشد مهمة بصفة خاصة لتحليل السلامة الاحترازية الكلية.

#### سلاسل الأجهزة الرقابية

٤-٦٧ هذه السلاسل يتم استخلاصها بشكل مباشر من معلومات الأجهزة الرقابية لأن التعاريف تتطابق مع الإرشادات الرقابية. ويعتمد المرشد على الممارسات الوطنية لحساب سلاسل بيانات رأس المال التنظيمي والأصول المرجحة بالمخاطر.

٤-٦٨ وقد أعدت لجنة بازل للرقابة المصرفية تعريفاً رقابياً محدداً لرأس المال يُستخدم كبسط في حسابها للنسبة الرسمية لكفاية رأس المال التنظيمي. ويتجاوز التعريف بنود حساب رأس المال والاحتياطيات الخالصة المحددة أعلاه ليتضمن عدة أنواع محددة من أدوات الدين الثانوي التي لا يلزم تسديدها إذا كانت الأموال لازمة للحفاظ على الحدود الدنيا لمستويات رأس

<sup>٤٩</sup> يعرف هذا "بالمقياس الضيق" لرأس المال والاحتياطيات في المرشد.

الناشئة عن شراء (بيع) حصة في شركة مرتبطة أو تابعة (أو حصة استثمار عكسي في حصة الملكية).<sup>٤٦</sup> ويتم تقييم هذا البند أيضا بالقيمة الاسمية للإيرادات التي تم احتجازها، ولا تتم إعادة تقييمه.

- الاحتياطيات العامة والخاصة: وهي الاحتياطيات التي تعكس التحويلات من الإيرادات المحتجزة. ويتم تقييم هذه الاحتياطيات أيضا بالقيمة الاسمية ولا تتم إعادة تقييمها.
- المخصصات: وتدخل في بيان الدخل والمصروفات (راجع الفقرة ٤-٣٢) بخلاف المخصصات المحددة. فالمخصصات المحددة تقلل من قيمة الأصل ذي الصلة في الميزانية العمومية.<sup>٤٧</sup>
- تعديل التقييم: وهو المقابل لصادفي التغييرات في القيم السوقية أو العادلة للأصول والخصوم في الميزانية العمومية (باستثناء التغييرات التي تؤثر على البنود الأخرى في رأس المال والاحتياطيات، كالإيرادات المحتجزة). وبالنسبة للمكاسب أو الخسائر غير المتحققة على الأصول أو الخصوم، والتي تم إدراجها في تعديل التقييم وتعد الآن محققة، فيتعين نقلها إلى الإيرادات المحتجزة.<sup>٤٨</sup> ويوصي المرشد بأن يتضمن هذا البند فقط التغييرات في التقييم الناتجة عن الأصول غير المالية، فضلا عن الاستثمارات في حصة الملكية في الشركات المرتبطة والشركات التابعة غير الموحدة، والاستثمارات العكسية التي لا تدرج في الإيرادات المحتجزة.

٤-٦٤ وتعد طبقة رأس المال الأولى هي المقياس الأساسي لرأس المال (راجع الفقرة ٤-٧٠). وفي غياب بيانات عن هذه الطبقة

<sup>٤٦</sup> يتسق استقطاع الشهرة التجارية مع المنهج المتبع في اتفاقية بازل لكفاية رأس المال. راجع استقطاعات الأجهزة الرقابية لاحقا (الفقرة ٤-٧٣).

<sup>٤٧</sup> إذا اعتبر كل القرض أو جزء منه غير قابل للتحويل، يتم "شطب" هذا المبلغ في بعض الاقتصادات مقابل مخصص خسائر القروض—بدلا من قيد مخصص محدد—مما يقلل من قيمة القرض، مع إضافة أي استرداد لاحق إلى المخصص. وتتفاوت ممارسات توقيت الشطب بين الاقتصادات: على سبيل المثال، لا يمكن في بعض البلدان شطب قرض ما إلا بعد استيفاء كافة الإجراءات القانونية.

<sup>٤٨</sup> على مستوى القطاع، بالنسبة للأصول الثابتة، فإن أي مكسب أو خسارة من البيع لمؤسسة تلقي ودائع أخرى متضمنة في الكيانات المبلّغة يتعين ألا يؤثر على الإيرادات المحتجزة في رأس المال والاحتياطيات نظرا لأن القطاع لم يحقق مكسب/خسارة. غير أنه من المسلم به أن احتفاظ أطراف المعاملة بسجلات المكاسب والخسائر على الأصول الثابتة وتحويلها فقط للإيرادات المحتجزة بمجرد بيع الأصل إلى قطاع آخر سوف يؤدي إلى مشاكل عملية جمة، حيث سيكون من اللازم مراقبة سلاسل البيع، ربما لعدة سنوات. لذا، يُوصى بالأداء إجراء تعديلات على مستوى القطاع على مكونات رأس المال والاحتياطيات بالنسبة للمكاسب والخسائر على مبيعات الأصول الثابتة لجهات تلقي الودائع الأخرى المتضمنة في الكيانات المبلّغة ولكن—أخذا في الاعتبار قيود السرية—مع تحديد أي مبيعات كبيرة ومن ثم يمكن تقدير التأثير على رأس المال والاحتياطيات على مستوى القطاع.

بالأصول الثابتة، والحيازات طويلة الأجل من حقوق الملكية المقيمة في الميزانية العمومية بالتكلفة التاريخية ولكن توجد لها مكاسب إعادة تقييم "كامنة"، (٣) والمخصصات العامة/ الاحتياطيات العامة لخسائر القروض (تصل إلى ١,٢٥٪ من أصول المخاطر)<sup>٥٦</sup>، (٤) والأدوات المختلطة التي تجمع بين سمات الدين وأسهم رأس المال ومتاحة للوفاء بالخسائر، (٥) والدين الثانوي غير المضمون ذي أجل الاستحقاق الأصلي الثابت الذي يزيد عن خمس سنوات بحد أدنى والأسهم الممتازة القابلة للاسترداد ذات الأجل المحدود. ولا يمكن أن تتجاوز طبقة رأس المال الثانية والدين الثانوي ١٠٠٪ و ٥٠٪، على التوالي، من طبقة رأس المال الأولى.

٤-٧٢ وتشتمل طبقة رأس المال الثالثة على الدين متوسط الأجل الذي يبلغ أجل استحقاقه عامين أو أكثر مع "شروط تثبيت lock-in provisions" تنص على عدم دفع أصل الدين أو الفائدة إذا كان التسديد يُخفض من رأس المال الكلي للبنك إلى أقل من الحد الأدنى لرأس المال الإلزامي. وتهدف طبقة رأس المال الثالثة إلى تغطية مخاطر السوق فقط وتكون محدودة بنسبة ٢٥٠٪ من طبقة رأس المال الأولى.

٤-٧٣ وتغطي الاستقطاعات المقررة من الأجهزة الرقابية الشهرة التجارية (راجع الفقرة ٤-١١٠)، كخصم من طبقة رأس المال الأولى. وفيما يتعلق بمجموع رأس المال، تغطي الاستقطاعات المقررة من الأجهزة الرقابية الاستثمارات في الشركات التابعة المصرفية والمالية غير الموحدة، وحسب التقدير الاستثنائي للسلطات القومية، الاستثمار في رأسمال البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.<sup>٥٨</sup>

٤-٧٤ وتتضمن الأصول المرجحة بالمخاطر العملة والودائع، والقروض، والأوراق المالية، والأصول الأخرى في الميزانية العمومية. ويتم ترجيح الأصول بعوامل تمثل مخاطرها الائتمانية، واحتمالية التخلف عن السداد. ومن خلال استخدام معاملات التحويل إلى ائتمان معادل، فإن المخاطر الائتمانية

<sup>٥٦</sup> تستثنى المخصصات المرصودة مقابل أصول محددة من اعتبارها جزء من رأس المال.

<sup>٥٧</sup> في وقت كتابة هذا المرشد، تقترح لجنة بازل للرقابة المصرفية أنه في إطار اتفاقية بازل لكفاية رأس المال المعدلة سوف تقوم البنوك التي تعتمد منهج التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان (Internal Rating Based Approach)، بالتعامل مع الخسائر غير المتوقعة والمتوقعة على نحو منفصل. وبصفة خاصة، سوف تعتمد متطلبات رأس المال، في إطار منهج التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان، على الخسائر غير المتوقعة فقط. وبالنسبة للخسائر المتوقعة، سوف تقارن البنوك بين الحجم المقدر للخسائر المتوقعة مع إجمالي حجم المخصصات المرصودة، بما في ذلك كل من المخصصات العامة والمحددة، وأي نقص في المخصصات سوف يستقطع بنسبة ٥٠٪ من طبقة رأس المال الأولى و ٥٠٪ من طبقة رأس المال الثانية. فضلاً عن ذلك، فإن أي زيادة في المخصصات تكون مؤهلة للإدراج في طبقة رأس المال الثانية، بحد أقصى ٢٠٪ من تلك الطبقة. وسوف تحل هذه المعاملة للمبالغ الزائدة محل الإدراج الحالي للمخصصات العامة (بحد أقصى ١,٢٥٪ من الأصول المخاطرة) في طبقة رأس المال الثانية بالنسبة للبنوك التي تعتمد منهج التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان.

<sup>٥٨</sup> في الاتحاد الأوروبي، يتم عادة استقطاع حيازات الشركات لأسهمها من طبقة رأس المال الأولى.

المال.<sup>٥٠</sup> ومن المتوقع لكافة البنوك النشطة دولياً أن يكون لديها رأس مال تنظيمي يبلغ على الأقل ٨٪ من مقياس الأصول المرجحة بالمخاطر. وقد تستلزم الأجهزة الرقابية القومية نسبة أعلى، ويكون لديها بعض التفاوت المسموح به في تحديد المعايير الخاصة ببلدها.<sup>٥١</sup>

٤-٦٩ وهناك ثلاث طبقات لرأس المال التنظيمي.<sup>٥٢</sup>

٤-٧٠ تتضمن طبقة رأس المال الأولى الأوراق المالية والأسهم العادية مسددة القيمة—الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل والأسهم الممتازة الدائمة ذات العائدات غير التراكمية—والاحتياطيات المعلنة التي تم إنشاؤها أو زيادتها بواسطة اعتمادات الإيرادات المحتجزة أو فائض آخر.<sup>٥٣</sup> وتتضمن الأخيرة، من بين أمور أخرى، علاوات الإصدار، والأرباح المحتجزة، والاحتياطيات العامة، والاحتياطيات القانونية،<sup>٥٤</sup> وتعتبر متاحة بشكل فوري ودون قيود للوفاء بالمطالبات على البنك.<sup>٥٥</sup>

٤-٧١ وتتضمن طبقة رأس المال الثانية (١) الاحتياطيات غير المعلنة—وهو ذلك الجزء من الإيرادات المحتجزة المتراكمة التي قد يُسمح للبنوك في بعض البلدان الاحتفاظ به كاحتياطي غير معلن، (٢) احتياطيات إعادة تقييم الأصول—فيما يتعلق

<sup>٥٠</sup> يشير المبدأ الأساسي رقم ٦ لاتفاقية بازل إلى "أنه يجب على الأجهزة الرقابية المصرفية وضع حدود دنيا حصيفة وملائمة لكفاية رأس المال لكافة البنوك. ويتعين أن تعكس هذه المتطلبات المخاطر التي تتحملها البنوك، ويجب أن تحدد مكونات رأس المال، أخذاً في الاعتبار قدرتها على استيعاب الخسائر. وعلى الأقل بالنسبة للبنوك النشطة على المستوى الدولي، يجب ألا تقل هذه المتطلبات عن تلك المحددة في اتفاقية بازل لكفاية رأس المال وتعديلاتها".

<sup>٥١</sup> في وقت كتابة هذا المرشد، كانت تناقش مسودة لاتفاقية بازل لكفاية رأس المال المعدلة، وعليه، يقدم هذا القسم نظرة عامة على النواحي الرئيسية للاتفاقية وليس كافة التفاصيل. وتتوافر معلومات حول هذه التفاصيل في موقع بنك التسويات الدولية على شبكة الإنترنت (<http://www.bis.org>).

<sup>٥٢</sup> استندت المناقشة التالية إلى ما ورد في دراسة لجنة بازل (BCBS) 2001a (الملحق الأول للفصل الأول).

<sup>٥٣</sup> في الاتحاد الأوروبي، يوصى التوجيه المتعلق بالأرصدة الذاتية بالمؤسسات الائتمانية بإدراج خسائر تشغيل كبيرة في حسابات طبقة رأس المال الأولى، ولكن مع احتفاظ الأجهزة الرقابية القومية بدرجة كاملة من التقدير الاستثنائي بشأن التعامل مع خسائر التشغيل الصغيرة وأرباح التشغيل من أي حجم. ويمكن إدراج هذا النوع من المعلومات في أي بيانات وصفية تنشر مع معلومات مؤشرات السلامة المالية.

<sup>٥٤</sup> كما تتضمن الأموال العامة، مثل الأموال المقطعة الخاصة بالمخاطر المصرفية العامة، وذلك تبعاً لأربعة معايير: (١) يجب أن تستقطع هذه المخصصات الموجهة من الإيرادات المحتجزة بعد الضريبة، أو من الإيرادات قبل الضريبة المعدلة بكافة الالتزامات الضريبية المحتملة، (٢) يجب الإفصاح عن هذه الأموال والتحركات الداخلة والخارجة على نحو منفصل في حسابات البنك المنشورة، (٣) يجب أن تتوافر هذه الأموال للبنك للوفاء بالخسائر للاستخدام غير المقيد والفوري فور حدوث هذه الخسائر، (٤) لا يمكن تحميل هذه الخسائر بشكل مباشر لهذه الأموال ولكن يجب أخذها من خلال حساب الأرباح والخسائر. راجع (2001a) BCBS.

<sup>٥٥</sup> يتعين بيان الأصول مؤجلة الضريبة على نحو متسق مع اتفاقية بازل لكفاية رأس المال.

المال التنظيمي، على سبيل المثال ١٠٪ (راجع BCBS (1991)). ويتم تحديد عدد الانكشافات الكبيرة لجهات تلقي الودائع في إطار النظام الرقابي القومي.

سلاسل توفر مزيداً من التحليل للميزانية العمومية

٤-٧٧ لحساب مؤشرات السلامة المالية المتفق عليها هناك حاجة لعدد من السلاسل التي تعد مجاميع فرعية لمجاميع الميزانية العمومية، والتي توفر تحليلاً إضافياً للميزانية العمومية فيما يتجاوز ذلك الوارد في الجدول الرئيسي.

٤-٧٨ وتعد الأصول السائلة هي تلك الأصول المتاحة بسهولة لكيان ما للوفاء بطلب ما على النقد. وبينما يمكن زيادة الأموال من خلال الاقتراض، فإن الأوضاع في السوق قد لا تكون دائماً مواتية، وأوضحت التجارب ضرورة احتفاظ جهات تلقي الودائع بمستوى حصيف من الأصول السائلة. ولكي يُصنف أصل مالي على أنه سائل، يجب أن يكون حامله على درجة معقولة من التأكد من إمكانية تحويله إلى مبلغ نقدي بسرعة وبدون خسارة كبيرة في ظل أوضاع الأعمال العادية.<sup>٦٢</sup>

٤-٧٩ وإلى حد ما، يتوقف اعتبار أداة سائلة أم لا على الحكم التقديري كما يتأثر بأوضاع السوق. على سبيل المثال، فإن النقد والودائع القابلة للتحويل والودائع التي تسمح بالمسحوبات النقدية الفورية تعد سائلة عادة ويتم إدراجها في الأصول السائلة، في حين لا تعد كذلك الأدوات غير المتداولة التي أمامها زمن طويل حتى تبلغ أجل الاستحقاق. وتقدم الودائع الأخرى قيمة أكيدة، لكنها قد لا يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد نظراً للقيود على المسحوبات قبل بلوغ أجل الاستحقاق. وعلى النقيض، فإن الأوراق المالية القابلة للتداول، وخاصة تلك التي تصدرها الحكومة أو البنك المركزي، قد يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد من خلال البيع في السوق الثانوية، إلا أن قيمتها القابلة للتحقيق تتوقف على سعر السوق في وقت البيع.

٤-٨٠ وفي المرشد، تتضمن الأصول السائلة (١) العملة، (٢) الودائع والأصول المالية الأخرى المتاحة عند الطلب أو في غضون ثلاثة أشهر أو أقل (على الرغم من استبعاد ودائع جهات تلقي الودائع والمطالبات غير المتداولة الأخرى لدى جهات

للبنود خارج الميزانية العمومية كالتزامات خط الائتمان وخطابات الاعتماد المستخدمة كضمانات مالية، تؤخذ أيضاً في الاعتبار عند تحديد متطلبات رأس المال التنظيمي.<sup>٥٩</sup> ويستخدم أحد مكونات مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر كذلك لاستحداث رسم رأسمالي لمخاطر السوق.<sup>٦٠</sup>

٤-٧٥ اثر عرض هذه التعاريف يمكننا إجراء بعض المقارنات بين مقياس مجموع رأس المال التنظيمي لرأس المال ومقياس رأس المال والاحتياطيات في الميزانية العمومية القطاعية الوارد في الجدول ٤-١ (بعد التعديلات على مستوى القطاع الموصوفة في الفصل التالي) ففي غياب تطبيق معايير محاسبية مشتركة، يمكن أن تختلف مقياس رأس المال التنظيمي ومقاييس رأس المال في الميزانية العمومية القطاعية بين البلدان نظراً لاختلاف الممارسات الوطنية. وفي هذا السياق، يمكن التقدم ببعض التصريحات العامة.

- يغطي مقياس رأس المال التنظيمي وذلك المحسوب من الميزانية العمومية القطاعية أسهم رأس المال، والاحتياطيات (المعلنة وغير المعلنة)، والمخصصات العامة، ولذا فهما متماثلان في هذا الصدد. ويتم استقطاع الشهرة التجارية من كليهما. ومع ذلك، في مقياس رأس المال التنظيمي هناك حد أقصى يمكن إدراجه لحجم المخصصات العامة (١.٢٥٪ من الأصول المرجحة بالمخاطر). وعلاوة على ذلك قد تختلف المبالغ المقيدة في الاحتياطيات نتيجة لاختلاف المناهج المحاسبية، كمعالجة مكاسب وخسائر الأدوات المالية.
- ويشمل مقياس رأس المال التنظيمي أدوات دين محددة، كالدين الثانوي، الذي يتم استبعادها من مقياس رأس المال في الميزانية العمومية القطاعية.
- وعلى مستوى القطاع، تُستبعد الاستثمارات في حصص الملكية فيما بين كيانات القطاع في كل من جهات تلقي الودائع المرتبطة وغير المرتبطة من مقياس الميزانية العمومية القطاعية. وكما هو مذكور آنفاً، يمكن حسب التقدير الاستثنائي للسلطات القومية إدراج الاستثمارات في جهات تلقي الودائع غير المرتبطة في حسابات رأس المال التنظيمي.<sup>٦١</sup>
- يمكن توحيد المؤسسات غير المتلقية للودائع بغرض حساب رأس المال التنظيمي (أو استقطاع الاستثمارات في مثل هذه الكيانات من رأس المال التنظيمي) ولكن هذا الأسلوب غير مجبّد لحساب مقياس الميزانية العمومية القطاعية.

٤-٧٦ وتشير "الانكشافات الكبيرة" إلى انكشاف ائتماني أو أكثر لنفس الفرد أو المجموعة يتجاوز نسبة معينة من رأس

<sup>٥٩</sup> كما هو مذكور آنفاً، تتم مراجعة اتفاقية بازل لكفاية رأس المال في وقت كتابة هذا المرشد.

<sup>٦٠</sup> في تعديل اتفاقية بازل لكفاية رأس المال في عام ١٩٩٦ لكي تشمل على مخاطر السوق، يؤخذ مقياس رسوم رأس المال مقابل مخاطر السوق والمحسوب بمعرفة جهة تلقي الودائع ويضرب في ١٢,٥ ثم يُضاف إلى مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر لأغراض حساب مخاطر الائتمان.

<sup>٦١</sup> بالإضافة إلى ذلك، تقوم الأجهزة الرقابية بتقييم مدى ملاءمة إثبات حصة الأقلية الناشئة عن توحيد الكيانات المصرفية (أو المالية الأخرى) غير المملوكة بالكامل، وذلك في رأس المال الموحد. ولا يتم مثل هذا التقييم بالنسبة لبيانات الميزانية العمومية القطاعية.

<sup>٦٢</sup> في المناقشات حول مسودة أُثريت احتمالية أن تمتلك جهة تلقي الودائع أصلاً ذي أجل شديد القصر، قد يعتبر ذا طبيعة سائلة إلا أنه قد لا يكون كذلك في الواقع. وقد يحدث ذلك في الحالة الآتية: إذا أخفقت جهة تلقي الودائع في تجديد ائتمان قصير الأجل لدى استحقاقه، قد يواجه المدين نتائج عسيرة في الأعمال قد تكون لها أيضاً آثار ضمنية على جهة تلقي الودائع. وفي مثل هذه الظروف، لا يجب إدراج الأصل ضمن الأصول السائلة.



٤-٨٣ وتعد الخصوم قصيرة الأجل هي العنصر قصير الأجل في التزامات الديون لجهاات تلقي الودائع (السطر ٢٨) والمركز الصافي بالقيمة السوقية للمشتقات المالية (قصير الأجل، إن أمكن) (الخصوم (السطر ٢٩) ناقص الأصول (السطر ٢١)):٦٥ ويستبعد التعريف مثل هذه الالتزامات لجهاات تلقي الودائع الأخرى المتضمنة في الكيانات المبلّغة. ويُفضل تعريف "قصير الأجل" على أساس أجل الاستحقاق المتبقي، على الرغم من أن أجل الاستحقاق الأصلي يعد بديلا (وإن كان محدودا).

٤-٨٤ ولتحسين إمكانية المقارنة بين البيانات فيما بين البلدان، يوصي المرشد بأنه يتعين تصنيف القروض (والأصول الأخرى)٦٦ كديون متعثرة عندما (١) تتجاوز مدفوعات تسديد أصل الدين والفائدة تاريخ الاستحقاق بثلاثة أشهر (٩٠ يوما) أو أكثر، أو (٢) عند رسلة مدفوعات الفائدة (إعادة استثمارها في المبلغ الأصلي) بقيمة ثلاثة أشهر من الفائدة أو أكثر، أو إعادة تمويلها أو تمديدتها (أي تأجيل التسديد من خلال الاتفاق).٦٧ ويعد معيار التسعين يوما هو الفترة الزمنية المستخدمة على نطاق واسع من قبل البلدان لتحديد ما إذا كان القرض متعثرا (راجع دراسة Cortavarria and others (2000), p11). وإضافة إلى ذلك، يتعين أن تتضمن القروض المتعثرة أيضا تلك القروض التي تجاوزت تاريخ الاستحقاق لفترة تقل عن تسعين يوما التي تعد متعثرة وفقا لإرشادات الأجهزة الرقابية القومية—أي يوجد دليل لتصنيف القرض على أنه متعثر حتى في غياب تجاوز تاريخ الاستحقاق فترة التسعين يوما، مثل عند تقديم المدين طلب إعلان إفلاسه. وفي الواقع، ينظر المرشد إلى إرشاد تجاوز التسعين يوما على أنه حدا أقصى ولا يعتزم عدم تشجيع المناهج "الأكثر صرامة". ويتعين أن يكون مبلغ القرض (والأصول الأخرى) المسجل على أنه متعثر هو القيمة الإجمالية للقرض كما هي مسجلة في الميزانية العمومية، وليس فقط المبلغ الذي تجاوز تاريخ الاستحقاق.

٤-٨٥ وبعد تصنيف قرض على أنه متعثر، يتعين أن يستمر تصنيف هذا القرض (و/أو أي قروض بديلة) كذلك إلى أن يتم شطبه أو أن يتم تلقي دفعات الفائدة و/أو أصل الدين على هذا القرض أو القروض التالية التي تحل محل القرض الأصلي. ومن

تلقي الودائع الأخرى المتضمنة في الكيانات المبلّغة).٦٣ (٣) والأوراق المالية المتداولة في الأسواق السائلة٦٤ (بما فيها أسواق اتفاقات إعادة الشراء) التي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد، ويخطر ضئيل من التغير في القيمة في ظل أوضاع الأعمال العادية. وفي الغالب، فإن الأوراق المالية التي تصدرها الحكومة و/أو البنك المركزي بعمليتها تفي بمعايير التصنيف كأصول سائلة، وفي عدد من الأسواق فإن الأوراق المالية الخاصة ذات الجودة الائتمانية المرتفعة—كل من سندات الدين وأوراق حقوق الملكية—تفي أيضا بالمعايير. على سبيل المثال، إذا كانت أداة مالية مؤهلة في ظل أوضاع الأعمال العادية لعمليات إعادة الشراء أو إعادة الخصم في البنك المركزي، عندئذ يمكن تصنيفها كأصل سائل في ذلك الاقتصاد. ويوصى باستبعاد الأوراق المالية الصادرة عن الكيانات الخاصة ذات التصنيف الذي يقل عن المرتبة الاستثمارية من حيث مفهوم الأصول السائلة، وذلك تبعا لإرشادات الأجهزة الرقابية القومية.

٤-٨١ نظرا لصعوبة تعريف وقياس السيولة، هناك ميزة من إعداد أكثر من مقياس واحد. على سبيل المثال، فإن الأدوات في البندين (١) و(٢) في الفقرة أعلاه يمكن تصنيفها كأصول سائلة أساسية، في حين أن الأدوات في البند (٣) يمكن إضافتها لتقديم مقياس واسع للأصول السائلة، حيث إن الأدوات الأخيرة قد تفقد خصائص سيولتها أثناء فترات الضغوط المالية. فضلا عن ذلك، قد يكون من المهم التمييز بين الأصول السائلة المقومة بالعملة الأجنبية وتلك المحررة بالعملة المحلية، وخاصة في فترات الضغوط المالية.

٤-٨٢ وقد يكون توافر النقد الأجنبي في السوق المحلية أحد الاعتبارات الهامة في تقييم السيولة لوحدة مؤسسية أو قطاع في بعض البلدان. على سبيل المثال، يمكن لعدم تناسق العملات بين الأصول السائلة والخصوم، وخاصة في بيئة ذات نفاذ مقيد للنقد الأجنبي، أن يعوق القدرة على الوفاء بالالتزامات المحررة بالعملات الأجنبية بواسطة مبيعات الأصول السائلة المحررة بالعملة المحلية.

٦٣ يوصى بذلك نظرا لأنه في حين بالنسبة لفرادى جهاات تلقي الودائع تعد مثل هذه الودائع شكلا من الأصول السائلة ويمكن تحديدها على نحو منفصل، إلا أنه بالنسبة لجهاات تلقي الودائع كقطاع هذه الودائع لا تعد مصدرا "خارجيا" للسيولة.

٦٤ تقاس درجة سيولة السوق، التي تناقش لاحقا في الفصل الثامن، وفق مواصفات سوقية معينة: (١) الضيق—مقياسا بالفرق بين الأسعار التي يرغب عندها الطرف المشارك في السوق بشراء وبيع ورقة مالية (الفرق بين سعري الشراء والبيع للورقة المالية)؛ و(٢) العمق—غالبا ما يتم التعبير عنه بمؤشر بديل يتمثل في نسبة متوسط حجم التداول خلال فترة زمنية محددة إلى حجم الأوراق المالية القائمة (نسبة حجم التعامل)؛ و(٣) الفورية—السرعة التي يتم بها تنفيذ وتوسية أوامر التداول؛ و(٤) المرونة—سرعة تلاشي التقلبات السعريّة الناتجة عن عمليات التداول.

٦٥ يوصى باستخدام المركز الصافي في المشتقات لنفس الأسباب الموضحة في الفقرة ٤-٩٠.

٦٦ لا تعد المعلومات عن الأصول غير العاملة الأخرى (بخلاف القروض المتعثرة) لازمة لحساب أي مؤشر من مؤشرات السلامة المالية. ومع ذلك، فإن مثل هذه المعلومات تسمح بتكوين صورة كاملة للأصول المتعثرة لجهاات تلقي الودائع، وبالتالي يدعم تحليل السلامة المالية الكلية.

٦٧ يوصى بأن تمر فترة من الزمن بين فوات وقت التسديد وتصنيف القرض على أنه متعثر، نظرا لأن فوات وقت التسديد قد يرجع لعدة أسباب، وتساعد هذه الفترة الزمنية على التدليل على أن التسديد المنظم للدين في خطر. ويقر المرشد بأن الممارسة المتعلقة بالوقت المنقضي قبل هذا التصنيف تتفاوت بين البلدان.

وربما إدراج تفاصيل إضافية عن الإقراض إلى المقيمين من البلدان الأخرى ذات الصلة، كبلدان الجوار على سبيل المثال. وتستند المجموعات الإقليمية الواردة في إطار النشر في الفصل الثاني عشر إلى تصنيف تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي.

٤-٩٠ وبالنسبة لجهات تلقي الودائع، تعد القروض بالعملات الأجنبية والالتزامات بالعملات الأجنبية تلك الأصول والخصوم مستحقة الدفع بعملة غير العملة المحلية وتلك مستحقة الدفع بالعملة المحلية ولكن مع ارتباط المبالغ التي يتم دفعها بعملة أجنبية (مرتبطة بعملة أجنبية).<sup>٦٩</sup> وبالنسبة لخصوم المشتقات المالية، يُوصى بإدراج المركز الصافي بالقيمة السوقية (الخصوم ناقص الأصول) في مقياس الخصوم بالعملة الأجنبية بدلا من إجمالي مركز الخصوم نظرا للممارسة السوقية التي تتمثل في إنشاء عقود مقابلة (offsetting contracts)، وإمكانية تحول أداة من النوع الآجل من مركز الأصول إلى مركز الخصوم والعكس بين فترة والفترة التالية. وجرى تعريف العملة المحلية في الفقرة ٣-٤٥.

٤-٩١ ويقدم الفصل السادس (ال فقرات ٦-٤٠ إلى ٦-٤٣) شرح صافي المركز المفتوح (لجهة تلقي الودائع) في حصص الملكية بمزيد من التفصيل.

٤-٩٢ ويتم حساب صافي المركز المفتوح بالعملات الأجنبية بالنسبة للبنود المدرجة في الميزانية العمومية، ومجموع المركز الصافي المفتوح بالعملات الأجنبية من خلال جمع المركز الصافي لكل عملة أجنبية والذهب في وحدة حساب واحدة (عملة إبلاغ البيانات). وتوصف عملية الحساب هذه بمزيد من التفصيل في الفصل السادس (ال فقرات ٦-٣١ إلى ٦-٣٨).

#### سلاسل البيانات المرتبطة بالميزانية العمومية

٤-٩٣ ولإعداد مؤشرات السلامة المالية المتفق عليها هناك حاجة أيضا إلى عدد من السلاسل المستمدة من الميزانية العمومية ولكنها تتطلب مزيدا من المعلومات أو الحساب.

٤-٩٤ وتعد انكشافات جهات تلقي الودائع الأكبر إلى أكبر الكيانات في الاقتصاد هي مجموع انكشاف أكبر خمس مؤسسات متلقية للودائع (قد يختلف العدد نوعا ما تبعا للظروف القومية) إلى أكبر خمسة كيانات مقيمة غير متلقية للودائع قياسا بحجم الأصول (بما فيها كافة الفروع والشركات التابعة) في كل من الشركات المالية الأخرى وقطاع الشركات غير المالية؛ هذا فضلا عن الانكشاف إلى الحكومة العامة. ويتضمن مجموع الانكشافات كافة أشكال أصول الدين لجهة تلقي الودائع، وأوراق حقوق الملكية المقتناة، وصافي مركز الأصول في المشتقات

المسلم به أن بعض ممارسات الأجهزة الرقابية القومية قد تكون "أكثر صرامة" بحيث تصنف القروض على أنها متعثرة إلى أن يتم تلقي المدفوعات لفترات زمنية معينة. وكما هو مذكور آنفا، لا يعترف المرشد بإعاقه المناهج "الأكثر صرامة".

٤-٨٦ وتتضمن القروض البديلة (replacement loans) القروض الناشئة عن إعادة الجدولة أو إعادة تمويل القروض الأصلية و/أو القروض المقدمة لتسديد المدفوعات على القرض الأصلي.<sup>٦٨</sup> وبينما أن هذه القروض قد تمنح بشروط "أسر" من الشروط التجارية العادية، بشرط التزام المدين بأحكام وشروط القرض البديل، وتبعا لإرشادات الأجهزة الرقابية القومية، فإن القرض لا يعد مصنفا على أنه قرض متعثر. ومع ذلك، خلال المناقشات حول المرشد فيما يتعلق بتقييم الجودة الائتمانية لحافظة القروض، كان هناك تأكيد بين الخبراء للتحديد المنفصل لحصة القروض البديلة من مجموع القروض. ولهذا السبب، يقدم الملحق الثالث بندا التذكرة في الجدول ٤-١ فيما يتعلق بالقروض المعاد هيكلتها.

٤-٨٧ ونظرا لاختلاف الممارسات، فمن الضروري عند نشر البيانات عن القروض المتعثرة نشر البيانات الوصفية التي توضح الممارسة المعتمدة.

٤-٨٨ وتعد القروض العقارية السكنية هي تلك القروض المعززة بضمان عقاري سكني. وتتضمن العقارات السكنية المنازل، والشقق وغيرها من الديار (كالعوامات البحرية والبيوت المتنقلة) وأي أراضي مرتبطة، بهدف السكن من قبل فرادى الأسر. أما القروض العقارية التجارية فهي القروض المضمونة بعقار تجاري، والقروض لشركات البناء والتشييد، والقروض للشركات النشطة في مجال التنمية العقارية (بما فيها الشركات المشاركة في بناء المساكن متعددة الأسر). وتتضمن العقارات التجارية المباني، والهياكل والأراضي المرتبطة المستخدمة من قبل المنشآت لأغراض البيع بالتجزئة وبالجملة، والصناعة، وغيرها من الأغراض المثلثة.

٤-٨٩ ويشير التوزيع الجغرافي للقروض إلى عزو القروض على أساس إقامة الطرف المقابل المباشر (immediate counterpart) — أي بلد إقامة المدين. وبينما تختلف ظروف البلدان، من المحبذ عمل تصنيف إقليمي للإقراض،

<sup>٦٨</sup> وتتضمن أنواع إعادة الهيكلة التخفيضات في أصل الدين، والتخفيضات في المبالغ واجبة الأداء عند بلوغ أجل الاستحقاق، وفترات عدم التسديد على القرض (فترة السماح)، ومد آجال الاستحقاق، والتخفيضات في أسعار الفائدة إلى أقل من أسعار السوق أو أقل من تكلفة الأموال لجهة تلقي الودائع.

<sup>٦٩</sup> في دليل الإحصاءات النقدية والمالية، يتم تصنيف مثل هذه الأدوات على أنها مقومة بالعملة المحلية.

الجدول ٤-٢: الشركات المالية الأخرى<sup>١</sup>

الميزانية العمومية <sup>١</sup>
١- مجموع الأصول (=٣+٢)
٢- الأصول غير المالية
٣- الأصول المالية (=٤ إلى ١٠)
٤- العملة والودائع <sup>٢</sup>
٥- القروض <sup>٢</sup>
٦- سندات الدين <sup>٢</sup>
٧- الأسهم وحصص الملكية الأخرى
٨- الاحتياطيات الفنية التأمينية <sup>٢</sup>
٩- المشتقات المالية <sup>٢</sup>
١٠- الأصول الأخرى <sup>٢</sup>
١١- الخصوم (= ١٧+١٨)
١٢- العملة والودائع
١٣- القروض
١٤- سندات الدين
١٥- الاحتياطيات الفنية التأمينية
١٦- الخصوم الأخرى
١٧- الدين (= ١٢ إلى ١٦)
١٨- المشتقات المالية
١٩- رأس المال والاحتياطيات
٢٠- مجموع الميزانية العمومية (= ١٩+١١)

<sup>١</sup> تعد البيانات عن الأصول كافية لحساب مؤشرات السلامة المالية المتفق عليها بالنسبة للشركات المالية الأخرى. وتدرج الخصوم فضلا عن رأس المال والاحتياطيات في الجدول لتوضيح كيف يمكن عرض بيانات الأصول داخل ميزانية عمومية متسقة داخليا.

<sup>٢</sup> لفهم الروابط بين الشركات المالية الأخرى، من المحبذ تحييد المطالبات على الشركات المالية الأخرى المتضمنة في الكيانات المبلغة بصورة منفصلة.

حالة البيانات المحلية، تتضمن أصول الأسهم وحصص الملكية الأخرى أي رأسمال مساهم في الفروع الأجنبية.

## الشركات غير المالية

٤-٩٩ يوضح الجدول ٤-٣ الكشف المالي القطاعي للشركات غير المالية.

## الدخل والمصروفات

٤-١٠٠ يعد دخل التشغيل لشركة غير مالية هو الإيرادات من مبيعات السلع والخدمات (باستثناء الضرائب على السلع والخدمات) ناقص تكلفة تلك المبيعات. وتتضمن تكلفة المبيعات تكاليف العمالة (حسب التعريف في الفقرة ٤-٣١) وتكاليف المواد المشتراة لعملية الإنتاج؛ ونفقات الإنتاج العامة الثابتة والمتغيرة (بما في ذلك مصروفات الإهلاك أو مخصص له)؛ والإيجارات المدفوعة للمباني والمنشآت الأخرى، والمعدات؛ والإيجارات المدفوعة على الأراضي والأصول الجوفية؛ والعوائد المدفوعة لاستخدام الأصول المنتجة وغير المنتجة الأخرى؛

المالية.<sup>٧٠</sup> ويفضل أيضا إدراج قيمة الالتزامات الاحتمالية من النوع الموصوف في الفصل الثالث (الفقرة ٣-١٢ إلى ٣-١٩)، وذلك اتساقا مع منهج الأجهزة الرقابية. وينصب التركيز على إجمالي الانكشافات ومفهوم الحد الأقصى للخسائر، وذلك اتساقا مع منهج الأجهزة الرقابية. ومع ذلك، قد تتخذ جهات تلقي الودائع خطوات لتقليل المخاطر الائتمانية (ما يعرف بتخفيف مخاطر الائتمان)، وذلك على سبيل المثال من خلال اشتراط تقديم ضمانات عينية. ويتعين على أية بيانات منشورة أن تفي بالالتزامات القومية فيما يتعلق بالسرية.

٤-٩٥ وفيما عدا ذلك يعرف الانكشاف إلى الجهات المنتسبة والأطراف المقابلة المرتبطة الأخرى بالإقراض لذوي الصلة. ويتم حسابه بجمع كافة الانكشافات لكل مؤسسة من جهات تلقي الودائع إلى الكيانات المنتسبة لها (بما فيها الكيانات الأم، كشركات التامين) في القطاعات الأخرى، بما في ذلك الكيانات غير المقيمة، والانكشافات للمدراء والموظفين الآخرين، بالإضافة إلى الانكشافات إلى حملة الأسهم أو مالكي جهة تلقي الودائع. ويعد تعريف "الانكشافات" هو ذاته الوارد في الفقرة السابقة.

## الشركات المالية الأخرى

٤-٩٦ يتضمن الجدول ٤-٢ كشف الميزانية العمومية القطاعية للشركات المالية الأخرى. ويعد تعريف سلاسل الميزانية العمومية الوارد في هذا الجدول هو ذاته الخاص بالسلاسل المناظرة في الجدول ٤-١.

٤-٩٧ وتتضمن الميزانية العمومية القطاعية للشركات المالية الأخرى تحديد الاحتياطيات الفنية التأمينية على نحو منفصل. وتشتمل مثل هذه الاحتياطيات على (١) صافي مطالبات قطاع الأسر المعيشية على احتياطيات التامين على الحياة وصندوق معاشات التقاعد—وعلى الرغم من أن هذه الاحتياطيات تقع تحت حيازة وإدارة هذه الكيانات، إلا أن هذه الاحتياطيات تعتبر مملوكة لقطاع الأسر، (٢) الدفع المسبق لأقساط التامين من قبل أصحاب وثائق التامين، (٣) والاحتياطيات للمطالبات الصحيحة مستحقة الدفع—تعتبر مثل هذه المبالغ مطالبات لصالح صاحب بوليصة التامين.

٤-٩٨ وتشتمل أصول الأسهم وحصص الملكية الأخرى مثل هذه المطالبات على الشركات المرتبطة، والشركات التابعة غير الموحدة والاستثمارات العكسية في حصص الملكية.<sup>٧١</sup> وفي

<sup>٧٠</sup> إذا كان كبيرا، يمكن أيضا مراقبة إجمالي مركز الأصول في المشتقات، لأنه إذا أخفق الجانب المقابل، فإن الخسائر المحتملة في العقود المشتقة المالية قد تكون أقرب إلى إجمالي وليس المركز الصافي.

<sup>٧١</sup> بالنسبة للبيانات على مستوى القطاع، يتعين أن تستبعد من هذا البند قيمة الاستثمار في أي من الشركات المالية الأخرى المتضمنة في الكيانات المبلغة، كما يجب استبعاد ذلك الاستثمار من مجموع الأصول، ومن رأس المال والاحتياطيات (راجع الإطار ٥-٢).

## الجدول ٤-٣ الشركات غير المالية

الميزانية العمومية	بيان الدخل والمصروفات
١٣- مجموع الأصول (= ١٧+١٤)	١- الإيرادات من مبيعات السلع والخدمات (باستثناء الضرائب غير المباشرة على المبيعات)
١٤- الأصول غير المالية	٢- تكلفة المبيعات
١٥- المنتجة	٣- صافي دخل التشغيل (= ناقص ٢)
منها (١) الأصول الثابتة	٤- الدخل من الفائدة
(٢) المخزون	٥- مصروفات الفائدة
١٦- غير المنتجة	٦- مصادر الدخل الأخرى (صاف)
١٧- الأصول المالية	٧- صافي الدخل (قبل البنود الاستثنائية والضرائب)
١٨- العملة والودائع	(= ٦ + ٥ - ٤ + ٣)
١٩- سندات الدين	٨- البنود الاستثنائية
٢٠- الأسهم وحصص الملكية الأخرى	٩- ضرائب دخل الشركات
٢١- الائتمان التجاري <sup>١</sup>	١٠- صافي الدخل بعد الضرائب (= ناقص ٧+٨)
٢٢- المشتقات المالية <sup>١</sup>	١١- الأرباح الموزعة مستحقة الدفع
٢٣- الأصول الأخرى <sup>١</sup>	١٢- الإيرادات المحتجزة (= ١٠ ناقص ١١)
٢٤- الخصوم (= ٣٠+٢٩)	
٢٥- القروض	
٢٦- سندات الدين	
٢٧- الائتمان التجاري	
٢٨- الخصوم الأخرى	
٢٩- الدين (= ٢٥ إلى ٢٨)	
٣٠- المشتقات المالية	
٣١- رأس المال والاحتياطيات	
(١) منه رأس المال بمعناه الضيق <sup>٢</sup>	
٣٢- مجموع الميزانية العمومية (= ٣١ + ٢٤ = ١٣)	

## سلاسل التذكيرة

السلاسل الأخرى اللازمة لحساب مؤشرات السلامة المالية المتفق عليها

٣٣- الدخل من الفائدة مستحق القبض من الشركات غير المالية الأخرى.

٣٤- الأرباح قبل الفائدة والضريبة (بند ٣ + ٤ + ٦ ناقص ٣٣).

٣٥- مدفوعات خدمة الدين.

٣٦- صافي انكشاف الشركات بالعملات الأجنبية بالنسبة للبنود المدرجة في الميزانية العمومية.

٣٧- مجموع صافي انكشاف الشركات للنقد الأجنبي.

<sup>١</sup> الفهم أوجه الارتباط بين الشركات غير المالية، من المحبذ التمييز المنفصل للمطالبات على الشركات غير المالية الأخرى المتضمنة في الكيانات المبلّغة.  
<sup>٢</sup> الأموال التي يسهم بها المالكون زائد الإيرادات المحتجزة (بما فيها المخصصات من الإيرادات المحتجزة إلى الاحتياطيات). يتم استبعاد الشهرة التجارية المشتراة.

(راجع الفقرة ٣-١٨)، كتكلفة للمبيعات وكاحتياطي عام في رأس المال والاحتياطيات.<sup>٧٢</sup>

٤-١٠٢ وعند بيع المخزون، يتم إثبات قيمته كنفقة في سطر تكلفة المبيعات في الفترة التي يتم فيها إثبات الإيراد المرتبط (راجع أيضا الفقرة ٤-١٠٨). وتُسجل كنفقة أيضا كافة الخسائر على السلع المقتناة في المخزون—سواء من خلال الضياع الطبيعي أو الخسائر الاستثنائية.

٤-١٠٣ وبالإضافة إلى دخل التشغيل، تتضمن المصادر الأخرى للدخل صافي الدخل من الفائدة (الدخل من الفائدة ناقص مصروفات الفائدة) ومصادر الدخل الأخرى (صاف).

<sup>٧٢</sup> في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، لا يتم إثبات التكاليف المحتملة كمصروفات، أو في أي بند آخر في النظام.

وتكاليف التوزيع بما في ذلك كافة تكاليف توصيل المنتجات للملاء، كمصروفات النقل، والإعلان، وإهلاك وصيانة محال بيع التجزئة؛ وأي تكاليف أخرى ترجع إلى المبيعات، كأجور الخبراء، والتأمين، وتكاليف البحث والتطوير؛ والضرائب بخلاف ضرائب الدخل—كالضرائب على ملكية أو استخدام الأراضي والمباني أو العمالة المستخدمة؛ وأي غرامات أو عقوبات، كتلك التي تفرضها المحاكم، وأي مبالغ مستحقة الدفع كتعويض ل وحدات مؤسسية أخرى للضرر أو التلف.

٤-١٠١ ولأجل توفير مقياس أفضل للسلامة الحالية، يحبذ المرشد أن تدرج المخصصات للتكاليف المحتملة المرتبطة بضمانات جودة المنتجات، عند إمكانية قياسها على نحو موثوق

المنشأة. وتعد ضرائب دخل الشركات هي الضرائب مستحقة الدفع من قبل الشركات غير المالية المرتبطة بدخلها.<sup>٧٦</sup> ويعد حجم الدخل الخاضع للضريبة عادة أقل من مجموع الدخل نظرا للاستقطاعات المختلفة المسموح بها. وبعد استقطاع الضرائب، يكون المجموع هو صافي الدخل بعد الضريبة، وبعد الأرباح الموزعة مستحقة الدفع، يتم قيد الإيرادات المحتجزة في رأس المال والاحتياطيات.

#### الميزانية العمومية

##### الأصول غير المالية

١٠٦-٤ حسب التعريف، تقدم الأصول غير المالية مزايا لمالكها، ولكنها لا تمثل مطالبات على الوحدات الأخرى. فمعظم الأصول غير المالية يقدم مزايا سواء من خلال استخدامها في إنتاج السلع والخدمات أو في شكل دخل ممتلكات. ويمكن أن تنشأ الأصول غير المالية كنتائج عن عملية الإنتاج (كالآلات)، أو تكون طبيعية (كالأراضي)، أو كترتيب من صنع المجتمع (كالكيانات المحمية ببراءة اختراع). وتعد الأصول الثابتة، والمخزون، والممتلكات ذات القيمة جميعها أشكالاً من الأصول المنتجة، في حين تتضمن الأصول غير المنتجة الأراضي والكيانات المحمية ببراءة اختراع.

١٠٧-٤ وتعد الأصول الثابتة أصولاً منتجة تُستخدم بشكل متكرر أو باستمرار في عمليات الإنتاج لأكثر من سنة واحدة. وتتضمن الأصول الثابتة الملموسة (المساكن والمباني والمنشآت الأخرى، والآلات والمعدات، والأصول التي تحتاج لرعاية (كالماشية والبساتين) والأصول الثابتة غير الملموسة (مثل "رسمة" مصروفات استكشاف المعادن وبرامج الحاسب الآلي)، والذي يقتصر استخدامها في الإنتاج على الوحدات التي قامت بإرساء حقوق ملكية عليها أو على وحدات أخرى مرخصة من قبل الأخيرة.

١٠٨-٤ ويعد المخزون هو السلع المقتناة من قبل وحدة مؤسسية للبيع، أو الاستخدام في الإنتاج، أو الاستخدام في تاريخ لاحق. ويمكن أن يكون هذا المخزون في صورة مواد أو إمدادات، أو عمل جاري، أو سلع نهائية، أو سلع بغرض إعادة البيع. ويحدد المرشد أن يتم تقييم المخزون بالقيمة السوقية (أي سعر الشراء الحالي) مع إدراج أي مكاسب تقييم في تعديل التقييم ثم في الإيرادات المحتجزة عند بيع المخزون. ومع ذلك، يقر المرشد بصعوبة تنفيذ مثل هذا المنهج وأنه في هذا المجال المعقد قد يحتاج معدو البيانات إلى اتباع الممارسات المحاسبية التجارية عند قيد المخزون كأصول أو في المبيعات.

<sup>٧٦</sup> لا تعد الضرائب مستحقة الدفع بالضرورة مثل المصروفات الضريبية، حيث يتضمن الأخير الالتزامات الضريبية المؤجلة.

وتتضمن مصادر الدخل الأخرى (صاف) الربوع، والإيجارات، والعوائد مستحقة القبض (الدفع)؛ والدخل من حيازات الأسهم وحصص الملكية الأخرى؛ والمكاسب والخسائر التي تنشأ خلال الفترة على الأدوات المالية، وعلى مبيعات الأصول الثابتة؛ وأي مبالغ مستحقة القبض (الدفع) من قبل الشركات غير المالية ناشئة عن التعويض للضرر أو التلف.

١٠٤-٤ ويعد الدخل مستحق القبض (مستحق الدفع) من الربوع والإيجارات والعوائد دخلاً ناشئاً عن الربوع المحصلة مقابل استخدام الأراضي، وحق استخراج (أو استكشاف) الأصول الجوفية؛ وإيجارات المباني، والمنشآت الأخرى، والمعدات؛ والعوائد مقابل استخدام الأصول المنتجة وغير المنتجة الأخرى (كالأفلام والموسيقى). ويتضمن الدخل من حيازات الأسهم وحصص الملكية الأخرى الأرباح الموزعة التي يُعلن أنها مستحقة الدفع خلال الفترة من قبل الشركات أو التعاونيات الأخرى التي تحتفظ فيها الشركات غير المالية بأسهم وحصص رأس مال أخرى،<sup>٧٣</sup> والحصص التناسبية—على أساس حصة أسهم رأس المال المملوكة—لصافي الدخل بعد الضريبة من الشركات المرتبطة، والشركات التابعة غير الموحدة، والاستثمارات العكسية في حصص الملكية، ولأجل إعداد البيانات المحلية، من الفروع الأجنبية.<sup>٧٥،٧٤</sup> وتعرف "المكاسب والخسائر على الأدوات المالية" على غرار تلك الخاصة بجهات تلقي الودائع (راجع الفقرة ٤-٢٢)؛ غير أنه بالنسبة للشركات غير المسجلة في البورصة، فإن المكاسب والخسائر على الأدوات المالية التي ترتبط فقط بشكل ثانوي بأنشطة التشغيل الرئيسية للشركة يمكن قياسها كفرق بين قيمة البيع والقيمة في الميزانية العمومية في نهاية الفترة السابقة. وتقاس المكاسب (أو الخسائر) من مبيعات الأصول الثابتة كفرق بين قيمة البيع والقيمة في الميزانية العمومية في نهاية الفترة السابقة.

١٠٥-٤ ومثلما هو الوضع في حالة جهات تلقي الودائع، تغطي البنود الاستثنائية الأحداث الاستثنائية والنادرة وفقاً لطبيعة الحدث أو المعاملة نسبة إلى العمل المعتاد الذي تقوم به

<sup>٧٣</sup> لتجنب الحساب المزدوج للدخل قبل البنود الاستثنائية والضرائب على مستوى القطاع، يتعين استبعاد الأرباح الموزعة مستحقة القبض من الشركات غير المالية الأخرى المتضمنة في الكيانات المبلّغة من هذا البند وتدرج بدل من ذلك (بإشارة سالبة) في سطر الأرباح الموزعة مستحقة الدفع—ومن ثم فإن بيانات الأرباح الموزعة مستحقة الدفع والقبض من قبل الشركات غير المالية الأخرى المتضمنة في الكيانات المبلّغة ستبلغ قيمة صافية تساوي صفراً في هذا السطر.

<sup>٧٤</sup> راجع أيضاً الإطار ٥-٢، نظراً لأن التعامل مع الشركات المرتبطة في حسابات الشركات غير المالية يتماثل مع الوضع بالنسبة لجهات تلقي الودائع.

<sup>٧٥</sup> يتضمن الدخل من حيازات أسهم رأس المال والأسهم الأخرى أيضاً مسحوبات الدخل من أشباه الشركات من قبل المالك، ويتعين فقط إدراج مسحوبات الدخل من صافي الدخل المكتسب من قبل أشباه الشركات.

إلى مشتريي السلع والخدمات، (٢) السلف لأغراض العمل الجاري أو الذي سوف يجري عمله، كمدفوعات سير العمل المقدمة أثناء الإنشاء، أو للمدفوعات المسبقة مقابل السلع والخدمات. ولا يتضمن الائتمان التجاري القروض، وسندات الدين، والخصوم الأخرى المصدرة لتمويل الائتمان التجاري. وعليه، فإن القروض المرتبطة بالتجارة المقدمة من طرف ثالث، كمؤسسة تلقي ودائع، لمصدر أو مستورد لا تدرج في هذه الفئة ولكن تحت القروض.

٤-١١٣ وتتضمن أصول الأسهم وحصص الملكية الأخرى مثل هذه المطالبات على الشركات المرتبطة، والشركات التابعة غير الموحدة، وأي استثمارات عكسية في حصص الملكية. وبالنسبة للبيانات التي يتم إعدادها على أساس محلي، تتضمن أصول الأسهم وحصص الملكية الأخرى أيضا أي رأسمال مساهم في الفروع الأجنبية.<sup>٧٩</sup>

٤-١١٤ وخلاف ذلك يعرف رأس المال والاحتياطيات بحقوق الملكية. وكما في حالة جهات تلقي الودائع، يمكن تحديد المساهمات المالية من المالكين بالإضافة إلى الإيرادات المحتجزة (بما فيها تلك المخصصة للاحتياطيات) كمقياس لدرجة ضيق رأس المال والاحتياطيات. ومع ذلك، هناك ندرة بالعديد من البلدان في المعلومات القطاعية عن الشركات غير المالية، وعند حساب مؤشرات السلامة المالية لهذا القطاع تُمنح الأفضلية إلى مجموع رأس المال والاحتياطيات.

#### سلاسل التذكرة

السلاسل الأخرى اللازمة لحساب مؤشرات السلامة المالية المتفق عليها.

٤-١١٥ تعد الفائدة مستحقة القبض من الشركات غير المالية الأخرى هي مقدار الدخل من الفائدة (السطر ٤) المستحقة من الشركات غير المالية الأخرى المتضمنة أيضا في الكيانات المبلغة.

٤-١١٦ وتعرف الأرباح قبل الفائدة والضريبة بدخل التشغيل (السطر ٣) زائد الدخل من الفائدة (السطر ٤) زائد الدخل الآخر (صاف) (السطر ٦) ناقص الفائدة المستحقة من الشركات المالية الأخرى (البند ٣٣). وتستبعد مصروفات الفائدة طبقا للتعريف. وتستقطع الفائدة المستحقة من الشركات غير المالية الأخرى من الإيرادات قبل بيانات الفائدة والضريبة لضمان أن إيرادات القطاع غير مغالى فيها بواسطة دخل كيانات القطاع.

<sup>٧٩</sup> بالنسبة للبيانات على مستوى القطاع، يتعين أن تُستبعد قيمة الاستثمار في أي شركة غير مالية أخرى متضمنة في الكيانات المبلغة من هذا البند، وكذلك من مجموع الأصول، ومن رأس المال والاحتياطيات (راجع أيضا الإطار ٥-٢).

٤-١٠٩ وتعد الممتلكات ذات القيمة أصولا منتجة لا تستخدم بصورة رئيسية لغرض الإنتاج أو الاستهلاك، ولكنها تُقتنى كأدوات لحفظ القيم مع مرور الوقت. ويمكن أن تكون معادن وأحجار نفيسة، أو آثار قديمة وقطع فنية أخرى، والممتلكات الأخرى ذات القيمة كالمجوهرات.

٤-١١٠ وتعد الأصول غير المنتجة أصولا لازمة للإنتاج لم يتم إنتاجها، كالأراضي، والأصول الجوفية، والموارد المائية، وأصولا غير ملموسة معينة كالكيانات المحمية ببراءة اختراع، وعقود التاجير والعقود القابلة للتحويل الأخرى المرتبطة بالأصول غير المالية. وفي المرشد لا يتم إثبات الدراية الفنية غير المحمية ببراءة اختراع باعتبارها أصلا نظرا لعدم وجود دليل قانوني على حقوق ملكيتها. وقد تختلف هذه المعاملة عن المحاسبة التجارية، حيث يمكن لأشكال المعرفة غير المحمية ببراءة اختراع أن تُدرج في الميزانية العمومية إذا كان من الممكن قياس قيمتها على نحو موثوق، على أساس أن الاحتفاظ بتلك المعرفة طي السرية يمكن الشركات من السيطرة على المزايا التي يُتوقع أن تتدفق منها. ويتم استهلاك قيمة حماية براءة الاختراع مع مرور الوقت طبقا لمعايير المحاسبة التجارية.<sup>٧٧</sup> أما الشهرة التجارية التي يتم الحصول عليها عند شراء حصة في شركة مرتبطة أو شركة تابعة غير موحدة (أو بالإضافة إليها) — أي زيادة تكلفة كيان تم اقتناؤه عن القيمة السوقية أو العادلة لصافي الأصول التي تم الحصول عليها — فيتم استقطاعها من (المقياس الضيق) لرأس المال والاحتياطيات ولا تعد أصلا للحاصل عليها.<sup>٧٨</sup> وعليه، فلا توجد شهرة تجارية لاستهلاكها في الدخل في الفترات المستقبلية.

#### الأصول والخصوم المالية

٤-١١١ تعد تعاريف سلاسل الميزانية العمومية الواردة في هذا الجدول مماثلة لتلك الخاصة بالسلاسل المناظرة في الجدول ٤-١.

٤-١١٢ وتقوم الميزانية العمومية القطاعية للشركات غير المالية بتحديد الائتمان التجاري على نحو منفصل. وتتضمن الائتمانات التجارية والسلف (١) الائتمان التجاري المقدم

<sup>٧٧</sup> في إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (International Financial Reporting Standards)، يمكن لأصول غير ملموسة مكتسبة معينة أن تعتبر غير محددة الأجل؛ وهذه الأصول لا يتم استهلاكها، ولكنها تخضع لاختبار الضعف (impairment testing)، مثل الشهرة التجارية.<sup>٧٨</sup> يعتبر واضعو المعايير المحاسبية الشهرة التجارية أصلا. ومن الممكن أن تكون تكلفة الكيان المكتسب أقل من القيمة السوقية أو العادلة لصافي الأصول — الشهرة التجارية السلبية. وإذا كان الأمر كذلك، يتعين البت فيما إذا كانت كافة الأصول والخصوم التي يتم الحصول عليها محددة ومقيمة على نحو سليم. وإذا تبقت زيادة بعد هذا البت، تؤدي الشهرة التجارية السلبية إلى زيادة (المقياس الضيق) لرأس المال والاحتياطيات. وطبقا للمجلس الدولي للمعايير المحاسبية، فإن أي فائض يتبقى بعد التقييم الدقيق لصافي الأصول المكتسبة يعد مكسبا في الربح والخسارة.

## الجدول ٤-٤: قطاع الأسر المعيشية

بيان الدخل والمصرفيات	الميزانية العمومية
مصادر الدخل	٧- مجموع الأصول (= ١١ + ٨)
١- الأجور والرواتب من التوظيف	٨- الأصول غير المالية (= ١٠ + ٩)
٢- دخل الممتلكات مستحق القبض	٩- العقارات السكنية والتجارية
٣- إلتحويالات الجارية (من الحكومة مثلا)	١٠- أخرى
٤- أخرى	١١- الأصول المالية (= ١٢ إلى ١٦)
٥- ناقص الضرائب بما فيها اشتراكات الضمان الاجتماعي، والتحويلات الجارية الأخرى	١٢- العملة والودائع
٦- إجمالي الدخل المتاح (= ١ + ٢ + ٣ + ٤ - ٥)	١٣- سندات الدين
	١٤- الأسهم وحصص الملكية الأخرى
	١٥- المشتقات المالية
	١٦- الأصول الأخرى
	١٧- الخصوم (= ٢٠ + ٢١)
	١٨- القروض
	١٩- الخصوم الأخرى
	٢٠- الدين (= ١٨ + ١٩)
	٢١- المشتقات المالية
	٢٢- صافي القيمة
	٢٣- مجموع الميزانية العمومية (= ١٧ + ٢٢ = ٧)
سلاسل التذكيرة	
السلاسل الأخرى اللازمة لحساب مؤشرات السلامة المالية المتفق عليها	
٢٤- مدفوعات خدمة الدين (الفائدة وأصل الدين)	
٢٥- الدين المضمون بأصول عقارية	

## الدخل والمصرفيات

٤-١٢٠ تعد الأجور والرواتب (الإجمالية شاملة ضريبة الدخل) من التوظيف هي المصدر الرئيسي للدخل بالنسبة لقطاع الأسر المعيشية. وتستحق هذه الأجور والرواتب للدفع نقداً أو عيناً، وتعد أحد مكونات تعويضات التوظيف (راجع أيضاً الفقرة ٤-٣١).<sup>٨١</sup> وتتضمن مصادر الدخل الرئيسية الأخرى دخل الممتلكات مستحق القبض (الفائدة، والأرباح الموزعة، والربيع)، والتحويلات الجارية، بما في ذلك من الحكومة العامة. وتتضمن مصادر الدخل الأخرى دخل التشغيل من نشاط الإنتاج (شامل استهلاك رأس المال الثابت).<sup>٨٢</sup> ويتضمن إجمالي الدخل المتاح مصادر الدخل هذه ناقص الضرائب الجارية على الدخل والثروة، واشتراكات التأمينات الاجتماعية (كمعاشات الشيخوخة، التي يدفعها قطاع الأسر المعيشية للحكومة العامة)، والتحويلات الجارية الأخرى (كمدفوعات الغرامات والعقوبات والاشتراكات في المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية (NPISHs)).

٤-١١٧ وتعد مدفوعات خدمة الدين هي مدفوعات الفائدة وأصل الدين المسددة على التزامات الدين القائمة خلال الفترة الزمنية المحددة للكشف. ومثل هذه المدفوعات دائماً ما تخفض من حجم الدين القائم. وتعد مدفوعات الفائدة هي تلك المدفوعات الدورية<sup>٨٣</sup> التي تفي بتكاليف الفائدة الناشئة عن استخدام أموال كيان آخر، وتعد مدفوعات أصل الدين هي كافة المدفوعات الأخرى التي تخفض من حجم أصل الدين القائم.

٤-١١٨ ويتم حساب صافي انكشاف الشركات بالعملة الأجنبية بالنسبة للبنود المدرجة في الميزانية العمومية ومجموع صافي انكشاف الشركات بالعملة الأجنبية بجمع صافي المراكز لكل من العملات الأجنبية والذهب في وحدة حساب واحدة (عملة الإبلاغ). ويتم وصف عملية الحساب بمزيد من التفصيل في الفصل السادس (ال فقرات ٦-٣١ إلى ٦-٣٨).

## قطاع الأسر المعيشية

٤-١١٩ يتضمن الجدول ٤-٤ الكشف المالي لقطاع الأسر.

<sup>٨١</sup> يعد المكون الآخر لتعويضات العاملين هو قيمة الاشتراكات في التأمينات الاجتماعية مستحقة الدفع من قبل صاحب العمل، ولكن مثل هذه الاشتراكات لا تؤثر على الدخل الشخصي وعليه لا تُدرج في مصادر الدخل.  
<sup>٨٢</sup> يتم الإنتاج داخل قطاع الأسر في المنشآت التي يملكها ويسيطر عليها أعضاء الأسر على نحو مباشر، سواء بشكل فردي أو بالمشاركة مع آخرين. وعندما يعمل أعضاء قطاع الأسر كموظفين لدى الشركات، وأشباه الشركات، أو الحكومة، فإن ما يساهمون به من إنتاج يحدث خارج قطاع الأسر.

<sup>٨٣</sup> بالنسبة لأدوات الدين طويلة الأجل، تعرّف تكاليف الفائدة المدفوعة دورياً على أنها تلك التي يدفعها المدين إلى الدائن سنوياً أو على فترات أكثر تكراراً؛ وبالنسبة للأدوات قصيرة الأجل، مثل الأدوات ذات أجل الاستحقاق الأصلي الذي يمتد لعام أو أقل، تعرّف تكاليف الفائدة المدفوعة دورياً على أنها تلك التي يدفعها المدين إلى الدائن قبل تاريخ استرداد الأداة.

على التزامات الدين المستحقة خلال الفترة الزمنية المحددة للكشف. ويغطي الدين المضمون بأصول عقارية كافة الدين الذي تستخدم فيه الأصول العقارية كشكل من أشكال الضمان العيني. ويتضمن ذلك الاقتراض من أجل شراء أو إعادة تمويل أو تشييد المباني والإنشاءات (بما فيها التعديلات والإضافات إليها)، ومن أجل إجراء عمليات مماثلة فيما يتعلق بالأراضي (راجع الفقرة ٤-٨٨).

#### الميزانية العمومية

٤-١٢١ تعرّف سلاسل الأصول والخصوم المالية الواردة في الجدول ٤-٤ على نحو مماثل للجدول ٤-١.

#### سلاسل التذكرة

٤-١٢٢ كما هو مذكور في الفقرة ٤-١١٧، تعد مدفوعات خدمة الدين هي مدفوعات الفائدة وأصل الدين المسددة



## ٥- تجميع وتوحيد البيانات

### مقدمة

فردى الوحدات في المجموعة<sup>٢</sup>، وعليه، فإن المجاميع الكلية والفرعية تساوي مجموع العناصر المكونة لها، ويتم الحفاظ على بيانات المطالبات والالتزامات بين أعضاء المجموعة.

٥-٤ وفي المقابل، يشير التوحيد إلى حذف المراكز المالية والتدفقات بين الوحدات التي تُجمع معاً للأغراض الإحصائية. ويمكن أن ينشأ التوحيد على مختلف مستويات التجميع. فبالنسبة لوحدة مؤسسية فردية، يتم حذف كافة المراكز والتدفقات فيما بين الوحدة. وإذا تم تجميع وحدات مؤسسية مرتبطة لتشكيل كيان واحد مبلغ بالبيانات (على سبيل المثال، تجميع الفروع الأجنبية لبنوك محلية مع بنكها الأم) عندئذ يتم حذف كافة المراكز والتدفقات داخل الكيان المبلغ هذا من المعلومات المبلّغة - أي تُحذف كل التدفقات والمراكز فيما بين الفروع وبين الفروع والشركة الأم. وإذا تم توحيد البيانات لمجموعة من الكيانات المبلّغة، مثل تلك المتضمنة في ذات القطاع المؤسسي (أو القطاع الفرعي)، عندئذ يتم حذف التدفقات والمراكز فيما بين القطاع، مع الاحتفاظ ببيانات المراكز المالية والتدفقات مع الكيانات في القطاعات الأخرى (أو القطاعات الفرعية).

٥-٥ ويمكن الجمع بين التوحيد والتجميع لأغراض إعداد سلاسل البيانات للاستخدام في حساب مؤشرات السلامة المالية. على سبيل المثال، يمكن للكيانات المبلّغة أن تقدم معلومات موحدة للجهاز الذي يقوم بإعداد البيانات، والتي بدورها تقوم بتجميع تلك البيانات لإيجاد مجاميع إجمالية قطاعية. ومن جهة أخرى، يمكن توحيد البيانات المقدمة بدلاً من تجميعها على مستوى القطاع. وفي هذه الحالة، يجب أن تتوفر معلومات عن المراكز المالية والتدفقات بين الكيانات المبلّغة لجهاز إعداد البيانات من أجل إزالتها. وسوف تتم لاحقاً مناقشة منهج التوحيد

٥-١ يتأثر تحليل نسب مؤشرات السلامة المالية بمدى توحيد البيانات المستخدمة لحسابها. وبالتالي، فعند إعداد نسب مؤشرات السلامة المالية، يجب الاهتمام بما إذا كانت البيانات المبلّغة من قبل الكيانات تتم على أساس موحد، وكذلك الطريقة التي يتم بها تجميع البيانات لكافة الكيانات المبلّغة<sup>١</sup>، ويشرح هذا الفصل المقصود بالتوحيد والتجميع، ويوضح مختلف المناهج. وعلاوة على ذلك يوضح الفصل التعديلات اللازمة لإعداد بيانات على مستوى القطاع.

٥-٢ وعند تحليل السلامة المالية في جهات تلقي الودائع التي تقوم بعمليات دولية، يفضل إعداد مؤشرات السلامة المالية بالنسبة لجهات تلقي الودائع الخاضعة للسيطرة المحلية على أساس موحد عبر الحدود. وقد يكون من الممكن تمييز البيانات الخاصة بالعمليات المحلية بصورة منفصلة إذا رأَت السلطات أن ذلك سيسهم بشكل ملموس في تحليل سلامتها المالية (مثلاً، لتوضيح الارتباط بالمعلومات الاقتصادية الكلية الأخرى). ويوضح هذا الفصل المنهج المفضل بالنسبة للقطاعات الأخرى. ويقدم الفصل الحادي عشر تفسيراً لمدى تأثير البيانات بالمناهج المفضلة في المرشد.

### تعريف المصطلحات

ما المقصود بكل من "التجميع" و"التوحيد"؟

٥-٣ يشير مصطلح "التجميع" إلى جمع البيانات الخاصة بإجمالي المراكز المالية أو التدفقات. وفي إطار منهج التجميع، فإن بيانات مجموع المراكز المالية والتدفقات لأي مجموعة من الوحدات المبلّغة يساوي مجموع إجمالي المعلومات لكافة

<sup>٢</sup> في بعض الظروف، يمكن إعداد البيانات الخاصة بقطاع اقتصادي باستخدام المعلومات المبلّغة من عينة من الكيانات المبلّغة بالبيانات، إلى جانب تقديرات لتلك الوحدات في القطاعات غير المبلّغة. وإحصائياً، كلما كانت العينة ممثلة أكثر للكيانات المبلّغة، زاد احتمال تقدير معلومات موثوقة بالنسبة للجهات غير المبلّغة.

<sup>١</sup> يشير مصطلح "الكيانات المبلّغة" إلى كافة الكيانات الواردة في معلومات القطاع. وقد تختلف الكيانات اعتماداً على التغطية المؤسسية للقطاع.

أو لا هذا ولا ذلك، وذلك اعتماداً على المعايير الواردة في الفقرتين السابقتين. وعليه، إذا كان هناك اثنان أو أكثر من الأطراف المستثمرة كل له درجة كبيرة من النفوذ على المشروع المشترك، يجب على كل منهما تصنيف الكيان كشركة مرتبطة، وذلك اتساقاً مع التعريف في الفقرة السابقة.

**ما المقصود بمصطلحي "السيطرة المحلية" و"السيطرة الأجنبية"؟**

٥-١٠ عند مناقشة مصطلح "الكيانات المبلّغة" بمزيد من التفاصيل، من الضروري تعريف السيطرة المحلية والأجنبية.

٥-١١ وتعرف الكيانات المتلقية للودائع في المرشد على أنها تخضع للسيطرة الأجنبية إذا كانت شركات تابعة أو فروعاً لجهة أم أجنبية متلقية للودائع. وبالإضافة إلى الرقابة من قبل السلطة الرقابية في البلد المضيف، عادة ما تخضع جهات تلقي الودائع الخاضعة للسيطرة الأجنبية إلى الرقابة من قبل السلطة الرقابية التي تقوم بمراقبة أعمال الشركة الأم، وذلك حسب توصيات اتفاقية بازل الصادرة في مايو ١٩٨٣ (BCBS, 1983). ويجب مراعاة هذا المعيار في حالة عدم التأكد من تصنيف المؤسسة المتلقية للودائع على أنها تخضع للسيطرة الأجنبية. ويتعين تصنيف كافة الكيانات المتلقية للودائع الأخرى على أنها تخضع للسيطرة المحلية. وإذا كانت المؤسسة المحلية المتلقية للودائع تقع تحت سيطرة شركة قابضة مصرفية في بلد أجنبي وتخضع هذه الجهة للرقابة المصرفية في هذا الاقتصاد الأجنبي، عندئذ يجب أن تصنف على أنها تخضع للسيطرة الأجنبية.<sup>٥</sup>

٥-١٢ وبالنسبة للشركات في القطاعات الأخرى، فهي تخضع للسيطرة الأجنبية إذا كانت شركات تابعة أو فروعاً لشركة أم. ويجب تصنيف كافة الشركات المقيمة الأخرى على أنها تخضع للسيطرة المحلية.

### منهج التجميع المبني على مفهوم الإقامة

٥-١٣ في المرشد، وفي إطار منهج التجميع المبني على مفهوم الإقامة، يتم إبلاغ البيانات على مستوى الوحدات المؤسسية المقيمة في الاقتصاد ويتم تجميعها بواسطة جهاز إعداد البيانات لتوفير مجاميع للقطاعات. وهذا هو المنهج المتبع في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، والميزانيات العمومية

والتجميع في إعداد السلاسل للاستخدام في حساب مؤشرات السلامة المالية.

**ما المقصود بمصطلحي "الشركات التابعة" و"الشركات المرتبطة"؟**

٥-٦ قبل مناقشة البيانات الموحدة بمزيد من التفصيل، من اللازم تعريف الشركات التابعة والمرتبطة نظراً لأن هذين المصطلحين مستخدمين في باقي هذا الفصل.

٥-٧ الشركات التابعة هي تلك الشركات الخاضعة لسيطرة شركة أم. وبينما يُسَلَّم بأن الممارسات الوطنية في تحديد السيطرة قد تختلف، فإن السيطرة تعرف في المرشد على أنها القدرة على تحديد السياسة العامة للشركات باختيار (أو إقالة) المديرين بهدف الحصول على منافع من أنشطة الشركة. وتترسخ السيطرة بوضوح من خلال ملكية أكثر من نصف الأسهم التي تمنح لحاملها حق التصويت، أو السيطرة على أكثر من نصف القوة التصويتية لحملة الأسهم (بما في ذلك من خلال امتلاك شركة ثانية تمتلك بدورها أغلبية في الأسهم التي تمنح لحاملها حق التصويت). ويمكن ترسيخ ممارسة السيطرة أيضاً مع ملكية أقل من نصف الأسهم التي تمنح لحاملها حق التصويت،<sup>٦</sup> وذلك من خلال تشريع أو مرسوم أو قواعد تنظيمية خاصة، على سبيل المثال وليس الحصر.<sup>٤</sup>

٥-٨ أما الشركة المرتبطة فهي الشركة التي يحتفظ المستثمر فيها بدرجة كبيرة من النفوذ ولا تعد شركة تابعة. ومن المفترض أن النفوذ القوي عادة ما ينشأ عندما يمتلك المستثمر من ١٠٪ إلى ٢٠٪ (تبعاً للممارسة القومية) و٥٠٪ من أسهم رأس المال/ القوة التصويتية للكيان. وعادة عندما تصل حصة الملكية إلى حد التصنيف كشركة مرتبطة ولكن يتوقع أن يكون ذلك أمراً مؤقتاً، يستمر تصنيف الاستثمار على أنه استثمار ساهمي في شركة غير مرتبطة. ومع ذلك، ولأغراض مؤشرات السلامة المالية، إذا بلغ الاستثمار الساهمي المستوى الذي يصنف على أنه شركة مرتبطة لفترتي إبلاغ متتاليتين، فإن دلالة ذلك هو أن الاستثمار ليس مؤقتاً.

٥-٩ وتعد المشاريع المشتركة كيانات منفصلة يملكها ويقوم بتشغيلها طرفان أو أكثر للفائدة المشتركة. وفي المرشد، تصنف مثل هذه الكيانات كشركات تابعة أو شركات مرتبطة

<sup>٣</sup> قد تكون هناك أمثلة تقوم فيها شركة بالسيطرة على شركة أخرى بدون امتلاك أية حصة ملكية فيها، مثل تلك الناشئة عن اتفاقية إقراض.

<sup>٤</sup> في بعض الأمثلة، تقوم الحكومات ببيع شركات ولكنها تقوم بترتيبات بحيث لا يتمكن مستثمرو القطاع الخاص من ممارسة السيطرة من خلال حصة الأغلبية (وهو ما يعرف "بالحصة الذهبية" التي تمتلكها الحكومة).

<sup>٥</sup> في بعض الحالات النادرة، قد يمكن اعتبار الكيان الأم على أنه كائن في كل من الاقتصاد المحلي والأجنبي. وفي هذه الحالات، من الأفضل لجهة إعداد البيانات تصنيف مثل هذه الكيانات على أنها تخضع للسيطرة المحلية.

التدفقات والمراكز المالية لجهة تلقي الودائع المنشأة محليا مع فروعها (الأجنبية والمحلية) وشركاتها التابعة (المحلية والأجنبية) المتلقية للودائع؛ ويتم وصف المنهج بأنه رقابة منفردة (على الأعمال المصرفية) من قبل مراقبي البنوك فقط. ويركز المنهج الموحد عبر الحدود على جهات تلقي الودائع المنشأة محليا، ويقدم أدلة على سلامتها المالية بغض النظر عن المكان الذي يتم فيها نشاط تلقي الودائع.<sup>٧</sup>

#### بيانات موحدة عبر الحدود لمؤسسات خاضعة للسيطرة المحلية

١٨-٥ يتم تمثيل البيانات الموحدة عبر الحدود للمؤسسات الخاضعة للسيطرة المحلية بالمربعات ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢ في الجدول ١-٥. ويقوم هذا المنهج بتوحيد بيانات جهات تلقي الودائع الخاضعة للسيطرة المحلية والمنشأة محليا مع فروعها (المحلية والأجنبية) وكافة الشركات التابعة المتلقية للودائع (المحلية والأجنبية).

١٩-٥ ويرجع السبب في التركيز على سلامة جهات تلقي الودائع الخاضعة للسيطرة المحلية إلى أن الأمر قد يستدعي قيام السلطات المحلية في آخر المطاف بتوفير الدعم المالي. وإذا كان لدى جهات تلقي الودائع الخاضعة للسيطرة المحلية فروع وشركات تابعة أجنبية، فربما تكون ضمن جهات تلقي الودائع الأكبر في الاقتصاد المحلي، وعليه فإن المخاطر المالية المباشرة المحتملة من تعثر جهات تلقي الودائع هذه قد تشكل خطرا نظما.

#### البيانات الموحدة عبر القطاعات للمؤسسات الخاضعة للسيطرة المحلية

٢٠-٥ ويعد الخيار الآخر هو توحيد المعلومات من كافة الفروع والشركات التابعة المشاركة في نشاط الوساطة المالية- أي ما يتجاوز أعمال تلقي الودائع فقط - مع تلك الخاصة بالكيان الأم الخاضع للسيطرة المحلية والمنشأة محليا. أي توحيد المعلومات بما يتجاوز تلك الواردة في المربعات ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١. ويصف المرشد هذا المنهج بالمنهج الموحد عبر القطاعات الخاضع للسيطرة المحلية. ويعتمد معظم بيانات الأجهزة الرقابية على هذا الشكل من التوحيد، نظرا لأنه المنهج المستخدم في اتفاقية بازل لكفاية رأس المال (على الرغم من أن نشاط التأمين غالبا ما يتم استبعاده).

<sup>٧</sup> وهناك شكل معدل لهذه المنهج يتمثل في تغطية كافة جهات تلقي الودائع المنشأة محليا وفروعها "فقط"، وهو ما يعرف بمنهج السيطرة القانونية. ويتمثل هذا الشكل في المربعات ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١.

القطاعية في دليل الإحصاءات النقدية والمالية، ومنهجيات الحسابات القومية المرتبطة. ويوصي المرشد بهذا المنهج لإعداد بيانات مؤشرات السلامة المالية لقطاع الأسر المعيشية.

١٤-٥ بالنسبة للشركات في نظام التجميع المبني على مفهوم الإقامة، فإن الوحدة المؤسسية التي يتم داخلها توحيد كافة المعاملات والمراكز تتكون من المركز الرئيسي وأي فروع مقيمة في الاقتصاد.<sup>٦</sup>

#### المنهج المبني على توحيد البيانات

١٥-٥ في المرشد، يشير المنهج المبني على توحيد البيانات إلى توحيدها على مستويي المجموعة والقطاع. وهو الأسلوب المطلوب لإعداد البيانات عن جهات تلقي الودائع وقطاعات الشركات الأخرى بغرض الاستخدام في حساب مؤشرات السلامة المالية. ويناقش ما يلي كل من إبلاغ بيانات المجموعة الموحدة وإعداد بيانات موحدة على مستوى القطاع. ويستخدم قطاع جهات تلقي الودائع للتوضيح، ولكن المبادئ المتبعة تعد ذا صلة أيضا ويمكن تطبيقها على قطاعات الشركات الأخرى. ويقدم الجدول ١-٥ بيانات مدعمة للنص.

#### إبلاغ بيانات المجموعة الموحدة

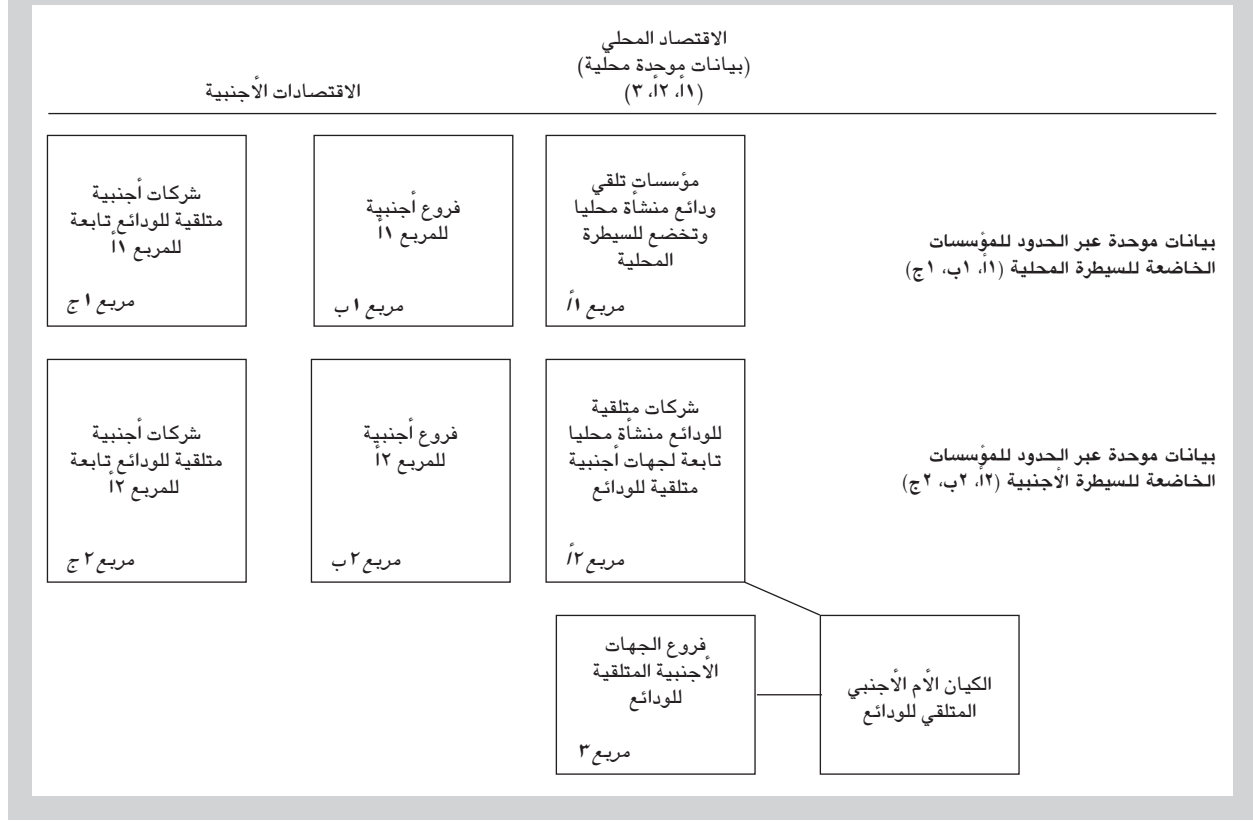
١٦-٥ لا يشمل إبلاغ بيانات المجموعة الموحدة من جهة تلقي الودائع المقيمة على أنشطة المؤسسة فحسب بل أنه يشمل أيضا على أنشطة فروعها وشركاتها التابعة، مع حذف المعاملات والمراكز بين هذه الكيانات عند التوحيد. ويستند التوحيد أساسا إلى مفهوم سيطرة الكيان الأم على وحدات عاملة أخرى. ويعد هذا المنهج عنصرا أساسيا للرقابة المصرفية (راجع BCBS (1997) رقم ٢٠) ويتم إتباعه للحفاظ على سلامة رأس المال في جهات تلقي الودائع من خلال إلغاء إمكانية الحساب المزدوج (الرفع المالي) لرأس المال (راجع BCBS (2001b) الفقرة ١). ولهذا السبب، وكذلك لتجنب الحساب المزدوج للدخل والأصول الناشئة عن النشاط داخل المجموعة لجهات تلقي الودائع- أي النشاط الذي يستند إلى نفس رأس المال المجمع- يوصي المرشد بإعداد بيانات جهات تلقي الودائع على أساس مجموعة موحدة.

#### بيانات موحدة عبر الحدود

١٧-٥ تمثل المربعات ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣ في الجدول ١-٥ البيانات الموحدة عبر الحدود. ويقوم هذا المنهج بتوحيد

<sup>٦</sup> يمكن النظر إلى وحدة مالية منفصلة داخل تجمع شركات أكبر على أنها وحدة مؤسسية إذا كانت بالأصل عن نفسها تملك أصولا، وتحمل التزامات، وتشارك في أنشطة اقتصادية ومعاملات مع الكيانات الأخرى.

الجدول ٥-١: عرض بياني لمستويات توحيد البيانات



المجموعة، كالإقراض لذوي الصلة بين جهات تلقي الودائع والشركات غير المتلقية للودائع المنتسبة لها.

### البيانات الموحدة عبر الحدود للمؤسسات الخاضعة للسيطرة الأجنبية

٥-٢٢ يتم تمثيل البيانات الموحدة عبر الحدود للمؤسسات الخاضعة للسيطرة الأجنبية بالمربعات ١٢ و ٢ب و ٢ج في الجدول ٥-١. ويقوم هذا المنهج بتوحيد بيانات الفروع (المحلية والأجنبية) وكافة الشركات التابعة المتلقية للودائع (المحلية والأجنبية) مع كيانها الأم المنشأ محليا والخاضع للسيطرة الأجنبية. واعتمادا على الظروف القطرية، قد ترى السلطات ضرورة مراقبة (على أساس الجنسية) أداء جهات تلقي الودائع الخاضعة للسيطرة الأجنبية وكياناتها الأم المتلقية للودائع.

٥-٢٣ ونظرا لأن الشركات التابعة الأجنبية تعد جزءا من مجموعة متلقية للودائع أكبر، فإن أنشطتها في الاقتصاد تتأثر بقرارات السياسات التي تتخذها الجهة الأم، في حين تكون الأجهزة

٥-٢١ ويمكن للمنهج الموحد عبر القطاعات أن يلقي الضوء على أوجه القوة والضعف لمجموعة ما في سياق النطاق الكامل من الأنشطة، ومن ثم يمكن أن يوفر نظرة أوسع للسلامة مقارنة بالمنهج الذي يركز فقط على جهات تلقي الودائع. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي الشركات التابعة غير المصرفية الضعيفة إلى اضطراب قطاع جهات تلقي الودائع. ومع ذلك، فإن لهذا المنهج عيوبه. فعلى مستوى القطاع، تقل درجة وضوح معلومات القطاع المؤسسي نظرا لإدراج تدفقات ومراكز الكيانات المملوكة للشركة الأم - ولكنها تقع خارج القطاع المؤسسي. وهذا من شأنه زيادة صعوبة الكشف المبكر عما ينشأ من أوجه الضعف في أداء جهات تلقي الودائع. وعلاوة على ذلك فإن تغطية الأنشطة ليست واضحة؛ على سبيل المثال، هل يتعين إدراج شركات التأمين في المجموعة؟ فضلا عن ذلك، قد ينطوي تفسير هذه البيانات على مشاكل، وخاصة في فترات نشاط الدمج والاستحواذ بين الوحدات في قطاعات مؤسسية مختلفة. كذلك، لن يتم اكتشاف العلاقات مع المؤسسات الأخرى غير المتلقية للودائع الأعضاء في

الأخرى، كالحسابات القومية والمجمعات النقدية. وبالفعل، يمكن دعم تحليل السلامة الاحترازية الكلية من خلال مراقبة الروابط بين البيانات الموحدة على المستوى المحلي وسلاسل البيانات الاقتصادية الكلية، كتلك الخاصة بالاقتصاد الحقيقي، والنمو الائتماني، ومراكز المالية العامة، والتدفقات الرأسمالية الدولية، فضلا عن فقاعات أسعار الأصول (راجع، على سبيل المثال، الفصل الثالث من دراسة Barton, Newell and Wilson, 2002 ودراسة Crockett, 2000).

٢٨-٥ وبينما يتم توضيح صافي الدخل/الخسارة الناشئ عن العمليات الأجنبية، فإن هذا المنهج لا يحدد المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المحلية المتلقية للودائع من خلال فروعها وشركاتها التابعة الأجنبية.

### تطبيق إبلاغ بيانات المجموعة الموحدة على احتياجات بيانات مؤشرات السلامة المالية

٢٩-٥ كما هو مذكور آنفاً، لأجل إعداد البيانات للاستخدام في حساب مؤشرات السلامة المالية، يُفضل اتباع أسلوب إبلاغ بيانات المجموعة الموحدة بالنسبة لجهات تلقي الودائع وقطاعات الشركات الأخرى. ومع ذلك، وكما ناقشنا بالفعل، هناك عدة احتمالات بالنسبة لنطاق الكيانات المبلغة. فهل يتعين تغطية الوحدات الكائنة في الاقتصاد المحلي فقط أم مكاتبها الأجنبية كذلك؟ وهل يتعين تمييز التغطية وفقاً للسيطرة المحلية والأجنبية؟ وبالنسبة لجهات تلقي الودائع، هل يتعين أن تتضمن التغطية الوحدات المؤسسية التي لا تفي بتعريف جهات تلقي الودائع ولكنها شركات تابعة لهذه الجهات؟

٣٠-٥ وفيما يتعلق بهذه الأسئلة، يقدم المرشد المشورة التالية:

#### جهات تلقي الودائع

٣١-٥ أولاً، لتحليل درجة السلامة المالية يقتضي المرشد إعداد البيانات التي تغطي جهات تلقي الودائع الخاضعة للسيطرة المحلية على أساس موحد عبر الحدود (راجع الفقرتين ٥-١٨ و٥-١٩). ويلزم أن تغطي البيانات جهات تلقي الودائع الخاضعة للسيطرة المحلية والتي تقوم بعمليات دولية (الشركات التابعة والفروع الأجنبية المتلقية للودائع). وبالنسبة للاقتصادات التي تعد بيانات مصرفية موحدة لبنك التسويات الدولية، يؤيد المرشد تحديد مجموعة بيانات مؤشرات السلامة المالية متسقة بقدر الإمكان من حيث التغطية مع تلك الخاصة ببيانات بنك التسويات الدولية، نظراً لأن فوائد تحليلية يمكن أن تترتب على مقارنة مجموعتي البيانات. وعندما تلعب المؤسسات الأجنبية

الرقابية المصرفية الأجنبية في آخر الأمر هي الجهات الأكثر اهتماماً بالسلامة المالية لهذه المؤسسات. وإلى هذا الحد، ترى السلطات المضيفة أن هناك اختلاف تحوطي كبير بين المؤسسات الخاضعة للسيطرة الأجنبية وتلك الخاضعة للسيطرة المحلية. ومع ذلك، يتعين على السلطات المضيفة أن تهتم بالسلامة المالية لهذه المؤسسات نظراً لأن أنشطتها تؤثر على الاقتصاد المحلي، ويمكن للمخاطر المالية الناشئة عن فروعها وشركاتها التابعة بالخارج أن تؤثر في آخر الأمر على الاقتصاد المحلي.

٢٤-٥ وسوف تتفاوت أهمية البيانات المتعلقة بالشركات التابعة الأجنبية في الاقتصاد اعتماداً على الظروف القطرية، وكذلك الأمر بالنسبة للاهتمام بجمع المعلومات عن الفروع والشركات التابعة الأجنبية لمثل هذه المؤسسات.

#### البيانات الموحدة على المستوى المحلي

٢٥-٥ يعرف المرشد البيانات الموحدة على المستوى المحلي على أنها تلك البيانات التي توحد التدفقات والمراكز المالية لجهة تلقي الودائع المقيمة مع فروعها وشركاتها التابعة المتلقية للودائع (إن وجدت) المقيمة في الاقتصاد المحلي. ويتم تمثيل البيانات الموحدة على المستوى المحلي بالمربعات ١١، ١٢، و٣ في الجدول ٥-١. وتتضمن المعلومات المبلغة التدفقات والمراكز المالية مع كافة الكيانات غير المقيمة والمقيمة.

٢٦-٥ وتعتبر البيانات التي يتم إعدادها باستخدام هذا المنهج ذات أهمية تحليلية لأن جهات تلقي الودائع المقيمة في الاقتصاد المحلي توفر خدمات أداء المدفوعات، وفرص الادخار للجمهور، وتخصص أموال لمشروعات الاستثمار التي تحظى بمقومات البقاء. كذلك تعد هذه المؤسسات وكلاء تنفيذ البنوك المركزية من خلالها إجراءات السياسة النقدية. وبدورها، تتأثر جهات تلقي الودائع المقيمة بالأوضاع المحلية.<sup>٨</sup> وبالتالي، فإن أعمالها تؤثر وتتأثر بالاقتصاد المحلي، وإذا تعذر على البنوك المقيمة القيام بنشاط الوساطة المالية أو قامت بالحد منه، فسوف تترتب على ذلك عواقب ضارة للاقتصاد المحلي.

٢٧-٥ فضلاً عن ذلك، توفر البيانات الموحدة على المستوى المحلي وسيلة ارتباط بمجموعات البيانات الاقتصادية الكلية

<sup>٨</sup> على سبيل المثال، تشير دراسة (1996, p3) BCBS إلى احتمال مواجهة صعوبات قانونية وإجرائية في تنفيذ إدارة المخاطر في الوقت المناسب على أساس موحد. وعليه، ففي حين يتم تطبيق متطلبات رأس المال لمخاطر السوق على أساس توحيد الأعمال على مستوى العالم، تحتفظ السلطات القومية بحق مراقبة مخاطر السوق للكيانات المنفردة على أساس عدم توحيد الأعمال على مستوى العالم وتوحيدها فقط على المستوى المحلي وذلك لضمان عدم وجود اختلالات كبيرة داخل المجموعة قد تهرب من الرقابة.

أن (١) تيسر من إمكانية المقارنة مع البيانات الاقتصادية الكلية الأخرى، (٢) تعزز من إمكانية المقارنة بين البيانات فيما بين البلدان، (٣) وتكون متسقة مع الإحصاءات المصرفية الدولية حسب الموقع الجغرافي لبنك التسويات الدولية. ويعد توفير سلاسل البيانات هذه من خلال إعداد حسابات قطاعية تستند إلى مفاهيم الحسابات القومية منجها له جاذبيته ويقدم المرشد إرشادات بشأن كيفية تحقيق ذلك. ومثل هذا المنهج قد يكون هدفا متوسط الأجل في تلك الاقتصادات التي لا تزال فيها الحسابات القطاعية متخلفة نسبيا.<sup>١٥</sup>

٣٤-٥ ويتمثل الغرض من إعداد بيانات موحدة عبر الحدود هو تحليل السلامة المالية في حين أن الهدف من إعداد بيانات موحدة محلية هو توضيح أوجه الارتباط بالاقتصاد الكلي. ويتضح من المناقشات خلال إعداد المرشد أن أي من منهجي توحيد البيانات لن يفي دائما بهذين الغرضين.

٣٥-٥ وإجراء تحليل ذي معنى، من المهم تطبيق القواعد والمفاهيم المحاسبية بأكبر قدر ممكن من الاتساق عبر كافة مجموعات البيانات، بغض النظر عن المنهج المتبع في توحيد البيانات. وعند نشر أية بيانات، يجب الإعلان صراحة عن التغطية المؤسسية وأساس توحيد البيانات.

#### قطاعات الشركات الأخرى

٣٦-٥ يُفضل بالنسبة لمؤشرات السلامة المالية التي تغطي القطاعات المالية وغير المالية الأخرى اتباع منهج موحد وذلك من أجل الحيلولة دون الحساب المزدوج للأصول ورأس المال، وفي حالة الشركات غير المالية لتجنب الحساب المزدوج للإيرادات.

٣٧-٥ وبالنسبة للشركات المالية الأخرى، فإن الهدف من مؤشري السلامة المالية المدرجين حاليا—نسبة الأصول إلى مجموع أصول القطاع المالي ونسبة الأصول إلى إجمالي الناتج المحلي—هو توفير دلالة على أهمية هذه المؤسسات في النظام المالي المحلي. ويمكن إعداد أولى هذين المؤشرين سواء على أساس موحد عبر الحدود أو أساس موحد محلي، في حين يتعين إعداد الثاني على أساس موحد محلي (من أجل اتساق أفضل مع إجمالي الناتج المحلي). وجدير بالذكر أن مؤشري السلامة المالية المدرجين حاليا المشار إليهما أعلاه يمكن دعمهما بمؤشرات سلامة مالية إضافية للقطاع. ومن

<sup>١٥</sup> فضلا عن ذلك، إذا أسهمت العمليات الأجنبية لجهات تلقي الدائع المقيمة بنسبة صغيرة نسبيا من إجمالي نشاطها، يمكن من وجهة النظر العملية استخدام بيانات موحدة عبر الحدود تغطي كل من جهات تلقي الدائع المقيمة الخاضعة للسيطرة المحلية والأجنبية.

المتلقية للدائع دورا مهما في نظام مالي ما، يمكن للسلطات أن تعد مؤشرات السلامة المالية على أساس موحد عبر الحدود بالنسبة لكافة جهات تلقي الدائع المنشأة محليا—أي جهات تلقي الدائع الخاضعة للسيطرة المحلية والفروع المحلية التابعة لمؤسسات تلقي الدائع الأجنبية، والموحدة مع فروعها والشركات المحلية التابعة لجهات تلقي الدائع الأجنبية (إن وجدت).<sup>١٦</sup> وعندئذ يمكن تقسيم هذه البيانات إلى مؤشرات سلامة مالية منفصلة لجهات تلقي الدائع الخاضعة للسيطرة المحلية وللشركات التابعة المحلية لجهات تلقي الدائع الأجنبية.<sup>١٧</sup>

٣٢-٥ وفي بعض الأمثلة، قد لا تتوافر بيانات الأجهزة الرقابية على أساس جهات تلقي الدائع فقط بسبب السمات الهيكلية للنظام المصرفي. وفي مثل هذه الظروف، يمكن تبرير إدراج الشركات التابعة التي ترتبط أنشطتها على نحو وثيق بجهات تلقي الدائع<sup>١٨</sup> لأغراض تقييم السلامة.<sup>١٩</sup>

٣٣-٥ وقد يكون من الممكن النظر بشكل منفصل في إعداد البيانات التي تغطي كافة المؤسسات المقيمة المتلقية للدائع في الاقتصاد (الخاضعة للسيطرة المحلية والسيطرة الأجنبية) على أساس محلي موحد إذا رأت السلطات أن ذلك سوف يسهم بشكل ملموس في تحليلها للاستقرار المالي من خلال زيادة فهم العلاقة مع الاقتصاد الكلي (راجع الفقرات ٥-٢٥ إلى ٥-٢٨).<sup>٢٠</sup> ويمكن للبيانات الموحدة على المستوى المحلي

<sup>١٦</sup> قد تلعب الفروع الأجنبية أيضا دورا مهما في الاقتصاد المحلي ومن الممكن النظر في إعداد بيانات منفصلة عن هذه المجموعة. ومع ذلك، فإن أهمية بعض مؤشرات السلامة المالية، مثل مؤشرات كفاية رأس المال، سوف تتوقف على طبيعة تمويل الفرع—ما إذا كان لديه رأس مال مستقل أم يتم تمويله من المركز الرئيسي من خلال وديعة بنكية (راجع بند التذكرة للجدول ٤-١، "صافي خصوم فروع المؤسسات الأجنبية المتلقية للدائع لكلياتها الأم" في البسط ٦١، الجدول ٣١-٢، الملحق الثالث).  
<sup>١٧</sup> على أساس الجنسية، يمكن للسلطات استخدام مؤشرات السلامة المالية التي أعدتها بلدان الجهات الأم المتلقية للدائع لمزيد من التقييم لسلامة البنوك الأجنبية.

<sup>١٨</sup> قد تتضمن الشركات التابعة الوطاء المالكين، كتجار الأوراق المالية على سبيل المثال وليس الحصر. وفي حين قد تتفاوت الممارسات الوطنية، فإن إدراج أي شركات تابعة غير متلقية للدائع يتعين ذكره في البيانات الوصفية المنشورة.

<sup>١٩</sup> إذا كانت الشركات التابعة غير المتلقية للدائع مملوكة بنسبة تقترب من ١٠٪، فإن صافي الدخل (وليس الإجمالي) ومراكز رأس المال، في حالة إعدادها بما يتسق مع مفاهيم وتعريفات المرشد، ستكون مماثلة لتلك الخاصة بالبيانات بدون تلك الشركات التابعة غير المتلقية للدائع. بيد أن إجمالي بيانات الانكشاف قد تختلف بشكل كبير نظرا لأنه في حالة البيانات المتضمنة جهات تلقي الدائع فقط يتم إدراج مطالبات المجموعة عبر القطاعات وتستبعد إجمالي الانكشافات الأخرى للشركات التابعة غير المتلقية للدائع.

<sup>٢٠</sup> يعد الفرق الرئيسي بين هذا المفهوم والمفهوم السابق هو أنه يستبعد الفروع والشركات التابعة الأجنبية للبنوك المحلية، ولكنه يتضمن الفروع والشركات التابعة الخاضعة للسيطرة الأجنبية. وإذا كان النظام المالي المحلي يحتوي فقط على مؤسسات تلقي ودائع تخضع للسيطرة المحلية وليست له عمليات دولية أو عمليات لبنوك أجنبية كائنة في النظام المالي المحلي، فإن المفهومين يتماثلان.

<sup>٢١</sup> وإذا كان النظام المالي المحلي يحتوي فقط على شركات تابعة لمؤسسات تلقي ودائع خاضعة للسيطرة الأجنبية ليست لها شركات تابعة أو فروع أجنبية متلقية للدائع، عندئذ تكون مجموعة بيانات الشركات التابعة الأجنبية مماثلة لمجموعة بيانات جهات تلقي الدائع الموحدة المحلية.

٤١-٥ ويتمثل السبب وراء توحيد أنشطة شركة تابعة مع كيان أم والشركات التابعة الأخرى في أن الكيان الأم يسيطر على أنشطتها، وبالتالي يؤثر ويتأثر مباشرة بأنشطة تلك الشركة التابعة. وعلى الرغم من ذلك، فإن توحيد أنشطة الشركات التابعة المملوكة من الأقلية مع الكيان الأم يمكن أن يترتب عليه حساب مزدوج بين الكيانات المبلغة بالبيانات ويتعين على معدي البيانات توخي الحذر باستمرار من هذا الاحتمال.

٤٢-٥ بالإضافة إلى ذلك، عند توحيد أنشطة الشركات التابعة المملوكة بنسبة تقل عن ١٠٠٪، تبرز مسألة كيفية تمثيل مصالح الأقلية—الملاك الآخرون. ويعد المنهج المتبع في المرشد هو أنه من المتعين القيام بالتوحيد الكامل للبيانات. ولا يتعين تحديد مصالح الأقلية بشكل منفصل في الإيرادات أو في الميزانية العمومية كبند خصوم، ولكن يتم إدراجها كجزء من رأس المال والاحتياطيات للكيان الموحد. وبالنسبة لجهات تلقي الودائع، يتسق هذا التوحيد الكامل مع ذلك الخاص باتفاقية بازل لكفاية رأس المال لقياس طبقة رأس المال الأولى، كما يعكس التركيز على مجموع رأس المال والاحتياطيات لجهة تلقي الودائع في المجموعة الموحدة.

٤٣-٥ وبالنسبة لأية شركات تابعة غير موحدة<sup>١٧</sup> وشركات منتسبة، يجب قيد الإيرادات وقيمة الاستثمار في حصص الملكية في بيان الدخل ورأس المال والاحتياطيات، على الترتيب، لمالك الحصة على أساس تناسبي. وهو ما يعني أنه إذا كان للمالك حصة تبلغ ٥٠٪ في كيان ما، فإن نصف صافي الإيرادات بعد الضريبة يتعين أن يظهر كدخل من الاستثمار في حصص الملكية، بينما يتعين قيد نصف قيمة رأس المال والاحتياطيات للكيان كقيمة الاستثمار السهمي في الميزانية العمومية للمالك. وعلاوة على ذلك يتعين التعامل بالمثل مع أي استثمار في حصص الملكية من قبل شركة منتسبة وشركة تابعة غير موحدة في الكيان الأم (الاستثمار العكسي في حصص الملكية).

٤٤-٥ واعتادت بيانات المحاسبة التجارية وبيانات الأجهزة الرقابية المصرفية تفضيل منهج التوحيد الكامل للشركات التابعة، ومنهج تناسبي بالنسبة لأرباح ورأس المال للشركات المنتسبة. وتعد إحدى صيغ المنهج التناسبي هي تلك المستخدمة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ لكل من الشركات التابعة والمنتسبة الأجنبية حيث يتم عزو حصص تناسبية من إيراداتها ورأس مالها إلى الكيان الأم؛ ولكن هذا المنهج غير متبع في نظام

المرجح في الأجل القريب طرح مقترحات محددة لإعداد مؤشرات السلامة المالية لقطاع التأمين بصفة خاصة على أساس موحد عبر الحدود.

٤٥-٣٨ وفيما يتعلق بالشركات غير المالية، فمثلها مثل جهات تلقي الودائع، يمكن إعداد البيانات سواء على أساس موحد عبر الحدود خاضع للسيطرة المحلية أو أساس موحد محلي. ومن شأن إعداد البيانات على الأساس الأول توضيح القوة المالية للشركات، وقد يكون من الممكن استخلاصها على سبيل المثال من الكشوف المالية المنشورة للشركات بالنسبة للشركات الكبرى. وعندما تكون هذه البيانات متاحة وتغطي جزءا كبيرا من القطاع، يكون من المحبذ الإبلاغ بها. وكما في حالة أية تغطية جزئية للقطاع، فإن "التحيز للمؤسسات الباقية في القطاع survivor bias" يجب أن يؤخذ في الاعتبار.<sup>١٦</sup>

٤٥-٣٩ ومع ذلك، يقر المرشد بأن العديد من البلدان يعاني نقصا نسبيا في البيانات الرسمية والقطاعية عبر الحدود، ومن ثم يقبل في الحالة الأولى إعداد بيانات موحدة محلية استنادا إلى منهجية الحسابات القومية. وسوف يدعم هذا المنهج أيضا، من خلال الارتباط بمجموعات البيانات الاقتصادية الكلية، تحليل السلوك القطاعي في سياق التطورات الاقتصادية الكلية، ومن ثم يكمل تحليل السلامة الاحترازية الكلية. ويعد توفير سلاسل البيانات هذه من خلال إعداد الحسابات القطاعية منهاجا له جاذبيته. وعند نشر أية بيانات، يتعين تحديد التغطية المؤسسية وأساس توحيد البيانات على نحو صريح، فضلا عن المعلومات الخاصة بالقواعد والمفاهيم المحاسبية المستخدمة.

## قضايا محددة ناتجة عن المنهج الموحد

٤٥-٤٠ في حين يعد تجميع البيانات مفهوما بسيطا، فإن توحيدها أمر أكثر تعقيدا، وخاصة عند اتخاذ القرار فيما يتعلق بوقت وكيفية توحيد أنشطة شركة تابعة مع الجهة الأم والكيانات المنتسبة الأخرى عندما تكون الشركة التابعة مملوكة بنسبة تقل عن ١٠٠٪.

<sup>١٦</sup> يتعين على معدي البيانات الذين يستخدمون أساليب مبنية على عينات من الكشوف المالية أن يكونوا على دراية "بالتحيز للمؤسسات الباقية في القطاع". وعلى سبيل المثال، فإن عينة من الشركات غير المالية الكبرى المسجلة في البورصة قد تتضمن تلك الشركات ذات النسب المرتفعة من الديون إلى أسهم رأس المال، وخاصة في فترة تتسم بزيادة نشاط الدمج والاستحواض. ومع ذلك، إذا أخفق بعض هذه الشركات في فترة لاحقة (ربما جزئيا كنتيجة لارتفاع نسبة التمويل بالديون)، وخرج من العينة ليحل محلها شركات أخرى، فإن السلاسل الزمنية لبيانات نسبة الديون إلى أسهم رأس المال يمكن أن تتأثر بشكل ملموس. وبالتالي من المهم توفير معلومات عن كيفية إعداد البيانات والقيام بأشمل تغطية ممكنة للكيانات.

<sup>١٧</sup> بالنسبة للبيانات التي يتم إعدادها على أساس موحد محلي، فإن هذه الشركات التابعة غير الموحدة هي تلك المتضمنة في القطاعات المحلية غير المتلقية للودائع الأخرى وكافة الشركات التابعة الأجنبية. أما على الأساس الموحد عبر الحدود، فإن هذه الشركات التابعة هي تلك المتضمنة في القطاعات غير المتلقية للودائع الأخرى (المحلية والأجنبية).

الحساب المزدوج لرأس المال والدخل بين الكيانات المبلّغة. ويمكن إيجاز هذه التعديلات فيما يلي:

- تُستقطع الاستثمارات في حصص الملكية داخل القطاع من إجمالي رأس المال في القطاع وذلك لكي لا يحدث حساب مزدوج لرأس المال والاحتياطيات المقتناة داخل القطاع.
- يتعين على المكاسب والخسائر من المطالبات أو المعاملات داخل القطاع ألا تؤثر على صافي دخل القطاع، أو رأس المال والاحتياطيات. أي أنه بالنسبة لجهات تلقي الودائع، تضاف أو تقل القيمة من خلال معاملاتها مع ومطالباتها على الكيانات الواقعة خارج القطاع المتلقي للودائع.

٥-٨٤ ويحتوي المرفق التالي على وصف مفصل للتعديلات القطاعية اللازمة. ويسلط الإطار ٥-١٠ الضوء على المقترحات المختلفة المتعلقة بتصنيف ومعالجة التدفقات والمراكز المالية بين البنوك وذلك بغرض تسهيل إجراء التعديلات اللازمة. ويقدم الإطار ٥-٢ توصيات ماثلة فيما يتعلق بقطاع الشركات المالية الأخرى (غير المتلقية للودائع) وقطاع الشركات المالية. ويناقش الإطار ٥-٣ مدى الاختلاف بين البيانات الموحدة استناداً لما إذا كانت عملية التوحيد قائمة على أساس عابر للحدود أو على أساس محلي.

٥-٩٤ وجدير بالذكر أن البيانات القطاعية التي يتم إعدادها لأغراض مؤشرات السلامة المالية يتعين أن تتضمن أي مراكز داخل القطاع في الدين والمشتقات المالية على أساس إجمالي، أي يتعين عدم حذف مثل هذه المراكز بين المجموعات. ويسمح هذا المنهج بتحديد الروابط المتبادلة بين المجموعات داخل القطاع، ومن ثم مخاطر العدوى المحتملة. ويعد هذا مناسباً بصفة خاصة بالنسبة لقطاع جهات تلقي الودائع. ذلك لأن مؤشرات السلامة المالية المستندة إلى أصول تهدف بصفة رئيسية إلى تحديد إجمالي المخاطر التي تواجه قطاع جهات تلقي الودائع، وتتضمن هذه المخاطر المطالبات البنوية<sup>٢٠</sup> على سبيل المثال، من أجل اكتشاف ما إذا كانت أنواع معينة من جهات تلقي الودائع تركز على الإقراض، لنقل مثلاً، بالعملات الأجنبية؛ فاستبعاد جزء من هذا الإقراض قد يكون مضللاً. وينطبق نفس المنطق على مؤشرات السلامة المالية الأخرى المستندة إلى أصول. وعلى خلاف ذلك، في مسح شركات الإيداع الأخرى لدليل الإحصاءات النقدية والمالية، تحذف التدفقات والمراكز المالية بين الكيانات المبلّغة.<sup>٢١</sup>

٥-٥٠ وبشكل أعم، يشجع المرشد على تحديد ورصد مجمل المعلومات عن المراكز المالية فيما بين البنوك بصورة مستقلة.

الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ بالنسبة للشركات التابعة أو المنتسبة المحلية.

## إعداد البيانات الموحدة على مستوى القطاع

٥-٤٥ يعتبر إعداد البيانات الموحدة على مستوى القطاع للاستخدام في مؤشرات السلامة المالية عملية تتكون من خطوتين. فبشرط تطبيق الإبلاغ ببيانات المجموعة الموحدة لكل قطاع، (١) يتم تجميع البيانات المبلّغة من قبل الشركات المتضمنة في الكيانات المبلّغة، (٢) ثم يتم إجراء تعديلات (عمليات توحيد) إضافية لإنتاج بيانات على مستوى القطاع.<sup>١٨</sup> وإذا لم يتم الإبلاغ بالبيانات على أساس مجموعة موحدة، فسوف تكون هناك حاجة لمزيد من التعديلات لحذف المراكز والمعاملات داخل المجموعة.<sup>١٩</sup>

٥-٦٤ وعند إعداد البيانات القطاعية، من المهم إدراك أن جهات تلقي الودائع التي ستوضح أنشطتها في البيانات القطاعية (تُعرف في المرشد بالكيانات المبلّغة) سوف تتفاوت اعتماداً على المنهج المتبع في إبلاغ بيانات المجموعة الموحدة. وبمعنى آخر، فإن كل منهج لإبلاغ بيانات المجموعة الموحدة له كياناته المبلّغة المعينة على مستوى القطاع، والتي ستختلف عن تلك المستخدمة في حالة المناهج الأخرى للإبلاغ ببيانات المجموعة الموحدة. فعلى سبيل المثال، إذا تم إدراج الفروع والشركات التابعة المتلقية للودائع الأجنبية في بيانات المجموعة الموحدة، عندئذ سيكون الكيانات المبلّغة بالبيانات على مستوى القطاع في إطار هذا المنهج أكبر مما لو لم يتم إدراجها. وهذه الإمكانية لتحديد أكثر من مجتمع واحد من الكيانات المبلّغة لأغراض مؤشرات السلامة المالية تناقض طريقة معالجة مجموعات البيانات الاقتصادية الكلية الأخرى، كإحصاءات النقدية والمالية، والتي يتم فيها تحديد تعريف واحد للكيانات المبلّغة بالبيانات استناداً إلى الإقامة وطبيعة النشاط التي تمارسه.

٥-٤٧ بالإضافة إلى ذلك، لأغراض مؤشرات السلامة المالية (ومرة أخرى يختلف المنهج عن الإحصاءات الاقتصادية الكلية الأخرى) هناك حاجة لتعديلات على مستوى القطاع لحذف

<sup>١٨</sup> من خلال إجراء تعديلات، لا تكون البيانات القطاعية هي مجموع تقارير فرادى جهات تلقي الودائع. ومن ثم، فمن المرجح أن تختلف بيانات مؤشرات السلامة المالية المنشورة من قبل فرادى جهات تلقي الودائع وتلك الخاصة بقطاع برتمته.

<sup>١٩</sup> يقدم الفصل ١١ مزيداً من التفاصيل عن التعديلات اللازمة.

<sup>٢٠</sup> في الفصل ١٣، تناقش مراقبة الانكشافات بين البنوك على أساس جهات تلقي الودائع كل على حدة.

<sup>٢١</sup> يوضح الإطار ١١-١٠ كيفية استخدام بيانات الإحصاءات النقدية والمالية في حساب المؤشرات المتفق عليها.



## الإطار ٥-١: التدفقات والمراكز المالية فيما بين البنوك

داخل أي نظام مالي، من المرجح أن تكون هناك علاقات مالية بين جهات تلقي الودائع. وهذه العلاقات قد تكون كبيرة، وتتخذ شكل الاقتراض والإقراض بين البنوك، وامتلاك أسهم رأس المال والأدوات المتداولة الأخرى المصدرة من قبل جهات تلقي الودائع. وتعد كيفية توضيح مختلف هذه العلاقات المتبادلة في البيانات المستخدمة لحساب مؤشرات السلامة المالية أمراً ضرورياً لفهم البيانات. والهدف من هذا الإطار هو تفسير كيف تتسق معاً مختلف توصيات المرشد بشأن تصنيف التدفقات والمراكز المالية فيما بين البنوك في الكشف المالي على مستوى القطاع. ويوضح الفصل ١١ المعلومات اللازمة لاستيفاء تلك التوصيات.

التدفقات والمراكز المالية بين جهات تلقي الودائع في نفس المجموعة<sup>١</sup>

في المنهج الموحد، يتم من معلومات القطاع حذف كافة التدفقات والمراكز المالية داخل المجموعة—بما في ذلك رأس المال والاحتياطيات—بين جهات تلقي الودائع المتضمنة في الكيانات المبلغة.

## التدفقات والمراكز المالية مع جهات تلقي الودائع الأخرى

بالنسبة للدخل والمصروفات، ورأس المال والاحتياطيات، فإن المنهج المتبع هو أساساً استبعاد من بيانات القطاع التدفقات والمراكز المالية مع جهات تلقي الودائع الأخرى المتضمنة في الكيانات المبلغة<sup>٢</sup> والهدف هو تجنب استخدام تقدير إجمالي لتدفق الدخل في القطاع، ومقياس مجموع رأس المال فيه، الأمر الذي قد يؤدي إلى المغالاة في سلامته المالية وقوة رأسماله. وفي بيان الدخل والمصروفات، يتم حذف الدخل والمصروفات بخلاف الفوائد داخل القطاع؛ ويتم حذف الأرباح الموزعة داخل القطاع في كل من سطور الدخل بخلاف الفوائد والأرباح الموزعة مستحقة الدفع. ويتم عرض دخل ونفقات الفائدة بين البنوك بالقيمة الإجمالية، ومن حيث المبدأ، سيكون مجموعهما صفراً في سطر صافي الدخل من الفائدة. ويتم إجراء تعديلات لأية مخصصات للمطالبات المتعثرة على جهات تلقي الودائع الأخرى المتضمنة في الكيانات المبلغة. (ويقدم المرفق في هذا الفصل مثالا رقمياً على التعديلات اللازمة على مستوى القطاع).

وبإتباع نفس المنهج، فإن الأصول السائلة تستبعد المطالبات بين البنوك غير المتداولة، ومن ثم تتجنب المغالاة في مقياس السيولة على مستوى القطاع. ومثل هذه المطالبات بين البنوك لا تعد مصادر "خارجية" للسيولة بالنسبة للقطاع، أو قابلة للتسييل النقدي في السوق (خلافاً للمطالبات القابلة للتداول على البنوك الأخرى). وعلى نحو مماثل، يتعين على الخصوم قصيرة الأجل المستخدمة في حساب نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل لمؤشرات السلامة المالية أن تستبعد الخصوم قصيرة الأجل داخل القطاع.

ولمراقبة الانكشافات للمخاطر واحتمال حدوث عدوى، ففي حالة إجمالي الأصول (والخصوم) يوصي المرشد كمبدأ عام بأن يدرج في بيانات القطاع إجمالي المطالبات والالتزامات بين البنوك (على غرار تدفقات الفائدة). ويرجع ذلك إلى أن مؤشرات السلامة المالية المستندة إلى مقاربات الأصول تهدف أساساً إلى تحديد إجمالي المخاطر التي تواجه قطاع جهات تلقي الودائع، وتتضمن هذه المخاطر المطالبات البنينية.

وبشكل أعم، يجب المرشد تحديد ورصد مجمل بيانات المراكز المالية فيما بين البنوك بصورة مستقلة

ولتجنب القيد غير المتجانس من قبل جهات تلقي الودائع المدينة والدائنة، يتم إجراء تعديلات على بيانات المخصصات المحددة للقروض (أو الأصول الأخرى) على جهات تلقي الودائع الأخرى المتضمنة في الكيانات المبلغة.

<sup>١</sup> تعد المجموعة في هذا السياق هي الجهة الأم المتلقية للودائع، وفروعها المتلقية للودائع، والشركات التابعة المتلقية للودائع.

<sup>٢</sup> يتضمن المصطلح "الكيانات المبلغة" كافة جهات تلقي الودائع المتضمنة في معلومات القطاع. وتختلف هذه الكيانات اعتماداً على التغطية المؤسسية للقطاع.

## الاستثمارات في الأسهم

تتطلب معاملة الاستثمارات في الأسهم اهتماماً خاصاً.

وفي كافة نظم القياس، يتم التمييز عندما يصل استثمار ساهمي إلى مستوى معين يحقق عنده المستثمر نفوذاً كبيراً على قرارات الإدارة، ومن ثم على استخدام الموارد الرأسمالية للكيان. وكما سبقت الإشارة في مكان آخر من هذا الفصل (الفقرة ٥-٨)، واعتماداً على الممارسات الوطنية، قد يكون هذا المستوى ١٠٪ أو ٢٠٪. واتساقاً مع مثل هذا التمييز، يتم في المرشد قيد قيمة الاستثمار الساهمي في الشركات المرتبطة، وكذلك في الشركات التابعة غير الموحدة، في الميزانية العمومية للمستثمر، كما يتم عزو الإيرادات إلى بيان الدخل (الدخل بخلاف الفوائد) للمستثمر على أساس الحصة التناسبية للمستثمر في رأس مال واحتياطيات الشركة المرتبطة والشركة التابعة غير الموحدة. وأي استثمار عكسي في حصص ملكية كيان أم من قبل شركة مرتبطة أو شركة تابعة غير موحدة يتعين قيده على نحو مماثل في الميزانية العمومية وبيان الدخل للشركة المرتبطة/التابعة.

وبالنسبة للبيانات على مستوى القطاع، فعندما يكون كل من الشركة المرتبطة والكيان الأم ضمن الكيانات المبلغة، فإن:

- قيمة الإيرادات التي يمكن عزوها لجهة تلقي الودائع المستثمرة يجب أن تستقطع من الدخل (الأخر) بخلاف الفوائد—ذلك حتى لا يحدث حساب مزدوج لنفس صافي الدخل. وإضافة إلى ذلك، لضمان عدم المغالاة في الأرباح الموزعة مستحقة الدفع والإيرادات المحتجزة في القطاع، يجب أن يُستقطع من تلك البنود حصة جهة تلقي الودائع المستثمرة من الأرباح الموزعة مستحقة الدفع ومن الإيرادات المحتجزة (والتي يفترض أن تكون مجتمعة مساوية للقيود المدرج في الدخل بخلاف الفوائد).
- يتعين استبعاد الحصة التناسبية لجهة تلقي الودائع المستثمرة في رأسمال واحتياطيات الشركة المرتبطة (أو الأم، مثلاً في حالة الاستثمار العكسي) من إجمالي الأصول ومن رأس المال والاحتياطيات في الميزانية العمومية للقطاع.

وبالإضافة إلى ذلك، إذا قامت مؤسسة متلقية للودائع بشراء حصة في شركة مرتبطة أو تابعة (أو أضافت إليها) في كيان آخر (أو هناك استثمار عكسي)، وبدفع ما يزيد عن القيمة التناسبية لرأس المال والاحتياطيات للكيان—أي أن الأصول المقدمة أكبر في القيمة من تلك المتحصلة عليها—يُنظر إلى الفرق على أنه شهرة تجارية مشتركة<sup>٣</sup>. ويتعين على المبلغ بالبيانات أن يستقطع قيمة الشهرة التجارية من الإيرادات المحتجزة في رأس المال والاحتياطيات. وعلى نحو مماثل، إذا قامت مؤسسة تلقي ودائع ببيع حصة في شركة مرتبطة أو تابعة (أو عند تصفية استثمار عكسي) بسعر يزيد عن القيمة التناسبية لرأس المال والاحتياطيات—أي أن الأصول المتحصلة عليها أكبر في القيمة من تلك المقدمة—تتعين إضافة الفرق إلى الإيرادات المحتجزة. وإذا استخدمت مؤسسة لتلقي ودائع أسهمها الذاتية في شراء حصة في شركة مرتبطة أو تابعة، عندئذ تزيد قيمة أصول، فضلاً عن رأسمال واحتياطيات المشتري بقيمة حصة تناسبية من رأسمال واحتياطيات الشركة المرتبطة أو التابعة. ويقدم الملحق الخامس مثالين رقميين للتعامل مع الشهرة التجارية.

وبالنسبة للبيانات على مستوى القطاع، يتعين استبعاد القيمة السوقية لاستثمارات حصص الملكية الأخرى لجهات تلقي الودائع في مؤسسات تلقي ودائع متضمنة في الكيانات المبلغة من إجمالي الأصول ومن رأس المال والاحتياطيات (المقياس الضيق). فضلاً عن ذلك، يتعين استبعاد المكاسب والخسائر المتحققة وغير المتحققة على الاستثمارات في حصص ملكية جهات تلقي الودائع الأخرى المتضمنة في الكيانات المبلغة، وذلك من بيان الدخل والمصروفات.

<sup>٣</sup> سوف يعني ذلك أن الموارد النقدية سوف تقل بما يزيد عن قيمة حصة رأس المال، مما يخفض من رأس المال والاحتياطيات.

## الإطار ٥-٢: التدفقات والمراكز المالية في القطاعات غير المتلقية للودائع

الشركات غير المالية المتضمنة في الكيانات المبلّغة. ويتضمن ذلك استبعاد أي حيازات لأسهم رأس المال من الأصول ورأس المال والاحتياطيات، وكافة المطالبات والالتزامات داخل المجموعة.

فضلا عن ذلك، يتم على مستوى القطاع حذف قيمة الميزانية العمومية لكافة حيازات أسهم رأس المال في الشركات غير المالية الأخرى المتضمنة في الكيانات المبلّغة من الأصول، و(المقياس الضيق) لرأس المال والاحتياطيات لتجنب مضاعفة الرفع المالي لرأس المال على مستوى القطاع. وكما في حالة القطاع المتلقي للودائع، يتم تقييم الاستثمارات المرتبطة (والاستثمارات العكسية في حصص الملكية) من قبل الشركات غير المالية في الشركات غير المالية الأخرى على أساس الحصة التناسبية للمستثمر من رأسمال واحتياطيات الشركة المرتبطة. ومن حيث المبدأ، إذا تم قيد أية زيادة أو انخفاض في قيمة أسهم رأس المال المقتناة في الشركات غير المالية الأخرى من قبل الشركة غير المالية المستثمرة كتعديل للتقييم، وليس كمكسب أو خسارة في الدخل، يجب استقطاع مثل هذه التغييرات في التقييم فقط من مجموع رأس المال وليس من المقياس الضيق لرأس المال والاحتياطيات. ويتعين إجراء كافة تلك التعديلات على البيانات القطاعية.

ويتعين على بنود الدخل والمصروفات داخل القطاع ألا تؤثر على صافي الدخل. ولذا، يجب استقطاع الأرباح الموزعة مستحقة الدفع داخل القطاع وحصة الكيان الأم من الإيرادات المحتجزة لشركة مرتبطة (وكذلك، في حالة الاستثمار العكسي في حصص الملكية، حصة الشركة المرتبطة من الإيرادات المحتجزة للكيان الأم) من الدخل الآخر (الصافي)، مع قيد قيود مقابلة في الأرباح الموزعة مستحقة الدفع والإيرادات المحتجزة. وتضمن مثل هذه التعديلات أن صافي الدخل، والأرباح الموزعة مستحقة الدفع، والإيرادات المحتجزة للقطاع باكملة غير مبالغ فيها. فضلا عن ذلك، يتعين استبعاد أية مكاسب وخسائر على حيازات أسهم رأس المال في الشركات غير المالية الأخرى وعلى مبيعات الأصول الثابتة للشركات غير المالية الأخرى المتضمنة في مصادر الدخل الأخرى (صاف). ويتعين إجراء كافة هذه التعديلات على البيانات القطاعية.

ويتم عرض دخل ونفقات الفائدة بالقيمة الإجمالية، ومن حيث المبدأ، سوف يبلغ مجموعهما صفرًا في صافي الدخل، وبالتالي ليست هناك حاجة للتعديل. ومع ذلك، لإعداد سلاسل بنود التذكرة المتمثلة في الأرباح قبل الفائدة والضريبة، هناك حاجة لبيانات عن الفائدة مستحقة القبض من الشركات غير المالية الأخرى.

داخل أي نظام مالي، من المرجح أن تكون هناك علاقات مالية بين المؤسسات في ذات القطاع. ويوضح هذا الإطار كيف تتسق معا مختلف توصيات المرشد بشأن تصنيف التدفقات والمراكز المالية داخل القطاع في الكشوف المالية للقطاع المالي الآخر (غير المتلقي للودائع) والقطاع غير المالي. ويوضح الفصل ١١ المعلومات اللازمة لاستيفاء هذه التوصيات.

## الشركات المالية الأخرى

بالمقارنة مع القطاعات المتلقية للودائع وغير المالية، هناك فقط قائمة قصيرة من مؤشرات السلامة المالية للشركات المالية الأخرى. ومن ثم، فإن المعلومات القطاعية الموضحة في الفصل الرابع تعد محدودة بشكل أكبر، وبالتالي كذلك التعديلات على مستوى القطاع.

وفي المنهج الموحد المحلي، يتم من معلومات القطاع حذف كافة التدفقات والمراكز المالية<sup>١</sup>—بما فيها رأس المال والاحتياطيات—داخل المجموعة بين الشركات المالية الأخرى المقيمة المتضمنة في الكيانات المبلّغة<sup>٢</sup>. ويتضمن ذلك استبعاد أي حيازات لأسهم رأس المال من الأصول ورأس المال والاحتياطيات، وكذلك كافة المطالبات والالتزامات داخل المجموعة.

فضلا عن ذلك، يتم على مستوى القطاع حذف كافة حيازات أسهم رأس المال في الشركات المالية الأخرى المتضمنة في الكيانات المبلّغة من الأصول ورأس المال والاحتياطيات لتجنب مضاعفة الرفع المالي لرأس المال على مستوى القطاع.

## الشركات غير المالية

في المنهج الموحد المحلي، وكما هو الحال بالنسبة لجهات تلقي الودائع والشركات المالية الأخرى، يتم من معلومات القطاع حذف كافة التدفقات والمراكز المالية<sup>٣</sup>—بما فيها رأس المال والاحتياطيات—داخل القطاع بين

<sup>١</sup>تعد المجموعة في هذا السياق شركة مالية أخرى (تعد الشركة الأم)، وفروع هذه الشركة الأم، والشركات التابعة للشركة الأم.  
<sup>٢</sup>يتضمن مصطلح "الكيانات المبلّغة" كافة الشركات المالية المقيمة الأخرى (أو الشركات غير المالية المقيمة تبعاً للبيانات القطاعية التي يتم إعدادها).  
<sup>٣</sup>والمجموعة في هذا السياق هي شركة غير مالية (الشركة الأم)، وفروع هذه الشركة الأم، والشركات التابعة لهذه الشركة الأم.

## مرفق: التحديد المفصل للتعديلات اللازمة على مستوى القطاع

## جهات تلقي الودائع

٥١-٥ يقدم الجدول ٢-٥ توضيحاً للتعديلات المطلوبة<sup>٢٢</sup> على مستوى القطاع لتجميع بيانات فرادى جهات تلقي الودائع لتجنب

<sup>٢٢</sup>من المرجح أن تحتاج السلطات إلى جمع بيانات إضافية فيما يتجاوز مصادر بياناتها الأساسية لإجراء التعديلات على مستوى القطاع وقد ينطوي ذلك على تكلفة إضافية. ويقدم الفصل ١١ بعض الدلالة على السلاسل المطلوبة.

الحساب المزدوج لرأس المال والدخل في عملية التجميع. ويتم تفسير هذه التعديلات فيما تبقى من هذا المرفق. ويقدم الجدول بيانات ثلاث مؤسسات متلقية للودائع (١ و ٢ و ٣) مقيمة في الاقتصاد المحلي. حيث تُعرض كشوف الدخل والمصروفات وكشف الميزانية العمومية لكل جهة من هذه الجهات في الأعمدة الثلاثة الأولى، والبيانات القطاعية في العمود الرابع. وتعد المؤسسة المتلقية للودائع رقم ٣ شركة منتسبة لجهة تلقي الودائع رقم ٢. ونظراً للتركيز على التعديلات، لا يتم تحديد كافة السطور في الكشف الكامل للحسابات (كما هي موضحة في

## الإطار ٥-٣: ما الفرق بين البيانات الموحدة عبر الحدود وعلى أساس محلي؟

الدخل والمصرفيات وإجمالي انكشافات الميزانية العمومية والبند خارج الميزانية العمومية للفروع الأجنبية. وتتمثل الاستثناءات في أن التدفقات والمراكز المالية داخل القطاع، بخلاف أوضاع الدين وتدفقات الدخل من الفائدة المرتبطة بها بين جهات تلقي الودائع غير المرتبطة، تتم إزالتها خلال التوحيد. وبالتالي، فإن القروض المقدمة من قبل فرع أجنبي للمقيمين في ذلك البلد الأجنبي أو للمقيمين في اقتصاد الكيان الأم أو كلاهما معا سوف تدرج على أساس إجمالي في الميزانية العمومية للقطاع، إلا إذا كان المقترض مؤسسة تلقي ودائع أخرى في نفس المجموعة.

وفي المقابل، في حالة الأساس المحلي الموحد، تُدرج ضمن بيانات القطاع كافة تدفقات إجمالي الدخل والمصرفيات وإجمالي المطالبات والالتزامات بين الفروع الأجنبية وجهات تلقي الودائع المحلية. وبالتالي، فإن القروض من الكيان الأم المحلي إلى فروعها الأجنبية سوف تدرج ضمن القروض الممنوحة لغير المقيمين في الميزانية العمومية للقطاع.

ولكن كيف تؤثر هذه الفروق على سلاسل البيانات القطاعية المستخدمة في إعداد مؤشرات السلامة المالية؟ سوف يختلف التأثير باختلاف طبيعة النشاط الذي تقوم به الفروع الأجنبية، ولكن هناك ثلاثة مؤشرات يمكن استعراضها:

(١) باستثناء حالة الفروع الأجنبية التي يكون غالبية تعاملها مع كيانها الأم، فإن بيانات إجمالي الأصول والخسوم ستكون أكبر في البيانات الموحدة عبر الحدود مقارنة بالبيانات الموحدة على المستوى المحلي؛

(٢) باستثناء حالة الفروع الأجنبية التي يكون غالبية تعاملها مع مؤسسات تلقي ودائع أخرى متضمنة في الكيانات المبلغة، ستكون بيانات إجمالي الدخل والمصرفيات أكبر كذلك على أساس موحد عبر الحدود،

(٣) ويعتبر أن تكون الأرباح ورأس المال متماثلين تقريبا في المنهجين نظرا لأنه يتم عزو كافة الأرباح واي رأسمال للفروع الأجنبية إلى الكيان الأم.

ومع ذلك، قد تنشأ بعض الاختلافات نظرا لأن التعديلات على المستوى القطاعي الموضحة في مرفق هذا الفصل (راجع الفقرتين ٥٣-٥ و ٧٩-٥) قد تتباين بسبب الاختلافات في الكيانات المبلغة—بعض التعديلات قد تكون لازمة على أساس موحد عبر الحدود ولكن غير لازمة على أساس موحد محلي.

٤- لدى جهات تلقي الودائع المحلية شركات تابعة أجنبية متلقية للودائع

في هذه الظروف، سوف يكون هناك اختلاف بين البيانات الموحدة عبر الحدود والبيانات الموحدة على المستوى المحلي. وعلى الأساس الموحد عبر الحدود، ولكن ليس على الأساس الموحد المحلي، يتم إدراج الشركات التابعة الأجنبية في الكيانات المبلغة.

وكما هو الحال بالنسبة للفروع الأجنبية، على أساس موحد عبر الحدود، وخلافا للأساس الموحد المحلي، ومع بعض الاستثناءات، سوف تدرج داخل بيانات القطاع تدفق إجمالي الدخل والمصرفيات وإجمالي انكشافات الميزانية العمومية (وخارج الميزانية) للشركات التابعة الأجنبية. وتتمثل الاستثناءات في أن التدفقات والمراكز المالية داخل القطاع، بخلاف أوضاع الدين وتدفقات الدخل من الفائدة المرتبطة بها بين جهات تلقي الودائع غير المرتبطة، سوف تتم إزالتها أثناء توحيد البيانات.

وفي المقابل، على أساس موحد محلي، يتم في بيانات القطاع إظهار تدفقات إجمالي الدخل والمصرفيات وإجمالي المطالبات والالتزامات بين الشركات التابعة الأجنبية وجهات تلقي الودائع المحلية.

يوضح المرشد منهجين واسعي النطاق لتوحيد البيانات: التوحيد عبر الحدود والتوحيد المحلي. وفي المناقشات التي صاحبت عملية وضع مسودة المرشد، أُثير تساؤل عن كيفية اختلاف البيانات المنتجة في إطار هذين المنهجين، وخاصة بغرض مساعدة معدي البيانات على فهم مبادئ ودلالات هذين المنهجين لتوحيد البيانات.

ويوضح هذا الإطار مجموعة من الحالات، بدءا بالحالة المباشرة وتمتد عبر درجات متزايدة في التشعب، وذلك من أجل: (١) تفسير كيف تختلف البيانات المعدة بواسطة منهجي التوحيد من حيث المبدأ، إن كان هناك اختلاف من الأساس (٢) والإشارة إلى صافي التأثير المحتمل على سلاسل البيانات القطاعية المستخدمة لإعداد مؤشرات السلامة المالية. ولتوضيح المبادئ المتضمنة، يركز الإطار فقط على الفروق الناشئة عن منهجي التوحيد وليس نطاق التغطية المؤسسية. ومن الواضح أن مجموعات البيانات سوف تختلف إذا اختلف نطاق التغطية المؤسسية—كالمؤسسات الخاضعة للسيطرة المحلية فقط مقابل المؤسسات الخاضعة للسيطرة المحلية والأجنبية معا. وبينما يركز الإطار على جهات تلقي الودائع، فإن المبادئ الموضحة تنطبق بنفس القدر على قطاعات الشركات الأخرى.

وباختصار عام، في حين لا تميز البيانات الموحدة عبر الحدود بين الأنشطة المصرفية التي تتم في الاقتصادين المحلي والأجنبي، فإن بيانات القطاع المصرفي الموحد المحلي لا توضح المخاطر التي يتم تحملها من خلال الفروع والشركات التابعة الأجنبية، وبالتالي يمكن أن تعطي تقديرا مضللا لسلامة القطاع.

١- ليس لدى جهات تلقي الودائع المحلية فروع أجنبية أو أية شركات تابعة أو مرتبطة متلقية للودائع<sup>١</sup>

في هذه الظروف، تكون البيانات الموحدة عبر الحدود والبيانات الموحدة على المستوى المحلي متماثلة.

٢- ليس لدى جهات تلقي الودائع المحلية أية فروع أجنبية، أو شركات تابعة متلقية للودائع، ولكن لديها شركات مرتبطة أجنبية متلقية للودائع

في هذه الظروف، تكون البيانات الموحدة عبر الحدود والبيانات الموحدة على المستوى المحلي متماثلة. وبالنسبة لمجموعتي البيانات، تُدرج القيمة التناسبية لرأس مال وأرباح الشركات المرتبطة الأجنبية في معلومات الدخل والميزانية العمومية على مستوى القطاع. وفي كلا الحالتين، لا يتم إدراج هذه الشركات الأجنبية المرتبطة في الكيانات المبلغة في الاقتصاد المحلي.

٣- لدى جهات تلقي الودائع المحلية فروع أجنبية

في هذه الظروف، سوف يكون هناك اختلاف بين البيانات الموحدة عبر الحدود والبيانات الموحدة على المستوى المحلي. وعلى أساس موحد عبر الحدود، ولكن ليس على أساس موحد محلي—يتم إدراج الفروع الأجنبية في الكيانات المبلغة.

وعلى أساس موحد عبر الحدود، وخلافا للمنهج الموحد المحلي، ومع بعض الاستثناءات، يتم في بيانات القطاع إدراج بيانات تدفق إجمالي

<sup>١</sup> يتم تعريف الشركات التابعة والشركات المرتبطة في الفقرتين ٧-٥ و ٨-٥.

الفروق الأخرى على مستوى القطاع بسبب اختلاف التعديلات على مستوى القطاع الناتج عن اختلاف الكيانات المبلّغة.

٥- لدى جهات تلقي الودائع المحلية شركات تابعة وشركات مرتبطة في القطاعات الأخرى<sup>٢</sup>

في هذه الظروف، تكون البيانات الموحدة عبر الحدود والبيانات الموحدة على المستوى المحلي متماثلة باستثناء واحد: إذا كان استثمار الكيان الأم في الشركة التابعة أو المرتبطة تتم جيازته من خلال شركة تابعة أجنبية متلقية للودائع يوجد بها مستثمرو أقلية (راجع أدناه).

ونظراً لأن الشركات التابعة في القطاعات الأخرى غير موحدة مع الكيان الأم المتلقي للودائع، يتم في كلا مجموعتي البيانات إدراج تدفقات إجمالي الدخل والمصروفات وإجمالي المطالبات والالتزامات بين الشركات التابعة والقطاع المتلقي للودائع، وكذلك حصة تناسبية من الكيان الأم في أرباح ورأس مال واحتياطيات الشركة التابعة. وتنطبق نفس المبادئ على الشركات المرتبطة في القطاعات الأخرى. وإذا كانت الشركة التابعة أو المرتبطة في القطاع الأخرى تحت سيطرة شركة أجنبية متلقية للودائع تابعة للكيان الأم الذي يوجد به مستثمرو أقلية، عندئذ يكون الحصة التناسبية من الأرباح ورأس المال المسجلة في البيانات الموحدة على المستوى المحلي أقل منه في البيانات الموحدة عبر الحدود بمقدار حصة تناسبية من مستثمري الأقلية في أرباح ورأس مال الشركة التابعة أو المرتبطة في القطاع الأخرى<sup>٣</sup>، ويعد السبب في هذا الفرق هو نفسه الموصوف في الفقرة الأخيرة من الحالة الرابعة أعلاه.

ويتمثل تأثير الفروق على البيانات القطاعية بالنسبة للشركات التابعة الأجنبية المتلقية للودائع مع تأثيرها بالنسبة للفروع الأجنبية كما هو موصوف في الحالتين (١) و(٢) أنفاً بالإضافة إلى (٣) أعلاه إذا كانت الشركة التابعة الأجنبية مملوكة بنسبة ١٠٠٪ من قبل كيان محلي أم. أما إذا كانت الشركة التابعة الأجنبية مملوكة بنسبة تقل عن ١٠٠٪، فإن التأثير غير مماثل لذلك الموصوف بالنسبة للفروع الأجنبية في الحالة (٣) أعلاه.

وعندما تكون الشركات التابعة الأجنبية مملوكة بنسبة تقل عن ١٠٠٪ من قبل كيان أم، من المرجح أن تكون بيانات الأرباح (أو الخسائر) ورأس المال على مستوى القطاع على أساس موحد عبر الحدود أكبر، مقارنة بما لو كانت على أساس موحد محلي. ويرجع ذلك إلى أنه على أساس موحد عبر الحدود يتم إدراج كامل أرباح (أو خسائر) ورأس مال الشركات التابعة الأجنبية في البيانات، ولكن على أساس موحد محلي يتم إدراج أرباح ورأس مال الشركات التابعة الأجنبية على أساس حصة الملكية التناسبية. وعليه، إذا كانت الشركة التابعة مملوكة بنسبة ٥٠٪، يتم إدراج ٥٠٪ «فقط» من الأرباح ورأس المال في البيانات الموحدة على المستوى المحلي. بمعنى آخر، على أساس موحد عبر الحدود، يتم إدراج حصة الملكية التناسبية لمستثمري الأقلية في رأس المال والحصة من الأرباح في البيانات، الأمر الذي يختلف على أساس موحد محلي. وثمة استثناء واحد—إذا كان مستثمرو الأقلية مؤسسات أخرى متلقية للودائع متضمنة في الكيانات الموحدة على المستوى المحلي المبلّغة بالبيانات، عندئذ يتم إدراج قيمة استثماراتهم وإيراداتهم منها في بيانات القطاع<sup>٤</sup>، وكما هو موصوف بالنسبة للفروع الأجنبية في الحالة (٣) أعلاه، قد تنشأ بعض

<sup>٢</sup> هذه الشركات التابعة أو المرتبطة غير متضمنة في الكيانات المبلّغة. وينشأ ذات الفرق بين البيانات الموحدة عبر الحدود والبيانات الموحدة على المستوى المحلي عندما تكون الاستثمارات في الشركات المرتبطة الأجنبية المتلقية للودائع مملوكة من قبل شركات تابعة أجنبية متلقية للودائع كيان أم محلي لديه مستثمري أقلية.

<sup>٣</sup> عندما يكون لجهات تلقي الودائع المحلية شركات تابعة أجنبية متلقية للودائع، إذا كان مستثمر الأقلية في هذه الشركة التابعة متضمناً في الكيانات المبلّغة، من أجل تجنب الحساب المزدوج للدخل ورأس المال على مستوى القطاع على أساس موحد عبر الحدود، يتعين أن تستبعد من بيانات القطاع قيمة أي استثمار وأي إيرادات على هذا الاستثمار مبلغاً من قبل مستثمر الأقلية.

#### التعديلات في بيان الدخل

٥-٣ لأغراض إعداد البيانات للاستخدام في حساب مؤشرات السلامة المالية، هناك حاجة لما يصل إلى سبعة تعديلات في بيان الدخل من أجل حذف المعاملات داخل القطاع والمكاسب والخسائر من المطالبات داخل القطاع. وفيما يلي وصف لكل تعديل من تلك التعديلات:

- مخصصات الفائدة المستحقة على القروض المتعثرة (والمطالبات الأخرى) لجهات تلقي الودائع الأخرى.
- الرسوم والعمولات مستحقة القبض والدفع من جهات تلقي الودائع الأخرى المتضمنة في الكيانات المبلّغة.
- الأرباح الموزعة مستحقة القبض والدفع من جهات تلقي الودائع الأخرى المتضمنة في الكيانات المبلّغة.

الجدول ٤-١) بشكل منفصل. ويوضح النص التعديلات اللازمة كذلك لقطاعات الشركات الأخرى.

٥-٢ تعتمد أهمية كل تعديل على الظروف القطرية. فبعض التعديلات، كتلك الخاصة بالرسوم والعمولات، قد تنطبق عموماً بخلاف تعديلات أخرى، كالمخصصات على القروض لجهات تلقي الودائع الأخرى. ويتعين على معدي البيانات اتخاذ قرار بشأن التكلفة والمزايا المترتبة على جمع بيانات جديدة. فإذا كانت الأدلة المتاحة تشير إلى عدم أهمية أو جدوى إجراء تعديل ما، فإن مزايا جمع مثل هذه المعلومات قد لا تتجاوز من حيث الأهمية التكاليف المحتملة على المبلّغين وجهات إعداد البيانات.

الجدول ٥-٢: البيانات القطاعية: توحيد بنود الدخل والمصروفات والميزانية العمومية

البيانات القطاعية	جهة تلقي الودائع ٣	جهة تلقي الودائع ٢	جهة تلقي الودائع ١	
				الدخل والمصروفات
٢,٣٠٠	٤٠٠	١,٣٠٠	٦٠٠	إجمالي الدخل من الفائدة
١٣٠	صفر	١٥٠	صفر	نقص مخصصات الفوائد المستحقة على الأصول غير العاملة
محذوفة	صفر	٢٠	صفر	منها: على القروض إلى جهات تلقي الودائع الأخرى <sup>١</sup>
٢,١٧٠	٤٠٠	١,١٥٠	٦٠٠	الدخل من الفائدة
١,٠٠٠	٢٠٠	٥٠٠	٣٠٠	مصروفات الفائدة
١,١٧٠	٢٠٠	٦٥٠	٣٠٠	مصروفات الفائدة
١,٢١٣,٨	٤٠٠	٧٠٠	٢٥٠	الدخل من مصادر غير الفائدة
٥٨٠	٢٠٠	٣٠٠	١١٠	الرسوم والعمولات مستحقة القبض
محذوفة	صفر	٣٠	صفر	منها: من جهات تلقي الودائع الأخرى
٢٤٥	١٠٠	١٠٠	٥٠	المكاسب/الخسائر على الأدوات المالية
محذوفة	صفر	صفر	٥	منها: على أسهم رأس المال لجهات تلقي الودائع
٢٠,٨	صفر	١٠٠	صفر	الحصة التناسبية من الإيرادات
محذوفة	صفر	٧٩,٢	صفر	منها: من جهات تلقي الودائع الأخرى
٣٦٨	١٠٠	٢٠٠	٩٠	مصادر الدخل الأخرى
محذوفة	صفر	صفر	٧	منها: الأرباح الموزعة من جهات تلقي الودائع
محذوفة	١٥	صفر	صفر	مصادر الدخل الأخرى مستحقة القبض من جهات تلقي الودائع الأخرى
٢,٣٨٣,٨	٦٠٠	١,٣٥٠	٥٥٠	إجمالي الدخل
١,٢١٥	١٥٠	٦٠٠	٥٠٠	نفقات التشغيل
محذوفة	١٥	صفر	١٥	منها: الرسوم والعمولات مستحقة الدفع لجهات تلقي الودائع الأخرى
محذوفة	صفر	٥	صفر	نفقات أخرى مستحقة الدفع لجهات تلقي الودائع الأخرى
١٣٢	١٠	٨٠	٥٠	المخصصات (الصافية)
محذوفة	صفر	٨	صفر	منها: المخصصات على القروض لجهات تلقي الودائع
١,٠٣٦,٨	٤٤٠	٦٧٠	صفر	صافي الدخل (قبل البنود الاستثنائية والضرائب)
٤٤٨	١٧٦	٢٧٢	صفر	ضريبة الدخل
٥٨٨,٨	٢٦٤	٣٩٨	صفر	صافي الدخل بعد الضريبة
٣٩١	١٤٠	٣٠٠	صفر	الأرباح الموزعة مستحقة الدفع
محذوفة	٤٩	صفر	صفر	منها: إلى جهات تلقي الودائع الأخرى
١٩٧,٨	١٢٤	٩٨	صفر	الإيرادات المحتجزة
				الميزانية العمومية
١,٣٠٠	٣٠٠	٥٠٠	٥٠٠	الأصول غير المالية
٣٦,١٥٨	٧,٣٠٠	١٧,٨٠٠	١١,٢٥٠	الأصول المالية
٢٨,٤٥٨	٥,٥٠٠	١٤,١٠٠	٨,٨٥٠	القروض (باستثناء المخصصات المحددة)
٢٩,٢٥٠	٥,٦٠٠	١٤,٤٠٠	٩,٢٥٠	إجمالي القروض
٧٩٢	١٠٠	٣٠٠	٤٠٠	المخصصات المحددة
محذوفة	صفر	٨	صفر	منها: المخصصات على القروض لجهات تلقي الودائع
٤٠٠	٢٠٠	٣٠٠	١٠٠	الأسهم وحصص الملكية الأخرى
محذوفة	صفر	١٨٠	صفر	منها: الاستثمار في الشركات المنتسبة المتلقية للودائع
محذوفة	صفر	صفر	٢٠	الاستثمار في جهات تلقي الودائع الأخرى
٧,٣٠٠	١,٦٠٠	٣,٤٠٠	٢,٣٠٠	الأصول المالية الأخرى
٣٧,٤٥٨	٧,٦٠٠	١٨,٣٠٠	١١,٧٥٠	مجموع الأصول
٣٤,٧٠٠	٧,٠٠٠	١٦,٧٠٠	١١,٠٠٠	الخصوم
٢,٧٥٨	٦٠٠	١,٦٠٠	٧٥٠	رأس المال والاحتياطيات
٣٧,٤٥٨	٧,٦٠٠	١٨,٣٠٠	١١,٧٥٠	مجموع الخصوم ورأس المال

<sup>١</sup> جهات تلقي الودائع التي تدخل ضمن سطور "ومنها" في هذا الجدول وغيره هي جهات تلقي الودائع في الكيانات المبلغة.

نظرا لأنها تبلغ صفرا بالمستوى الصافي- تستخدم أربعة مؤشرات سلامة مالية سلاسل البيانات "إجمالي الدخل" أو "مصروفات بخلاف الفوائد". وبالتالي يوصي المرشد بالنسبة لإجمالي سلاسل البيانات هذه باستبعاد الرسوم والعمولات داخل القطاع.<sup>٢٤</sup>

٥٩-٥ في الجدول ٥-٢، من أصل مبلغ ٣٠٠ يمثل الرسوم والعمولات مستحقة القبض لجهة تلقي الودائع ٢، تعد ٣٠ مستحقة القبض (مستحقة الدفع) لمؤسستي تلقي الودائع الآخرين في الكيانات المبلّغة. وهذه المبالغ هي معاملات داخل القطاع، ولا تمثل دخلا من القطاعات الأخرى أو مدفوعات لها. وبالتالي، عند حساب المجموع القطاعي (العمود ٤)، يتم حذف ٣٠ من الرسوم والعمولات مستحقة القبض والدفع.

حذف الأرباح الموزعة مستحقة القبض والدفع بين جهات تلقي الودائع

٥٦-٥ بالنسبة للأرباح الموزعة مستحقة القبض والدفع، فإنها تبلغ قيمة صافية تساوي صفرا في الإيرادات المحتجرة القطاعية. ومع ذلك، فكما في حالة التعديلات اللازمة للرسوم والعمولات، فإن إدراج تلك المبالغ على أساس إجمالي يؤثر على سلاسل معينة تستخدم لحساب مؤشرات السلامة المالية. وبصفة خاصة، فإن إدراج الأرباح الموزعة مستحقة القبض من جهات تلقي الودائع الأخرى المتضمنة في الكيانات المبلّغة في مصادر الدخل الأخرى سوف يؤدي إلى الحساب المزدوج لإجمالي وصافي الدخل على مستوى القطاع، نظرا لأن الدخل مبين بالفعل كجزء من إجمالي وصافي الدخل لجهة تلقي الودائع التي تدفع الأرباح الموزعة. وبالتالي، يوصي المرشد باستبعاد الأرباح الموزعة مستحقة القبض والدفع داخل القطاع من إجمالي المبالغ التي تدرج فيها، أي من مصادر الدخل الأخرى (الأرباح الموزعة مستحقة القبض) ومن الأرباح الموزعة مستحقة الدفع.

٥٦-٥ في الجدول ٥-٢، من أصل مبلغ ٩٠ تمثل مصادر الدخل الأخرى لجهة تلقي الودائع ١، ٧ تمثل الأرباح الموزعة مستحقة القبض من جهة تلقي الودائع ٣. ويتم حذف هذه المعاملة داخل القطاع بطرح ٧ من الدخل بخلاف الفوائد والأرباح الموزعة مستحقة الدفع على مستوى القطاع.

٥٦-٢ وهناك حاجة لتعديلات مماثلة على مستوى القطاع بالنسبة للأرباح مستحقة الدفع والقبض داخل قطاع الشركات غير المالية.

حذف الحصة التناسبية لمؤسسة تلقي ودائع مستثمرة في إيرادات شركة مرتبطة

٥٦-٣ بالنسبة لاستثمارات الشركة المرتبطة (والعكسية) يقر المستثمر بحصته التناسبية في صافي دخل (خسارة) جهة مرتبطة كدخل (نفقة) في كل فترة. ولنفس السبب الوارد بالنسبة

• حصة تناسبية لجهة تلقي الودائع المستثمرة من إيرادات جهة تلقي الودائع المنتسبة المتضمنة أيضا في الكيانات المبلّغة.

• مصادر الدخل الأخرى مستحقة القبض والدفع من جهة تلقي الودائع الأخرى المتضمنة في الكيانات المبلّغة.

• المكاسب والخسائر على ملكية جهات تلقي الودائع لأسهم رأس المال في جهات تلقي الودائع الأخرى المتضمنة في الكيانات المبلّغة.

• المخصصات على القروض لجهات تلقي الودائع الأخرى المتضمنة في الكيانات المبلّغة.

٥٤-٥ ويتمثل الاستثناء الجدير بالذكر من القائمة أعلاه في البيانات المتعلقة بدخل ومصروفات الفائدة بين جهات تلقي الودائع. حيث تقدم هذه البيانات على أساس إجمالي لأن مجموعها يبلغ صفرا في سطر صافي الدخل من الفائدة.

حذف مخصصات الفائدة المستحقة على القروض داخل القطاع<sup>٢٣</sup>

٥٥-٥ يوصي المرشد بأنه بمجرد تصنيف القرض على أنه متعثر تتوقف الفائدة عن الاستحقاق. وإذا كان هذا القرض لمؤسسة تلقي ودائع أخرى متضمنة في الكيانات المبلّغة، سوف ينشأ عدم تماثل في المنهج حيث تستمر جهة تلقي الودائع المدينة في مراكمة الفائدة، في حين لا ينبغي لجهة تلقي الودائع الدائنة القيام بذلك. وبالتالي، لا بد من إجراء تعديل لحذف عدم التماثل هذا.

٥٦-٥ في الجدول ٥-٢، من أصل مبلغ ١٣٠٠ إجمالي الدخل من الفائدة لجهة تلقي الودائع ٢، هناك مخصصات تبلغ ١٥٠ للفائدة المستحقة على القروض المتعثرة، منها ٢٠ تتعلق بقرض داخل القطاع. وفي حساب المجموع القطاعي (العمود ٤)، يتم حذف ٢٠ من المخصص بحيث يكون صافي الدخل من الفائدة على مستوى القطاع أكبر من المقدار المجمع لجهات تلقي الودائع ١، ٢، و٣.

٥٧-٥ ويلزم تعديل مماثل حتى إذا تم الإبلاغ عن الدخل من الفائدة كرقم واحد مستبعدا الفائدة المستحقة على القروض المتعثرة. فضلا عن ذلك، إذا دفعت جهة تلقي الودائع المدينة في فترة لاحقة فائدة، والتي يوصي المرشد بأن تسجل في سطر المخصصات، سوف يلزم حذف هذا المبلغ المدفوع عند حساب البيانات القطاعية.

حذف الرسوم والعمولات بين جهات تلقي الودائع

٥٨-٥ في حين لا تؤثر الرسوم والعمولات مستحقة القبض والدفع داخل القطاع على صافي الدخل على مستوى القطاع—

<sup>٢٣</sup> يتم اتباع نفس المنهج بالنسبة للمخصصات للفائدة المستحقة على المطالبات الأخرى داخل القطاع.

<sup>٢٤</sup> راجع أيضا الفقرة ٤-٢١.

١٠ مكسبا من بيع أصل ثابت لمؤسسة تلقي ودائع أخرى. وبالتالي، عند حساب المجموع القطاعي (العمود ٤)، يتم حذف ١٥ من مصادر الدخل الأخرى مستحقة القبض وتستقطع ٥ من مصروفات التشغيل مستحقة الدفع، ومن ثم تخفيض الإيرادات المحتجزة القطاعية بمقدار ١٠.

حذف المكاسب والخسائر على امتلاك جهات تلقي الودائع الأخرى أسهم وحصص الملكية الأخرى

٥-٦٩ ينبغي حذف المكاسب والخسائر المترتبة على امتلاك جهات تلقي الودائع أسهم وحصص ملكية أخرى في غيرها من جهات تلقي الودائع (بخلاف الاستثمارات في حصص الملكية ذات الصلة بالمؤسسات المرتبطة والتابعة، والاستثمارات العكسية) من بند الخسائر والمكاسب على مستوى القطاع في بيانات الأدوات المالية، وذلك حتى لا يتأثر الدخل على مستوى القطاع ببيانات المكاسب والخسائر من المطالبات فيما بين كيانات القطاع. وخلافا لسندات الدين، يتم في المرشد قياس الأصول والخصوم لجهات تلقي الودائع على نحو مختلف في كلا جانبي الميزانية العمومية. وبينما يسجل المالك المتلقي للودائع مكاسب وخسائر على الأسهم وحصص الملكية الأخرى استنادا إلى أسعار السوق، لا يحدث تغيير مقابل في دفاتر الجهة المصدرة. ومن ثم، سوف يتأثر الدخل على مستوى القطاع من غياب استبعاد المكاسب والخسائر على حيازات الأسهم وحصص الملكية الأخرى لجهات تلقي الودائع الأخرى المتضمنة في البيانات المبلغ.

٥-٧٠ بالإضافة إلى ذلك، يعتبر المرشد، على مستوى القطاع، أن المعاملات في أسهم وحصص الملكية الأخرى لجهات تلقي الودائع (سواء داخل القطاع أو بين القطاعات) هي عمليات تمويل بالإصدارات السهمية—أي معاملات يمكن أن تزيد أو تخفض رأس المال بدون الحاجة للجوء لحساب الدخل. وبالتالي، على مستوى القطاع لا يعد ذا أهمية أي مؤسسة من جهات تلقي الودائع تبيع أو تشتري الأسهم وحصص الملكية الأخرى إزاء قطاع خارجي؛ فجميع المبيعات والمشتريات تعكس مبادلات للأسهم للحصول على موارد رأسمالية بغض النظر عما إذا كانت المعاملات تتضمن إصدار أسهم ذاتية أو مشتريات ثانوية في أسواق الأوراق المالية. ويتم تناول التعديلات اللازمة على مستوى القطاع بمزيد من التفصيل فيما يلي في المناقشة الخاصة بتعديل الميزانية العمومية للحيازات داخل القطاع من الأسهم وحصص الملكية الأخرى.

٥-٧١ وفي الجدول ٥-٢، من أصل مبلغ ٥٠ من المكاسب على الأدوات المالية لجهة تلقي الودائع ١، تعد ٥ مكسبا من امتلاك الأسهم وحصص الملكية الأخرى لجهة تلقي الودائع ٣. وعلى مستوى القطاع، يتم حذف هذا المكسب ٥ من الدخل بخلاف الفوائد، مما يخفض الإيرادات المحتجزة بمقدار ٥.

٥-٧٢ وعند قيدها في مصادر الدخل الأخرى على مستوى الكيان، يلزم إجراء ذات التعديلات القطاعية بالنسبة للمكاسب

للأرباح مستحقة الدفع والقبض—لحذف الحساب المزدوج للدخل—تستبعد قيمة إيرادات جهة تلقي الودائع التي يمكن عزوها لجهة تلقي ودائع مستثمرة متضمنة أيضا في البيانات المبلغ.

٥-٦٤ في الجدول ٥-٢، من أصل مبلغ ١٠٠ يندرج تحت الحصة التناسبية من الإيرادات لجهة تلقي الودائع ٢، ٧٩.٢ تعادل الحصة على أساس تناسبي من صافي دخل جهة تلقي الودائع ٣ (الشركة المرتبطة). ومن هذا القدر، ٤٢ تعادل الحصة على أساس تناسبي من الإيرادات مستحقة الدفع ٣٧.٢ الحصة على أساس تناسبي من الإيرادات المحتجزة. ويتم حذف هذه المعاملات داخل القطاع بطرح ٧٩.٢ من الدخل بخلاف الفوائد على مستوى القطاع (الحصة على أساس تناسبي لجهة تلقي الودائع ٢)، و٤٢ بالنسبة للأرباح الموزعة مستحقة الدفع (المبلغ مستحق الدفع لجهة تلقي الودائع ٣)، ومن ثم تخفيض الإيرادات المحتجزة بمقدار ٣٧.٢.

٥-٦٥ ويلزم إجراء نفس التعديلات على مستوى القطاع بالنسبة لإيرادات الشركات المرتبطة (والاستثمارات العكسية) داخل القطاع في قطاع الشركات غير المالية.

حذف مصادر الدخل الأخرى داخل القطاع لجهات تلقي الودائع

٥-٦٦ تتضمن مصادر الدخل الأخرى كافة بنود الدخل بخلاف الفوائد عدا مكاسب وخسائر التداول، ناقص تلك البنود المحددة على أنها غير ذلك والتي يتم إجراء تعديلات لها—الرسوم والعمولات، الأرباح الموزعة مستحقة القبض، والحصة التناسبية من الإيرادات المحتجزة. ونظرا لأن أربعة مؤشرات سلامة مالية تستخدم سلاسل بيانات "إجمالي الدخل" أو "المصروفات بخلاف الفوائد" يوصي المرشد باستبعاد مصادر الدخل الأخرى داخل القطاع بالنسبة لسلاسل البيانات الإجمالية هذه.

٥-٦٧ ونظرا لأن مصادر الدخل الأخرى مستحقة القبض والدفع بين جهات تلقي الودائع لا تؤثر على صافي الدخل على مستوى القطاع—صافي قيمة هذه المبالغ يبلغ صفرا—عند استبعاد تدفقات مصادر الدخل الأخرى داخل القطاع يتم عمل تعديلين، أحدهما في الدخل والآخر في المصروفات. ويتمثل الاستثناء لهذه المعاملة المتماثلة في حالة إذا ما كان الدخل المتحصل مكسبا/خسارة من بيع أحد الأصول الثابتة. وفي مثل هذه الظروف، يتم استقطاع المكسب أو الخسارة من "مصادر الدخل الأخرى" ولكن بدون تعديل في المصروفات نظرا لأن ذلك الدخل لا يمثل نفقة للمشتري. ويلزم إجراء تعديلات مماثلة على مستوى القطاع لقطاع الشركات غير المالية.

٥-٦٨ في الجدول ٥-٢، من أصل مبلغ ١٠٠ يمثل مصادر الدخل الأخرى مستحقة القبض من قبل جهة تلقي الودائع ٣، ١٥ تستحق القبض (الدفع) من قبل جهة تلقي الودائع ٢. ويعد هذا المبلغ معاملة داخل القطاع، ولا يمثل دخلا من القطاعات الأخرى أو مصروفات مدفوعة لها. ومن بين هذا المقدار، يعد

٧٨-٥ وبالتالي، تساوي الإيرادات المحتجزة القطاعية (١٩٧،٨) إجمالي الإيرادات المحتجزة لجهات تلقي الودائع ١، و٢، و٣ (٢٢٢) ناقص الحصة التناسبية لجهة تلقي الودائع ٢ من الإيرادات المحتجزة لجهة تلقي الودائع ٣ (٣٧،٢)، ناقص المكسب من أسهم رأس المال لجهة تلقي الودائع ١ (٥)، ناقص مكسب جهة تلقي الودائع ٣ من بيع الأصول الثابتة (١٠)، زائد مخصص جهة تلقي الودائع ٢ للفائدة المستحقة (٢٠) ولخسائر القروض (٨).

#### التعديلات في الميزانية العمومية

٧٩-٥ لأغراض إعداد البيانات للاستخدام في حساب مؤشرات السلامة المالية، يلزم إجراء ثلاثة تعديلات لبيانات الميزانية العمومية على مستوى القطاع، وذلك أساسا لتجنب الحساب المزدوج لرأس المال (أي مضاعفة الرفع المالي لرأس المال) على المستوى القطاعي. وتتعلق التعديلات بما يلي:

- الاستثمارات في الشركات المرتبطة المقيمة في الاقتصاد؛
- القيمة السوقية لاستثمارات الأسهم وحصص الملكية الأخرى في جهات تلقي الودائع الأخرى المتضمنة في الكيانات المبلغة؛
- المخصصات المحددة للقروض الممنوحة لجهات تلقي الودائع الأخرى (والمطالبات الأخرى عليها).

حذف الحصة التناسبية للمستثمر من رأس مال واحتياطيات شركة مرتبطة

٨٠-٥ في كافة نظم القياس، يتم التمييز عندما يصل استثمار في أسهم شركة إلى مستوى يحقق عنده المستثمر تأثيرا كبيرا على قرارات الإدارة، ومن ثم على استخدام الموارد الرأسمالية للكيان. وكما سبقت الإشارة (في الفقرة ٥-٨)، واعتمادا على الممارسات الوطنية، قد يكون هذا المستوى ١٠٪ أو ٢٠٪. واتساقا مع مثل هذا التمييز، فإن الاستثمارات المرتبطة (والاستثمارات العكسية في حصص الملكية) من قبل جهات تلقي الودائع في جهات تلقي الودائع الأخرى المتضمنة في الكيانات المبلغة يتم تقييمها على أساس الحصة التناسبية للمستثمر في رأس مال واحتياطيات الشركات المرتبطة (بالنسبة للمشاركة في حصص الملكية بأقل من ذلك المستوى، يتم قيد الاستثمار بالقيمة السوقية). وإذا كان رأس مال واحتياطيات الشركة المرتبطة والحصة التناسبية للمستثمر في رأس المال هذا مدرجين في رأس المال والاحتياطيات على مستوى القطاع، سوف يكون هناك حساب مزدوج لرأس المال على المستوى القطاعي. ولتجنب هذا الحساب المزدوج، يتم حذف قيمة الاستثمار المرتبط (والعكسي) داخل القطاع من الأصول ورأس المال والاحتياطيات.

٨١-٥ وفي الجدول ٥-٢، من أصل مبلغ ٣٠٠ يمثل أصول الأسهم وحصص الملكية الأخرى لجهة تلقي الودائع ٢، ١٨٠ تعادل استثمارا في جهة تلقي الودائع ٣، والتي تعد مؤسسة مرتبطة بها. ويتم تقييم هذا الاستثمار وفقا لحصته التناسبية في

والخسائر على حيازات الأسهم وحصص الملكية الأخرى في قطاع الشركات غير المالية.

حذف المخصصات المحددة للقروض الممنوحة لجهات تلقي الودائع الأخرى

٧٣-٥ يجب حذف المخصصات المحددة للقروض الممنوحة لجهات تلقي الودائع الأخرى المتضمنة في الكيانات المبلغة وذلك لتجنب الحساب المزدوج للخسائر. ومن المرجح أن تقوم جهة تلقي الودائع برصد مخصص لقروضها المقدمة لمؤسسة تلقي ودائع أخرى إذا تدهور صافي دخل ورأس المال المقترض بشكل حاد. ومن شأن هذا المخصص تخفيض صافي الدخل لجهة تلقي الودائع المقرضة نظرا لأن موارد صافي الدخل ورأس المال لجهة تلقي الودائع المقرضة تقل نتيجة لذات الحدث السلبي. وعلى مستوى القطاع، سوف يتم حساب تأثير الحدث السلبي مرتين إلا إذا تم حذف المخصصات المحددة للقروض بين جهات تلقي الودائع.

٧٤-٥ فضلا عن ذلك، ينشأ عدم اتساق إذا أدت المخصصات المحددة إلى تخفيض صافي حجم القروض في دفاتر المقرض بينما لا يتم إجراء تخفيض مماثل في حجم خصوم القروض في دفاتر المقرض.

٧٥-٥ وفي الجدول ٥-٢، من أصل مبلغ ٨٠ في المخصصات المسجلة من قبل جهة تلقي الودائع ٢، تعادل ٨ المخصصات للقروض الممنوحة لجهة تلقي الودائع ١. وعلى مستوى القطاع، يتم حذف ٨ من المخصصات، مما يزيد الإيرادات المحتجزة بمقدار ٨.

#### حساب الإيرادات المحتجزة القطاعية

٧٦-٥ في الجدول ٥-٢، لا تساوي الإيرادات المحتجزة على مستوى القطاع (١٩٧،٨) مجموع بيانات الإيرادات المحتجزة لجهات تلقي الودائع ١، و٢، و٣ (٢٢٢). فكيف إذن تتم تسوية الفرق؟

٧٧-٥ يتمثل أحد الفروق في الحصة التناسبية لجهة تلقي الودائع ٢ من الإيرادات المحتجزة لجهة تلقي الودائع ٣ (٣٧،٢)، والذي تتم إزالته لتفادي الحساب المزدوج للإيرادات المحتجزة على مستوى القطاع. وينشأ الفرق الثاني من التعديلات التي يتم إجراؤها على إجمالي بيانات الدخل، والتي لا تظهر في مكان آخر في الحسابات. وتأتي هذه التعديلات كنتيجة للمخصصات المرصودة للفائدة المستحقة على القروض الممنوحة لجهات تلقي الودائع الأخرى المتضمنة في الكيانات المبلغة، والمكاسب والخسائر على أسهم رأس المال لجهات تلقي الودائع الأخرى، والمكاسب والخسائر من بيع الأصول الثابتة لجهات تلقي الودائع الأخرى، والمخصصات للقروض الممنوحة لجهات تلقي الودائع الأخرى.



سوقية تبلغ ٢٠. ويتم حذف هذا المقدار من البيانات القطاعية وذلك باستقطاعه من الأصول ورأس المال والاحتياطيات.

٥-٨٦ ويلزم إجراء ذات التعديلات على مستوى القطاع بالنسبة لاستثمارات الأسهم وحصص الملكية الأخرى داخل القطاع عند التوحيد القطاعي للشركات المالية الأخرى والشركات غير المالية، على الترتيب.

المخصصات المحددة للقروض الممنوحة لجهات تلقي الودائع الأخرى<sup>٢٦</sup>

٥-٨٧ على غرار التعديلات التي يتم إجراؤها في الدخل، يلزم إجراء تعديلات في الميزانية العمومية بالنسبة للمخصصات المحددة للقروض الممنوحة لجهات تلقي الودائع الأخرى وذلك لتجنب القيد غير المتجانس للسائرس التي تنشأ إذا قامت جهة تلقي الودائع المدينة بقيد كامل قيمة القرض المستحق في حين تقوم جهة تلقي الودائع الدائنة بتخفيض قيمة القرض بمقدار المخصص. ٢٧ وفي الجدول ٥-٢، يتم على مستوى القطاع حذف المخصص ٨ المسجل تحت أصول القروض لجهة تلقي الودائع ٢، مما يخفض المخصصات المحددة ويزيد رأس المال والاحتياطيات.

٥-٨٨ بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أنه غير موضح بالجدول، تجب إضافة المبلغ المستحق لاية مخصصات للفائدة المستحقة على القروض المتعثرة (أو الأصول الأخرى) الممنوحة لجهات تلقي الودائع الأخرى المتضمنة في الكيانات المبلغة، إلى قيمة القروض المستحقة لتجنب القيد غير المتجانس حيث تقوم جهة تلقي الودائع المدينة بتجميع الفائدة بينما لا تقوم جهة تلقي الودائع الدائنة بذلك.

حساب رأس المال والاحتياطيات على مستوى القطاع

٥-٨٩ في الجدول ٥-٢، لا يساوي رأس المال والاحتياطيات على مستوى القطاع (٢٧٥٨) مجموع بيانات رأس المال والاحتياطيات لجهات تلقي الودائع ١، ٢، و٣ (٢٩٥٠). فكيف إذن تتم تسوية الفرق؟

٥-٩٠ يتم تفسير الفرق بالثلاثة تعديلات المشار إليها آنفاً، والذي يؤثر كل منها على رأس المال والاحتياطيات على مستوى القطاع. وبالتالي، يساوي رأس المال والاحتياطيات على مستوى القطاع (٢٧٥٨) إجمالي رأس مال واحتياطيات جهات تلقي الودائع ١، ٢، و٣ (٢٩٥٠) ناقص الاستثمارات في حصص ملكية الشركات المرتبطة (١٨٠) وفي جهات تلقي الودائع الأخرى المتضمنة في الكيانات المبلغة (٢٠) زائد المخصصات المحددة (٨). وعلى الرغم من أنه غير موضح بالجدول، فإن

رأسمال واحتياطيات الشركة المرتبطة<sup>٢٥</sup>. وعلى مستوى القطاع، يتم حذف ١٨٠ من الأصول ومن رأس المال والاحتياطيات.

٥-٨٢ ويلزم إجراء ذات التعديلات على مستوى القطاع بالنسبة للاستثمارات المرتبطة (والعكسية) داخل القطاع في التوحيد القطاعي لكل من قطاع الشركات المالية الأخرى وقطاع الشركات غير المالية، على الترتيب.

حذف القيمة السوقية لاستثمارات الأسهم وحصص الملكية الأخرى في جهات تلقي الودائع الأخرى المتضمنة في الكيانات المبلغة

٥-٨٣ يتعين حذف القيمة السوقية لاستثمارات الأسهم وحصص الملكية الأخرى لإحدى جهات تلقي الودائع في مؤسسة أخرى لتلقي الودائع متضمنة في الكيانات المبلغة (باستثناء الاستثمارات في الشركات المرتبطة والتابعة)، وذلك من البيانات القطاعية لتجنب الحساب المزدوج لرأس المال (أي مضاعفة الرفع المالي لرأس المال): والتعديل المقابل هو تخفيض الأصول على مستوى القطاع.

٥-٨٤ وإذا قامت جهة تلقي الودائع باقتناء الأسهم وحصص الملكية الأخرى خلال الفترة بأكملها وزادت (انخفضت) قيمتها خلال الفترة، يجب استقطاع هذه الزيادة (هذا الانخفاض) من الإيرادات على مستوى القطاع (حسب الوصف الوارد في الفقرات ٥-٦٩ إلى ٥-٧٢). ويجب استقطاع القيمة السوقية في آخر الفترة للأسهم وحصص الملكية الأخرى من الأصول ورأس المال والاحتياطيات على مستوى القطاع. والسبب هو أن الزيادة في القيمة لا تمثل موارد رأسمالية إضافية من خارج القطاع. وإذا باعت مؤسسة تلقي ودائع لمؤسسة تلقي ودائع ثانية الأسهم وحصص الملكية الأخرى الخاصة بمؤسسة ثالثة متلقية للودائع متضمنة في الكيانات المبلغة، يتعين استقطاع أية مكاسب أو خسائر تحققها جهة تلقي الودائع الأولى منذ نهاية الفترة السابقة من الدخل القطاعي. وليس لهذا البيع أي تأثير على رأس المال والاحتياطيات نظراً لأن ملكية أسهم رأس المال تتحول "فقط" داخل القطاع، مع استقطاع أية مكاسب وخسائر تالية من الدخل القطاعي، واستقطاع القيمة السوقية لأسهم رأس المال من الأصول ورأس المال والاحتياطيات على مستوى القطاع. ويقدم الملحق الخامس أمثلة رقمية على كيفية قيد هذه المعاملات والمراكز.

٥-٨٥ في الجدول رقم ٥-٢، لدى جهة تلقي الودائع ١ استثمارات أسهم وحصص ملكية أخرى في جهة تلقي الودائع ٣ بقيمة

<sup>٢٦</sup> يتم تبني ذات المنهج بالنسبة للمخصصات المحددة للمطالبات الأخرى داخل القطاع.

<sup>٢٧</sup> ولذا السبب، يلزم إجراء تعديل مماثل إذا قامت جهة تلقي الودائع الدائنة بشطب بعض قيمة القرض بدلاً من رصد مخصص محدد.

<sup>٢٥</sup> ينطبق هذا الإجراء أيضاً على تقييم الاستثمار السهمي في الشركات التابعة غير الموحدة. ويتعين قيد أي استثمار عكسي في حصص الملكية في كيان أم من قبل شركة مرتبطة أو شركة تابعة غير موحدة على نحو مماثل في الميزانية العمومية للشركة المرتبطة أو التابعة.

مستثمر ما يزيد عن قيمة رأس المال والاحتياطيات لشركة مرتبطة أو تابعة، يُنظر إلى الفرق على أنه شهرة تجارية مشتركة. ويجب حذف قيمة هذه الشهرة التجارية من رأسمال واحتياطيات المستثمر (والأصول غير المالية)، نظراً لأنها تخفض رأس المال المتاح لاستيعاب الخسائر، أي تُخفّض الموارد النقدية بما يزيد عن قيمة الاستثمار السهمي المتحصل. وعلى نحو مماثل، إذا قامت مؤسسة لتلقي ودائع ببيع حصة في شركة مرتبطة أو تابعة متلقية للودائع (أو عند تصفية استثمار عكسي) بسعر يزيد عن القيمة التناسبية لرأس المال والاحتياطيات، تتعين إضافة الفرق إلى رأسمال واحتياطيات جهة تلقي الودائع البائعة، ومن ثم ضمان المعاملة المتسقة مع تلك الخاصة بالشهرة التجارية. ولا يتأثر الدخل بمثل هذه المعاملات. وتنطبق نفس المبادئ على شراء وبيع الكيانات الأخرى من قبل جهات تلقي الودائع، وعلى بيع وشراء الشركات التابعة والمرتبطة من قبل قطاعات الشركات الأخرى.

التعديل الذي يتم إجراؤه على قيمة القروض للمخصصات المرصودة للفائدة المستحقة على القروض المتعثرة (أو الأصول الأخرى) الممنوحة لجهات تلقي الودائع الأخرى المتضمنة في الكيانات المبلّغة، والذي تتناوله الفقرة ٥-٨٨ بالمناقشة، يجب إجراؤه على رأس المال والاحتياطيات على مستوى القطاع (رأس المال بمعناه الضيق والاحتياطيات).

بنود أخرى

الشهرة التجارية

٥-٩١ في حين يتعين إجراء تعديلات على بنود الشهرة التجارية على مستوى الكيان المنفرد وليس على مستوى القطاع، تجدر الإشارة إلى أسلوب معالجة بند الشهرة التجارية عند قيام مؤسسة لتلقي الودائع بشراء حصة في شركة مرتبطة أو تابعة (أو تضيف إليها، أو عندما يكون هناك استثمار عكسي) في مؤسسة أخرى لتلقي الودائع ضمن الكيانات المبلّغة. وإذا دفع



## الجزء الثاني

تحديد مؤشرات  
السلامة المالية



## ٦- توصيف مؤشرات السلامة المالية في جهات تلقي الودائع

### مقدمة

### السلاسل الأساسية

٦-٤ يتم تعريف السلاسل الأساسية التي ستستخدم في حساب فرادى مؤشرات السلامة المالية في الفصل الرابع. وفي وصف مؤشرات السلامة المالية لاحقا، يتم تقديم وصف موجز للسلاسل الأساسية، إلى جانب إشارات إلى التعاريف الأكثر تفصيلا المقدمة في الفصول السابقة. ويتعين إعداد بيانات القطاع استنادا إلى منهج التوحيد كما هو موصوف في الفصل الخامس؛ أي يشتمل على كل من إبلاغ بيانات المجموعة الموحدة وتعديلات التوحيد على مستوى القطاع (الإطار ٥-١).

### حساب مؤشرات السلامة المالية

٦-٥ يتم حساب معظم مؤشرات السلامة المالية بمقارنة سلسلتين أساسيتين من البيانات للتوصل إلى نسبة مئوية، كما سيتم وصفه لاحقا. ولحساب كل نسبة، يتعين استخدام بيانات لها نفس البعد الدوري لكلا البسط والمقام — سواء التدفقات التي يتم إثباتها خلال الفترة، أو المراكز المالية في نهاية الفترة أو متوسط الفترة حسب النسبة التي يتم حسابها. ويرى المرشد أنه لأغراض إعداد السلاسل الزمنية، يتعين استخدام بيانات أقصر فترة متاحة (كالبيانات ربع السنوية). ومع ذلك، فإنه حتى عند توافر بيانات ذات تواتر أعلى، يمكن أيضا النظر في إعداد حسابات سنوية، وذلك للحد من تأثير العوامل الموسمية، من بين أمور أخرى<sup>١</sup>.

٦-٦ ونظرا لأن هذا يعد مجالا جديدا من الإحصاءات المالية والاقتصادية، ولمحدودية الخبرة في إعداد واستخدام مؤشرات السلامة المالية على المستويين القومي والدولي نسبيا، من الممكن للتعاريف التي تقوم عليها سلاسل البيانات المتاحة للاستخدام في حساب مؤشرات السلامة المالية أن تختلف بين البلدان، وكذلك عن الإرشادات الموضحة في المرشد. ويتعين على أي نشر لبيانات هذه المؤشرات أن يكون مصحوبا ببيانات وصفية حتى يتسم أساس الحساب بالشفافية.

٦-١ يجمع هذا الفصل المفاهيم والتعاريف الموضحة في الجزء الأول من هذا المرشد، وذلك لتفسير كيفية حساب مؤشرات السلامة المالية لجهات تلقي الودائع. ويغطي الفصلان التاليان حساب مؤشرات السلامة المالية للقطاعات الأخرى ولمؤشرات السلامة المالية للسوق المالي، على الترتيب. ويغطي الفصل الأخير في الجزء الثاني مؤشرات أسعار العقارات.

### المبادئ المحاسبية

٦-٢ وإيجاز الإرشادات التي جرى تقديمها في الفصلين الثاني والثالث:

- يقدم الفصل الثاني تعريف جهات تلقي الودائع (الفقرات ٢-٤ إلى ٢-١٢)
- يتعين قيد المعاملات والمراكز على أساس الاستحقاق، ويتعين إثبات الأصول والخصوم الفعلية القائمة فقط (الفقرات ٣-٣ إلى ٣-٩).
- يفضل المرشد أساليب التقييم التي تستطيع أن تقدم التقييم الأكثر واقعية في أي فترة زمنية لقيمة أداة أو بند ما. وتعد القيمة السوقية هي الأساس المفضل لتقييم المعاملات، وكذلك للمراكز في الأوراق المالية المتداولة. وبالنسبة للمراكز في الأدوات غير المتداولة، يقر المرشد بأن القيمة الاسمية (المدعومة بسياسات مناسبة لرصد مخصصات خسائر القروض) قد تقدم تقييما أكثر واقعية من تطبيق القيمة العادلة (راجع الفقرات ٣-٢٠ إلى ٣-٣٣).
- يتم تعريف الإقامة على أنه المكان الذي لدى الوحدة المؤسسية فيه مركز مصلحة اقتصادية (راجع الفقرات ٣-٣٤ إلى ٣-٣٦).
- يتعين تحويل المعاملات والمراكز بالعملات الأجنبية إلى وحدة محاسبية واحدة استنادا إلى سعر الصرف السوقي (راجع الفقرات ٣-٤٤ إلى ٣-٤٨).
- يتم تعريف أجل الاستحقاق قصير الأجل على أنه سنة أو أقل (أو قابل للدفع عند الطلب)، مع تعريف الأكثر من سنة على أنه طويل الأجل (راجع الفقرات ٣-٤٩ إلى ٣-٥٠). كذلك يتم تعريف المدة (راجع الفقرات ٣-٥١ إلى ٣-٥٦).

٦-٣ وما لم يذكر خلاف ذلك، تعد هذه هي المفاهيم المستخدمة في إعداد السلاسل الأساسية المستخدمة لحساب مؤشرات السلامة المالية.

<sup>١</sup> راجع أيضا المناقشة في الفصل ١١ بشأن توافر البيانات، وحالات الانقطاع في سلاسل البيانات، والعوامل الموسمية.

### الجدول ٦-١: جهات تلقي الودائع: مؤشرات السلامة المالية

#### على أساس رأس المال

- (١) نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (أساسي)
- (٢) نسبة رأس المال الأساسي التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (أساسي)
- (٣) نسبة رأس المال إلى الأصول
- (٤) القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات كنسبة من رأس المال (أساسي)
- (٥) العائد على أسهم رأس المال (نسبة صافي الدخل إلى متوسط رأس المال [أسهم رأس المال]) (أساسي)
- (٦) نسبة الانكشافات الكبيرة إلى رأس المال
- (٧) نسبة المركز الصافي المفتوح بالعملات الأجنبية إلى رأس المال (أساسي)
- (٨) نسبة إجمالي مراكز الأصول والخصوم في المشتقات المالية إلى رأس المال
- (٩) نسبة المركز الصافي المفتوح في حصص الملكية إلى رأس المال

#### على أساس الأصول

- (١٠) نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول (نسبة السيولة إلى الأصول) (أساسي)
- (١١) نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل (أساسي)
- (١٢) نسبة ودائع العملاء إلى مجموع القروض (بخلاف ما بين البنوك)
- (١٣) العائد على الأصول (صافي الدخل إلى متوسط الأصول الإجمالية) (أساسي)
- (١٤) القروض المتعثرة كنسبة من مجموع القروض الإجمالية (أساسي)
- (١٥) نسبة التوزيع القطاعي للقروض إلى مجموع القروض (أساسي)
- (١٦) نسبة القروض العقارية السكنية إلى مجموع القروض
- (١٧) نسبة القروض العقارية التجارية إلى مجموع القروض
- (١٨) نسبة التوزيع الجغرافي للقروض إلى مجموع القروض
- (١٩) نسبة القروض المقومة بالعملات الأجنبية إلى مجموع القروض
- (٢٠) نسبة الخصوم المقومة بالعملات الأجنبية إلى مجموع الخصوم

#### على أساس الدخل والمصرفيات

- (٢١) نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل (أساسي)
- (٢٢) نسبة دخل التداول إلى مجموع الدخل
- (٢٣) نسبة المصرفيات بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل (أساسي)
- (٢٤) نسبة مصروفات العاملين إلى المصروفات بخلاف الفوائد

٦-٧ ويناقش المرشد إعداد البيانات على أساس موحد عبر الحدود خاضع للسيطرة المحلية وأساس موحد محلي في الفصل الخامس (الفقرات ٣١-٥ و ٣٣-٥). ورغم ذلك، فإن إعداد مؤشرات السلامة المالية وفقا للمرشد يستلزم بيانات على أساس موحد عبر الحدود خاضع للسيطرة المحلية. وقد تنشأ احتمالات إضافية—على سبيل المثال، يمكن حساب نسب منفصلة لكافة جهات تلقي الودائع المنشأة محليا، وجهات تلقي الودائع الخاضعة للسيطرة الأجنبية، وجهات تلقي الودائع التي تعد بنوكا تجارية، وجهات تلقي الودائع التي تعد بنوكا ادخار. وبالنسبة لكافة مؤشرات السلامة المالية، يمكن حساب نسب للمجموعات استنادا إلى هذه التقسيمات أو أي تقسيمات أخرى للقطاع المالي.<sup>٢</sup>

٦-٨ واعتمادا على الاحتياجات التحليلية للمستخدمين، تهدف الإرشادات الواردة في المرشد إلى منح معدي البيانات المرونة لحساب مؤشرات سلامة مالية إضافية غير موصوفة بشكل محدد في المرشد، وذلك باستخدام المفاهيم والتعاريف المستخدمة في السلاسل الأساسية.

### مؤشرات السلامة المالية

٦-٩ هناك اثني عشر مؤشرا أساسيا وأربعة عشر مؤشرا محبذا لجهات تلقي الودائع. وبخلاف المؤشرين القائمين على سعر الفائدة، والموصوفين في الفصل الثامن، فإن مؤشرات السلامة المالية المتفق عليها موضحة في الجدول ٦-١ وموصوفة في هذا الفصل. وتتم الإشارة في الجدول إلى مؤشرات السلامة المالية الأساسية. ولأغراض الشرح، يتم أولا عرض مؤشرات السلامة المالية على أساس رأس المال، تليها مؤشرات السلامة المالية على أساس الأصول، ثم مؤشرات السلامة المالية على أساس الدخل والمصرفيات.<sup>٣</sup> ويتضمن الملحق الخامس أمثلة رقمية على كيفية إعداد وعرض سلاسل البيانات هذه.<sup>٤</sup>

٦-١٠ وأثناء صياغة المرشد والتشاور حوله، تم تقديم أفكار لمزيد من تطوير أو إعادة تعريف بعض مؤشرات السلامة المالية الموصوفة لاحقا. ويوضح الملحق الثالث هذه الأفكار

<sup>٢</sup> يصف الفصل ١٢ نطاقا من المؤشرات الهيكلية المحتملة التي يمكن نشرها.

<sup>٣</sup> يتم تبني هذا العرض أيضا في جداول النشر في الفصل ١٢. ومع ذلك، من المسلم به أن هناك أساليب عرض بديلة، مثل الجمع بين العائد على أسهم رأس المال والعائد على الأصول معا.

<sup>٤</sup> وفي التعليقات على مسودة سابقة، اقترح بعض الخبراء إمكانية النظر في تحديد قواعد معيارية لمؤشرات سلامة مالية معينة. وعندئذ يمكن للبلدان مقارنة نسبها والتوصل إلى استنتاجات بناء على هذه القواعد المعيارية الدولية. ومع ذلك، فإنه نظرا للخبرة المحدودة بمؤشرات السلامة المالية في وقت كتابة هذا المرشد، لا يوفر المرشد هذه القواعد المعيارية، كما لا يعد المرشد هو الوسيلة المناسبة لعرض هذه المعلومات.

كأمثلة على نسب إضافية تتجاوز القائمة المتفق عليها، ولكن مع ذلك قد تجدها البلدان ملائمة لظروفها القومية.

٦-١١ تعد مراقبة مخاطر سعر الفائدة لقطاع جهات تلقي الودائع أمرا مهما، وفي المسودات المبكرة من المرشد تم لهذا الغرض إدراج مؤشرين للسلامة المالية—"مدة" الأصول و"مدة" الخصوم. ومع ذلك، فإنه نظرا لأن أساليب مراقبة مخاطر سعر الفائدة على مستوى القطاع مازالت قيد التطوير، بما في ذلك من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية،<sup>٥</sup> فمن السابق لأوانه حاليا

<sup>٥</sup> راجع على سبيل المثال، BCBS (2003c). وتوضح هذه المطبوعة نماذج الفجوة والمدة، وكذلك نماذج مختلطة حيث تُستخدم الأوزان القائمة على المدة بالإضافة إلى جدول أجل الاستحقاق/إعادة التسعير.

الأخرى، حيث إنه في إطار اتفاقية بازل لكفاية رأس المال يتم استبعاد مثل هذه الاستثمارات من رأس المال الأساسي وفقا للتقدير الاستثنائي للسلطات القومية.

١٨-٦ ويتم حساب هذا المؤشر من خلال (١) جمع بيانات عن رأس المال التنظيمي للكيانات المبلّغة، (٢) جمع الأصول المرجحة بالمخاطر للكيانات المبلّغة، (٣) قسمة (١) على (٢). ويتم تعريف رأس المال التنظيمي (السطر ٣٦) والأصول المرجحة بالمخاطر (السطر ٣٧) باستخدام المعايير والمفاهيم التنظيمية ولا يتطابقان بشكل مباشر مع رأس المال والأصول كما هما موضحان في الميزانية العمومية المالية. ويتم وصف مفهوم رأس المال التنظيمي في الفقرات ٤-٦٨ إلى ٤-٧٣ و٤-٧٥ ومفهوم الأصول المرجحة بالمخاطر في الفقرة ٤-٧٤.

#### (٢) نسبة رأس المال الأساسي التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر

١٩-٦ يعد هذا المؤشر مقياساً أضيق لمؤشر السلامة المالية السابق ويتم حسابه من خلال (١) جمع البيانات عن رأس المال التنظيمي للكيانات المبلّغة بالبيانات، (٢) جمع الأصول المرجحة بالمخاطر للكيانات المبلّغة بالبيانات كبسط، و(٣) قسمة (١) على (٢). ويتم تعريف مفهومي رأس المال الأساسي (السطر ٣٢) والأصول المرجحة بالمخاطر (السطر ٣٧) في الفقرات ٤-٧٠ و٤-٧٣ و٤-٧٤، على الترتيب. ويمكن اعتبار رأس المال الأساسي مقياساً أساسياً لرأس المال (راجع على سبيل المثال "BCBS, 1988, p.3"). وكما هو مذكور آنفاً، يتم تعريف رأس المال التنظيمي والأصول المرجحة بالمخاطر باستخدام المعايير والمفاهيم التنظيمية ولا يتطابقان على نحو مباشر مع رأس المال والأصول الموضحة في الميزانيات العمومية المالية.

#### (٣) نسبة رأس المال إلى الأصول

٢٠-٦ يقدم هذا المؤشر دلالة على الرفع المالي—أي مدى تمويل الأصول بخلاف الأرصدة الذاتية—ومقياساً آخر لكفاية رأس المال لقطاع جهات تلقي الودائع.

٢١-٦ ويتم حساب هذا المؤشر باستخدام رأس المال والاحتياطيات كبسط، وكذلك رأس المال الأساسي بالنسبة للبيانات الموحدة عبر الحدود. وفي غياب بيانات رأس المال الأساسي، يمكن استخدام المساهمات المالية من المالكين والإيرادات المحتجزة (بما في ذلك الإيرادات المخصصة للاحتياطيات). وبالنسبة للمقام، فإن مجموع الأصول (السطر ١٤) هو كفاية الأصول غير المالية والمالية. ويتم تعريف الأصول غير المالية والمالية في الفقرات ٤-٣٧ و٤-٣٨.

إدراج مؤشرات معينة لمخاطر سعر الفائدة في قائمة مؤشرات السلامة المالية التي سيتم إعدادها. ولا تزال البحوث مستمرة حول مختلف الأساليب الممكنة لتقييم مخاطر سعر الفائدة، بما في ذلك تحليل "المدة" والفجوة، كما هو موصوف في الملحق السادس.

١٢-٦ وما لم يذكر خلاف ذلك، فإن جميع الإحالات النصية في هذا القسم تشير إلى الجدول ٤-١.

#### مؤشرات السلامة المالية على أساس رأس المال

١٣-٦ يتم تعريف رأس المال بأنه طبقة رأس المال الأول (الطبقة الأولى (Tier I) (السطر ٣٢)، ومجموع رأس المال التنظيمي (السطر ٣٦)، ورأس المال والاحتياطيات (السطر ٣٠).

١٤-٦ ووفقاً لما ذكرته لجنة بازل في اتفقيتها لرأس المال، تعد طبقة رأس المال الأولى سمة مشتركة في كافة الأجهزة المصرفية للبلدان، لأنه الأساس الذي تتخذ عليه أحكام السوق والأجهزة الرقابية فيما يتعلق بكفاية رأس المال، وله تأثير مهم على هوامش الربح وقدرة البنوك على المنافسة. وعلاوة على ذلك أنه أقل تأثراً من رأس المال والاحتياطيات بتغيرات التقييم غير المتوقعة من فترة لأخرى.

١٥-٦ وتعد بيانات رأس المال والاحتياطيات (يتم إعدادها من بيانات الميزانية العمومية) هي الحصة المتبقية للمالكين في أصول القطاع بعد استقطاع الخصوم. وتوفر معياراً شاملاً للموارد الرأسمالية المتاحة للقطاع، وخاصة لامتصاص الخسائر. فعلى سبيل المثال، عندما يتم استخدام مجموع رأس المال في نسبة مؤشر السلامة المالية "العائد على رأس المال"، يتم إلقاء الضوء على مدى استخدام الموارد الرأسمالية المتاحة في أغراض مربحة، في حين أنه عند استخدام مجموع رأس المال في نسبة "القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات لرأس المال" فهذا يقدم دلالة على مدى القدرة على امتصاص الخسائر قبل أن يصبح القطاع مُعسراً حسب التعريف الفني.

١٦-٦ وفي غياب بيانات رأس المال الأساسي، يمكن تحديد (الفقرة ٤-٦٤) المساهمات المالية من المالكين والإيرادات المحتجزة (بما في ذلك تلك الإيرادات المخصصة للاحتياطيات).

#### (١) نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر

١٧-٦ يقوم هذا المؤشر (بالإضافة إلى المؤشر الثاني) بقياس كفاية رأس المال لجهات تلقي الودائع ويستند إلى التعاريف المستخدمة في اتفاقية بازل لكفاية رأس المال. ويتعين أن تكون بيانات الأجهزة الرقابية هي المصدر. وفي البيانات الوصفية الواردة، يتعين وصف المعاملة القومية، أثناء حساب رأس المال الأساسي، للاستثمارات السهمية في البنوك والمؤسسات المالية



## (٤) القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات كنسبة من رأس المال

٦-٢٢ يهدف هذا المؤشر إلى مقارنة التأثير المحتمل على رأس المال من القروض المتعثرة بعد خصم مخصصات خسائر القروض. ويشترط الإقرار على نحو مناسب بالقروض المتعثرة، فإن هذه النسبة يمكن أن تقدم دلالة على قدرة رأسمال البنك على تحمل الخسائر المرتبطة بالقروض المتعثرة. بيد أن تأثير خسائر القروض المتعثرة على رأس المال غير معروف على نحو يقيني في معظم الظروف، فلا أسباب مختلفة قد يتوقع المقرض استرداد بعض الخسائر المحتملة من القروض المتعثرة؛ على سبيل المثال، ربما قام المقرض بتزويد المقرض بضمان عيني أو أشكال أخرى من تخفيف المخاطر الائتمانية.<sup>٦</sup>

٦-٢٣ ويتم حساب مؤشر السلامة المالية باستخدام قيمة القروض المتعثرة (السطر ٢٤) ناقص قيمة المخصصات المحددة للقروض (السطر ١٨ (٢)) كبسط، ورأس المال ك مقام. ويتم قياس رأس المال كرأس المال والاحتياطيات، وبالنسبة للبيانات الموحدة عبر الحدود، أيضا مجموع رأس المال التنظيمي. ويتم تعريف القروض المتعثرة والمخصصات المحددة في الفقرات ٤-٨٤ و٤-٥٠، على الترتيب.<sup>٧</sup>

٦-٢٤ ومن المهم استيعاب كيفية تأثير المخصصات على كل من البسط والمقام. وباستخدام بيانات الميزانية العمومية حسب الوصف الوارد في الفصل الرابع، يتم استقطاع المخصصات المحددة عند حساب البسط، في حين يتم إدراج المخصصات العامة في المقام. وبالتالي، عند رصد مخصص عام وليس مخصص محدد، يكون كل من البسط والمقام أكبر مما لو كان الأمر غير ذلك. وعلى النقيض، يكون كلاهما أقل، إذا تم رصد مخصص محدد وليس مخصص عام. وبالنسبة لرأس المال التنظيمي يكون الوضع أكثر تعقيدا. ففي إطار اتفاقية بازل الحالية لكفاية رأس المال، نجد أن النتيجة تكون مماثلة لتلك الخاصة ببيانات الميزانية العمومية، نظرا لأن مجموع رأس المال التنظيمي قد يتضمن مخصصات عامة بنسبة تصل إلى ٢٥٪ من الأصول المرجحة بالمخاطر. غير أنه في حالة الخسائر المتوقعة غير المغطاة، في إطار المنهج القائم على التصنيفات الداخلية المقترح في اتفاقية بازل الجديدة (Internal Ratings Based Approach)، يمكن أن يقل

المقام نظرا "للنقص" في البسط. وبمعنى آخر، فإن النسبة سوف تعطي مقياسا لاحقا (بعد وقوع الحدث) وليس مسبقا لمدى تغطية رأس المال للخسائر المتوقعة، حسب قياسها بالقروض المتعثرة ناقص المخصصات المحددة. وفي مثل هذه الظروف، يمكن للسلطات مراقبة النقص في مخصصات خسائر القروض وكيفية تأثيره على إجمالي رأس المال التنظيمي (راجع بنود التذكرة بالجدول ٤-١ وفي الملحق الثالث [الجدول ألف ٣-٢]).

## (٥) العائد على أسهم رأس المال (نسبة صافي الدخل إلى متوسط رأس المال)

٦-٢٥ يهدف هذا المؤشر إلى قياس كفاءة جهات تلقي الودائع في استخدام رأسمالها. وبمرور الوقت، يمكن أن يقدم معلومات عن إمكانية استمرار وضع رأس المال لجهات تلقي الودائع. ويلزم تفسير هذه النسبة إلى جانب مؤشرات السلامة المالية لكفاية رأس المال، ذلك لأن ارتفاع النسبة يمكن أن يدل على ارتفاع الربحية أو انخفاض الرسملة أو كلاهما معا، في حين قد يدل انخفاض النسبة على انخفاض الربحية أو ارتفاع الرسملة أو كلاهما معا.

٦-٢٦ ويتم حساب العائد على أسهم رأس المال بقسمة صافي الدخل (إجمالي الدخل ناقص إجمالي المصروفات) على متوسط قيمة رأس المال خلال ذات الفترة. وكحد أدنى، يمكن حساب المقام بأخذ متوسط المركز المالي في بداية ونهاية الفترة (مثلا، في بداية ونهاية الشهر)، وإن كان من المحبذ أن يستخدم معدو البيانات أكثر المشاهدات المتكررة المتاحة لحساب المتوسط. ويعد التعريف المفضل لصافي الدخل هو ذلك قبل البنود الاستثنائية والضرائب (السطر ٨)، نظرا لأنه يوفر دلالة على صافي دخل التشغيل. ولكن يمكن استخدام صافي الدخل بعد البنود الاستثنائية والضرائب (السطر ١١) محله أو بجانبه.<sup>٩</sup> ويتم تعريف صافي الدخل ومكوناته في الفقرات ٤-١٧ إلى ٤-٣٦. ويتم قياس رأس المال على أساس رأس المال والاحتياطيات، وفي حالة البيانات الموحدة عبر الحدود يضاف كذلك رأس المال الأساسي.<sup>١٠</sup> وفي غياب بيانات رأس المال الأساسي، يمكن تعيين المساهمات المالية من المالكين والإيرادات المحتجرة (بما فيها الإيرادات المخصصة للاحتياطيات).

<sup>٩</sup> في التعليقات والمناقشات حول المرشد، جاءت الآراء منقسمة بالتساوي تقريبا حول أي من مقياس الدخل الذي يتعين تبنيه، على الرغم من الحجج التي تقول بأن المقياس قبل الضريبة يسمح بمزيد من إمكانية المقارنة بين البيانات فيما بين البلدان حيث إنه لا يتأثر بالسياسات الضريبية المختلفة.<sup>١٠</sup> على أساس موحد عبر الحدود، قد يفضل بعض البلدان استخدام إجمالي رأس المال التنظيمي في حساب النسب القائمة على رأس المال المتبقية، بدلا من أو إلى جانب رأس المال الأساسي. ويتعين توضيح الإجراءات المستخدمة في البيانات الوصفية المصاحبة لنشر أي بيانات، ويؤذى بقوة أن يستخدم البلد المبلغ بالبيانات منهجا متسقا مع مرور الوقت.

<sup>٦</sup> وفقا لمصطلحات اتفاقية بازل لكفاية رأس المال، فإن "الاسترداد المتوقع مع العجز عن السداد" من غير المرجح أن يكون صفرا.

<sup>٧</sup> يمكن تدعيم نشر البيانات لهذا المؤشر ببيانات وصفية مفصلة عن قواعد الأجهزة الرقابية القومية للضمانات العينية. ويوضح الملحق الثالث مؤشرا إضافيا للقروض المتعثرة بعد خصم المخصصات المحددة وخصم قيمة الضمان نسبة إلى رأس المال.

<sup>٨</sup> راجع الفقرة ٤-٧١ للاطلاع على تفسير لرصد مخصصات خسائر القروض والخسائر المتوقعة في إطار اتفاقية بازل لكفاية رأس المال المعدلة.

بشكل ملموس داخل مجموعة من الشركات، وكلاهما يؤدي إلى زيادة ضعف قطاع جهات تلقي الودائع. ويمكن استخدام الإقراض لذوي الصلة كمقياس للانكشافات الكبيرة. ويمكن قياسه بحساب مجموع الانكشافات إلى الكيانات المنتسبة والأطراف المقابلة "المرتبطة" الأخرى (السطر ٥٢) كنسبة من رأس المال. ويتم قياس رأس المال كرأس المال والاحتياطيات، وبالنسبة للبيانات الموحدة عبر الحدود أيضا رأس المال الأساسي.<sup>١٢</sup> وفي غياب بيانات رأس المال الأساسي، يمكن استخدام المساهمات المالية من المالكين والإيرادات المحتجزة (بما فيها الإيرادات المخصصة للاحتياطيات).

#### (٧) نسبة المركز الصافي المفتوح بالعملة الأجنبية إلى رأس المال

٦-٣١ يهدف هذا المؤشر إلى تحديد انكشاف جهات تلقي الودائع إلى مخاطر سعر الصرف مقارنة برأس المال. ويقاس المؤشر بتباين (المركز المفتوح) مراكز الأصول والخصوم بالعملة الأجنبية وذلك لتقييم الضعف المحتمل لمركز رأس المال لقطاع جهات تلقي الودائع إلى تحركات سعر الصرف. وحتى لو لم يكن للقطاع ككل مركز مكشوف بالعملة الأجنبية، قد لا يكون ذلك صحيحا لفرادى جهات تلقي الودائع أو مجموعات جهات تلقي الودائع، وعليه قد يُستخدم تحليل مجموعة النظراء أو تحليل التشتت، كما هو موصوف في الفصل ١٥، لتحديد المخاطر المؤثرة على الأقسام الرئيسية من القطاع.

٦-٣٢ ويتعين حساب المركز المفتوح لجهات تلقي الودائع بالعملة الأجنبية بجمع المراكز بالعملة الأجنبية في وحدة محاسبية واحدة كما سيتبين لاحقا.<sup>١٣</sup> وكما هو موصوف في الفقرة ٣-٤٦، فإن بنود العملة الأجنبية هي تلك مستحقة الدفع (القبض) بعملة بخلاف العملة المحلية (مقومة بالعملة الأجنبية) وتلك مستحقة الدفع بالعملة المحلية ولكن مع ارتباط المبالغ التي سيتم دفعها بعملة أجنبية (مرتبطة بعملة أجنبية). ويتعين تحويل المراكز بالعملة الأجنبية إلى الوحدة المحاسبية باستخدام سعر الصرف الفوري السائد في السوق اعتبارا من تاريخ الإبلاغ.

٦-٣٣ ويتطلب مؤشر السلامة المالية مركزا صافيا واحدا. ويقدم الجدول ٦-٢ تقسيما للمركز الصافي حسب نوع الانكشاف

<sup>١٢</sup> على أساس موحد عبر الحدود، قد يفضل بعض البلدان استخدام إجمالي رأس المال التنظيمي في حساب النسب القائمة على رأس المال المتبقية بدلا من، أو علاوة على، رأس المال الأساسي. ويتعين توضيح الإجراءات المستخدمة في البيانات الوصفية المصاحبة لأي بيانات منشورة، ويوصى بقوة أن يستخدم البلد المُبلغ بالبيانات منهجا متسقا مع مرور الوقت.  
<sup>١٣</sup> في الحالة الخاصة التي يستخدم فيها اقتصاد ما عملة أجنبية كعملة قانونية، يمكن حساب المركز الصافي المفتوح مقابل العملة القانونية.

#### (٦) نسبة الانكشافات الكبيرة إلى رأس المال

٦-٢٧ يهدف هذا المؤشر للسلامة المالية إلى تحديد أوجه الضعف الناشئة عن تركيز المخاطر الائتمانية. ويشير الانكشاف الكبير إلى أحد الانكشافات الائتمانية أو أكثر إلى نفس الفرد أو المجموعة بما يزيد عن نسبة معينة من رأس المال التنظيمي، مثلا ١٠٪. والهدف من هذه الأداة الرقابية هو أن تكون قابلة للتطبيق على مستوى فرادى جهات تلقي الودائع. ويوضح المرشد ثلاثة مناهج لمراقبة الانكشافات الكبيرة على مستوى القطاع.

٦-٢٨ يتمثل أحد المناهج في الإبلاغ ببيانات العدد الكلي للانكشافات الكبيرة لجهات تلقي الودائع المحدد طبقا للنظام الرقابي القومي (السطر ٣٨). وبالنسبة لهذا المقياس، تعد المعلومات الخاصة بتوزيع عدد الانكشافات الكبيرة بين جهات تلقي الودائع مهمة بصفة خاصة من أجل توضيح ما إذا كانت الانكشافات الكبيرة تتركز في عدد قليل أو كبير من جهات تلقي الودائع. وفي أي بيانات وصفية، يتعين وصف المنهج الرقابي القومي للتعامل مع الانكشافات الكبيرة.<sup>١١</sup>

٦-٢٩ والمنهج الآخر هو تقييم الانكشافات الكبيرة في إطار الإقراض إلى أكبر الكيانات في القطاعات الأخرى، مثل قطاعات الشركات المالية وغير المالية الأخرى، حيث إن تعثر أكبر الكيانات في الاقتصاد قد يعود بنتائج نظمية. ويمكن تقدير مجموع انكشاف أكبر خمس (أو حوالي خمس) مؤسسات تلقي ودائع إلى أكبر خمس (أو حوالي خمس) كيانات مقيمة غير متلقية للودائع بواسطة حجم الأصول (بما في ذلك كافة الفروع والشركات التابعة) سواء في قطاع الشركات المالية الأخرى وقطاع الشركات غير المالية، وذلك إلى جانب إجمالي الانكشاف إلى الحكومة العامة (السطر ٥١). بعدها تتم قسمة هذا الرقم على رأسمال أكبر خمس (أو حوالي خمس) مؤسسات متلقية للودائع وذلك لإعداد مؤشر السلامة المالية. ويتم قياس رأس المال على أساس رأس المال والاحتياطيات، وفي حالة البيانات الموحدة عبر الحدود يضاف كذلك رأس المال الأساسي. وفي غياب بيانات رأس المال الأساسي، يمكن تعيين المساهمات المالية من المالكين والإيرادات المحتجزة (بما فيها الإيرادات المخصصة إلى الاحتياطيات).

٦-٣٠ بالإضافة إلى ذلك، من المهم مراقبة الإقراض لذوي الصلة، حيث تشير الشواهد إلى أنه في حالة هذا الإقراض قد تُخفف المعايير الائتمانية وقد يزيد تمويل رأس المال بالديون

<sup>١١</sup> بعض الأجهزة الرقابية يقوم أيضا بقياس قيمة الانكشافات الكبيرة إلى إجمالي رأس المال التنظيمي. ويمكن النظر في تطبيق هذا المقياس علاوة على الأول، لكنه لا يوضح حجم الانكشافات الكبيرة في القطاع ككل.

الجدول ٦-٢: المركز الصافي المفتوح بالعملات الأجنبية<sup>١</sup>  
(الوحدة المحاسبية)

العملة الأجنبية					الأدوات المالية
المجموع	أخرى	الين الياباني	اليورو	الدولار الأمريكي	
					١- أصول الدين المالية
					٢- خصوم الدين (-)
					٣- المركز الصافي لأدوات الدين بالعملة الأجنبية (٢+١)
					٤- أصل مبلغ عقود المشتقات المالية في وضع شراء (+)
					منه: عقود الخيارات في وضع شراء
					٥- أصل مبلغ عقود المشتقات المالية في وضع مبيع (-)
					منه: عقود الخيارات في وضع مبيع
					٦- المركز الصافي على الدين بالعملة الأجنبية غير المغطى، شاملاً المشتقات (٥+٤+٣)
					٧- الأصول السهمية
					٨- المركز الصافي المفتوح بالعملات الأجنبية للبنود المدرجة في الميزانية العمومية (٧+٦)
					٩- صافي الإيرادات (+) والمدفوعات (-) التي لم تستحق بعد ولكنها مغطاة بالكامل
					١٠- الضمانات (والأدوات المماثلة) التي تؤكد طلبها ومن المحتمل أن تكون غير قابلة للتحويل (-)
					١١- الانكشافات الأخرى
					١٢- مجموع المركز الصافي المفتوح بالعملات الأجنبية (١١+١٠+٩+٨)

<sup>١</sup> يستند هذا الجدول إلى عمل مكتب الإحصاء الأسترالي (2001) Australian Bureau of Statistics.

هوامش:

- (أ) يغطي هذا الجدول البنود بالعملة الأجنبية فقط. وتعد البنود بالعملة الأجنبية هي تلك مستحقة الدفع (القبض) بعملة غير العملة المحلية، بما في ذلك الأدوات المقومة بعملة أجنبية والمرتبطة بعملة أجنبية، حسب الوصف في الفقرة ٣-٤.
- (ب) يتعين تحويل الأموال التي سيتم الإبلاغ بها إلى الوحدة المحاسبية باستخدام سعر الصرف الفوري السائد في السوق في تاريخ الإبلاغ.
- (ج) من الممكن تحديد عملات أخرى معينة، مثلاً على أساس تلك الملازمة بصفة خاصة للسوق و/أو تلك العملات التي لدى جهات تلقي الودائع فيها أكثر المراكز المشتراة أو المبيعة بشكل مبالغ فيه.
- (د) البنود المنفصلان ١ و٢: تتضمن أدوات الدين العملة والودائع، والقروض، وسندات الدين، والخصوم الأخرى، وفقاً للتعريف في الفقرة ٤-٦١.
- (هـ) البنود المنفصلان ٤ و٥: تتضمن المشتقات المالية العقود الأجلة، والمبادلات، والخيارات، وفقاً للتعريف في الفقرة ٤-٥٦. ويتعين الإبلاغ بالقيمة الاسمية (الأساسية) للعقد لشراء (إيجابي) أو بيع (سلبي) العملة الأجنبية. ويمكن الإبلاغ عن المبلغ الاسمي لخيارات العملة الأجنبية، أو المكافئ المستند إلى "دلتا" (delta)-based equivalent، إن توافر.
- (و) البند المنفصل ٧: تتضمن الأصول السهمية كافة الأدوات والسجلات التي تقر، بعد الوفاء بكافة مطالبات الدائنين، بالمطالبات على القيمة المتبقية لشركة ما، كالأسهم، والمخزون، والمشاركات، وذلك حسب التعريف في الفقرة ٤-٥٤.
- (ز) البند المنفصل ٩: الأموال التي سيتم الإبلاغ بها هي تلك التي لم تستحق بعد ولكن من المتوقع تلقيها بدرجة معقولة من اليقين وتعد مغطاة بالفعل بشكل كامل.
- (ح) البند المنفصل ١٠: يشمل الضمانات والالتزامات الائتمانية، حسب التعريف في الفقرات ٣-١٤ إلى ٣-١٧، التي من المؤكد طلبها.
- (ط) البند المنفصل ١١: اعتماداً على الأعراف المحاسبية المحلية، يتضمن هذا البند المبالغ التي تمثل ربحاً أو خسارة بالعملات الأجنبية غير المدرجة في مكان آخر في الجدول.

في الميزانية العمومية. ولهذه الأسباب، يحدّد المرشد استخدام الجدول في تقديم بيانات عن المركز المفتوح الصافي. ويتم فيما يلي وصف العناصر المكونة للمركز المفتوح، كما هي موضحة في الجدول ٦-٢، وتستند هذه العناصر إلى المنهج الذي توصي به لجنة بازل للرقابة المصرفية حسب دراسة

وحسب العملة التي قد يستخدمها معدو البيانات. ويسمح هذا الجدول بتحديد الانكشافات الكبيرة لعملات معينة وأوجه التباين بين العملات (على سبيل المثال للدولار الأمريكي واليورو). ويسمح كذلك بإعداد معلومات جزئية عن مراكز العملة الأجنبية، كالمركز المفتوح الصافي بالنسبة للبنود المدرجة

الجدول ٦-٣: مثال على قياس المركز الصافي المفتوح بالعملة الأجنبية

الين	اليورو	الجنيه الإسترليني	الدولار الأمريكي	الذهب	المركز الصافي المفتوح
٥٠+	١٠٠+	١٥٠+	١٨٠-	٣٥-	٨٥+

للبنود الثلاثة أعلاه. أما بقية البنود فهي خارج الميزانية العمومية، وقد يتعذر أكثر على بعض الكيانات المبلغة إعداد بياناتها، وهي كالتالي:

- صافي الدخل والمصروفات المستقبلية بالعملة الأجنبية التي لم تستحق بعد ولكنها مغطاة بالكامل: ويتعين تطبيق هذا العنصر على أساس متسق. ويحدد المرشد قصر الدخل والمصروفات المتوقعة على تلك التي تستحق في الأجل القصير، أي خلال فترة تصل إلى سنة، نظراً لأن موثوقية التقديرات المستقبلية من المرجح أن تقل كلما زادت الفترة في المستقبل. ومع ذلك، من المفهوم أن اتفاقية بازل لا تطبق هذا القيد الزمني.
- الضمانات والأدوات المماثلة بالعملة الأجنبية التي تؤكد طلبها وقد تكون قابلة للإلغاء: هي مجموعة فرعية من الضمانات حسب التعريف في الفقرات ٣-١٤ إلى ٣-١٧.

٦-٣٥ اعتماداً على الممارسة المحاسبية القومية، يتعين إدراج أي بنود متبقية تمثل مكسباً/خسارة بالعملة الأجنبية تحت بند الانكشافات الأخرى.

٦-٣٦ لحساب إجمالي المركز الصافي المفتوح، يتم أولاً تحويل المركز الصافي لكل عملة أجنبية والذهب إلى وحدة محاسبية واحدة (عملة الإبلاغ) باستخدام السعر الفوري،<sup>١٨</sup> ثم جمعها كما هو موضح في الجدول ٦-٣ التالي.<sup>١٩</sup>

<sup>١٨</sup> وحيثما تقوم جهة تلقي الودائع بتقييم مخاطر النقد الأجنبي على أساس موحد عبر الحدود، قد يكون غير عملي من الناحية الفنية في حالة بعض العمليات الهامشية إدراج مراكز العملة لفرع أجنبي أو شركة تابعة لجهة تلقي الودائع. واتساقاً مع إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية، في مثل هذه الحالات يمكن استخدام الحد الداخلي في كل عملة كمؤشر بديل للمراكز.<sup>١٩</sup> وفي إطار ما يعرف "بالطريقة المختصرة shorthand method" للجنة بازل للرقابة المصرفية، يتعامل هذا المنهج مع كافة العملات بشكل متساو. ولحساب اقتطاعات رأس المال التنظيمي، يتم استخدام مجموع كافة العملات في المراكز المدينة الصافية أو مجموع كافة العملات في المراكز الدائنة الصافية، أيهما أكبر، إلى جانب المركز الصافي في الذهب.

"(BCBS (1996, p. 23). واتساقاً مع إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية، يُصنف الذهب كنفذ أجنبي.<sup>١٤</sup>

- المركز الصافي في أدوات الدين بالعملة الأجنبية المدرجة في الميزانية العمومية: كافة بنود أصول الدين بالعملة الأجنبية ناقص كافة بنود التزامات الدين بالعملة الأجنبية، بما في ذلك الفائدة المستحقة. وتتضمن أدوات الدين العملة والودائع، والقروض، وسندات الدين، والخصوم الأخرى، حسب التعريف في الفقرة ٤-٦١.

- المراكز الافتراضية الصافية في المشتقات المالية: المبالغ بالعملة الأجنبية برسم القبض ناقص كافة المبالغ بالعملة الأجنبية برسم الدفع في إطار معاملات الصرف الأجنبي الأجلة،<sup>١٥</sup> بما في ذلك (١) العقود الأجلة للعملة والمبلغ الأصلي على مبادلات العملة غير المتضمنة في المركز الفوري، و(٢) مبالغ الأصل الافتراضية للعقود الأجلة والمستقبلية حيث لا يتم تبادل المبلغ الافتراضي، و(٣) المركز الافتراضي في خيارات العملة الأجنبية. ويعد المقياس الأدق لمراكز عقود الخيار هو بديل-دلتا (delta-equivalent) والذي يحسب بضرب القيمة السوقية للمبلغ الافتراضي في "دلتا" الخاصة بذلك الخيار، وهو التقريب من الدرجة الأولى أو التقريب الخطي للتغيرات في قيمة الخيار إزاء أسعار الصرف.<sup>١٦</sup> وإذا كان من الممكن إعداد هذه البيانات، فيفضل استخدام هذا المقياس لمراكز عقود الخيار. ونظراً لأوجه عدم اليقين المحتملة في القياس التي تحيط بالخيارات، من المحبذ تحديد مراكز عقود الخيارات على نحو منفصل.<sup>١٧</sup>
- أصول أسهم الملكية: هي حيازات أصول أسهم الملكية بالعملة الأجنبية والمدرجة في الميزانية العمومية حسب التعريف الوارد في الفقرتين ٤-٥٤ و٤-٥٥، وتتضمن الاستثمارات في الشركات المرتبطة والشركات التابعة غير الموحدة (وأي استثمارات عكسية في حصص الملكية).

٦-٣٤ ويتألف المركز الصافي المفتوح بالعملة الأجنبية للبنود المدرجة في الميزانية العمومية من المركز الصافي

<sup>١٤</sup> تعتبر لجنة بازل للرقابة المصرفية الذهب نقداً أجنبياً وليس رصيداً سلعياً لأن قلبه يتسق بصورة أكبر مع العملات الأجنبية، وتقوم جهات تلقي الودائع بإدارته على نحو مماثل للعملات الأجنبية.

<sup>١٥</sup> يتعين تقييم المراكز الأجلة بأسعار الصرف الفورية الجارية نظراً لأن استخدام أسعار الصرف الأجلة سيترتب عليه أن تعكس المراكز المقيسة فروق أسعار الفائدة الجارية إلى حد ما. ومع ذلك، فإن جهات تلقي الودائع التي تعتمد في المحاسبة الإدارية العادية على صافي القيم الحالية من المتوقع أن تستخدم صافي القيم الحالية لكل مركز (مخصوصاً باستخدام أسعار الفائدة الحالية ومقوماً بالأسعار الفورية الجارية) لقياس مراكز العملة والذهب الأجلة الخاصة بها.

<sup>١٦</sup> بالنسبة لجهات تلقي الودائع ذات المراكز البائعة الكبيرة في خيارات العملة الأجنبية، فإن التقريب من الدرجة الثانية الأكثر دقة، مثل "غاما" (gamma) قد يتعين استخدامه بدلاً من التقريب من الدرجة الأولى "دلتا".

<sup>١٧</sup> وفقاً للبيانات المنشورة نصف سنوياً من قبل بنك التسويات الدولية، فإن القيم الافتراضية لعقود الخيار في العملة الأجنبية غالباً ما تمثل حوالي ٢٠٪ من المبالغ.

(٩) نسبة المركز الصافي المفتوح في حصص الملكية إلى رأس المال

٦-٤١: يهدف هذا المؤشر إلى تحديد مخاطر انكشاف حيازات أسهم رأس المال من جهات تلقي الودائع للمخاطر مقارنة برأس المال. وحتى إذا كان القطاع بأكمله ليس به مركز مكشوف في حصص الملكية، قد لا يكون ذلك صحيحاً بالنسبة لفرادى جهات تلقي الودائع أو مجموعات جهات تلقي الودائع.

٦-٤٢: ويعد انكشاف أسهم رأس المال للمخاطر هو خطر تأثير التغييرات في أسعار أسهم رأس المال على قيمة حافضة جهة تلقي الودائع، ومن ثم، على وضع رأس المال. ولهذا الانكشاف مكون محدد ومكون عام: يرتبط المكون المحدد بالتحركات في سعر سهم شركة محددة؛ بينما يرتبط المكون العام بالتحركات في البورصة ككل. ونظراً لأن هذا المؤشر يستخدم بيانات عن المركز الصافي، فإن التركيز ينصب على مخاطر السوق العامة.

٦-٤٣: ويتم حساب هذا المؤشر باستخدام المركز المفتوح لجهات تلقي الودائع في حصص الملكية (السطر ٤٨) كبسط، ورأس المال كمقام. ويتعين حساب المركز المالي المفتوح كمجموع حيازات الأسهم المدرجة في الميزانية العمومية من أسهم رأس المال والمراكز الافتراضية في مشتقات حقوق الملكية. ويكون المركز الصافي موجباً إذا كان مركزاً دائناً، وسلبياً إذا كان مركزاً مديناً. ويجب حساب المراكز في السوق على أساس القيمة السوقية. ويتم استبعاد أسهم رأس المال التي تصدرها جهة تلقي الودائع ذاتها من الحساب، وكذلك أسهم رأس المال التي تقع في حيازة الشركات المرتبطة والشركات التابعة غير الموحدة (والاستثمارات العكسية في حصص الملكية). ويستند المنهج المتبع إلى المنهج الذي توصي به لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS (1996, p.19). ويتم قياس رأس المال على أساس رأس المال والاحتياطيات، وفي حالة البيانات الموحدة عبر الحدود يضاف كذلك رأس المال الأساسي. وفي غياب البيانات عن رأس المال الأساسي، يمكن استخدام المساهمات المالية من المالكين والإيرادات المحتجزة (بما فيها تلك الإيرادات المخصصة للاحتياطيات).

٦-٤٤: وفيما يتعلق ببيانات المراكز الافتراضية في مشتقات أسهم الملكية (التي يجد بعض مُبلغي البيانات صعوبة في إعدادها) ينبغي مراعاة ما يلي:

- يتعين من حيث المبدأ الإبلاغ ببيانات المراكز الافتراضية للعقود المستقبلية والعقود الآجلة المرتبطة بفرادى أسهم رأس المال، وذلك باستخدام أسعار السوق الجارية لفرادى أسهم رأس المال.
- يتعين الإبلاغ ببيانات العقود المستقبلية باعتبارها القيمة السوقية لحافضة الأسهم الأساسية الافتراضية.
- ويتم التعامل مع مبادلات أسهم رأس المال على أنها مركزين افتراضيين. على سبيل المثال، سوف يتم التعامل مع المبادلة السهمية التي يتلقى فيها البنك مبلغاً بناءً على التغير في قيمة سهم معين أو مؤشر سهمي، ويدفع مبلغاً بناءً على التغير في قيمة مؤشر أسهم مختلف على أنها مركز دائن في الأول ومركز

٦-٣٧: ولحساب هذا المؤشر، يكون بسط النسبة هو المركز الصافي المفتوح بالعملة الأجنبية بالنسبة للبنود المدرجة في الميزانية العمومية (السطر ٤٩، الجدول ٤-١) أو إجمالي المركز الصافي المفتوح بالعملة الأجنبية (السطر ٥٠)، اعتماداً على مدى توافر البيانات لكافة جهات تلقي الودائع. وإذا كانت البيانات متوفرة، يُفضل استخدام إجمالي المركز الصافي المفتوح. وعند نشر البيانات، يجب أن يُذكر بوضوح أي مقاييس المركز الصافي المفتوح المستخدمة. ويتم قياس رأس المال على أساس رأس المال والاحتياطيات، وفي حالة البيانات الموحدة عبر الحدود يضاف كذلك رأس المال الأساسي. وفي غياب البيانات عن رأس المال الأساسي، يمكن تعيين المساهمات المالية من المالكين والإيرادات المحتجزة (بما فيها تلك الإيرادات المخصصة للاحتياطيات).

٦-٣٨: وبينما يمكن لاتساق مراكز العملة أن يحمي جهة تلقي الودائع من الخسارة الناتجة عن التحركات في أسعار الصرف، فإنه لن يحافظ بالضرورة على نسبة كفاية رأس المال بها. وإذا كان رأسمال جهة تلقي الودائع مقوماً بعملتها المحلية ولدى هذه الجهة حافضة من الأصول والخصوم بالعملة الأجنبية متطابقة بشكل كامل، سوف تنخفض نسبة رأس المال/الأصول إذا انخفضت قيمة العملة المحلية. وبالاحتفاظ بمركز مدين في العملة المحلية، يمكن لجهة تلقي الودائع أن تحافظ على نسبة كفاية رأس المال بها، حتى ولو أدى المركز إلى خسارة إذا زادت قيمة العملة المحلية.

(٨) نسبة إجمالي مراكز الأصول والخصوم في المشتقات المالية إلى رأس المال

٦-٣٩: تهدف هذه المؤشرات إلى تقديم دلالة على انكشاف مراكز المشتقات المالية لجهات تلقي الودائع إلى رأس المال. ورغم أن صافي المراكز المتقابلة قد يشير إلى محدودية التعرض للخطر، فإن المخاطر الناجمة عن عجز الطرف المقابل تعد مهمة بصفة خاصة في سوق المشتقات المالية، ومن ثم من المهم مراقبة حجم المراكز الإجمالية.

٦-٤٠: وهناك مؤشرين تحت هذا العنوان. الأول يتم حسابه باستخدام القيمة السوقية لأصول المشتقات المالية (السطر ٢١) كبسط والثاني باستخدام القيمة السوقية لخصوم المشتقات المالية (السطر ٢٩) كبسط. وكلا المؤشرين يستخدم رأس المال كمقام. ويتم قياس رأس المال كرأس المال والاحتياطيات، وبالنسبة للبيانات الموحدة عبر الحدود، يضاف أيضاً رأس المال الأساسي. وفي غياب بيانات عن رأس المال الأولي، يمكن استخدام المساهمات المالية من المالكين والإيرادات المحتجزة (بما فيها ذلك الإيرادات المخصصة للاحتياطيات). ويتم تعريف المشتقات المالية في الفقرات ٤-٥٦ إلى ٤-٥٨.

تلقي الودائع على تلبية سحب أموال في الأجل القصير دون مواجهة مشاكل في السيولة.

٦-٨٤ ويتم حساب هذا المؤشر باستخدام المقياس الأساسي للأصول السائلة (السطر ٣٩) كبسط، والخصوم قصيرة الأجل (السطر ٤١) كمقام. وعلاوة على ذلك يمكن حساب هذه النسبة باستخدام المقياس الواسع للأصول السائلة (السطر ٤٠) كبسط. ويتم تعريف الأصول السائلة في الفقرات ٤-٧٨ إلى ٤-٨١، والخصوم قصيرة الأجل في الفقرة ٤-٢٢.٨٣

٦-٤٩ ولاستكمال مؤشر السلامة المالية المتفق عليه، يقدم الجدول ٤-٦ إطارا لتوفير معلومات عن التدفقات النقدية المتوقعة التي تنطوي عليها المشتقات المالية، ومن تسوية المراكز الفورية (spot) بالعملة الأجنبية. وتتزايد باستمرار أهمية هذه المراكز لجهات تلقي الودائع في تحليلها للسيولة. ويقدم الجدول ثلاث فئات من مخاطر الأدوات المشتقة: فئة قائمة على سعر الفائدة، تقوم بتداول مخاطر سعر الفائدة لعملة واحدة؛ وفئة قائمة على العملة، تتضمن الانكشافات لأكثر من عملة واحدة؛ وأخرى تتمثل أساسا في تلك التي تقوم بتداول مخاطر الائتمان، والسلع، والأسهم. وإذا كانت الكيانات المبلغة ليست على يقين بشأن أين تصنف مشتقات الانكشاف متعددة المخاطر يُطلب منها تصنيفها وفقا لترتيب الأسبقية التالي: أخرى، على أساس العملة، على أساس سعر الفائدة لعملة واحدة. ٢٣

(١٢) نسبة ودائع العملاء إلى مجموع القروض (بخلاف ما بين البنوك)

٦-٥٠ يعد هذا المؤشر مقياسا للسيولة، حيث إنه يقارن قاعدة الودائع "المستقرة" إلى إجمالي القروض (بخلاف النشاط بين البنوك). وعندما تكون الودائع المستقرة منخفضة مقارنة بالقروض، يكون هناك اعتماد أكبر على الأموال الأكثر تقلبا لتغطية الأصول غير السائلة في حوافز جهات تلقي الودائع. وفي مثل هذه الظروف، إذا نشأت ضغوط في السيولة، يزيد خطر نقص السيولة مقارنة بما لو كانت هناك قاعدة ودائع مستقرة تقوم أساسا بتمويل القروض. ٢٤

٦-٥١ يتم حساب مؤشر السلامة المالية باستخدام ودائع العملاء (السطر ٢٤) ((١) كبسط، والقروض بخلاف ما بين البنوك

<sup>٢٣</sup> يتم تعريف "الأجل القصير" على أنه سنة أو أقل، ولكن يمكن حساب المقام للالتزامات ذات أجل ثلاثة شهور أو أقل. وتتم مناقشة هذا الاحتمال في الملحق الثالث.

<sup>٢٤</sup> يتسق هذا الترتيب مع ذلك المستخدم من قبل بنك التسويات الدولية في مسوحه لأسواق المشتقات خارج البورصات (over-the-counter markets).

<sup>٢٥</sup> على سبيل المثال، راجع (Dziobek, Hobbs, and Marston (2000).

مدين في الأخير. وإذا كان أحد جانبي المبادلة قائم على سعر الفائدة، يتعين أن يُدرج الجانب السهمي للمبادلة فقط في الحساب.

• ويمكن استخدام القيمة السوقية لأسهم رأس المال التي تكون أساس عقد خيارات أسهم الملكية. ومع ذلك، وكما في حالة عقود خيارات النقد الأجنبي التي نوقشت آنفا، فإن المقياس الأكثر دقة لمركز عقد الخيار هو مكافئ "دلتا" (delta-equivalent) والذي يُحسب بضرب القيمة السوقية للمركز الأساسي في "دلتا" الخيار، وهو التقريب من الدرجة الأولى أو التقريب الخطي للتغيرات في قيمة عقد الخيار إزاء أسعار الصرف. ٢٠. وإذا أمكن إعداد هذه البيانات، يكون ذلك أفضل (ويفترض في أي بيانات وصفية مصاحبة للمعلومات المنشورة أن تشير بوضوح إلى المنهج المتبع). ٢١

مؤشرات السلامة المالية على أساس الأصول

(١٠) نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول (نسبة السيولة إلى الأصول)

٦-٤٥ يقدم هذا المؤشر دلالة على السيولة المتاحة لتلبية المطالب المتوقعة وغير المتوقعة للحصول على النقدية. وكما هو مذكور في الفصل الرابع، ينطوي تقييم مدى سيولة الأصل أم لا على حكم تقديري، وفي حالة الأوراق المالية بصفة خاصة، يعتمد التقييم على سيولة الأسواق الثانوية. ويمكن مراقبة الأخيرة باستخدام مؤشرات قائمة على السوق كالفرق بين سعري الشراء والبيع، وأرقام الأعمال.

٦-٤٦ ويتم حساب هذا المؤشر باستخدام المقياس الأساسي للأصول السائلة (السطر ٣٩) كبسط، ومجموع الأصول (السطر ١٤) كمقام. ويمكن أيضا حساب هذه النسبة باستخدام المقياس الواسع للأصول السائلة (السطر ٤٠). ويتم تعريف الأصول السائلة في الفقرات ٤-٧٨ إلى ٤-٨١، ويتم تعريف الأصول غير المالية والمالية في الفقرتين ٤-٣٧ و ٤-٣٨.

(١١) نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل

٦-٤٧ يهدف هذا المؤشر إلى توضيح التباين بين الأصول والخصوم من حيث السيولة، ويقدم دلالة على مدى قدرة جهات

<sup>٢٠</sup> بالنسبة لجهات تلقي الودائع ذات المراكز الكبيرة في عقود خيارات أسهم رأس المال، قد يلزم استخدام تقريب من الدرجة الثانية أكثر دقة مثل مكافئ "غاما" بدلا من التقريب من الدرجة الأولى ("دلتا").

<sup>٢١</sup> كذلك تسمح لجنة بازل للرقابة المصرفية باستبعاد عقود خيارات أسهم رأس المال إلى جانب الوضع الأساسي المغطى المرتبط من الحساب.

الجدول ٤-٦: التقلبات النقدية المستقبلية الناشئة عن عقود المشتقات المالية حسب أجل الاستحقاق<sup>١</sup>

(بالآلاف الوحدات المحاسبية/ اعتباراً من آخر عام XXXXX)

المتشقات	الشهر الأول		الشهر الثاني		الشهر الثالث		المجموع	أكثر من ثلاثة أشهر وحتى ١٢ شهراً	المجموع أخرى
	يوماً ١٥-١		يوماً ٣١-١٦		يوماً ٣١-١٦				
	دولار يورو	أخرى	دولار يورو	أخرى	دولار يورو	أخرى			
قبض نقد									
دفع									
المجموع									
قبض نقد									
دفع									
المجموع									
قبض نقد									
دفع									
المجموع									
قبض نقد									
دفع									
المجموع									
قبض نقد									
دفع									
المجموع									
قبض نقد									
دفع									
المجموع									

<sup>١</sup> المعايير التي سيتم قيدها هي تلك المعروضة دفعتها أو قبضها في كل من أعمدة اللغة الرسمية وتبين تقديم كافة البيانات في هذا الجدول بنفس الوحدة المحاسبية (كالعملة المحلية).  
<sup>٢</sup> هي المشتقات التي تتضمن دفع وقبض العملة الأجنبية وذلك التي تعد مدفوعاتها وإيراداتها مرتبطة بعمله الأجنبية.

## (١٥) نسبة التوزيع القطاعي للقروض إلى مجموع القروض

٥٦-٦ يقدم هذا المؤشر معلومات عن توزيع القروض (بما فيها القروض المتعثرة، وقبل استقطاع المخصصات المحددة لخسائر القروض)<sup>٢٦</sup> إلى القطاعات المقيمة، وغير المقيمة. وقد تكون زيادة تركيز مجمل الائتمان في قطاع أو نشاط اقتصادي مقيم معين مؤشرا لتعرض قطاع جهات تلقي الودائع لخطر كبير على مستوى النشاط والأسعار والربحية في ذلك القطاع أو النشاط.

٥٧-٦ ويتمثل البسط والمقام في مؤشر السلامة المالية، على التوالي، في الإقراض للقطاعات المؤسسية المقيمة وغير المقيمة (السطر ١٨ (١-١) والسطر ١٨ (٢-١))، وإجمالي القروض (السطر ١٨ (١)). ونظرا لتغطية كافة القطاعات، فإن مجموع النسب القطاعية يتعين أن يكون واحد صحيح. وتُعرّف القطاعات المقيمة أساسا في الفصل الثاني: جهات تلقي الودائع (راجع الفقرات ٤-٢ إلى ٧-٢)، والبنك المركزي (٢-١٣)، والحكومة العامة (٢-١٨)، والشركات المالية الأخرى (٢-١٤)، والشركات غير المالية (٢-١٥)،<sup>٢٨</sup> والقطاعات المحلية الأخرى (قطاع الأسر المعيشية (٢-١٦) والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية (٢-١٧))، والكيانات غير المقيمة (٣-٣٥ إلى ٣-٣٦). ويتم تعريف القروض في الفقرات ٤-٤٥ إلى ٤-٤٨.

## (١٦) نسبة القروض العقارية السكنية إلى مجموع القروض

٥٨-٦ الهدف من هذا المؤشر هو تحديد انكشاف مؤسسات تلقي الودائع إلى القطاع العقاري السكني، مع التركيز على الأسر المقترضة. وقد أوضحت التجارب أنه في العديد من الحالات، جاء الرواج العقاري الذي يتسم بالارتفاع السريع في أسعار العقارات مسبقا أو مصحوبا برواج في الائتمان المصرفي للقطاع الخاص، الأمر الذي ربما يكون مدعوما بالسياسات النقدية التوسعية. وفي أعقاب عملية لاحقة لتشديد هذه السياسات، و/أو انهيار أسعار السوق، كانت هناك فترات تسودها مشاكل القطاع المالي — وعادة ما تتمثل في تعذر وفاء المدينين بالتزاماتهم. فضلا عن ذلك، فإن الانخفاض في قيمة الضمانات العقارية السكنية، وخاصة إذا انخفضت إلى أقل من قيمة القروض، يؤدي إلى تفاقم الموقف. ولتحديد انكشاف القطاع المتلقي للودائع إلى سوق العقارات السكنية، من المهم توافر معلومات عن حجم انكشافات الائتمان المضمونة

<sup>٢٦</sup> من المسلم به أنه بالنسبة لبعض البلدان تتوافر البيانات فقط عن القروض بعد استقطاع المخصصات المحددة.

<sup>٢٧</sup> عند إعداد البيانات عن التوزيع القطاعي للقروض، يتعين استبعاد الإقراض إلى جهات تلقي الودائع غير المقيمة (١٨ (١-١)) من الإقراض بين البنوك، وإدراجه في الإقراض إلى الكيانات غير المقيمة.

<sup>٢٨</sup> كما هو موصوف بشكل مفصل في الملحق الثالث، يمكن تقسيم القطاع غير المالي بحسب نوع الصناعة.

(السطر ١٨ (٢-١)) كمقام. ويتم تعريف ودائع العملاء في الفقرات ٤-٤٢ إلى ٤-٤٤، والقروض في الفقرات ٤-٤٥ إلى ٤-٤٨.

## (١٣) العائد على الأصول (صافي الدخل إلى متوسط الأصول الإجمالية)

٥٢-٦ الهدف من هذا المؤشر هو قياس مدى كفاءة جهات تلقي الودائع في استخدام أصولها. ويمكن تفسيره إلى جانب مؤشر السلامة المالية الخاص بالعائد على أسهم رأس المال الموصوف أنفا.

٥٣-٦ ويتم حساب العائد على الأصول بقسمة صافي الدخل على متوسط قيمة مجموع الأصول (السطر ١٤) خلال ذات الفترة. وبحد أدنى، يمكن حساب المقام بأخذ متوسط المركز في بداية الفترة ونهايتها (مثلا، في بداية ونهاية الشهر)، ولكن من المحبذ أن يستخدم معدو البيانات أكثر المشاهدات تواترا المتاحة لحساب المتوسط. والتعريف المفضل لصافي الدخل هو صافي الدخل قبل البنود الاستثنائية والضرائب (السطر ٨)، والمعروف في الفقرات ٤-١٧ إلى ٤-٣٤. ومع ذلك، من الممكن بدلا من ذلك أو بالإضافة إليه، استخدام صافي الدخل بعد البنود الاستثنائية والضرائب (السطر ١١)، والمعروف في الفقرة ٤-٣٥).<sup>٢٥</sup> ويعرف مجموع الأصول (غير المالية والمالية) في الفقرتين ٤-٣٧ و٤-٣٨.

## (١٤) القروض المتعثرة كنسبة من مجموع القروض الإجمالية

٥٤-٦ الهدف من هذا المؤشر هو تحديد المشاكل المتعلقة بجودة الأصول في حافظة القروض. ويمكن تفسيره إلى جانب نسبة القروض المتعثرة ناقص المخصصات المحددة لنسبة رأس المال الموصوفة أنفا. وقد يشير تزايد النسبة إلى تدهور جودة حافظة الائتمان، على الرغم من أنه يعد مؤشرا يستند إلى الأوضاع السابقة، بمعنى أنه يتم تحديد القروض المتعثرة عندما تنشأ المشاكل. ويعد الإقرار بالقروض المتعثرة على نحو ملائم ضروريا لكي تكون هذه النسبة ذات مغزى. ويمكن رؤية هذا المؤشر جنبا إلى جنب مع المؤشرات الخاصة بقطاع الشركات غير المالية، حيث إن تدهور المركز المالي للشركات غير المالية بصفة خاصة قد ينعكس على هذه النسبة.

٥٥-٦ ويتم حساب هذه النسبة بأخذ قيمة القروض المتعثرة كبسط وإجمالي قيمة حافظة القروض (بما فيها القروض المتعثرة، وقبل استقطاع المخصصات المحددة لخسائر القروض) كمقام. ويتم تعريف القروض المتعثرة (السطر ٤٢) والقروض (١٨ (١)) في الفقرات ٤-٨٤ ومن ٤-٤٥ إلى ٤-٤٨، على الترتيب.

<sup>٢٥</sup> راجع أيضا الفقرة ٦-٢٦.



أو الإقليم الفرعي.<sup>٢٩</sup> ويتم تعريف التوزيع الجغرافي للمطالبات في الفقرة ٣-٣٦. ويتم تعريف إجمالي القروض (السطر ١٨ (١)) في الفقرات ٤-٤٥ إلى ٤-٤٨. ويستند التجميع الإقليمي للبلدان المقترح في جداول النشر في الفصل ١٢ إلى المنهج المتبع في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي.

٦-٦٤ وبالنسبة للبيانات الموحدة عبر الحدود، يتم عزو الإقراض على أساس محل إقامة الكيان المحلي المبلغ، وعليه، فإن الإقراض الممنوح من قبل أي فروع أجنبية و/أو شركات متلقية للودائع تابعة للكيان المبلغ إلى المقيمين في الاقتصاد المحلي الكائنين فيه (بما فيه أي إقراض مقوم بالعملة المحلية) يتم تصنيفه كإقراض لغير المقيمين ويتم تخصيصه للمنطقة الملائمة من العالم، في حين أن الإقراض للمقيمين في الاقتصاد الذي يتم له إعداد بيانات مؤشر السلامة المالية فيتم تصنيفه كإقراض للاقتصاد المحلي.

#### (١٩) نسبة القروض المقومة بالعملات الأجنبية إلى مجموع القروض

٦-٦٥ يقيس هذا المؤشر الحجم النسبي للقروض بالعملة الأجنبية في إجمالي القروض. وبصفة خاصة في البلدان التي يُسمح فيها بالإقراض المحلي بالعملة الأجنبية، من المهم مراقبة نسبة القروض المقومة بالعملة الأجنبية إلى مجموع القروض الممنوحة للمقيمين نظرا لتزايد مخاطر الائتمان المرتبطة بقدرة المقترضين المحليين على خدمة الوفاء بالتزاماتهم المقومة بالعملات الأجنبية، وخاصة في إطار التخفيضات الكبيرة في قيمة العملة أو نقص الإيرادات بالعملات الأجنبية.<sup>٣٠</sup>

٦-٦٦ ويتم حساب المؤشر باستخدام العملة الأجنبية والعنصر المرتبط بعملة أجنبية<sup>٣١</sup> لإجمالي القروض (السطر ٤٦) الممنوحة للمقيمين وغير المقيمين كإجمالي القروض (السطر ١٨ (١)) كإجمالي القروض. ويتم تعريف النقد الأجنبي، وأدوات النقد الأجنبي، والوحدة المحاسبية، وتحويل النقد الأجنبي في الفقرات ٣-٤٤ إلى ٣-٤٨. ويتم تعريف القروض بالعملات

بعقارات سكنية، ومراقبة مدى خطورة الانكشاف، على سبيل المثال من خلال تتبع أسعار العقارات.

٦-٥٩ ويتم حساب مؤشر السلامة المالية باستخدام القروض العقارية السكنية كإجمالي القروض (السطر ٤٣ في الجدول ٤-١)، وإجمالي القروض (السطر ١٨ (١)) كإجمالي القروض العقارية السكنية في الفقرة ٤-٨٨، والقروض في الفقرات ٤-٤٥ إلى ٤-٤٨.

٦-٦٠ ويمكن استخدام دين قطاع الأسر المعيشية المضمون بأصول عقارية كإجمالي القروض (السطر ٢٥ في الجدول ٤-٤). وبينما لا يعد كل الإقراض العقاري لقطاع الأسر مضمونا بعقارات سكنية، إلا أن الدين المضمون بهذه العقارات هو الغالب.

#### (١٧) نسبة القروض العقارية التجارية إلى مجموع القروض

٦-٦١ يقيس هذا المؤشر انكشاف البنوك إلى سوق العقارات التجارية. وينطبق العديد من نفس الاعتبارات الموصوفة آنفا بالنسبة للعقارات السكنية على العقارات التجارية، على الرغم من اختلاف التأثير الاقتصادي لدورات الانتعاش والكساد في العقارات التجارية، حيث إن نطاق المقترضين أقل من قطاع الأسر المعيشية. ومن جهة أخرى، فإن الأوضاع التي تشجع دورات الانتعاش في الاقتراض المرتبط بالعقارات السكنية قد تشجع أيضا الإفراط في الاقتراض المرتبط بالعقارات التجارية.

٦-٦٢ ويتم حساب هذا المؤشر بأن يكون البسط هو القروض المضمونة بعقارات تجارية، والقروض الممنوحة لشركات التشييد والبناء، والقروض المقدمة للشركات النشطة في التنمية العقارية (السطر ٤٤). ويستخدم إجمالي القروض (السطر ١٨ (١)) كإجمالي القروض العقارية التجارية المباني، والإنشاءات، والأراضي المرتبطة المستخدمة من قبل المنشآت لأغراض البيع بالتجزئة، والبيع بالجملة، والتصنيع أو غيرها من الأغراض (الفقرة ٤-٨٨). ويتضمن البسط الإقراض لتلك الشركات المشاركة في تنمية المساكن متعددة الأسر. وتُعرف القروض في الفقرات ٤-٤٥ إلى ٤-٤٨.

#### (١٨) نسبة التوزيع الجغرافي للقروض إلى مجموع القروض

٦-٦٣ يقدم هذا المؤشر معلومات عن التوزيع الجغرافي لإجمالي القروض، حسب المجموعات الإقليمية من البلدان. ويسمح بمراقبة مخاطر الائتمان الناشئة عن الانكشافات لمجموعة من البلدان، ويمكن أن يساعد في تقييم أثر الأحداث غير المواتية في تلك البلدان على النظام المالي المحلي. وإذا كان الإقراض لبلد ما أو إقليم فرعي كبيرا جدا، يجب إجراء مزيد من التقسيم - وتحديد البلد

<sup>٢٩</sup> يقوم بنك التسويات الدولية بجمع ونشر الإحصاءات المصرفية الدولية على أساس كل من محل الإقامة) وأساس موحد من مجموعة من الاقتصادات ذات الأنشطة المصرفية الدولية الكبيرة. والهدف هو أن تكون التعريفات والتغطية المؤسسية في المرشد متسقة مع تلك الخاصة ببنك التسويات الدولية. وبالنسبة للبلدان التي تفي باحتياجات بنك التسويات الدولية من البيانات، فإن هذه البيانات تخدم الغرض من هذا المؤشر.

<sup>٣٠</sup> في الحالة الخاصة التي يستخدم فيها اقتصاد ما عملة أجنبية كعملته القانونية الوحيدة، يتعين إعداد هذه النسبة باستبعاد الاقتراض بهذه العملة وذلك المرتبط بها.

<sup>٣١</sup> وكما في حالة القروض المقومة بعملة أجنبية، سوف يؤدي تخفيض قيمة العملة المحلية إلى زيادة قيمة القروض (بالعملة المحلية) المرتبطة بعملة أجنبية.

في الدخل الإجمالي. وقد تتأثر هذه النسبة بنسبة رأس المال إلى أصول جهات تلقي الودائع: فبالنسبة لمستوى معين من الأصول، تترتب على زيادة رأس المال انخفاض احتياجات الاقتراض، ومن ثم تخفيض نفقات الفائدة وزيادة الدخل من الفائدة الصافي.

٦-٧٠ ويتم حساب هذا المؤشر باستخدام الدخل من الفائدة الصافي (السطر ٣) كبسط، وإجمالي الدخل (السطر ٥) كمقام. ويتم تعريف الدخل من الفائدة الصافي ومكوناته في الفقرات ٤-١٧ إلى ٤-١٩، في حين يتم تعريف إجمالي الدخل في الفقرة ٤-٢٠.

#### (٢٢) نسبة دخل التداول إلى الدخل الإجمالي

٦-٧١ الهدف من هذا المؤشر هو تحديد حصة دخل جهات تلقي الودائع من أنشطة السوق المالي، بما في ذلك تداول العملة، ومن ثم المساعدة في تقييم مدى استمرارية الربحية.

٦-٧٢ يتم حساب هذا المؤشر باستخدام المكاسب أو الخسائر على الأدوات المالية (السطر ٤ (٢)) كبسط، وإجمالي الدخل (السطر ٥) كمقام. وتعرّف المكاسب والخسائر على الأدوات المالية في الفقرات ٤-٢٢ إلى ٤-٢٧، وإجمالي الدخل في الفقرة ٤-٢٠.

#### (٢٣) نسبة المصروفات بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل

٦-٧٣ يقيس هذا المؤشر نسبة حجم المصروفات الإدارية إلى إجمالي الدخل (هامش الفائدة زائد الدخل بخلاف الفوائد).

٦-٧٤ ويتم حساب المؤشر باستخدام المصروفات بخلاف الفوائد (السطر ٦) كبسط، وإجمالي الدخل (السطر ٥) كمقام. ويتم تعريف المصروفات بخلاف الفوائد في الفقرة ٤-٣٠، وإجمالي الدخل في الفقرة ٤-٢٠.

#### (٢٤) نسبة نفقات العاملين إلى المصروفات بخلاف الفوائد

٦-٧٥ يقيس هذا المؤشر مستوى تكاليف العاملين من مجموع التكاليف الإدارية.

٦-٧٦ ويتم حساب هذا المؤشر باستخدام تكاليف العاملين (السطر ٦ (١)) كبسط، والمصروفات بخلاف الفوائد (السطر ٦) (أي لا تتضمن مخصصات خسائر القروض) كمقام. وتعرّف المصروفات بخلاف الفوائد ونفقات العاملين في الفقرتين ٤-٣٠ و٤-٣١.

الأجنبية في الفقرة ٤-٩٠. بينما يُعرف مجموع القروض في الفقرات ٤-٤٥ إلى ٤-٤٨، وبالنسبة للبيانات الموحدة عبر الحدود، يتحدد البت فيما الذي يعتبر عملة أجنبية بمحل إقامة الكيان المحلي المبلغ للبيانات.

#### (٢٠) نسبة الخصوم المقومة بالعملة الأجنبية إلى مجموع الخصوم

٦-٦٧ يقيس هذا المؤشر الأهمية النسبية للتمويل بالعملة الأجنبية في مجموع الخصوم. ويتعين النظر إلى مستوى هذه النسبة إلى جانب مؤشر السلامة المالية السابق: نسبة القروض المقومة بالعملة الأجنبية إلى مجموع القروض. ويمكن أن يساعد الاقتراض المكثف بالعملة الأجنبية الممول بواسطة الاقتراض بنفس العملة الأجنبية على تخفيض انكشاف جهات تلقي الودائع بالعملة الأجنبية (على الرغم من أنه إذا كان الاقتراض إلى المقترضين المحليين والذين يعانون من صعوبة الوفاء بالتزاماتهم، سوف تظل جهة تلقي الودائع مكشوفة في الواقع الفعلي). بيد أن الاعتماد المرتفع على الاقتراض بالعملة الأجنبية (خاصة ذي أجل الاستحقاق القصير) قد يشير إلى أن جهات تلقي الودائع تتخذ مخاطر كبيرة بزيادة انكشافها إلى تحركات سعر الصرف وتغيير اتجاه التمويل بالعملة الأجنبية.<sup>٣٢</sup>

٦-٦٨ ويتم حساب مؤشر السلامة المالية باستخدام الخصوم بالعملة الأجنبية (السطر ٤٧) كبسط، ومجموع الدين (السطر ٢٨) زائد خصوم المشتقات المالية (السطر ٢٩) ناقص أصول المشتقات المالية (السطر ٢١) كمقام. ويتم تعريف الخصوم بالعملة الأجنبية في الفقرة ٤-٩٠. ويتم تعريف النقد الأجنبي، وأدوات النقد الأجنبي، والوحدة المحاسبية، وتحويل النقد الأجنبي في الفقرات ٣-٤٤ إلى ٣-٤٨. ويتم تعريف مجموع الدين في الفقرة ٤-٦١ والمشتقات المالية في الفقرات ٤-٥٦ إلى ٤-٥٨.

#### مؤشرات السلامة المالية على أساس الدخل والمصروفات

#### (٢١) نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل

٦-٦٩ يعد هذا المؤشر مقياساً للحصة التناسبية لصافي إيرادات الفائدة—الفائدة المكتسبة ناقص مصروفات الفائدة—

<sup>٣٢</sup> في الحالة الخاصة التي يستخدم فيها اقتصاد ما عملة أجنبية على أنها عملته القانونية الوحيدة، يتعين إعداد هذه النسبة باستبعاد الاقتراض بهذه العملة وذلك المرتبط بها.

<sup>٣٣</sup> بالنسبة لخصوم المشتقات المالية، يُوصى بإدراج المركز الصافي بالقيمة السوقية (الخصوم ناقص الأصول) بدلا من إجمالي مركز الخصوم بسبب الممارسة السوقية التي تتمثل في إنشاء عقود مقابلة، وإمكانية تحول الأدوات من النوع الأجل بين مراكز الأصول والخصوم من فترة إلى أخرى.

## ٧- تحديد مؤشرات السلامة المالية للقطاعات الأخرى

### مقدمة

#### الشركات المالية الأخرى

٧-٤ تتضمن قائمة المؤشرات المحبّدة مؤشرين للشركات المالية الأخرى للدلالة على أهميتها النسبية للاقتصاد المحلي:

- نسبة أصول الشركات المالية الأخرى إلى مجموع أصول النظام المالي،
- ونسبة أصول الشركات المالية الأخرى إلى إجمالي الناتج المحلي.

٧-٥ ويتم وصف هذين المؤشرين لاحقاً. وما لم يذكر خلاف ذلك، فإن كافة إحالات السطور في هذا القسم تشير إلى الجدول ٤-٢. ويتعين تعديل البيانات التي سيتم استخدامها لحساب مؤشرات السلامة المالية على مستوى القطاع، وذلك حسب الوصف في الإطار ٥-٢.

#### (١) نسبة أصول الشركات المالية الأخرى إلى مجموع أصول النظام المالي

٧-٦ يقيس هذا المؤشر الأهمية النسبية للشركات المالية الأخرى في النظام المالي المحلي. ويتم حساب المؤشر باستخدام الأصول المالية المملوكة للشركات المالية الأخرى (السطر ٣) محل البسط، ومجموع أصول النظام المالي محل المقام. وهذا الأخير هو مجموع الأصول المالية التي تملكها جهات تلقي الودائع (السطر ١٦، الجدول ٤-١)، والشركات المالية الأخرى، والشركات غير المالية (السطر ١٧، الجدول ٤-٣)، وقطاع الأسر المعيشية (السطر ١١، الجدول ٤-٤)، والحكومة العامة، والبنك المركزي<sup>١</sup>. ويتم تعريف الأصول المالية في الفقرة ٤-٣٨.

#### (٢) نسبة أصول الشركات المالية الأخرى إلى إجمالي الناتج المحلي

٧-٧ يقيس هذا المؤشر حجم قطاع الشركات المالية الأخرى الفرعي مقارنة بحجم الاقتصاد. ويتم حساب المؤشر باستخدام الأصول المالية المملوكة للشركات المالية الأخرى (السطر ٣)

<sup>١</sup> وبغرض الاكتمال، يمكن أيضاً إدراج الأصول المالية للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، ولكن في العديد من الحالات قد لا تكون هذه الأصول ذات دلالة نسبية إلى مجموع الأصول المالية.

٧-١ استناداً إلى التعاريف والمفاهيم الموضحة في الجزء الأول من المرشد، يشرح هذا الفصل كيفية حساب مؤشرات السلامة المالية لقطاع الشركات المالية الأخرى، وقطاع الشركات غير المالية، وقطاع الأسر المعيشية.

### حساب مؤشرات السلامة المالية

٧-٢ على غرار قطاع جهات تلقي الودائع، يتم حساب معظم مؤشرات السلامة المالية للقطاعات الأخرى بمقارنة سلسلتين أساسيتين من البيانات لإنتاج نسبة ما. وبالنسبة لبعض المؤشرات، عندما يكون من الممكن تعريف إحدى أو كلا السلسلتين الأساسيتين بطرق بديلة، يتم شرح تلك البدائل. وكما هو موصوف في الفصل الخامس، يتعين إعداد البيانات لقطاع الشركات المالية الأخرى وقطاع الشركات غير المالية بناء على منهج يستند إلى أساس موحد، ويتعين إعداد البيانات لقطاع الأسر المعيشية على أساس إجمالي يستند إلى الإقامة.

٧-٣ وبالنسبة لقطاعات الشركات، يحدّد المرشد حساب مؤشرات السلامة المالية على أساس موحد لحذف الحساب المزدوج للدخل، والأصول، ورأسمال الكيانات في ذات المجموعة. وكما في حالة جهات تلقي الودائع، يمكن إعداد البيانات على أساس موحد عبر الحدود خاضع للسيطرة المحلية، وأساس موحد محلي. ونظراً لندرة المعلومات بوجه عام في العديد من البلدان بشأن قطاعات الشركات التي لا تتلقى ودائع، قد يركز معدو البيانات في الحالة الأولى على تطوير معلومات الميزانية العمومية القطاعية على أساس محلي. ولكن حيثما تكون البيانات الموحدة عبر الحدود الخاضعة للسيطرة المحلية متوفرة (مثل تلك التي توفرها بيانات دخل الشركات والميزانيات العمومية السنوية) وتغطي جزءاً كبيراً من القطاع، يكون من المحبّد استخدامها في إعداد مؤشر السلامة المالية.

١٣-٧ وتعد الربحية هي المحدد الأساسي لقوة الشركة، وتؤثر على نمو رأس المال، والقدرة على مواجهة الأحداث المعاكسة، وفي آخر الأمر، القدرة على الوفاء بالالتزامات. ويمكن أن تعمل الانخفاضات الحادة في ربحية قطاع الشركات، على سبيل المثال الناتجة عن التباطؤ الاقتصادي، كمؤشر مبكر على الصعوبات الاقتصادية. إلا أنه يتعين الأخذ في الاعتبار التحركات الدورية في ربحية قطاع الشركات، وهيكل السوق— أي خصائص الصناعة، والبيئة التنافسية، ومرونة التسعير.

١٤-٧ ويتم حساب مؤشر السلامة المالية باستخدام الإيرادات قبل حساب الفائدة والضريبة (السطر ٣٤) كبسط، ومتوسط قيمة رأس المال والاحتياطيات (السطر ٣١) خلال ذات الفترة كمقام. ويحد أدنى، يمكن حساب المقام بأخذ متوسط المركز في بداية الفترة ونهايتها (مثلا، في بداية ونهاية الشهر)، ولكن من المحبذ أن يستخدم معدو البيانات أكثر المشاهدات المتكررة المتاحة لحساب المتوسط. ويتم تعريف الأرباح قبل الفائدة والضريبة في الفقرة ٤-١١٦ (راجع أيضا الفقرات ٤-١٠٠ إلى ٤-١٠٤). ويتم تعريف رأس المال والاحتياطيات في الفقرة ٤-٦٢.

### (٣) نسبة الدخل إلى مدفوعات الفائدة وتسديد أصل الدين

١٥-٧ يقيس هذا المؤشر قدرة الشركات غير المالية على تغطية مدفوعاتها لخدمة الدين (الفائدة وأصل الدين). ويستخدم كمؤشر على خطر أن إحدى الشركات ربما لن تكون قادرة على تسديد المدفوعات المطلوبة على ديونها.

١٦-٧ ويتم حساب هذا المؤشر باستخدام الإيرادات (صافي الدخل) قبل حساب الفائدة والضريبة (السطر ٣٤) زائد الفائدة مستحقة القبض من الشركات غير المالية الأخرى (السطر ٣٣) كبسط، ومدفوعات خدمة الدين (السطر ٣٥) خلال ذات الفترة كمقام<sup>٣</sup>. وتعرّف الإيرادات قبل حساب الفائدة والضريبة في الفقرة ٤-١١٦، والفائدة مستحقة القبض من الشركات غير المالية الأخرى في الفقرة ٤-١١٥، ومدفوعات خدمة الدين في الفقرة ٤-١١٧.

<sup>٢</sup> إذا استُخدمت بدلا من ذلك القيمة السوقية لأسهم رأس المال، فقد تختلف السلسلة بشكل كبير، وستكون المعلومات المتاحة قاصرة على الشركات المسجلة في البورصة.

<sup>٣</sup> إذا استُبعد البسط الفائدة مستحقة القبض من الشركات غير المالية الأخرى، في حين تضمنت مدفوعات خدمة الدين تلك المستحقة للشركات غير المالية الأخرى، ستختلف التغطية بين المقام والبسط.

محل البسط وإجمالي الناتج المحلي محل المقام. ويتم تعريف الأصول المالية في الفقرة ٤-٣٨، ويتم إعداد بيانات هذا المؤشر على أساس موحد للكيانات المحلية فقط. ويعد إجمالي الناتج المحلي مقياسا إجماليا للإنتاج في الاقتصاد، ويساوي مجموع إجمالي القيمة المضافة لكافة الوحدات المؤسسية المقيمة المشاركة في الإنتاج.

### الشركات غير المالية

٨-٧ هناك خمسة مؤشرات للسلامة المالية تغطي قطاع الشركات غير المالية:

- مجموع الدين إلى أسهم رأس المال.
  - العائد على أسهم رأس المال.
  - نسبة الدخل إلى مدفوعات الفائدة وتسديد أصل الدين.
  - صافي الانكشاف بالعملات الأجنبية إلى أسهم رأس المال.
  - عدد طلبات الحماية من مطالبات الدائنين.
- ٩-٧ وما لم يذكر خلاف ذلك، فإن كافة إحالات السطور في هذا القسم تشير إلى الجدول ٤-٣. ويتعين تعديل البيانات التي سوف تستخدم لحساب مؤشرات السلامة المالية على مستوى القطاع، كما هو موصوف في الإطار ٥-٢.

### (١) نسبة مجموع الدين إلى أسهم رأس المال

١٠-٧ يعد هذا المؤشر مقياسا للرفع المالي للشركات— وهو مدى تمويل الأنشطة من خلال الخصوم خلافا للأموال الذاتية. ونظرا للحاجة إلى تسديد مدفوعات الفوائد وأصل الدين على الديون، فإن ارتفاع نسبة الرفع المالي للشركات يزيد من تعرض الشركات للخطر في حالة حدوث صدمات اقتصادية أو صدمات في سوق المال، وقد يعوق قدرتها على التسديد. وبشكل أعم، فإن مدى الرفع المالي للشركات إلى جانب تقلب البيئة التي تعمل فيها الشركات قد تكون مؤشرات مهمة على احتمالية حدوث مصاعب مالية لدى الشركات.

١١-٧ ويتم حساب مؤشر السلامة المالية باستخدام الدين (السطر ٢٩) كبسط، ورأس المال والاحتياطيات (السطر ٣١) كمقام. ويعرّف الدين في الفقرة ٤-٦١، ورأس المال والاحتياطيات في الفقرة ٤-٦٢.

### (٢) العائد على أسهم رأس المال

١٢-٧ عادة ما يُستخدم هذا المؤشر لتحديد مدى كفاءة الشركات غير المالية في استخدام رأسمالها. وبمرور الوقت يمكن أيضا أن يوفر معلومات عن استمرارية وضع رأس المال للشركات غير المالية.

## (٤) نسبة صافي انكشاف الشركات بالعملة الأجنبية إلى أسهم رأس المال

٧-١٧ يقيس هذا المؤشر مدى انكشاف الشركات غير المالية إلى مخاطر النقد الأجنبي مقارنة برأس مالها. وكلما زاد انكشافها لمخاطر النقد الأجنبي، زادت إمكانية أن يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى الضغط بشدة على السلامة المالية للشركات غير المالية، ومن ثم، جهات تلقي الودائع. وينطبق هذا على كل من الاقتراض محليا بالعملة الأجنبية والاقتراض في الأسواق الأجنبية (بالعملة الأجنبية).

٧-١٨ ويكون البسط هو صافي انكشاف الشركات غير المالية بالعملة الأجنبية بالنسبة للبنود المدرجة في الميزانية العمومية (السطر ٣٦)، بينما المقام هو رأس المال والاحتياطيات (السطر ٣١). ويتعين حساب المركز المفتوح كما هو موصوف بالنسبة لجهات تلقي الودائع في الفقرتين ٦-٣٢ و ٦-٣٣. وعلى غرار جهات تلقي الودائع، يحدّ المرشد استخدام الجدول ٦-٢ لتقديم البيانات عن المركز الصافي المفتوح خلال تقديم معلومات أكثر تفصيلا عن المركز الصافي المفتوح لفرادى العملات الرئيسية. ونظرا للصعوبة المحتملة في إعداد البيانات عن الانكشافات بالعملة الأجنبية خارج الميزانية العمومية، يحدّ المرشد بحد أدنى التركيز في البداية على صافي انكشاف الشركات بالعملة الأجنبية بالنسبة للبنود المدرجة في الميزانية العمومية، ولكن يمكن أيضا حساب مؤشر السلامة المالية باستخدام مجموع انكشاف الشركات الصافي بالعملة الأجنبية (السطر ٣٧) كبسط.<sup>٤</sup>

٧-١٩ يتم تعريف رأس المال والاحتياطيات في الفقرة ٤-٦٢.

## (٥) عدد طلبات الحماية من مطالبات الدائنين

٧-٢٠ يعد هذا المؤشر مقياسا للاتجاهات العامة في الإفلاس، ويتأثر بطبيعة الإفلاس والتشريع (المرتبط به) ودرجة تنفيذه. وهو يمثل جمعا بسيطا لتلك الشركات غير المالية المقيمة التي قدمت طلبات حماية من دائنيها خلال الفترة.

## قطاع الأسر المعيشية

٧-٢١ هناك مؤشرين سلامة مالية لقطاع الأسر المعيشية:

- نسبة دين قطاع الأسر إلى إجمالي الناتج المحلي
- نسبة مدفوعات خدمة الدين وأصل الدين المستحقة على قطاع الأسر إلى الدخل.

٧-٢٢ وما لم يذكر خلاف ذلك، فإن كافة إحالات السطور في هذا القسم تشير إلى الجدول ٤-٤. ولا يلزم إجراء تعديلات على مستوى القطاع.

## (١) نسبة دين قطاع الأسر إلى إجمالي الناتج المحلي

٧-٢٣ يقيس هذا المؤشر إجمالي مستوى مديونية قطاع الأسر المعيشية (المرتبطة عادة بالقروض لأغراض الاستهلاك والرهونات العقارية) كحصة من إجمالي الناتج المحلي. وكما في حالة قطاع الشركات غير المالية، فإن المستويات المرتفعة من الاقتراض تزيد من تعرض قطاع الأسر إلى مخاطر الصدمات الاقتصادية وصدمات سوق المال، وقد تعوق قدرتها على التسديد. ونظرا لدور الأسر كمستهلكين، وكذلك كمودعين للأموال في جهات تلقي الودائع، وكمشترين للالتزامات المالية الأخرى لقطاع الشركات، فإن التغييرات في سلوك الأسر نتيجة لارتفاع عبء الدين يمكن أن تؤثر تأثيرا ملموسا على النشاط الاقتصادي الحقيقي وتطورات السوق المالي.

٧-٢٤ ويتم حساب هذا المؤشر باستخدام دين قطاع الأسر المعيشية (السطر ٢٠) كبسط، وإجمالي الناتج المحلي كمقام. ويعرّف الدين في الفقرة ٤-٦١. ويعد إجمالي الناتج المحلي مقياسا إجماليا للإنتاج في الاقتصاد، ويساوي مجموع إجمالي القيمة المضافة لكافة الوحدات المؤسسية المقيمة المشاركة في الإنتاج (زائد أي ضرائب، وناقص أي إعانات دعم، على المنتجات غير المدرجة في قيمة منتجاتها).

## (٢) نسبة مدفوعات خدمة الدين وأصل الدين المستحقة على قطاع الأسر إلى الدخل

٧-٢٥ يقيس هذا المؤشر قدرة قطاع الأسر المعيشية على تغطية مدفوعات تسديد التزامات الدين (الفائدة وأصل الدين). كذلك يمكن أن يكون عاملا رئيسيا للتعنّب بنمو الإنفاق الاستهلاكي مستقبلا: فارتفاع نسبة خدمة الدين خلال عدة فصول سنوية يمكن أن يؤثّر على معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي.

٧-٢٦ ويتم حساب هذا المؤشر باستخدام مدفوعات خدمة دين قطاع الأسر (السطر ٢٤) كبسط، وإجمالي الدخل المتاح (السطر ٦) خلال ذات الفترة كمقام. وتعرّف مدفوعات خدمة دين قطاع الأسر في الفقرة ٤-١٢٢ (راجع أيضا الفقرة ٤-١١٧)، وإجمالي الدخل المتاح في الفقرة ٤-١٢٠.

<sup>٤</sup> إذا تم تقديم البيانات على أساس موحد محلي، وتكون مخاطر المراكز المفتوحة على هذا الأساس "مغطاة" بمراكز الكيانات المرتبطة في البلدان الأخرى، يمكن أيضا تقديم معلومات إضافية عن المركز الصافي المفتوح شاملا "التغطيات" (hedges) التي تقع في الحيازة الأجنبية.

## ٨- الأسواق المالية

### مقدمة

٨-٤ ويمكن لفروق أسعار الفائدة، على سبيل المثال بين المقترضين ذوي هياكل المخاطر الائتمانية المختلفة، أن تصبح بمثابة مؤشر على مستوى المخاطر المتصورة (perceived risk) داخل النظام المالي. وبالتالي، فإن الفرق بين الحد الأقصى والحد الأدنى لسعر الفائدة بين البنوك سوف يساعد على تحديد إدراك البنوك الذاتي للمشاكل والمخاطر التي تواجه البنوك التي لديها نفاذ إلى سوق ما بين البنوك<sup>١</sup>.

قياس الفرق بين أسعار الفائدة المرجعية على القروض والودائع ٨-٥ لا يوجد تعريف معياري للأسعار المرجعية أو الممثلة. ولقياس الفرق بين أسعار الفائدة المرجعية على القروض والودائع، يوصي المرشد في الحد الأدنى بحساب المتوسط المرجح لكافة أسعار الفائدة على الإقراض والودائع (باستثناء القروض والودائع بين جهات تلقي الودائع) خلال فترة مرجعية في حافظة جهات تلقي الودائع المقيمة. ويمكن أيضا حساب فرق أسعار الفائدة على أساس موحد عبر الحدود خاضع للسيطرة المحلية، مما يوفر مؤشرا على الربحية، ولكنه سيعكس النشاط في الأسواق المختلفة. وباستخدام مبالغ القروض والودائع كأوزان، نجد أن الفرق بين المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والودائع ينتج فرق أسعار الفائدة الكلي (بنقاط الأساس) بين القروض والودائع.

٨-٦ ويتم استبعاد القروض والودائع بين جهات تلقي الودائع لأن هذا المؤشر يركز على ربحية قطاع جهات تلقي الودائع ككل وعلى سلوكه التسعيري في معاملات الوساطة المالية بالنسبة لمُدخرات القطاعات الأخرى. وبينما يوصي المرشد بإعداد مجمل فروق أسعار الفائدة بحد أدنى، يمكن إعداد

٨-١ يغطي هذا الفصل مؤشرات السلامة المالية القائمة على السوق لتقدير مدى سلامة النظام المالي. ويتكون الفصل من قسمين: مؤشرات سعر الفائدة وتلك الخاصة بسوق الأوراق المالية. وتقدم مؤشرات السلامة المالية لسعر الفائدة معلومات عن أسعار الفائدة المفروضة والمدفوعة من قبل جهات تلقي الودائع، ومن ثم تقدم دلالة على الربحية والتنافسية في القطاع المصرفي، وذلك إلى جانب معلومات عن الفرق بين أسعار الفائدة بين البنوك من شأنها توفير إشارات مبكرة على مخاوف مخاطر الائتمان بين جهات تلقي الودائع. وتقدم مؤشرات السلامة المالية لسوق الأوراق المالية معلومات عن سيولة أسواق الأوراق المالية التي تنشط فيها جهات تلقي الودائع والتي يمكنها التعويل عليها جزئيا للمساعدة في إدارة السيولة لديها.

### أسعار الفائدة

#### مقدمة

٨-٢ من أجل دعم مراقبة السلامة المالية لجهات تلقي الودائع، يحدّد المرشد إعداد مؤشري السلامة المالية التاليين القائمين على سعر الفائدة. (١) الفرق بين أسعار الفائدة المرجعية على القروض والودائع؛ (٢) والفرق بين الحد الأقصى والحد الأدنى لسعر الفائدة بين البنوك.

٨-٣ ويمكن أن تخدم الفروق بين أسعار الفائدة على القروض والودائع كمؤشرات على الاتجاهات العامة في الدخل من الفائدة الصافي لجهات تلقي الودائع، ومن ثم الربحية. ويمكن لفروق سعر الفائدة أن تقدم معلومات عن سلوك التسعير لجهات تلقي الودائع. إلا أنه ستكون هناك حاجة لمزيد من المعلومات لفهم أسباب السلوك: على سبيل المثال، قد تنشأ فروق واسعة في أسعار الفائدة من المخاطر المرتفعة الناتجة عن نظم الضمانات غير المتطورة أو ضعف الحماية من قبل النظام القضائي، كما أن اتساع الفروق بمرور الوقت قد يعكس زيادة علاوات المخاطر وليس انخفاض الضغوط التنافسية.

<sup>١</sup> في المناقشات حول مسودة المرشد، تم الاقتراح بإمكانية مراقبة مقاييس أخرى لمخاطر ائتمان جهات تلقي الودائع، بما فيها الفروق بين أسعار الفائدة للأوراق المصرفية على الدين السيادي والدين الثانوي. راجع أيضا Gropp, Vesala, and Vulpes (2002). ويعد سوق المشتقات الائتمانية أيضا مصدرا محتملا لمعلومات السوق عن مخاطر ائتمان الكيانات المنفردة. ومثل هذه المقاييس تتجاوز مؤشرات السلامة المالية المتفق عليها.

من أن البسط والمقام يغطيان نفس المجموعة من جهات تلقي الودائع.

٧-٨ وتتمثل طريقة حساب بيانات المتوسط المرجح لسعر الفائدة على القروض في قسمة مبلغ الدخل من الفائدة المستحقة على القروض المبلّغة من جهات تلقي الودائع لفترة ما (البسط) على متوسط المراكز المالية من القروض (المقام) لذات الفترة. ويمكن حساب بيانات المتوسط المرجح لسعر الفائدة على الودائع بقسمة مصروفات الفائدة على الودائع (البسط) على متوسط المراكز المالية للودائع (المقام) لذات الفترة.<sup>٢</sup> ويجب حساب متوسط المركز باستخدام أكثر المشاهدات المتكررة المتاحة.

٨-٨ ومن حيث المبدأ، يمكن باستخدام هذه الطريقة مثلا بناء المتوسط المرجح لسعر الفائدة لحافطة من القروض  $\Omega$  (أنواع الودائع) كما يلي:<sup>٣</sup>

$$\sum_{n=1}^N \left( rate_n \times \frac{Value\ of\ loan_n}{Total\ value\ of\ loan\ book} \right)$$

حيث:

Value of loan = قيمة القروض

Total value of loan book = القيمة الكلية لحافطة القروض

#### تعريف رئيسية

٨-١١ في إطار المحاسبة على أساس الاستحقاق، تستحق تكاليف الفائدة بشكل مستمر على أدوات الدين، ومن ثم تطابق بين تكلفة الأموال وتقديم الأموال. ويعرف المعدل الذي تستحق به هذه التكاليف بسعر الفائدة، وهو بالنسبة للودائع والقروض غالبا ما يتم تحديده وفقا لترتيب تعاقدية. وقد تكون أسعار الفائدة ثابتة أو متغيرة. وبالنسبة للمصاريف مثل الرسوم التي تعكس مدفوعات تقديم الخدمات فيتعين استبعادها من حساب سعر الفائدة. ولإعداد الفرق بين أسعار الفائدة المرجعية على القروض والودائع، يتعين حساب أسعار الفائدة على أساس سنوي.<sup>٤</sup> وتعرّف القروض والودائع في الفصل الرابع. ويعد الكيانات المبلّغة هو القطاع الذي يتلقى ودائع كما هو معرّف في الفصل الثاني، وذلك على أساس الإقامة (رغم أنه يمكن إعداد البيانات على أساس جهة تلقي الودائع الموحدة عبر الحدود الخاضعة للسيطرة المحلية).

#### أسعار الفائدة في نهاية الفترة ومتوسط الفترة

٨-١٢ يرتبط متوسط أسعار فائدة للفترة على نحو أقرب بربحية وسلوك التسعير مقارنة بأسعار نهاية الفترة، ولا يخضع لاحتمالية حدوث تقلبات استثنائية يومية. ومع ذلك، فإن الفرق بين أسعار الفائدة المرجعية على القروض والودائع المستند إلى

معلومات أكثر تفصيلا عن الفروق عند اللزوم، على سبيل المثال للشركات غير المالية وقطاع الأسر المعيشية.

٧-٨ وتتمثل طريقة حساب بيانات المتوسط المرجح لسعر الفائدة على القروض في قسمة مبلغ الدخل من الفائدة المستحقة على القروض المبلّغة من جهات تلقي الودائع لفترة ما (البسط) على متوسط المراكز المالية من القروض (المقام) لذات الفترة. ويمكن حساب بيانات المتوسط المرجح لسعر الفائدة على الودائع بقسمة مصروفات الفائدة على الودائع (البسط) على متوسط المراكز المالية للودائع (المقام) لذات الفترة.<sup>٢</sup> ويجب حساب متوسط المركز باستخدام أكثر المشاهدات المتكررة المتاحة.

٨-٨ ومن حيث المبدأ، يمكن باستخدام هذه الطريقة مثلا بناء المتوسط المرجح لسعر الفائدة لحافطة من القروض  $\Omega$  (أنواع الودائع) كما يلي:<sup>٣</sup>

$$\frac{\sum_{i=1}^n R_i L_i}{\left( \sum_{t=0}^T S_t / T \right)} = \text{المتوسط المرجح لسعر الفائدة}$$

حيث،  $R_i$  = سعر الفائدة للقروض  $i$  المستحق خلال الفترة<sup>٤</sup>

$L_i$  = القرض  $i$

$S_t$  = حجم القروض المشاهدة في الزمن  $t$

$T$  = العدد الكلي للمشاهدات خلال الفترة.

٨-٩ ويمكن لطريقة الحساب هذه أن تخفض إلى الحد الأدنى من عبء الإبلاغ بالبيانات على جهات تلقي الودائع إذا توافرت بيانات عن مبالغ الفائدة المستحقة على القروض والودائع بشكل يسير من النظم المحاسبية لجهات تلقي الودائع، حيث تُبلّغ عادة أوضاع القروض والودائع لدى جهات تلقي الودائع إلى البنوك المركزية عن طريق تقارير الميزانية العمومية اللازمة لإعداد الإحصاءات النقدية.<sup>٥</sup> ويجب على معدي البيانات التأكد

<sup>٢</sup> يتعين أن تستبعد من المقام الأدوات الإسلامية المصنفة كودائع أو قروض ولكنها لا تضمن القيمة بصورة مؤكدة أو عائدا إيجابيا محدد مسبقا.  
<sup>٣</sup> على سبيل المثال، إذا كانت هناك خلال فترة ربع السنة الأولى مشاهدات آخر الشهر لنهاية شهر ديسمبر (٢٠٠)، ونهاية يناير (١٠٠)، ونهاية فبراير (٢٠٠)، ونهاية مارس (٣٠٠)، حينئذ يكون  $S_t$  هو مجموع المشاهدات الأربعة (٨٠٠) و  $T$  هو عدد المشاهدات (٤)، وبالتالي يكون المقام في المعادلة  $200 = 4/800$ .

<sup>٤</sup> يعتمد حجم الفائدة المستحقة في البسط على الزمن التي تستحق عليه الفائدة المرتبطة. على سبيل المثال، بالنسبة لقرض صادر خلال منتصف ربع السنة، يتعين أن يرصد البسط الفائدة المستحقة على شهر ونصف الشهر فقط.

<sup>٥</sup> يعد الوضع الأمثل هو الحصول على عدة مشاهدات للمراكز، وبالتالي مطابقة البيانات في البسط. وإن لم تتوافر مشاهدات كافية للمراكز، حينئذ يرصد البسط تدفقات غير مرتبطة بالمبالغ في المقام. وإذا كان القرض و/أو الودائع في المقام مقيم بالقيمة العادلة، سوف يتحرك سعر الفائدة الضمني بشكل متنسق مع التغييرات في أسعار السوق.

<sup>٦</sup> على سبيل المثال، لإعداد سعر سنوي، يتعين تركيب أسعار الفائدة لكل ربع سنة مرفوعة إلى أوس ٤. وعليه، فإن سعر فائدة يبلغ ٣٪ لكل ربع سنة بحسب على أنه سعر سنوي يبلغ ١٢,٥٥٪، وهي نتيجة (١,٠٣)<sup>٤</sup>.

المحددة)<sup>٨</sup> في المقام والفائدة الصفرية في البسط. وسوف يعطي استبعاد هذه المراكز دلالة مضللة—ومبالغ فيها—للربحية نظراً لأنه يوسع الفرق.<sup>٩</sup> وفي الواقع، يمكن تحليل التحركات مع مرور الوقت في الفرق بين أسعار الفائدة المرجعية على القروض والودائع بمساعدة البيانات عن القروض المتعثرة المستحقة.

١٦-٨ ومع ذلك، إذا كانت القروض المتعثرة كبيرة في حوافز جهات تلقي الودائع، فمن أجل توفير معلومات إضافية عن السلوك التسعيري لجهات تلقي الودائع، يمكن حساب فرق آخر بين سعر الإقراض المرجعي وسعر الفائدة على الودائع يستبعد مركز القروض المتعثرة من المقام عند إعداد بيانات سعر الفائدة على القروض.

#### الإقراض بأسعار فائدة محددة

١٧-٨ في بعض الاقتصادات، يمكن توجيه قدر معين من الإقراض من قبل جهات تلقي الودائع إلى قطاعات ذات أولوية بأسعار فائدة محددة لأغراض التنمية الاقتصادية. وعلى غرار المناقشة أعلاه حول القروض المتعثرة، يجب المرشد إدراج هذه القروض والفائدة التي تستحق عليها في حساب الفرق بين أسعار الفائدة المرجعية على القروض والودائع نظراً لأن استبعاد هذه الأعمال قد يعطي دلالة مضللة على الربحية. وإذا كانت هذه القروض كبيرة، يمكن حساب فرق آخر بين سعر الفائدة المرجعي على القروض والودائع يستبعد هذا الإقراض ذي الفائدة المحددة ومتوسط سعر الفائدة المتلقاة. وفي مثل هذه الظروف، قد يكون هناك اهتمام تحليلي بالمعلومات الخاصة بمجموع حجم مثل هذا الإقراض.

#### التصنيفات الثانوية

١٨-٨ وكما هو مذكور آنفاً، في حين يوصي المرشد في الحد الأدنى بإعداد الفرق بين أسعار الفائدة المرجعية على القروض والودائع على كافة الأعمال القائمة (باستثناء بين جهات تلقي الودائع)، يمكن دعم هذا الفرق بمعلومات عن مختلف التصنيفات الثانوية. ويرجع ذلك إلى إمكانية تغيير الفرق لعدة عوامل مختلفة، مثل التغييرات في طبيعة تكوين الأعمال، ودخول منافسة جديدة، وهي عوامل لا تتضح من النظر إلى فرق سعر الفائدة الكلي وحده. على سبيل المثال، قد يزيد فرق سعر الفائدة الكلي إذا (١) أصبح التركيز القطاعي للقروض مائلاً بشكل ملموس نحو قطاع الاسر المعيشية (القروض الاستهلاكية) على حساب قطاع الشركات، وكانت أسعار الفائدة التي تعرضها جهات تلقي الودائع على القروض الاستهلاكية تميل إلى أن تكون أعلى من تلك الخاصة بقروض الشركات، أو (٢) أصبحت

<sup>٨</sup> أدت المخصصات المحددة بالفعل إلى تخفيض الأرباح، فضلاً عن رأس المال والاحتياطيات، ومن ثم يتم استقطاعها من المقام (أي من القروض).  
<sup>٩</sup> ويتمثل المنهج البديل، رغم أنه ليس المنهج المفضل، في حساب سعر الفائدة على القروض باستثناء القروض المتعثرة ولكن مع نشر الحجم النسبي للقروض المتعثرة من مجموع حافطة القروض. ويتعين على أي بيانات وصفية مقدمة مع البيانات المنشورة أن تحدد ما إذا كان هذا هو المنهج المتبع.

أسعار نهاية الفترة، والمقيس بشكل مباشر، مع توافر البيانات الوصفية الملائمة، من شأنه توفير معلومات موثوقة. حيث يتم حساب هذا الفرق بين سعر الإقراض وسعر الفائدة على الودائع على أنه الفرق بين المتوسطات المرجحة لأسعار الفائدة في نهاية الفترة لمختلف أنواع القروض والودائع (لثلاثة أشهر وستة أشهر). ويتم حساب الأوزان لكل نوع من القروض والودائع باستخدام بيانات مركز نهاية الفترة (راجع الفقرات ٨-١٠).

#### الأعمال القائمة والجديدة

١٣-٨ يوصي المرشد في الحد الأدنى بإعداد فرق بين سعر الإقراض المرجعي وسعر الفائدة على الودائع للأعمال القائمة، حيث يرتبط ذلك مباشرة بالربحية. ولأغراض هذا المؤشر، تعرّف الأعمال القائمة على أنها حجم الودائع لدى جهات تلقي الودائع وحجم القروض المقدمة من قبل جهات تلقي الودائع، باستثناء الودائع من، والقروض إلى، جهات تلقي الودائع المقيمة الأخرى. ويتم قياس حجم القروض بعد المخصصات المحددة. ويغطي سعر الفائدة على الأعمال القائمة كافة الأعمال التي اتفق عليها خلال كافة الفترات قبل التاريخ المرجعي ولا تزال قائمة.

١٤-٨ ولتوضيح تطورات السوق الحالية وسلوك تسعير جهات تلقي الودائع بشكل أكبر بدلاً من الأعمال القائمة، يمكن للبلدان أيضاً إعداد الفرق بين أسعار الفائدة المرجعية على القروض والودائع للأعمال الجديدة، وخاصة إذا كانت البيانات اللازمة متاحة بسهولة. وتعرّف الأعمال الجديدة على أنها الودائع لدى جهات تلقي الودائع والقروض المقدمة من جهات تلقي الودائع خلال الفترة المرجعية. وتتضمن الأعمال الجديدة القروض الجديدة "rolled over" والودائع.<sup>٧</sup> وتسمح أسعار الفائدة على الأعمال الجديدة بمراقبة سلوك التسعير لجهات تلقي الودائع استجابة للتطورات الجارية في السوق المالي، مثل التغييرات في أسعار الفائدة على تدخل البنك المركزي.

#### القروض المتعثرة

١٥-٨ في الفصل الرابع يوصي المرشد بالألا يتعين أن تستحق الفائدة على القروض المتعثرة مما يترتب عليه سعر فائدة ضمني يساوي صفراً. وبينما توجد بعض الفائدة التحليلية من استبعاد القروض المتعثرة من حساب الفرق بين أسعار الفائدة المرجعية على القروض والودائع (راجع ما يلي)، فإن المنهج المفضل للمرشد هو إدراج مثل هذه القروض في الحساب. وبمعنى آخر، عند إعداد سعر الفائدة على القروض، يتعين إدراج المراكز في القروض المتعثرة (ناقص مخصصات خسائر القروض

<sup>٧</sup> أي عقد قائم بلغ أجل استحقاقه ويمكن لأحد الطرفين رفض تجديده العقد.



٢٣-٨ ومع ذلك، قد تكون هناك أوجه قصور في هذا المؤشر. على سبيل المثال، في اقتصاد ذي مؤسسات تلقى ودائع مملوكة للحكومة، قد تستمر هذه المؤسسات في الحصول على أفضل أسعار فائدة بين البنوك حتى لو كانت على شفا الإفلاس. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإطار التي تقوم البنوك المركزية في سياقه بتوفير السيولة إلى أسواق المال يؤثر على السيولة الكلية لتلك الأسواق وعلى قدرة البنوك التي تتعرض لضغوط على الحفاظ على نفاذها للسيولة. فضلا عن ذلك، فإن قيمة شاذة (outlier) واحدة يمكن أن تغير المؤشر بشكل ملموس.<sup>١٠</sup> ويمكن للأساليب المعينة التي يستخدمها البنك المركزي لعمليات السوق أن تؤثر أيضا على فرق أسعار الفائدة بين البنوك، على سبيل المثال، توقيت حالات التدخل والأدوات المستخدمة. فضلا عن ذلك، فإن تزايدا متصورا في المخاطر قد ينعكس أيضا في شكل قيود غير رسمية على كميات (وليس سعر) الأموال التي يمكن لمؤسسة تلقي ودائع أن تقترضها في سوق ما بين البنوك.

٢٤-٨ وعادة ما تكون أسعار الفائدة بين البنوك قصيرة الأجل من حيث طبيعتها. ونظرا لأن هذا المؤشر يوفر معلومات عن تصورات جهات تلقي الودائع الذاتية للمخاطر التي تواجه البنوك الأخرى، وأن التصورات قد تتغير سريعا جدا، يحبذ المرشد إعداد بيانات الفرق بين الحد الأقصى والحد الأدنى لسعر الفائدة بين البنوك على أساس أسبوعي باستخدام أسعار الفائدة في نهاية الفترة بالنسبة للقروض ذات أجل الاستحقاق المماثل (لليلة واحدة أو أسبوعي).<sup>١١</sup> وبينما أن مؤشر السلامة المالية المتفق عليه هو فرق أسعار الفائدة، قد يكون هناك أيضا اهتمام من الناحية التحليلية بنشر الحد الأقصى والحد الأدنى للأسعار الفائدة ذاتها: على سبيل المثال، من الممكن مقارنة هذه الأسعار مع الأخرى السائدة في الأسواق المالية.

## أسواق الأوراق المالية

### مقدمة

٢٥-٨ يمكن لأسواق الأوراق المالية أن تدعم الاستقرار المالي من خلال تنوع قنوات الوساطة المالية والسماح بمراقبة المخاطر المتصورة بشكل مستمر. ولهذه الأسباب، ورغم أنه يتجاوز مؤشرات السلامة المالية المتفق عليها، يحبذ المرشد إعداد بيانات سوق الأوراق المالية، بما في ذلك معلومات عن مجموع القيمة المستحقة لإصدارات سوق الأوراق المالية المقيمة، بحد أدنى، حسب القطاع.

٢٦-٨ إلا أن الأوضاع في الأسواق المالية قد لا تكون دائما مواتية للحصول على الأموال من خلال الاقتراض، كما

<sup>١٠</sup> ومن ثم، قد يكون مفيدا من الناحية التحليلية النظر أيضا إلى فرق أسعار الفائدة باستبعاد الأسعار العليا والدنيا.

<sup>١١</sup> يعد سوق المشتقات الائتمانية كذلك مصدرا محتملا لمعلومات السوق بشأن المخاطر الائتمانية للكيانات المنفردة.

حافطة القروض أكثر ميلا نحو القروض الأطول أجلا، في سياق المنحنى العادي للعائد. ويمكن أن تتأثر أسعار الفائدة على الودائع على نحو مماثل. وفي الواقع، يمكن استخلاص أحكام محدودة فقط فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة على التغيرات في الربحية و/أو السلوك التسعيري في النظام المالي من خلال استخدام الفرق بين أسعار الفائدة المرجعية على القروض والودائع لكافة الأعمال القائمة.

١٩-٨ وفي هذا السياق، يمكن دعم الفرق بين أسعار الفائدة المرجعية على القروض والودائع لكافة الأعمال القائمة بفرق بين سعر الفائدة المرجعي على القروض والودائع لكل من:

- قطاع الشركات غير المالية وقطاع الأسر المعيشية.
- أسعار الفائدة قصيرة الأجل وطويلة الأجل (أجل الاستحقاق الأصلي).
- مجموعات النظراء، وذلك للتحقق من السلوك التسعيري لمختلف المجموعات الفرعية داخل مجموع جهات تلقي الودائع المقيمة.
- الأعمال بالعملة المحلية والأجنبية.

### تواتر إعداد البيانات

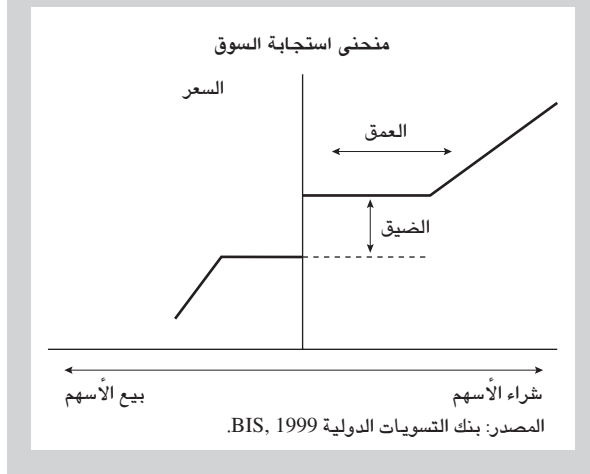
٢٠-٨ يوصي المرشد بإعداد البيانات ربع سنويا، ويحبذ إعدادها شهريا. ومن المسلم به أن بيانات الفائدة المستحقة على الودائع والقروض اللازمة لإعداد معلومات عن متوسطات أسعار الفائدة غالبا ما يتم الإبلاغ بها في كشوف الدخل والمصرفيات لجهات تلقي الودائع على أساس ربع سنوي فقط.

قياس الفرق بين الحد الأقصى والحد الأدنى لسعر الفائدة بين البنوك

٢١-٨ تقيس أسعار الفائدة بين البنوك تكلفة الأموال لجهات تلقي الودائع في سوق ما بين البنوك المحلي—تكلفة اقتراض الاحتياطيات الزائدة لجهات تلقي الودائع الأخرى. وعادة ما يكون مصدر تلك البيانات هم الوسطاء الماليون بين البنوك أو السماسرة.

٢٢-٨ وقد تتحمل جهات تلقي الودائع أسعار فائدة مختلفة اعتمادا على حجمها أو قوتها المالية. ويمكن أن يدل تزايد الفرق بين الحد الأقصى والحد الأدنى لسعر الفائدة بين البنوك على تزايد علاوة المخاطر التي يتم تحميلها على جهة تلقي الودائع التي تواجه السعر الأعلى—أي أن جهات تلقي الودائع ذاتها سوف تدرك تزايد مخاطر الإقراض داخل القطاع المصرفي. وقد يكون ازدياد الفرق قاصرا على جهة تلقي الودائع الأضعف أو ذا طبيعة تنظيمية أكبر.

الشكل ٨-١: عمق السوق وضيقه



### الفورية والمرونة

٨-٢٩ بالإضافة إلى عمق السوق وضيقه، تتضمن الأبعاد المهمة الأخرى لسيولة السوق كل من الفورية والمرونة.<sup>١٤</sup> وتمثل الفورية السرعة التي يتم بها تنفيذ أوامر البيع والشراء ومن ثم تعكس، من بين أمور أخرى، كفاءة نظم التداول، والمقاصة، والتسوية. أما المرونة فهو سرعة تلاشي التقلبات السعرية الناتجة عن عمليات التداول أو السرعة التي يتم بها تصحيح الاختلالات في الأوامر (مثل زيادة أوامر الشراء عن البيع أو العكس) من خلال أوامر جديدة. وبإيجاز، فهو مقياس للسرعة التي يتم بها تصحيح التحركات السعرية "المؤقتة". ويتضمن الملحق الثالث وصفا لمقياس المرونة.

### هيكل السوق

٨-٣٠ تعد الدراية بالهيكل المصغر المؤسسي للأسواق مهما عند استخدام مؤشرات السيولة، حيث إن الهياكل المختلفة من شأنها تعقيد تحليل مؤشرات السيولة بين البلدان، وبين الأسواق في نفس البلد، ومع مرور الوقت.

٨-٣١ ويعد مهما بصفة خاصة ما إذا كانت السوق تحركها عروض الأسعار أم أوامر التداول. ففي السوق التي تحركها عروض الأسعار (سوق التجار)، يحدد تجار الأوراق أسعار الشراء والبيع وقد يتخذون مراكز في السوق، في حين أنه في السوق التي تحركها أوامر التداول (سوق المزايدة) بشكل

<sup>١٤</sup> راجع أيضا Sarr and Lybek (2002) لاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلا حول سيولة السوق.

أوضحت التجارب ضرورة الاحتفاظ بمستويات حسيطة من الأصول السائلة. فضلا عن ذلك، تتوقف سيولة الأصول على مدى سرعة ودرجة اليقين من إمكانية بيعها في السوق. وبالتالي، لدعم المؤشر الأساسي لسيولة أصول البنوك،<sup>١٢</sup> يحدّد المرشد إعداد مؤشرات عن عمق وضيق السوق.

### عمق وضيق السوق

٨-٢٧ في حين من الصعوبة بمكان تعريف السيولة، هناك بعدان مهمان لها هما عمق وضيق السوق. يرتبط عمق السوق بقدرة السوق على استيعاب كميات تداول كبيرة بدون تأثير ملموس على أسعار السوق، ويمكن التعبير عنه بمؤشر بديل هو متوسط نسبة التعامل اليومي—أي نسبة متوسط العدد اليومي لعمليات التداول إلى حجم الأوراق المالية القائمة. وغالبا ما يشير ارتفاع نسبة التعامل إلى زيادة سيولة السوق. أما ضيق السوق فيدل على التكلفة العامة التي يتم تحملها في معاملة ما بغض النظر عن سعر السوق، ويتم قياسه بمتوسط الفرق بين سعري الشراء والبيع—أي الفرق بين الأسعار التي ترغب عندها الأطراف المشاركة في السوق بشراء وبيع الأصول. وعادة ما تكون هذه الفروق أضيق في الأسواق الأكثر سيولة وكفاءة.<sup>١٣</sup>

٨-٢٨ ويوضح الشكل ٨-١ مفاهيم عمق وضيق السوق. ويمثل منحني الطلب والعرض على يسار ويمين محور السعر، السعر الذي يواجهه البائع أو المشتري عند تداول أعداد مختلفة من الأسهم. فمشتري الأسهم يواجه سعرا أعلى في السوق مقارنة ببائع الأسهم. ويتم توضيح ضيق السوق ببيانها بالمسافة الرأسية بين سعر الشراء والبيع. وتمثل المسافة الأفقية بين المحور الرأسي و"منحنى الطلب/العرض عمق السوق عند سعر معين.

<sup>١٢</sup> للمزيد من تدعيم تحليل المؤشر الأساسي، من خلال تحليل توزيع أسعار عقود الخيارات، يمكن أن تكون أسواق المشتقات المالية مصدرا للمعلومات بشأن التوزيع الضمني الاحتمالي (implied probability distribution) لسعر أصل مستقبلي—أي توفير دلالة على احتمالية أن سعرا معيناً قد يتحقق. على سبيل المثال، راجع (Bliss and Panigirtzoglou، 2002).

<sup>١٣</sup> قد تعكس الفروق بين سعري الشراء والبيع للأوراق المالية (١) تكلفة تنفيذ أوامر التعامل، (٢) التكاليف الناشئة عن عدم اتساق المعلومات بين أطراف المعاملة المحتملين، (٣) والتكلفة على تاجر الأوراق من حيازة الأصل (المخزون) من أجل تلبية الطلب المحتمل (والمعروفة بتكلفة التخزين)، (٤) وهيكل السوق الذي يتسم باحتكار القلة. ويمكن للتقلب السعري للأصل أن يكون عاملا أيضا.

أوضاع سيولة السوق.<sup>١٨</sup> وتشير الأدلة التجريبية إلى أن فروق السيولة القائمة غالباً بين الإصدارات الحديثة القياسية والإصدارات السابقة غير القياسية قد تصبح أكثر حدة قبل وأثناء فترات الضغط المالي.<sup>١٩</sup>

٣٥-٨ ويمكن استخدام البورصات الرئيسية الموجودة في الاقتصاد المحلي كمصدر للبيانات لإعداد نسب التعامل والفروق بين سعري الشراء والبيع في السوق. ويمكن أن تتضمن المصادر الأخرى رابطات تجار الأوراق المالية، والبنوك المركزية، وقواعد البيانات التجارية.<sup>٢٠</sup> وبينما أن البيانات عالية التواتر بشأن حجم عمليات التداول وأسعار البيع والشراء عادة ما تتوافر لدى معظم البورصات، من المسلم به أنه في بعض البلدان قد يتم جمع البيانات على نحو نادر ومركزي، وربما تكون البيانات التي يتم جمعها بانتظام وتتسم بالاتساق قاصرة على أنواع معينة من الأوراق المالية.

٣٦-٨ وفي حالة قيام جهات تلقي الودائع باقتناء الأوراق المالية الصادرة عن الكيانات غير المقيمة، أو حيازة ما يعرف بالأوراق المالية الدولية المسجلة في البورصات المحلية والخارجية، من المهم أيضاً مراقبة مؤشرات العمق وحجم التعامل لأسواق الأصول المالية الأجنبية الرئيسية، وخاصة إذا كانت أوضاع السيولة تختلف بين الأسواق بالنسبة لذات الأصل.

٣٧-٨ قد لا تكون تغطية كافة صناعات السوق ضرورية لتحديد الاتجاهات العامة في نسب التعامل والفروق بين سعري الشراء والبيع، ذلك لأنه من المعتاد أن تتقارب أسعار وكميات التداول المحددة بين صناعات السوق في الأسواق عالية السيولة. ومع ذلك، قد تختلف درجة سيولة السوق باختلاف الأصول ومع مرور الوقت. ومن ثم يتعين تغطية أكبر خمسة صناعات للسوق، أو على الأقل الذين يشكلون ٧٥٪ بحد أدنى من حجم التعامل في السوق. ويمكن أيضاً تغطية عملية صنع السوق الإلكترونية الآلية.

٣٨-٨ وبينما يمكن استخدام سعر المعاملة وحجمها لتحديد الأسعار والكميات المتحققة في السوق، إلا أن معاملات الشراء والبيع يمكن إجراؤها في أوقات مختلفة، مما يؤدي إلى انحياز "الفرق". ولهذا السبب، يُفضل استخدام بيانات أسعار الشراء والبيع المعلنة وبيانات الكمية.

<sup>١٨</sup> الإصدارات الحديثة القياسية هي أحدث إصدارات الأوراق المالية ذات أجل استحقاق أصلي معين. وتعرف كافة الأوراق المالية الأخرى على أنها إصدارات سابقة غير قياسية.

<sup>١٩</sup> راجع، على سبيل المثال، (2002) Reinhart and Sack و (2002) Furfine and Remolona.

<sup>٢٠</sup> على معدي البيانات الذين يتعاملون مع بائع لقواعد البيانات التجارية إصدار أحكامهم الذاتية بشأن ما إذا كان المنتج المعروض للبيع يفي باحتياجاتهم.

محض، يقدم المشترون والبائعون المحتملون أوامر ويقوم سمسرة أو نظام إلكتروني بمطابقتها في دفتر أوامر مركزي. وفي النظام المدفوع بالأسعار المحددة، يوفر تجار الأوراق المالية عنصر الفورية كما يمكنهم تلبية أوامر كبيرة من خلال اقتنائهم للأوراق المالية (المخزون) للمساعدة في مطابقة الاختلالات المؤقتة بين المشتري والبائع. وفي سوق تحركها أوامر التداول (سوق المزايدة) بشكل محض، يتم التزويد بالسيولة من خلال أوامر التداول المحددة<sup>١٥</sup>—وهي الأوامر المسجلة لدي سمسار لشراء أو بيع عدد محدد مسبقاً من الأسهم بسعر محدد أو بسعر أفضل من السعر المحدد. وعملياً، فإن العديد من الأسواق التي تحركها أوامر التداول يعتمد على صناعات السوق<sup>١٦</sup> لتوفير سيولة إضافية للسوق. وقد يختلف كل من الفروق بين سعري الشراء والبيع (للأوراق المالية) وحجم التعامل خلال فترات الضغط بين الأسواق التي تحركها عروض الأسعار وتلك التي تحركها أوامر التداول.

٣٢-٨ وتتضمن السمات الأخرى لهيكل السوق التي يمكن أن تؤثر على السيولة كل من مدى شفافية السوق، مثل توقيت الإفصاح عن الأسعار والكميات المتداولة، وكفاءة وتكلفة نظم المقاصة والتسوية.<sup>١٧</sup>

#### قياس عمق السوق ووضيقه

٣٣-٨ يمكن إعداد مؤشرات عمق السوق ووضيقه لنطاق واسع من الأصول المالية المتداولة. ونظراً للارتباط بين مؤشرات السيولة القائمة على السوق والمؤشر المتعلق بالأصول السائلة لجهات تلقي الودائع، يتعين إعداد بيانات نسب التعامل والفروق بين سعري الشراء والبيع، بحد أدنى، للأدوات المالية المدرجة في المقياس الأوسع للأصول السائلة. وتتمثل نقطة البداية الطبيعية في إعداد المؤشرات لسند دين معياري صادر من قبل الحكومة المحلية أو البنك المركزي ويستخدم من قبل السلطات القومية للتأثير على أوضاع السيولة في اقتصادها المحلي. وقد تكون مؤشرات العمق والضيقة للأوراق المالية الأخرى—بما في ذلك أسهم رأس المال—مفيدة، وخاصة إذا كانت في إطار تعريف الأصول السائلة. وعلى نحو مماثل، فإن عمق وضيقة أسواق النقد الأجنبي المحلية مهمان كذلك إذا كانت الأوراق المالية المقومة بالعملة الأجنبية مؤهلة كأصول السائلة.

٣٤-٨ ويمكن كذلك الاستفادة من تقسيم مؤشرات حجم التعامل وسعري البيع والشراء إلى إصدارات حديثة قياسية (on-the-run) وإصدارات سابقة غير قياسية (off-the-run) عند مراقبة

<sup>١٥</sup> تسمح الأوامر المحددة للمستثمر بتحديد فترة الزمن الذي يمكن أن يكون الأمر خلاله قائماً قبل الغاؤه.

<sup>١٦</sup> يعد صناع السوق وسطاء ماليين يقومون بتحديد أسعار معلنة بشكل عام للأطراف غير المرتبطة.

<sup>١٧</sup> تقدم دراسة (2002, p. 38) Sarr and Lybek، قائمة بالعوامل الجزئية والكلية المؤثرة على سيولة الأصول والسوق.

## نسبة التعامل

٣٩-٨ يوصي المرشد بحساب نسبة التعامل لسند دين معياري صادر عن الحكومة المحلية أو البنك المركزي على أنه عدد الأوراق المالية التي تم تداولها خلال فترة تداول معينة مقسوماً على متوسط عدد الأوراق المالية القائمة في بداية ونهاية فترة التداول:

$$T_t = \frac{N_t}{[(S_t + S_{t-1}) / 2]}$$

حيث  $N$  هو عدد الأوراق المالية المتداولة خلال فترة معينة و  $S_t$  هو عدد الأوراق المالية القائمة في نهاية فترة معينة.

٤٠-٨ ويحدّد المرشد إعداد نسبة التعامل يومياً أو على الأقل أسبوعياً.

٤١-٨ وبينما يمكن أيضاً حساب نسبة التعامل باستخدام قيمة الأوراق المالية المتداولة والقائمة في فترة معينة، يمكن أن يكون هذا المقياس متحيزاً بفعل التحركات المتقلبة في الأسعار خلال الفترة. ولقياس حجم السوق، يمكن جمع معلومات عن مجموع قيمة الأوراق المالية المستحقة على الأدوات التي يتم لها عرض بيانات نسبة التعامل.

٤٢-٨ ويجب إدراج عدد عمليات التداول المنفذة خلال ساعات العمل الرسمية في نسبة التعامل.<sup>٢١</sup>

٤٣-٨ وهناك نقص في البيانات عن حجم التعامل في سوق النقد الأجنبية باستثناء مسح البنك المركزي عن نشاط النقد الأجنبي (وسوق المشتقات) الذي يتم إجراؤه كل ثلاث سنوات من قبل بنك التسويات الدولية.<sup>٢٢</sup> ويعرّف هذا المسح حجم التعامل في النقد الأجنبي على أنه إجمالي قيمة كافة المعاملات الجديدة التي يتم إبرامها خلال فترة معينة، سواء للأدوات الفورية أو المشتقة، قياساً بالقيمة الاسمية للعقود. ويسهل الحصول على المعلومات عن الفرق بين سعري الشراء والبيع (للأوراق المالية) في أسواق النقد الأجنبي.

<sup>٢١</sup> يشير الانتشار المتزايد للتداول خارج ساعات البورصة الرسمية، بالإضافة إلى استخدام العقود المستقبلية خارج ساعات العمل الرسمية للأوراق المالية إلى وجود حاجة متزايدة لإحصاءات مكملة عن التداول خارج ساعات العمل الرسمية، وخاصة لأن أوضاع السيولة في تلك الأسواق قد تختلف بشكل كبير عن الأوضاع أثناء ساعات التداول العادية.

<sup>٢٢</sup> قام أحدث مسح (راجع BIS, 2002) بجمع بيانات عن حجم التعامل في أسواق النقد الأجنبي من ٤٨ بنك مركزي خلال عام ٢٠٠١. وتتضمن هذه المطبوعة المنهجية المفصلة للمسح.

## الفرق بين سعري الشراء والبيع

٤٤-٨ يوصي المرشد بأن تكون نقطة البداية الطبيعية هي الفرق بين سعري الشراء والبيع لسند دين معياري صادر عن الحكومة المحلية أو البنك المركزي. ويعد أبسط مقياس للفرق بين سعري الشراء والبيع هو الفرق بين أفضل (أعلى) سعر شراء وأفضل (أدنى) سعر بيع في السوق. ومن ثم، فإن الورقة المالية XYZ ذات أفضل سعر للشراء يبلغ ١٢٠,٣٧٥ وأفضل سعر للبيع يبلغ ١٢٠,٥ لها فرق بين سعري الشراء والبيع يبلغ ٠,١٢٥. ويوصى بجمع بيانات كل من أسعار الشراء والبيع. ولتيسير مقارنة الفروق بين سعري الشراء والبيع بين الأصول ذات القيم المختلفة، يوصي المرشد بالتعبير عن الفروق بين سعري الشراء والبيع كنسبة من متوسط سعري شراء وبيع الأصل. على سبيل المثال، فإن الورقة المالية ABC ذات سعر الشراء ١٠,٣٧٥ وسعر البيع ١٠,٥ يبلغ الفرق بين سعري الشراء والبيع لها ٠,١٢٥، أي مثل الورقة المالية XYZ. ولكن، يعد الفرق بين سعري الشراء والبيع للورقة المالية ABC أكبر نسبة لقيمة الورقة المالية:

- الفرق بالنسبة للورقة المالية ABC كنسبة من متوسط سعري الشراء والبيع =  $(١٠,٤٣٧٥) / (٠,١٢٥) = ١٠,٢٠\%$
- الفرق بالنسبة للورقة المالية XYZ كنسبة من متوسط سعري الشراء والبيع =  $(١٢٠,٤٣٧٥) / (٠,١٢٥) = ١٠٠,١٠\%$

٤٥-٨ وبشكل أعم، فإن الفرق كنسبة مئوية من متوسط سعري الشراء والبيع يمكن حسابه كما يلي:

$$S = \{[AP - BP] / [(AP + BP) / 2]\} \times 100,$$

حيث  $S$  هو الفرق، و  $AP$  هو سعر البيع و  $BP$  هو سعر الشراء.

٤٦-٨ وبالنسبة لسندات الدين المتداولة مثل السندات والأذون، يمكن لأسعار الشراء والبيع المحددة أن تقاس بالعائد وليس بالسعر. وفي مثل هذه الحالات، يوصي المرشد بأن يتم الإبلاغ ببيانات عائدات الشراء والبيع على نحو منفصل وتحويلها إلى سعر حتى يمكن مشاهدة متوسط سعري الشراء والبيع وفرق السعر. ويمكن أن تختلف طرق حساب أسعار الشراء والبيع المستندة إلى العائد اعتماداً على أجل استحقاق الأدوات وممارسات السوق المعينة في تحديد العائد. ومع ذلك، فإن نوعية المعلومات المطلوبة للتحويل عادة ما تتضمن سعر التعادل، والعائد المعلن، وأجل استحقاق (أو "المدة" بالنسبة للأدوات الأطول أجلاً) الأداة. ويقدم الإطار ٨-١ بعض معادلات التحويل والأمثلة الرقمية لحساب الفروق بين سعري الشراء والبيع قياساً بالسعر من بيانات العائد.

٤٧-٨ ويوفر عدد الأوراق المالية التي يمكن تداولها بأفضل سعري شراء وبيع سياقاً مهماً لتفسير الفرق بين سعري الشراء

الإطار ٨-١ تحويل الفروق بين سعري الشراء والبيع من أسعار محددة للعائد إلى أسعار

وباستخدام عائدات الشراء والبيع كمدخلات، وبافتراض أن سعر التعادل هو ١٠,٠٠٠ دولار، يمكن استخلاص أسعار الشراء والبيع كالتالي:

$$\begin{aligned} \text{سعر الشراء} &= \$10,000/1 + [0.0603 \times (86/365)] = 10,000/1.014207 = \$9,859.91 \\ \text{سعر البيع} &= \$10,000/1 + [0.0602 \times (86/365)] = 10,000/1.0141841 = \$9860.14 \end{aligned}$$

ويكون الفرق بين سعري الشراء والبيع كنسبة من متوسط سعري الشراء والبيع هو:  
0.22/9860.03 = 0.002 percent

السندات

افتراضاً إلى اتسام السند بالخصائص الآتية:

القسيمة	أجل الاستحقاق الأصلي	أجل الاستحقاق المتبقي	سعر التعادل	الشراء/البيع
٦٠ دولار سنوياً	ثلاثون عاماً	٥ سنوات	\$١٠٠٠	٨,٠٣/٧,٩٧

ويمكن كتابة قيمة السند كالتالي:

$$price = \sum_{t=1}^T \frac{coupon}{(1+r)^t} + \frac{par\ value}{(1+r)^T}$$

أو

$$price = coupon \times \frac{1}{r} \left( 1 - \frac{1}{(1+r)^T} \right) + par\ value \times \frac{1}{(1+r)^T}$$

حيث  $T$  هو عدد الفترات إلى أجل الاستحقاق، و  $R$  هو سعر الفائدة على الشراء والبيع لكل فترة.

ومن ثم، يمكن استخلاص أسعار شراء وبيع السند في المثال المذكور أعلاه كما يلي:

$$\begin{aligned} \text{سعر الشراء} &= 60 \times \frac{1}{0.0803} \left( 1 - \frac{1}{(1.0803)^5} \right) + 1,000 = \$919.01 \\ &\times \frac{1}{(1.0803)^5} \\ \text{سعر البيع} &= 60 \times \frac{1}{0.0797} \left( 1 - \frac{1}{(1.0797)^5} \right) + 1,000 = \$921.28 \\ &\times \frac{1}{(1.0797)^5} \end{aligned}$$

ويكون الفرق بين سعري الشراء والبيع كنسبة من متوسط سعري الشراء والبيع هو:  
2.27/920.15 = 0.25%

بالنسبة لسندات الدين المتداولة مثل الأذون والسندات، يقدم هذا الإطار أمثلة رقمية على كيفية تحويل الأسعار المحددة للشراء والبيع قياساً بالعائد إلى أسعار. وتعد هذه الأمثلة إيضاحية: ويمكن أن تتفاوت ممارسات السوق في تحديد أسعار العائد بين الدول.

الأذون

في ٣١ يوليو، ٢٠٠٢ من المفترض أن يتسم "إذن" ما بالخصائص التالية:

أجل الاستحقاق	الأيام حتى بلوغ أجل الاستحقاق	عائد الشراء	عائد البيع
٢٦ أكتوبر ٢٠٠٢	٨٦	٦,٠٣	٦,٠٢

عائد الخصم على الإذن الذي يبلغ أجل الاستحقاق في ٢٦ أكتوبر هو ٦,٠٣٪ استناداً إلى سعر شراء الإذن و ٦,٠٢٪ استناداً إلى سعر بيع الإذن<sup>١</sup>. وإذا تم تحديد العائدات على أنها عائدات خصم مصرفية بحيث يكون:

$$r_{bdy} = \frac{par\ value - market\ price}{par\ value} \times \frac{360}{n}$$

إذن بإعادة ترتيب المعادلة يمكن حساب سعر السوق كالتالي:

$$market\ price = par\ value \times [1 - r_{bdy} \times (n/360)].$$

حيث:

par value = قيمة التعادل  
market price = سعر السوق

وباستخدام عائدات الشراء والبيع كمدخلات، وبافتراض أن قيمة التعادل هي ١٠,٠٠٠ دولار أمريكي، يمكن استخلاص أسعار الشراء والبيع كالتالي:

$$\begin{aligned} \text{سعر الشراء} &= \$10,000 \times \{1 - [0.0603 \times (86/360)]\} = \$9,855.95 \\ \text{سعر البيع} &= \$10,000 \times \{1 - [0.0602 \times (86/360)]\} = \$9,856.19 \end{aligned}$$

ويمكن حساب الفرق بين سعري الشراء والبيع كنسبة من متوسط سعري الشراء والبيع كالتالي:  
(9,856.19 - 9855.95) / [(9,856.19 + 9855.95)/2] = 0.002 percent

وإذا تم تحديد عائدات الشراء والبيع للسندات كمكافئ لعائدات سندات وليس عائدات خصم مصرفي بحيث:

$$r_{bey} = \frac{par\ value - market\ price}{market\ price} \times \frac{365}{n}$$

عندئذ يمكن حساب سعر السوق كالتالي:

$$market\ price = \frac{par\ value}{1 + \left( r_{bey} \times \frac{n}{365} \right)}$$

<sup>١</sup> سعر الشراء هو السعر الذي يمكن عنده أن يبيع العميل الإذن إلى أحد تجار الأوراق المالية، في حين أن سعر البيع هو السعر الذي يمكن عنده أن يشتري العميل ورقة مالية من أحد تجار الأوراق المالية.

<sup>٢</sup> الطريقة المحلية المستخدمة لحساب عائد البيع والشراء قد تختلف عن طريقة عائد الخصم، على سبيل المثال يمكن استخدام مكافئ ربع السندات: وفي استخلاص أسعار البيع والشراء من العائدات، يتعين استخدام الصيغة الملائمة للممارسات المحلية.

- ويمكن حساب المتوسط المرجح لكافة أسعار الشراء والبيع، وليس أفضل الأسعار في السوق فحسب، باستخدام حجم سعري الشراء والبيع كأوزان ترجيحية. وعلى سبيل المثال، في ظل عروض أسعار الشراء والبيع التالية:

الأسعار المعلنة للشراء مجموع حجم الشراء = ٢٢٠٠			الأسعار المعلنة للبيع مجموع حجم البيع = ٦٧٠٠		
السعر	%	الحجم	السعر	%	الحجم
١٢٠,٣٧٥	(٢٣)	٥٠٠	١٢٠,٥٠	(١٨)	١,٢٠٠
١٢٠,٢٥٠	(٣٢)	٧٠٠	١٢٠,٦٢٥	(٣٠)	٢,٠٠٠
١٢٠,١٢٥	(٤٥)	١,٠٠٠	١٢٠,٧٥٠	(٥٢)	٣,٥٠٠

فإن المتوسط المرجح للفرق بين سعري الشراء والبيع يمكن حسابه كما يلي:

$$\begin{aligned} & [(0.18 \times 120.50) + (0.30 \times 120.625) + (0.52 \times 120.750)] \\ & - [(0.23 \times 120.375) + (0.32 \times 120.250) + (0.45 \times 120.125)] \\ & = [(21.58 + 36.01 + 63.08) - (27.36 + 38.26 + 54.60)] \\ & = (120.67 - 120.22) \\ & = 0.45 \end{aligned}$$

وبشكل أعم، يمكن حساب المتوسط المرجح للفرق بين سعري الشراء والبيع كالاتي:

$$\sum_{n=1}^N \left[ \left( \frac{AS_n}{TAS} \times AP_n \right) - \left( \frac{BS_n}{TBS} \times BP_n \right) \right]$$

حيث  $AP_n$  و  $AS_n$  يمثلان، على الترتيب، سعر البيع  $n$ th وحجم البيع  $n$ th و  $BP_n$  و  $BS_n$  يمثلان، على الترتيب، سعر الشراء  $n$ th وحجم الشراء  $n$ th ويُعطى مجموع حجم البيع بواسطة  $TAS = \sum_{n=1}^N AS_n$  ويُعطى مجموع حجم الشراء بواسطة  $TBS = \sum_{n=1}^N BS_n$  و  $N$  هو عدد المشاهدات

#### مرفق: المؤشرات الهيكلية للأسواق المالية

٨-٥٠ في مختلف البلدان، تمر الأسواق المالية بمراحل مختلفة من التطور ويمكن أن يؤثر ذلك على تحليل مؤشرات السلامة المالية، خاصة بالنسبة للمؤشرات المرتبطة بالسوق. وبينما أن نظم جمع البيانات قد لا تكون متقدمة بما يكفي لتوفير بيانات عن النشاط في مختلف أنواع الأسواق المالية، قد يكون مفيداً تزويد صانعي ومحلي السياسات ببعض المعلومات عن أنواع الأسواق القائمة ومرحلة التطور التي تمر بها.

والبيع، ويحدّد المرشد نشر هذه المعلومة إلى جانب الفرق بين سعري الشراء والبيع. وبصفة خاصة، يتعين مراقبة أي عدم اتساق في عدد الأوراق المالية التي يمكن شراؤها وبيعها بأفضل أسعار الشراء والبيع بالإضافة إلى الأسعار المعلنة. على سبيل المثال، فإن عدد الأوراق المالية التي يرغب صانع السوق في بيعها بسعر ١٢٠,٥ قد يكون ١٢٠٠، في حين أن عدد الأوراق المالية التي يرغب صانع السوق أن يشتريها بسعر ١٢٠,٣٧٥ قد يكون ٥٠٠، مما يدل على زيادة ضغط البيع مقارنة بالشراء في السوق بالسعر المحدد. وإذا استمرت لفترة من الزمن، يمكن لحالات عدم الاتساق هذه أن تقدم معلومات مفيدة عن سرعة و يقينية قدرة جهات تلقي الودائع على التصرف في أصولها السائلة.

٨-٤ ولأغراض الاتساق مع نسبة التعامل، يتعين إعداد بيانات الفرق بين سعري الشراء والبيع على أساس يومي، أو بحد أدنى، أسبوعياً. ويمكن لتواتر المشاهدات السعريّة أن تكون على أساس لحظة بلحظة، ولكن يُفضل اتخاذ على الأقل سعريين معلنين يوميا (على سبيل المثال في الساعة ١٠:٣٠ صباحاً و ٢:٣٠ ظهراً). وإذا اتخذت المشاهدات السعريّة على نحو أقل من كل ساعة، يلزم الحرص لتجنب التحيز المرتبط بالتقلب النظامي في الأسعار المعلنة خلال اليوم الواحد. وبصفة خاصة، يشير العمل التجريبي إلى أن الفروق غالباً ما تكون أعلى حول وقت فتح وإقفال السوق، مع حدوث تقلبات حادة قبل وبعد استراحة الغداء مباشرة. ويمكن حساب الفرق بين سعري الشراء والبيع اليومي (أو الأسبوعي) كمتوسط المشاهدات لسعر الشراء ناقص سعر البيع خلال الفترة.

٨-٤٩ وفضلاً عن المقياس البسيط للفرق بين سعري الشراء والبيع الموصوف أنفاً، هناك طريقتان إضافيتان لحساب الفرق بين سعري الشراء والبيع كلاهما يأخذ في الاعتبار كمية الأوراق المالية التي يمكن تداولها بالأسعار المعلنة.

• يمكن حساب صيغة "مستعدلة" (normalized) للفرق البسيط بين سعري الشراء والبيع بأخذ الفرق بين سعر الشراء والبيع لنفس كمية الأوراق المالية أو كمية مشابهة. على سبيل المثال، لنفترض أن أفضل سعر بيع للأوراق المالية XYZ هو ١٢٠,٥٠ و ١٢٠٠. ولنفترض أنه في جانب الشراء، يمكن بيع ١٢٠٠ من الأوراق المالية XYZ في شريحتين فقط كما يلي: ٥٠٠ عند ١٢٠,٣٧٥، و ٧٠٠ عند ١٢٠,١٢٥. ويكون الفرق "المطّبع" بين سعري الشراء والبيع هو ٢٣,٠٢٧١.

$$0.271^{33} = 120.50 - \{ [120.375 \times (500/1200)] + [120.125 \times (700/1200)] \}$$

الجدول ٨-١: مرحلة تطور الأسواق المالية المحلية في بلد افتراضي

التقييم الكلي (الغرض من الرموز ادناه إيضاحي)	ملاحظات
أسواق المال	
إذون البنوك	***
إذون الخزنة	**
أذون البنك المركزي	—
شهادات الإيداع	**
الأوراق التجارية	*
شهادات القبول المصرفية	*
اتفاقات إعادة الشراء	**
أسواق الأوراق المالية	
سندات حكومية	**
سندات الشركات	*
إلأوراق المالية المضمونة بأصول	*
أسهم رأس المال	**
أسواق النقد الأجنبي	
الفورية	***
الأجلة	**
المبادلات	**
أسواق المشتقات الأخرى	
العقود المستقبلية	*
عقود الخيارات	*
المبادلات	*
الأسواق المالية الأخرى	
السلع	—
***مهم جدا	
**مهم	
*موجود، غير مهم	
—غير موجود	

الجدول ٨-٢: مثال على طلب بيانات أثناء برنامج تقييم القطاع المالي<sup>١</sup>

الأسواق: الرجاء توصيف عدد وطبيعة الأسواق المالية (الرجاء توفير نسخة من القواعد والنظم الرقابية ذات الصلة) وذكر الأدوات المتداولة.

سوق المال الأجنبي: العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي (الأسعار الفورية، والأجلة، والمشتقات، إن توافرت).

سوق المال: الرجاء توفير بيانات عما يلي:

- شهادات الإيداع ذات آجال الاستحقاق المختلفة
- اتفاقات إعادة الشراء (بما فيها اتفاقات إعادة الشراء للسيولة خلال اليوم الواحد لدعم نظام التسوية الإجمالية في الوقت الحقيقي (Real Time Gross Settlement))
- إذون الخزنة ذات آجال استحقاق غايته سنة بالنقد المحلي والأجنبي
- إذون البنك المركزي ذات آجال استحقاق غايته سنة بالنقد المحلي والأجنبي
- الأوراق التجارية، إن وجدت
- المشتقات، والعقود المستقبلية، وعقود الخيارات، واتفاقات السعر الآجل، وهكذا

سوق الأوراق المالية الحكومية: الرجاء توفير بيانات عما يلي:

- الأذون (ذات آجال مدتها ١ و ٢ و ٥ سنوات)، سواء المعيارية أو سابقة الإصدار غير القياسية، والسندات المربوطة بأرقام قياسية، إن توافرت
- السندات (ذات آجال مدتها ١٠ و ١٥ و ٣٠ سنة)، سواء المعيارية أو سابقة الإصدار غير القياسية، والسندات المربوطة بأرقام قياسية، إن توافرت
- العقود المستقبلية والمشتقات الأخرى، إن توافرت

أسهم رأس المال: الرجاء توفير بيانات عما يلي:

- عدد الشركات المسجلة بالبورصة ومجموع قيمة رأس المال في السوق
- أكثر عشرة أسهم تداولاً
- المشتقات، والعقود المستقبلية على المؤشرات، وهكذا

البيانات: توفير البيانات لكل سوق على حدة للثلاث سنوات الأخيرة، إن توافرت

التواتر: يوميا

السعر: أسعار الشراء والبيع/أسعار الفائدة، إن توافرت

أدنى وأعلى الأسعار/أسعار الفائدة خلال اليوم (أو فترة المشاهدة)، إن كان ملانما متوسط الأسعار/أسعار الفائدة، حيث يكون ملانما

أسعار الإقفال/أسعار الفائدة، حيث يكون ملانما

مؤشرات السوق (رقم قياسي للسوق، إن توافرت)

حجم التعامل أثناء الفترة (القيمة لكل يوم أو شهر)

نسبة التعامل: متوسط عدد عمليات التداول خلال اليوم

القيمة المستحقة: القيمة بسعر السوق للإصدارات الأكثر تداولاً ذات الصلة

القيمة بسعر السوق لمجموع السوق

المصدر: دراسة (Sarr and Lybek (2002).

مثالا لنوعية معلومات نظام الدفع التي يمكن إتاحتها.<sup>٢٤</sup>

٨-٥٣ يقدم الجدول ٨-٢ أمثلة على البيانات الهيكلية المطلوبة في برامج تقييم القطاع المالي التي يقوم بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

<sup>٢٤</sup>الهدف من الكتاب الأحمر هو توفير وصف واضح وشامل إلى الحد الممكن لنظم الدفع في بلد ما إلى قارئ لديه بعض الدراية بنظم الدفع بشكل عام ولكنه يعرف القليل أو لا يعرف شيئاً على الإطلاق عن الترتيبات المعينة في ذلك البلد.

٨-٥١ ولهذا السبب، يمكن أن يكون الجدول ٨-١ التالي مفيداً: كما أنه يتجاوز مؤشرات السلامة المالية المتفق عليها. ويهدف هذا الجدول إلى تقديم عرض مختصر عن حالة الأسواق المالية المحلية من حيث التنمية، موضحاً أيضاً لأي درجة تعتبر السلطات القومية أسواقاً معينة مهمة. ويقدم الجدول ٨-١ مثالا افتراضيا للأغراض الإيضاحية. كذلك يمكن إضافة معلومات أخرى عما إذا كانت السوق تحركها أوامر التداول أم عروض الأسعار.

٨-٥٢ ولا يغطي الجدول ٨-١ معلومات نظام الدفع. إلا أن الكتاب الأحمر الذي تنشره لجنة نظم المدفوعات والتسويات التابعة لبنك التسويات الدولية (راجع BIS, 2003c) يتضمن

## ٩- مؤشرات أسعار العقارات

### مقدمة

• تنكشف لمواقع بعينها (مثل المرافق السياحية أو مكاتب وسط المدينة) التي قد تخضع لظروف سعرية أكثر تقلباً مقارنة بالسوق العقاري الأوسع.

٣-٩ وتتعدد الأسباب وراء احتمال تقلب أسعار العقارات. فأسواق العقارات لا تتمتع بالسيولة الموجودة في الأسواق المالية، وتتم مفاوضات المبيعات بتكاليف معاملات مرتفعة. وكذلك يتم العرض بعدم المرونة في الأجل القصير نظراً للوقت اللازم لتخطيط المشاريع واستكمال الإنشاءات. وكذلك يخضع التطوير العقاري إلى العديد من القيود القانونية وغيرها من القيود، مثل نقص الأراضي الحضرية التي يمكن تطويرها. وفي ظل هذه الأوضاع، يتفاقم تأثير التغييرات في الطلب على الأسعار. وبينما أن التدفقات الرأسمالية الدولية الوافدة على القطاع العقاري أو الخارجة منه يمكن أن يكون لها تأثير سريع ولا يمكن التنبؤ به على مبيعات وأسعار السوق، إلا أن تقلب الأسعار يمكن أن ينشأ داخلياً من خلال توفير الائتمان المحلي. فخلال انتعاش أسعار العقارات، قد يمكن استغلال العقارات كضمان للحصول على الائتمان لمزيد من المشتريات، ولكن بمجرد أن تبدأ الأوضاع في اتخاذ الاتجاه المعاكس، يمكن لمثل هذا الانكشاف أن يجعل حالات الركود في كل من النشاط الاقتصادي، والائتمان، وأسعار العقارات تعزز إحداها الأخرى.

### قياس الأسعار العقارية

٤-٩ يشكل إعداد مؤشرات ممثلة لأسعار العقارات تحدياً. فيمكن أن تنشأ صعوبات نظراً لأن الأسواق العقارية تتسم بالتنوع، سواء داخل البلد أو بين البلدان، وعدم السيولة. وقد لا يكون هناك سعر سوقي واضح. فضلاً عن ذلك، يترتب على هذا التنوع ونقص توحيد المعايير ضرورة جمع نطاق واسع من البيانات لإعداد مؤشرات ممثلة لمختلف أقسام السوق؛ وسوف يسهم ذلك في ارتفاع تكاليف جمع البيانات وقد يتطلب مزيداً من التطور الفني. وقد يكون من الصعوبة بمكان قياس أسعار عقارية ممثلة في الأسواق السكنية والتجارية على نحو دقيق، نظراً لصغر العينات التي غالباً ما تكون متوفرة، حيث تتفاوت أسعار الممتلكات التي تبدو متماثلة، وقد تتسم الأسعار بالتقلب.

١-٩ بالنسبة لتحليل السلامة الاحترازية الكلية، من المحبذ بشدة أن تتوافر مؤشرات لأسعار العقارات<sup>١</sup>، وذلك لأن جهات تلقي الودائع قد تكون لديها انكشافات كبيرة (سواء مباشرة أو غير مباشرة) إزاء العقارات وقد تتأثر بالتقلب المحتمل في التحركات السعرية. فضلاً عن ذلك، تعد الأصول العقارية مكوناً رئيسياً من مكونات ثروة القطاع الخاص. ويمكن مراقبة الانكشاف المباشر للمخاطر الناشئة عن الإقراض المرتبط بالعقارات من خلال مؤشرات السلامة المالية المرتبطة بالقروض العقارية الموصوفة في الفصل السادس.

٢-٩ ويمكن أن ينتج انكشاف جهات تلقي الودائع لأسعار العقارات نظراً لأنها قد:

- تمتلك عقارات.
- تقرض العملاء لشراء، أو تطوير العقارات.
- تتخذ ضمانات في صورة عقارات.
- تقرض جهات تلقي الودائع الأخرى التي لديها انكشافات للعقارات أو التي تقوم بتمويل الإقراض المرتبط بالعقارات.
- تخضع لمخاطر التسديد المبكر للقروض العقارية، مما يؤدي إلى تقلبات في الميزانية العمومية وحالات عدم اتساق بين الأصول والخصوم.
- تمتلك أوراقاً مالية يكون فيها دفع أصل القرض والفائدة مضموناً بقروض عقارية.
- تتعرض لانكشافات الإقراض المرتبط بالعقارات للشركات التابعة أو الفروع في الاقتصادات الأخرى.
- تنكشف للأسر والشركات التي يمكن أن تتأثر بالتغيرات في تكاليف خدمة الإقراض المرتبط بالعقارات و/أو التحركات السعرية في العقارات.

<sup>١</sup> في أكتوبر ٢٠٠٣، عقد مؤتمر مشترك لصندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية لاستكشاف العلاقات بين العقارات والاستقرار المالي، والمعلومات اللازمة عن العقارات، والجوانب الفنية لإعداد المؤشرات العقارية، والطرق الممكنة للعمل المستقبلي ولقد تم نشر مضمون مناقشات المؤتمر في (BIS and IMF, 2005). ويعكس هذا الفصل بعض المناقشات التي دارت خلال المؤتمر.



وقد أوضحت التجارب أنه ثمة صعوبات معينة في قياس أسعار العقارات التجارية في الاقتصاد.

٥-٩ وتزداد مشكلة القياس تعقيدا بفعل الفروق الكبيرة في معلومات الأسعار عن المعاملات العقارية اعتمادا على المرحلة من عملية إجراء المعاملات التي يتم خلالها جمع البيانات. ومن الممكن إعداد جدول زمني—يمكن أن يغطي نصف سنة أو أكثر—لمراحل عملية إجراء المعاملات العقارية:

- الإعلان عن العقار وسعر البيع.
- الاتفاق الشفهي على الشراء بسعر التفاوض.
- الموافقة على التمويل العقاري.
- الاتفاق على عقد الشراء.
- إكمال المعاملة.
- قيد المعاملة أو سند الملكية.
- تقدير التقييم.<sup>٢</sup>

٦-٩ ولفهم خصائص السلسلة السعرية التي يتم إعدادها، من المهم معرفة في أي مرحلة من الجدول الزمني للمعاملات يتم عندها جمع المعلومات. وقد تنطوي كل مرحلة على أنواع مختلفة من التغطية، والأسعار، ومصادر البيانات. على سبيل المثال، فإن الأسعار المعلن عنها المتاحة من شركات الوساطة العقارية غالبا ما تتجاوز سعر البيع الذي تم التفاوض عليه، والذي بدوره قد يختلف عن مبلغ الدين العقاري المضمون برهن، حيث قد يتضمن الأخير رسوما ويستبعد المساهمات النقدية. وتوفر البيانات عن الأسعار المعلن عنها دلائل أولى عن الاتجاهات العامة للأسعار، ولكنها غالبا ما تكون غير كاملة ولا تعكس الأسعار والمعاملات الفعلية. وعلى النقيض، يمكن أن تكون المعلومات المقدمة عند قيد المعاملة هي الأكثر اكتمالا، لأنها قد تشمل على مبيعات تم ترتيبها من قبل جهات خاصة خارج نطاق الوسطاء العقاريين، ولكن توافرها هذه المعلومات قد يختلف بشدة عن المعاملات ونقاط التحول في الأسعار. وعلى نحو مماثل، فإن المعلومات المستندة إلى الرهن العقاري أحيانا ما تكون كثيرة التفاصيل بشأن خصائص الممتلكات، ولكنها قد تكون حصرية، ومحدودة التغطية، أو يتم إعدادها بأسلوب مختلف من قبل مقرضين مختلفين. ويمكن أن تتباين طبيعة المعلومات التي يتم استخلاصها في المراحل المختلفة من المعاملة اعتمادا على البلد. ومن الواضح أن هذه الاختلافات يمكن أن تؤثر على الاستخدامات التحليلية للسلسلة السعرية التي يتم إعدادها.

٧-٩ وبالإضافة إلى ذلك، هناك خبرة دولية محدودة في إعداد مؤشرات ممثلة لأسعار العقارات. وبالرغم من أن إعداد المعلومات عن أسعار العقارات يعد جزءا من قياس الحسابات القومية ومثل هذه الأسعار مدرجة في مؤشرات

<sup>٢</sup> يمكن أن يحدث ذلك على أساس مستمر.

أسعار المستهلك بالعديد من البلدان، تم إيلاء اهتمام محدود لإعداد ونشر مؤشرات أسعار العقارات في العديد من البلدان. وثمة قيود واجهت جهود إعداد البيانات بسبب ارتفاع التكلفة والصعوبة الفنية المتضمنة، والطلب المحدود على مثل هذه البيانات في الماضي، والسيطرة الحصرية على الكثير من البيانات التفصيلية الرئيسية المفيدة لإعداد المؤشرات. وفي الواقع، في العديد من البلدان يتم إعداد ونشر المؤشرات العقارية من قبل الشركات الخاصة أو الاتحادات المشاركة في مختلف المعاملات العقارية المذكورة آنفا التي لديها نفاذ جيد للبيانات وأسباب تجارية لإعداد المؤشرات.

٨-٩ ونظرا لنقص الخبرة الدولية نسبيا في إعداد مؤشرات أسعار العقارات، وتكلفة إعداد مؤشرات أسعار العقارات، وتنوع المستخدمين ذوي الحاجة لأنواع مختلفة من المعلومات العقارية، لا يحد المرشد مجموعة واحدة من المؤشرات أو طرق إعداد البيانات، ولكنه يصف نطاقا من الأساليب التي يمكن أن يعتمد تطبيقها على الاحتياجات والأوضاع المحلية، ومدى توافر الموارد. ومع ذلك، يحد المرشد بشدة إعداد مؤشرات منفصلة للعقارات السكنية والتجارية، نظرا للاختلاف الكبير بين الظروف السائدة في السوقين. ومن أجل تحديد التغييرات في الاتجاهات العامة في أسعار العقارات، يؤيد المرشد إعداد البيانات ربع سنويا. ويعد ضروريا توافر البيانات الوصفية التي توضح بالتفصيل المحتوى ونطاق التغطية فضلا عن المنهج المفاهيمي الذي ينطوي عليه أي مؤشر سعري يتم نشره.

٩-٩ وعند إعداد مؤشرات أسعار العقارات، يتعين على معد البيانات أن يكون على دراية بما يلي:

- هناك احتمال أن توجد فروق واسعة بين الممتلكات. فأسعار العقارات عادة ما تختلف بشكل واسع وفقا للموقع، ونوع العقار، والسمات الخاصة بكل من الممتلكات. وغالبا ما يكون من الصعوبة بمكان تحديد وحدة عقارية معيارية.
- قد يختلف مزيج المعاملات من حيث النوع من فترة لأخرى، مما يؤدي إلى تعقيد بناء الأوزان للاستخدام في المؤشرات.
- كما هو مذكور في الفقرتين ٥-٩ و ٦-٩، يمكن أن تختلف المعلومات بشكل ملموس وفقا للمرحلة من عملية إجراء المعاملات التي يتم فيها جمع البيانات.
- بالنسبة للمؤشرات الثانوية بصفة خاصة، قد تكون هناك مشاهدات قليلة جدا متاحة خلال فترة معينة لاستخلاص نتائج إحصائية صحيحة.
- قد تكون هناك حاجة لمنهج مختلفة لقياس المعاملات ومراكز العقارات. ويمكن لبيانات المعاملات، التي تغطي تلك الممتلكات التي يتم الإبلاغ بمعاملاتها في فترة معينة، أن

جمع معلومات هيكلية أساسية عن مراكز العقارات والعوامل التي تؤثر على أسعار العقارات. ويستلزم ذلك إعداد قوائم جرد للممتلكات السكنية والتجارية لتوفير أساس لإعداد مؤشرات الأسعار. ويمكن لهذه البيانات أن تسهم أيضا في إنشاء إحصاءات أساسية عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

٩-١٣ ويمكن إعداد قائمة الجرد من خلال استخدام المسوح الدورية أو إحصاءات العقارات، ويمكن تحديثها بواسطة معلومات من سجلات المعاملات أو المسوح الجارية، أو من خلال استخدام الضريبة، والتصريح، وسندات الملكية المصدرة من السجل العقاري، أو السجلات الأخرى.<sup>٤</sup> على سبيل المثال، من الممكن الحصول على سجلات المعاملات من السلطات— عادة مكتب قيد محلي أو قومي— المنوط بها قيد حالات نقل الملكية في الجهة التابعة له. وعندما تنتقل الملكية، تقوم هذه السلطات بتحديث سجلاتها. وترتبط بذلك بيانات التقدير المستخدمة لتحديد أي من ضرائب الممتلكات. وعلى الرغم من أن هذه المعلومات ربما لا يتم تحديثها بشكل دائم، إلا أن هذه السجلات ربما تكون مفصلة لدرجة أن مستوى ومعدل الضريبة قد يختلفان اعتمادا على خصائص كل عقار، ويتم تحديد الخصائص الملائمة بالظروف المحلية.<sup>٥</sup> ويمكن لتوافر بيانات المعاملات من سجلات المعاملات التي في حوزة السلطات المحلية أو من وسطاء العقارات—أي الكيانات التي تجمع بين مشتريي وبائعي العقارات—أن يساعد في إنشاء مؤشر أسعار إذا توافرت بيانات المعاملات هذه مع مرور الوقت لعقار من نوع مماثل أو شائع. كذلك، قد تكون المؤسسات المالية النشطة في الإقراض لسوق العقارات مصدرا للمعلومات نظرا لأنها غالبا ما تحتاج إلى وصف مفصل للممتلكات لتقدير قيمتها لأغراض الإقراض، لاستخدامها كضمان، و/أو إذا كانت تعتزم تحويل القرض العقاري إلى أطراف ثالثة. وتعد تقديرات القيمة مهمة بصفة خاصة في حالة الممتلكات التجارية.

٩-١٤ يعد تحديد خصائص (فئات) العقارات في أي قائمة جرد أمرا مهما. فهذه الفئات يتعين أن تكون مقسمة بقدر واف

<sup>٤</sup> يتمثل أحد الاحتمالات في إجراء مسح لقطاع الأسر، على الرغم من أن الحصول على ردود وافية من الأسر قد يكون أمرا صعبا. ويمكن إدماج مثل هذا المسح في مسح أوسع لدخل الأسر، ونفقاتها، وأصولها، والتزاماتها من شأنه أيضا أن يدعم إعداد مؤشرات السلامة المالية الأخرى، والإحصاءات الاقتصادية الكلية بشكل عام.

<sup>٥</sup> تتم مناقشة مصادر البيانات هذه وغيرها في دراسة (Pollakowski، 1995).

تكون متقلبة نظرا للتغيرات في مزيج المعاملات<sup>٦</sup>، ولكنها قد تقدم إشارات مبكرة على تغيرات الأسعار. وفي المقابل، قد تكون بيانات المراكز ممثلة على نحو أكبر ولكنها تغطي الغالبية العظمى من الممتلكات التي ليس لها معاملات خلال الفترة.

• وقد تكون انكشافات المؤسسات المالية للعقارات مركزة بشكل كبير ومختلفة عن الأوضاع في الأسواق الموسعة. وعلاوة على ذلك أن الانكشافات للمشروعات العقارية الجديدة قد لا تكون مغطاة بشكل جيد من قبل نظم جمع البيانات الإحصائية الحالية.

٩-١٠ ونظرا لوجود مجموعة متنوعة من الأقسام المميزة في سوق العقارات، قد يكون هناك طلب من المستخدمين (مثل المؤسسات الممولة للممتلكات ومسؤولي أجهزة مراقبة هذه المؤسسات) على مؤشرات ثانوية على الأقل بالنسبة لبعض أقسام السوق، فضلا عن مؤشر كلي دقيق يغطي الاقتصاد. على سبيل المثال، قد يكون هناك طلب على المؤشرات الثانوية التي تغطي مراكز حضرية كبيرة. ويمكن للمؤشرات الثانوية للأنواع الرئيسية من العقارات والمقترنة بمعلومات عن أهم أنواع الانكشاف للعقارات، أن تساعد في تحليل كيف تؤثر تغيرات الأسعار على أوضاع الاستقرار المالي داخل بلد ما. ومثل هذا التحليل غالبا ما يكون مفيدا، بشرط توخي الحرص لضمان أن المؤشرات السعريّة المستخدمة ملائمة للانكشافات التي تم تحديدها. مع ذلك، وكما هو مذكور آنفا، فإن إعداد المعلومات الضرورية بأساليب تبرز الانكشافات قيد البحث قد يشكل تحديا.

٩-١١ وأخيرا، يمكن استخلاص معلومات أسعار العقارات من البيانات المستخدمة لإعداد الحسابات القومية، مثل بيانات الميزانية العمومية عن مراكز المساكن والعقارات الأخرى، وتحركات الأسعار، ونفقات الإنشاءات الجديدة، ومصروفات الصيانة، ونفاد وفقدان المراكز. ويمكن للمكاتب الإحصائية القومية التي تجمع البيانات القطاعية أن تكون مصدرا مهما للمعلومات عن حالة قطاع العقارات والتحركات السعريّة المؤثرة على العقارات والإنشاءات.

## المؤشرات الهيكلية لأسواق العقارات

٩-١٢ من أجل إنشاء مؤشرات لأسعار العقارات توفر مقياسا متسقا للتطورات السعريّة مع مرور الوقت، يرى المرشد ضرورة

<sup>٦</sup> قد تتأثر بيانات المعاملات بالتحركات الدورية في الأسعار والأحجام، وكذلك بأنواع الوحدات التي توجد لها معاملات. على سبيل المثال، خلال فترات انتعاش الأسعار، قد تكون المبيعات أكثر انتشارا بالنسبة للممتلكات الأعلى سعرا، والعكس خلال فترات ركود الأسعار.

العقارات عند إجراء تحليل استقرار القطاع المالي<sup>٦</sup> على سبيل المثال، يمكن إعداد البيانات الأساسية التالية، والتي يفضل أن تكون مقسمة بين الممتلكات السكنية والتجارية، حسب المدينة أو موقع جغرافي آخر، من واقع المعلومات الموضحة في الفقرة ٩-١٤:

- مجموع مركز الوحدات، والتغير في المركز.
- معدل الإشغال والشغور.
- العدد الكلي للمعاملات، سنوياً أو ربع سنوي
- متوسط الإيجار لكل وحدة سكنية، أو وحدة نشاط اقتصادي (مثل المتر المربع).

### إنشاء مقاييس سعر العقارات

متوسط الأسعار (قيمة الوحدة)

٩-١٦ يمكن حساب الإحصاء الخاص بمتوسط سعر البيع في كل فترة إبلاغ بالبيانات من خلال قسمة مجموع أسعار البيع على عدد الوحدات التي كانت لها معاملات خلال الفترة. وقد تعد مؤشرات قيمة الوحدة هي أكثر مقاييس الأسعار المتاحة بشكل واسع للعقارات، وتأخذ صورة بيانات متوسط عمليات البيع أو بيانات متوسط التقدير الضريبي، وأحياناً ما تقدم معلومات مفيدة عن التغييرات الكبيرة في الأسعار، وخاصة إذا كانت مقسمة إلى مؤشرات ثانوية أكثر تجانساً.<sup>٧</sup>

٩-١٧ غير أن "مؤشر قيمة الوحدة" ليس مؤشراً للأسعار الحقيقية. فمن الممكن أن يكون متحيزاً بسبب عدد قليل من المعاملات ذات القيم المتطرفة، والتغييرات في مزيج المعاملات، أو التغييرات في نوعية الوحدات التي يتم التعامل عليها. على سبيل المثال، فإن مؤشرات قيمة الوحدة لا تجري تعديلات لتحسينات الجودة مع مرور الوقت ومن ثم تعاني من التحيز إلى أعلى مع مرور الوقت. وعلى الرغم من أنها مفيدة بشكل عام كصورة عن الأسعار الكلية للعقارات، فإن مؤشرات قيمة الوحدة غالباً ما تكون أقل فائدة من مؤشرات الأسعار التي تقوم بالتعويض عن التغييرات في خصائص الممتلكات.

### وسيط ومنوال الأسعار

٩-١٨ وللتعويض عن التحيزات المؤثرة على متوسط الأسعار، يعتمد بعض المؤشرات على الأسعار الوسيطة (القيمة الوسطى

<sup>٦</sup> لا يوفر بيان أوضاع السوق العقارية الموصوف هنا صورة كاملة عن الآثار الضمنية للعقارات على استقرار القطاع المالي، والتي سوف تتضمن أيضاً إعداد بيانات عن انكشافات المؤسسات المالية والأوضاع المالية للشاغلين والمستقرين.

<sup>٧</sup> على سبيل المثال، يمكن إعداد مؤشرات ثانوية للشقق القياسية المكونة من غرفتين نوم في المدن المختلفة، حيث إن مثل هذه الأنواع من الشقق هي الشائعة.

حتى تستطيع تحديد السمات الرئيسية للعقار المؤثرة على قيمته، بيد أن درجة التفاصيل التي يتم رصدها سوف تتفاوت أيضاً وفقاً للاحتياجات والموارد. فالفئات المعينة المهمة لتحديد الأسعار سوف تتفاوت بين الاقتصادات، وعليه يتعين تحديدها من قبل السلطات القومية بناء على الظروف المحلية. وفيما يلي بعض الخصائص الرئيسية التي يمكن رصدها في قائمة الجرد هذه:

- عدد الوحدات، حسب نوع الوحدة الرئيسي: وفي هذه الفئة، بالنسبة للعقارات السكنية، ربما تكون الوحدة مسكناً لملك واحد؛ وبالنسبة للنوع فقد يكون المسكن منفصلاً، أو شبه منفصل، أو تاون هاوس، أو شقة.
- الموقع: العنوان وربما الحي، منطقة التعداد أو المنطقة الإدارية.
- الغرض: استخدام الوحدة العقارية، مثل لغرض السكن، أو كمحل/منفذ لبيع التجزئة، أو مصنع، أو مكاتب حكومية.
- نوع الإنشاءات: خرسانة، خشب، قش، وهكذا.
- عمر الوحدة: بالسنوات منذ الإنشاء أو التجديدات الكبرى.
- الحجم: بالأمتار المربعة أو الأقدام المربعة للمبنى وقطعة الأرض.
- عدد الغرف: تغطي هذه الفئة العدد الكلي للغرف، مع إمكانية تحديد أنواع الغرف مثل غرف النوم أو الحمامات.
- المرافق والمنافع: يمكن أن تتضمن هذه الفئة ما إذا كان بالعقار وصلة مياه، ووصلة صرف صحي، وكهرباء وغيرها من المرافق.
- الحالة المادية: مثل وضع الصيانة الداخلية والخارجية والدليل على التلفيات، وما شابه ذلك.
- آخر تاريخ وقيمة للبيع، والقيمة السوقية الحالية، والتقييم الضريبي للوحدات العقارية.
- الوحدات الشاغرة: تشير إلى ما إذا كان العقار قيد الاستعمال.
- الحيازة العقارية: تشير هذه الفئة إلى وضع شاغل العقار، أي مشغول من المالك (ملكية عقارية خالصة أو إيجار طويل الأمد) أو إيجار خاص، أو إيجار قطاع عام.
- معلومات الإيجار: تغطي هذه الفئة المبالغ المدفوعة لاستئجار العقار، بالمجموع أو حسب تكلفة وحدة المساحة، مثل المتر المربع.
- تصاريح البناء، أو اكتمال التشييد، أو مقاييس أخرى للنشاط الحالي.

٩-١٥ ومن خلال المعلومات الموضحة آنفاً، يمكن إعداد بيانات عن حجم التعامل، والسمات الهيكلية الرئيسية، والأوضاع العامة في سوق العقارات، والتي تساعد على استكمال معلومات أسعار

الجدول ٩-١:  
كميات وأسعار العقارات

نوع الممتلكات $K_i$	كمية فترة الأساس $q_0$	سعر فترة الأساس $p_0$	سعر الفترة الجارية $p_i$
A ( $i=1$ )	١٦٠	٥٠	٦٠
B ( $i=2$ )	٣٠	٧٠	٩٠
C ( $i=3$ )	١٠	١٠٠	١١٠

(٣) وبالتالي، يكون مؤشر لاسبير للفترة الجارية هو:

$$100(13,400/11,000) = 121.8$$

وهو ما يعني أن الأسعار في الفترة الجارية أعلى بنسبة ٢١,٨٪ مقارنة بفترة الأساس.

٢٢-٩ وباستخدام التعميم، يمكن تحديد مؤشر لاسبير كالتالي:

$$L = \left( \frac{\sum_{i=1}^K q_{oi} p_{ti}}{\sum_{i=1}^K q_{oi} p_{oi}} \right) \times 100$$

بحيث،

$K$  هو عدد أنواع الممتلكات

$q_{oi}$  هو كمية نوع الممتلكات  $i$  في فترة الأساس

$p_{oi}$  هو سعر نوع الممتلكات  $i$  في فترة الأساس

$p_{ti}$  هو سعر نوع الممتلكات  $i$  في الفترة الجارية.

٢٣-٩ وتعد البيانات التالية لازمة لحساب مؤشر لاسبير

للعقارات: (١) رصيد العقارات حسب النوع في فترة الأساس؛

(٢) السعر حسب نوع العقار في الفترة الجارية مقارنة بسعر

فترة الأساس. وفي الوضع المثالي، يُتخذ تعداد العقارات لإعداد

الرصيد والسعر لكل نوع من أنواع العقارات في فترة الأساس.

ويتعين تعريف نوع العقارات  $i$  في فترة الأساس على أنه نوع

شائع من العقارات ذي دلالة لذلك الاقتصاد بصفة خاصة (مثل

شقة من غرفتين، أو مساحة لبيع التجزئة على مستوى الشارع

في وسط المدينة تتراوح بين ٨٠ و١٠٠ متراً). ويعد المؤشر

ذاته قيمة عددية خالصة يمكن مقارنتها بين الاقتصادات

دون الحاجة لعمل مقارنة مباشرة بين أنواع العقارات في كل

اقتصاد.

٢٤-٩ ويعد مؤشر لاسبير مناسباً لإنشاء المقاييس الواسعة

للأسعار، مثل المؤشرات القومية لأسعار المساكن أو تقديرات

من بين كافة القيم في السلاسل الزمنية المقطعية) أو منوالات الأسعار (السعر الأكثر شيوعاً). وقد تكون هذه المقاييس مفيدة في الأغراض المتخصصة، ولكن كل من الطريقتين يعاني من استبعاد معلومات مهمة.

#### مؤشرات الأسعار

١٩-٩ مؤشرات الأسعار هي مقاييس مركبة تحدد قيمة مجموعة من الأسعار لمجموعة متنوعة من البنود. ويمكن إعداد مؤشرات الأسعار سواء بواسطة صيغ معيارية أو أساليب الانحدار التي تقدر قيمة وحدة مركبة أو قياسية عقارية<sup>٨</sup>. ويمكن لمؤشر الأسعار أن يحذف آثار التغييرات في تكوين المعاملات أو التغييرات في الجودة، للتوصل إلى قياس أكثر دقة لأسعار الوحدات العقارية المشابهة. وتعد مؤشرات الأسعار أرقام مجردة تصف تغييراً عن وحدة معيارية للقيمة (عادة ١٠٠) في فترة أساس، ومن ثم، يمكن مقارنتها بين الاقتصادات ذات الأنواع المختلفة من العقارات.

#### مؤشرات لاسبير للعقارات

٢٠-٩ مؤشر لاسبير لأسعار العقارات يحسب المتوسط المرجح لتغير الأسعار خلال فترة ما بالنسبة لسلة عقارات ثابتة مستمدة من فترة أساس معينة. ويقارن مجموع تكلفة شراء كميات ومزيج معين من العقارات في فترة الأساس مع مجموع تكلفة شراء نفس الكميات والمزيج في فترات أخرى. ثم يتم بناء مؤشر لهذه التكاليف. والهدف هو حساب مؤشر أسعار للرصيد القائم من العقارات باستخدام معلومات من المعاملات خلال فترة ما و/أو القيم المثمنة للعقارات.

٢١-٩ على سبيل المثال، باستخدام المعلومات في الجدول ٩-١،

فإن:

(١) مجموع تكلفة شراء العقارات من أنواع A، B، و C في

فترة الأساس هو:

$$11,100 = (100)(10) + (70)(30) + (50)(160)$$

(٢) وبالأسعار السائدة في الفترة الجارية، فإن مجموع تكلفة

شراء كميات فترة الأساس هي:

$$13,400 = (110)(10) + (90)(30) + (60)(160)$$

<sup>٨</sup> تعد الوحدة العقارية القياسية، المحددة بشكل منفصل على أنها سكنية أو تجارية، فكرة تحاول أن تأخذ في الاعتبار كافة العوامل المحددة التي قد تؤثر على سعر العقارات. وترتبط هذه الفكرة بالطرق الهيدونية (Hedonic methods) لحساب مؤشرات أسعار العقارات، الموضحة أدناه.

## مؤشرات الأسعار المعدلة بالسيولة

٢٧-٩ تقوم مؤشرات الأسعار المعدلة بالسيولة بتعديل مقاييس الأسعار للتعويض بشكل منفصل عن تأثير التغييرات في كمية المعاملات على الأسعار. وتشير سيولة السوق إلى السرعة التي تتم بها المعاملات العقارية، وهو ما يعكس القوة النسبية لطلب السوق على العقارات مقارنة بالعرض. وغالبا ما تكون الأسعار مرتبطة إيجابيا بالسيولة، حيث تزيد خلال فترات الحركة السريعة في المعاملات، وتنخفض خلال فترات الركود. وبأخذ المعلومات الخاصة بحجم المعاملات خلال فترة معينة في الاعتبار، من الممكن تقدير التأثير السعري المنفصل الناتج عن التغييرات في حجم المعاملات، ومن ثم استخلاص مقياس للتحركات السعرية الأساسية كما لو لم يكن هناك تغييرات في كمية المعاملات.

## مؤشرات العقارات التجارية

٢٨-٩ تنطبق المبادئ الموصوفة آنفا على العقارات السكنية والتجارية على حد سواء، ولكن ثمة بعض السمات الخاصة بالعقارات التجارية التي يمكن أن تؤدي إلى تعقيد أو تيسير مهمة إعداد مؤشرات الأسعار.

٢٩-٩ وأحد العوامل التي تؤدي إلى التعقيد هو التنوع الكبير في أنماط العقارات التجارية، والتي قد تكون متخصصة بشكل كبير نتيجة للعمل الخاص بالشاغل. ويعني هذا التخصص أن أسعار الممتلكات قد ترتبط ارتباطا وثيقا بنجاح أعمال الشاغل، أو بضرورة قيام المشتريين المحتملين بضخ استثمارات كبيرة في هذا العقار لتطويعه لاحتياجاتهم. فضلا عن ذلك، فإن عدد المعاملات قد يكون أقل كثيرا في حالة المعاملات السكنية، مما يعني أن كل من مزيج المعاملات وقيمة المعاملات قد يتسمان بالتقلب بدرجة كبيرة عبر فترات الإبلاغ بالبيانات. وثمة عامل آخر يؤدي إلى التعقيد هو أن نظم الإبلاغ بالبيانات الإحصائية غالبا ما لا ترصد بفاعلية العدد الصغير نسبيا من المعاملات التجارية—نظرا لأنها قد تنطوي على عمليات بيع يتم التفاوض عليها بين الأطراف الخاصة—والأنماط المتغيرة للإنشاءات الجديدة. فضلا عن ذلك، تشير التجارب إلى أن مؤشرات العقارات التجارية تميل إلى الاعتماد على المواقع، مثل المدن الكبرى، حيث توجد تجمعات معينة من الممتلكات المتاحة تجاريا.

٣٠-٩ وتيسر عملية إعداد مؤشرات الأسعار للعقارات التجارية بسبب إمكانية تمييز العقارات التجارية كسلعة تتكون من

الحسابات القومية للإيجار الضمني المحتسب للمساكن التي يسكنها مالكوها.<sup>٩</sup> كما يمكن استخدامه في مقاييس الأسعار المستهدفة، مثل السكن في العاصمة. ويمكن أن تنشأ مشاكل في مؤشرات لاسبير بحيث لا تعكس المزيج الجاري من المعاملات، وقد لا ترصد معلومات عن القطاعات التي لا يمكن بها تحديد وحدة عقارية قياسية، ولا ترصد بشكل واف معلومات عن القطاعات سريعة التطور.

## مؤشرات الأسعار المنشأة باستخدام الانحدار الهيدوني أو المعدلة حسب الجودة

٣٥-٩ يقوم الانحدار الهيدوني باستخلاص السلسلة السعرية لوحدة عقارية قياسية باستخدام انحدار الاقتصاد القياسي لإزالة تأثير عوامل جودة معينة تؤثر على أسعار البيع الفعلية. وغالبا ما تتضمن العوامل عمر الوحدة، وحجمها وعدد الغرف، والموقع، والمرافق مثل المياه الجارية أو الحمامات. وتختلف العوامل ذي الصلة حسب البلد. ويعد استخدام الانحدار الهيدوني أسلوبا أكثر تطورا لحساب مؤشرات أسعار العقارات. ومع ذلك، يتطلب هذا المنهج بيانات مفصلة عن خصائص كل عقار وقد يشكل تطبيقه تحديا.

٣٦-٩ ونظرا لتعدد الخصائص المحددة للممتلكات العقارية، وخاصة تأثير عمر المباني على الأسعار، غالبا ما يتم استخدام الانحدار الهيدوني—الذي يتم تحديثه على فترات متكررة—لتقدير تطور أسعار العقارات. وقد تم تعريف النماذج الهيدونية أولا في دراسة Griliches في الستينات.<sup>١٠</sup> وتتمثل ميزة الانحدار الهيدوني في أنه يستطيع استخدام بيانات من كافة المعاملات تقريبا دون الاضطرار إلى إجراء تعداد لفترة الأساس. وثمة ميزة أخرى هي توليد تباين (حد الاضطراب) لا يتم تفسيره بواسطة النموذج القياسي، مما يعطي فكرة عن تشتت الأسعار والتباين بين فترة وأخرى بعد التعويض عن المزيج في خصائص الممتلكات.<sup>١٢</sup>

<sup>٩</sup> راجع الفقرتين ٦-٢٩ و ٦-٨٩ في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

<sup>١٠</sup> راجع (1964) Griliches.

<sup>١١</sup> يرد أحد الأمثلة في دراسة (Case and Szymanoski (1995).

<sup>١٢</sup> يمكن استخدام التقديرات الهيدونية في مؤشرات لاسبير. على سبيل المثال، استخدم مكتب التعداد الأمريكي (US Bureau of the Census) هذا المنهج بالنسبة لمساكن الأسرة الواحدة حتى عام ١٩٩٦، مع تثبيت خصائص المسكن خلال فترة المؤشر. وبالتالي، تم بناء مؤشرات سمحت بتغييرات مع مرور الوقت في خصائص المسكن مع تغير تفضيلات ساكني العقارات.

الدولية لتكاليف الإيجار. وجدير بالذكر أن وسطاء ومقرضي العقارات التجارية غالبا ما يقومون بجمع معلومات تجارية ومفصلة عن الأسعار، وحجم التعامل، والطلب والعرض، وكلها يمكن أن تفيد في إعداد مؤشرات أسعار العقارات التجارية. ويقوم الوسطاء والمقرضون في بعض البلدان بإعداد هذه المؤشرات بالفعل.

مساحة تجارية مقيسة بالأقدام أو الأمتار المربعة يمكن تقدير قيم إيجارها أو استخدامها. ويمكن قياس الرصيد، والإنشاءات الجديدة، وأسعار الإيجار، ومعدلات الإشغال والشغور بالمساحة. على سبيل المثال، غالبا ما يتم التعبير عن أسعار الإيجار بالتكلفة السنوية لكل وحدة مساحة، عادة المتر المربع. ويمكن استخدام هذه المقاييس أيضا لأغراض المقارنة



## الجزء الثالث

إعداد ونشر

مؤشرات السلامة المالية





## ١٠- قضايا استراتيجية وإدارية

### مقدمة

نص قانوني، أو بروتوكولات بين الأجهزة، أو قرارات تنفيذية، وهكذا.

هل ينبغي أن تتولى وحدة معينة مسؤولية بيانات مؤشرات السلامة المالية؟ وما الإدارة التي ينبغي أن تتبعها؟

١٠-٤ بمجرد تحديد الجهاز الرئيس، فإن القضية الإضافية تتمثل فيما إذا كان ينبغي أن تكون هناك وحدة في ذلك الجهاز تركز بصفة خاصة على مجموعة بيانات مؤشرات السلامة المالية، أو أن تتولى وحدة قائمة بالفعل هذه المهمة بالإضافة إلى أعمالها.

١٠-٥ ويرى المرشد أنه من المفيد إنشاء وحدة منفصلة نظراً إلى:

- اتساع نطاق البيانات التي يلزم تناولها
- ضرورة إعداد قاعدة معلومات متخصصة بمؤشرات السلامة المالية.
- والنمط المحتمل لذروات عبء العمل: إذا كان هناك تزامن في ذروات عبء العمل—تعد القرارات المرتبطة بتوقيت نشر البيانات التي يتم تناولها فيما يلي ذي صلة في هذا الصدد—فلن يكون من الممكن إضافة عمل مؤشرات السلامة المالية إلى عبء العمل في وحدة قائمة.

١٠-٦ وإذا كانت قيود الكوادر والمهارات الفنية والموارد تملّي أن يتم استيعاب عمل مؤشرات السلامة المالية في الهيكل القائم، فيمكن أخذ النقاط المشار إليها أعلاه في الاعتبار خلال عملية الإدماج.

١٠-٧ وإذا اتخذ قرار بإنشاء وحدة منفصلة، فبأي إدارة يجب أن تقع؟ مرة أخرى، نظراً للدور المحوري لبيانات جهات تلقي الودائع في مجموعة بيانات مؤشرات السلامة المالية، يتعين أن يكون موقع العمل الإحصائي ذي الصلة عن جهات تلقي الودائع عاملاً مهماً في أي قرار.

ما هو المنهج المناسب لنشر البيانات؟

١٠-٨ للقرارات المرتبطة بنشر البيانات دلالات مهمة بالنسبة لعدد من قضايا الإعداد المشار إليها آنفاً، ذلك لأن المواعيد النهائية للنشر تساعد على تركيز إجراءات العمل، مما يؤثر بدوره

١٠-١ نظراً لاتساع نطاق مصادر البيانات التي يلزم الاستعانة بها، فإن إعداد كامل بيانات مؤشرات السلامة المالية الموصوفة في هذا المرشد يعد مهمة معقدة. فضلاً عن ذلك، فإن العديد من البلدان حديثة العهد بمثل هذا الإعداد. وفي هذا السياق، يهدف الفصلان العاشر والحادي عشر إلى المساعدة في توفير "خارطة طريق" لإعداد بيانات مؤشرات السلامة المالية. ويغطي هذا الفصل القضايا الاستراتيجية وقضايا الإدارة التي يلزم تناولها، في حين يتم تناول القضايا العملية لإعداد البيانات في الفصل التالي. وبالنسبة للبلدان ذات النظام الراسخ لإعداد ونشر بيانات مؤشرات السلامة المالية، فإن الحاجة للاستفادة من هذا الفصل ربما تكون محدودة.

### قضايا استراتيجية

١٠-٢ فيما يلي توضيح لبعض القضايا الاستراتيجية التي يلزم تناولها عند النظر في إعداد بيانات مؤشرات السلامة المالية.

أي الأجهزة ينبغي أن تتولى مسؤولية إعداد ونشر بيانات مؤشرات السلامة المالية؟

١٠-٣ نظراً لاتساع نطاق مصادر البيانات التي قد يلزم الاستعانة بها، لا يرجح توافرها جميعاً في جهاز واحد، ولذا فإن مهمة إعداد بيانات مؤشرات السلامة المالية سوف تشمل على أكثر من جهاز. ومع ذلك، نظراً لأهمية هذه المجموعة من الإحصاءات في حد ذاتها، ولضمان وجود خطوط واضحة من المسؤولية والمساءلة، يوصي المرشد بضرورة منح جهاز واحد المسؤولية الرئيسية لإعداد ونشر مؤشرات السلامة المالية—الجهاز الرئيس<sup>١</sup> ولا يشير المرشد إلى جهاز محدد يتعين أن يكون مسؤولاً عن حساب ونشر مؤشرات السلامة المالية. ويمكن أن تقوم السلطات القومية بإسناد المسؤولية من خلال قانون إحصائي أو

<sup>١</sup> لا تشمل هذه التوصية المسؤولية عن تحليل وتفسير مؤشرات السلامة المالية، والتي تعد مسألة منفصلة.

ما هي البيانات المصدرية المتاحة؟

١٠-١٢ إحدى المهام الأولى في تطوير النظم لإعداد مؤشرات السلامة المالية تتمثل في تحديد البيانات المصدرية المتاحة. وعند مقارنتها مع المعلومات اللازمة لإعداد مؤشرات السلامة المالية، فإن هذه القائمة من المعلومات المتاحة سوف تفيدها القرارات المتعلقة بالآتي (١) احتياجات تخصيص الموارد اللازمة، (٢) تخصيص العمل عبر الأجهزة، (٣) وتطوير برامج العمل. وسوف يستلزم إنتاج قائمة شاملة من البيانات الحالية تنسيقاً وثيقاً بين جميع الأجهزة التي تقوم بإعداد البيانات. وبشكل أعم، من الضروري توثيق المصادر والطرق جيداً للاستخدام عند نشوء مشكلات، وذلك لضمان استمرار العملية عند تبدل أو غياب الموظفين، ولدعم تطوير البيانات الوصفية.

١٠-١٣ وثمة مسألة مرتبطة تتعلق بمدى تغطية الكيانات التي تقع ضمن تعريف القطاع (أو القطاع الفرعي). وفي العديد من الحالات، يتم إجراء مسح لعينة من الكيانات في القطاع، ثم يتم إجراء "تقدير إجمالي من العينة" بالنسبة للبيانات المبلّغة من أجل تقدير بيانات القطاع بأكمله. وتميل تغطية المسح لتكون أكثر شمولاً بالنسبة للكبرى الكيانات في القطاع. ومع ذلك، وخاصة في حالة قطاع جهات تلقي الودائع، في حين يعد الكشف عن أوجه الضعف في المؤسسات الكبيرة أمراً مهماً، أوضحت التجارب أن مواطن الضعف في المؤسسات الأصغر يمكن أن يكون لها تأثير يتجاوز حجمها النسبي على سلامة النظام المالي. ومن الواضح أنه باتساع تغطية المؤسسات، ستزيد كثافة استخدام الموارد في العمل.

هل هناك موارد كافية لإعداد البيانات الضرورية؟

١٠-١٤ تعد السلطات القومية مسؤولة عن تخصيص الموارد لإعداد مؤشرات السلامة المالية. ومن المحيّد أن تقوم هذه السلطات بتوفير على الأقل موارد كافية لأداء المهام الرئيسية لإعداد بيانات المجموعة الأساسية من مؤشرات السلامة المالية. وتتضمن هذه تحديد وتقييم البيانات المصدرية وإعداد مؤشرات السلامة المالية الأساسية. وعلاوة على ذلك يتعين على السلطات السعي لتطوير والاحتفاظ مع مرور الوقت بمجموعة أساسية من الكوادر المؤهلة التي لديها معرفة بمفاهيم الإحصاء والسلامة المالية وطرق إعداد البيانات. وقد يلزم الأمر إعادة النظر في تخصيص الموارد بين الأجهزة، وذلك اعتماداً على وظيفة الجهاز الرئيس فيما يتعلق بجمع وحساب مؤشرات السلامة المالية والبيانات المرتبطة. وقد تكون هناك أيضاً تكاليف مرتبطة بمعدات وبرمجيات الحاسب الآلي يلزم أخذها في الاعتبار.

على قرارات تخصيص الموارد اللازمة لهذه المهمة. ودورية البيانات هي من القرارات المهمة فيما يتعلق بنشر البيانات. ومن القرارات المهمة أيضاً تلك القرارات المتعلقة بنطاق البيانات التي سيتم نشرها وحسن توقيت إصدارها وصيغة نشرها.

١٠-٩ نظراً لطبيعة مؤشرات السلامة المالية وأهميتها لصنع القرار، قد تنظر البلدان إلى العمل نحو نشر على الأقل مجموعة بيانات أساسية لمؤشرات السلامة المالية على أساس ربع سنوي. ويمكن النظر في نشر بعض البيانات الرئيسية للسوق المالي على أساس شهري. ويناقش الفصل الثاني عشر بمزيد من التفصيل إطاراً لنشر مؤشرات السلامة المالية ودورية نشر البيانات. وبالنسبة لحسن توقيت النشر، نجد أن اتساع نطاق البيانات اللازمة لإعداد مؤشرات السلامة المالية قد يقتضي أن يكون تاريخ النشر المناسب في غضون ربع سنة من التاريخ المرجعي.

١٠-١٠ وبالنسبة لصيغة نشر البيانات، يجب المرشد نشر البيانات على موقع واحد مركزي على شبكة الإنترنت، مما يسمح بالنشر الآني لكافة المستخدمين، وسهولة الاطلاع العام على البيانات، والشفافية.<sup>٢</sup> ومع ذلك، يتعين النظر بعناية إلى توفير معلومات إضافية عند نشر بيانات مؤشرات السلامة المالية نظراً لاتساع نطاق البيانات المصدرية المستخدمة في إنشائها وتعدد المعلومات التي تتضمنها. ويمكن للتعليقات النصية على الاتجاهات العامة الرئيسية في سلاسل بيانات مؤشرات السلامة المالية أن تساعد في التفسير، ومن شأن البيانات الوصفية المفصلة أن تدعم فهم البيانات. فضلاً عن ذلك، يقوم بعض البلدان بإصدار مطبوعات منتظمة تتضمن مقالات وبيانات عن قضايا الاستقرار المالي، الأمر الذي قد يفيد في وضع مؤشرات السلامة المالية المنشورة في سياقها الملائم أو في توفير مناقشات موسعة حول القضايا المنهجية ذات الصلة. ويمكن للمطبوعات الإحصائية المنتظمة أن تكون وسائل لنشر بيانات مؤشرات السلامة المالية وكذلك المعلومات الكاملة.

١٠-١١ وتتضمن الإرشادات العامة المعنية بممارسات النشر والواردة في النظام العام لنشر البيانات والمعيار الخاص لنشر البيانات الصادرين عن صندوق النقد الدولي تركيزاً على الموضوعية والحاجة إلى تجنب التدخل غير الإحصائي في البيانات.

<sup>٢</sup> في اجتماع المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في يونيو ٢٠٠٣ لمناقشة مؤشرات السلامة المالية، قام معظم المدراء كهدف متوسط الأجل بتأييد النظر في إنشاء بوابة الإنترنت للصندوق لتوفير نقطة دخول واحدة للاطلاع على مؤشرات السلامة المالية التي تقوم بنشرها البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي.

ما هي خطوات مراقبة الجودة الإحصائية التي يمكن اتخاذها؟

١٠-١٨ تعد مراقبة الجودة الإحصائية مفهوماً متعدد الأبعاد يتضمن جمع ومعالجة ونشر المعلومات الإحصائية وليس مجرد التأكد من دقة الأرقام. فعلى المستوى الاستراتيجي، من الضروري مراعاة ما يلي:

- الالتزام بشدة بمبدأ الموضوعية في جمع، ومعالجة، ونشر الإحصاءات. فيتعين جمع وإعداد الإحصاءات على أساس محايد، مع اعتماد اختيار المصادر والأساليب الإحصائية (مثلاً، بين الاستقصاءات، وبين استقصاء وآخر والسجلات الإدارية) على الاعتبارات الإحصائية فقط. ويتعين تبرير اختيار المنهجيات، وأن تكون المعلومات عن الخيارات المتخذة متاحة بسهولة.

- يتعين وضع سياسة محددة لتعديل البيانات تلتزم بجدول زمني منتظم ومستقر ويتسم بالشفافية. ويتعين تحليل التعديلات من قبل جهاز إعداد البيانات للسماح بتقييم موثوقية البيانات الأولية. وعلاوة على ذلك يتعين على جهاز إعداد البيانات القيام بانتظام بإجراء اختبارات توافق داخل مجموعة البيانات ومع مجموعات البيانات الرئيسية الأخرى.

١٠-١٩ يقدم "إطار تقييم جودة البيانات" الذي أعده صندوق النقد الدولي إطاراً شاملاً ولكنه مرناً لتقييم جودة البيانات.<sup>٣</sup> ويستند هذا الإطار إلى "المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية" التي وضعتها الأمم المتحدة،<sup>٤</sup> ويعد نتاجاً لتشاوٍر مكثف مع السلطات الإحصائية القومية والدولية ومستخدمي البيانات داخل وخارج صندوق النقد الدولي. ويغطي إطار تقييم جودة البيانات كافة جوانب البيئة أو البنية التحتية الإحصائية التي يتم فيها جمع، ومعالجة، ونشر البيانات. ويتم توضيح بعض نواحي هذا الإطار في هذا الفصل.<sup>٥</sup>

هل يوجد سند قانوني كاف لعملية جمع البيانات؟

١٠-٢٠ بالنسبة لمعظم سلاسل البيانات المرتبطة بمؤشرات السلامة المالية، قد يتوافر بالفعل سند قانوني لعملية جمع البيانات. ولكن، إذا كانت هناك حاجة لبيانات جديدة، فإن الخطوة الأولى يتعين أن تتمثل في تقييم التأييد القانوني القائم لعملية جمع البيانات. والسند القانوني الكافي يقدم للجهاز

١٠-١٥ وعند تحديد تخصيص الموارد، يتعين أن تؤخذ في الاعتبار أي تحسينات لازمة في البيانات. وقد يلزم اتخاذ قرارات بشأن ما إذا يجب تطويع نماذج التقارير والاستقصاءات القائمة و/أو إعداد استقصاءات جديدة. وعند تحديد أولويات التحسينات، يلزم أن تؤخذ في الاعتبار تكاليف ومكاسب مصادر البيانات القائمة والجديدة. وكما هو مذكور في القسم الإداري لاحقاً، بعد استكمال أعمال التطوير الأولى والبدء في نشر البيانات، يمكن إعداد برنامج تطوير مفصل بالتشاوٍر مع الأجهزة الأخرى المشاركة في العمل.

كيف ينبغي التنسيق بين الأجهزة؟

١٠-١٦ بغض النظر عن كيفية جمع وإعداد الإحصاءات، فإن العملية ستكون كثيفة الاستخدام للموارد، وخاصة في المرحلة الأولى من إنشاء المصادر والطرق لبناء قاعدة بيانات لمؤشرات السلامة المالية، وسوف يكون التعاون والتنسيق بين الأجهزة ضرورياً. ومن المرجح أن يشكل ضمان حسن التعاون بين الأجهزة عنصراً رئيساً للوظيفة الإدارية على أساس مستمر—في إعداد بيانات مؤشرات السلامة المالية غالباً ما يتضمن ذلك تعاوناً بين المشرفين والإحصائيين الاقتصاديين. ولهذا السبب، من الضروري إرساء "القواعد الأساسية" للتعاون بين الأجهزة على مستوى الإدارة العليا. وتشير الممارسات الجيدة على أنه، في البداية، يتعين الاتفاق على شروط وأحكام مكتوبة للتعاون بين الأجهزة، وإرساء إجراءات للتعاون المستمر. ويتعين أن تكون نوعية القضايا التي تتم تغطيتها في اتفاق مكتوب ماثلة للقضايا الواردة تحت بند "التنسيق بين الأجهزة" في القسم التالي الذي يتناول "قضايا الإدارة". ومع ذلك، وبحد أدنى، يتعين أن يغطي هذا الاتفاق متى وكيف يتم التزويد بالبيانات، فضلاً عن السياسات المتبعة في مراجعة البيانات. بالإضافة إلى ذلك، نظراً للعلاقة المتبادلة بين مؤشرات السلامة المالية ومجموعات البيانات الأخرى، يجب إرساء إجراءات لضمان أن تطوير بيانات مؤشرات السلامة المالية متسقاً مع أولويات تطوير الإحصاءات المرتبطة.

١٠-١٧ نظراً للوجود المتنامي لجهات تلقي الودائع الخاضعة للسيطرة الأجنبية في الأسواق الصاعدة والحاجة لإبلاغ البيانات لسلطات البلد المضيف والبلد الأم، فإن التعاون عبر الحدود بين معدي البيانات قد يساعد على تخفيض التكلفة التي تحمّلها جهات تلقي الودائع هذه من إعداد البيانات اللازمة، ويدعم في الوقت ذاته تبادل المعرفة والمهارات بين معدي البيانات عبر الحدود.

<sup>٣</sup> راجع دراسة (Carson (2001) و(IMF (2003c).

<sup>٤</sup> يمكن الاطلاع عليها على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: <http://unstats.un.org/unsd/methods/statorg/FP-English.htm>.

<sup>٥</sup> يمكن الاطلاع على إطار تقييم جودة البيانات الذي تم تطويره لتقييم جودة الإحصاءات النقدية والمالية في مطبوعة صندوق النقد الدولي (IMF, 2003a) المتاحة على العنوان التالي على شبكة الإنترنت: <http://dsbb.imf.org/vgn/>; [http://images/pdfs/dqrs\\_MonetaryAcc.pdf](http://images/pdfs/dqrs_MonetaryAcc.pdf) وهو مناسب لتشجيع جودة بيانات مؤشرات السلامة المالية.

١٠-٢٣ وتتعلق العناصر المهمة الأخرى للتشريعات الإحصائية بنشر المعلومات عن الكيانات المنفردة في صورة إجمالية فقط وإنشاء لجنة إشراف مؤلفة من خبراء مستقلين لضمان حرفية وموضوعية أجهزة إعداد البيانات.

### قضايا الإدارة

١٠-٢٤ وبعد اتخاذ قرار بشأن الاتجاه الاستراتيجي للعمل، ينشأ عدد من قضايا الإدارة فيما يتعلق بتنفيذ العمل على مؤشرات السلامة المالية. ويعد الأهم هو التنسيق مع الأجهزة الأخرى، وإعداد جدول زمني للعمل، والتشاور مع كل من موردي البيانات ومستخدميها.

### التنسيق بين الأجهزة

١٠-٢٥ نظراً لأن البيانات اللازمة لإعداد مؤشرات السلامة المالية من المرجح أن يتم توريدها من قبل أجهزة مختلفة، يظهر عدد من تحديات الإدارة. أولاً، يتعين اتخاذ إجراءات لضمان أن المفاهيم المستخدمة والبيانات التي يتم إعدادها من قبل مختلف الأجهزة متسقة أو على الأقل يمكن مطابقتها. ولهذا الهدف، يتعين على الجهاز الرئيس تطوير الخبرة بالممارسات الدولية والقواعد المعيارية لإعداد مؤشرات السلامة المالية، والعمل إلى حد ما كحارس لها داخل البلد.

١٠-٢٦ ثانياً، يتعين على الجهاز الرئيس إرساء الجوانب المشتركة وأوجه الاختلاف في البيانات المصدرية ويتعين أن يكون على علم بحالات عدم الاتساق مع المفاهيم الأساسية الموضحة في المرشد. ويتعين تقييم تعاريف القطاعات والأدوات، وكذلك قواعد المحاسبة والتقييم. ويتعين مقارنة تغطية الكيانات المبلغة بالنسبة للبيانات المستمدة من مصادر مختلفة والمستخدمه في حساب مؤشرات السلامة المالية لذات القطاع. وعلاوة على ذلك يتعين إرساء ومراقبة سياسات مراجعة للبيانات المصدرية. وبصفة خاصة، فإن التعديلات في بيانات الأجهزة الرقابية أحياناً ما تكون محددة بموجب تفويض قانوني، في حين أن البيانات التي يتم جمعها لإحصاءات الحسابات النقدية والقومية غالباً ما تتم مراجعتها على أساس مستمر. ومثل هذه الاختلافات في سياسة المراجعة يمكن أن تؤثر على إمكانية مقارنة البيانات المصدرية.

١٠-٢٧ ثالثاً، يجب على الجهاز الرئيس أن يكون على اتصال وثيق مع أجهزة توريد البيانات حتى يفهم كل من الطرفين احتياجات ومشاكل الآخر. وعلاوة على ذلك يجب إرساء توقيت، ومحتوى، وصيغ البيانات المقدمة من قبل الأجهزة. ويجب تحديد أي تغييرات في التغطية أو التعريف أو التصنيف قبل

الإحصائي الدعم الضروري لتشجيع القطاع الخاص على الإبلاغ بالبيانات اللازمة، ولكن الحصول على مثل هذا السند لعملية جمع البيانات الإحصائية يمكن أن يشكل عملية معقدة وطويلة ومن المحتمل أن يتحقق على فترات متباعدة. ويتعين النظر في هذه المسألة كجزء من جهد أوسع للحصول على تأييد قانوني لعملية جمع البيانات.

١٠-٢١ وتختلف شروط السند القانوني لعملية جمع الإحصاءات من بلد لآخر، اعتماداً على الترتيبات المؤسسية والتطور التاريخي لجمع الإحصاءات<sup>٦</sup>. وقد يكون هناك اختيار بين التشريع (من قبل البرلمان) وغيره من الإجراءات القانونية (من قبل البنك المركزي أو الحكومة).

١٠-٢٢ وفيما يلي بعض الأبعاد المعتادة للسند القانوني لعملية جمع البيانات الإحصائية:

- نطاق التغطية: يتعين أن يُحدّد بوضوح نوع الكيانات التي يمكن أن يلجأ لها جهاز إعداد البيانات للحصول على البيانات (مثلاً، الكيانات في قطاع الأعمال الخاصة) وتفسير دوافع استهداف هذه الكيانات (مثلاً، لمراقبة النشاط الاقتصادي والمعاملات المالية).
- المرونة: يتعين على السلطة القانونية أن تكون واضحة فيما يتعلق بحدود مسؤوليات أجهزة إعداد البيانات، بدون أن تشكل قيوداً بحيث يفقد جهاز الإعداد حرية التكيف مع التطورات الجديدة التي تنشأ.
- الالتزام: يتعين أن تكون لدى جهاز الإعداد القدرة على فرض عقوبات على الكيانات التي لا تقوم بالإبلاغ بالبيانات.
- السرية: حظر استخدام المعلومات من الكيانات المنفردة لأغراض بخلاف إعداد البيانات الإحصائية<sup>٧</sup>، ومن ثم إرساء استقلال وظيفة إعداد البيانات الإحصائية عن النشاط الحكومي الآخر (كالضرائب).
- الموضوعية: منع الوكالات الحكومية الأخرى من التأثير على نحو غير مناسب على محتوى النشرات الإحصائية.
- الثقة: فرض عقوبات ملائمة لجهاز إعداد البيانات، وبصفة خاصة، فرادى العاملين الذي لا يلتزمون بسرية البيانات، وفقاً للقانون.

<sup>٦</sup> راجع أيضاً (2002) Khawaja and Morrison.

<sup>٧</sup> من المسلم به أن نشر المعلومات عن الكيانات المنفردة في صورة إجمالية قد لا يحل دائماً مشكلة السرية إذا كان كيان كبير أو اثنين يهيمنان على القطاع.

الإطار ١٠-١).<sup>٨</sup> ويتعين أن يحدد البرنامج تسلسل المهام بما في ذلك ما يلي:

- تحديد مسؤوليات كل مهمة؛
- مدخلات البيانات ووضع جدول زمني لتسليم البيانات، مع اتفاق أجهزة التوريد على الجدول الزمني، حيث يكون ملائماً؛
- إطار زمني لإعداد البيانات والتحقق منها؛
- جدول لتدفق البيانات من إحدى مراحل الإنتاج إلى المرحلة التي تليها؛
- وبرنامج نشر متفق عليه.

١٠-٣١ ويفترض أن يكون وضع الجدول الزمني لإعداد البيانات عملية مستمرة لفترة طويلة، فإذا كان الجدول الزمني الأول ضيقاً جداً، يمكن النظر في تأجيل تاريخ نشر البيانات. فعندما يبدأ معدو البيانات في إعداد مؤشرات السلامة المالية، تكون هناك إمكانية كبيرة لحدوث مشاكل غير متوقعة. وبالتالي يمكن للبلدان في البداية إتاحة فترة أطول قبل نشر البيانات، مع هامش أكبر للتأخير وتحسين الالتزام بالتوقيت تدريجياً مع اكتسابها الخبرة. وفي الواقع، من الأفضل إتاحة فترة تجريبية لاختبار عملية إعداد مؤشرات السلامة المالية قبل اتخاذ قرار بنشر البيانات للجمهور وفقاً لجدول زمني معد سلفاً. وبحد أدنى، يوصى باختبار إجراءات إعداد البيانات لفترةين لتحديد وحل أي مشاكل قد تنشأ في إعداد البيانات. وعلاوة على ذلك سيسمح هذا المنهج للسلطات باكتساب مزيد من الفهم لطبيعة هذه البيانات قبل اتاحتها للاطلاع العام.

#### التشاور مع القائمين بإبلاغ البيانات

١٠-٣٢ على الرغم من أن السند القانوني سوف تدعم جهود معدي البيانات للحصول على المعلومات الضرورية من الكيانات الرئيسية المبلغة (مثل فرادى جهات تلقي الودائع)، من الضروري تطوير "ثقافة الإبلاغ بالبيانات". وليس من السهولة أو السرعة بمكان تحقيق ذلك، بل يتعين النظر إليه على أنه جانباً مستمراً من العمل. وتتضمن خطوات تشجيع ثقافة الإبلاغ بالبيانات عقد اجتماعات مع المجيبين المحتملين وتهدئة مخاوفهم؛ وإعداد نماذج إبلاغ بالبيانات تتناسب بسهولة مع نظم الإبلاغ الإداري القائمة وغير مبالغ في التعقيد؛ ونشر وتطوير مؤشرات السلامة المالية على نحو يتسم بالشفافية. وفي

تقديم البيانات حتى لا تكون هناك مفاجآت خلال عملية إعداد البيانات. وعلاوة على ذلك يجب تحديد أي قطع في سلاسل البيانات بوضوح. وعلاوة على ذلك يتعين على الأجهزة الموردة/المنتجة تقديم معلومات عن أوجه القصور في البيانات.

١٠-٢٨ يتم جمع معظم البيانات من المؤسسات المنفردة على أساس سري، ووفقاً للقيد العادي المتمثل في ألا يتم نشر بيانات الكيانات المنفردة، ولكن تنشر على أساس إجمالي. ويمكن لاعتبارات السرية هذه أن تحد من نفاذ الجهاز الرئيس إلى بيانات الكيانات المنفردة، وتركه يعتمد على البيانات الإجمالية لحساب مؤشرات السلامة المالية. وفي مثل هذه الظروف، ونظراً لدور الجهاز الرئيس في ضمان دقة وموثوقية مؤشرات السلامة المالية المنشورة، يتعين أن يعمل الجهاز بشكل وثيق وتعاوني مع جهاز توريد البيانات لضمان إعداد البيانات الإجمالية وفقاً للمبادئ المتفق عليها. ويتعين أن يراقب الجهاز الرئيس بدقة البيانات التي يتم توريدها وأن يكون له الحق في أن يطلب من موردي البيانات تقديم تفسيرات فيما يتعلق بالبيانات. ويُفضل أن تتم تغطية الإجراءات التي ستتبع في الأحكام والشروط التي تنظم التعاون بين الأجهزة.

١٠-٢٩ وفيما يتجاوز الإجراءات "الرسمية"، من المهم وضع ترتيبات لتيسير الاتصالات الرسمية وغير الرسمية بين العاملين في الأجهزة المختلفة للتعامل مع أي مشاكل على نحو سريع ولتجنب التغطية المزروجة للبيانات في المؤسسات المختلفة. ويتمثل أحد المناهج لتشجيع التعاون، وتطوير الاتصالات، وحل المشاكل في عقد اجتماع منتظم على مستوى العمل يضم العاملين بمختلف الأجهزة. ويحدّد المرشد هذا المنهج. ويمكن لهذه الاجتماعات أن تيسر حل المشاكل وتوفر فرصاً لمناقشة التطورات القادمة والتحسينات أو التغييرات المستقبلية المحتملة في نظم جمع البيانات. وعلاوة على ذلك يمكن أن تيسر هذه الاجتماعات تقييم تأثير التغييرات في الظروف الاقتصادية على نطاق البيانات التي يتم إعدادها ونشرها. ويساعد مثل هذا التعاون على انتشار الأفكار، وتشجيع التحسينات، والسماح للمؤسسات بفهم مراكز إحداهما الأخرى، والمساعدة على بناء علاقات اتصال شخصية مهمة.

#### تخطيط أعباء العمل

١٠-٣٠ بعد الاتفاق على جدول زمني لنشر بيانات مؤشرات السلامة المالية، يتعين إرساء برنامج عمل زمني للإعداد (راجع

<sup>٨</sup>علاوة على ذلك، يجب اتخاذ قرار فيما يتعلق بالطريقة التي يتعين بها تخزين وإدارة البيانات حتى تكون متاحة على النحو الأفضل للاستخدامات المختلفة. ويقدم الإطار ١٠-١ بعض الأفكار في هذا الصدد.

الإطار ١٠-١: إدارة نظم إعداد البيانات<sup>١</sup>

عندما يكون البعد الزمني سمة بارزة للبيانات، ومن برامج قواعد بيانات السلاسل الزمنية العادية *Aremos*، و *Dbank*، و *Fame*. ولا يعد أي من برامج قواعد البيانات المتاحة حالياً مثالياً لكلا النوعين من العمليات. ونظراً لطبيعة مجموعة بيانات مؤشرات السلامة المالية، يمكن استخدام مجموعة مؤلفة من قواعد البيانات—قاعدة بيانات سلسلة زمنية لتخزين وحساب مؤشرات السلامة المالية، وقاعدة بيانات علاقية لحساب السلاسل الزمنية الأساسية—في إنتاج مؤشرات السلامة المالية. ويتعين أن يسمح نظام قاعدة البيانات بتلقي وتنزيل البيانات في شكل لوحات جدولية للمساعدة في تبادل البيانات مع مبلغي ومستخدمي البيانات.

وفيما يلي بعض الممارسات السليمة في التعامل مع البيانات خلال عملية الإعداد:

- يتعين إدخال كل رقم مرة واحدة فقط، ثم تتم الإشارة إليه بروابط وذلك حتى يتم عمل كافة التغييرات المهمة في حالة التعديلات. ويعد ذلك مهماً بصفة خاصة لعمل مؤشرات السلامة المالية، حتى يكون النظام مرناً بما يكفي لاستيعاب الطلبات بما فيها للبيانات غير المتكررة لمجموعة النظراء. ويعد الشرط هو أن تكون البيانات المصدرية متاحة بسهولة وألا توجد صيغ مكررة يمكن أن تترتب عليها أخطاء.
- يتعين تضمين توثيق للمصادر، والعمليات، والافتراضات، والتعديلات لمساعدة معدي البيانات لاحقاً، وذلك في النص أو الحواشي. ويتعين أن تشمل البيانات على عناوين تصف السلاسل ووحدها.
- يتعين استخدام صيغ قياسية لكافة أجزاء النظام (مثلاً، جداول أساسية لإدخال والتحقق وتجميع البيانات: سلاسل زمنية كصفوف أو أعمدة، وليس كلاهما؛ ويتعين أن تظهر عدة سنوات من البيانات على الشاشة؛ واختيار ملايين أو مليارات، وليس كلاهما). ويتعين تصميم الصيغ بحيث تكون متوافقة مع صيغ إدخال البيانات اللازمة من قبل الجهاز الرئيس.
- يتعين استخدام طبقات متعددة من الصفحات لإظهار مراحل إعداد البيانات على نحو منفصل مع السماح في الوقت ذاته بروابط إلى المراحل ذات الصلة.
- يتعين التحقق مرة أخرى من الصيغ للتأكد من أنها تحقق الهدف منها وأنها لم تتأثر بشكل غير مقصود بالتغييرات الأخرى.
- يمكن استخدام خيارات الألوان والخطوط لفصل المدخلات، والمخرجات، والتعديلات التأكيدية.
- يتعين أن يتم تحديد تاريخ اللوحات الجدولية التي يتم استلامها (مثلاً، يمكن تحديد تاريخ النسخ المطبوعة باستخدام وظيفة إكسل (Excel) ("= today()"). ويتعين تخزين نسخ احتياطية من النسخ السابقة.
- يتعين تسمية ملفات اللوحات الجدولية وصفحات العمل (worksheets) بأسماء لها معنى.
- يتعين الاحتفاظ بالنسخ الاحتياطية للبيانات والبرامج ذات الصلة في مرافق منفصلة ولكن يسهل الوصول إليها.

يعد اختيار نظام للمعلوماتية مهماً لإعداد مؤشرات السلامة المالية. وبينما من المسلم به أن نظم معالجة البيانات يتم تطويرها لتفي بظروف كل دولة على حدة، يقدم هذا الإطار نظرة عامة موجزة عن بعض الاعتبارات التي تؤخذ في الاعتبار ويوضح عدد قليل من الممارسات الجيدة.

ويعد الاختيار الأكثر مباشرة لنظام معلوماتية لأعمال البيانات القائمة على مؤشرات السلامة المالية هو النظام القائم بالفعل في الجهاز. ولهذا المنهج عدد من المميزات: الموظفون مدربون بالفعل على استخدام النظام، والقدرات معروفة، ودعم النظام من المفترض أنه متوافر إذا نشأت صعوبات فنية. بالإضافة إلى ذلك، سيتم قضاء وقت وجهد محدود في اختيار حزمة البرمجيات المناسبة. ويتعين أن يؤدي هذا المنهج إلى تيسير تشغيل النظام من قبل معدي البيانات، وليس من قبل المتخصصين في الحاسب الآلي الذي يفقدون الخبرة الإحصائية.

وتتضمن الاعتبارات المهمة في إرساء نظام إعداد البيانات تحديد كيف يتناسب العمل في البيانات القائمة على مؤشرات السلامة المالية مع المهام الأخرى للجهاز وكيف سيتم استخدام نظم إعداد البيانات وتكنولوجيا المعلومات. على سبيل المثال، فإن هيكل تسمية محدد جيداً لسلاسل البيانات يعد ضرورياً لنظام إعداد البيانات. وإذا كان هذا الهيكل متوفراً بالفعل، قد يمكن اتخاذ قرار لتوسيع الهيكل الحالي لاستيعاب سلاسل بيانات إضافية لمؤشرات السلامة المالية بدلاً من إنشاء هيكل جديد. ويحدد هيكل التسمية تنظيم البيانات وتصفح قاعدة البيانات. ومن حيث المبدأ، يتعين على أي هيكل أن يكون سهلاً على الفهم، كما يتعين أن تكون نوعية البيانات (التواتر، والقيمة، والاسم)، والخصائص الأخرى موثقة جيداً.

ويبنى بعض البلدان نظم إعداد البيانات بها على لوحات جدولية (spreadsheets) مثل لوتس أو إكسل (Lotus or Excel). وتعد اللوحات الجدولية مفيدة للمهام الصغيرة، مثل أعمال التطوير. ومع ذلك، مع تحول النظام من مرحلة التطوير إلى مرحلة التشغيل، يكون من المستصوب التحول إلى نظام إعداد بيانات قائم على برامج قواعد البيانات واستخدامه في المهام الكبيرة لتخزين وحساب البيانات. وتوضح التجارب أنه عند التعامل مع كميات كبيرة من الأرقام، فإن نقل البيانات بين اللوحات الجدولية يمكن أن يؤدي بسهولة إلى أخطاء يصعب تتبعها. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون من الصعب بمكان الحفاظ على سجلات للصيغ المختلفة من البيانات.

وهناك أنواع مختلفة من قواعد البيانات. فبرامج قواعد البيانات العلاقية تخزن البيانات في مجموعة من الجداول ذات البعدين المرتبطة التي تيسر تحليل القطاع المستعرض (Cross-sectional analysis). ومن برامج قواعد البيانات العلاقية العادية *Access*، و *dBASE*، و *Oracle*، و *Sysbase*. وتتعامل قواعد بيانات السلاسل الزمنية مع كافة الأشياء (مثل صفوف البيانات أو المتجهات) على أنها سلاسل زمنية وتعد ملائمة بصفة خاصة

<sup>١</sup> يستند هذا القسم إلى (Bloem, Dippelman, and Mähle (2001).

السلامة المالية على أنها مهمة، تشير التجارب إلى أنه من الأكثر ترجيحاً أن تستجيب الكيانات المبلغة.

١٠-٣٣، ولذا، علي سبيل المثال، عندما يتم جمع بيانات جديدة، من المستصوب أن يقوم معد البيانات بإجراء اختبار نموذج

الواقع، يتعين على الكيانات المبلغة أن ترى بعض الفائدة من توفير البيانات، مثل الحصول على معلومات عن أوضاع القطاع المالي تكون مفيدة لأغراض التحليل الداخلي التي تقوم به الكيانات. وإذا ما تم جمع وإعداد البيانات على نحو يتسم بالكفاءة والنظر إلى مؤشرات

لتحديد أي مسائل متعلقة بجودة البيانات وغيرها من شواغل المستخدمين.

#### تحسين البيانات المصدرية

٣٦-١٠ في حين قد يعتمد معدو البيانات في الأجل القصير على البيانات المصدرية القائمة لإعداد مؤشرات السلامة المالية، بمرور الوقت سيتعين صياغة خطط لتحسين أو إعداد سلاسل بيانات إضافية لمؤشرات السلامة المالية. وبعد إرساء النشر المنتظم لبيانات مؤشرات السلامة المالية، إن لم يكن قبله، يجب إعداد قائمة أولويات للتحسينات وجدول متوسط الأجل للعمل، مع إدامتهما ومراجعتهما بانتظام. ويتعين أن تستفيد القائمة والجدول الزمني بالمشاورات مع كل من مستخدمي البيانات وأجهزة الإعداد الأخرى، وذلك حتى يحصل الجهاز الرئيس على الدعم لعملية إعداد البيانات. وفي بعض الحالات، قد يكون من الممكن إدماج أعمال إعداد مؤشرات السلامة المالية في المشروعات القائمة لتوفير الموارد.

#### مراقبة الجودة

٣٧-١٠ كما هو مذكور آنفاً، تعد جودة البيانات مفهوماً متعدد الأبعاد، والعديد من الخطوات التي تهدف إلى ضمان جودة البيانات متضمنة في المناقشات الواردة آنفاً. ومع ذلك، من المهم الإقرار بأن موثوقية بيانات مؤشرات السلامة المالية سوف تزيد إذا كان لدى المدراء المنوطة بهم مسؤولية جمع وإعداد البيانات المصدرية استراتيجيات وإجراءات لمراقبة وتحسين جودة جمع وإعداد الإحصاءات، وللتعامل مع مفاضلات حسن التوقيت-الجودة.

الإبلاغ—أي الحصول على إفادة تقييمية من عينة من الكيانات المحتملة المبلغة حول ما إذا كانت التعليمات واضحة وعملية قبل أن تدخل حيز العمل. فضلاً عن ذلك، تعد الندوات وورش العمل التي تشرح متطلبات الإبلاغ بالبيانات ذات قيمة لكل من الكيانات المبلغة وجهاز إعداد البيانات، ومن المحبذ عقدها. ومن شأن الاحتفاظ المستمر بسجل إلكتروني يتضمن علاقات الاتصال في المؤسسات المبلغة (بما في ذلك أرقام هواتف الذين قاموا بالاتصال بالجهاز) تقديم معلومات يمكن أن تساعد على ضمان حسن سير العملية الإحصائية. ومن خلال مثل هذا السجل، يمكن إعداد والحفاظ على الذاكرة المؤسسية للجهاز الإحصائي.

#### التشاور مع المستخدمين

٣٤-١٠ يتعين توافر آليات لضمان استمرار وفاء مؤشرات السلامة المالية باحتياجات صانعي السياسات والمستخدمين الآخرين. على سبيل المثال، أوضحت التجارب أن ديون قطاعي الأسر المعيشية والشركات تميل إلى الزيادة عقب التحرير المالي، وهو الأمر الذي ربما يبرر توسع مؤشرات السلامة المالية إلى هذه القطاعات، إذا لم تكن البيانات متوفرة بالفعل.

٣٥-١٠ ويجب عقد اجتماعات دورية مع صانعي السياسات وغيرهم من مستخدمي البيانات لمراجعة شمول مؤشرات السلامة المالية ولتحديد متطلبات البيانات التي تنشأ. ويمكن مناقشة مبادرات جديدة مع إدارات السياسات والمجموعة أو المجموعات الاستشارية الإحصائية؛ ومن شأن مثل هذه المناقشات توفير مبرر للبحث عن موارد إضافية. وكما هو الحال مع أي مجموعة جديدة من الإحصاءات، فإن البرامج التي تصل للمستخدمين يمكن أن تكون مفيدة لتنمية الوعي وفهم البيانات، وكذلك



## ١١- إعداد بيانات مؤشرات السلامة المالية: قضايا عملية

### مقدمة

المصادر هي (١) بيانات المحاسبة التجارية، (٢) وبيانات الحسابات القومية، بما فيها الإحصاءات النقدية (راجع الإطار ١١-١)، و (٣) بيانات الأجهزة الرقابية.<sup>١</sup>

١١-٥ وهناك فروق مهمة بين بيانات الحسابات القومية وبيانات المحاسبة التجارية تنشأ عن الأغراض المختلفة التي يتم لها إعداد البيانات. فمن حيث النطاق، فإن كشوف المحاسبة التجارية لجهات تلقي الودائع تقوم بتوحيد أنشطة الشركات التابعة مع الشركة الأم وذلك بهدف تقييم أداء المجموعة بأكملها. وفي المقابل، تتضمن بيانات الحسابات القومية فقط تدفقات ومراكز جهات تلقي الودائع الكائنة في الاقتصاد المحلي، وهو ما يعكس تركيز البيانات على التطورات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد المحلي. وبالتالي، في حين تقوم بيانات المحاسبة التجارية وبيانات الأجهزة الرقابية بحذف المعاملات داخل المجموعة الواحدة، فإن بيانات الحسابات القومية تستند إلى البيانات التي يتم الإبلاغ بها عن فرادى جهات تلقي الودائع داخل المجموعة دون استبعاد المعاملات والمراكز مع الأعضاء الآخرين في المجموعة. وثمة فرق مهم آخر بين مصادر البيانات يتمثل في أن بيانات الحسابات القومية يتم جمعها على أساس أن المعلومات سوف يتم تجميعها لإعداد البيانات للقطاع بأكمله،<sup>٢</sup> خلافا لبيانات المحاسبة التجارية وبيانات الأجهزة الرقابية التي تم تصميمها للإبلاغ ببيانات نشاط الوحدات المنفردة.

١١-٦ وباختصار، فإن بيانات الحسابات القومية تعد أكثر ملاءمة لمراقبة التطورات في الاقتصاد المحلي على أساس

١١-١ ناقش الفصل السابق القضايا الاستراتيجية وقضايا الإدارة التي تنشأ عند إعداد ونشر بيانات مؤشرات السلامة المالية. ويركز هذا الفصل على الاعتبارات العملية.

١١-٢ وفي البداية، تجدر الإشارة إلى أن الخبرة العملية في إعداد بيانات مؤشرات السلامة المالية لا تزال محدودة نسبياً وسوف يتم اكتساب الخبرة مع تزايد زخم إعداد وحساب مؤشرات السلامة المالية. وفي هذا السياق، يركز هذا الفصل على مصادر البيانات الأساسية التي يمكن استخدامها في حساب نسب مؤشرات السلامة المالية، فضلاً عن سلاسل البيانات الأخرى اللازمة للوفاء بمتطلبات المرشد. وينصب التركيز على نسب مؤشرات السلامة المالية المستمدة من الكشوف المالية. وتناقش مصادر البيانات بالنسبة لمؤشرات السلامة المالية في الأسواق المالية والأسواق العقارية في الفصلين الثامن والتاسع، على الترتيب.

١١-٣ ومن المرجح أن تفي مصادر البيانات القائمة من جهات تلقي الودائع بالعديد من متطلبات البيانات اللازمة لإعداد مؤشرات السلامة المالية. وقد يندرج هذا الأمر بصفة خاصة على البيانات الموحدة عبر الحدود للمؤسسات الخاضعة للسيطرة المحلية، والتي تستقى من المعلومات المتاحة للأجهزة الرقابية (راجع الفقرة ١١-٨). ولذا، يتعين على معدي البيانات النظر في إمكانية استيفاء متطلبات المرشد من مصادر البيانات القائمة، بما فيها المواءمات المحتملة، قبل البحث في إمكانية جمع سلاسل بيانات جديدة. وعند إقرار ضرورة جمع بيانات جديدة، ومن ثم تحمل مزيد من التكلفة، يجب على السلطات إصدار حكم تقديري فيما يتعلق بالتأثير المحتمل وأهمية سلاسل البيانات الإضافية لإعداد بيانات مؤشرات السلامة المالية. على سبيل المثال، حينما تكون لسلسلة إضافية تأثير غير ملموس على نسبة مؤشر سلامة مالية ما، فإن الحجة المؤيدة لجمع مثل هذه البيانات ستكون ضعيفة.

### مصادر البيانات الأساسية

#### جهات تلقي الودائع

١١-٤ هناك في الغالب ثلاثة مصادر رئيسة للمعلومات متاحة لإعداد مؤشرات السلامة المالية عن جهات تلقي الودائع. هذه

<sup>١</sup> في العديد من الاقتصادات، يمكن للسجلات الائتمانية أن توفر ثروة من المعلومات عن القروض والأشكال الأخرى من الائتمان المقدمة من قبل جهات تلقي الودائع. وبالنسبة للتوزيع الجغرافي للقروض، يمكن استخدام بيانات الانكشافات عبر الحدود المنشورة من قبل بنك التسويات الدولية، وتتوافر المعلومات عن تغطية بيانات بنك التسويات الدولية في BIS (2003b). بالإضافة إلى ذلك، ثمة مصادر خاصة للبيانات توفر معلومات مستمدة من الكشوف المالية المنشورة. (وترد مناقشة حول استخدام قواعد البيانات هذه في دراسة Bhattacharya (2003).

<sup>٢</sup> قد لا يتوجب على كافة المؤسسات في الكيانات المبلّغة أن تبلغ ببيانات كل فترة لأغراض الحسابات القومية. على سبيل المثال، قد تبلغ المؤسسات الأصغر بالبيانات بشكل أقل تواتراً من الكيانات الأخرى المبلّغة. وبالنسبة للفترة التي لا يقوم فيها بعض المؤسسات بإبلاغ البيانات، يتم عادة "تقدير إجمالي من العينة" بالنسبة إلى البيانات الكلية المبلّغة لتأخذ في الاعتبار الكيانات "الغائبة".

## الإطار ١١-١: العلاقة بين الإحصاءات النقدية والمالية ومؤشرات السلامة المالية

مقابلة لرأس المال والاحتياطيات. ويمكن إجراء التعديلات باستخدام المعلومات التي يتم جمعها تحت البند ١ (وربما البند ٢) في الجدول ١١-٢ لحذف ما يلي من الأصول ورأس المال والاحتياطيات (١) القيمة السوقية للأسهم والاستثمارات الأخرى في حصص ملكية جهات تلقي الودائع المقيمة الأخرى، (٢) والاستثمارات في حصص ملكية الشركات التابعة والمرتبطة المتعلقة للودائع.

- يتعين حذف المطالبات والالتزامات الثنائية الأخرى بين جهات تلقي الودائع المقيمة التي تنتمي لذات المجموعة، وذلك باستخدام المعلومات المحددة في الجدول ١١-٣. وبالتالي، يتعين استبعاد القروض والمراكز في المشتقات المالية بين جهات تلقي الودائع المقيمة التي تقع ضمن ذات المجموعة، وذلك من بيانات الميزانية العمومية المجمعة المستخدمة في إعداد سلاسل البيانات الواردة أعلاه.
- في المرشد، وخلافاً لدليل الإحصاءات النقدية والمالية، يتعين أن تستبعد البيانات عن القروض (والأصول الأخرى) الفائدة المستحقة على القروض المتعثرة (الأصول الأخرى).
- وفي المقابل، منحه دليل الإحصاءات النقدية والمالية، تُستبعد في المرشد المخصصات المحددة من قيمة مجموع الأصول. وعليه، يتعين تعديل مجموع الأصول في الميزانية العمومية المجمعة كي يستبعد المخصصات المحددة، مع إجراء تعديل مقابل لرأس المال والاحتياطيات (وكذلك لرأس المال بمعناه الضيق والاحتياطيات). بالإضافة إلى ذلك، تُستبعد في المرشد الشهرة التجارية المشتراة من قيمة مجموع الأصول ومن رأس المال والاحتياطيات، وذلك خلافاً لدليل الإحصاءات النقدية والمالية.
- علاوة على ذلك، في حين يتم تصنيف المخصصات العامة على أنها "حسابات أخرى دائنة/مدينة" في دليل الإحصاءات النقدية والمالية<sup>٦</sup> يتم تصنيفها في المرشد كجزء من رأس المال والاحتياطيات.
- وبينما يُدرج المرشد المكاسب/الخسائر غير المتحققة على الأصول والخصوم المالية في الإيرادات المحتجزة<sup>٧</sup> يتم إدراج مثل هذه المكاسب والخسائر كجزء من حساب إعادة التقييم في دليل الإحصاءات النقدية والمالية. وبالتالي، عند إعداد المقياس الضيق لرأس المال والاحتياطيات من بيانات الميزانية المجمعة، يتعين إعادة تخصيص المكاسب/الخسائر غير المتحققة على الأدوات المالية إلى الإيرادات المحتجزة.

وفضلاً عن ذلك، على الرغم من أن دليل الإحصاءات النقدية والمالية يحدّد جمع بيانات الميزانية العمومية من كافة الشركات المالية المقيمة، كما هو موضح في الفصل الثاني، فإن تغطية "شركات الإيداع الأخرى" في دليل الإحصاءات النقدية والمالية قد لا تتماثل مع تلك الخاصة بقطاع جهات تلقي الودائع في المرشد (راجع الفقرة ٢-٤، الحاشية ٣).

وثمة مصادر بيانات أخرى، مثل بيانات بنك التسويات الدولية عن التوزيع الجغرافي للإقراض المصرفي، يمكن جمعها من نفس الكيانات المبلّغة المستخدم في الإحصاءات النقدية والمالية، مما ييسر الجمع بين مصادر البيانات لإعداد مؤشرات السلامة المالية المتفق عليها. على سبيل المثال، يمكن بناء المؤشر الخاص بنسبة التوزيع الجغرافي للقروض إلى مجموع القروض باستخدام بيانات بنك التسويات الدولية المشار إليها آنفاً للبيانات والبيانات عن مجموع القروض من الإحصاءات النقدية ككماف.

<sup>٥</sup> تعد قيمة القروض بعد استقطاع المخصصات المحددة لسلسلة مستخدمة في حساب أحد المؤشرات المتفق عليها.

<sup>٦</sup> راجع الفقرة ١٧٩ من دليل الإحصاءات النقدية والمالية.

<sup>٧</sup> بمعنى آخر، في المرشد يتم توجيه المكاسب والخسائر غير المتحققة على الأصول/الخصوم المالية من خلال حساب الدخل والمصروفات.

تعد بيانات الميزانية العمومية المبلّغة من قبل الشركات المالية للبنوك المركزية لإعداد المجلات النقدية والإحصاءات المالية مصدراً محتملاً للمعلومات لإعداد البيانات لجهات تلقي الودائع على أساس موحد محلي. وفي عام ٢٠٠٠، قام صندوق النقد الدولي بنشر دليل الإحصاءات النقدية والمالية<sup>١</sup>. ويأتي هذا الدليل متناغماً مع نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، ويتناول احتياجات تحليلية محددة مرتبطة بدور الإحصاءات النقدية في المساعدة على صياغة ومراقبة السياسة النقدية. ويوضح هذا الإطار كيف يمكن استخدام البيانات التي يتم جمعها من خلال منهجية دليل الإحصاءات النقدية والمالية في إعداد المؤشرات المتفق عليها لجهات تلقي الودائع.

ويحدّد دليل الإحصاءات النقدية والمالية جمع بيانات الميزانية العمومية من الشركات المالية المقيمة (بما فيها فروع البنوك الأجنبية). ومتوقفاً على التعديلات (راجع أدناه)، يمكن تجميع بنود الميزانية العمومية المحددة في دليل الإحصاءات النقدية والمالية<sup>٢</sup> لإنشاء سلاسل البيانات التالية على أساس موحد محلي<sup>٣</sup>:

- ودائع العملاء
- القروض بخلاف ما بين البنوك
- التوزيع القطاعي للقروض
- مجموع القروض
- رأس المال والاحتياطيات
- الأصول
- إجمالي مراكز الأصول والخصوم في المشتقات المالية
- مجموع الخصوم
- الأسهم وحصص الملكية الأخرى

وبينما تعد الإحصاءات النقدية مصدراً موثقاً، فقد تحتاج للتعديل لتحقيق الاتساق بين سلاسل البيانات عن القروض، ورأس المال، والمشتقات المالية، والأصول والخصوم من جهة، والمبادئ الواردة في المرشد من جهة أخرى<sup>٤</sup>، وبالإضافة إلى ذلك، وخلافاً للبيانات النقدية، تعد بيانات الميزانية العمومية المقدمة في المرشد مرتبطة بشكل صريح بحساب الدخل والمصروفات للشركات المالية.

واستناداً للسلاسل الموضحة في الجداول من ١١-١ إلى ١١-٣، قد تكون التعديلات الآتية ضرورية:

- يتم تقييم الاستثمارات في حصص ملكية الشركات التابعة والمرتبطة على أساس الحصة التناسبية للمستثمر في رأسمال واحتياطيات هذه الكيانات وليس بالسعر السوقي لحقوق الملكية المقتناة. وينعكس أي فرق في القيمة على الأصول وعلى رأس المال والاحتياطيات. ويمكن استخدام البيانات الموضحة في الجدول ١١-١.
- لتجنب الحساب المزدوج لرأس المال واحتياطيات جهات تلقي الودائع على مستوى القطاع، يتعين استبعاد الاستثمارات في حصص الملكية بين جهات تلقي الودائع المتضمنة في الكيانات المبلّغة، وإجراء تعديلات

<sup>١</sup> راجع (2000a) IMF.

<sup>٢</sup> راجع الجدول ٧-١ في الصفحات ٨٠-٨٦ من دليل الإحصاءات النقدية والمالية.

<sup>٣</sup> يمكن أيضاً بناء المؤشرات الهيكلية التالية: مجموع أصول النظام المالي والمجموعات الفرعية للشركات المالية، فضلاً عن مطالبات الشركات المالية على المقيمين كحصة من مجموع الأصول.

<sup>٤</sup> كما هو مذكور في هذا الفصل، عند إقرار الحاجة لجمع بيانات جديدة، ومن ثم تحمّل مزيد من تكلفة الموارد، يجب على السلطات تقدير التأثير المحتمل ومدى أهمية سلاسل البيانات الإضافية لإعداد بيانات مؤشرات السلامة المالية.

عام، ومن المستصوب أن يراجع القارئ الملحق الرابع للمزيد من التفاصيل. ويتم فيما يلي إلقاء الضوء على سلاسل البيانات التي قد لا تكون متوفرة من مصادر الأجهزة الرقابية أو مصادر المحاسبة التجارية، ولكنها قد تكون لازمة لإعداد مؤشرات السلامة المالية.

#### بيانات الحسابات القومية

١١-١٠ عادة ما يقوم البنك المركزي على أساس شهري بجمع بيانات الميزانية العمومية من جهات تلقي الودائع المقيمة، وذلك لإنتاج المجلات النقدية. فضلا عن ذلك، في حين لا يتم عادة جمع بيانات الدخل كجزء من البيانات اللازمة لإعداد الإحصاءات النقدية، قد يتم جمع تلك البيانات على أساس ربع سنوي للاستخدام، إلى جانب بيانات الميزانية العمومية الشهرية، في إعداد بيانات الحسابات القومية.

١١-١١ ويقوم الجدول ١١-٩ في نهاية هذا الفصل بمطابقة الدخل والمصروفات وبنود الميزانية العمومية الواردة في الجدول ٤-١ مع تلك المتضمنة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، موضحا كيف يمكن استخدام بيانات الحسابات القومية لتحقيق متطلبات المرشد. ومع ذلك، يتعين النظر إلى الجدول ١١-٩ على أنه دليل عام، ومن المستصوب أن يراجع القارئ الملحق الرابع لمزيد من التفاصيل. ويتم فيما يلي إلقاء الضوء على سلاسل البيانات التي لا تغطيها بيانات الحسابات القومية، ولكنها قد تكون لازمة لإعداد مؤشرات السلامة المالية.

#### الشركات المالية الأخرى

١١-١٢ ظلت عملية جمع البيانات الرسمية عن أنشطة الشركات المالية الأخرى متأخرة مقارنة بعملية جمع البيانات عن أنشطة جهات تلقي الودائع وذلك من حيث نطاق التغطية ودرجة التواتر. ومع ذلك، فإن الأهمية المتزايدة للشركات المالية الأخرى في النظم المالية قد أنتجت اتجاها عاما نحو مزيد من جمع البيانات. وربما تقوم البنوك المركزية و/أو المكاتب الإحصائية القومية بالفعل بجمع معلومات عن الشركات المالية الأخرى. وكبديل، قد يكون من الضروري الاعتماد في البداية على المعلومات الواردة في الحسابات المنشورة للشركات المالية الأخرى إلى حين تطوير مصادر البيانات الرسمية.

#### الشركات غير المالية وقطاع الأسر المعيشية

١١-١٣ من المرجح أن يقوم الجهاز المنوط به إعداد إحصاءات الحسابات القومية بجمع البيانات عن قطاعي الشركات غير المالية والأسر. ولتلبية احتياجات البيانات لإعداد القائمة المحيطة من مؤشرات السلامة المالية، سوف يلزم إعداد سلاسل بيانات

إجمالي<sup>٣</sup>، في حين تعد بيانات المحاسبة التجارية والأجهزة الرقابية أكثر ملاءمة لمراقبة تطورات مجموعات جهات تلقي الودائع على أساس موحد عبر الحدود.

#### البيانات التجارية والرقابية

١١-٧ عادة ما يتم جمع بيانات الميزانية العمومية وبيانات الدخل والمصروفات من قبل الأجهزة الرقابية كعنصر رئيس في وظيفتها الرقابية. ونظرا لأن الجمع غالبا ما يكون له أساس قانوني، قد تكون هذه البيانات أكثر موثوقية من تلك التي يتم جمعها للأغراض الإحصائية في الاقتصادات ذات النظم الإحصائية الضعيفة. ومع ذلك، رغم وجود متطلبات رقابية متفق عليها دوليا، فإن الطرق التي يتم بها تنفيذ هذه المتطلبات تختلف من بلد لآخر. فضلا عن ذلك، فإن المعايير المحاسبية التي تعتبرها الأجهزة الرقابية أساسا لمقاييس ملاءمة وموثوقة للدخل والمصروفات وبنود الميزانية العمومية، وكذلك لكفاية رأس المال، تتفاوت حاليا بين البلدان، على الرغم من أن المجلس الدولي للمعايير المحاسبية (IASB) يعمل في الوقت الحالي على توحيد المعايير الدولية.

١١-٨ وفي بعض البلدان، يمكن جمع البيانات للأغراض الرقابية على نماذج قياسية تتضمن تعليمات واضحة ومحددة حول كيف ومتى يتعين استكمالها. وفي بلدان أخرى، يتم جمع بيانات الأجهزة الرقابية والحسابات القومية معا على إقرارات يتم تنظيمها وترتيبها في إطار واحد، ويتم جمع سلاسل إضافية لأغراض الأجهزة الرقابية والحسابات القومية عند الحاجة لذلك. ويمكن لمنهاج الإبلاغ هذه أن توفر بيانات يمكن تجميعها لأغراض مؤشرات السلامة المالية. وكبديل، تقوم الأجهزة الرقابية في بعض البلدان بجمع بيانات مستقلة عن بيانات الحسابات القومية وتتم تهيئتها للمؤسسات المنفردة، سواء فيما يتعلق بالمحتوى والتاريخ المرجعي للتقارير. وفي مثل هذه الحالات، لأجل إعداد مؤشرات السلامة المالية يحد المرشد الاتجاه نحو تحقيق مزيد من الاتساق في المناهج المتبعة، عندما يكون ذلك ممكنا.

١١-٩ ويقوم الجدول ١١-٩ في نهاية هذا الفصل بمطابقة الدخل والمصروفات وبنود الميزانية الواردة في الجدول ٤-١ مع معايير المحاسبة الدولية وذلك من أجل توضيح كيف يمكن استخدام بيانات المحاسبة التجارية لتحقيق متطلبات المرشد. ومع ذلك، يتعين النظر إلى الجدول على أنه دليل

<sup>٣</sup> كما هو مذكور في الفصل الخامس، يحذف دليل الإحصاءات النقدية والمالية (IMF, 2000a) المراكز بين جهات تلقي الودائع في مسح شركات الإيداع.

## متطلبات البيانات الأخرى

### جهات تلقي الودائع

١١-١٧ في حين يمكن للبيانات من المصادر المتاحة أن تصبح بمثابة الأساس، قد تكون هناك حاجة لمعلومات أخرى لتحقيق متطلبات المرشد من سلاسل البيانات لتمكين توحيد وتجميع البيانات. وكما يتضح من الجداول الواردة لاحقاً، قد تكون هناك حاجة لبيانات إضافية أقل بكثير لإعداد البيانات اللازمة وفقاً للمرشد إذا كانت المصادر هي المحاسبة التجارية أو الأجهزة الرقابية وليست الحسابات القومية. ويرجع ذلك إلى أن العديد من المفاهيم الأساسية لقائمة مؤشرات السلامة المالية لجهات تلقي الودائع تعد ذات طبيعة رقابية، بما في ذلك الإطار المستخدم لإعداد البيانات على أساس مجموعة موحدة.<sup>٥</sup>

١١-١٨ وكما هو مذكور أعلاه، عند تحديد ضرورة جمع بيانات جديدة، ومن ثم تكبد تكلفة موارد أكبر، يجب المرشد أن تقوم السلطات بتقدير التأثير والأهمية المحتملة لسلاسل البيانات الإضافية بالنسبة لإعداد مؤشرات السلامة المالية.

### بيانات موحدة محلية

١١-١٩ توضح الجداول من ١١-١ إلى ١١-٣ سلاسل البيانات الإضافية لجهات تلقي الودائع التي ربما تكون لازمة. وتستند هذه الجداول إلى تقييم لنوعية المعلومات التي ربما تكون متاحة من مصادر الحسابات القومية مقارنة بمتطلبات المرشد. وتفترض تلك الجداول جمع البيانات على نفس الأساس المستخدم في بيانات الحسابات القومية—أي على أساس الوحدة المؤسسية.

١١-٢٠ ويوضح الجدول ١١-١ تلك سلاسل البيانات التي لا تشملها بيانات الحسابات القومية، ولكنها لازمة لحساب المؤشرات المتفق عليها. ويغطي الجدول ١١-٢ تلك السلاسل اللازمة لتجميع البيانات القطاعية، في حين يغطي الجدول ١١-٣ تلك السلاسل اللازمة لتقديم البيانات على أساس موحد وليس على أساس الكيان المنشأ على نحو منفصل.

### سلاسل البيانات التي لا تشملها منهجية الحسابات القومية

١١-٢١ يقدم الجدول ١١-١ تلك السلاسل التي تسمح إلى جانب تلك المتاحة من الحسابات القومية بإعداد المؤشرات المتفق عليها

<sup>٥</sup> في المرشد، يتم تعريف «مجموعة» على أنها جهة تلقي الودائع الأم، وفروعها المتلقية للودائع، والشركات التابعة المتلقية للودائع. ويتم إتباع منهج مماثل في حالة قطاعي الشركات المالية الأخرى والشركات غير المالية.

إضافية، مثل مدفوعات خدمة الدين، وغيرها من البيانات غير المحددة في إطار نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وبينما أن بيانات الحسابات القومية عادة ما تكون هي مصدر المعلومات الرسمية عن قطاع الأسر المعيشية، في حالة قطاع الشركات غير المالية تعد الحسابات المنشورة مصدراً بديلاً مهماً للمعلومات. وعادة ما تعتمد الإحصاءات الاقتصادية بالنسبة للشركات غير المالية على مسوح عينية ممثلة أو سجلات ضريبية. ويقدم الجدولان ١١-١٠ و ١١-١١ توفيقاً لاحتياجات المرشد من البيانات مع إطار نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ومعايير المحاسبة الدولية، على الترتيب.

١١-١٤ وينطوي الحصول على بيانات عن قطاع الأسر المعيشية على صعوبة. فإذا كان الجهاز الذي يقوم بحساب مؤشرات السلامة المالية مختلفاً عن ذلك الذي يقوم بإعداد بيانات الحسابات القومية عن قطاع الأسر المعيشية، سوف يكون من الضروري التنسيق بينهما.

١١-١٥ وبينما من المرجح أن يقترض قطاع الأسر المعيشية من الشركات المالية المقيمة، فمع توافر الأشكال الحديثة من الاتصالات والقدرة على الإعلان عن المنتجات عبر الحدود، قد يصبح الاقتراض من الخارج أكثر انتشاراً. ومن ثم، قد تكون هناك حاجة لرصد نشاط الاقتراض عبر الحدود لقطاع الأسر المعيشية. ويقوم بعض البلدان بإرساء إجراءات محددة لرصد الأصول والخصوم عبر الحدود للمقيمين لدى الشركات المالية غير المقيمة. وفي إطار هذه الإجراءات، يلزم أن تقوم كافة الأسر بالإبلاغ ببيانات هذه المراكز للبنك المركزي بشكل منتظم (شهرياً، ربع سنوياً، أو سنوياً). ولكن المعاملات التي تتم تسويتها من خلال هذه الحسابات بالخارج يتم الإبلاغ بها من قبل قطاع الأسر المعيشية، بتواتر وتفصيل إبلاغ فردي تعتمد على حجم النشاط الذي تم القيام به.

١١-١٦ ويمكن أن تُدرج سلاسل البيانات الإضافية المطلوبة عن خدمة الدين في مسوح قطاع الأسر المعيشية للإنفاق، والدخل، والأصول والخصوم المالية. وكبديل، يمكن استخدام المعلومات المتاحة عن دين قطاع الأسر القائم وأسعار الفائدة معاً إلى جانب بعض الافتراضات عن برامج التسديد الممكنة، ربما اعتماداً على بيانات آجال الاستحقاق المتبقية لدين القروض والحد الأدنى لمبالغ الدفع لدين بطاقات الائتمان، وذلك لتوفير بعض التقديرات عن خدمة الدين.<sup>٤</sup> وبينما قد يكون بعض التقديرات تقريبياً، فمن خلال استخدام نفس الطرق وسلاسل البيانات وأخذاً في الاعتبار تطورات السوق يمكن رصد تغيرات مهمة مع مرور الوقت.

<sup>٤</sup> للإطلاع على أحد المناهج المحتملة المتبعة من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، راجع United States Board of Governors of the Federal Reserve System (2004).

الجدول ١١-١: جهات تلقي الودائع المحلية: سلاسل البيانات التي لا تشملها منهجية الحسابات القومية

الدخل والمصرفيات المخصصات	المخصصات	المخصصات
لازمة	الفائدة المستحقة على الأصول غير العاملة	لازمة
لازمة	مخصص خسائر القروض	لازمة
لازمة	مخصصات الأصول المالية الأخرى	لازمة
لازمة	المكاسب والخسائر على الأدوات المالية	لازمة
لازمة <sup>٢</sup>	المكاسب والخسائر من بيع شركة مرتبطة أو تابعة <sup>١</sup>	لازمة
لازمة	المكاسب والخسائر من بيع الأصول الثابتة خلال الفترة <sup>١</sup>	لازمة
لازمة	البنود الاستثنائية	لازمة
	مرتبطة بالميزانية العمومية	
	الأصول السائلة	
لازمة	المفهوم الأساسي (الضيق)	لازمة
لازمة	المفهوم الواسع	لازمة
لازمة	الخصوم قصيرة الأجل (أجل الاستحقاق المتبقي)	لازمة
لازمة	أصول القروض المتعثره	لازمة
	المخصصات	
لازمة	الفائدة المستحقة على القروض المتعثره <sup>٢</sup>	لازمة
لازمة	المخصصات المحددة للقروض	لازمة
لازمة <sup>٤</sup>	مخصصات محددة أخرى	لازمة
	المقومة بالعملة الأجنبية	
لازمة	أصول القروض	لازمة
لازمة	الخصوم	لازمة
	المرتبطة بعملة أجنبية	
لازمة	أصول القروض	لازمة
لازمة	الخصوم	لازمة
	أصول القروض العقارية	
لازمة	السكنية	لازمة
لازمة	التجارية	لازمة
	الانكشافات الكبيرة	
لازمة	عدد الانكشافات الكبيرة	لازمة
لازمة	الانكشافات لأكثر الكيانات في الاقتصاد	لازمة
لازمة	الانكشافات للكيانات المنسوبة والكيانات المرتبطة الأخرى <sup>٥</sup>	لازمة
لازمة	المركز الصافي المفتوح بالعملة الأجنبية	لازمة
لازمة	المركز الصافي المفتوح في حصص الملكية	لازمة
	الشركات التابعة <sup>٦</sup>	
لازمة	الأسهل وحصص الملكية الأخرى <sup>٦</sup>	لازمة
لازمة	الأسهل وحصص الملكية الأخرى <sup>٧</sup>	لازمة
لازمة	الحصة التناسبية من الإيرادات المحتجزة (الدخل)	لازمة
لازمة	الشهرة التجارية المشتراة	لازمة

<sup>١</sup> مقيسة كالفارق بين قيمة البيع والقيمة المدرجة في الميزانية العمومية في نهاية الفترة السابقة.  
<sup>٢</sup> اعتمادا على مصدر المعلومات عن المكاسب والخسائر على الأدوات المالية (راجع الفقرة ١١-٢٤).  
<sup>٣</sup> يلزم هذا البند إذا كانت بيانات إجمالي القروض متوفرة فقط على أساس يشمل على الفائدة المستحقة على القروض المتعثره. وإذا تم أيضا قيد الأصول الأخرى شاملة الفائدة المستحقة على أصول غير عاملة، عندئذ سوف تلزم بيانات إضافية عن الفائدة المستحقة على مثل هذه الأصول غير العاملة.  
<sup>٤</sup> مع تحديدها حسب نوع الأداة.  
<sup>٥</sup> تغطي الانكشافات إلى كيانات المجموعة والشركات المرتبطة الأخرى بالكيان المبلغ، إلى المدراء والعاملين الآخرين، وللمساهمين أو مالكي جهة تلقي الودائع.  
<sup>٦</sup> مقومة كحصة تناسبية من حصة جهة تلقي الودائع الأم في رأسمال واحتياطيات الشركات التابعة والمرتبطة.  
<sup>٧</sup> كما مقومة في الميزانية العمومية إن اختلفت عن السطر السابق.  
<sup>٨</sup> تتضمن الاستثمارات العكسية في حصص الملكية للشركات التابعة والمرتبطة في شركاتها الأم. ويمكن توفير بيانات الشركات التابعة والمرتبطة في رقم واحد إجمالي، أي أن التحديد المنفصل ليس ضروريا.

بعض السلاسل الإضافية التي ربما تكون مهمة تبعا للظروف القطرية.

سلاسل الدخل والمصرفيات

١١-٢٢ المخصصات. تعد البيانات عن المخصصات ضرورية لفهم سلامة جهة تلقي الودائع، نظرا لتأثير خسائر القروض

لجهات تلقي الودائع. وفيما يلي بعض التفسيرات الموجزة حول أسباب كون سلاسل البيانات هذه لازمة ومعلومات عن مصادرها المحتملة. وتظهر في الجدول فقط تلك السلاسل اللازمة لحساب مؤشر متفق عليه. ويناقش الملحق الثالث

الجدول ١١-٢: جهات تلقي الودائع المحلية: المراكز المالية والتدفقات فيما بين كيانات القطاع

منها:			
المجموع	الشركات التابعة <sup>٢،١</sup>	الشركات المرتبطة <sup>٢،١</sup>	جهات تلقي الودائع الأخرى
لازمة <sup>٤</sup>	لازمة <sup>٤</sup>	لازمة <sup>٤</sup>	لا تنطبق
لازمة			لا تنطبق
لازمة			لا تنطبق
لازمة	لا تنطبق	لا تنطبق	لازمة
لازمة			
لازمة			
لازمة			
لازمة			
لازمة			

<sup>١</sup> بما في ذلك فروع تلقي الودائع للشركات التابعة والمرتبطة المنشأة على نحو منفصل.

<sup>٢</sup> يتعين على شركات تلقي الودائع التابعة/المرتبطة المقيمة ولديها استثمارات عكسية في حصص ملكية جهة تلقي الودائع المستثمرة الأم والمقيمة أن تقوم بالإبلاغ بالمعاملات والمراكز تجاه شركة الاستثمار الأم في هذه الأعمدة.

<sup>٣</sup> مقومة كحصة تناسبية لحصة جهات تلقي الودائع الأم في رأسمال واحتياطيات الشركات التابعة/المرتبطة (ونفس الشيء بالنسبة للاستثمارات العكسية في حصص الملكية) // وكالقيمة السوقية لأي حصة سهمية في جهات تلقي الودائع المقيمة الأخرى. وبالنسبة للشركات التابعة والمرتبطة، إذا كانت بيانات طبقة رأس المال الأولى غير متوفرة، يمكن أيضا تحديد المقياس الضيق لرأس المال والاحتياطيات (راجع الفقرة ٤-٦٤).

<sup>٤</sup> يمكن الإبلاغ بسلاسل البيانات هذه كرقم واحد مجمع.

<sup>٥</sup> كما هي مقومة في الميزانية العمومية، إن اختلفت عن السطر ١. فضلا عن ذلك، إذا كانت قيمة الشركات التابعة والمرتبطة في الميزانية العمومية مبلغ بها في الجدول ١١-١، تصبح هذه البيانات غير لازمة.

<sup>٦</sup> الشركات التابعة والمرتبطة فقط.

<sup>٧</sup> إذا كانت هناك مطالبات متمترة أخرى على جهات تلقي الودائع الأخرى المتضمنة في الكيانات المبلغة، فإن سلاسل البيانات الموضحة تحديدا في البند الخامس تكون لازمة لهذه الأصول.

على الأرباح ولكن لا يمكن تحديدها من بيانات نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وتعد البيانات عن المكاسب أو الخسائر في فترة معينة لازمة لأنها تُدرج في صافي الدخل للفترة.

١١-٢٤ المكاسب أو الخسائر من بيع شركة تابعة أو مرتبطة: يوصي المرشد باستبعاد مثل هذه المكاسب أو الخسائر (بما فيها تلك المرتبطة بالاستثمارات العكسية) من الدخل. وفي الحسابات القومية، يتم تصنيف مثل هذه المكاسب أو الخسائر كتغيير في التقييم إذا تم بيع شركة أو شبه شركة. ومن ثم، إذا كانت بيانات المكاسب والخسائر على الأدوات المالية مصدرها حساب إعادة التقييم لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، يتعين استبعاد بيانات المكاسب والخسائر من بيع الشركات التابعة والشركات المرتبطة. فضلا عن ذلك، فإن السلسلة الأخيرة تلك قد تكون ذات أهمية تحليلية في حد ذاتها.

والخسائر الأخرى المحتملة على الأرباح ورأس المال. ولا تعد البيانات عن المخصصات ضمن سلاسل بيانات نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، ولكن قد يتم جمعها للأغراض الرقابية.

١١-٢٣ المكاسب والخسائر على الأدوات المالية، والمكاسب من بيع الأصول الثابتة، والبنود الاستثنائية: تعد البيانات عن المكاسب والخسائر على الأدوات المالية عنصر أساسيا لحساب الربحية. فهي لازمة بشكل مباشر لحساب مؤشر واحد و لازمة على نحو غير مباشر لحساب عدة مؤشرات أخرى. وكما هو موضح في الملحق الرابع، فإن البيانات عن المكاسب والخسائر على الأدوات المالية قد تتوافر من حساب إعادة التقييم لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، ولكن في الوقت الحالي يعد جمع تلك البيانات محدودا نسبيا. وينطبق منطق مشابه على البيانات المتعلقة بالبنود الاستثنائية. وتؤثر المكاسب من بيع الأصول الثابتة، مثل الممتلكات المستخدمة في عمليات الفروع،

الجدول ١١-٣: جهات تلقي الودائع المحلية: المراكز المالية والتدفقات الأخرى فيما بين كيانات المجموعة<sup>١</sup>

الميزانية العمومية	
الخصوم:	
الودائع	لازمة
القروض	لازمة
منها: المقومة بالعملة الأجنبية	لازمة
المرتبطة بعملة أجنبية	لازمة
سندات الدين	لازمة
المشتقات المالية	لازمة
الخصوم الأخرى	لازمة
مجموع الخصوم المقومة بالعملة الأجنبية	لازمة
مجموع الخصوم المرتبطة بالعملة الأجنبية	لازمة
بيان الدخل والمصروفات	
الدخل من الفائدة مستحق القبض	لازمة <sup>٢</sup>
بنود للذكرة مرتبطة بالمطالبات:	
مطالبات الأصول السائلة (أساسية)	لازمة
مطالبات الأصول السائلة (واسعة)	لازمة
القروض المتعثرة	لازمة

<sup>١</sup> المجموعة في هذا السياق هي جهة تلقي الودائع الأم، وفروعها المتلقية للودائع، والشركات التابعة المتلقية للودائع المتضمنة في الكيانات المبلغ. ومن ثم، يغطي هذا العمود تلك الكيانات داخل ذات المجموعة التي ينتمي إليها الكيان المبلغ ولكنها تكون منشأة على نحو منفصل أو مكاتب محلية للكيانات المنشأة على نحو منفصل.

<sup>٢</sup> يعد هذا البند لازماً لضمان الاتساق في الميزانية العمومية الموحدة بين التعامل مع أدوات الدين في الميزانية العمومية (مع استبعاد المطالبات فيما بين كيانات المجموعة) وإجمالي دخل ومصروفات الفائدة في حساب الدخل (تستبعد كذلك التدفقات فيما بين كيانات المجموعة الواحدة).

سلاسل البيانات المرتبطة بالميزانية العمومية

١١-٢٥ الأصول السائلة. تُستخدم بيانات الأصول السائلة في حساب مؤشرين. وبينما تقدم الإحصاءات النقدية بعض البيانات مثل الودائع لدى البنك المركزي، فإن مفاهيم الأصل السائل التي تم تطويرها في المرشد غير متاحة في بيانات الحسابات القومية.

١١-٢٦ الخصوم قصيرة الأجل. في حين تتوافر بيانات عن الخصوم قصيرة الأجل على أساس أجل الاستحقاق الأصلي من مصادر بيانات الحسابات القومية، إلا أن الأفضلية في المرشد تكون للبيانات على أساس أجل الاستحقاق المتبقي. ويرجع ذلك إلى أن المؤشر الذي تلزم له هذه السلسلة يعد مقياساً للسيولة، ويقارن الخصوم قصيرة الأجل مع الأصول السائلة.

١١-٢٧ القروض المتعثرة. وعلاوة على ذلك هو الحال مع المخصصات، تعد بيانات القروض المتعثرة ضرورية لفهم السلامة المالية للقطاع الذي يتلقى الودائع وتعد لازمة لحساب مؤشرين. غير أن مثل هذه البيانات غير متضمنة في بيانات الحسابات القومية، ولكن يمكن جمعها للأغراض الرقابية.

١١-٢٨ المخصصات. تعد البيانات عن الرصيد القائم للمخصصات المحددة للقروض لازمة لحساب سلسلة بيانات القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات المستخدمة في حساب أحد المؤشرين، ولتعديل قيمة القروض القائمة بالمخصصات المحددة. وتكون المعلومات عن المخصصات لاستحقاق الفائدة على القروض المتعثرة لازمة إذا كانت بيانات إجمالي القروض (والتوزيع القطاعي لها) متوفرة فقط شاملة استحقاق مثل هذه الفائدة—أي بما يتسق مع نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وتتعلق المخصصات المحددة الأخرى بالمستوى القائم من المخصصات المحددة بالنسبة للأصول المالية الأخرى. فمثل هذه المخصصات تقلل من قيمة تلك الأصول في الميزانية العمومية ويتعين تحديدها بشكل منفصل بنفس طريقة المخصصات المحددة للقروض. فضلاً عن ذلك، يجب استبعاد المبالغ القائمة للمخصصات المحددة، ومخصصات الفائدة المستحقة على القروض المتعثرة، من رأس المال والاحتياطيات بالنسبة للبيانات المأخوذة من معلومات الحسابات القومية. ولا تعد بيانات المخصصات متضمنة في سلاسل بيانات نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، ولكن قد يتم جمعها للأغراض الرقابية.

١١-٢٩ القروض والخصوم بالعملة الأجنبية. تؤدي المراكز بالعملة الأجنبية إلى زيادة إمكانية التعرض لمخاطر تحركات سعر الصرف. ويُستخدم مؤشران لقياس هذا التعرض. وبينما تشجع بعض منهجيات الحسابات القومية، وخاصة المنهج النقدي ومنهج الدين الخارجي، جمع البيانات عن مراكز العملات الأجنبية، ويمكن مدها لتشمل البيانات اللازمة هنا، إلا أن التغطية في المرشد تختلف عن كليهما. ويمكن جمع البيانات للقروض المقومة بالعملة الأجنبية وتلك المرتبطة بعملة أجنبية كسلسلة واحدة، ونفس الشيء بالنسبة للخصوم.

١١-٣٠ قروض العقارات السكنية والتجارية. تشير التجارب إلى أن الانكشاف إلى سوق العقارات يمكن أن يشكل مصدراً للخطر على قطاع جهات تلقي الودائع، ويمكن رصده بمؤشرين. ولا تتضمن بيانات القروض اللازمة في منهجية الحسابات القومية التحديد المنفصل للبيانات عن قروض العقارات السكنية والتجارية، ولكن يمكن جمع بيانات هذه القروض على مستوى أكثر تفصيلاً. ويحدد "التصنيف الدولي الصناعي الموحد" (International Standard Industrial Classifi-cation) العقارات على مستوى الفئة الثانوية (راجع الإطار ألف-٣ في الملحق الثالث). ويتعين أن يستبعد من البيانات إقراض العقارات التجارية بين جهات تلقي الودائع المتضمنة

<sup>١</sup> يتضمن دليل الإحصاءات النقدية والمالية، على نحو غير قابل للتمييز، المخصصات كبنود التزامات تحت حسابات مدينة/دائنة أخرى، لكنه يجنب التحديد المنفصل لخصائر القروض المتوقعة (الفقرة ٣٩٠).

١١-٣٤ الشهرة التجارية. يوصي المرشد باستبعاد بيانات الشهرة التجارية من الأصول غير المالية ومن رأس المال والاحتياطيات. وتقوم بيانات الحسابات القومية بإدراج الشهرة التجارية في الأصول غير المالية، وضمنياً، في صافي القيمة.<sup>٩</sup>

#### البيانات اللازمة لتجميع بيانات جهات تلقي الودائع

١١-٣٥ يتعين إجراء بعض التعديلات لتجنب الحساب المزدوج لرأس المال والأصول، والمغالاة في سطور معينة للدخل والمصروفات عند تجميع بيانات الكيانات المنفردة لإعداد معلومات للقطاع بأكمله. ويتم شرح تلك التعديلات على مستوى القطاع في الفصل الخامس. ويقدم الجدول ١١-٢ قائمة كاملة بالسلاسل اللازمة لعمل التعديلات، والتي يتم توضيحها أدناه، على الرغم من أنها—تبعاً للظروف القومية—قد لا تكون كلها مهمة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تقسيم مجموع البيانات إلى أعمدة للمزيد من فهم العلاقات مع الشركات التابعة، والمربطة، وجهات تلقي الودائع الأخرى.

١١-٣٦ ويتعلق الجدول ١١-٢ بالمراكز المالية والتدفقات بين جهات تلقي الودائع المتضمنة في الكيانات المبلّغة ويستند إلى افتراض مفاده أن الكيانات المبلّغة يغطي كافة جهات تلقي الودائع المحلية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تحديد مجموعات فرعية من الكيانات المبلّغة لإنشاء بيانات على أساس مجموعة النظراء. غير أن ذلك سوف يرفع تكاليف جمع البيانات، ويرى المرشد أن جمع البيانات المفصلة الإضافية هذا يتعين أن يستند إلى الاحتياجات التحليلية الخاصة بكل بلد. وتتم مناقشة بيانات مجموعة النظراء وإعدادها في الفصل ١٥؛ ونظراً لتكليفها، من الممكن إعداد بيانات مجموعة النظراء على أساس أفضل الممارسات تقريباً.

١١-٣٧ الاستثمارات في حصص ملكية الشركات التابعة والمرتبطة المتلقية للودائع، وجهات تلقي الودائع الأخرى: لتجنب الحساب المزدوج لرأس المال واحتياطيات جهات تلقي الودائع للقطاع بأكمله، يتعين استبعاد الاستثمارات في حصص ملكية جهات تلقي الودائع الأخرى.<sup>١٠</sup> ولذا، بالنسبة للاستثمارات في حصص الملكية في الشركات التابعة والمرتبطة المتلقية للودائع (وكذلك للاستثمارات العكسية في حصص الملكية)، يلزم تحديد قيمة الحصص التناسبية في رأس المال والاحتياطيات

في الكيانات المبلّغة التي تعد جزءاً من نفس المجموعة. وكما هو مذكور في الفصل السادس، وإن توافرت، يمكن استخدام بيانات دين قطاع الأسر المعيشية المضمون بعقارات بدلا من بيانات قروض العقارات السكنية.

١١-٣١ الانكشافات الكبيرة. تعد البيانات عن الانكشافات الكبيرة لازمة لحساب أحد المؤشرين. ومثل هذه البيانات غير لازمة لأغراض الحسابات القومية، غير أنه يتعين إتاحة عدد الانكشافات الكبيرة الخاصة بجهات تلقي الودائع التي يتم تحديدها في إطار نظام الرقابة المصرفية القومي. ويمكن كذلك أن تتوافر بيانات عن المقترضين ذوي الصلة من المصادر الرقابية. ومع ذلك، فإن التعريف الآخر في المرشد للانكشافات الكبيرة، أي الانكشافات لأكثر الكيانات في القطاعات الأخرى، قد لا يكون مماثلاً لذلك المستخدم في الأغراض الرقابية. ويتعين أن تستبعد من البيانات الانكشافات لجهات تلقي الودائع المتضمنة في الكيانات المبلّغة التي تعد جزءاً من ذات المجموعة.

١١-٣٢ صافي المراكز المفتوحة. يتم إدراج صافي المراكز المفتوحة في حصص الملكية وفي النقد الأجنبي في قائمة مؤشرات السلامة المالية. وقد يتم جمع ومراقبة مثل هذه المعلومات من قبل الأجهزة الرقابية.

١١-٣٣ الأسهم وحصص الملكية الأخرى، والحصص التناسبية من الإيرادات المحتجزة. يوصي المرشد بما يلي بالنسبة لكافة القطاعات (١) تقييم الاستثمارات في الشركات التابعة والمرتبطة في الميزانية العمومية على أساس الحصص التناسبية من قيمة رأسمال واحتياطيات تلك الكيانات، (٢) وإدراج الحصص التناسبية من الإيرادات في الدخل. ويوصى باتباع هذا المنهج في حالة ما يسمى بالاستثمارات العكسية في حصص الملكية—أي إذا اتخذت شركة مرتبطة أو تابعة حصة سهمية في شركتها الأم. ولا يعد هذا هو المنهج المتبع بالنسبة للشركات التابعة والمرتبطة في بيانات الحسابات القومية.<sup>٧</sup> ولذا بالنسبة لكافة الشركات، تلزم بيانات إضافية لتعديل الميزانية العمومية، وخاصة رأس المال والاحتياطيات وبيانات الدخل المستمدة من بيانات الحسابات القومية.<sup>٨</sup> وأي فرق بين القيمة في الميزانية العمومية المبلغ بها لاستثمارات الأسهم في الشركات التابعة والمرتبطة والحصص التناسبية يتعين أن يرفع (إذا كان الأخير أكبر من الأول) أو يقلل (إذا كان الأول أكبر من الأخير) من رأس المال والاحتياطيات، مع عزو التعديل إلى تعديل التقييم.

<sup>٩</sup> تمت الإشارة في الفصل الرابع (الفقرة ٤-١١٠) إلى أن الشهرة التجارية السلبية ممكنة.

<sup>١٠</sup> ولذا، والسبب، يتعين تعديلات مماثلة لقطاع الشركات غير المالية لأن أسهم رأس المال تعد مقاما لثلاثة مؤشرات سلامة مالية لذلك القطاع (راجع لاحقاً).

<sup>٧</sup> ومع ذلك، فهو المنهج المتبع بالنسبة للشركات التابعة/المرتبطة غير المقيمة المملوكة من الشركات المقيمة.

<sup>٨</sup> نظراً لعدم تقديم بيانات الدخل بالنسبة لقطاع الشركات المالية الأخرى، فليست هناك حاجة لمعلومات إضافية عن الإيرادات المحتجزة لهذا القطاع.



حصص الملكية). يتعين استبعاد هذه المبالغ من الدخل بخلاف الفوائد، ومن الإيرادات المحتجزة للقطاع بأكمله. وأي مكسب أو خسارة خلال الفترة من بيع أصول ثابتة إلى مؤسسة تلقي ودائع أخرى لا يعد مكسبا أو خسارة للقطاع بأكمله ومن ثم يتم استقطاعه من الدخل القطاعي. ويمكن أن تتوافر البيانات عن الأرباح الموزعة من مصادر الحسابات القومية، ولكن البيانات الخاصة بالحصة التناسبية من الإيرادات المحتجزة ومبيعات الأصول الثابتة فلن تكون متاحة بنفس القدر.

١١-٣٤ وتعد مكاسب وخسائر الاستثمارات في حصص الملكية في جهات تلقي الودائع الأخرى (البند ٤) لازمة لكي لا تؤثر المكاسب والخسائر الناشئة عن هذه المطالبات فيما بين كيانات القطاع على الدخل القطاعي.

١١-٤٤ وتعد البيانات عن القروض المتعثرة لجهات تلقي الودائع الأخرى المتضمنة في الكيانات المبلّغة (البند ٥) لازمة لحذف الإبلاغ غير المتجانس بالبيانات على مستوى القطاع بين جهات تلقي الودائع المدينة والدائنة.<sup>١٢</sup> وتعد البيانات عن المخصصات المحددة القائمة لجهات تلقي الودائع الأخرى المتضمنة في الكيانات المبلّغة لازمة لكي تتم إضافتها مرة أخرى إلى رأس المال والاحتياطيات ولتخفيض مجموع حجم المخصصات المحددة القائمة (راجع الفقرة ١١-٢٨). فضلا عن ذلك، تلزم إضافة مخصصات الفائدة المستحقة على القروض المتعثرة لجهات تلقي الودائع المتضمنة في الكيانات المبلّغة إلى القيمة القائمة للقروض.

١١-٤٥ وتعد البيانات عن المطالبات قصيرة الأجل على جهات تلقي الودائع الأخرى في الاقتصاد المبلّغ (البند ٦) لازمة لتعديل بيانات الخصوم قصيرة الأجل لتلك المؤسسات إزاء جهات تلقي الودائع الأخرى.

#### المعلومات الموحدة

١١-٤٦ يحبذ المرشد إعداد سلاسل مؤشرات السلامة المالية على أساس موحد بالنسبة للكيانات في نفس القطاع والكيانات المبلّغة. ومن ثم، بالنسبة للبيانات التي يتم إعدادها باستخدام معلومات الحسابات القومية، يتعين حذف بيانات إضافية معينة فيما بين كيانات المجموعة. ويوضح الجدول ١١-٣ سلاسل البيانات اللازمة.

١١-٤٧ والهدف من سلاسل البيانات في الجدول ١١-٣ هو استكمال تلك الواردة في الجدول ١١-٢. وتتضح أهمية السلاسل في الجدول ١١-٢ من أجل حذف بعض المراكز والمعاملات عند تجميع البيانات القطاعية، وفي نفس الوقت فإن السلاسل المتضمنة في الجدول ١١-٣ ضرورية لتوحيد البيانات القطاعية

على نحو منفصل.<sup>١١</sup> ولا يتم عادة جمع البيانات اللازمة عن الاستثمارات في حصص الملكية كجزء من بيانات الحسابات القومية. وتختلف السلاسل في الجدول ١١-٢ عن السلاسل المشابهة في الجدول ١١-١ من حيث إن جهات تلقي الودائع بها شركات تابعة ومرتبطة لا تتلقي ودائع (متضمنة في سلاسل الجدول ١١-١، وليس في سلاسل الجدول ١١-٢). وبينما يقدم الجدول رؤية مفصلة للبيانات اللازمة، فسوف تكفي البيانات المجمعة للأسهم وحصص الملكية الأخرى للشركات التابعة والمرتبطة لجهات تلقي الودائع المتضمنة في الكيانات المبلّغة.

١١-٣٨ وبالنسبة للاستثمارات في حصص ملكية جهات تلقي الودائع الأخرى، يتعين تحديد القيمة السوقية لأسهم رأس المال المملوكة، واستقطاعها من مجموع رأس المال والاحتياطيات (يتضمن الملحق الخامس في القسم الثالث مثالا رقميا). وقد تتوافر البيانات اللازمة عن الاستثمارات في حصص الملكية تلك من مصادر الحسابات القومية إذا أمكن فصل القيمة السوقية للاستثمارات في حصص ملكية الشركات التابعة والمرتبطة المقيمة من الاستثمارات في حصص ملكية جهات تلقي الودائع الأخرى المتضمنة في الكيانات المبلّغة.

١١-٣٩ ولا يعد السطر ٢ في الجدول ١١-٢—الأسهم وحصص الملكية الأخرى—لازما إذا ما تم رسده في البيانات المبلّغ بها في الجدول ١١-١.

١١-٤٠ بنود دخل معينة: تعد سلاسل بيانات الدخل في الجدول ١١-٢ (البند ٣) لازمة لضمان عدم المغالاة في مجاميع فرعية معينة بالنسبة للقطاع بأكمله.

١١-٤١ ولن تؤثر الرسوم والعمولات وأي بنود دخل أخرى بخلاف الفوائد تحصل عليها مؤسسة تلقي ودائع من مؤسسة تلقي ودائع أخرى على صافي الدخل، ولكنها ستعكس بالقيمة الإجمالية في كل من سطور الدخل بخلاف الفوائد والمصروفات (راجع أيضا الفقرة ٤-٢١). ويوصى باستبعاد أي من الدخل والمصروفات هذه داخل قطاع جهات تلقي الودائع من مجاميع القطاع بالنسبة لإجمالي الدخل والمصروفات بخلاف الفوائد. ويمكن أن تتوافر هذه البيانات من مصادر الحسابات القومية.

١١-٤٢ وعلى نحو مماثل، نظرا لأن إدراج دخل الأرباح الموزعة في سطر الدخل بخلاف الفوائد من شأنه التأثير على إجمالي وصافي الدخل للقطاع، يوصى بحذف مثل هذا الدخل من إجمالي الدخل والأرباح الموزعة مستحقة الدفع. وفيما يتعلق بالحصة التناسبية من الإيرادات المحتجزة من الشركات التابعة والمرتبطة المتلقية للودائع (ومن الاستثمارات العكسية في

<sup>١٢</sup> يتم اتباع نفس المنهج بالنسبة للمطالبات المتعثرة الأخرى فيما بين كيانات القطاع.

<sup>١١</sup> إذا كانت بيانات طبقة رأس المال الأولى غير متوفرة، يمكن كذلك تحديد الحصة التناسبية للمقياس الضيق لرأس المال والاحتياطيات (الفقرة ٤-٦٤).

تسمح بالاستثمارات في حصص الملكية فيما بين الكيانات التي تتلقى الودائع—أو تستلزم الإبلاغ بالبيانات باستبعاد تلك الاستثمارات—عندئذ لن تكون هناك حاجة إضافية للبيانات عن الأسهم وحصص الملكية الأخرى. وكما هو مذكور آنفاً، عند تحديد مدى الحاجة لجمع بيانات جديدة، ومن ثم تحمل زيادة في تكلفة الموارد، يجب على السلطات تقدير التأثير المحتمل لسلاسل البيانات الإضافية ومدى أهميتها لإعداد بيانات مؤشرات السلامة المالية.

١١-٥٣ واعتماداً على المعايير المحاسبية المتبعة، قد تكون هناك حاجة لسلاسل إضافية غير متضمنة في الجدول ١١-٤ لتعديل بيانات فرادى جهات تلقي الودائع. وتشتمل هذه السلاسل على (١) الشهرة التجارية المشتركة، والتي يتعين استبعادها من الأصول غير المالية ومن رأس المال والاحتياطيات، (٢) حجم الشهرة التجارية المستهلك لكل فترة، والذي يتعين استبعاده من الدخل، (٣) والمكاسب والخسائر من بيع الشركات التابعة والمرتبطة (بما فيها الخاصة بالاستثمارات العكسية في حصص الملكية)، والتي يتعين استبعادها من الدخل.

١١-٥٤ وتتماثل متطلبات البيانات في الجدول ١١-٤ مع تلك الواردة في الجدول ١١-٢ وتكون لازمة لنفس الأسباب الموضحة في وصف ذلك الجدول. وتتعلق هذه المتطلبات بالمراكز المالية والتدفقات فيما بين المجموعات المتلقية للودائع الخاضعة للسيطرة المحلية التي لديها بنوك أم منشأة في الاقتصاد المحلي.

١١-٥٥ ويمكن تقسيم مجموع البيانات حسب العمود لمزيد من الفهم للعلاقات مع الشركات المرتبطة، وجهات تلقي الودائع الأخرى.

#### إعداد البيانات الموحدة عبر الحدود من معلومات الحسابات القومية

١١-٥٦ لإعداد البيانات على أساس موحد عبر الحدود، كما هو مذكور آنفاً، قد يحتاج معدو البيانات إلى الاعتماد على بيانات أجهزة الرقابة المصرفية. ومع ذلك، هناك اهتمام متزايد بين معدي ومستخدمي الإحصاءات الاقتصادية الكلية بتطوير بيانات تجارة المؤسسة المنتسبة الأجنبية. وينصب التركيز حالياً على المعلومات عن التجارة في الخدمات، وكذلك على فهم أساليب التوريد من قبل الكيانات المحلية إلى الأسواق الأجنبية، وأحدها من خلال الاستثمار المباشر في سوق أجنبية بإنشاء شركات تابعة أو فروع أو شركات مرتبطة محلية. ومن المرجح أن يؤدي دليل نُشر سنة ٢٠٠١ عن التجارة الدولية في الخدمات<sup>١٤</sup> إلى تحقيق تقدم على هذا الصعيد. وفضلاً عن بيانات الإنتاج والتجارة في الخدمات، يناقش الدليل إمكانية إعداد البيانات عن الأصول وصافي القيمة للمؤسسات المنتسبة الأجنبية (الفقرتين ٦٧-٤ و ٤-٦٨ من الدليل) على أساس المفاهيم في نظام الحسابات

<sup>١٤</sup> راجع (United Nations and others (2001).

(راجع الإطار ٥-١). وقد تكون المعلومات عن المراكز فيما بين كيانات المجموعة أيضاً ذات أهمية تحليلية في حد ذاتها.

١١-٨٤ وتعد المراكز فيما بين كيانات المجموعة هي تلك المراكز مع الكيانات المقيمة التي تقع ضمن نفس المجموعة التي ينتمي إليها الكيان المبلغ، ولكنها تكون منشأة على نحو منفصل أو مكاتب لكيانات منشأة على نحو منفصل. ومن ثم، إذا كانت لدى المؤسسة الأم مراكز مع شركتها التابعة المتلقية للودائع المحلية، يتم إدراجها في الجدول، وكذلك مراكز الشركة التابعة مع فرع متلق للودائع محلي للجهة الأم أو الشركات التابعة المحلية الأخرى (أو فروع الشركة التابعة) في المجموعة والكيانات المبلغة. وقد يساعد معد البيانات أن يكون على دراية بأسماء أعضاء المجموعة المتضمنة في الكيانات المبلغة.

١١-٩٤ وبالنسبة لبنود الميزانية العمومية، تكون البيانات للخصوم فقط، أما في حالة بنود التذكرة، فتشير البيانات إلى المطالبات فقط. ويمكن الإبلاغ ببيانات القروض المقومة بالعملة الأجنبية والقروض المرتبطة بالعملة الأجنبية كرقم واحد مجمع. وبالنسبة لسلاسل الميزانية العمومية على مستوى القطاع، ينخفض إجمالي الخصوم والأصول؛ وإذا قام الكيان الأم بإقراض شركته التابعة، يتم تخفيض إجمالي أصول وخصوم القروض وإجمالي دخل ومصروفات الفائدة على مستوى القطاع بمقدار المبلغ القائم من القروض التي تم منحها والدخل من الفائدة مستحق القبض، على الترتيب، وذلك من قبل الكيان الأم إزاء الشركة التابعة اعتباراً من التاريخ المرجعي.

١١-٥٠ وتعد البيانات الخاصة ببنود التذكرة لازمة لتخفيض المجاميع على مستوى القطاع الناتجة عن هذه البنود.

#### البيانات الموحدة عبر الحدود

١١-٥١ لإعداد البيانات على أساس موحد عبر الحدود خاضع للسيطرة المحلية، قد يحتاج معدو البيانات إلى الاعتماد على بيانات الأجهزة الرقابية. وإذا تم الإبلاغ بهذه البيانات على أساس موحد عبر الحدود،<sup>١٣</sup> يوضح الجدول ١١-٤ السلاسل اللازمة لتجنب المغالاة في بنود دخل معينة، بالإضافة إلى رأس المال والاحتياطيات في البيانات القطاعية. ويرتبط الجدول بالمراكز المالية والتدفقات بين جهات تلقي الودائع المتضمنة في الكيانات المبلغة.

١١-٥٢ وسوف يتوقف مدى الحاجة للبيانات على الظروف القومية. على سبيل المثال، إذا كانت الشروط الرقابية لا

<sup>١٣</sup> إذا تم الإبلاغ بالبيانات الرقابية على أساس موحد للمجموعة، والذي يقوم بتوحيد المعلومات للشركات التابعة التي لا تتلقى الودائع، تكون تعديلات أخرى لازمة من أجل "تفكيك" (deconsolidation) مثل هذه الشركات التابعة بهدف إعداد البيانات على أساس جهات تلقي الودائع فقط.

الجدول ١١-٤: جهات تلقي الدائع الخاضعة للسيطرة المحلية-المراكز المالية والتدفقات فيما بين المجموعات (البيانات الموحدة عبر الحدود)

مؤسسات تلقي ودائع أخرى منشأة منشأة محليا، وخاضعة للسيطرة المحلية، وشركاتها التابعة <sup>١</sup> وفروعها		
منها:		
المجموع	الشركات المرتبطة <sup>٢</sup>	أخرى
١- الأسهم وحصص الملكية الأخرى <sup>٣</sup>	لازمة	لازمة
٢- الأسهم وحصص الملكية الأخرى <sup>٤</sup>	لازمة	لا تنطبق
٣- الدخل بخلاف الفوائد (باستثناء مكاسب وخسائر التداول) منه: الرسوم والعمولات	لازمة	لازمة
الأرباح الموزعة مستحقة القبض	لازمة	لا تنطبق
الحصة التناسبية من الإيرادات المحتجزة	لازمة	لا تنطبق
المكاسب أو الخسائر من بيع أصول ثابتة إلى مؤسسات تلقي ودائع أخرى	لا تنطبق	لازمة
٤- مكاسب وخسائر الاستثمارات في حصص ملكية جهات تلقي الدائع الأخرى	لا تنطبق	لازمة
٥- القروض المتعثرة الممنوحة لجهات تلقي الدائع المتضمنة في الكيانات المبلغة <sup>٥</sup> الفترة الجارية	لازمة	لا تنطبق
مخصصات الفائدة المستحقة	لازمة	لازمة
المخصصات المحددة	لازمة	لازمة
الرصيد القائم	لازمة	لازمة
مخصصات الفائدة المستحقة	لازمة	لازمة
المخصصات المحددة	لازمة	لازمة
٦- المطالبات قصيرة الأجل على جهات تلقي الدائع الأخرى المتضمنة في الاقتصاد المبلغ (أجل الاستحقاق المتبقي)	لازمة	لازمة

<sup>١</sup> بما في ذلك فروع جهات تلقي الدائع للشركات التابعة المنشأة على نحو منفصل.  
<sup>٢</sup> يتعين على جهات تلقي الدائع الخاضعة للسيطرة المحلية والتي تعد شركات مرتبطة بمؤسسات تلقي ودائع خاضعة للسيطرة المحلية ولديها استثمارات عكسية في حصص ملكية الأخرى، الإبلاغ بالمعاملات والمراكز إزاء المستثمر المرتبط في هذا العمود.  
<sup>٣</sup> مقومة كالحصة التناسبية لجهات تلقي الدائع الأم في رأسمال واحتياطيات الشركات المرتبطة (وكذلك بالنسبة للاستثمارات العكسية في حصص الملكية). وكالقيمة السوقية لأي حصة في حصص ملكية جهات تلقي الدائع الأخرى المتضمنة في الكيانات المبلغة.  
<sup>٤</sup> كما هي مقومة في الميزانية العمومية إن اختلفت عن السطر ١.  
<sup>٥</sup> إذا كانت هناك مطالبات أصول غير عاملة أخرى على جهات تلقي الدائع الأخرى المتضمنة في الكيانات المبلغة، فإن سلسلة البيانات المشار إليها تحديدا في البند الخامس تكون لازمة لهذه الأصول.

يمكن أن يكون الجدول ١١-٥ مناسباً لكل من البيانات الموحدة على المستوى المحلي وعبر الحدود.

١١-٥٩ وبالنسبة للأسهم وحصص الملكية الأخرى في الشركات التابعة والمرتبطة (والاستثمارات العكسية) فيتعين تقييمها في الميزانية العمومية على أساس الحصة التناسبية للمستثمر في رأسمال واحتياطيات كل شركة تابعة ومرتبطة على حدة. وإذا تم الإبلاغ ببيانات هذه الاستثمارات في حصص الملكية في الميزانية العمومية بالقيمة السوقية، فيلزم استبدال هذه البيانات بمعلومات القيمة التناسبية الموضحة تحديداً في سلاسل الأسهم وحصص الملكية الأخرى اللازمة في العمودين ١ و٢. وتبعاً للمصدر، يمكن الإبلاغ ببيانات الشركات التابعة والمرتبطة على أساس مجمع. وبالنسبة للبيانات المقدمة على أساس موحد، قد لا تكون التعديلات للشركات التابعة لازمة.

١١-٦٠ وبالنسبة للاستثمارات في حقوق الملكية للشركات المالية الأخرى في شركاتها التابعة والمرتبطة بالشركات

القومية لعام ١٩٩٣. ونظراً لهذه التطورات، قد تكون هناك فائدة متبادلة من قيام معدي مؤشرات السلامة المالية بالتشاور مع تلك الأجهزة المنوط بها إعداد بيانات التجارة في الخدمات لاكتساب مزيد من المعلومات عن الإعداد الجاري أو المخطط للبيانات عن تجارة المؤسسات الأجنبية المنتسبة للكيانات المحلية.

#### الشركات المالية الأخرى

١١-٥٧ بالنسبة للشركات المالية الأخرى، قد يلزم إعداد سلاسل بيانات إضافية للميزانية العمومية فقط، وذلك بغية استبعاد الاستثمارات في حصص الملكية فيما بين كيانات القطاع. وبالنسبة للبيانات التي يتم الإبلاغ بها على أساس غير موحد، ستكون المعلومات عن المراكز المالية فيما بين كيانات المجموعة لازمة.

١١-٥٨ وتوضّح فيما يلي سلاسل البيانات الإضافية اللازمة. وخلافاً للجدول الخاصة بجهات تلقي الدائع الواردة أعلاه،

## الجدول ١١-٥: الشركات المالية الأخرى: سلاسل البيانات الإضافية

منها: "الشركات المالية الأخرى" المتضمنة في الكيانات المبلّغة المتضمنة في الكيانات المبلّغة

أخرى (٥)	الشركات المرتبطة <sup>١</sup> (٤)	الشركات التابعة <sup>٢</sup> (٣)	الشركات المرتبطة <sup>١</sup> (٢)	الشركات التابعة <sup>١</sup> (١)	
لازمة	لازمة	لازمة	لازمة	لازمة	الميزانية العمومية
			لازمة	لازمة	الإسهم وحصص الملكية الأخرى <sup>٢</sup>
			لازمة	لازمة	الأسهم وحصص الملكية الأخرى <sup>٤</sup>
			لازمة	لازمة	الشهرة التجارية المشتراة
					الخصوم: <sup>٢</sup>
		لازمة			الودائع
		لازمة			القروض
		لازمة			سندات الدين
		لازمة			احتياطيات التأمين الفنية
		لازمة			المشتقات المالية
		لازمة			الخصوم الأخرى

<sup>١</sup> يتعين على الشركات المالية الأخرى المتضمنة في الكيانات المبلّغة التي تعد شركات تابعة/مرتبطة ولديها استثمارات عكسية في حصص الملكية الإبلاغ بالمراكز إزاء مستثمرها/مستثمريها الأم في العمودين الأول والثاني. وإذا كان كل من المستثمر العكسي والكيان الذي تقوم بالاستثمار فيه ضمن الكيانات المبلّغة، يتعين أيضا الإبلاغ بالبيانات في العمود الثالث و/أو العمود الرابع.

<sup>٢</sup> تعد هذه البيانات لازمة فقط إذا توافرت البيانات المصدرية على أساس غير موحد فقط، مثلما هو الحال في الحسابات القومية. ويغطي هذا العمود المراكز مع كافة تلك الكيانات المتضمنة في ذات المجموعة المبلّغة وتعد ضمن الكيانات المبلّغة، ولكنها منشأة على نحو منفصل أو مكاتب لكيانات منشأة على نحو منفصل.

<sup>٣</sup> مقومة كحصة تناسبية لحصة المستثمر في رأسمال واحتياطيات الشركات التابعة والمرتبطة (ونفس الشيء بالنسبة للاستثمارات العكسية)، وكالقيمة السوقية لأي حصة سهمية في الشركات المالية الأخرى المتضمنة في الكيانات المبلّغة.

<sup>٤</sup> كما هي مقومة في الميزانية العمومية إن اختلفت عن السطر أعلاه.

<sup>٥</sup> تكون هذه السلاسل لازمة فقط في حالة عدم الإبلاغ بالسلاسل في العمودين الأول والثاني.

في وصف الجدول ١١-٣، يُخفّض إجمالي الخصوم والأصول على مستوى القطاع بالمقدار المبلغ به لكل سلسلة مسجلة.

## الشركات غير المالية

١١-٦٣ بالنسبة للشركات غير المالية، لأجل حساب مؤشرات السلامة المالية المتفق عليها، قد يلزم إعداد سلاسل بيانات إضافية. وفيما يلي نقدم مجموعتين من سلاسل البيانات: أولاً، يغطي الجدول ١١-٦ سلاسل البيانات الإضافية غير المتوفرة من منهجية الحسابات القومية؛ وثانياً، تتم في الجدول ١١-٧ تغطية سلاسل بيانات إضافية أخرى. وتعد السلاسل المؤشر عليها بأنها "لازمة" هي تلك المطلوبة لحساب مؤشر متفق عليه. وكما في حالة القطاعات الأخرى، تتوقف أهمية سلاسل البيانات المحددة على الظروف القومية، وعند إقرار الحاجة لجمع بيانات جديدة، ومن ثم تحمل زيادة في تكلفة الموارد، يجب على السلطات تقدير التأثير المحتمل ومدى أهمية سلاسل البيانات الإضافية لإعداد بيانات مؤشرات السلامة المالية.

١١-٦٤ ويغطي الجدول ١١-٦ البنود في بيان الدخل والمصروفات وفي الميزانية العمومية. ويعد بعض سلاسل البيانات لازماً لتعديل الدخل على مستوى القطاع لضمان عدم

المالية الأخرى المتضمنة في الكيانات المبلّغة (ونفس الشيء بالنسبة للاستثمارات العكسية) وكذلك في الشركات المالية الأخرى المتضمنة في الكيانات المبلّغة، فيتعين استبعادها من رأس المال القطاعي لتجنب الحساب المزدوج لرأس المال. ومن ثم، تكون سلاسل الأسهم وحصص الملكية الأخرى لازمة في الأعمدة ٣، ٤، و ٥. ويمكن الجمع بين بيانات الشركات التابعة والمرتبطة تبعاً للمصدر.

١١-٦١ وتعد البيانات عن الشهرة التجارية المشتراة لازمة من أجل استقطاع قيمة الشهرة التجارية من الأصول غير المالية ومن رأس المال والاحتياطيات. ويمكن الجمع بين بيانات الشركات التابعة والمرتبطة تبعاً للمصدر.

١١-٦٢ وإذا كانت البيانات المصدرية على أساس غير موحد، مثلما هو الحال في الحسابات القومية، سوف يلزم إجراء تعديلات ليس فقط بالنسبة للأسهم وحصص الملكية الأخرى ولكن أيضاً بالنسبة للمراكز المالية فيما بين كيانات المجموعة التي تظهر في الميزانية العمومية.<sup>١٥</sup> وتسجل هذه المراكز المدرجة في الميزانية العمومية في العمود ٣. وكما هو مذكور

<sup>١٥</sup> إذا كانت البيانات المصدرية توحد المعلومات للشركات التابعة التي لا تعد شركات مالية أخرى، يلزم إجراء تعديلات أخرى "لتفكيك" (deconsolidation) مثل هذه الشركات التابعة من أجل إعداد البيانات على أساس الشركات المالية الأخرى فقط.

## الجدول ١١-٦: الشركات غير المالية: سلاسل البيانات التي لا تشملها منهجية الحسابات القومية

المرتبطة بالدخل والمصرفيات	
المكاسب والخسائر على الأدوات المالية	لازمة
المكاسب والخسائر من بيع شركة مرتبطة أو تابعة <sup>٢</sup>	لازمة <sup>٣</sup>
المكاسب والخسائر من بيع أصول ثابتة خلال الفترة <sup>١</sup>	لازمة
البنود الاستثنائية	لازمة
المرتبطة بالميزانية العمومية	
مدفوعات خدمة الدين	لازمة
المركز الصافي المفتوح بالعملة الأجنبية	لازمة
الإسهم وحصص الملكية الأخرى <sup>٥</sup>	الشركات التابعة <sup>٤</sup>
الإسهم وحصص الملكية الأخرى كما هي مقومة في الميزانية العمومية <sup>٦</sup>	لازمة
الحصة التناسبية من الإيرادات المحتجزة (الدخل)	لازمة
الشهرة التجارية المنشترأة	لازمة
الشركات المرتبطة <sup>٤</sup>	الشركات التابعة <sup>٤</sup>
لازمة	لازمة
لازمة	لازمة
لازمة	لازمة
لازمة	لازمة

<sup>١</sup> تقاس بالفرق بين قيمة البيع والقيمة في الميزانية العمومية في نهاية الفترة السابقة.

<sup>٢</sup> مثل هذه البيانات لازمة كذلك في حالة استخدام مصادر محاسبة تجارية تقوم بإدراج مثل هذه المكاسب والخسائر في الدخل.

<sup>٣</sup> اعتمادا على مصدر المعلومات عن المكاسب والخسائر على الأدوات المالية (راجع الفقرة ١١-٦٥).

<sup>٤</sup> شاملة الاستثمارات العكسية في حصص الملكية للشركات التابعة والمرتبطة في مستثمرها الأم. ويمكن توفير البيانات للشركات التابعة والمرتبطة لكل بند في رقم واحد مجمع؛ أي أن التحديد المنفصل ليس ضروريا.

<sup>٥</sup> مقومة كحصة تناسبية لحصة جهة تلقي الودائع الأم في رأسمال واحتياطيات الشركات التابعة/المرتبطة.

<sup>٦</sup> كما هي مقومة في الميزانية العمومية. إن اختلفت عن السطر السابق.

١١-٦٧ ويتضمن الجدول ١١-٧ سلاسل البيانات الإضافية اللازمة، ولكنه خلافا لجدول جهات تلقي الودائع أعلاه، يعد هذا الجدول ملائما لكل من البيانات الموحدة على المستوى المحلي وعبر الحدود. ويتعلق الجدول بالمراكز المالية والتدفقات فيما بين الشركات غير المالية المتضمنة في الكيانات المبلّغة. ويعتبر العديد من السلاسل لازما لحذف (١) المراكز فيما بين كيانات المجموعة حتى يتم إعداد البيانات القطاعية على أساس موحد، (٢) الاستثمارات في حصص الملكية فيما بين كيانات القطاع لتجنب الحساب المزدوج لرأس المال والاحتياطيات على مستوى القطاع، (٣) معاملات الدخل فيما بين كيانات القطاع لضمان عدم حدوث زيادة مفرطة في دخل القطاع بفعل المعاملات فيما بين كيانات القطاع.

١١-٦٨ بالنسبة لبنود الدخل، فإن الحاجة للبيانات عن الأرباح الموزعة مستحقة القبض، والمكاسب والخسائر من بيع أصول ثابتة لشركات غير مالية أخرى، ومكاسب وخسائر الاستثمارات في حصص ملكية الشركات غير المالية، مماثلة لتلك الموصوفة في حالة جهات تلقي الودائع في الجدول ١١-٢ (راجع الفقرات ١١-٤١ و ١١-٤٢). وفيما يتعلق بالحصة التناسبية من الإيرادات المحتجزة، فإن أي مبالغ يمكن عزوها إلى الشركات المرتبطة والتابعة غير المالية (ومن الاستثمارات العكسية في حصص الملكية) المتضمنة في الكيانات المبلّغة يتعين استبعادها من الدخل القطاعي. ومع ذلك، في البيانات الموحدة على مستوى القطاع، يتعين استبعاد الفائدة مستحقة القبض من الشركات التابعة غير المالية من دخل ومصروفات الفائدة (راجع

حدوث زيادة مفرطة فيه بفعل المعاملات فيما بين كيانات القطاع، في حين أن السلاسل الأخرى هي تلك اللازمة لتحديد لإعداد إحدى نسب مؤشرات السلامة المالية.

١١-٦٥ وخلافا لمصادر الحسابات القومية، يتم في المرشد إدراج بيانات المكاسب والخسائر على الأدوات المالية في الدخل، وكذلك المكاسب والخسائر خلال فترة معينة من بيع الأصول الثابتة. ويمكن أن تتوافر بيانات المكاسب والخسائر على الأدوات المالية من حساب إعادة التقييم لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣؛ وإن كان الأمر كذلك، يتعين استبعاد بيانات المكاسب والخسائر من بيع الشركات التابعة والمرتبطة (راجع الفقرة ١١-٢٤). ويمكن كذلك أن تتوافر البيانات عن البنود الاستثنائية من مصادر الحسابات القومية (راجع الملحق الرابع).

١١-٦٦ وتعد بيانات مدفوعات خدمة الدين والمركز الصافي المفتوح بالعملة الأجنبية لازمة لحساب مؤشرين، وهي غير متوفرة من مصادر الحسابات القومية. وتتماثل الحاجة للبيانات عن الأسهم وحصص الملكية الأخرى والحصة التناسبية من الإيرادات المحتجزة الخاصة بالشركات التابعة والمرتبطة، والشركات غير المالية الأخرى مع تلك الموصوفة لجهات تلقي الودائع في الفقرة ١١-٣٣. وتعد بيانات الشهرة التجارية المشتركة لازمة لاستقطاعها من الأصول غير المالية ومن رأس المال والاحتياطيات (ولاستبعاد استهلاك هذه الشهرة التجارية من الدخل).

## الجدول ١١-٧: الشركات غير المالية — سلاسل البيانات الإضافية

منها:			الشركات غير المالية (المتضمنة في الكيانات المبلّغة) <sup>١</sup>	المرتبطة بالدخل والمصرفيات <sup>٤</sup> الأرباح الموزعة مستحقة القبض الدخل من الفائدة مستحق القبض الحصة التناسبية من الإيرادات المحتجزة المكاسب أو الخسائر خلال الفترة من بيع أصول ثابتة إلى الشركات غير المالية الأخرى مكاسب وخسائر الاستثمارات في حصص ملكية الشركات غير المالية الأخرى
أخرى	الشركات المرتبطة <sup>٢</sup>	الشركات التابعة <sup>٣</sup>		
لازمة <sup>٥</sup> لاتنطبق	لازمة <sup>٥</sup>	لازمة	لازمة	
لازمة			لازمة <sup>٦</sup>	
			لازمة	
لازمة	لازمة <sup>٨</sup>	لازمة <sup>٨</sup>		الميزانية العمومية الأسهم وحصص الملكية الأخرى <sup>٧</sup> الأسهم وحصص الملكية الأخرى الخصوم منها: الودائع القروض سندات الدين الانتماء التجاري المشتقات المالية الخصوم الأخرى مرتبطة بالميزانية العمومية إيرادات خدمة الدين
		لازمة		
		لازمة		
		لازمة		
		لازمة		
		لازمة		
		لازمة		
		لازمة		
		لازمة		

<sup>١</sup> إذا تم توفير البيانات على أساس موحد، شاملة الشركات التابعة المتضمنة في الكيانات المبلّغة، عندئذ يتعين أن تستبعد من هذا العمود المعاملات مع هذه الشركات التابعة. ويمكن تقسيم مجموع البيانات إلى أعمدة لمزيد من الفهم للعلاقات مع الشركات التابعة، والشركات المرتبطة، وجهات تلقي الودائع الأخرى.

<sup>٢</sup> بالنسبة للشركات غير المالية المتضمنة في الكيانات المبلّغة التي تعد شركات تابعة/مرتبطة ولديها استثمارات عكسية في حصص الملكية يتعين عليها الإبلاغ بالمرافق إزاء مستثمريها أو مستثمريها الأم في هذه الأعمدة.

<sup>٣</sup> تعد هذه البيانات لازمة فقط إذا توافرت البيانات المصدرية على أساس غير موحد فقط، مثلما هو الحال في الحسابات القومية. ويغطي هذا العمود المراكز مع كافة تلك الكيانات المتضمنة في ذات المجموعة المبلّغة وتعد ضمن الكيانات المبلّغة، ولكنها منشأة على نحو منفصل أو مكاتب لكيانات منشأة على نحو منفصل.

<sup>٤</sup> إذا كانت بيانات الحسابات التجارية هي مصدر المعلومات، فاعتمادا على الممارسة المحاسبية المتبعة، سوف تكون بيانات استهلاك الشهرة التجارية لازمة أيضا حتى يتم استبعادها من الدخل.

<sup>٥</sup> يمكن الجمع بين البيانات عن الدخل من الفائدة مستحق القبض من الشركات المرتبطة والشركات غير المالية الأخرى المتضمنة في الكيانات المبلّغة في رقم واحد.

<sup>٦</sup> تغطي الشركات التابعة والمرتبطة فقط.

<sup>٧</sup> مقومة كحصة تناسبية لحصة المستثمر في رأسمال واحتياطيات الشركات التابعة والمرتبطة (ونفس الشيء بالنسبة للاستثمارات العكسية في حصص الملكية)، وكالقيمة السوقية لأي حصة سهمية في الشركات غير المالية الأخرى المتضمنة في الكيانات المبلّغة.

<sup>٨</sup> كما هي مقومة في الميزانية العمومية إن اختلفت عن السطر أعلاه. فضلا عن ذلك، إذا تم الإبلاغ بقيمة الشركات التابعة والمرتبطة وفقا للميزانية العمومية في الجدول ١١-٦، لا تكون هذه البيانات لازمة.

في العمود الثاني، وذلك من إجمالي الخصوم وإجمالي الأصول لأجل استخلاص مراكز على أساس موحد. فضلا عن ذلك، إذا كانت البيانات المصدرية على أساس غير موحد، فإن إيرادات خدمة الدين من الشركات التابعة يلزم أيضا استقطاعها من بيانات مدفوعات خدمة الدين على أساس موحد.<sup>١٦</sup>

١١-٧٠ وثمة سلسلة بيانات أخرى لازمة ألا وهي عدد الطلبات المقدمة للحماية من مطالبات الدائنين.

<sup>١٦</sup> يقترح أن يتم جمع بيانات الإيرادات من الشركات غير المالية الأخرى وليس المدفوعات إليها، نظرا لأنه في حالة إصدار سندات قابلة للتداول، قد لا يعلم القائم بالدفع هوية الدائن. ومعلوم إن إيرادات خدمة الدين من وجهة نظر الدائن هي مدفوعات خدمة الدين من وجهة نظر المدين.

أيضا الفقرة ١١-٤٩). بالإضافة إلى ذلك، يمكن تقسيم مجموع البيانات إلى أعمدة لمزيد من فهم العلاقات مع الشركات التابعة والمرتبطة والشركات غير المالية الأخرى.

١١-٦٩ وتعد البيانات عن الأسهم وحصص الملكية الأخرى الخاصة بالشركات التابعة والمرتبطة والشركات غير المالية الأخرى لازمة لحذف الاستثمارات في حصص الملكية فيما بين القطاعات وذلك لتجنب الحساب المزدوج لرأس المال والاحتياطيات على مستوى القطاع (راجع أيضا الفقرات ١١-٣٧ و ١١-٣٨). وإذا كانت البيانات المصدرية على أساس غير موحد، على غرار الحسابات القومية، يلزم استقطاع المراكز فيما بين كيانات المجموعة في بنود الميزانية العمومية المسجلة

الجدول ١١-٨: مثال على حساب التغيرات في نسبة كفاية رأس المال عند حصول تغيرات في عدد المصارف القائمة بالإبلاغ

الفترة ٤	الفترة ٣	الفترة ٢	الفترة ١	
٩	٩	١٠	١٠	عدد البنوك في المجتمع الإحصائي
صفر	(١+)(٢-)	صفر	صفر	المنضمون (+)، المغادرون (-)
٠,١٢	٠,١٠	٠,٧	٠,٨	نسبة كفاية رأس المال
%٢٠+	%٤٣+	%١٣-	-	التغير %
-	%٥-	-	-	التغير المعدل %

## توافر البيانات

## القطع في سلاسل البيانات

١١-٧٤ من المهم بصفة خاصة رصد وتوثيق حالات القطع في سلاسل البيانات نظراً لأنها يمكن أن تؤثر على التحليل. وينشأ أحد الأنواع الأكثر تكراراً من حالات القطع عن التغييرات في الكيانات المبلّغة. على سبيل المثال، يمكن أن يكون قد تم الترخيص لمؤسسات تلقي ودائع جديدة في حين تُغلق أخرى. فضلاً عن ذلك، يمكن أن تكون لحالات الدمج بين جهات تلقي الودائع نتائج كبيرة.

١١-٧٥ بالنسبة للبيانات التي يتم إعدادها على أساس موحد عبر الحدود خاضع للسيطرة المحلية، تؤدي حالات تملك جهات تلقي الودائع المقيمة لمؤسسات تلقي ودائع غير مقيمة إلى زيادة أصول وخصوم قطاع جهات تلقي الودائع المقيمة وزيادة انكشاف القطاع إلى الأسواق غير المقيمة، في حين يكون لحالات تملك جهات تلقي الودائع الأجنبية لجهات تلقي ودائع خاضعة للسيطرة المحلية تأثير عكسي. فضلاً عن ذلك، بالنسبة للبيانات الموحدة على المستوى المحلي، إذا اندمجت مؤسسة تلقي ودائع مع أخرى، سوف تُحذف المراكز القائمة بينهما، مما يتسبب في حدوث قطع بسلسلة البيانات للقطاع بأكمله؛ وكلما كبر حجم جهات تلقي الودائع، زاد هذا القطع في سلسلة البيانات. وقد يكون التأثير أكبر حتى من ذلك على تحليل مجموعة النظراء. على سبيل المثال، إذا كان الدمج بين مؤسسات تلقي ودائع تقع في مجموعات نظراء مختلفة، سوف تتأثر كلا المجموعتين من بيانات مجموعة النظراء (بيانات الميزانية العمومية وبيانات الدخل والمصروفات).

١١-٧٦ وبشكل عام، من المهم أن يقوم معدو البيانات بتوثيق حالات الدمج وأي تغييرات في القواعد المحاسبية الأساسية تؤثر على استمرارية سلاسل البيانات. ويتعين الاحتفاظ بمثل هذه المعلومات مع مرور الوقت.

١١-٧٧ وعند حساب أي تغييرات كنسبة مئوية عندما تكون هناك تغييرات في الكيانات المبلّغة، تكون التعديلات لازمة إذا ما أردنا إنتاج سلسلة زمنية متسقة. ويوضح المثال في الجدول

١١-٧١ من غير المرجح أن تكون كافة سلاسل البيانات المحددة في المرشد متاحة بسهولة لكافة السلطات القومية. وكما هو مذكور آنفاً، قد لا يتم حالياً جمع بعض سلاسل البيانات، وثمة سلاسل أخرى قد لا تفي بالتعاريف التي يوصي بها المرشد. وفي مثل هذه الظروف، يتعين استخدام البيانات التي تعد الأقرب إلى المبادئ الواردة في المرشد، ولكن من المهم بالنسبة لكل سلسلة من البيانات أن يتم في البيانات الوصفية توضيح الفروق عن التوصيات الواردة بالمرشد.

١١-٧٢ وقد لا تتوافر سلاسل بيانات لبسط ومقام إحدى نسب مؤشرات السلامة المالية بنفس القدر من الدورية، مما يقيد من إعداد المؤشر بمعدل تواتر مرتفع. وتبعاً لطبيعة السلاسل الأساسية، قد يكون ممكناً إجراء تقدير للسلاسل المتوفرة على نحو أقل تكراراً،<sup>١٧</sup> ولكن يتعين استخدام النتائج المقدرة بحرص.

١١-٧٣ ويتعين القيام بمراجعة دقيقة لأي افتراضات أساسية تنطوي عليها أي إجراءات "تقدير إجمالي من العينة" بالنسبة إلى الكيانات التي لم تقم بالإبلاغ. على سبيل المثال، قد يتم الافتراض ضمناً أن الكيانات المبلّغة ممثلة للكيانات التي لم تقم بالإبلاغ، في حين أن الكيانات التي لم تقم بالإبلاغ ربما تكون متخصصة في مجالات أعمال معينة.

<sup>١٧</sup> على سبيل المثال، بالنسبة للبيانات المتوفرة سنوياً فقط، ولكنها لازمة لإعداد نسبة ربع سنوية، يمكن التنبؤ بالنمو من المشاهدة السنوية السابقة استناداً إلى الاتجاهات العامة السابقة أو بالرجوع إلى مؤشر أو بند ذي صلة، مع تعديله لأي أحداث عارضة قد تؤثر على السلاسل. وبالنسبة لأرباع السنة الماضية التي تتوافر لها بيانات بداية ونهاية السنة، يمكن افتراض معدل نمو خطي بين مشاهدات نهاية السنة، أو يمكن أن يعكس معدل النمو التحركات في مؤشر ذي صلة، مع تعديله للأحداث العارضة المعروفة التي كانت ستؤثر على السلاسل الزمنية. وتستخدم طرق التقدير هذه، على سبيل المثال، في البنك المركزي النمساوي (Austrian National Bank) في إعداد بيانات الحسابات المالية ربع السنوية.

## الجدول ١١-٩: بيان الدخل والمصروفات والميزانية العمومية لجهات تلقي الودائع

المعايير المحاسبية الدولية	نظام الحسابات القومية (لعام ١٩٩٣)	سلاسل البيانات كما وردت في الجدول ١-٤
المعايير ذات الصلة	البند المنفصلة	
IAS 18.29-18.31; 30.10-30.17	D.41; P.11	الدخل والمصروفات
IAS 18.29; 30.10-30.17; 32.30-32.31 [IAS 32.35-32.36]	D.41; P.11	١- الدخل من الفائدة
IAS 30.10-30.17	D.41; P.11	٢- مصروفات الفائدة
IAS 18.20; 18 App. 10-20	P.11	٣- صافي الدخل من الفائدة
IAS 39.103-39.108 [IAS 39.55-39.57]; 30.10-30.15; IAS 21.15; 21.17; 21.19	AF.2; AF.3; AF.4; AF.5; AF.7; AF.8	٤- الدخل بخلاف الفوائد (صاف) ١-٤ الرسوم والعمولات مستحقة القبض ٢-٤ المكاسب والخسائر على الأدوات المالية
IAS 28.3; 28.6; 31.32-31.34	D.42; D.43	٤-٣ الحصة التناسبية من الإيرادات ٤-٤ مصادر الدخل الأخرى
IAS F.74; IAS 40.66(d)(i)	D.45; P.11	دخول الإيجار
IAS 18.30	D.42	الأرباح الموزعة ومصادر الدخل الأخرى
IAS 8.16-8.18; 16.56; 40.28 3 + 4	AN.11	من حيازات أسهم رأس المال
	D.75	مصادر الدخل الأخرى
	3 + 4	٥- إجمالي الدخل
		٦- المصروفات بخلاف الفوائد
IAS 19.4	D.1; D.623	٦-١ تكاليف العاملين
IAS 78; 1.80-1.82	P.2; D.45	٦-٢ المصروفات الأخرى
IAS 16.41-16.50	K.1	مشتريات السلع والخدمات
IAS 8.18, F.70 and F.78-F.80; 37.24	D.71; D.75	الإهلاك
IAS 20.29-20.30 لا تنطبق	D.29; D.59; D.39	مصروفات التشغيل الأخرى
		الضرائب بخلاف ضرائب الدخل، والدعم
		٧- المخصصات (صافية)
IAS 30.43-30.49; 30.58-30.70	K.10	٧-١ مخصصات خسائر القروض
IAS 39.109-39.111 [IAS 39. IG. E.4]	K.10	٧-٢ مخصصات الأصول المالية الأخرى
IAS 39.114 [IAS 39.65; 39.66; 39.70]		(استرداد الديون المعدومة)
5 - 6 - 7	5 - 6 - 7	٨- صافي الدخل قبل البنود الاستثنائية والضرائب
IAS 8.11-15	K.7; K.8	٩- البنود الاستثنائية
IAS 12.2	D.51	١٠- مصروفات ضريبة الدخل
8 - (9+10)	8 - (9+10)	١١- صافي الدخل بعد الضرائب
IAS 18.30; 32.30	D.42; D.43	١٢- الأرباح الموزعة مستحقة الدفع
11 - 12	11 - 12	١٣- الإيرادات المحتجزة
		نظام الحسابات القومية (لعام ١٩٩٣)
		البند المنفصلة
		الميزانية العمومية
		١٤- مجموع الأصول
		١٥- الأصول غير المالية
		١٦- الأصول المالية
		١٧- العملة والودائع
		١٨- القروض
		(١-١) بين البنوك
		(٢-١) بخلاف بين البنوك
		التوزيع القطاعي للقروض
		التوزيع الجغرافي
IAS 1.66	الممتلكات، والمنشآت، والمعدات	AN
IAS 1.66a; 16.6	المخزونات	AN.1
IAS 1.66e; 2.4	الأصول غير الملموسة	AN.2 - (جزء من AN.22)
IAS 1.66b; 38.7	النقدية والأرصدة لدى البنك المركزي	AF
IAS 30.19; 30.21	الإيداعات لدى البنوك الأخرى	AF.2
IAS 30.21	الإيداعات لدى البنوك الأخرى والقروض والسلفيات لها ناقص الإيداعات لدى البنوك الأخرى	AF.4
IAS 30.19; 30.21; 39.10	القروض والسلفيات للعملاء	AF.4, S.122
IAS 30.19		AF.4, S.122) إلى AF.4
IAS 14.9		AF.4, S.1-S.2
IAS 14.19; 30.40-30.41 [IAS 32.83-32.85]		
IAS 30.19		



الجدول ١١-٩: (تتمة)

المعايير المحاسبية الدولية		نظام الحسابات القومية (لعام ١٩٩٣)	
المعايير ذات الصلة	متطلبات الإفصاح	البنود المنفصلة	
IAS 30.19 IAS 30.19-32.60 (c); 39.10 [IAS 39.9; 39. AG. 14-15]	أذون الخزانة والأذون الأخرى الصالحة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي إصدارات سوق المال الأخرى جزء من الأوراق المالية الحكومية والأوراق المالية الأخرى لأغراض المتاجرة	AF.3	٢٩- سندات الدين
IAS 30.19-32.60 (c); 39.10 [IAS 39.9; 39. AG. 16-25]	جزء من الأوراق المالية للاستثمار		
IAS 30.19; 39.10 [IAS 39.9; 39. AG. 14-15]	جزء من الأوراق المالية الحكومية والأوراق المالية الأخرى لأغراض المتاجرة	AF.5	٢٠- الأسهم وحصص الملكية الأخرى
IAS 30.19; 1.66d; 28.6 IAS 32.9-32.10; 39.10 [IAS 39.9-39.13; 39. AG. 9-12]	جزء من الأوراق المالية للاستثمار الأدوات المالية المشتقة	AF.7	٢١- المشتقات المالية
IAS 1.66f; 39.10 [IAS 39.9]	المبالغ التجارية والمبالغ الأخرى مستحقة القبض	AF.6 + AF.8	٢٢- الأصول الأخرى
IAS 1.66i; 12.12	أصول ضريبية		
IAS 30 IAS 30.19	المبالغ المستحقة للمودعين الأخرين	AF AF.2 AF.2 (AF.2, S.12)	٢٣- الخصوم ٢٤- العملة والودائع (١) وودائع العملاء
IAS 30.19 IAS 30.19 IAS 30.19 IAS 30.19 IAS 30.19 IAS 30.19	ودائع البنوك الأخرى ودائع أسواق المال الأخرى جزء من الأموال المقترضة جزء من الأموال المقترضة شهادات الإيداع	AF.2, S.122 AF.2, S.12 AF.2, S.122 AF.4 AF.3	(٢) وودائع بين البنوك (٣) عملة وودائع أخرى ٢٥- القروض ٢٦- سندات الدين
IAS 1.66h IAS 1.66i; 12.12 IAS 30.19	السندات الإذنية والخصوم الأخرى المثبتة بوثيقة المبالغ التجارية والمبالغ الأخرى مستحقة الدفع الخصوم الضريبية	AF.8	٢٧- الخصوم الأخرى
	ودائع البنوك الأخرى + وودائع أسواق المال الأخرى + المبالغ المستحقة للمودعين الآخرين + أموال مقترضة أخرى + شهادات إيداع + السندات الإذنية والخصوم الأخرى المثبتة بوثيقة + المبالغ التجارية والمبالغ الأخرى مستحقة الدفع + الخصوم الضريبية	AF.2 + AF.3 + AF.4 + AF.8	٢٨- الدين
IAS 32.9-32.10; 39.10 [IAS 39.9-39.13; 39. AG. 9-12]	الأدوات المالية المشتقة	AF.7	٢٩- المشتقات المالية
IAS 1.66m; F.65-F.68	رأس المال والاحتياطيات	(AN.22 - جزء من) AF.5 + B.90	٣٠- رأس المال والاحتياطيات
IAS 1.74; IAS F.65	رأس المال المصدر	المساهمات المالية من المالكين	(١) رأس المال بمعناه الضيق
IAS F.65 IAS F.65-F.66	الأرباح/ الخسائر المتراكمة الاحتياطيات العامة والخاصة	الإيرادات المحتجزة الاحتياطيات العامة والخاصة	

ملحوظة: المعلومات الواردة داخل الأقواس المربعة تشير إلى أرقام الفقرات ذات الصلة في "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" كما في ٣١ مارس ٢٠٠٤، والتي كان مقرراً أن يبدأ العمل بها في ١ يناير ٢٠٠٥.

الجدول ١١-١٠: بيان الدخل والمصروفات والميزانية العمومية للشركات غير المالية

نظام الحسابات القومية (لعام ١٩٩٣)		سطور مؤشرات السلامة المالية في المرشد	
المعايير المحاسبية الدولية	البند المنفصلة		
المعايير ذات الصلة			
IAS 18.14; 18.20	P.11 - (جزء من P.52)	الدخل والمصروفات ١- الإيرادات من مبيعات السلع والخدمات (باستثناء الضرائب غير المباشرة على المبيعات) ٢- تكلفة المبيعات	
IAS 19.4 IAS F.78 IAS 16.41-16.48; 16.50 IAS 8.18; 37.24 IAS 20.29-20.30 لا تنطبق: 1 - 2 IAS 18.29 IAS 18.29; IAS 32.30-32.31 [IAS 32.35-32.36]	D.1; D.623 P.2; D.45 K.1 ; جزء من K.9 D.75; لا تنطبق (التكاليف المحتملة) D.29; D.59; D.39 2 - 1 D.41 D.41; P.2	٢- تكاليف العمالة تكلفة السلع والخدمات الإهلاك تكاليف أخرى للمبيعات الضرائب بخلاف ضرائب الدخل، والدعم ٣- صافي دخل التشغيل ٤- الدخل من الفائدة ٥- مصروفات الفائدة	
لا تنطبق IAS F.74; IAS 25.40.66 (d) (i) IAS 18.30; 28.3; 31.24-31.34 IAS 16.56; 40.28; 21.15; 21.17; 21.19 IAS 8.18 3 + 4 - 5 + 6 IAS 8.11-8.15 IAS 12.2 (8 + 9) - 7 IAS 18.30; IAS 32.30 11 - 12	D.45 D.45; P.11 D.42; D.43 AN.11 جزء من AF.2; AF.3; AF.4; AF.5; AF.7; AF.8 D.75 3 + 5 - 4 + 6 K.7; K.8 D.51 (8 + 9) - 7 D.42; D.43 12 - 11	٦- مصادر الدخل الأخرى (صاف) دخل الإيجار الأرباح الموزعة ومصادر الدخل الأخرى من حيازات أسهم رأس المال صافي المكاسب والخسائر على الأصول والخصوم مصادر الدخل الأخرى ٧- صافي الدخل قبل البنود الاستثنائية والضرائب ٨- البنود الاستثنائية ٩- ضرائب دخل الشركات ١٠- صافي الدخل بعد الضرائب ١١- الأرباح الموزعة مستحقة الدفع ١٢- الإيرادات المحتجزة	
المعايير المحاسبية الدولية	مطلبات الإفصاح	نظام الحسابات القومية (لعام ١٩٩٣)	
المعايير ذات الصلة		البند المنفصلة	
		الميزانية العمومية	
<b>IAS 1.66</b>	١٤ + ١٥	<b>AN</b>	١٣. مجموع الأصول
IAS 1.66a; 16.6	الممتلكات، المنشآت، والمعدات	AN.1	١٤. الأصول غير المالية
IAS 1.66e; 2.4	المخزونات	AN.11	١٥. المنتجة
IAS 1.66b; 38.7	جزء من الأصول غير الملموسة	AN.12	الأصول الثابتة
IAS 1.66a; 16.6	جزء من الأصول الملموسة	AN.13	المخزون
IAS 1.66b; 38.7	جزء من الأصول غير الملموسة	AN.2 - (جزء من AN 22)	أخرى
<b>IAS 1.66</b>	١٧ + ١٨ + ١٩ + ٢٠ + ٢١ + ٢٢	<b>AF</b>	١٦. غير المنتجة
IAS 1.66g; 7.6	النقد وجزء من المكافآت النقدية (cash equivalents)	AF.2	١٧. الأصول المالية
IAS 1.66c	جزء من الأصول المالية الأخرى	AF.3	١٨. العملة والودائع
IAS 1.66d; 28.6	الاستثمارات المعوض عنها باستخدام طريقة أسهم رأس المال	AF.5	١٩. سندات الدين
IAS 1.66c	جزء من الأصول المالية الأخرى		٢٠. الأسهم وحصص الملكية الأخرى
IAS 1.66f; 39.10	جزء من المبالغ التجارية والمبالغ الأخرى مستحقة القبض	AF.81	٢١. الائتمان التجاري
IAS 32.9-32.10; 39.10 [IAS 39.9-39.13; 39. AG. 9-12]	الأدوات المالية المشتقة	AF.7	٢٢. المشتقات المالية
IAS 1.66f; 39.10	جزء من المبالغ التجارية والمبالغ الأخرى مستحقة القبض	AF.6 + AF.89	٢٣. الأصول الأخرى
IAS 1.66i; 12.12	الأصول الضريبية		
<b>IAS 1.66</b>	٢٨ + ٢٩	<b>AF</b>	٢٤. الخصوم
IAS 1.66k	جزء من الخصوم غير الجارية	AF.4	٢٥. القروض
IAS 1.66g; 7.8	المغلة للفائدة		
IAS 1.66k	جزء من المكافآت النقدية	AF.3	٢٦. سندات الدين
IAS 1.66h	جزء من الخصوم غير الجارية		
IAS 1.66h	المغلة للفائدة		
IAS 1.66h	جزء من المبالغ التجارية والمبالغ الأخرى مستحقة الدفع	AF.81	٢٧. الائتمان التجاري
IAS 1.66i; 12.12	جزء من المبالغ التجارية والمبالغ الأخرى مستحقة الدفع	AF.89	٢٨. الخصوم الأخرى
IAS 1.66j; 12.12	الخصوم الضريبية		

الجدول ١١-١٠: (تتمة)

المعايير المحاسبية الدولية		نظام الحسابات القومية (لعام ١٩٩٣)	الميزانية العمومية
المعايير ذات الصلة	متطلبات الإفصاح	البند المنفصلة	
IAS1.66	المبالغ التجارية والمبالغ الأخرى مستحقة الدفع + الخصوم الضريبية + الخصوم غير الجارية المغلة للفائدة + جزء من المكافآت التقديمية	AF.3 + AF.4 + AF.8	٢٩- الدين
IAS 32.9-32.10; 39.10[IAS 39.9-39.13;39.AG.9-12] IAS 1.66m; F65 - 68	الأدوات المالية المشتقة	AF.7	٣٠- المشتقات المالية
IAS 1.74; F65 IAS F65 IAS F65 - 66	رأس المال والاحتياطيات رأس المال المصدر الأرباح/الخسائر المتراكمة الاحتياطيات	(جزء من - AN 22) AF.5 + B.90	٣١- رأس المال والاحتياطيات (١) رأس المال بمعناه الضيق

ملحوظة: المعلومات الواردة داخل الأقواس المربعة تشير إلى أرقام الفقرات ذات الصلة في «المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية» كما في ٣١ مارس ٢٠٠٤، والتي كان مقرراً أن يبدأ العمل بها في ١ يناير ٢٠٠٥.

وتحديداً، في حين أن التغيير كنسبة مئوية يتم حسابه كالتالي:

$$\left[ \frac{\left( \frac{S_{num}}{pop_{t=3}} \right) - \left( \frac{S_{num}}{pop_{t=2}} \right)}{\left( \frac{S_{num}}{pop_{t=2}} \right)} \right] \times 100 = \% \text{ التغيير}$$

فإن التغيير الأساسي كنسبة مئوية، المعدل للفروق في الكيانات المبلّغة بالبيانات بين الفترتين قيد المقارنة، يتم حسابه كالتالي:

١١-٨ التعديلات اللازمة. وفي هذا المثال، تنضم في الفترة ٣ إحدى جهات تلقي الودائع إلى الكيانات المبلّغة وتغادر اثنتان. ونتيجة لذلك، تزيد قوة نسبة كفاية رأس المال على مستوى القطاع بشكل ملموس. ومع ذلك، لا تعكس الزيادة الضمنية في النسبة بين الفترتين ٢ و ٣ (+٤٣٪) التغيير في الأداء الأساسي لجهات تلقي الودائع المبلّغة بل التغييرات في تكوين الكيانات المبلّغة. وللتأكد من الاتجاه العام الأساسي، يتعين تعديل التغييرات كنسبة مئوية حتى تكون قاعدة المجتمع الإحصائي في الفترة الجارية (الفترة ٣) مماثلة لتلك في الفترة المقارنة (الفترة ٢).

الجدول ١١-١١: دخل قطاع الأسر المعيشية

نظام الحسابات القومية (لعام ١٩٩٣)	سطور مؤشرات السلامة المالية في المرشد
البند المنفصلة	
D.11	١- الأجور والمرتببات
D.4	٢- دخل الممتلكات مستحق القبض (صاف)
D.62; D.7	٣- التحويلات الجارية
P1 - (P2 + D.1 + D.29 + D.39 + P.52 (جزء من	٤- أخرى
D.5; D.6112; D.6113; D.62; D.7	٥- ناقص: الضرائب بما فيها اشتراكات الضمان الاجتماعي
B.6	٦- إجمالي الدخل المتاح

نهاية العام من قبل المؤسسات المالية والشركات الأخرى— يمكن أن تؤثر على التغييرات في مستوى أحد مؤشرات السلامة المالية لفترة ما. ويمكن استخدام أساليب مختلفة لتحديد وإزالة المؤثرات الموسمية من بيانات السلاسل الزمنية لمؤشرات السلامة المالية، تتراوح بين التفتت البصري البسيط لسلاسل البيانات إلى تطبيق الأدوات الإحصائية المتطورة.<sup>١٨</sup> ومع ذلك، في حين يمكن النظر في نشر السلاسل الزمنية لمؤشرات السلامة المالية المعدلة موسمياً، ويمكن أن يوصى به عندما يتم تحديد مؤثرات موسمية كبيرة ويمكن الوثوق بها إحصائياً، يتعين أن يعتبر ذلك مكملًا وليس بديلاً عن نشر بيانات السلاسل الزمنية غير المعدلة موسمياً. ويتعين توثيق طرق التعديل الموسمي في البيانات الوصفية، كما يتعين النظر في نشر معلومات عن الموثوقية الإحصائية للعوامل الإحصائية.

<sup>١٨</sup> للاطلاع على مناقشة لنطاق من أساليب التعديل الموسمي راجع European Central Bank (2003).

$$\left[ \frac{\left( \frac{S_{num}^{pop_{t=3}} - S_{joiners,t=3}^{num} + S_{leavers,t=3}^{num}}{S_{denom}^{pop_{t=3}} - S_{joiners,t=3}^{denom} + S_{leavers,t=3}^{denom}} \right) - \left( \frac{S_{num}^{pop_{t=2}}}{S_{num}^{pop_{t=2}}} \right)}{\left( \frac{S_{num}^{pop_{t=2}}}{S_{num}^{pop_{t=2}}} \right)} \right] \times 100 = \text{التغير المعدل \%}$$

حيث  $S$  هي القيمة الكلية للبيانات للمقام (المقام) للكيانات المبلغتة في الفترتين ٢ و٣ (أي البنوك المنضمة أو المغادرة في الفترة ٣).

### التعديل الموسمي

٧٨-١١ كما هو الحال في العديد من سلاسل البيانات الاقتصادية والمالية، فإن الأحداث التي تقع بانتظام أو "العوامل الموسمية"—مثل العطلات العامة وجني الأرباح في

## ١٢- نشر نسب مؤشرات السلامة المالية والبيانات المرتبطة

### مقدمة

وليست كاملة لمؤشرات السلامة المالية على أساس ربع سنوي، وذلك في غضون ربع سنة من التاريخ المرجعي. وقد يتوافر للنشر بعض مؤشرات السلامة المالية، مثل مؤشرات السوق المالية، على نحو أكثر تواترا. ويسمح نشر مجموعة بيانات أساسية على أساس ربع سنوي بتحديد التطورات الجديدة في مرحلة مبكرة ويوفر بيانات سلاسل زمنية يمكن استخدامها لتقدير التغييرات في بيانات مؤشرات السلامة المالية مع مرور الوقت ومقارنتها بالبيانات الاقتصادية الرئيسية الأخرى.

١٢-٤ ويمكن أن تتفاوت البيانات المغطاة في مجموعة بيانات أساسية تبعا للظروف القومية ولكنها يتعين أن تتضمن بحد أدنى مؤشرات السلامة المالية الأساسية المحددة في هذا المرشد. ومن المحبذ للبيانات التي تتكرر ربع سنويا أن تغطي المؤسسات التي تمثل جزءا كبيرا من أصول الكيانات المبلغة؛ ويتعين تحقيق التغطية الكاملة على الأقل في حالة التواتر السنوي. وتعتمد ضرورة نشر مؤشرات السلامة المالية المحبذة على الظروف القومية.

١٢-٥ وعند نشر البيانات، يتعين الإشارة بوضوح إلى البيانات المؤقتة، ويتم تفسير أي مراجعات كبيرة من خلال الحواشي المتضمنة في الجداول المنشورة. وكلما أمكن، يتعين التحديد الواضح والتقدير الكمي لحالات القطع في سلاسل البيانات الناتجة، على سبيل المثال، عن التغييرات في الكيانات المبلغة. وتعد مثل هذه التفسيرات مهمة بصفة خاصة نظرا لأن دخول أو خروج عدد قليل من المؤسسات من عينة الكيانات المبلغة يمكن أن يكون له تأثير كبير على مؤشرات السلامة المالية. وبشكل أعم، يتعين أن تتاح للاضطلاع العام البيانات الوصفية التي تبين بالتفصيل محتوى وتغطية مؤشرات السلامة المالية، وكذلك الأعراف المحاسبية والإرشادات القومية الأخرى الموضحة في البيانات.

١٢-٦ ونظرا لاتساع نطاق البيانات المصدرية اللازمة لإعداد مؤشرات السلامة المالية، فمن المرجح أن يتم إدراج بيانات من أجهزة مختلفة (مثلا، البنك المركزي، الجهاز الإحصائي، والجهاز الرقابي). ومع ذلك، وكما هو مذكور في الفصل العاشر، يوصى بأن يضطلع جهاز واحد بالمسؤولية الرئيسية عن نشر كافة مؤشرات السلامة المالية المنتجة في البلد وذلك في موقع مركزي واحد على شبكة الإنترنت أو في مطبوعة

١٢-١ لتعزيز شفافية نظامها المالي، من المحبذ أن تقوم البلدان بنشر مؤشرات السلامة الأساسية والأخرى على أساس متكرر. ويقدم هذا الفصل إطارا معياريا لنشر مؤشرات السلامة المالية الأساسية والمحبذة. ويمكن تطويع هذا الإطار ليفي بالظروف القطرية. وعلاوة على ذلك يقدم هذا الفصل أطرا إضافية لنشر المعلومات التي تسمح للمحللين بتفسير بيانات مؤشرات السلامة المالية في سياق ظروف قطرية محددة، بما في ذلك السمات الهيكلية للنظام المالي. ويمكن لنشر هذه المعلومات الإضافية أن يكون ضروريا، نظرا لأن نشر مؤشرات السلامة المالية فقط قد لا يوفر أساسا كافيا لتفسيرها نظرا لتعدد المعلومات التي تتضمنها، ونطاق مصادر البيانات المستخدمة في بنائها، والقواعد المحاسبية المختلفة التي يمكن في إطارها إعداد البيانات.

١٢-٢ وبينما توفر مؤشرات السلامة المالية معلومات متنوعة عن سلامة النظام المالي تعد ضرورية لتحليل السلامة الاحترازية الكلية، إلا أنها غير كافية في حد ذاتها لتوفير تحليل شامل لأوجه الضعف في النظام المالي لبلد ما. وتتضمن العوامل المهمة الأخرى، ولكنها تقع خارج نطاق المرشد، جودة كل من الرقابة وحكمة الشركات، وكذلك الحوافز التي تواجه الشركات المالية، بما فيها الإطار القانوني ودور الحكومة في النظام المالي. وتتم مناقشة بعض هذه العوامل في الجزء التالي من المرشد. ويتعين الإقرار بأن الحكم على قوة وضعف أي نظام مالي بواسطة الجمع بين هذه العوامل النوعية وبيانات مؤشرات السلامة المالية الكمية لا يعد أسلوبا خال من الشوائب للتحليل.

### ممارسات النشر

١٢-٣ كما هو مذكور آنفا، يوصى بنشر مؤشرات السلامة المالية على أساس متكرر. ويمكن أن يتفاوت مدى توافر المعلومات فيما بين مؤشرات السلامة المالية—على سبيل المثال، سوف تتوافر المعلومات عن أسعار الفائدة بين البنوك بشكل أكثر تواترا مقارنة بالمعلومات عن التوزيع الجغرافي للإقراض. ومع ذلك، يمكن للبلدان أن تعمل نحو نشر على الأقل مجموعة بيانات أساسية

## مؤشرات السلامة المالية الأساسية والمحبذة

١٢-٨ يقدم الجدول ١٢-١ عرضاً إيضاحياً لبيانات مؤشرات السلامة المالية (١) على أساس موحد عبر الحدود خاضع للسيطرة المحلية، (٢) وعلى أساس محلي (مع بيانات لجهات تلقي الودائع والشركات الأخرى على أساس موحد محلياً). ويتم إبراز مؤشرات السلامة المالية الأساسية بحروف سوداء مائلة. وبالنسبة لجهات تلقي الودائع، يستلزم المرشد إعداد ونشر البيانات على أساس موحد عبر الحدود خاضع للسيطرة المحلية. ومن الممكن إعداد البيانات على أساس موحد محلياً على نحو منفصل إذا رأت السلطات أن تلك البيانات سوف تسهم بشكل ملموس في تحليلها للاستقرار المالي.

١٢-٩ وكما هو مذكور في الفصل الخامس، قد ترى السلطات القومية أن هناك حاجة لإعداد مؤشرات سلامة مالية منفصلة عن الشركات التابعة لجهات تلقي الودائع الخاضعة للسيطرة الأجنبية (والموحدة أيضاً عبر الحدود مع فروعها وشركاتها التابعة المتلقية للودائع في البلدان الأخرى، إن وجدت): ومن الممكن نشر تلك المعلومات في عمود إضافي بالجدول بالنسبة لمؤشرات السلامة المالية المتلقية للودائع فقط.

## نظرة عامة على القطاع المالي

١٢-١٠ كما هو مذكور في الفصل الثاني، لكل بلد هيكله المالي الفريد، وهو ما يؤثر على نطاق البيانات المتاحة لحساب مؤشرات السلامة المالية وأي تقييم لمؤشرات السلامة المالية التي يتم نشرها. ومن ثم، يقدم الجدول ١٢-٢ مؤشرات هيكلية للقطاع المالي المحلي قد تكون ملائمة لمثل هذا التقييم. وهذه القائمة تتجاوز مؤشرات السلامة المالية المتفق عليها.

## جهات تلقي الودائع

١٢-١١ لتوفير نظرة عامة على حجم وهيكل ملكية القطاع المتلقي للودائع، ومن ثم دعم تفسير مؤشرات السلامة المالية، يمكن نشر المؤشرات الهيكلية الرئيسية التالية سنوياً على الأقل:

- عدد جهات تلقي الودائع المنشأة محلياً وعدد فروع البنوك الأجنبية.
- عدد العاملين المحليين في كافة جهات تلقي الودائع المقيمة.
- عدد فروع جهات تلقي الودائع في الاقتصاد.
- مجموع قيمة الأصول (المحلية والأجنبية) المملوكة من قبل جهات تلقي الودائع المقيمة. ومنها
- (١) جهات تلقي الودائع الخاضعة للسيطرة المحلية<sup>٢</sup>
- (أ) الخاضعة لسيطرة الحكومة
- (ب) الخاضعة لسيطرة جهات خاصة

<sup>٢</sup> في تلك الحالات النادرة التي قد يعتبر فيها الكيان الأم كائناً في اقتصاد محلي وأجنبي في ذات الوقت وتقوم جهة تلقي الودائع بتصنيف مثل هذه الكيانات على أنها خاضعة للسيطرة المحلية، يمكن النظر في تحديد هذه الكيانات على نحو منفصل عند نشر أي بيانات عن الهيكل المالي.

ورقية أو كلاهما معاً. وييسر مثل هذا المنهج إتاحة البيانات للمستخدمين. ويتعين تحديد هذا الجهاز الرئيس كنقطة اتصال للإجابة عن استفسارات المستخدمين بشأن مؤشرات السلامة المالية القومية.

## إطار لنشر مؤشرات السلامة المالية

١٢-٧ فيما يلي إطار لنشر مؤشرات السلامة المالية يستند إلى وحدتين نموذجيتين. وتقوم هاتان الوحدتان بتنظيم المعلومات في سلسلة من الجداول التي تهدف لتوفير مجموعة مترابطة من المعلومات. الوحدتان وعناصرهما هما: (١) مؤشرات السلامة المالية والبيانات المرتبطة، و(٢) البيانات الوصفية الضرورية لتفسير وفهم مؤشرات السلامة المالية.

## الوحدة النموذجية الأولى

- مؤشرات السلامة المالية الأساسية والمحبذة: يقدم الجدول ١٢-١ عرضاً إيضاحياً لقائمة المؤشرات على أساس عبر الحدود خاضع للسيطرة المحلية وأساس موحد محلي. ومن المسلم به وجود احتمالات بديلة لترتيب القائمة. وتعد بيانات السلاسل الزمنية محبذة، وكذلك العروض البيانية التي يمكن أن تيسر تحديد الاتجاهات العامة في مؤشرات السلامة المالية وتكمل سلاسل البيانات ذاتها.<sup>١</sup>
- نظرة عامة على القطاع المالي: يحدد المرشد بعض المؤشرات الهيكلية لجهات تلقي الودائع والشركات المالية الأخرى (راجع الجدول ١٢-٢). وتتجاوز هذه المؤشرات مجموعتي مؤشرات السلامة المالية الأساسية والمحبذة في هذا المرشد.
- كشوف الدخل والمصروفات والميزانية العمومية على مستوى القطاع: تقدم هذه الكشوف سلاسل البيانات الأساسية المستخدمة في حساب العديد من مؤشرات السلامة المالية. ويرى المرشد أن نشر هذه الكشوف سوف يدعم تحليل مجموعات بيانات مؤشرات السلامة المالية، على الرغم من أن هذا النشر يتجاوز مؤشرات السلامة المالية المتفق عليها. ويمكن لمثل هذه البيانات أن تساعد في قياس حجم الكميات الأساسية، والتمكين من تفسير النسب—وخاصة ما إذا كانت التحركات في النسب مع مرور الوقت ناتجة عن التغييرات في العناصر المكونة للبسط و/أو المقام—والسماح بحساب مؤشرات سلامة مالية إضافية كلما تطلبت ذلك ظروف البلد. ويتضمن الفصل الرابع الجداول الخاصة بنشر بيانات الدخل والمصروفات والميزانية العمومية على مستوى القطاع—الجدول ٤-١ (جهات تلقي الودائع)، الجدول ٤-٢ (الشركات المالية الأخرى)، والجدول ٤-٣ (الشركات غير المالية) والجدول ٤-٤ (قطاع الأسر المعيشية).

<sup>١</sup> في الوضع المثالي، سوف تمتد سلاسل البيانات للوراء لتغطي على الأقل دورة اقتصادية واحدة لأجل تيسير تفسير مؤشرات السلامة المالية الجارية.

الجدول ١٢-١: عرض إيضاحي لمؤشرات السلامة المالية  
(بالنسب ما لم يذكر خلاف ذلك)

على أساس موحد محليا (للارتباط مع الاقتصاد الكلي) (٢)	على أساس البيانات الموحدة عبر الحدود للوحدات الخاضعة للسيطرة المحلية (لتحليل السلامة) (لازمة) (١)
	جهات تلقي الودائع <sup>١</sup>
	على أساس رأس المال <sup>٢</sup>
٣	نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
٣	نسبة رأس المال الأساسي التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
	نسبة رأس المال إلى الأصول
	القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات كنسبة من رأس المال
	العائد على أسهم رأس المال
	نسبة الانكشافات الكبيرة إلى رأس المال
	(عدد الانكشافات الكبيرة)
	(للكيانات الكبيرة المقيمة) <sup>٣</sup>
	(للمقترضين ذوي الصلة) <sup>٤</sup>
	نسبة المركز الصافي المفتوح بالعملة الأجنبية إلى رأس المال <sup>٥</sup>
	نسبة إجمالي مركز الأصول في المشتقات المالية إلى رأس المال
	نسبة إجمالي مركز الخصوم في المشتقات المالية إلى رأس المال
	نسبة المركز الصافي المفتوح في حصص الملكية إلى رأس المال
	على أساس الأصول
	نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول
	نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل
	نسبة ودائع العملاء إلى مجموع القروض (بخلاف ما بين البنوك)
	العائد على الأصول
	القروض المتعثرة كنسبة من مجموع القروض الإجمالية
	نسبة التوزيع القطاعي للقروض إلى مجموع القروض (نسب مئوية من المجموع) <sup>٦</sup>
	جهات تلقي الودائع
	البنك المركزي
	الحكومة العامة
	الشركات المالية الأخرى
	الشركات غير المالية
	القطاعات المحلية الأخرى <sup>٧</sup>
	الكيانات غير المقيمة
	نسبة القروض العقارية السكنية إلى مجموع القروض
	نسبة القروض العقارية التجارية إلى مجموع القروض
	التوزيع الجغرافي للقروض إلى مجموع القروض (نسب مئوية من المجموع) <sup>٨</sup>
	الاقتصاد المحلي
	الاقتصادات المتقدمة
	المناطق، باستثناء الاقتصادات المتقدمة
	إفريقيا
	منها: إفريقيا جنوب الصحراء
	آسيا
	أوروبا
	منها: بلدان الاتحاد السوفيتي السابق، بما فيها روسيا
	الشرق الأوسط
	نصف الكرة الغربي
	نسبة القروض المقومة بالعملة الأجنبية إلى مجموع القروض
	نسبة الخصوم المقومة بالعملة الأجنبية إلى مجموع الخصوم
	على أساس الدخل والمصرفيات
	نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل
	نسبة دخل التداول إلى مجموع الدخل
	نسبة المصرفيات بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل
	نسبة مصرفيات العاملين إلى المصرفيات بخلاف الفوائد
	الشركات المالية الأخرى
	نسبة الأصول إلى مجموع أصول النظام المالي
	نسبة الأصول إلى إجمالي الناتج المحلي
	لا تنطبق

## الجدول ١٢-١ (تَمَمَة)

على أساس موحد محلياً (للارتباط مع الاقتصاد الكلي) (١)	على أساس البيانات الموحدة عبر الحدود للوحدات الخاضعة للسيطرة المحلية (لتحليل السلامة) (لازمة) (١)
لا تنطبق	الشركات غير المالية نسبة مجموع الدين إلى أسهم رأس المال العائد على أسهم رأس المال نسبة الإيرادات إلى مصروفات الفائدة وأصل الدين نسبة الانكشاف الصافي لمخاطر النقد الأجنبي إلى أسهم رأس المال عدد طلبات الحماية من مطالبات الدائنين
لا تنطبق	قطاع الأسر المعيشية <sup>١٠</sup> نسبة ديون الأسر المعيشية إلى إجمالي الناتج المحلي نسبة مدفوعات خدمة الدين وأصل الدين المستحقة على قطاع الأسر إلى الدخل
لا تنطبق	إسواق العقارية إسعار العقارات السكنية (النسبة المئوية للزيادة السنوية) إسعار العقارات التجارية (النسبة المئوية للزيادة السنوية)
لا تنطبق	سيولة سوق الأوراق المالية متوسط الفرق بين سعري الشراء والبيع في سوق الأوراق المالية (كنسبة إلى متوسط سعري الشراء والبيع) (الرجاء تحديد نوع الأداة) متوسط نسبة التعامل اليومي في سوق الأوراق المالية (الرجاء تحديد نوع الأداة)
لا تنطبق	أسعار الفائدة الفرق بين أسعار الفائدة المرجعية على القروض والودائع (نقاط أساس) الفرق بين الحد الأقصى والحد الأدنى لسعر الفائدة بين البنوك المحلية (نقاط أساس)
لا تنطبق	كافة السلاسل الموضحة بحروف سوداء مائلة هي مؤشرات سلامة مالية أساسية. <sup>٢</sup> بالنسبة لكافة المؤشرات القائمة على رأس المال، باستثناء مؤشرات السلامة المالية القائمة على رأس المال التنظيمي، يمكن تبني كل من مقياس لرأس المال بمعناه الضيق أو لمجموع رأس المال. وكلما كان قابلاً للتطبيق، يتعين استخدام طبقة رأس المال الأولى (رأس المال الأساسي) كالمقياس الضيق. <sup>٣</sup> في معظم الحالات، قد تكون مثل هذه البيانات قابلة للتطبيق فقط على جهات تلقي الودائع المنشأة كشركات مساهمة. <sup>٤</sup> تعرف على أنها نسبة مطالبات كبرى جهات تلقي الودائع على أكبر الكيانات في الاقتصاد المقيم، بما فيها الحكومة، إلى رأس المال (راجع الفقرة ٦-٢٩). <sup>٥</sup> تعرف على أنها نسبة المطالبات على الكيانات المنتسبة، بما فيها الكيانات غير المقيمة، والأطراف المقابلة ذات الصلة، إلى رأس المال (الفقرة ٦-٣٠). <sup>٦</sup> عند نشر البيانات، يتعين الإشارة صراحة لمقياس المركز الصافي المفتوح المستخدم، سواء مجموع البنود أو البنود المدرجة في الميزانية العمومية فقط. <sup>٧</sup> يمكن أيضاً توفير معلومات إضافية حسب نوع الصناعة. <sup>٨</sup> تتكون من قطاع الأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، ويمكن تحديد هذه القطاعات على نحو منفصل. <sup>٩</sup> يمكن أيضاً توفير معلومات إضافية لمناطق أخرى إذا كانت مهمة لأغراض التحليل. <sup>١٠</sup> يتم إعداده على أساس إجمالي.

ذلك، فإن المعلومات عن العدد الصافي لجهات تلقي الودائع التي تدخل أو تخرج من النشاط، والمعلومات من مؤشرات السلامة المالية مثل الفرق بين أسعار الفائدة على القروض والودائع، توفر بعض الدلالة على الضغوط التنافسية أو ما إذا كان القطاع يقع تحت ضغوط. فضلاً عن ذلك، يمكن لعدد الفروع في الاقتصاد أن يكون مصدراً للمعلومات عن كل من ضغوط التكلفة وعن حجم صناعة تلقي الودائع داخل الاقتصاد.<sup>٣</sup>

<sup>٣</sup> على الرغم من أن طبيعة الفرع قد تختلف فيما بين البلدان—من فروع "مبنية" (brick and stone) إلى نوافذ الموظف الواحد (one-person windows).

## (٢) جهات تلقي الودائع الخاضعة للسيطرة الأجنبية

### (أ) الشركات التابعة للكيانات الأم غير المقيمة

### (ب) فروع الكيانات الأم غير المقيمة.

١٢-١٢ كما هو موصوف في الفصل الخامس، يتم تعريف السيطرة في المرشد على أنها القدرة على تحديد السياسة العامة للشركة من خلال اختيار (أو عزل) المديرين الملائمين. وأي مؤسسة متلقية للودائع لا تخضع لسيطرة حكومة الاقتصاد الكائنة به أو للسيطرة الأجنبية (وفقاً للتعريف في الفقرة ٥-١١)، يتم تصنيفها على أنها تخضع لسيطرة القطاع الخاص المحلي.

١٢-١٣ ويقدم عدد واستخدام قيمة الأصول التي يملكها قطاع جهات تلقي الودائع معلومات عن حجم القطاع. بالإضافة إلى



الجدول ١٢-٤: عرض إضافي للمؤشرات الهيكلية للقطاع المالي المحلي

		الأصول المالية							
مجموع دخل الإقساط	المطالبات على الكيانات المقيمة (%) من الأصول	تركز السوق <sup>٢</sup>	نسبة من إجمالي الناتج المحلي	أصول النظام المالي <sup>١</sup>	مليار (\$)	عدد الفروع	عدد الموظفين	عدد المؤسسات	
لا تنطبق									جهات تلقي الودائع المقيمة <sup>٣</sup> الخاضعة للسيطرة المحلية منها: الحكومية الخاصة الخاضعة للسيطرة الأجنبية منها: الشركات التابعة الفروع بنك التفكير: موحدة عبر الحدود <sup>٤</sup> الشركات المالية الأخرى <sup>٥</sup> التأمين على غير الحياة التأمين على الحياة صناديق معاشات التقاعد وسطاء الأوراق المالية <sup>٦</sup> العضائيق الاستشارية <sup>٧</sup> الكيانات المالية الأخرى <sup>٨</sup>
لا تنطبق									
لا تنطبق									
لا تنطبق									
لا تنطبق									
لا تنطبق									

<sup>١</sup> نسبة من مجموع أصول القطاع المالي (راجع الفقرات ٧-١٠).  
<sup>٢</sup> عدد المؤسسات التي تشكل ٧٥٪ أو أكثر من الأصول المالية للقطاع.  
<sup>٣</sup> يمكن تصنيف أسماء أكثر خمس مؤسسات في القطاع (أو حوالي خمس مؤسسات تعتبر أكثر ملاءمة للظروف القومية) وخصتها المجموعة من الأصول المالية. أن يوضح الشركات المالية المهمة في الاقتصاد.  
<sup>٤</sup> التوحيد عبر الحدود لا تشمل تلقي الودائع لجهات تلقي الودائع المتمثلة محليا والخاضعة للسيطرة المحلية.  
<sup>٥</sup> إذا كانت هناك سيطرة أجنبية كبيرة على المؤسسات المحلية، يمكن النظر في التمييز حسب الخوض للسيطرة المحلية أو الأجنبية.

• مقاييس التركيز في القطاع. ويتمثل أحد الاحتمالات في استخدام مؤشر هرفندال (Herfindahl Index)، والذي يُحسب على أنه مجموع مربعات الحصص السوقية لكافة الشركات في القطاع، ويوصف بمزيد من التفصيل، إلى جانب مقاييس التركيز الأخرى، في الفصل الخامس عشر.

١٢-١٧ وفي النهاية، وتبعاً لقيود السرية على المستوى القومي، يمكن للبلدان نشر معلومات عن برامجها للتأمين على الودائع، حيث إن مستوى تغطية أموال المودعين يمكن أن يؤثر على السلوك الاقتصادي، ومن ثم تكون له آثار ضمنية على الاستقرار المالي.

#### الشركات المالية الأخرى

١٢-١٨ نظراً للتخصصات المختلفة داخل قطاع الشركات المالية الأخرى، ولمزيد من فهم هيكل القطاع، يمكن للمعدين نشر معلومات القطاع الفرعي التالية لشركات التأمين، وصناديق معاشات التقاعد، ووسطاء الأوراق المالية (بما فيها المشتقة)، والصناديق الاستثمارية، والكيانات المالية الأخرى:

- عدد المؤسسات المقيمة (مع التحديد المنفصل للتأمين على الحياة وشركات التأمين الأخرى).
- عدد الموظفين المحليين.
- مجموع قيمة الأصول (المحلية والأجنبية) المملوكة أو، بالنسبة لشركات الاستثمار، التي قيد الإدارة.
- ومنها
  - (١) الخاضعة للسيطرة المحلية
  - (٢) الخاضعة للسيطرة الأجنبية.

١٢-١٩ ويمكن أيضاً نشر معلومات عن تقسيم أصول الشركات المالية الأخرى ما بين مطالبات على الكيانات المقيمة والكيانات غير المقيمة.

١٢-٢٠ ويمكن لمعدي البيانات تحديد أكبر الشركات في قطاع الشركات المالية الأخرى حتى يكون واضحاً من هم المشاركون الرئيسيون في الأسواق المالية خارج قطاع جهات تلقي الودائع. ويمكن لمعدي البيانات نشر المعلومات التالية:

- أسماء، ومن حيث قيمة الأصول، حصة أكبر خمس شركات من السوق (أو حوالي خمس تعتبر أكثر ملاءمة للظروف القومية).

١٢-٢١ بالنسبة لشركات التأمين يمكن أيضاً نشر ما يلي:

- مجموع دخل الأقساط لشركات التأمين المقيمة.
- ومنها
  - (١) التأمين على الحياة
  - (٢) التأمين على غير الحياة

١٢-١٤ ومن شأن عزو قيمة الأصول بين جهات تلقي الودائع والشركات التابعة وفروع الكيانات الأم الأجنبية الخاضعة للسيطرة المحلية، بما فيها الخاضعة لسيطرة الحكومة، أن يوفر دلالة على هيكل الملكية لقطاع جهات تلقي الودائع. فضلاً عن ذلك، يمكن تقسيم قيمة الأصول إلى مطالبات على الكيانات المقيمة وغير المقيمة، ومن ثم الإشارة إلى أهمية الأعمال الأجنبية لجهات تلقي الودائع. وعند مقارنة قيمة أصول جهات تلقي الودائع، وخاصة قيمة القروض الممنوحة للشركات غير المالية وقطاع الأسر المعيشية، إلى إجمالي الناتج المحلي، تتضح أهمية الوساطة المالية لجهات تلقي الودائع بالنسبة للاقتصاد. وفي هذا الصدد، يمكن لمعدي البيانات أيضاً نشر معلومات من بيانات الحسابات القومية عن القيمة المضافة من قبل جهات تلقي الودائع المحلية مقارنة بإجمالي الناتج المحلي.

١٢-١٥ وفي العديد من الاقتصادات، قد يتكون قطاع جهات تلقي الودائع من مؤسسات متخصصة، كما هو موصوف في الفصل الثاني. وفي هذه الحالة، قد تتفاوت بشكل كبير طبيعة الأعمال المصرفية التي تقوم بها الأنواع المختلفة من المؤسسات المتخصصة. ولمزيد من فهم هيكل النظام المالي، يمكن لمعدي البيانات التمييز بين المعلومات الهيكلية عن البنوك التجارية وعن الأنواع المختلفة من البنوك المتخصصة مثل بنوك الادخار، والبنوك التعاونية، ومؤسسات التمويل الأصغر. فضلاً عن ذلك، وعندما يكون ملائماً، يمكن تمييز جهات تلقي الودائع الخارجية (الأوفشور) — أي تلك المرخصة لتلقي الودائع من والإقراض أساساً أو فحسب للكيانات المقيمة في اقتصادات أخرى.<sup>٤</sup>

١٢-١٦ ويعد تركيز أصول جهات تلقي الودائع مهماً أيضاً لفهم هيكل النظام المالي. ومن ثم، قد ينظر معدو البيانات إلى نشر مؤشرات إضافية كما سنناقش فيما يلي:

- أسماء، ومن حيث قيمة أصول جهات تلقي الودائع، الحصة السوقية المجمعة لأكثر خمس مؤسسات مقيمة لتلقي الودائع (أو حوالي خمس تعتبر أكثر ملاءمة للظروف القومية).
- عدد جهات تلقي الودائع التي تشكل ٢٥٪، ٥٠٪، و ٧٥٪ من قيمة مجموع أصول جهات تلقي الودائع.

<sup>٤</sup> يمكن إعداد مؤشرات السلامة المالية سواء شاملة أو باستثناء جهات تلقي الودائع هذه تبعاً للظروف القومية. وفي حين أن عمليات جهات تلقي الودائع هذه لها آثار ضمنية على الاقتصاد المحلي — يمكن أن يؤدي انهيار واسع النطاق لجهات تلقي الودائع الخارجية (الأوفشور) إلى عواقب نظامية — يمكن للسلطات أن تنظر لطبيعة نشاط جهات تلقي الودائع الخارجية (الأوفشور) على أنها مختلفة عن تلك الخاصة بجهات تلقي الودائع الأخرى.

## الإطار ١٢-١: عرض إيضاحي للبنود واجبة التغطية في البيانات الوصفية

التغطية، والدورية، وحسن توقيت البيانات

فئة البيانات

التغطية، مثل جهات تلقي الودائع والشركات غير المالية

الدورية وحدائق النشر

معدل تواتر نشر البيانات، وحسن توقيت النشر. وإذا نشر بعض سلاسل البيانات على نحو أكثر تكراراً من أخرى، يمكن الإشارة إلى ذلك تحديداً.

الإطلاع العام

ممارسات النشر

مثل طريقة (أو طرق) نشر مؤشرات السلامة المالية والمصدر المركزي الرئيس للمستخدمين الذي يرغبون في الإطلاع على مؤشرات السلامة المالية.

الاتصالات

الأسماء والعناوين وعناوين البريد الإلكتروني وغيرها التي يمكن للجمهور الاتصال عليها.

الموضوعية

الأحكام والشروط

مثل المعلومات عن الأحكام والشروط التي يتم في إطارها إنتاج هذه البيانات والوكالات المشاركة في العملية.

التعديلات

المعلومات عن التعديلات في مجموعات البيانات والإخطارات المسبقة بالتغييرات الرئيسية في المنهجية.

جودة البيانات المنشورة

معلومات عامة

الإطار المحاسبي:

وصف الأطر المحاسبية الأساسية.

طبيعة البيانات الأساسية:

مصادر البيانات، ومنهجية توحيد البيانات، والتغطية المؤسسية، وهكذا.

ممارسات إعداد البيانات:

معلومات عن العينات والمسوح، والتعديلات الإحصائية، وطرق التحقق من البيانات، وهكذا.

مبادئ المحاسبة والتصنيف:

مبادئ وقت الإنفاذ، وطرق التقييم، وتصنيف الحسابات، وإجراءات المقاصة، وهكذا. يتعين وصف الفروق في المعايير أو الممارسات عن تلك الموصى بها في المرشد.

أخرى:

أي معلومات ملائمة أخرى عن ممارسات الإعداد بالنسبة للبيانات التي يتم نشرها، بما فيها المعلومات عن التغييرات الكبيرة في الكيانات المبلغة.

١٢-٢٢ من المرجح أن تكون أنواع المؤسسات المالية المذكورة آنفاً هي الجهات المالكة الرئيسية للأصول المالية داخل قطاع الشركات المالية الأخرى. غير أنه إذا كانت المجموعات الأخرى من المؤسسات المالية من كبار الجهات المالكة للأصول المالية في الاقتصاد، على سبيل المثال، شركات التمويل، يمكن لمعدي البيانات نشر معلومات عن قيمة أصولها حسب نوع النشاط.

## الشركات غير المالية

١٢-٢٣ على الرغم من أنها غير مغطاة في الجدول ١٢-٢، يمكن لمعدي البيانات النظر في توفير أسماء، وقيمة الأصول المملوكة من قبل، أكبر خمس شركات غير مالية (أو رقم آخر ملائم للظروف القومية) وذلك من أجل تيسير إعداد البيانات عن الانكشافات الكبيرة ولتوفير دلالة على أهميتها داخل الاقتصاد.

## الوحدة النموذجية الثانية

• يتعين أن تتوافر للاضطلاع العام البيانات الوصفية التي توضح بالتفصيل محتوى وتغطية مؤشرات السلامة المالية والأعراف المحاسبية والإرشادات القومية الأخرى الموضحة في البيانات. وبصفة خاصة، يتعين تفسير حالات الانحراف عن المبادئ الموضحة في المرشد بشكل واضح، كما يتعين إلقاء الضوء على أي اختلافات في المناهج المتبعة داخل وبين القطاعات. وفي مرحلة الإعداد، قد يتم حساب بعض مؤشرات السلامة المالية من بيانات مستمدة من بيانات تغطي مختلف المجموعات الفرعية التي تطبق مبادئ محاسبية مختلفة. ويتعين إلقاء الضوء على مثل هذه المواقف في البيانات الوصفية.

١٢-٢٤ يقدم الإطار ١٢-١ بعض النقاط الإيضاحية بالنسبة للبنود التي يمكن تغطيتها في مثل هذه البيانات الوصفية. وتستند هذه الوحدة إلى المنهج المتبع في المعيار الخاص لنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات لصندوق النقد الدولي.

## معلومات محددة عن مؤشرات السلامة المالية المنشورة

١٢-٢٥ يتعين توفير وصف موجز للتعريف ومصادر البيانات للبسط والمقام لكل مؤشر من مؤشرات السلامة المالية، مع إحالات لقسم المعلومات العامة. ويمكن أن تتضمن المعلومات الأخرى ما إذا كان البسط والمقام متوفرين بنفس الدرجة من الدورية، وإذا كانت الإجابة لا، كيف يؤثر ذلك على استخدام البيانات.

الجزء الرابع

تحليل مؤشرات السلامة المالية



## ١٣- مؤشرات السلامة المالية وتحليل السلامة الاحترافية الكلية

### مقدمة

١٣-٥ يمكن أن تنشأ أزمات النظام المالي نتيجة تعثر مؤسسة أو أكثر، ثم تنتشر الآثار الناجمة عن ذلك الإعسار من خلال مجموعة متنوعة من آليات العدوى لتؤثر على النظام ككل. ومن المحتمل أن تكون الصدمة الأصلية التي سببت الإعسار خارجية غير ناجمة عن تطورات الأعمال داخل المؤسسة. وتدعم الرقابة الاحترافية بالفعل الجهود الرامية إلى الكشف عن مواطن الضعف المحتملة في المؤسسات المنفردة قبل تفاقمها وإلى اتخاذ إجراءات للحد من أثارها النظامية إذا ما تفاقت بالفعل.

١٣-٦ ويمكن أن تنشأ الأزمات النظامية أيضا نتيجة تعرض النظام المالي لعوامل الخطر الشائعة. وفي هذه الظروف، يتحدد استقرار النظام بناء على سلوك داخل النظام أو ضمن إطاره. في تلك الحالات، تنشأ الأزمات المالية عندما يؤدي السلوك الجماعي لفرادى العناصر إلى جعل النظام نفسه عرضة للصدمة. ويغلب أن تتفاقم مواطن الضعف والمخاطر بمرور الوقت - على سبيل المثال خلال إحدى فترات الانتعاش الاقتصادي عندما تزداد الثقة - قبل أن تتحقق في إحدى فترات الركود.

١٣-٧ وقد تتباين مواطن ضعف النظام المالي، ومنها على سبيل المثال ضعف جودة الأصول والانكشاف الكبير لمخاطر السوق والإئتمان وكذلك نقص رؤوس الأموال. وقد يتباين أيضا توقيت الأزمة وأسبابها المباشرة، ومنها على سبيل المثال تدهور أوضاع المقترضين من القطاع الخاص أو الاقتراض الحكومي المفرط الذي يضعف الثقة أو القلق بشأن عجز كبير في الحساب الجاري أو تقلب حاد في أسعار الصرف أو كل هذه الأسباب مجتمعة. وعندما يضعف النظام المالي، فإنه قد يتعرض نتيجة هذه الأحداث إلى أزمة تؤدي بشكل مباشر وغير مباشر إلى خسائر فادحة للاقتصاد، حيث تتمثل الخسائر المباشرة في فقدان المودعين لأموالهم نتيجة إعسار البنوك وتحمل الحكومات أعباء إضافية في المالية العامة لإعادة بناء النظام المالي، بينما تتمثل الخسائر غير المباشرة في تقلص حجم النشاط الاقتصادي بسبب اضطراب نظم الوساطة المالية أو نظم الدفع أو كليهما. وعلاوة على ذلك، قد تكون هناك آثار اجتماعية سلبية نتيجة الاضطرابات الاقتصادية والمالية.

١٣-٨ أظهرت التجارب أن الإجراءات أو السياسات التي تبدو ملائمة من وجهة نظر كيان فردي يمكن أن تكون لها آثار نظامية غير مرغوب فيها. فعلى سبيل المثال، قد تقوم فرادى جهات تلقي

١٣-١ يلقي هذا الفصل نظرة عامة على استخدام بيانات مؤشرات السلامة المالية في تحليل السلامة الاحترافية الكلية، حيث يركز على ثلاثة تساؤلات:

- ما الحاجة إلى بيانات مؤشرات السلامة المالية؟
- ما هو إطار الاستقرار المالي الذي يمكن أن تستخدم فيه بيانات مؤشرات السلامة المالية؟
- ما هي بعض الأدوات الأخرى التي يمكن أن تعزز الاستفادة من بيانات مؤشرات السلامة المالية وفهمها؟

١٣-٢ ينطوي جمع البيانات وإعدادها ونشرها على تكاليف يتحملها موفرو ومعدو تلك البيانات. ولتبرير القيام بهذا العمل، يجب طرح الأسئلة التالية.

### ما الحاجة إلى بيانات مؤشرات السلامة المالية؟

١٣-٣ أدت الأزمات المالية التي وقعت خلال التسعينات من القرن العشرين إلى إقرار المجتمع الدولي بأهمية تطوير إحصاءات مؤشرات السلامة المالية<sup>١</sup>. وقد أظهرت العقود الأخيرة أن كثيرا من البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي تعرض لأزمات مالية أدت غالبا إلى اضطرابات حادة في النشاط الاقتصادي. وقد أبرزت التكاليف الضخمة التي نجمت عن هذه الأزمات - سواء كانت مباشرة (مثل تكلفة إعادة رسملة جهات تلقي الودائع) أو غير مباشرة (مثل تراجع النشاط الاقتصادي الحقيقي) - مدى الحاجة إلى وضع مجموعة من الإحصاءات - يفضل أن تكون عالية التواتر - التي يمكن أن تساعد صانعي السياسات في تحليل السلامة الاحترافية الكلية، أي في تحديد مواطن قوة وضعف النظم المالية في بلدانهم. ويمكن أن يشكل هذا التحليل الأساس لاتخاذ الإجراء اللازم لمنع وقوع الأزمات.

١٣-٤ وقد تعمق فهم طبيعة أزمات النظام المالي وأسبابها خلال السنوات الأخيرة، بيد أن العمل التحليلي في هذا المجال لا يزال مستمرا.

<sup>١</sup> يستند هذا القسم من الفصل إلى دراستي "Borio (2003)" و "Crockett" (2002)

الخاصة بكل بلد، والتطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي والمخاطر السياسية.<sup>٤٣</sup>

- استخدام مؤشرات السلامة المالية فيما يلي: (١) تقييم درجة تعرض القطاع المالي للصدمة، (٢) تقييم وضع القطاعات غير المالية، (٣) مراقبة مواطن ضعف القطاع المالي الناشئة عن مخاطر الائتمان والسيولة والسوق، (٤) تقييم قدرة القطاع المالي على استيعاب الخسائر مقيسة بنسبة كفاية رأس المال على سبيل المثال.<sup>٥</sup>
- تحليل الروابط المالية الكلية للتوصل إلى دلالة تبين الأثر على كل من الأوضاع الاقتصادية الكلية والقدرة على مواصلة تحمل الدين وضعف قدرة القطاع المالي في مجال الوساطة.
- مراقبة الأوضاع الاقتصادية الكلية لتقييم أثر الصدمات على التطورات الاقتصادية الكلية والقدرة على مواصلة تحمل الدين.

١٣-١٤ ويتضح من الشكل البياني ١٣-١٤ أن مؤشرات السلامة المالية جزء من مجموعة أكبر من المعلومات والأدوات التي تستخدم لمراقبة الاستقرار المالي وأن هناك علاقات متبادلة بين مختلف العناصر.

١٣-١٤ وعلى الرغم من أن إطار الاستقرار المالي يبين كيف يمكن أن تنتقل صدمة عبر النظام المالي، فإن اتجاه العلاقة السببية غير محدد. وعلى سبيل المثال، قد يؤدي ضعف كفاية رأس المال في البنوك إلى تشديد معايير الائتمان وهو ما من شأنه أن يؤثر على وضع القطاع غير المالي، كما أن انخفاض الإنتاجية والدخل في قطاع الشركات غير المالية الذي يضعف القدرة على خدمة الدين قد يؤدي إلى ضعف النظام المالي. لذلك، فإن توسيع نطاق إعداد ونشر مؤشرات السلامة المالية وما يرتبط بها من بيانات - مثل الكشوف المالية القطاعية والمؤشرات الهيكلية المذكورة في المرشد - من شأنه أن يساعد على فهم الروابط فيما بين مؤشرات السلامة المالية وكذا فيما بين مؤشرات السلامة المالية والبيانات الاقتصادية الأخرى.

#### تحليل الروابط بين مؤشرات السلامة المالية

١٣-١٥ لا تزال أوجه التعقيد التي تنطوي عليها العلاقات أو الروابط بين مؤشرات السلامة المالية غير مفهومة تماما. ومع

الودائع بتشديد شروط الإقراض في مواجهة الارتفاع المتصور في المخاطر الناجمة عن التطورات التي تشهدها الأسواق المالية أو في مواجهة انخفاض كفاية رأس المال نتيجة انخفاض الربحية. وقد يؤدي ذلك إلى إعاقة النشاط الاقتصادي لفترات زمنية طويلة أو التعرض للضغوط المالية وانخفاض أسعار الأصول أو كليهما، وهو ما قد يؤدي بدوره إلى زيادة المخاطر التي يتعرض لها النظام المالي.

١٣-٩ وتم وضع مؤشرات السلامة المالية والإطار الذي يحتويه هذا المرشد للمساهمة في تحليل السلامة الاحترازية الكلية، حيث يمكن تقييم الوضع في لحظة زمنية واحدة وما يحدث من تطورات بمرور الوقت خلال دورة اقتصادية كاملة على سبيل المثال. وفي واقع الأمر، يرتبط فهم كيفية تفاعل مواطن الضعف بمرور الوقت ارتباطا كبيرا بهذا التحليل إلى جانب فهم التفاعلات الديناميكية المتداخلة بين النظام المالي والاقتصاد الحقيقي. ويختلف مجال تركيز هذه المجموعة من البيانات إلى حد ما عن مجال تركيز الرقابة الاحترازية (التي ينصب اهتمامها على حماية الودائع) لكنه مكمل له أيضا. كذلك يختلف مجال تركيز هذه المجموعة من البيانات عن مجال تركيز الحسابات القومية (وهو ينصب على رصد النشاط الاقتصادي الكلي). وبالتالي، رغم أهمية بيانات مؤشرات السلامة المالية، فإنها لا تكفي وحدها لتلبية جميع متطلبات تحليل السلامة الاحترازية الكلية كما هو مبين لاحقا في هذا الفصل.

١٣-١٠ وإذا ما أمكن استيعاب مدى الحاجة إلى البيانات، كيف يمكن التوفيق بين مجموعة سلاسل البيانات؟ وباختصار، ينبغي أن تتبادر إلى أذهاننا الأسئلة التالية.

#### ما هو إطار الاستقرار المالي الذي يمكن أن تستخدم فيه بيانات مؤشرات السلامة المالية؟

١٣-١١ لا تزال عملية وضع إطار الاستقرار المالي اللازم لتحليل مؤشرات السلامة المالية والبيانات المرتبطة بها في مرحلة مبكرة نسبيا، وفي واقع الأمر سيساعد نشر البيانات على إجراء مزيد من البحوث التجريبية<sup>٦</sup> وفي يونيو من عام ٢٠٠٣، قدم خبراء صندوق النقد الدولي للمجلس التنفيذي للصندوق هذا الإطار (راجع الشكل البياني ١٣-١). ورغم أنه يعتبر أداة مفيدة، فإنه يحتاج إلى مزيد من التطوير.

١٣-١٢ يتألف هذا الإطار من أربعة عناصر مختلفة:

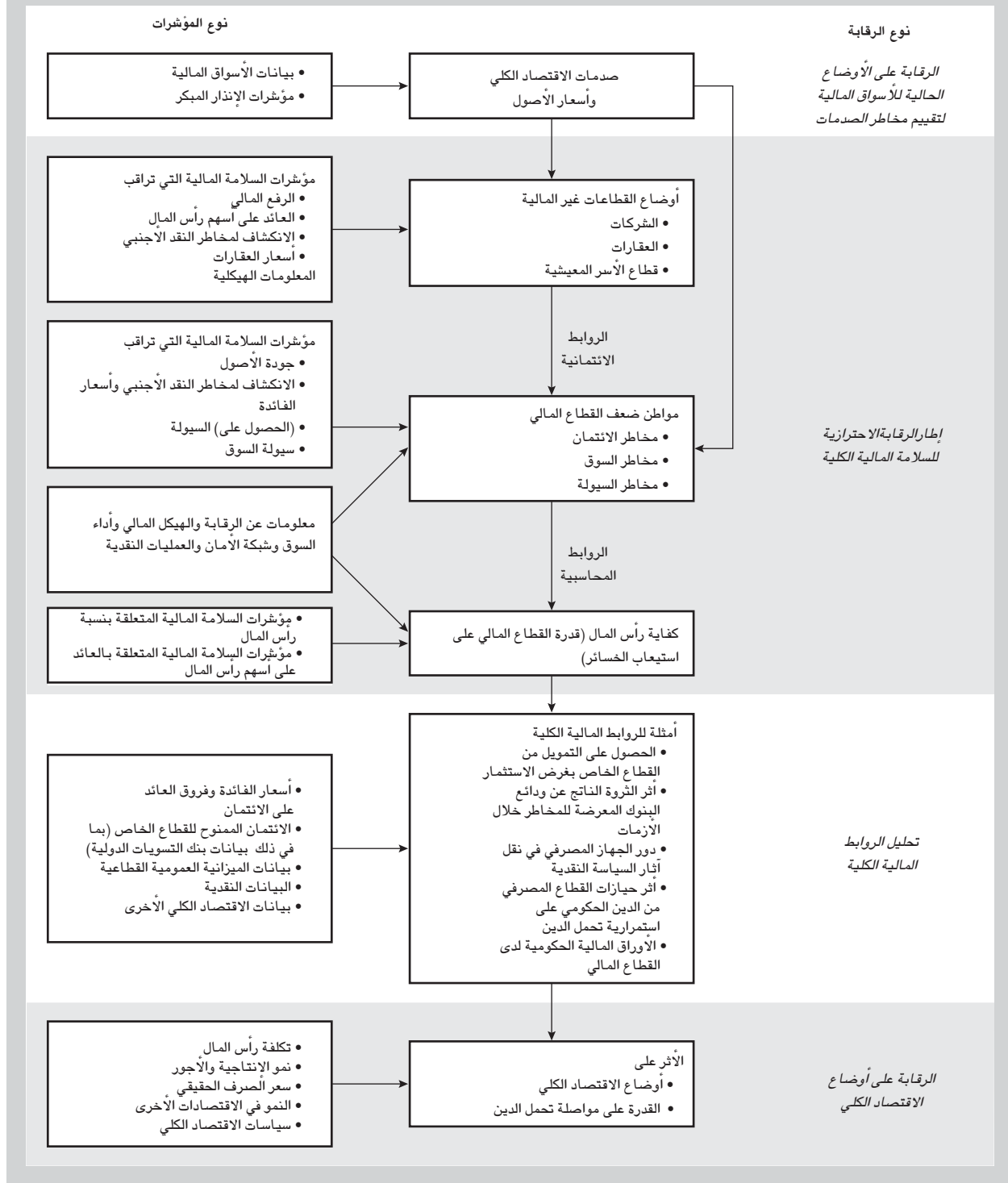
- تقييم مخاطر تعرض القطاع المالي لصدمة. ومن بين الأدوات المتاحة المؤشرات المستخدمة في نماذج نظام الإنذار المبكر. وتعتمد هذه المؤشرات عادة على البيانات

<sup>٣</sup> رغم أن نماذج نظام الإنذار المبكر توفر طريقة نظامية وموضوعية ومتسقة للتنبؤ بالآزمات، فإنها لم تكن دوما دقيقة في التنبؤ بالآزمات، ولا تستخدم إلا كمدخل واحد ضمن العديد من المدخلات في إطار رقابة الصندوق.

<sup>٤</sup> راجع أيضا دراسة Abiad (2003).  
<sup>٥</sup> وعلاوة على ذلك، ينبغي مراقبة مواطن الضعف هذه وكفاية رأس المال في كل من القطاع برتمته ومجموعات النظراء الرئيسية التي تشكل مصادر خطر على الاستقرار المالي.

<sup>٦</sup> يستند هذا القسم إلى دراسة IMF (2003d).

الشكل البياني ١٣-١: الإطار التحليلي للاستقرار المالي





طريق مجموعة من البيانات النقدية كما يمكن قياسها أيضا - بالنسبة إلى المعاملات التي تتم عن طريق المراكز الأجنبية - من خلال الإحصاءات المصرفية الدولية الصادرة عن بنك التسويات الدولية. وحيث إن جهات تلقي الودائع تقع في وسط النظام المالي في معظم الاقتصادات، فإن هذه الروابط غالبا ما تكون في غاية الأهمية.

١٣-١٩ ويحتوي الجدول ١٢-٢ على مجموعة من المؤشرات الهيكلية التي تساعد على إدراك أهمية جهات تلقي الودائع للاقتصاد وعلى قياس الأثر المحتمل لأي أزمة مالية، ومنها: عدد المؤسسات وهيكل ملكيتها، وعدد الفروع والموظفين، والحجم المطلق والنسبي للأصول المالية المحتفظ بها، إلى آخره. وعلاوة على ذلك، يمكن لهذه المؤشرات - من خلال المعلومات التي توفرها عن هيكل الملكية - أن تبين إمكانية حصول جهات تلقي الودائع على دعم خارجي أثناء الأزمة، كما يحدث في حالة جهات تلقي الودائع التي تخضع للسيطرة الأجنبية أو للسيطرة الحكومية.

١٣-٢٠ وقد تتبين أهمية حيازات القطاع المالي من سندات الدين الصادرة عن الحكومة والقطاع الخاص. وعلى وجه التحديد، قد تؤدي خسائر الائتمان أو السوق والانخفاض الحاد في نسبة رأس المال إلى تعديل حيازات قطاع جهات تلقي الودائع في هذا الدين. وعندما تحتوي الميزانيات العمومية لجهات تلقي الودائع على حصة كبيرة من سندات الدين المتداولة والصادرة عن الحكومة أو القطاع الخاص، قد تتأثر تكاليف الاقتراض التي يتحملها المدينون وقدرتهم على تجديد مديونياتهم، مع وجود انعكاسات محتملة على القدرة على مواصلة تحمل الدين. ولتقدير مدى أهمية هذه الروابط، قد يكون من المفيد مراقبة مؤشرات السلامة المالية إلى جانب بيانات الكشوف المالية القطاعية. وعلاوة على ذلك، قد تتأثر كذلك القدرة على مواصلة تحمل الدين الحكومي إذا حدثت أزمة مصرفية وكان على الحكومة إنقاذ القطاع المصرفي من هذه الأزمة.

١٣-٢١ وهناك ارتباط آخر نتيجة الأثر المحتمل لمشكلات القطاع المصرفي على آلية انتقال آثار السياسة النقدية. فضعف النظام المالي قد يزيد من تكاليف تشديد السياسة النقدية، مما يحد من خيارات السياسة المتاحة لدى البنك المركزي. وفي هذه الحالة، تكون بيانات مؤشرات السلامة المالية مكملية للبيانات النقدية. كذلك نجد أن بيانات الهيكل المالي، التي تشمل الأهمية النسبية لتمويل السوق والتمويل المصرفي، يمكن أن تكون ذات فائدة في هذا التحليل. وتعد نظم الدفع أيضا روابط مهمة بين القطاع المالي وباقي القطاعات الاقتصادية. وتتناول لاحقا هذا الجانب المتعلق بالاستقرار المالي.

١٣-٢٢ وتوفر مؤشرات السلامة المالية والبيانات المرتبطة بها معلومات كمية عن صحة النظام المالي وسلامته في الوقت الحالي، غير أنه يمكن استخدام أدوات أخرى.

ذلك، توجد بعض الروابط الواضحة رغم عدم نشر بيانات مؤشرات السلامة المالية على نطاق واسع.

#### درجة الرفع المالي وجودة الأصول لدى الشركات

١٣-١٦ قد تساعد مؤشرات السلامة المالية التي تراقب الوضع المالي في قطاع الشركات غير المالية في الكشف عن أي تدهور محتمل في جودة الأصول في مرحلة مبكرة قبل أن ينعكس في شكل قروض متعثرة. وتساعد هذه المؤشرات في تعويض ما تتصف به القروض المتعثرة - وهي أفضل مقياس متاح لجودة الأصول - من كونها مؤشر متأخر (lagging indicator) وهو ما يرجع جزئيا إلى الفترة التي يجب أن تمر على القرض المتأخر تسديده قبل الإعلان عن أنه قرض متعثر. ويمكن استخدام نسب الرفع المالي والقدرة على خدمة الدين لدى الشركات كمؤشرات لجودة الأصول، حيث يعد قطاع الشركات وسيلة رئيسة تؤثر من خلالها الصدمات على قطاع جهات تلقي الودائع<sup>٦</sup>.

#### جودة الأصول وكفاية رأس المال

١٣-١٧ تستمد الروابط بين مؤشرات السلامة المالية المتعلقة بجودة الأصول وتلك المتعلقة بكفاية رأس المال من قواعد تصنيف القروض ورصد المخصصات التي تحدد توقيت قيام البنوك برصد مخصصات خسائر القروض المتعثرة وحجم هذه المخصصات. وبالتالي، تؤثر هذه القواعد على حجم وتوقيت أي انخفاض في رأس المال ينتج عن تدهور جودة الأصول. وحيث إن هذه القواعد تتباين فيما بين البلدان، فمن المرجح أن تختلف الروابط في كل بلد. ولا بد من الانتباه الشديد لهذه القواعد نظرا لأن البنوك يكون لديها فرص أكبر لرفع تقارير غير دقيقة عن التدهور الفعلي في جودة الائتمان لاسيما عندما تكون لديها صلاحية كبيرة للتقدير الاستنباطي في تصنيف القروض أو يكون هناك تساهل في تنفيذ شروط القرض. وبالمثل، يؤدي عدم ملائمة قواعد رصد المخصصات إلى إعطاء الفرصة للبنوك كي توجّل معالجة المشكلات الائتمانية، وهو ما يؤدي على الأرجح إلى زيادة خطورة هذه المشكلات بمرور الوقت.

#### وضع الروابط المالية الكلية في الحساب

١٣-١٨ تعد الروابط المالية الكلية بين القطاعات غير المالية والقطاع المصرفي مهمة لقياس الأثر المحتمل لأي أزمة مالية على التطورات الاقتصادية الكلية. وتنشأ هذه الروابط من قيام القطاعات الأخرى باقتراض الأموال من جهات تلقي الودائع وإيداع الأموال لديها. ويمكن قياس أهمية هذه الروابط عن

<sup>٦</sup> راجع دراسة (IMF (2003d, p24). وقد اتضح من خلال جهود الصندوق المبينة في دراسة "IMF (2003d)" أن نسبة الرفع المالي لدى قطاع الشركات غير المالية تؤثر تأثيرا كبيرا على جودة أصول جهات تلقي الودائع بتأخير مقداره سنة واحدة.

بين البنوك داخل القطاع. ويمكن لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط أن تستخدم المعلومات المتعلقة بتوزيع الانكشافات بين البنوك داخل القطاع تحرياً المزيد من الدقة في تقييم مخاطر أزمة نُظمية ناشئة عن انهيار أحد البنوك المهمة للنظام، وذلك كما هو مبين في الإطار ١٣-١.

#### مبادئ بازل الأساسية ومؤشرات السلامة المالية

١٣-٢٨ يمكن الحصول على كم كبير من المعلومات المتعلقة بتقييم سلامة القطاع المصرفي عند تقييم الامتثال لمبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة.<sup>٨</sup> وتقييم الامتثال لمبادئ بازل الأساسية هو جزء لا يتجزأ من جميع برامج تقييم القطاع المالي. غير أنه في بعض الأحيان تُجرى هذه التقييمات أيضاً بصورة منفصلة.

١٣-٢٩ لا يزال من الصعب فهم الارتباط بين الامتثال للمبادئ الأساسية والاستقرار المالي. فهو ينطوي - على سبيل المثال - على فترات التأخير في تنفيذ القواعد وتأثيرها النهائي على سلامة النظام المالي. ويمكن للمعلومات الوصفية التي تحتوي عليها تقييمات مبادئ بازل الأساسية أن تساعد على تحديد كيف يمكن لضعف الامتثال لمبادئ أساسية معينة أن يسهم في مواطن ضعف القطاع المصرفي ويؤثر على قدرة رأس مال القطاع المصرفي على استيعاب الخسائر المحتملة.

١٣-٣٠ يحتوي الجدول ١٣-١ على بعض مبادئ بازل الأساسية التي قد تتضمن معلومات متعلقة بتقييم جوانب معينة لاستقرار النظام المالي ويبين مجال تحليل السلامة الاحترازية الكلية الذي يمكن الاستفادة من هذه المعلومات فيه. ويشير الجدول إلى أن العديد من المبادئ الأساسية يحتوي على معلومات ربما تكون مفيدة لتقييم المخاطر التي تواجه استقرار النظام المالي.<sup>٩</sup>

١٣-٣١ وبشكل أعم، يمكن استخدام المعلومات المتوفرة في تقييمات مبادئ بازل الأساسية للمساهمة في تفسير مؤشرات السلامة المالية بعدة طرق:

- لدعم البيانات الوصفية التي ينبغي توافرها عند نشر بيانات مؤشرات السلامة المالية، يمكن لتقييمات مبادئ بازل الأساسية أن توضح ما جرى قياسه بواسطة مؤشرات السلامة المالية. فعلى سبيل المثال، عند تقييم مؤشرات السلامة المالية المتعلقة بكفاية رأس المال، يوضح المبدأ السادس من مبادئ بازل الأساسية مفهوم رأس المال من خلال توفير معلومات عن أنواع الأدوات التي تسمح الأجهزة

<sup>٨</sup> تستعرض دراسة IMF and World Bank (2002) تجربة الصندوق والبنك الدولي في إجراء تقييمات مبادئ بازل الأساسية في أكثر من ٦٠ بلداً لتحديد مدى إمكانية استخدام هذه التقييمات للتحقق من فعالية الرقابة المصرفية.

<sup>٩</sup> تحتوي تقييمات مؤشرات بازل الأساسية على نوعين من المعلومات: معلومات وصفية تتعلق بأسلوب استيفاء معايير معينة، وتقدير لدرجة الامتثال لكل مبدأ من المبادئ الأساسية.

ما هي بعض الأدوات الأخرى التي يمكن أن تعزز الاستفادة من بيانات مؤشرات السلامة المالية وفهمها؟

١٣-٢٣ يمكن تعزيز تحليل مؤشرات السلامة المالية باستخدام اختبارات القدرة على تحمل الضغوط والمعلومات المتعلقة بفعالية الرقابة المصرفية وقوة البنية التحتية للنظام المالي.<sup>٧</sup>

#### اختبارات القدرة على تحمل الضغوط ومؤشرات السلامة المالية

١٣-٢٤ ركز العمل التحليلي على كيفية استخدام الاختبارات المجمعلة لقياس القدرة على تحمل الضغوط إلى جانب مؤشرات السلامة المالية لزيادة الاستفادة من هذه المؤشرات. وتنطوي هذه الاختبارات المجمعلة على إحداث صدمات نمطية على الميزانيات العمومية لجهات تلقي الودائع ثم جمع ما تم التوصل إليه من نتائج عبر هذه الجهات لمعرفة الأثر على القطاع ككل. وتمثل أيضاً وسيلة لتقييم أنواع معينة من المخاطر يصعب قياسها بدقة باستخدام مؤشرات السلامة المالية، ومنها المخاطر الناجمة عن الانكشاف لمخاطر المشتقات والبنود خارج الميزانية العمومية.

١٣-٢٥ تستمد العلاقة بين مؤشرات السلامة المالية واختبارات القدرة على تحمل الضغوط من أن التغيرات التي تطرأ على مؤشرات السلامة المالية عادة ما تكون نتائج لهذه الاختبارات وعوامل إنتاج "وسيلة" أيضاً لهذه الاختبارات في بعض الحالات. وعلى وجه التحديد، يقاس أثر صدمة الاقتصاد الكلي في اختبارات القدرة على تحمل الضغوط عادة من خلال أثرها على مؤشرات السلامة المالية المتعلقة بنسبة رأس المال. وعلاوة على ذلك، يتم إعداد بعض الصدمات في شكل تغيرات في مستوى القروض المتعثرة، وبالتالي توفر لقطاع جهات تلقي الودائع مقياساً مباشراً للارتباط بين التغيرات في مؤشرات السلامة المالية القائمة على القروض المتعثرة ونسبة رأس المال.

١٣-٢٦ ورغم أن اختبارات القدرة على تحمل الضغوط ومؤشرات السلامة المالية يمثلان منهجين مختلفين لتقييم المخاطر التي تواجه الاستقرار المالي فإنهما يكملان كل منهما الآخر. وتسمح مؤشرات السلامة المالية بالمراقبة المستمرة لمواطن قوة وضعف معينة لفترة أطول بمرور الوقت، بينما تسمح اختبارات القدرة على تحمل الضغوط بتقدير الخسائر (التي تبلغ عادة في شكل تغير مؤشر السلامة المالية المتعلق بنسبة رأس المال) في سياق مواطن الضعف التي تتراوح بين صدمة ممكنة الحدوث لمرة واحدة وأحد عوامل مخاطر الاقتصاد الكلي ذات الصلة. ويحتوي الملحق السادس على مقدمة حول اختبارات القدرة على تحمل الضغوط.

١٣-٢٧ وبالرغم من إمكانية مراقبة المخاطر النُظمية الناشئة عن الانكشافات بين البنوك عن طريق البيانات المجمعلة، فإن مثل هذا المنهج لا يأخذ في الحسبان هيكل الانكشافات الثنائية

<sup>٧</sup> تشمل نظم الدفع والبنية التحتية للأسواق المالية وترتيبات السيولة النُظمية والمحاسبة والإفصاح ونظم الإعسار وشبكات الأمان المالي.

الإطار ١٣-١: استخدام اختبارات القدرة على تحمل الضغوط بين البنوك لتقييم المخاطر النظامية<sup>١</sup>

إلى تعثر البنوك الأخرى في النظام (التي ربما تكون الصدمة قد أضعفتها مباشرة بالفعل) نتيجة الانكشافات فيما بينها. ويعد ذلك يحدد اختبار الضغط بين البنوك هذه البنوك بالانكشافات بين البنوك شكل مصفوفة مكونة من خلايا تحتوي على صافي الانكشافات الثنائية بين البنوك، بحيث يوضح كل صف في المصفوفة نسبة (إن وجدت) التي لديها نسبة انكشاف كبيرة للبنك المتعثر (البنوك المتعثرة)، مما قد يدفعها هي أيضا إلى عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها. وتأخذ البيانات الخاصة انكشاف أحد البنوك لكل بنك من البنوك الأخرى في المصفوفة (راجع الشكل البياني أدناه). وفي واقع الأمر، تفيد الخلايا غير الصفيرية في عمل مقارنات بين نسب هذه الانكشافات إلى رؤوس أموال البنوك للتأكد مما إذا كانت الخسائر المترتبة على التوقف عن تسديد قروضها المصرفية سوف تؤدي إلى انخفاض رؤوس أموالها بما يكفي بتعثرها هي الأخرى. وقد أجري بالفعل هذا النوع من الاختبارات على العديد من برامج تقييم القطاع المالي.

يمكن استخدام اختبارات القدرة على تحمل الضغوط بين البنوك لتقييم المخاطر النظامية الناشئة عن احتمال حدوث عدوى نتيجة أزمة ما من خلال الانكشافات بين البنوك. فهي تقدر إمكانية أن يؤدي تعثر بنك- أو بضعة بنوك- نتيجة حدوث صدمة إلى انهيار بنوك أخرى. وتجري هذه العملية على مرحلتين: أولا: يُجرى اختبار ضغط قياسي على البنوك المنفردة لتحديد البنك (أو البنوك) الأكثر عرضة لخطر التعثر. ثانيا: يُجرى اختبار ضغط بين البنوك قائم على البيانات الخاصة بالانكشافات الثنائية بين البنوك لتقدير إمكانية أن يؤدي تعثر البنك أو البنوك المعرضة للخطر

<sup>١</sup> يمكن الاطلاع على اختبارات القدرة على تحمل الضغوط في تقارير برنامج تقييم القطاع المالي في لكسمبورغ (راجع دراسة "IMF, 2002") وفي دراسة "Elsinger, Lehar and Summer (2002)".

مصفوفة توضيحية لصافي الانكشافات الثنائية بين البنوك

بنك ١	بنك ٢	...	بنك n
بنك ١	انكشاف بنك ١	...	انكشاف بنك ١
بنك ٢	انكشاف بنك ٢	...	انكشاف بنك ٢
...	...	...	...
بنك n	انكشاف بنك n	...	انكشاف بنك n

وهو الأمر الذي يوضح مدى سرعة إصلاح مواطن الضعف التي ترصدها مؤشرات السلامة المالية. فعلى سبيل المثال، يمكن للمبدأ السابع من مبادئ بازل الأساسية المتعلقة بكفاية السياسات الائتمانية التي تطبقها البنوك أن يسهم في تقرير متى تكون مؤشرات السلامة المالية التي تراقب جودة الأصول مدعاة للقلق. وبالمثل، يرتبط المبدأ التاسع من مبادئ بازل الأساسية- المتعلقة بالقيود التي تفرضها الأجهزة الرقابية على الانكشافات الكبيرة وأوجه التركيز في الحافظة- بتفسير مؤشرات السلامة التي تراقب أوجه تركيز القروض القطاعية. وأخيرا، يمكن للمبدأ الثاني عشر من مبادئ بازل الأساسية- المتعلقة بمخاطر السوق- أن يسهم في إيضاح ما إذا كانت البنوك تتمتع بصلاحيّة التقدير الاستثنائي في زيادة الانكشافات للسوق إلى الحد الذي من شأنه تعريض سلامة النظام للخطر.

توفر تقييمات مبادئ بازل الأساسية معلومات بشأن فعالية إدارة مخاطر البنوك. ويبين ذلك مدى فعالية استجابة الجهاز المصرفي للمخاطر المصاحبة لقيم معينة لمؤشرات السلامة المالية. فعلى سبيل المثال، يوفر المبدأ الحادي عشر من مبادئ بازل الأساسية معلومات تكميلية عن كفاية إدارة البنوك للمخاطر القطرية. وبالمثل، يمكن للمعلومات التي يوفرها المبدأ الثاني عشر من مبادئ بازل الأساسية حول القيود والمخصصات الرأسمالية المفروضة على انكشافات السوق

الرقابية للبنوك بإدراجها ضمن رأس المال. بالإضافة إلى ذلك، يسهم المبدأ الثامن من مبادئ بازل الأساسية في تقييم أثر القواعد المحاسبية وقواعد رصد المخصصات على رأس مال القطاع المصرفي المبلغ به والمستخدم في مؤشرات السلامة المالية.

- يمكن لتقييمات مبادئ بازل الأساسية أن تسهم في تحديد السبب الأساسي للتغيرات المشاهدة في مؤشرات السلامة المالية عند تعارض التفسيرات. فعلى سبيل المثال، قد يشير انخفاض نسبة كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر إلى تدهور أو تحسن مؤشرات السلامة المالية، حيث يتوقف ذلك على ما إذا كان هذا التغيير ناتجا عن نمو سريع في الأصول التي تنطوي على قدر أكبر من المخاطر أو ناتجا عن إجراء علاجي يفرض إثبات قدر أكبر من الخسائر. ويعد التفسير الأخير هو الأكثر احتمالا في ظل نظام رقابي تتخذ فيه عادة إجراءات علاجية فورية. ويوفر المبدأ الثاني والعشرون من مبادئ بازل الأساسية معلومات عن مدى اتخاذ الأجهزة الرقابية للإجراءات العلاجية الفورية الرامية إلى الحد من المخاطر في النظام المالي.
- يمكن لتقييمات مبادئ بازل الأساسية أن تبين مدى استجابة النظام الرقابي للمشكلات التي تنشأ في القطاع المالي،

الجدول ١٣-١ مبادئ بازل الأساسية التي تحتوي على معلومات مفيدة لتفسير مؤشرات السلامة المالية

مبادئ بازل الأساسية التي توفر معلومات متعلقة بالرقابة الاحترازية على السلامة الاحترازية الكلية	رقم المبدأ	المعلومات التي يحتوي عليها مبدأ بازل الأساسي	المعلومات المتعلقة بالرقابة الاحترازية على السلامة الاحترازية الكلية
البنية التحتية المالية القوية	الشرط ١	سلامة سياسات الاقتصاد الكلي	١- البنية التحتية المالية القوية
سياسات الاقتصاد الكلي السليمة والمستقرة	الشرط ٢	النظام القضائي والمبادئ المحاسبية ونظم التدقيق ونظم الدفع والمقاصة	٢- البنية التحتية العامة المتطورة
كفاءة إجراءات اتخاذ القرار في البنوك	الشرط ٤	إجراءات اتخاذ القرار في البنوك	كفاءة إجراءات اتخاذ القرار في البنوك
شيكات الأمان العامة الملائمة	الشرط ٥	شيكات الأمان في البنوك	شيكات الأمان العامة الملائمة
الرقابة الفعالة	المبدأ ١	الاستقلالية	٢- الرقابة الفعالة
استقلالية السلطة الرقابية وصلاحياتها ومواردها	المبدأ ١	صلاحيات الإنفاذ	استقلالية السلطة الرقابية وصلاحياتها ومواردها
	المبدأ ١	الحماية القانونية	
القدرة على اتخاذ الإجراءات العلاجية الفورية استجابة لمواطن الضعف المحددة	المبدأ ٢٢	التدابير العلاجية	القدرة على اتخاذ الإجراءات العلاجية الفورية استجابة لمواطن الضعف المحددة
القدرة على جمع المعلومات اللازمة	المبدأ ١٦-١٩	الرقابة الميدانية والمكتبية	القدرة على جمع المعلومات اللازمة
القدرة على التحقق من البيانات التي تقدمها البنوك	المبدأ ٢١	المعايير المحاسبية	القدرة على التحقق من البيانات التي تقدمها البنوك
القدرة على جمع المعلومات المتعلقة بالأنشطة عبر الحدود والتحقق منها	المبدأ ١	تبادل المعلومات	القدرة على جمع المعلومات المتعلقة بالأنشطة عبر الحدود والتحقق منها
	المبدأ ٢٣-٢٥	تبادل المعلومات عبر الحدود	
الرقابة الاحترازية على السلامة الاحترازية الكلية	المبدأ ٦	كفاية رأس المال	٣- الرقابة الاحترازية على السلامة الاحترازية الكلية
الرقابة على مؤشرات السلامة المالية المتعلقة بكفاية رأس المال	المبدأ ٨	تقييم القروض ورصد مخصص خسائر القروض	الرقابة على مؤشرات السلامة المالية المتعلقة بكفاية رأس المال
	المبدأ ٢٠	الرقابة الموحدة	
	المبدأ ٢٣	الرقابة الموحدة عالمياً	
الرقابة على مؤشرات السلامة المالية المتعلقة بجودة الأصول	المبدأ ٧	السياسات الائتمانية	الرقابة على مؤشرات السلامة المالية المتعلقة بجودة الأصول
	المبدأ ٨	تقييم القروض ورصد مخصص خسائر القروض	
	المبدأ ٩	حدود الانكشافات الكبيرة	
	المبدأ ١٠	الإقراض المرتبط	
	المبدأ ٢٠	الرقابة الموحدة	
	المبدأ ٢٣	الرقابة الموحدة عالمياً	
الرقابة على مؤشرات السلامة المالية المتعلقة بالإيرادات والربحية	—	—	الرقابة على مؤشرات السلامة المالية المتعلقة بالإيرادات والربحية
الرقابة على مؤشرات السلامة المالية المتعلقة بالسيولة	المبدأ ١١	المخاطر القطرية	الرقابة على مؤشرات السلامة المالية المتعلقة بالسيولة
	المبدأ ١٣	المخاطر الأخرى	
الرقابة على مؤشرات السلامة المالية ذات الحساسية لمخاطر السوق	المبدأ ١٢	مخاطر السوق	الرقابة على مؤشرات السلامة المالية ذات الحساسية لمخاطر السوق

التي تحتية للأسواق المالية على نظم الدفع والتسوية وعلى مجموعة كبيرة من الأسواق المختلفة التي تعتمد عليها البنوك كمصادر للتمويل وفي مزاولة أنشطتها التجارية، كما تشمل أيضاً على عمليات البنك المركزي وغيرها من الترتيبات المتعلقة بالسيولة النظامية. وتؤثر البنية التحتية للنظام المالي على قدرة المؤسسات المالية على الحصول على السيولة وإدارتها. ويحتوي الجدولان ٨-١ و ٨-٢ على إطار لنشر بعض المعلومات المتعلقة بالبنية التحتية للنظام المالي ويمكن استخدامها للمساعدة في تفسير مؤشرات السلامة المالية المتعلقة بالسيولة.

٣٣-١٣ يمكن الاستفادة من المعلومات المتعلقة بأنواع الأسواق وعملها في تقييم مدى تعرض القطاع المصرفي لمخاطر فقدان

وإدارة مخاطر السوق التي تواجهها البنوك أن تسهم في تفسير مؤشرات السلامة المالية ذات الحساسية لمخاطر السوق. وأخيراً، يوفر المبدأ الثالث عشر من مبادئ بازل الأساسية معلومات حول إدارة القطاع المصرفي لمخاطر السيولة.

• توفر تقييمات مبادئ بازل الأساسية معلومات بشأن المخاطر التي لا يمكن رصدها رصداً كافياً باستخدام مؤشرات السلامة المالية، ومنها المخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية.

#### دور المعلومات المتعلقة بالبنية التحتية المالية

٣٣-١٣ يمكن للمعلومات المتعلقة بالبنية التحتية للنظام المالي أن تسهم أيضاً في تفسير مؤشرات السلامة المالية. وتشتمل البنية

الإلكترونية). وقد تتأثر أيضا سيولة الأسواق المالية عن طريق خفض المخاطر الائتمانية وذلك في حدود ما يتم تسويته من صفقات عن طريق طرف مقابل مركزي.

١٣-٣٥ ويحتوي الكتاب الصادر عن بنك التسويات الدولية ويطلق عليه الكتاب الأحمر (راجع مرفق نص الفصل الثامن) على معلومات حول نظم الدفع في فرادى البلدان. وعلى وجه الخصوص، قد تنشأ انكشافات ائتمانية كبيرة جدا وقصيرة الأجل (ومنها الانكشافات خلال اليوم) في بعض نظم الدفع، وهو الأمر الذي قد يجعل البنوك أقل استعدادا لإقراض بعضها البعض خلال الأزمات. وبالتالي، قد يكون من المحبذ مراقبة مؤشرات أداء نظم الدفع، مثل تلك المتعلقة على سبيل المثال بالانكشافات بين البنوك خلال اليوم وعمليات السحب على المكشوف خلال اليوم. وعلاوة على ذلك، قد يكون من المفيد الحصول على معلومات تتعلق بفترات التأخر في عمليات التسوية وترتيبات المشاركة في الخسائر والاعتماد على الضمانات والأسواق التي تطبق نظام التسوية الإجمالية في الوقت الحقيقي: فكل هذه المعلومات تعطي مؤشرات عن مدى نجاح البنوك في السيطرة على مصدر الخطر الائتماني هذا.

١٣-٣٦ وأيضا من الأمور ذات الصلة بتفسير مؤشرات السلامة المالية الخاصة بالسيولة المعلومات المتعلقة بشبكة أمان النظام المالي، بما في ذلك برامج حماية الودائع ودعم السيولة الذي تقدمه البنوك المركزية للأسواق والذي يؤثر على مدى إمكانية استمرار البنوك في الحصول على السيولة من الأسواق خلال الأزمات.

فرص الحصول على التمويل من الأسواق خلال إحدى الأزمات. فعلى سبيل المثال، رغم أن سوق التداول بين البنوك تُعد بصفة عامة أهم مصادر تمويل البنوك وأقلها تكلفة، فإن البنوك يمكن أن تفقد فرص الحصول على التمويل من هذه السوق إذا تدهورت جودة قروضها ولو بمقدار ضئيل نسبيا. وفي المقابل، من المرجح أن تكون فرص الحصول على التمويل من أسواق اتفاقات إعادة الشراء وأسواق الأوراق المالية أقوى في ظل هذا التدهور، حيث تقوم أسواق اتفاقات إعادة الشراء بمنح القروض بضمان بينما تقوم أسواق الأوراق المالية بتسعير المخاطر عن طريق فرض فرق سعر فائدة أكبر على المقترضين الأقل جودة.

١٣-٣٤ يمكن الحصول على معلومات عن قوة السيولة في السوق من المعلومات المتعلقة بالهيكل الجزئي للسوق مثل ما إذا كانت الأسواق تتخذ شكل البورصات المنظمة أم الأسواق غير المنظمة (over-the-counter) أم تعتمد على نظم التداول الإلكترونية. فبالنسبة للأسواق غير المنظمة، يمكن الاستفادة من المعلومات المتعلقة بالسمات المؤثرة على قدرة صناع السوق مثل عددهم وحجم المراكز التي يتخذونها. وبالنسبة للبورصات، يمكن الاستفادة من المعلومات المتعلقة بنظم التداول وشفافية الأسعار والقواعد التي تحكم نظام هامش الشراء ورأس المال الذي ترصده البورصة لدعم التداول. أما في نظم التداول الإلكترونية، فيكون مؤشر السيولة هو حجم التعاملات النمطي. وأيضا من الأمور ذات الصلة مدى تداول الأصول وثيقة الصلة ببعضها في أنواع مختلفة من الأسواق، والتي يمكن أن تحل محل بعضها البعض إذا فقدت إحدى الأسواق سيولتها (على سبيل المثال، يتم تداول بعض العملات في الأسواق غير المنظمة والبورصات ونظم التداول

## ١٤ - استخدامات مؤشرات السلامة المالية النوعية

### مقدمة

وإلى جانب حجم رأس المال، قد يكون من المفيد أيضاً مراقبة مؤشرات جودة رأس المال. وفي العديد من البلدان، يتكون رأس مال البنك من عدة عناصر تتفاوت في مدى توافرها وقدرتها على استيعاب الخسائر، حتى داخل فئات رأس المال الواسعة، وهي طبقة رأس المال الأولى والثانية والثالثة. وإذا ما أمكن الإبلاغ عن عناصر رأس المال هذه كل على حدة، فإنها يمكن أن تكون بمثابة مؤشرات إضافية لقدرة البنوك على تحمل الخسائر وأن تساعد على تفسير النسب الكلية لرأس المال.

١٤-١ ناقش الفصل السابق مدى الحاجة إلى مؤشرات السلامة المالية وضرورة توافرها مع مفهوم تحليل السلامة الاحترازية الكلية. ويتناول هذا الفصل استخدامات مؤشرات السلامة المالية التي أقرها المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي<sup>١</sup>. وفيما يلي نستعرض هذه المؤشرات وفقاً لكل قطاع:

### جهات تلقي الودائع

١٤-٤ تقدمت لجنة بازل للرقابة المصرفية مؤخراً بمقترحات لتحديث نسب رأس المال القياسية لزيادة الحساسية إزاء المخاطر في متطلبات رأس المال وذلك بمراعاة التطور السريع في أساليب إدارة المخاطر والابتكار المالي<sup>٢</sup>. وهذه المقترحات تدخل مزيداً من التحسين على نظام الترجيح بالمخاطر بغية ربط فئاته بدقة أكبر بالمخاطر الاقتصادية التي تواجهها البنوك. ويمكن قياس هذه المخاطر بواسطة نظم التصنيفات الداخلية الخاصة بكل بنك كما يمكن قياسها، كإجراء بديل، على أساس التصنيفات التي تمنحها وكالات التصنيف الخارجية. ومع ذلك، فتطوير أساليب قياس المخاطر قد يأتي على حساب إمكانية مقارنة المعلومات بين البنوك، لأنه بموجب هذه المقترحات الجديدة قد تختلف الأساليب التي يتبعها كل بنك لتقدير مخاطر الائتمان. وقد يصعب تجميع بيانات فرادي البنوك بسبب ما ينشأ من اختلافات بين البنوك في نسب الأصول المرجحة بالمخاطر ونسب رأس المال.

١٤-٢ يمكن تحليل مواطن القوة والضعف لجهات تلقي الودائع تحت عناوين كفاية رأس المال (capital adequacy)، وجودة الأصول (asset quality)، والإيرادات والربحية (earnings and profitability)، والسيولة (liquidity)، ودرجة الحساسية لمخاطر السوق (sensitivity to market risk). ويطلق على ذلك عادة إطار "CAMELS" الذي تستخدمه جهات الرقابة على البنوك في تقييمها سلامة المؤسسات المنفردة، بما في ذلك الرمز "M" الذي يمثل جودة الإدارة (-quality of management). والذي لا يدخل ضمن نطاق مؤشرات السلامة المالية<sup>٣</sup>.

### كفاية رأس المال

١٤-٥ وتعد القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات كنسبة من رأس المال أحد المؤشرات المهمة لقدرة رأس مال البنك على تحمل خسائر القروض المتعثرة. ويمكن لهذا المؤشر أن يسهم في الكشف عن حالات تأخر جهات تلقي الودائع في حل مشكلات جودة الأصول التي قد تزداد خطورتها بمرور الوقت نتيجة لذلك<sup>٤</sup>. وتعد القواعد جيدة الإعداد المعنية بتصنيف القروض ورصد المخصصات عاملاً أساسياً للحصول على نسبة ذات دلالة لرأس المال. فقواعد تصنيف القروض عادة ما تكون عاملاً محدداً لمستوى رصد المخصصات<sup>٥</sup>، وهو الأمر الذي يؤثر بدوره على رأس

١٤-٣ تحدد كفاية رأس المال وتوافره في نهاية الأمر قدرة المؤسسات المالية على تحمل الصدمات التي تتعرض لها ميزانياتها العمومية. والنسب الكلية لرأس المال المرجح بالمخاطر (على سبيل المثال، نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر) هي أكثر مؤشرات كفاية رأس المال شيوعاً، وذلك على أساس المنهجية التي أقرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية عام ١٩٨٨ (راجع الإطار ٤-٢). وغالباً ما تستخدم نسب الرفع المالي البسيطة - مثل نسبة رأس المال إلى الأصول - كمكمل لهذا المقياس. وقد يشير الاتجاه السلبي في هذه النسب إلى زيادة الانكشاف إلى المخاطر واحتمال وقوع مشكلات فيما يتعلق بكفاية رأس المال.

<sup>١</sup> راجع دراسة "BCBS (2004)"، لم تكن اتفاقية "بازل ٢" قد صدرت بعد في صيغتها النهائية وقت إعداد "المرشد".  
<sup>٢</sup> لا تظهر هذه النسبة ما إذا كان المقرض قد قدم للمقرض ضماناً أو أي شكل آخر من أشكال تخفيف حدة المخاطر الائتمانية. ويحتوي الملحق الثالث على صيغة بديلة لهذا المؤشر تشمل الضمان.  
<sup>٣</sup> يتناول الملحق السادس هذا الموضوع بمزيد من التفصيل.

<sup>١</sup> يعتمد هذا القسم من الفصل على دراسة "Sundararajan and others" (2002).

<sup>٢</sup> جودة الإدارة هي واحدة من المصادر المهمة المحتملة للتعرض إلى الخطر. ومع ذلك، فبدلاً من استخدام مؤشرات كمية لا يوجد إجماع عليها، تقوم سلطات منح التراخيص والسلطات الرقابية التابعة للقطاع المالي عادة بتقييم مصدر الخطر هذا على أساس نوعي.

في الاعتبار الهيكل القانوني وهيكل الملكية السائدين في بلد معين، وهو الأمر الذي يصعب معه غالباً استخدام هذا المؤشر في المقارنات بين البلدان. ويهدف تقدير حجم الانكشافات الكبيرة - الذي يقاس عادة كنسبة من رأس المال - إلى رصد التأثير السلبي المحتمل على مؤسسة مالية في حالة مواجهة مقترض واحد لصعوبات في خدمة التزاماته. وتحديد عدد هذه الانكشافات يعطي مؤشراً لمدى انتشار هذه الانكشافات الكبيرة. وعلاوة على ذلك، تعطي انكشافات جهات تلقي الودائع الكبرى للمؤسسات المقيمة الكبرى مؤشراً لتركز القروض ضمن المؤسسات الكبرى في النظام الاقتصادي.

١٤-١٠ في البلدان التي تسمح بالإقراض المحلي بالعملات الأجنبية، من المهم مراقبة نسبة القروض المقومة بالعملات الأجنبية إلى مجموع القروض. وتشير دراسة "Delgado and others (2002)" إلى أنه من الناحية المثالية، ينبغي أن يقوم مقياس المخاطر الناشئة عن الإقراض المحلي بالعملات الأجنبية بالكشف عن القروض الممنوحة للمقترضين المحليين ذوي المراكز غير المغطاة. وفي هذه الحالات، ستشمل المركز المغطاة "عمليات التغطية الطبيعية" أو عمليات الاقتراض التي يعوّض فيها الأثر السلبي لسعر الصرف على الخصوم بالعملات الأجنبية بأثر إيجابي على إيرادات وربحية الطرف المقترض. ويرتبط مستوى النسبة السابق ذكرها بمستوى نسبة الخصوم المقومة بالعملات الأجنبية إلى مجموع الخصوم - رغم ما قد يلاحظ من اختلافات - لاسيما عندما تكون مصادر التمويل بالعملات الأجنبية متاحة من خطوط ائتمان بالعملات الأجنبية ومن تدفقات رأسمالية داخلية أخرى بالعملات الأجنبية. وينبغي ملاحظة أنه نظراً للطبيعة المركبة لمخاطر الائتمان والعملية في القروض المقومة بالعملات الأجنبية، فإن المخاطر قد توجد حتى في المؤسسات ذات المراكز المتوازنة بالعملات الأجنبية. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى خسائر مباشرة لدى القطاع المصرفي لكنه قد يكون له أيضاً تأثير غير مباشر على جودة الأصول حيث يؤدي إلى خسائر لدى قطاع الشركات غير المالية.

١٤-١١ وقد تكون المشتقات أحد مواطن الضعف. وينبغي مراقبة المراكز في هذه الأدوات مراقبة مباشرة وإثباتها في الميزانيات العمومية باستخدام القيمة السوقية أو مقياس قيمة معادل. وعلاوة على ذلك، تتطلب مراقبة سلامة البنوك تتبع المخاطر المصاحبة للعمليات خارج الميزانية العمومية (الناشئة عن الضمانات وترتيبات الإقراض الطارئ). وكقاعدة عامة، ينبغي أن تشمل "الانكشافات" على المراكز في الميزانية العمومية وخارجها، بدلاً من اقتصرها على المراكز في

<sup>٦</sup>البيانات المتعلقة بالائتمان - الأصول التي يتحمل عنها الطرف المقابل التزاماً بالدين - تعد مفهوماً أشمل من القروض ويمكن أيضاً استخدامها.

المال بصورة غير مباشرة (من خلال تخفيض الدخل) وبصورة مباشرة (من خلال إدراج المخصصات العامة في رأس المال التنظيمي). وعلاوة على ذلك، ينبغي للبنوك في إطار مؤشرات السلامة المالية أن تخصص مخصصات معينة من القروض - أي أن الائتمان ينبغي حسابه على أساس صاف - وهو ما يقلل قيمة إجمالي الأصول ومن ثم قيمة رأس المال (عندما تحسب الأخيرة على أساس المتبقي).

#### جودة الأصول

١٤-٦ غالباً ما تنشأ المخاطر التي تهدد ملاءة المؤسسات المالية من تدهور في قيمة الأصول، وهو ما قد ينشأ بدوره نتيجة تدهور السلامة المالية للمقترضين من هذه المؤسسات وتدهور ربحيتهم، ولاسيما المقترضين التابعين لقطاع الشركات غير المالية (يتم تناول هذا الموضوع لاحقاً). وغالباً ما تستخدم نسبة القروض المتعثرة كنسبة من مجموع القروض الإجمالية كمؤشر لجودة الأصول. وتعد نسبة التغطية - نسبة المخصصات إلى القروض المتعثرة - بمثابة مقياس لحجم القروض المتعثرة التي تم رصد المخصصات لها بالفعل.

١٤-٧ ويدل عدم تنوع محفظة القروض على وجود موطن ضعف خطير في النظام المالي. فتركز القروض في قطاع أو نشاط اقتصادي معين (يقاس كنسبة من إجمالي القروض) يجعل البنوك عرضة للتأثر بالتطورات المعاكسة في ذلك القطاع أو النشاط. وينطبق ذلك بوجه خاص على الانكشافات لمخاطر قطاع العقارات. والظروف الخاصة بكل بلد أو إقليم تحدد غالباً القطاعات الاقتصادية التي يجب مراقبتها على وجه الخصوص لأغراض السلامة الاحترازية الكلية.

١٤-٨ وقد يكون الانكشاف للمخاطر القطرية مهماً أيضاً في البلدان التي تشارك مشاركة فعالة في الأسواق المالية الدولية. وتسمح البيانات المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للقروض بمراقبة المخاطر الائتمانية الناشئة عن الانكشافات لبلدان (أو مجموعات بلدان) معينة، وتقييم أثر الأحداث المعاكسة في هذه البلدان على النظام المالي المحلي.

١٤-٩ وقد ينشأ أيضاً تركيز المخاطر الائتمانية في عدد قليل من المقترضين نتيجة الإقراض لنزوي الصلة والانكشافات الكبيرة لفرادى المقترضين. وتعد مراقبة الإقراض لنزوي الصلة - الذي يقاس عادة بنسبة رأس المال التي يتم إقراضها للأطراف ذوي الصلة - في غاية الأهمية في ظل وجود المجمعات ذات النشاط المختلط التي تهيمن فيها الشركات الصناعية على المؤسسات المالية. وقد تخفف المعايير الائتمانية بالنسبة للقروض الممنوحة للشركات المنتسبة حتى عندما توضع شروط القرض استناداً إلى عوامل السوق. وعادة ما يوضع تعريف الطرف ذي الصلة أخذاً

أسعار الفائدة على القروض وانخفاضها على الودائع وارتفاع تكاليف التشغيل مقارنة بنشاط بنوك الجملّة المتعاملة مع الشركات. وغالبا ما يقترن ارتفاع هامش ربح النشاط بارتفاع تكاليف التشغيل. وبالنسبة إلى البنوك التي تقدم مجموعة أكبر من الخدمات، كبنوك الاستثمار، فغالبا ما يرتفع لديها الدخل بخلاف الفائدة.

١٤-١٦ ويمكن أيضا احتساب العائدات على أساس معدل بالمخاطر، رغم أن ذلك ليس هو المنهج المتبع في المرشد. ويحتسب العائد المعدل بالمخاطر عن طريق خصم التدفقات النقدية وفقا لدرجة تقلبها: فكلما زادت تقلبات التدفقات النقدية، زاد معدل الخصم وانخفض العائد المعدل بالمخاطر. وعائد رأس المال المعدل حسب المخاطر يقيس العائد على رأس المال المطلوب لموازنة خسائر الأصول ذات الصلة إذا أدت التقلبات إلى انخفاض قيمتها (بانحرافين معياريين أو أكثر). وعائد رأس المال المعدل حسب المخاطر مفيد بشكل خاص للبنوك في تقييم الأعمال التجارية والمنتجات وفقا لوضعها في نطاق المخاطرة/ العائد وبالتالي تسعير أي معاملة على نحو صحيح. وعلى المستوى القطاعي، يمكن احتساب عائد رأس المال المعدل حسب المخاطر بنسبة هامش الفائدة إلى الأصول مضمونة في الخسارة المحتملة. ويتطلب تقدير قيمة الخسارة المحتملة بيانات عن معدلات التعثر والاسترداد السابقة وعن قدرة البنوك على تسييل الأصول (مخاطر السيولة).

#### السيولة

١٤-١٧ يؤثر مستوى السيولة على قدرة الجهاز المصرفي على تحمل الصدمات. فعلى سبيل المثال، قد تؤدي صدمة كبيرة - تسهم في خسائر الائتمان أو السوق - إلى فقدان ثقة المشاركين في السوق أو المودعين في القطاع المصرفي. وقد يؤدي هذا بدوره إلى أزمة سيولة من شأنها دفع البنوك ذات الملاءة إلى الإعسار، لأنها قد تضطر إلى بيع أصولها بأسعار بخسة للحصول على السيولة إذا فقدت فرص الحصول على التمويل.

١٤-١٨ من مقاييس السيولة الشائعة نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول (نسبة الأصول السائلة) التي تبين مدى قدرة القطاع على استيعاب انكماش الميزانية العمومية قبل أن يضطر لبيع الأصول غير السائلة. ونسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل هي مقياس آخر للسيولة بين الخصوم قصيرة الأجل التي ستغطيها مبيعات الأصول في حالة فقدان فرص الحصول على التمويل. ويمكن لهذه المؤشرات أن تبرز حالات التباين المفرط بين آجال الاستحقاق والحاجة إلى إدارة السيولة بعناية أكبر. وتستخدم أيضا نسبة ورائع العملاء إلى مجموع القروض (بخلاف ما بين البنوك) في بعض الأحيان للكشف عن مشكلات السيولة - فانخفاض النسبة قد يشير إلى ضغط سيولة محتمل في الجهاز المصرفي، وربما إلى فقدان ثقة المودعين والمستثمرين في استمرارية القطاع في الأمد الطويل.

الميزانية العمومية. ومع ذلك، فقد ينتج عن المراكز خارج الميزانية مشكلات خاصة في تقييم وضع المؤسسات المالية، بسبب عدم الإبلاغ عن هذه المراكز في بعض البلدان.

#### الإيرادات والربحية

١٤-١٢ تُستخدم البيانات المحاسبية المتعلقة بهوامش البنوك ودخلها ومصروفاتها استخداما واسع النطاق كمؤشرات لربحية البنوك. ومن أكثر نسب التشغيل شيوعا في تقييم ربحية البنوك، نسبة صافي الدخل إلى متوسط مجموع الأصول - التي يطلق عليها أيضا "العائد على الأصول" - ونسبة صافي الدخل إلى متوسط أسهم رأس المال - التي يطلق عليها أيضا "العائد على أسهم رأس المال".<sup>٧</sup>

١٤-١٣ وينبغي النظر في الاختلافات بين البلدان من حيث هيكل رأس المال ومزيج النشاط عند تحليل أداء البنوك وفي الوقت نفسه إبراز الحاجة إلى دراسة نسب التشغيل المختلفة<sup>٨</sup> فالبنوك التي تعتمد بقدر أقل على الرفع المالي (حصص ملكية مرتفعة) تبلغ عادة قدرا أكبر من العائد على الأصول وإن كانت تبلغ عن قدر أقل من العائد على أسهم رأس المال. وبالتالي، فإن تحليل الربحية استنادا فقط إلى العائد على أسهم رأس المال سيغفل في الغالب ارتفاع المخاطر المصاحبة عادة لارتفاع نسبة الرفع المالي. وقد تتأثر نسب الدخل أيضا بنسبة الرفع المالي. ففي حالة البنوك التي لديها نسب رفع مالي منخفضة، ستكون نسب هامش الفائدة وصافي الدخل لديها أعلى نظرا لأن البنوك التي لديها مستويات أعلى من أسهم رأس المال تحتاج لعدد أقل من القروض لدعم مستوى معين من الأصول وبالتالي تقل لديها مصروفات الفائدة. وينبغي أيضا مراقبة نسبة إجمالي الدخل المتولد من الرسوم والعمولات مقارنة بصافي الدخل من الفائدة، حيث قد يختلف توظيف رأس المال ومستوى تكاليف التشغيل ومستوى الأصول المحتفظ بها.

١٤-١٤ وقد تعطي المعلومات المتعلقة بالفرق بين أسعار الفائدة على القروض والودائع مؤشرا لربحية القطاع، بينما تعطي البيانات المتعلقة بنسبة دخل التداول إلى مجموع الدخل مؤشرا لمدى الاعتماد على النشاط المرتبط بالسوق في تحقيق الأرباح. كذلك نجد أن نسبة مصروفات العاملين إلى المصروفات بخلاف الفوائد ونسبة المصروفات بخلاف الفوائد إلى مجموع الدخل يمكن أن تعطي مؤشرا للكفاءة في استخدام الموارد، وقد يؤثر ارتفاع النسب وتزايدها المستمر على الربحية.

١٤-١٥ وعند تحليل النسب المذكورة سابقا، ينبغي أن يؤخذ في الحسبان اختلاف مزيج الأنشطة المصرفية بين البنوك. وعلى سبيل المثال، فإن نشاط بنوك التجزئة يصاحبه ارتفاع

<sup>٧</sup> يمكن احتساب النسب باستخدام مقاييس متعددة للدخل، مثل قبل أو بعد المخصصات وقبل أو بعد الرسوم الضريبية (وصافي البنود الاستثنائية).  
<sup>٨</sup> راجع دراسة (Vittas (1991).



وفي هذه الحالات، من المهم قياس سيولة أسواق النقد الأجنبي ومراقبة محدوداتها. وتعتمد أيضا سيولة النقد الأجنبي على التطورات التي يشهدها القطاع الخارجي، حيث يحتمل تغير اتجاهات التدفقات الرأسمالية وأن تصبح احتياطات النقد الأجنبي غير كافية.

١٤-٢٤ وتوفر تسهيلات البنوك المركزية القائمة، والمتاحة بمبادرة من البنوك، السيولة اللازمة للبنوك (عادة مقابل ضمانات) وتشكل عنصرا أساسيا في البنية التحتية للسيولة. وغالبا ما يترتب على زيادة القروض المقدمة من البنك المركزي إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى - كنسبة من رؤوس أموالها أو التزاماتها - مشكلات حادة في السيولة (وفي كثير من الأحيان في مستويات الملاءة أيضا) داخل النظام المالي. ولذلك، يتعين مراقبة قروض البنك المركزي إلى المؤسسات المالية من خلال متابعة الإحصاءات النقدية والمالية.<sup>١٠</sup>

١٤-٢٥ ويعد تشتت أسعار الفائدة بين البنوك مؤشرا مفيدا جدا لمشكلات السيولة والأزمات المصرفية. وغالبا ما تكون البنوك نفسها أول من يكتشف المشكلات في البنوك الأخرى حيث تتعامل معها في سوق التداول بين البنوك. وارتفاع تشتت أسعار الفائدة بين البنوك - والذي يقاس - على سبيل المثال - بالفرق بين أعلى سعر وأقل سعر في هذه السوق - قد يشير إلى أن بعض المؤسسات محفوفة بالمخاطر حسب رؤية نظرائها. وعلاوة على ذلك، قد يشير تغير الحدود الائتمانية بين البنوك أو عدم استعداد بعض المؤسسات لإقراض المؤسسات الأخرى إلى وجود مخاوف شديدة بشأن السيولة لدى الأخيرة.

#### الحساسية لمخاطر السوق

١٤-٢٦ مع تزايد مشاركة البنوك في العمليات المتنوعة وزيادة حيازتها لمراكز في الأدوات المالية، ازداد تعرضها لمخاطر الخسائر الناجمة عن التغيرات في أسعار السوق، أي مخاطر السوق. وتعد مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف هي أهم عناصر مخاطر السوق. وعلاوة على ذلك، يسمح للبنوك في بعض البلدان بالمتاجرة لحسابها الخاص في أسواق الأوراق المالية، وهو ما يؤدي إلى مخاطر أسعار أسهم رأس المال. وقد تستخدم المشتقات المالية لإدارة هذه المخاطر.

١٤-٢٧ ومن المؤشرات التي يمكن استخدامها لمعرفة مدى الحساسية لمخاطر أسعار الفائدة "مدة" استحقاق الأصول

١٤-١٩ والمعلومات المتعلقة بتقلبات خصوم البنوك يمكن أن تكون مكملة للمعلومات التي توفرها نسب السيولة. وينبغي إجراء مراقبة وثيقة لخصوم البنوك المعرضة لمخاطر تغير اتجاه تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية - مثل خطوط الائتمان الخارجية وودائع غير المقيمين - وذلك من خلال - على سبيل المثال - مؤشرات تبين حجم هذا النوع من التمويل في مجموع خصوم البنوك. وتبرز هذه المؤشرات التي تبين مدى الانكشاف لحركات رؤوس الأموال الدولية علاقة تحليل السلامة الاحترازية الكلية بتقييم مواطن التعرض للمخاطر الخارجية.

١٤-٢٠ ونظرا لاعتماد سيولة البنوك على مستوى سيولة النظام ككل، فمن المهم مراقبة مقاييس سيولة السوق. وقد يكون التركيز على أحد سندات الدين المعيارية الصادرة عن الحكومة المحلية أو البنك المركزي، وعلى الأوراق المالية الأخرى الأكثر ارتباطا بسيولة البنوك. ويمكن لمؤشرات ضيق السوق وعمقها ومرونتها أن ترصد مستوى سيولة السوق.<sup>١١</sup>

١٤-٢١ ويبين مؤشر ضيق السوق التكلفة العامة التي يتم تحملها عند إجراء معاملة ما بغض النظر عن مستوى الأسعار في السوق، ويمكن قياسه بالفرق بين سعري الشراء والبيع (الفرق بين السعر الذي يرغب أحد المشاركين في السوق في شراء إحدى الأوراق المالية به والسعر الذي يرغب في بيعها به). وقد يشير ضيق الفرق إلى سوق أكثر تنافسية يزداد فيها عدد المشترين والبائعين الذين يوفران السيولة. ومراقبة تقلبات فروق الأسعار ربما تكون أيضا مفيدة لأغراض السلامة المالية الاحترازية الكلية. وقد تكون فروق الأسعار مرتفعة نسبيا في نظام مالي لكنها مستقرة، بينما قد تكون منخفضة في المتوسط في نظام مالي أقل استقرارا ولكنها معرضة لتقلبات أكثر في فترات الضغوط.

١٤-٢٢ ويشير عمق السوق إلى حجم عمليات المتاجرة التي يمكن إجراؤها دون التأثير على الأسعار السائدة في السوق ويمكن قياسه بنسبة التعامل. بينما تشير مرونة السوق إلى سرعة تلاشي تقلبات الأسعار الناشئة عن عمليات المتاجرة، ويمكن قياسها بنسبة "هوي هويبل".

١٤-٢٣ وفي حالات التعامل بالنقد الأجنبي، قد تتعذر إدارة السيولة إذا كانت إمكانية الحصول على النقد الأجنبي محدودة وكانت خطوط النقد الأجنبي بين البنوك عرضة للانقطاع.

<sup>١٠</sup> في الأوقات التي تشهد أزمات مالية معينة، قد لا يكون تجار الأوراق المالية مستعدين على الإطلاق لاتخاذ مراكز في بعض الأوراق المالية. ويمكن رصد هذه الحالات من خلال المسوح التي تجرى على التجار الرئيسيين في الأوراق المالية. راجع دراسة (2001) Nelson and Passmore.

<sup>١١</sup> قد يكون لهذه المعاملات أيضا انعكاسات مهمة على أداء السياسة النقدية والمركز المالي للبنك المركزي.

الالتزامات، ومن المؤشرات الشائعة في هذا الصدد نسبة مجموع الدين إلى أسهم رأس المال، ويطلق عليها أيضا نسبة المديونية (أو الرفع المالي).

١٤-٣٣ تعد الربحية من المحددات المهمة لقوة الشركات، إذ تؤثر على نمو رأس المال، والقدرة على زيادة أسهم رأس المال، وطاقة التشغيل، والقدرة على تحمل الصدمات المناوئة، وفي النهاية، القدرة على تسديد الالتزامات والاستمرارية. والانخفاضات الحادة في ربحية قطاع الشركات قد تكون بمثابة مؤشر في غاية الأهمية لإعسار النظام المالي. ومن أهم مقاييس الربحية (١) العائد على أسهم رأس المال (نسبة الأرباح قبل الفائدة والضريبة إلى متوسط أسهم رأس المال)؛ و(٢) العائد على الأصول (نسبة الأرباح قبل الفائدة والضريبة إلى متوسط الأصول)؛ و(٣) نسبة الدخل إلى المبيعات (نسبة الأرباح قبل الفائدة والضريبة إلى المبيعات).<sup>١١</sup> ورغم أن المستويات المطلقة لهذه النسب مهمة، فإن التركيز على الاتجاهات العامة على نفس القدر من الأهمية. فالمعلومات المتعلقة بالربحية تتأثر بشكل كبير بهيكل السوق - أي سمات القطاع والبيئة التنافسية ومرونة الأسعار.

١٤-٣٤ ويمكن النظر أيضا للإيرادات من حيث علاقتها بعبء المصروفات الثابتة في الشركة. وتقاس كفاية التدفقات النقدية غالبا بنسبة الإيرادات إلى مصروفات الفائدة أو بنسبة الإيرادات إلى مدفوعات خدمة الدين (الفائدة وأصل الدين). ويمكن قياس الأرباح قبل الفائدة والضرائب. وتشير هذه النسب إلى احتمالات تعرض الشركة لأزمة مالية بشكل أفضل من نسبة الرفع المالي بالشركة، حيث يشير انخفاض القدرة على خدمة الدين إلى تفاقم الضعف المالي. وعلاوة على ذلك، تحدد سيولة الشركات قدرة القطاع على القيام بالنشاط دون تعريض جودة الائتمان للخطر.

١٤-٣٥ وتقدير درجة تعرض قطاع الشركات للمخاطر ينبغي أيضا أن يقيس نسبة الانكشافات الصافية لمخاطر النقد الأجنبي إلى أسهم رأس المال، إذ قد يلقي الانخفاض الشديد في قيمة العملة بضغط حادة على البنوك التي يتحمل عملاؤها أعباء كبيرة لخدمة الدين بالعملات الأجنبية. وينطبق ذلك على كل من الشركات التي تقتصر محليا بالعملات الأجنبية والشركات التي تتجه نحو مصادر التمويل الخارجية.<sup>١٢</sup>

١٤-٣٦ وأحد مقاييس اتجاهات الإفلاس في هذا القطاع يتمثل في عدد طلبات الحماية من مطالبات الدائنين الذي يتأثر بجودة قانون الإفلاس وطبيعته (وما يرتبط به من قوانين أخرى).

<sup>١١</sup> تمثل مقاييس الربحية قبل الضرائب مقاييس للدخل المكتسب عن طريق أنشطة المؤسسة خلال فترة معينة منفصلة عن النظام الضريبي (الذي قد يختلف إلى حد كبير بين البلدان) وبالتالي فإن هذه المقاييس مناسبة لإجراء المقارنات الدولية.

<sup>١٢</sup> في بعض الحالات قد يؤدي تشديد الرقابة على القطاع المالي إلى خلق حوافز لدى الشركات للاقتراض من الخارج، وبالتالي تنتقل مواطن الضعف المرتبطة بالانكشاف لمخاطر النقد الأجنبي إلى قطاع الشركات.

والخصوم. وكلما زاد التباين بين مدة الاستحقاق المتبقي في الأصول والخصوم أو "متوسط" أعمارها، زادت مخاطر أسعار الفائدة، وزاد الأثر المحتمل للتغيرات في أسعار الفائدة على الإيرادات ورأس المال. ويمكن استخدام تحليل الفجوة (Gap Analysis) كبديل من أجل تقييم مخاطر أسعار الفائدة. وبالنسبة للأصول والخصوم بخلاف أسهم رأس المال والتي تطبق عليها أسعار فائدة متغيرة، فإن تحليل الفجوة يأخذ في الحسبان متوسط فترة إعادة التسعير، أما بالنسبة للأدوات التي تطبق عليها أسعار فائدة ثابتة، يركز التحليل على الزمن المتبقي حتى استحقاق التسديد.

١٤-٢٨ وأكثر المقاييس شيوعا للانكشاف لمخاطر النقد الأجنبي هو المركز الصافي المفتوح، وفقا لتعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية، ومن المقاييس الشائعة لانكشاف بنك ما لمخاطر أسهم رأس المال المركز الصافي المفتوح في حصص ملكيته.

### الشركات المالية الأخرى

١٤-٢٩ تسهم مؤشرات السلامة المالية المتعلقة بقطاع الشركات المالية الأخرى في مراقبة المخاطر المحتملة الناشئة عن هذا القطاع وزيادة الوعي بها. وينبغي أن توفر هذه المؤشرات معلومات عن حجم قطاع الشركات المالية الأخرى - نسبة أصول الشركات المالية الأخرى إلى مجموع الأصول المالية - لمعرفة مدى أهميته النظامية. ويختلف حد الحجم من حيث أهميته النظامية من بلد إلى بلد حسب الوضع المؤسسي، كأسلوب الشركات المالية الأخرى في جمع الأموال من الجمهور (وشرائع الجمهور - صغار مدخرين أم مستثمرو جملة - التي تجمع الأموال منها). ويمكن لمؤشر نسبة أصول الشركات المالية الأخرى إلى إجمالي الناتج المحلي أن يوفر أيضا معلومات عن أهمية هذا القطاع. وأخيرا، قد تشير سرعة التوسع في الائتمان وتراكم الأصول بوجه عام إلى احتمال حدوث مشكلات في هذا القطاع.

١٤-٣٠ ولم تصل مؤشرات السلامة المالية المتعلقة بالشركات المالية الأخرى بعد إلى مرحلة التطور التي بلغتها مؤشرات السلامة المالية المتعلقة بجهات تلقي الودائع.

### الشركات غير المالية

١٤-٣١ تعتمد جودة حوافز القروض لدى المؤسسات المالية بشكل مباشر على السلامة المالية للمقترضين من هذه المؤسسات وربحياتهم، لاسيما المقترضين التابعين لقطاع الشركات غير المالية. وبالتالي، من المهم مراقبة الوضع المالي لهذا القطاع.

١٤-٣٢ يزيد الرفع المالي المفرط لدى الشركات من درجة تعرضها للمخاطر في حالة وقوع صدمة وقد يحد من قدرتها على تسديد

مكونات حوافظ أصول قطاع الأسر مدى انكشاف القطاع لمخاطر تغيرات أسعار الأسهم والعقارات.

### أسواق العقارات

١٤-٤٠ إن الزيادات السريعة في أسعار العقارات - التي تحدث غالباً نتيجة السياسة النقدية التوسعية أو التدفقات الرأسمالية الكبيرة الوافدة - ويتبعها هبوط اقتصادي حاد، قد تترك تأثيراً ضاراً على سلامة القطاع المالي من خلال تأثيرها على جودة الائتمان وقيمة الضمانات.

١٤-٤١ وفي الوضع المثالي، ينبغي تحليل مجموعة من المؤشرات لإدراك التطورات التي تشهدها سوق العقارات وتقدير مدى انكشاف القطاع المالي لقطاع العقارات. ولتحديد مدى خطورة هذا الانكشاف، يجب التمييز بين مختلف أنواع القروض المرتبطة بالعقارات والتي قد تختلف اختلافاً كبيراً فيما بينها من حيث خصائص مخاطرها. فعلى سبيل المثال، سيكون من المفيد التمييز بين الإقراض (١) بغرض الاستثمار في (شراء) العقارات التجارية - أو بشكل أعم - لشركات البناء، و(٢) بغرض الاستثمار في العقارات السكنية، بما في ذلك القروض العقارية.

### قطاع الأسر المعيشية

١٤-٣٧ قد يكون حجم انكشاف قطاع الأسر المعيشية لجهات تلقي الودائع كبيراً. وعلاوة على ذلك، يؤثر السلوك الاستهلاكي لهذا القطاع تأثيراً كبيراً على قطاع الشركات، بينما يمكن أن تؤثر القرارات الخاصة بحافظة أصول قطاع الأسر على أسعار الخصوم والأصول المصرفية.

١٤-٣٨ ويمكن تقدير درجة تعرض قطاع الأسر للمخاطر عن طريق استخدام بيانات الميزانيات العمومية القطاعية وتدفق الأموال وغيرها من بيانات الاقتصاد الكلي والجزئي. وتتضمن المؤشرات نسبة القروض إلى إجمالي الناتج المحلي، ونسبة الدين إلى الأصول، ونسبة عبء الدين (مدفوعات الأصل والفوائد) إلى الدخل. والمؤشرات الأخرى التي يمكن استخدامها تستمد من تحليل مخاطر الائتمان، مثل نسبة قروض قطاع الأسر إلى قيمة الضمانات التي قدمها.

١٤-٣٩ ويركز الجانب الأكبر من تحليل مواطن الضعف في قطاع الأسر المعيشية على انكشاف جهات تلقي الودائع بشكل مباشر لهذا القطاع وهو بالتالي يعتمد اعتماداً كبيراً على تحليل قدرة هذا القطاع على خدمة الدين. وفي المقابل، يتضح مؤشرات

## ١٥- تحليل مجموعات النظراء والإحصاءات الوصفية

### مقدمة

١٥-١ أقر مستخدمو ومعدو مؤشرات السلامة المالية بأهمية تحليل مجموعات النظراء وتحليل التشتت. ويستعرض هذا الفصل الخيارات والأفكار في هذين المجالين لكي يستخدمها معدو البيانات ومحللوها.

١٥-٢ إن الميزانيات العمومية القطاعية وبيانات الدخل والمصروفات على مستوى القطاع يمكن أن تحجب معلومات مهمة. فعلى سبيل المثال، نجد أن نسبة رأس المال إلى الأصول لجهات تلقي الودائع على مستوى القطاع هي في الأساس متوسط نسبة رأس المال إلى الأصول للنظام المالي (والمستمدة من حاصل جمع كافة رؤوس أموال المؤسسات وقسمته على حاصل جمع كافة أصولها)، والتي إذا تم توزيعها بشكل طبيعي، ستوفر معلومات عن النسبة الوسيطة لرأس المال إلى الأصول إلى جانب النسبة الأكثر مشاهدة لرأس المال إلى الأصول (المناول). ومع ذلك، لا تشير هذه النسبة إلى ما إذا كانت نسب رأس المال في المؤسسات المنفردة تجتمع في نطاق ضيق حول القيمة المتوسطة أم تنشر على نطاق واسع. وعلاوة على ذلك، إذا كانت بيانات إحدى جهات تلقي الودائع ذات السيولة العالية توازن بيانات عدة مؤسسات لتلقي الودائع تعاني من ضعف السيولة، فقد تبدو النسبة الإجمالية قوية، مما يحجب مواطن الضعف الشديدة لدى جهات تلقي الودائع الضعيفة التي قد يؤدي تعثرها إلى انتقال العدوى إلى كافة عناصر النظام.

١٥-٣ ويمكن تكوين تشكيلة كبيرة من مجموعات النظراء المفيدة لأغراض المقارنة، كما يمكن إعداد الإحصاءات الوصفية لاختبار مدى تشتت وتركز المؤسسات داخل مجموعة النظراء أو القطاع. ويعرض هذا الفصل وصفا لبعض أنواع مجموعات النظراء ويتناول بالنقاش مقاييس التركيز والتشتت. ويتناول الفصل أيضا القضايا المتعلقة بإعداد هذه البيانات، مثل ترجيح مساهمة المؤسسات المنفردة، ويقدم بعض الإرشادات بشأن تحليل البيانات.

### تحليل مجموعات النظراء

١٥-٤ مجموعة النظراء هي مجموعة من المؤسسات المنفردة التي تصنف على أساس المعايير ذات الصلة من الناحية

التحليلية. ويمكن استخدام مجموعات النظراء لمقارنة نسب مؤشرات السلامة المالية (١) في فرادى جهات تلقي الودائع بنسب مؤسسات مماثلة، و (٢) في مجموعات النظراء بنسب مجموعات نظراء محلية أخرى، و (٣) في مجموعات النظراء عبر البلدان. ويمكن إجراء تحليل مجموعات النظراء باستخدام بيانات موحدة عبر الحدود أو بيانات موحدة على المستوى المحلي.

### أنواع مجموعات النظراء

١٥-٥ يمكن تكوين مجموعات نظراء مختلفة الأنواع حسب الاحتياجات التحليلية ومدى توافر البيانات. وقد تكون بعض المجموعات على أسس استثنائية. وعلى سبيل المثال، قد تغطي مجموعات النظراء المكونة استثنائياً أحدث الوافدين إلى السوق، وجهات تلقي الودائع التي لديها نسب رأس مال منخفضة أو عائد منخفض على أسهم رأس المال، وجهات تلقي الودائع التي لديها مستويات مرتفعة من القروض المتعثرة، وجهات تلقي الودائع التي تركز على إقراض أنواع معينة من المقترضين. وقد تكون مجموعات نظراء أخرى لتيسير إجراء التحليل المستمر، مثل تكوين مجموعات جهات تلقي الودائع من نفس الحجم (على أساس مجموع الأصول).

١٥-٦ وعلى سبيل المثال، يمكن بناء قواعد بيانات مجموعات النظراء وفقاً للتصنيفات الرئيسية التالية لجهات تلقي الودائع:

- حجم الأصول أو الإيرادات: قد يؤثر حجم المؤسسات على التنافسية في السوق أو إمكانية تأثير مؤسسة بحد ذاتها على السوق. وعلاوة على ذلك، فإن وضع مجموعة النظراء المؤلفة من كبرى مؤسسات لتلقي الودائع - على سبيل المثال أكبر ثلاث أو خمس مؤسسات لتلقي الودائع على أساس إجمالي الأصول - يكون مهما في الغالب لفهم الاستقرار الكلي، لأن جهات تلقي الودائع هذه تكون على الأرجح ذات أهمية نظامية وقد تمارس أكبر سلطة للتأثير على السوق. وتتألف مثل هذه المجموعة من عدد قليل من المؤسسات مما يسمح بتكوينها في معظم الاقتصادات وييسر إجراء المقارنات الدولية.
- نوع النشاط: مثل التمييز بين بنوك التجزئة المعتادة والبنوك العقارية.
- نوع الملكية: مثل التمييز بين جهات تلقي الودائع الخاضعة لسيطرة القطاع العام وتلك الخاضعة لسيطرة القطاع الخاص.

١١-١٥ ومع ذلك، وحتى منهج المجموعة المستقلة سيتطلب بيانات إضافية إذا كانت بيانات مجموعات النظراء تُعد بما يتماشى مع المنهج المتبع على مستوى القطاع. ويمكن الحصول على بعض هذه المعلومات من البيانات المبلّغة في الجدول ١١-٢ والجدول ١١-٤، وذلك حسب منهج التوحيد المعتمد. فعلى سبيل المثال، يمكن حذف حيازات أسهم رأس المال في حدود ما تحدده فرادى جهات تلقي الودائع من حيازاتها لأسهم رأس المال الصادرة عن جهات تلقي الودائع الأخرى. وكأمر عملي، يمكن إعداد بيانات مجموعات النظراء على أساس تقريبي يقوم على أفضل الممارسات، الأمر الذي يسمح بتحديد الاتجاهات العامة لكنه - حسب درجة التقريب ونطاق التحليل - قد يخفي العلاقات المتداخلة ذات الصلة. وفي هذه الظروف، من المحبذ أن يتعرف مستخدمو البيانات على مواطن القصور ذات الصلة التي يحتمل أن تشوب البيانات، مثل بيانات رأس المال والاحتياطيات التي لم تُعدّل بالكامل مقابل الحيازات داخل مجموعة النظراء.

### الإحصاءات الوصفية

١٢-١٥ هناك أوجه عديدة يستخدم فيها تحليل التركز والتشتت أساليب محدّدة حسب طبيعة الموضوع قيد الدراسة، وأنواع البيانات المتاحة وسهولة استخدامها، إلى جانب أوجه القصور في الكشف عن المعلومات المتعلقة بمؤسسات معينة. وينبغي مراعاة المرونة عند اختيار هذه الأساليب. ويحتوي هذا القسم على قائمة بالأساليب المفيدة في الحالات المختلفة. غير أنه عند نشر المعلومات للجمهور، قد تثبت بعض أنواع الإحصاءات الوصفية أنها ذات فائدة كبيرة، نظرا لقدرتها على وصف التركز والتشتت دون الكشف عن المعلومات المتعلقة بالمؤسسات المنفردة.

### مقاييس التركز

١٣-١٥ مؤشر هيرفيندال، حيث تكون قيمة "H" هي مجموع مربعات الانصببة السوقية لجميع الشركات في قطاع معين (راجع المثال أدناه).

$$H = \sum_{i=1}^N (share_i)^2$$

وباستخدام الأنصببة السوقية يركز هذا المؤشر على أهمية الشركات الأكبر حجما في المجتمع الإحصائي. وتدل القيم العالية على ارتفاع درجة التركز. وفي حالة عدم وجود تركيز، حيث يكون لكل شركة من مائة شركة، على سبيل المثال، حصة في السوق نسبتها ١٪، فإن قيمة  $H = 100$ . وفي المقابل، في حالة التركز الكامل، حيث يكون لشركة واحدة حصة في السوق نسبتها ١٠٠٪، فإن قيمة  $H = 100,000$ ، أي أن مساهمة الشركة الاحتكارية تبلغ  $100 \times 100 = 10,000$ . وفي بعض الأحيان تستخدم قاعدة عامة حيث يدل انخفاض قيمة H عن

• جهات تلقي الودائع الخارجية (أوفشور) والمؤسسات المحلية: جهات تلقي الودائع الخارجية لا تستطيع إجراء معاملات إلا مع غير المقيمين ولذا يمكن أن تشكل مجموعة مهمة لتحليل أعمالها.

• المنطقة التي يتبعها البلد.

٧-١٥ من القائمة المبينة أعلاه، يشجع المرشد - على الأقل - على إعداد مؤشرات السلامة المالية الأساسية لمجموعات النظراء على أساس الحجم النسبي للأصول. ولا يحبذ المرشد نشر بيانات مجموعات النظراء التي قد تكشف عن معلومات تتعلق بمؤسسات معينة ما لم تكن سلطات البلد تلزم جهات تلقي الودائع عادة بالكشف للجمهور عن هذه المعلومات.

### إعداد بيانات مجموعات النظراء

٨-١٥ يتمثل أحد الخيارات الرئيسية عند بناء قواعد بيانات مجموعات النظراء في تحديد كيفية إعداد هذه البيانات. ويصرف النظر عن المنهج المتبع، يعتمد بناء قواعد بيانات مجموعات النظراء اعتمادا كبيرا على تكلفة إعدادها وسهولة إعادة تنظيمها للوفاء بالاحتياجات التحليلية المختلفة. ولتسهيل بناء قواعد بيانات مجموعات النظراء، يشجع المرشد معدّي البيانات على الاحتفاظ ببيانات المؤسسات المنفردة في قاعدة بيانات تسمح بتجميع البيانات بسرعة ومرونة وتكلفة منخفضة. وبموجب هذا المنهج، يمكن إعداد بيانات مجموعات النظراء باستخدام نفس المبادئ المتبعة في إعداد البيانات على مستوى القطاع. وعلى سبيل المثال، عند بناء قواعد بيانات مجموعات النظراء، يمكن حذف بنود الدخل والمصروفات داخل المجموعة وأيضا - حسب توافر البيانات - حيازات أسهم رأس المال داخل المجموعة.

٩-١٥ عند بناء قواعد البيانات، هناك حاجة لاتخاذ قرار بشأن ما إذا كان ينبغي معاملة مجموعة النظراء كمجموعة فرعية من مجموع المجتمع الإحصائي - أي أن البيانات تمثل مساهمة مجموعة النظراء في الإجمالي الخاص بالمجتمع الإحصائي - أم معاملة كمجموعة منفصلة - أي أن المجموعة تكون قائمة بذاتها، مع معاملة جميع المؤسسات خارج المجموعة باعتبارها مؤسسات خارجية. وهناك مزايا لاتباع أي من المنهجين، ولكن اعتبارات إعداد البيانات قد تكون هي الفيصل، لاسيما إذا ما تم تكوين مجموعات نظراء على أسس استثنائية.

١٠-١٥ من المرجح أن يتطلب منهج المجموعة المنفصلة قدرا من البيانات الإضافية أقل مما يتطلب منهج المجموعة الفرعية. فعلى سبيل المثال، سيتم بموجب كلا المنهجين حذف بنود دخل ومصروفات الفائدة داخل مجموعة النظراء في سطر صافي الدخل من الفائدة. غير أنه بموجب منهج المجموعة الفرعية، يجب جمع بيانات إضافية لحذف بنود دخل ومصروفات الفائدة المتعلقة بالمؤسسات المدرجة ضمن القطاع ولكنها خارج مجموعة النظراء.

$$\text{Gini} = \sum_{i=1}^N 2(X_i - Y_i) \Delta X_i$$

حيث

Gini = مؤشر غيني

$$X_i = 100 \times \frac{i}{N}$$

Y<sub>i</sub> = Cumulative percentage share (النسبة المئوية التراكمية)

$$\Delta X_i = X_{i-1} - X_i$$

مقاييس التشتت

١٥-١٧ الفئات الأربعة الرئيسية لهذه الإحصاءات هي مقاييس (١) النزعة المركزية، و(٢) التغير، و(٣) الالتواء، و(٤) التفرطح. وقد تفيد هذه المقاييس في تحليل البيانات، ومقارنة مجموعات البيانات المتعددة، والإبلاغ عن النتائج النهائية لأحد المسوح<sup>١</sup> وعند نشر المعلومات، قد تفيد العروض البيانية أيضا - كأشكال الانتشار البسيط - في تزويد مستخدمي البيانات بالمعلومات المتعلقة بتشتت البيانات<sup>١</sup>.

١٥-١٨ وتتضمن مقاييس النزعة المركزية ما يلي:

- الوسط (العزم الأول للمجموعة)، أو

$$\bar{X} = \sum_{i=1}^N \frac{x_i}{N} = \sum \left( x_i \times \frac{n_i}{N} \right)$$

وهو عبارة عن المتوسط الحسابي للبيانات. وباستخدام التعميم تكون

$$\bar{X} = \sum (x_i \times \text{weight}_i)$$

حيث:

$$x_i = \text{قيمة المشاهدة } i$$

$$n_i = \text{عدد المشاهدات بقيمة } x_i$$

$$N = \text{إجمالي عدد المشاهدات}$$

$$\frac{n_i}{N} = \text{الوزن الترجيحي (weight)}$$

$$\bar{X} = \text{متوسط المجتمع الإحصائي}$$

١٥-١٩ حيث إن الوسط يمكن أن يتأثر بالقيم الشاذة، قد تُحسب مقاييس أخرى للنزعة المركزية أيضا:

- **الوسيط:** هو المشاهدة الإحصائية الوسيطة في مجموعة بيانات. وكثيرا ما يستخدم عندما تكون مجموعة من البيانات غير متجانسة، أو عندما تكون هناك مشاهدات شاذة.

<sup>١</sup> قد يطرح السؤال بشأن ما إذا كان تحليل التشتت ينبغي إجراؤه على أساس منهج المجموعة المنفصلة أم على أساس منهج المجموعة الفرعية. وكما ورد في هذا الفصل، لكلا المنهجين مزايا خاصة. وحتى يمكن فهم أي بيانات منشورة، من المهم معرفة المنهج المتبع حيث يمكن، على سبيل المثال، أن يختلف الوسط والتباين لنسب مؤشرات السلامة المالية الخاصة بمجموعات النظراء حسب الأساس الذي يقوم عليه إعداد البيانات.

الجدول ١٥-١: مثال على حساب مؤشر هيرفيندال

جهة تلقي الودائع	الأصول	الأنصبة %	مربعات الأنصبة السوقية <sup>٢</sup>
١	٣٠٠	٣٠	٩٠٠,٠
٢	٢٠٠	٢٠	٤٠٠,٠
٣	١٣٠	١٣	١٦٩,٠
٤	٩٠	٩	٨١,٠
٥	٨٠	٨	٦٤,٠
٦	٥٠	٥	٢٥,٠
٧	٥٠	٥	٢٥,٠
٨	٤٠	٤	١٦,٠
٩	٢٠	٢	٤,٠
١٠	٢٠	٢	٤,٠
١١	٢٠	٢	٤,٠
الإجمالي	١,٠٠٠	١٠٠	١,٦٩٢,٠
			مؤشر هيرفيندال أكبر خمسة أنصبة (= ١٦١٤)

١٠٠٠ على وجود تركيز محدود نسبيا، ويشير ارتفاع قيمتها عن ١٨٠٠ على وجود تركيز كبير. ويعرض الجدول ١٥-١ مثلا على حساب المؤشر H في بلد يضم ١١ مؤسسة لتلقي الودائع.

١٥-١٤ ووفقا لما ورد في الفصل الثاني عشر، يشجع المرشد على نشر مؤشر هيرفيندال. ولسهولة الإعداد، يمكن أيضا إعداد مؤشرات هيرفيندال جزئية، كالمؤشر القائم على أنصبة أكبر خمس مؤسسات لتلقي الودائع في مجموع أصول القطاع.

١٥-١٥ ويُستخدم مؤشر جيني (Gini Index) في تقدير درجة التفاوت، مبينا كيفية توزيع متغير ما بالتساوي فيما بين المشاركين. ويقوم المؤشر برصد المعلومات التي تظهر في منحني لورنز، والتي تمثل الاختلاف بين التوزيع الفعلي للمتغير والحالة الافتراضية التي يكون توزيع المتغير فيها متماثلا. وفي الحالة الافتراضية، يكون لكل وحدة نفس الحصة (من الدخل والحصة السوقية وحجم التداول في السوق، وخلافه) وهو ما يجعل قيمة مؤشر جيني صفرا. أما إذا حظيت وحدة واحدة فقط بكل الدخل والأصول وخلافه ولم تحظ أي وحدة أخرى بشيء، يحدث التركيز الكامل وتصبح قيمة مؤشر جيني واحدا صحيحا. وتفيد مؤشرات جيني بصفة خاصة في تتبع التغيرات التي تطرأ على درجة التفاوت بمرور الوقت. ويعرض الجدول ١٥-٢ مثالا لطريقة حساب مؤشر جيني.

١٥-١٦ على سبيل المثال، بالنسبة لجهات تلقي ودائع عددها "N" ومرتببة حسب حجم الأصول من الأصغر إلى الأكبر:

الجدول ١٥-٢: مثال لحساب مؤشر جيني

جهة تلقي الودائع	النسبة المئوية للأنصبة السوقية	الأنصبة الفعلية التراكمية $Y_i$	الأنصبة المتساوية التراكمية $X_i$	الفرق $X_i - Y_i$	الفرق $2 \times (X_i - Y_i)$	(الفرق $2 \times$ ) $(\frac{1}{N} \times (X_i - Y_i))$
١١	٢٠	٢	٩,١	٧,١	١٤,٢	١,٢٩١
١٠	٢٠	٤	١٨,٢	١٤,٢	٢٨,٤	٢,٥٨٣
٩	٢٠	٦	٢٧,٣	٢١,٣	٤٢,٦	٣,٨٧٥
٨	٤٠	١٠	٣٦,٤	٢٦,٤	٥٢,٨	٤,٨٠٣
٧	٥٠	١٥	٤٥,٥	٣٠,٥	٦١,٠	٥,٥٤٩
٦	٥٠	٢٠	٥٤,٦	٣٤,٦	٦٩,٢	٦,٢٩٦
٥	٨٠	٢٨	٦٣,٧	٣٥,٧	٧١,٤	٦,٤٩٦
٤	٩٠	٣٧	٧٢,٨	٣٥,٨	٧١,٦	٦,٥١٤
٣	١٣٠	٥٠	٨١,٩	٣١,٩	٦٣,٨	٥,٨٠٤
٢	٢٠٠	٧٠	٩١,٠	٢١,٠	٤٢,٠	٣,٨٢٠
١	٣٠٠	١٠٠	١٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠٠٠

٢٤٧,٠٣٠  
مؤشر جيني

النسبة المئوية "للأنصبة المتساوية" في الإجمالي.  
هذا المؤشر مضروب في معامل قيمته ١٠٠.

الأيسر أكثر طولاً. ويقوم أحد مقاييس الالتواء على الفرق بين الوسط والوسيط، مطبوعاً بالقسمة على الانحراف المعياري:

$$\frac{\sum_{i=1}^N [(x_i - \bar{X})^3 \times weight_i]}{\sigma^3} = \text{الالتواء}$$

١٥-٢٢ التفرطح (العزم الرابع للتوزيع ، أو  $\mu_4$ ) يدل على ما إذا كانت البيانات مركزة بالقرب من المركز، أي على درجة تسطح التوزيع بالقرب من المركز. وحيث إن تفرطح المجموعة الموزعة بطريقة طبيعية يساوي ٣، فمن الشائع طرح ٣ من مقياس التفرطح لقياس "التفرطح المفرط". ويدل التفرطح المفرط الموجب على أن التوزيع أكثر ضيقاً من المجموعة الموزعة بطريقة طبيعية، بينما يدل التفرطح المفرط السالب على توزيع مسطح نسبياً.

$$\left( \frac{\sum_{i=1}^N [(x_i - \bar{X})^4 \times weight_i]}{\sigma^4} \right) - 3 = \text{التفرطح}$$

خيارات الترجيح

١٥-٢٣ عند إعداد بيانات التشتت، هناك قضية تحتاج للمعالجة وهي ما إذا كان ينبغي إعداد البيانات بحيث تحصل كل مشاهدة على نفس الوزن الترجيحي (منهج الأوزان الترجيحية المتساوية) أو ترجح كل مشاهدة بمساهمتها النسبية في المقام والبسط (منهج

• المنوال: هو القيمة التي يتركز حولها أكبر عدد من المشاهدات أو قيمة أكثر المشاهدات شيوعاً.

١٥-٢٠ مقاييس التغير تصف تشتت مجموعة البيانات (أو تفاوتها):

• المدى هو الفرق بين أكبر المشاهدات وأصغرها في مجموعة البيانات. ويشوب هذا المقياس أوجه قصور نتيجة اعتماده على مشاهدتين فقط في مجموعة البيانات.  
• التباين (العزم الثاني للتوزيع ، أو  $\sigma^2$ )

$$\sigma^2 = \sum_{i=1}^N \frac{(x_i - \bar{X})^2}{N} = \sum_{i=1}^N \left[ \frac{n_i}{N} \times (x_i - \bar{X})^2 \right]$$

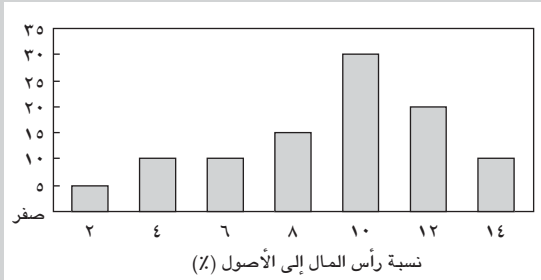
يقيس تشتت البيانات حول الوسط، مع أخذ جميع نقاط البيانات في الحسبان. وباستخدام التعميم تكون

$$\sigma^2 = \sum [(x_i - \bar{X})^2 \times weight_i]$$

• الانحراف المعياري ( $\sigma = \sqrt{\sigma^2}$ ) هو الجذر التربيعي الموجب للتباين، وهو أكثر مقاييس التغير شيوعاً ويشير الانحراف المعياري إلى مدى تجمع المشاهدات حول الوسط.

١٥-٢١ الالتواء (العزم الثالث للتوزيع ، أو  $\mu_3$ ) يوضح إلى أي مدى يكون توزيع البيانات غير متماثل حول الوسط. ويدل الالتواء الموجب على أن الجانب الأيمن في منحنى توزع المجموعة أكثر طولاً، بينما يدل الالتواء السالب على أن الجانب

الشكل البياني ١٥-١: توزيع المشاهدات



١٥-٢٨ يمكن تفسير الإحصاءات الواردة في الجدول ١٥-٣ كالتالي: حيث إن قيمة الوسط أقل من كل من الوسيط والمنوال، يكون التوزيع غير متمائل بالتواء نحو اليسار (أي أن المنحنى أطول نحو القيم الأصغر). ويؤكد ذلك القيمة السالبة لمقياس الالتواء. وعلاوة على ذلك، يشير الانحراف المعياري إلى وجود تشتت كبير حول الوسط. ويؤكد التوزيع المسطح (مقارنة بتوزيع طبيعي) التفرطح السالب.<sup>٢</sup>

١٥-٢٩ ويؤدي اتباع منهج الترجيح حسب المساهمة إلى الحصول على نتائج تختلف عن تلك التي يتم التوصل إليها باتباع منهج الأوزان المتساوية. وكما يلاحظ من الجدول ١٥-٤، فإن الوسط يبدو أقل من المشاهدات المماثلة في الجدول ١٥-٣ والانحراف المعياري أعلى وذلك نتيجة الأوزان الكبيرة

<sup>٢</sup> يمكن استخدام الانحراف المعياري للمجتمع الإحصائي في تقدير النسبة المئوية لأعضاء المجتمع الإحصائي الواقعة في حدود مسافة معينة من الوسط. وتستخدم قاعدة "Tchbychev" عادة في وضع هذه التقديرات.

الترجيح حسب المساهمة). وكما ورد آنفاً، يستخدم المرشد على مستوى القطاع منهج الترجيح حسب المساهمة.

١٥-٢٤ يبسر منهج الأوزان الترجيحية المتساوية تحديد ما إذا كانت جوانب الضعف متركزة في مؤسسة أو مؤسستين لتلقي الودائع أم تنتشر بين عدد أكبر من المؤسسات، كما يساعد هذا المنهج في الكشف عن جوانب الضعف التي تظهر بصرف النظر عن حجم المؤسسة.

١٥-٢٥ يمكن حساب التباين والالتواء والتفرطح باستخدام الوزن الترجيحي للمساهمة من كل مشاهدة. فبالنسبة للتباين، ينبغي ضرب المسافة بين كل مشاهدة والوسط في وزنها الترجيحي في المتوسط الإجمالي، أما بالنسبة للالتواء والتفرطح، يقيس الوزن الترجيحي مساهمة كل مشاهدة في الوسط مقارنة بالمجموعة الموزعة توزيعاً طبيعياً. وقد يكشف إعداد (ونشر) الإحصاءات الوصفية على أساس الترجيح حسب المساهمة عما إذا كانت القيم الشاذة صغيرة أم كبيرة بالنسبة للقطاع.

١٥-٢٦ ونظراً لفائدة إحصاءات التشتت من الناحية التحليلية، يمكن إعدادها باستخدام منهج الترجيح السابق ذكرهما، وذلك حسب توافر البيانات. غير أنه في حالة اتباع منهج الأوزان الترجيحية المتساوية، على مستخدمي البيانات إدراك أن الوسط المحتسب وفقاً لهذا المنهج قد يختلف إلى حد بعيد عن مؤشر السلامة المالية نفسه.

#### تفسير الإحصاءات الوصفية

١٥-٢٧ يوضح الشكل البياني ١٥-١ مثالا لاقتصاد يعمل فيه ١٠٠ مؤسسة لتلقي الودائع بحيث توزع نسب رأسمال هذه المؤسسات إلى أصولها كما هو مبين في الشكل البياني. ويوضح الجدول ١٥-٣ إحصاءات تشتت محسوبة على أساس الأوزان الترجيحية المتساوية، بينما يوضح الجدول ١٥-٤ إحصاءات مماثلة محسوبة على أساس منهج الترجيح حسب المساهمة.

الجدول ١٥-٣: تشتت إحصاءات نسب رأس المال إلى الأصول (منهج الأوزان المتساوية)

الوسط	الوسيط	المنوال	التباين	الانحراف المعياري	الالتواء	التفرطح
٩,١	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٧	٣,٣	٠,٥-	٠,٥-

الجدول ١٥-٤: تشتت إحصاءات نسب رأس المال إلى الأصول (منهج الترجيح حسب المساهمة)

الوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوسيط	المنوال	الالتواء	التفرطح
٧,٤	٤,٧	١٠,٠	١٠,٠	٠,١٧	١,٥١-



٣١-١٥ هناك منهج آخر يقارن مساهمة فرادى جهات تلقي الودائع (أو مجموعات النظراء) في مؤشرات سلامة مالية معينة بمساهمتها النسبية في أصول القطاع. فعلى سبيل المثال، يمكن لجهة تلقي الودائع التي تقوم بتوليد تدفقات دخل كبيرة من خلال تعاملاتها في الأسواق المالية أن تسهم في مؤشرات السلامة المالية القائمة على الدخل في القطاع مساهمة أكبر بكثير مما يشير إليه حجم أصولها. وهذا التباعد خلال فترة زمنية معينة قد يدل على أن جهة تلقي الودائع تتحمل مخاطر كبيرة لتوليد تدفقات دخل كبيرة. ويمكن استخدام هذه المقارنات أيضا للتحقق من مدى موثوقية البيانات المقدمة.

٣٢-١٥ يمكن استخدام نسبة المقارنة التالية (comparision ratio) لتحديد مدى التباعد بين حجم الميزانية العمومية النسبي لمؤسسة تلقي الودائع ومساهمتها حسب وزنها الترجيحي في مؤشرات معينة للسلامة المالية:

$$\frac{\text{Weight-by-contribution}_{i,j}}{\text{Weight-by-asset size}} = \text{نسبة المقارنة } i,j$$

$$\frac{\text{Asset size}_j}{\sum_{j=1}^N \text{Asset size}_j} = \text{حيث التوزيع حسب حجم الأصول } j$$

علما بأن weight-by-contribution هو التوزيع حسب المساهمات و weight-by-asset size هو التوزيع حسب حجم الأصول، و  $I$  هو رقم مؤشر السلامة المالية، و  $J$  هو رقم المؤسسة القائمة بالإبلاغ، و  $N$  هي عدد المؤسسات القائمة بالإبلاغ.

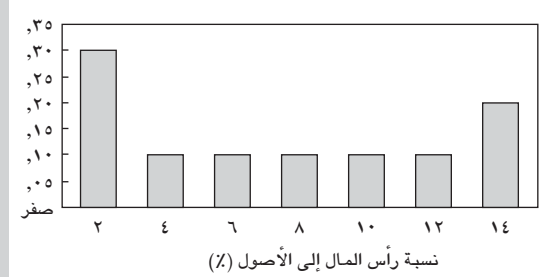
٣٣-١٥ وإذا كانت نسبة المقارنة الخاصة بمؤسسة معينة لتلقي الودائع ومؤشر معين للسلامة المالية أكبر (أقل) من الواحد الصحيح فذلك يعني أن مساهمة جهة تلقي الودائع في مؤشر السلامة المالية المستخدم أكبر مما يشير إليه حجم ميزانيتها العمومية، وذلك مقارنة ببقية جهات تلقي الودائع. ويمكن وضع مصفوفة موجزة لنسب المقارنة (لجهات تلقي الودائع ومؤشرات السلامة المالية).

#### أوجه امتداد مقاييس التشتت

٣٤-١٥ رغم أن مجموعة الإحصاءات الوصفية المشار إليها آنفا تعطي نظرة عامة مفيدة عن توزيع البيانات، فإنها لا تُظهر على نحو كاف ضعف (قوة) أوضاع السوق - أي تلك التي تشغل الجانب الأيسر في منحني التوزيع<sup>٣</sup>. وبشكل محدد، لا

<sup>٣</sup> مصطلحا "الضعف" و "القوة" لهما مفهومان نسبيين في هذا السياق، حيث يستخدمان للتعبير عن الضعف والقوة مقارنة بالوسط الذي قد يكون هو نفسه ضعيفا أو قويا مقارنة بمعيار أو قاعدة معيارية محددتين مسبقا (كتحديد نسبة كفاية رأس المال عند ٨٪).

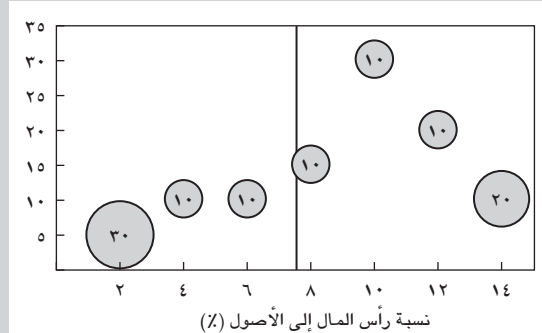
الشكل البياني ٢-١٥: توزيع النسب حسب الأوزان الترجيحية



للملاحظات عند الجانبين. ويعكس التفرطح السالب الكبير أيضا ضيق التوزيع (أي "سمك" الجانبين).

٣٥-١٥ ويعزز الشكلان البيانيان ٢-١٥ و ٣-١٥ من هذا التحليل. فارتفاع الأعمدة في الشكل البياني ٢-١٥ يبين توزيع نسب المؤسسات المنفردة حسب الوزن الترجيحي، أي مساهمة جهات تلقي الودائع هذه في مؤشر السلامة المالية على مستوى القطاع. وتعرض الأوزان الترجيحية في صورة نسب مئوية. أما الشكل البياني ٣-١٥ فيبين كل من الوزن الترجيحي (من خلال حجم الفقاعة)، وعدد المؤسسات عند كل نسبة (من خلال ارتفاع الفقاعة). ويبين هذان الشكلان أن القيم الشاذة في التوزيع وفقا لمنهج الأوزان المتساوية تصبح أكثر دلالة في التوزيع وفقا لمنهج التوزيع حسب المساهمة. وفي هذا المثال، من بين مائة جهة لتلقي الودائع في النظام، هناك خمس جهات فقط عند نسبة ٢٪ وعشر جهات عند نسبة ١٤٪ لكنها معا تشكل نصف الوزن الترجيحي - وبعبارة أخرى، القيم الشاذة مهمة نسبيا.

الشكل البياني ٣-١٥: توزيع نسب رأس المال إلى الأصول حسب عدد المؤسسات والوزن الترجيحي



الجدول ١٥-٥: امتداد لمقاييس تشتت نسب رأس المال إلى الأصول (منهج الأوزان المتساوية)

المتفرطح	الالتواء	الانحراف المعياري	التباين	المتوال	الوسيط	الوسط	
٠,٥-	٠,٥-	٣,٣	١٠,٧	١٠,٠	١٠,٠	٩,١	المجموع
		٢,١	٤,٦	٨,٠	٦,٠	٥,٨	الجانب الأيسر
		١,٥	٢,٣	١٠,٠	١١,٠	١١,٣	الجانب الأيمن

٣٧-١٥ ومع ذلك، يمكن أن يكون هذا المنهج مناسباً للمؤشرات التي لها معيار أو قاعدة معيارية متعارف عليهما، كنسبة كفاية رأس المال حسب تعريف اتفاقية بازل، والتي يمكن أن يركز تحليلها على توزيع النسب على الجانب الأيسر للقاعدة المعيارية. ويمكن أن يصبح تطبيق هذا المنهج أكثر انتشاراً كلما اكتسبت البلدان خبرات تتعلق بمؤشرات السلامة المالية ومعايرة القواعد المعيارية حسب الظروف المحلية.

#### الخيار الثالث: المئينات

٣٨-١٥ يُسهم توزيع المئينات لنسب فرادى جهات تلقي الودائع في معالجة المخاوف المتعلقة بمقارنة المديّات بين البلدان. وتحليل المئينات يتضمن ترتيب المشاهدات تصاعدياً وتقسيم البيانات إلى مجموعات تضم أعداداً متساوية من المشاهدات. والقيم التي تمثل الخطوط الفاصلة بين المجموعات تسمى بالمئينات. فعلى سبيل المثال، يوضح الجدول ١٥-٧ أدناه أن المئين العاشر يقابله المشاهدة ٤، وأن المئين العشرين يقابله المشاهدة ٦.٤<sup>٤</sup>

٣٩-١٥ وبجانب الوسط والانحراف المعياري لمدى المئين (مثل صفر - ١٠٪، و ١٠-٢٠٪، و ٢٠-٣٠٪)، يمكن أن تكشف هذه الإحصاءات عن جوانب ضعف مالي. فمثلاً، يتضح من الجدول ١٥-٧ أن الانحراف المعياري الكبير مقارنة بالوسط الخاص بالمئين الأدنى يدل على أن الجانب يمتد إلى أدنى من ٤٪ بالنسبة لعدد من المؤسسات. وعلى خلاف ذلك، إذا كانت قيمة الانحراف المعياري لمديّات المئينات الأخرى تساوي صفراً، فإن ذلك يدل على أن جميع المشاهدات في كل مدى تساوي الوسط الخاص بهذا المدى.<sup>٥</sup>

<sup>٤</sup> من المهم الإشارة إلى أن ذلك لا يعني أن كل جهات تلقي الودائع عند النسبة ٤٪ تقع في المئين الأدنى، فبعض جهات تلقي الودائع عند النسبة ٤٪ قد تشغل أيضاً المئين التالي.

<sup>٥</sup> يمكن أيضاً حساب الوسط والانحراف المعياري لمدى المئين على أساس تراكمي (مثل صفر - ١٠٪، وصفر - ٢٠٪، وصفر - ٣٠٪).

يتم توفير معلومات عن عدد جهات تلقي الودائع التي تشغل الجانب الأيسر في منحنى التوزيع وكيفية توزيعها فيه. وفي هذا السياق، نتناول أدناه بعض أوجه الامتداد الممكنة للإحصاءات الوصفية الواردة في المرشد.

#### الخيار الأول: خواص الجانبين الأيمن والأيسر

٣٥-١٥ يمكن تطبيق مقاييس النزعة المركزية والتباين الواردة في المرشد على الجانبين الأيسر والأيمن للتوزيع كما هو مبين في الجدول ١٥-٥ أدناه. ويعطي ذلك فكرة أوضح عن حجم الالتواء، وخصوصاً عند مقارنة حجم الانحراف المعياري الخاص بالجانبين الأيسر والأيمن بوسط كل منهما، حيث يدل الانحراف المعياري الكبير نسبياً للجانب الأيسر على وجود عدد من المؤسسات التي تقل نسبتها كثيراً عن ٥,٨. ومع ذلك، يتطلب الأمر بيانات أكثر تفصيلاً لمعرفة عدد هذه المؤسسات ومقدار التواء التوزيع نحو الجانب الأيسر.

#### الخيار الثاني: المديّات

٣٦-١٥ من الطرق المستخدمة في توفير مزيد من المعلومات عن التوزيع بيان عدد المؤسسات التي تقع ضمن مديّات أو فترات محددة (الجدول ١٥-٦). ويمكن استكمال ذلك بمعلومات عن الوسط والتباين لكل فترة. ورغم إعطاء فكرة أوضح عن شكل التوزيع، تتوقف الاستفادة من هذا المنهج على حجم الفترات. وعلاوة على ذلك، قد لا تكون المقارنات بين البلدان وبين مؤشرات السلامة المالية مفيدة نظراً لاحتمال اختلاف الفترات الملائمة بين البلدان وبين مؤشرات السلامة المالية.

الجدول ١٥-٦: إحصاءات نسب رأس المال إلى الأصول حسب المدى

المدى	٤-٢	٨-٥	١١-٩	١٤-١٢
العدد	١٥,٠	٢٥,٠	٤٥,٠	٣٠,٠
الوسط	٣,٣	٧,٢	١٠,٠	١٢,٧
الانحراف المعياري	١,٠	١,٠	٠,٠	١,٠

الجدول ١٥-٧: إحصاءات نسب رأس المال إلى الأصول حسب المئين

لمئين	١٠	٢٠	٣٠	٤٠	٥٠	٦٠	٧٠	٨٠	٩٠	١٠٠
نسبة مؤشر السلامة المالية $\geq$	٤,٠	٦,٠	٨,٠	٩,٢	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٦	١٢,٠	١٢,٢	١٤,٠
الوسط الخاص بمدى المئين	٣,٠	٥,٠	٧,٠	٨,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٢,٠	١٢,٠	١٤,٠
الانحراف المعياري	١,١	١,٠	١,١	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
لمدى المئين	١,١	١,٠	١,١	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠

(وتحديداً من ٣,٠٪ في الفترة العاشرة إلى ٢٤,٩٪ في الفترة الثانية عشرة).

#### الاستمرارية

١٥-٥٤ فحص مئينات معينة لا يكشف معلومات عن مدى "استمرارية" أداء فرادى جهات تلقي الودائع من سنة لأخرى. ومن الطرق المستخدمة في رصد هذه المعلومات بناءً "مصفوفة انتقال" (transition matrix) (راجع الجدول ١٥-٨) تبيين انتقال جهات تلقي الودائع بين مجموعات المئينات خلال فترة من الوقت.

١٥-٦٤ ويوضح القطر الرئيسي (المظلّل، من أعلى اليمين إلى أسفل اليسار) في مصفوفة انتقال نسبة جهات تلقي الودائع التي تستمر في نفس المئين بمرور الوقت. فعلى سبيل المثال، يوضح الجدول ١٥-٨ أن ٦٥,٢٪ من جهات تلقي الودائع التي كانت في المئين الأعلى في الفترة الأولى ظلت تشغل ذلك المئين في الفترة الثانية. أما النسبة المتبقية من جهات تلقي الودائع التي شغلت المئين الأول في الفترة الأولى، وهي ٣٤,٨٪، فقد انتقلت إلى مئينات أدنى في الفترة الثانية.

١٥-٧٤ ويمكن تفسير المثال الوارد في الجدول ١٥-٨ على النحو التالي: يوجد مستوى مرتفع نسبياً من الاستمرارية، فحوالي نصف إلى ثلثي جهات تلقي الودائع في مئين معين يظل عادة في ذلك المئين خلال الفترة التالية. وعلاوة على ذلك، تكون استمرارية جهات تلقي الودائع الأكثر ربحية (في المئين الأعلى) وجهات تلقي الودائع الأقل ربحية (في المئين الأدنى) أكبر من استمرارية الجهات الواقعة في المئينات الثلاثة المتوسطة. وعلاوة على ذلك تكون القدرة على الانتقال من مئين إلى المئينات المجاورة أكبر من القدرة على الانتقال إلى المئينات الأبعد.

#### شرح توزيع الأداء المالي

١٥-٨٤ حيث إن وصف الأنماط التي تمت مشاهدتها لمقاييس الصحة المالية يعد أمراً سهلاً نسبياً، فإن شرح هذه الأنماط يمكن أن يكون أصعب من ذلك. ومع ذلك، يمكن توفير رؤى أعمق بدراسة خصائص الكيانات الواقعة في جانبي توزيع

١٥-٤٠ ويتضمن تحليل المدى فيما بين الربيعات على ترتيب المشاهدات تصاعدياً وتقسيمها إلى أربع مجموعات متساوية الحجم. والقيم التي تمثل الخطوط الفاصلة بين المجموعات يطلق عليها الربيعات.

١٥-٤١ وكما هو الحال في أي نظام ينطوي على تفكيك البيانات المجمعة، نجد أن قضايا سرية البيانات يمكن أن تفرض قيوداً على اختيار الأسلوب المناسب. فعلى سبيل المثال، لا تفصح الممارسة الإحصائية الشائعة عادة عن بيانات من الخلايا التي تحتوي على أقل من ثلاث مؤسسات. وعلاوة على ذلك، تتوقف الاستفادة من هذا المنهج على عدد المئينات المستخدمة.

#### امتدادات إضافية لمقاييس التشتت

١٥-٤٢ لتوسيع نطاق تحليل البيانات، من المفيد غالباً ملاحظة الاختلافات في توزيع نسب مؤشرات السلامة المالية ومدى استمرارية قيم مؤشرات السلامة المالية في فرادى جهات تلقي الودائع بمرور الوقت.

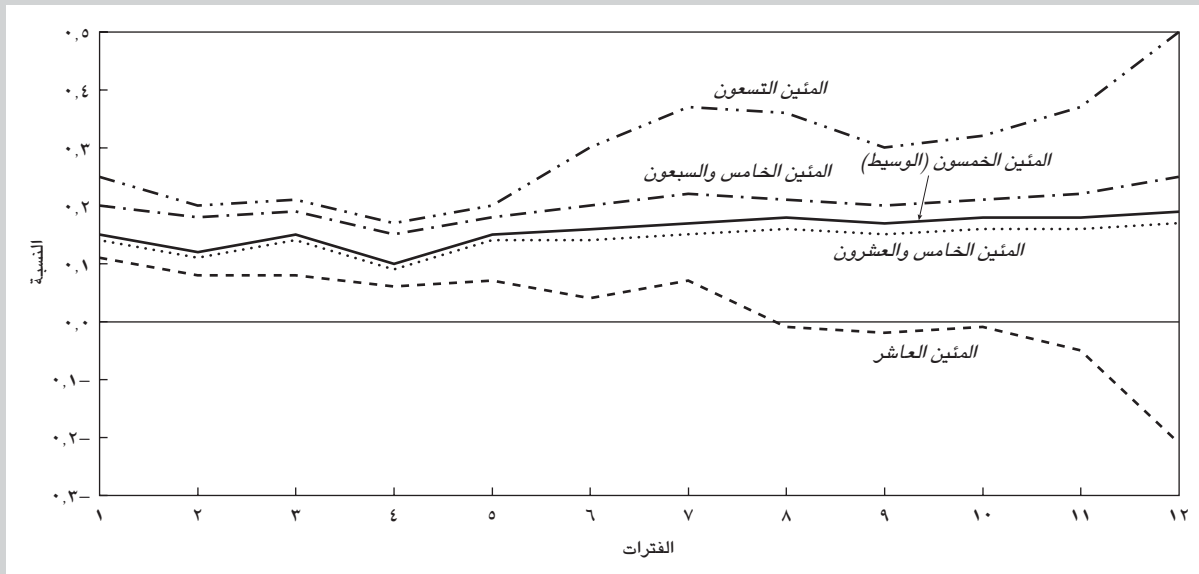
#### الاختلاف في التوزيع<sup>٦</sup>

١٥-٤٣ في المئينات المختلفة، يمكن ملاحظة الاختلاف في توزيع معدلات العائد في جهات تلقي الودائع بمرور الوقت، مما يسهل فهم الاتجاهات العامة ضمن البيانات القطاعية.

١٥-٤٤ ويعرض الشكل البياني ١٥-٤ مثلاً لاستخدام بيانات الربحية. ويمكن تفسير هذا الشكل كالتالي: حتى الفترة الرابعة، كانت معدلات العائد في جميع المئينات تميل إلى التحرك في نفس الاتجاه، ولكن لوحظ بعد ذلك حدوث اختلاف ملحوظ في التوزيع. وبينما لم يطرأ تغير كبير على مسار ربحية جهات تلقي الودائع الوسيطة (أي العائد على أسهم رأس المال في المئين الخمسين)، سجلت جهات تلقي الودائع الواقعة في المئين الأعلى تزايداً في معدل العائد (وتحديداً من ٣١٪ في الفترة العاشرة إلى ٤٧٪ في الفترة الثانية عشرة)، وسجلت جهات تلقي الودائع الواقعة في المئين الأدنى تناقصاً في الربحية

<sup>٦</sup> يستند إلى دراسة (Benito and Vlieghe (2000).

الشكل البياني ١٥-٤: مئينات توزيع العائد على أسهم رأس المال



في القطاع بأكمله (الصف الأول). ويمكن تفسير البيانات في الجدول ١٥-٩ كالتالي: على الرغم من وجود الشركات ذات الربحية الدنيا في كل مجموعة صناعة، فإن صناعات استخراج المعادن والنقل والاتصالات تمثلها شركات أكثر مما ينبغي مقارنة بحجمها الفعلي في القطاع ككل. كذلك بالنسبة للشركات التي تتسم بارتفاع نسب التمويل بالديون، تعتبر صناعات النقل والاتصالات ممثلة بأكثر مما ينبغي مقارنة بحجمها الفعلي في القطاع ككل.

#### التفاعل بين مؤشرات السلامة المالية

١٥-٥٠ من منظور السلامة المالية، قد يكون من المهم معرفة - على سبيل المثال - ما إذا كانت الشركات ذات مستويات الدين المرتفعة

هذه المؤشرات وذلك بالجمع بين تحليل مجموعات النظراء والمئينات.

١٥-٤٩ وعلى سبيل المثال، يناقش الجدول ١٥-٩ أنواع القطاعات الإنتاجية التي تدرج تحتها الشركات غير المالية التي تعتبر حالياً عند أدنى مستويات الربحية وأعلى نسب التمويل بالديون (نسبة الدين إلى أسهم رأس المال). وللاغراض التوضيحية، يشير انخفاض الربحية إلى مستويات تقل عن المستويات الواقعة في المئين العاشر، بينما يشير ارتفاع نسب التمويل بالديون إلى مستويات تزيد عن المستويات الواقعة في المئين التسعين. وعلى أساس عدد الشركات بكل مجموعة صناعة كنسبة مئوية من إجمالي عدد الشركات، يقارن الجدول توزيع الصناعات على الجانبين (الصفان ٢ و ٣) بالتوزيع

الجدول ١٥-٨: مصفوفة الانتقال بين مئينات توزيع العائد على رأس المال خلال سنة

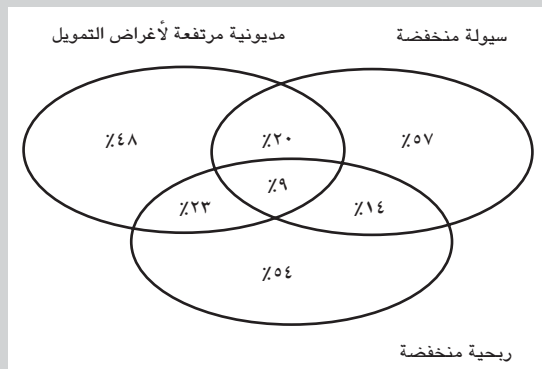
المئين	المئين الأول $t=1$	المئين الثاني $t=2$	المئين الثالث $t=3$	المئين الرابع $t=4$	المئين الخامس $t=5$
المئين الأول $t=1$	٦٥,٢	٢١,١	٦,٤	٣,١	٤,٢
المئين الثاني $t=2$	٢٠,٠	٥٠,٥	٢٢,٦	٥,٤	١,٥
المئين الثالث $t=3$	٧,٩	٢١,٦	٤٦,٩	٢٠,٧	٢,٨
المئين الرابع $t=4$	٤,١	٧,٤	٢١,٧	٥٢,٣	١٤,٥
المئين الخامس $t=5$	٤,٧	٢,٥	٣,٩	١٨,٧	٧٠,١

الجدول ١٥-٩: تحليل جانبي التوزيع حسب التصنيف الصناعي (%)

مجموع النسبة المئوية للشركات	النسبة المئوية الممثلة في كل تصنيف صناعي								مجموعة الصناعة
	SIC 8	SIC 7	SIC 6	SIC 5	SIC 4	SIC 3	SIC 2	SIC 1	
١٠٠	١٤	٢٠	١٨	١٠	١٢	١٥	٦	٥	١- جميع الشركات في العينة
١٠٠	١٣	٣٧	٩	٤	١٠	١٠	١٦	٢	٢- الشركات منخفضة الربحية (العائد على أسهم رأس المال)
١٠٠	١٥	٣٤	١١	٧	١٦	٨	٦	٣	٣- الشركات التي تتسم بارتفاع نسب التمويل بالديون

ملحوظة: مجموعات الصناعة هي مجموعات غير مالية أحادية الرقم حسب التصنيف الصناعي الموحد (SIC) لسنة ١٩٨٠ (SIC-1980).  
 ١- إمدادات الطاقة والمياه؛ ٢- استخراج المعادن والخامات المعدنية غير الوقود، وتصنيع المعادن والمنتجات المعدنية والمواد الكيماوية؛ ٣- صناعة المنتجات المعدنية والهندسية والسيارات؛ ٤- الصناعات الأخرى؛ ٥- التشييد؛ ٦- التوزيع والفندقة وتوريد الأطعمة؛ ٧- النقل والاتصالات؛ ٨- الخدمات الأخرى.

الشكل البياني ١٥-٥: تزامن مؤشرات السلامة المالية



تتكبد خسائر أيضاً و/أو لديها مستويات سيولة منخفضة. ولذلك، قد يكون التداخل بين المؤشرات مهماً للتحليل، وخصوصاً لأن التفاعل بين المؤشرات يمكن أن يضخم احتمال التعرض للصدمات. وإحدى الطرق المتبعة لمراقبة التفاعل بين مؤشرات السلامة المالية تكون من خلال تحليل الإنذار، بينما يعرض الشكل البياني ١٥-٥ أدناه طريقة أخرى.

١٥-٥١ ويعرض الشكل البياني ١٥-٥ مثالاً منمطاً للتداخل بين المؤشرات بالنسبة للشركات. ثلث الشركات (٣٢٪) الأعلى مديونية تسجل أيضاً أدنى مستويات الربحية. بالإضافة إلى ذلك، فإن حوالي ثلث الشركات (٢٩٪) الأعلى مديونية تحقق أدنى مستويات السيولة. وهناك مجموعة صغيرة تضم ٩٪ من القطاع لديها هذه السمات الثلاثة جميعها.

الملاحق



# الملحق الأول: مسح حول استخدام مؤشرات السلامة الاحترازية الكلية وإعدادها ونشرها

المسح داخل الاقتصاد على الأطراف التي تعتبرها الأفضل في توفير المعلومات الممثلة للاحتياجات والممارسات المتعلقة بمؤشرات السلامة المالية، كالجهاز الرقابي والحكومة المركزية والمشاركين من القطاع الخاص.

٦- وقد بلغ مجموع الردود ١٢٢ رداً (٧٤٪) ممن حصلوا على المسح) تغطي ١٤٢ بلداً ومناطق الاختصاص الأخرى. وقد استوفى جميع المجيبين وعددهم ١٢٢ بيانات الجزء الأول من المسح، وهو استبيان المستخدمين، بينما استوفى ٩٣ مجيباً بيانات الجزء الثاني، وهو الاستبيان حول إعداد البيانات ونشرها. ويعد ارتفاع معدل الاستجابة للمسح دلالة على الأهمية التي تحظى بها القضايا المتعلقة بتحليل السلامة الاحترازية الكلية في جميع أنحاء العالم وعلى الدور الذي يمكن أن تقوم به مؤشرات السلامة المالية في هذا التحليل. ويدعم هذا الرأي الجهد الواضح الذي بذله المجيبون للإجابة بدقة على أسئلة المسح وتقديم تعليقات تفصيلية.

## النتائج

### مؤشرات السلامة المالية الأكثر فائدة

٧- قرر المجيبون أن كل الفئات الرئيسية لمؤشرات السلامة المالية مفيدة بوجه عام. وقد اعتبر هؤلاء أن أكثر المؤشرات فائدة هي مؤشرات كفاية رأس المال وجودة الأصول (في مؤسسات الإقراض) والربحية، يليها مؤشرا السيولة والحساسية لمخاطر السوق. وعلاوة على ذلك اعتبر مستخدمو البيانات في البلدان الصناعية تحديداً أن مؤشري السيولة والحساسية لمخاطر السوق أقل فائدة من المؤشرات الأخرى. وقد جاء تعليق العديد من المجيبين من البلدان الصناعية مشيراً إلى أن مؤشري السيولة والحساسية لمخاطر السوق يتسمان بالتعقيد وربما صعوبة الإعداد الدقيق.

٨- وانطلاقاً من أسلوب تقييم نتائج المسح الذي منح نقاطاً تراوحت بين صفر و٤ كحد أقصى، يستعرض الجدول ١ مؤشرات السلامة المالية الثلاثة عشرة التي بلغ متوسط نقاط الاستفادة منها ٣,٥ نقطة أو أكثر. وتتضمن مؤشرات السلامة المالية عناصر مهمة لسلامة البنوك: يتعلق اثنان منها – وهما نسبة كفاية رأس

١- أجرى صندوق النقد الدولي عام ٢٠٠٠ مسحا حول استخدام مؤشرات السلامة الاحترازية الكلية وإعدادها ونشرها. وقد كان ذلك بمثابة خطوة مهمة في برنامج الصندوق لوضع مجموعة مشتركة من مؤشرات السلامة المالية.<sup>١</sup>

## خلفية

٢- كان الهدف من المسح هو الحصول على معلومات عن الاحتياجات والممارسات الوطنية المتعلقة بمؤشرات السلامة المالية من أجل (١) تقدير مدى الاستفادة من مؤشرات معينة، و(٢) تقييم ممارسات الإعداد والنشر من أجل المساهمة في تحديد أفضل الممارسات الدولية حيثما أمكن ذلك، و(٣) تقييم مدى ملاءمة المعيار الخاص لنشر البيانات أو الوسائل الأخرى للتشجيع على نشر مؤشرات السلامة المالية للاطلاع العام، و(٤) دراسة الأطر التحليلية التي تستخدمها البلدان الأعضاء في تحليل السلامة الاحترازية الكلية.

٣- تألف المسح من جزأين، حيث اشتمل الجزء الأول، وهو استبيان المستخدمين، على جمع معلومات من أجهزة الرقابة المالية وصانعي السياسات المالية والقطاع الخاص بشأن فائدة مؤشرات السلامة المالية وطرق تحليل السلامة الاحترازية الكلية. أما الجزء الثاني، وهو استبيان حول إعداد البيانات ونشرها، فقد تم فيه الاستعلام عن الممارسات الوطنية في إعداد مؤشرات السلامة المالية ونشرها.

٤- وقد انصب تركيز مؤشرات السلامة المالية الواردة في المسح بصفة أساسية على المعلومات المتعلقة بشركات الإيداع (البنوك)، ولكنها تضمنت بعض المعلومات الأساسية عن أطرفها المقابلة من قطاع الشركات وقطاع الأسر المعيشية. وجاء هذا التركيز في ضوء أهمية المؤسسات المصرفية وزيادة المعلومات المتاحة عن البنوك مقارنة بالأنواع الأخرى من المؤسسات.

٥- وقد استلمت البنوك المركزية في كل الاقتصادات المختلفة نسخة من المسح، وطلب منها تنسيق عملية توزيعه واستيفائه ثم إعادته لصندوق النقد الدولي. وطلب منها كذلك توزيع

<sup>١</sup> يمكن الاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلاً للمسح ونتائجه في دراسة Sundararajan and others (2002)



الجدول ألف ١-١: مؤشرات السلامة المالية حسب نوع الاقتصاد  
(مؤشرات السلامة المالية الأكثر فائدة، بمتوسط نقاط استفادة ٣,٥ نقطة فأكثر)

رقم المؤشر	المؤشر	كل البلدان	البلدان الصناعية	بلدان الأسواق الصاعدة	البلدان النامية
١-١	نسبة كفاية رأس المال حسب تعريف اتفاقية بازل	٣,٨	٣,٧	٣,٩	٣,٦
١١-١	نسبة طبقة رأس المال الأولى حسب تعريف اتفاقية بازل إلى الأصول المرجحة بالمخاطر	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٥
٤-٢	توزيع القروض حسب القطاع	٣,٦	٣,٥	٣,٦	٣,٥
٥-٢	توزيع الائتمان الممنوح، حسب القطاع	٣,٥	٣,٢	٣,٦	٣,٦
٨-٢	نسبة مجموع القروض الكبيرة إلى الأرصدة الذاتية	٣,٥	٣,٢	٣,٦	٣,٦
٩-٢	نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى مجموع الأصول	٣,٩	٣,٩	٣,٩	٣,٨
١٠-٢	نسبة إجمالي القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات إلى مجموع الأصول	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٨
٢-٣	نسبة الإرباح إلى متوسط الأصول خلال الفترة (العائد على الأصول)	٣,٦	٣,٥	٣,٨	٣,٦
٣-٣	نسبة الأرباح إلى متوسط أسهم رأس المال خلال الفترة (العائد على أسهم رأس المال)	٣,٦	٣,٥	٣,٨	٣,٦
٤-٣	نسبة صافي الدخل من الفائدة إلى مجموع الدخل	٣,٥	٣,٢	٣,٦	٣,٦
٨-٣	الفرق بين أسعار الفائدة المرجعية على القروض والودائع	٣,٥	٣,٤	٣,٦	٣,٥
٣-٤	نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول	٣,٥	٣,٢	٣,٦	٣,٥
٤-٤	نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم السائلة	٣,٦	٣,٢	٣,٧	٣,٧

الإيداع الفرعي بالمؤشر الكلي لأسعار الأسهم وأسعار الأسهم الموزعة حسب النشاط. وعلاوة على ذلك، كانت هناك مطالبة بزيادة المعلومات المتعلقة بتوزيع المشاهدات أو تشتتها لتجنب حجب المعلومات المهمة خلال عملية التجميع وللمساهمة في التعرف على القيم الشاذة أو تراكم الحالات الصعبة أو ظهور مستويات مختلفة في الأسواق. وقد اعتبر العديد من المقيمين أن نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى مجموع القروض نسبة مفيدة، بدلا من مؤشر السلامة المالية الذي تضمنه المسح والذي استخدم مجموع الأصول كمقام لهذه النسبة.

#### أهمية المؤسسات المالية غير المتلقية للودائع

١١- ذكر ٨٠٪ من المقيمين أن المعلومات المتعلقة بالمؤسسات المالية غير المتلقية للودائع والأسواق والأنشطة المالية مهمة في التحليل الكلي لسلامة القطاع المالي. وفيما يتعلق بالمؤسسات المالية غير المتلقية للودائع،<sup>٢</sup> أبدى غالبية المقيمين اهتمامهم البالغ بالمعلومات المتعلقة بشركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد، وتلا ذلك المعلومات المتعلقة بالوسطاء الماليين الآخرين. واعتبر المقيمين أن العديد من هذه المؤسسات يقوم بدور مهم في الوساطة المالية وربما في انتقال العدوى. وأشار العديد من المقيمين إلى أهمية الوسطاء الماليين المتخصصين، كصناديق رأس المال المخاطر (venture capi-funds) بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، ومؤسسات الائتمان

<sup>٢</sup> المعرفة، تمشيا مع دليل الإحصاءات النقدية والمالية (IMF, 2000a). بأنها شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد والوسطاء الماليون الآخرون والشركات المالية المساعدة.

المال حسب تعريف اتفاقية بازل وأحد مكوناتها- القاعدة الرأسمالية التي توفر الاحتياطي لمواجهة الصدمات، بينما تقيس أربعة منها الربحية التي تفيد في تعزيز القاعدة الرأسمالية. أما جودة أصول البنوك- التي تغطيها بيانات القروض المتعثرة وتوزيع الأصول وسيولتها- فتقيسها بقية مؤشرات السلامة المالية التي تعتبر أكثر فائدة. وتعد هذه القائمة أساسا للمؤشرات الأساسية التي يتناولها الفصل الأول.

٩- يستعرض الجدول ألف ١-٢ مؤشرات السلامة المالية التي يتراوح متوسط نقاط الاستفادة منها بين ٣,٠ و ٣,٤ نقطة. وتشكل هذه المؤشرات أساسا لقائمة المؤشرات المحبذة التي وردت في الفصل الأول. وتغطي هذه المؤشرات بعض عناصر كفاية رأس المال، وتوزيع ائتمان البنوك حسب الفئة المرجحة بالمخاطر وحسب البلد، والوضع المالي لقطاعي الشركات والأسر المعيشية، على الترتيب، إلى جانب بعض عناصر دخل ومصروفات التشغيل في البنوك، وأجل استحقاق و"مدة" الأصول والخصوم، ومخاطر السوق الأخرى.

#### مؤشرات إضافية

١٠- طلب استبيان المستخدمين من المقيمين كذلك تحديد مؤشرات السلامة المالية التي يعتبرونها مفيدة ولم يشملها المسح، فكانت أسعار الأصول هي أكثر المؤشرات الإضافية المفيدة التي تم تحديدها. ومن بين أسعار الأصول المقترحة: أسعار العقارات- سواء التجارية أو السكنية- وأسعار أسهم رأس المال، بما في ذلك مقارنة أسعار أسهم قطاع شركات

الجدول ألف ١-٢: المجموعة الثانية من مؤشرات السلامة المالية حسب نوع الاقتصاد  
(مؤشرات السلامة المالية المفيدة، بمتوسط نقاط استفاضة يتراوح بين ٣.٠ و ٣.٤ نقطة)

رقم المؤشر	المؤشر	كل البلدان	البلدان الصناعية	بلدان الأسواق الصاعدة	البلدان النامية
١-١ ب	نسبة طبقة رأس المال الأولى+الثانية حسب تعريف اتفاقية بازل إلى الأصول المرجحة بالمخاطر	٣.٤	٣.٢	٣.٦	٣.٤
١-١ ج	نسبة طبقة رأس المال الأولى+الثانية+الثالثة حسب تعريف اتفاقية بازل إلى الأصول المرجحة بالمخاطر	٣.٠	٢.٩	٣.١	٣.١
٣-١	نسبة الرفع المالي (نسبة مجموع الأصول في الميزانية العمومية إلى الأرصدة الذاتية)	٣.٣	٣.٣	٣.٤	٣.١
١-٢	توزيع الأصول في الميزانية العمومية حسب الفئة المرجحة بالمخاطر وفقا لتعريف اتفاقية بازل)	٣.٢	٢.٩	٣.٣	٣.٣
١٤-٢	قروض بغرض الاستثمار في العقارات التجارية	٣.٤	٣.٢	٣.٥	٣.٤
١٤-٢ ب	قروض بغرض الاستثمار في العقارات السكنية	٣.٢	٣.٣	٣.٣	٣.١
٦-٢	توزيع الائتمان الممنوح حسب البلد أو المنطقة	٣.٢	٣.٣	٣.٢	٣.٢
٧-٢	نسبة الائتمان الممنوح للكفالات المرتبطة إلى مجموع الائتمان	٣.١	٣.٢	٣.٦	٢.٨
١١-٢	نسبة ديون الشركات إلى الأرصدة الذاتية (نسبة الدين إلى أسهم رأس المال)	٣.٤	٣.٠	٣.٦	٣.٥
١٢-٢	نسبة أرباح الشركات إلى أسهم رأس المال	٣.٤	٣.٤	٣.٥	٣.٣
١٣-٢	نسبة تكاليف خدمة ديون الشركات إلى مجموع دخل الشركات	٣.٣	٣.١	٣.٤	٣.٢
١٤-٢	الانكشاف الصافي لمخاطر النقد الأجنبي في الشركات	٣.٢	٣.٢	٣.٤	٣.٠
١٥-٢	نسبة مجموع ديون قطاع الأسر إلى إجمالي الناتج المحلي	٣.٢	٣.٢	٣.٤	٢.٩
٥-٣	نسبة مكاسب/خسائر التداول والنقد الأجنبي إلى مجموع الدخل	٣.٠	٣.٢	٣.٠	٢.٨
٦-٣	نسبة تكاليف التشغيل إلى صافي الدخل من الفائدة	٣.٣	٣.٢	٣.٤	٣.٣
٧-٣	نسبة تكاليف العاملين إلى تكاليف التشغيل	٣.٤	٣.٠	٣.٦	٣.٦
٥-٤	متوسط أجال استحقاق الأصول	٣.٢	٢.٨	٣.٤	٣.٤
٦-٤	متوسط أجال استحقاق الخصوم	٣.٤	٣.٠	٣.٤	٣.٦
١٠-٤	نسبة ودائع العملاء إلى مجموع القروض (بخلاف ما بين البنوك)	٣.٤	٣.٠	٣.٤	٣.٦
١-٥	نسبة إجمالي الأصول بالعملات الأجنبية إلى الأرصدة الذاتية	٣.٢	٢.٩	٣.٣	٣.٣
٢-٥	نسبة المركز الصافي بالعملات الأجنبية إلى الأرصدة الذاتية	٣.١	٢.٧	٣.٢	٣.٢
٣-٥	متوسط فترة إعادة تسعير أسعار الفائدة على الأصول	٣.٤	٣.١	٣.٦	٣.٥
٤-٥	متوسط فترة إعادة تسعير أسعار الفائدة على الخصوم	٣.٠	٢.٨	٣.٣	٣.٠
٤-٥	متوسط فترة إعادة تسعير أسعار الفائدة على الخصوم	٣.٠	٢.٨	٣.٢	٣.٠
٥-٥	"مدة" الأصول	٣.٢	٣.٠	٣.٤	٣.٠
٦-٥	"مدة" الخصوم	٣.٢	٣.٠	٣.٣	٣.٠
٨-٥	نسبة الانكشاف الصافي لأسهم رأس المال إلى الأرصدة الذاتية	٣.٠	٢.٨	٣.٠	٣.١

القطاع الخارجي. وذكر بعض المقيمين أنهم يولون اهتماما خاصا بالشركات الكبيرة، بينما أشار عدد قليل آخر إلى أهمية رصد أنشطة مالية أخرى، مثل أداء نظم الدفع والتسوية والمقاصة. وإضافة إلى ذلك، أكد بعض المقيمين على أهمية المعلومات النوعية - كالرقابة الشاملة على المؤسسات وشفافية السياسات المالية - في التقييم الكلي لاستقرار القطاع المالي.

#### تقسيم قطاع "شركات الإيداع" إلى قطاعات فرعية

١٤- رأى ٦٠٪ تقريبا من المقيمين أن هناك حاجة إلى معلومات أكثر تفصيلا عن شركات الإيداع، وبوجه خاص تقسيم هذه الشركات حسب الملكية والوظيفة ومدى الانكشاف للمخاطر (مثل المخاطر الجغرافية وتلك المرتبطة بنوع الأصول ونوع المقترضين) والحجم. ومن ناحية أخرى رأى عدد قليل من المقيمين أن هناك فائدة أيضا من البيانات التفصيلية التي تبين التوزيعات بين البنوك أو تسمح بتحليل مجموعات النظراء. وقد رأى أحد المقيمين أن تقسيم بيانات البنوك يجب أن يكون

الأصغر وبنوك أو صناديق التنمية بالنسبة للبلدان النامية. وأشار بعض المقيمين إلى أهمية المعلومات المتعلقة بالشركات المالية العملاقة، لاسيما تلك التي تشمل شركات التأمين.

١٢- وفيما يتعلق بالأسواق المالية، أشار نحو ٩٠٪ من المقيمين على هذا الموضوع إلى أهمية البيانات المتعلقة بأسواق الأوراق المالية (أسواق سندات الدين العامة والخاصة وأسهم رأس المال).<sup>٣</sup> ومن ناحية أخرى، رأى عدد قليل أن المعلومات المتعلقة بأسواق النقد الأجنبي (١٦٪) وأسواق المشتقات (٦٪) هي معلومات مهمة أيضا.

١٣- وذكر العديد من المقيمين أن المعلومات المتعلقة بالمقترضين (المديونية وتباين الأصول والخصوم) مفيدة نظرا لأنها تعطي بعض الأدلة عن اتجاهات جودة الائتمان ومخاطرها في قطاع الشركات أو قطاع الأسر المعيشية أو

<sup>٣</sup> تضمنت أنواع البيانات المشار إليها أحجام التداول والفروق بين أسعار الشراء والبيع وفروق العائد.

أو درجة تشعب المعاملات أو درجة تشعب هيكل الملكية. غير أن بعض المقيمين لم يذكروا إلا مدى الانكشاف للمخاطر، أو لم يستخدموا إلا تعاريف قانونية أو احترازية، بينما قام آخرون بتقييم كل المؤسسات حسب القطاع أو حسب فئة معينة. وقد أدى ذلك في بعض الأحيان إلى اعتبار كل المؤسسات التي تدخل ضمن تصنيف معين (كالبنوك المتعثرة وجهات تلقي الودائع والمؤسسات المؤمنة فيها الودائع والبنوك التجارية والبنوك الدولية) مؤسسات ذات أهمية نُظمية. وكان ذلك هو الحال غالباً في البلدان ذات الأسواق الصغيرة أو النامية أو المركزة.

١٩- وقد ذكر العديد من المقيمين أن الأساليب المستخدمة في تقييم أوضاع المؤسسات ذات الأهمية النُظمية تشبه تلك المستخدمة في تقييم المؤسسات الأخرى. وأشار معظم المقيمين إلى استخدام تصنيف "CAMELS" المجمع أو تحليل النسبة. ومن المتغيرات التي أكد المقيسون على أهميتها في تقييماتهم: النشاط بين البنوك والسيولة والانكشافات الكبيرة والانكشاف لمخاطر النقد الأجنبي والمراكز الموحدة للمؤسسات التي تشكل جزءاً من مجموعة مالية وممارسات إدارة المخاطر (بما فيها التقييم وفقاً للنماذج الداخلية).

#### القواعد المعيارية

٢٠- أشار العديد من المقيمين إلى عدم استخدام أي معايير أو قواعد معيارية أو حدود معينة في تحليل السلامة الاحترازية الكلية. ورغم أن بعضهم كان ينظر في إمكانية استخدام معايير وقواعد معيارية في المستقبل، فقد فضل آخرون استخدام المقارنات مع بلدان مجموعات النظراء لتحديد مراتب التصنيف النسبية.

٢١- ومن بين الذين أبلغوا عن استخدامهم معايير وقواعد معيارية لمؤشرات السلامة المالية، هناك البعض الذي أكد على دور هذه المعايير المهم في توجيه عملية تفسير المؤشرات. ولهذا الغرض، وضعت القواعد المعيارية بعدة سبل، منها (١) المتوسطات التاريخية، و (٢) الحدود الاحترازية التي وضعتها أجهزة الرقابة على البنوك والمطبقة على المستوى الكلي، و (٣) نقاط اتخاذ القرار (trigger points)، و (٤) المقارنات بين البلدان، و (٥) المعايير التي تُنشأ نتيجة دراسات الاقتصاد القياسي.

#### مسوح الأعمال التجارية

٢٢- بوجه عام، ذكر نحو نصف المقيمين أنهم استفادوا من نتائج مسوح الأعمال التجارية - المقاييس النوعية والكمية لتوقعات الأعمال التجارية وأهم المؤشرات المحتملة لعدم الاستقرار - في استكمال تحليل السلامة الاحترازية الكلية.

دقيقاً قدر الإمكان حتى يمكن التعرف على الأنماط المميزة للأنشطة المختلفة. غير أن العديد من المقيمين أكدوا أن نوع التقسيم سيعتمد على الموضوع الذي يتم تحليله.

١٥- وأشار نحو ٣٠٪ من إجمالي المقيمين (حوالي نصف عدد الذين رأوا أن هناك فائدة من المعلومات الأكثر تفصيلاً) إلى أنهم قاموا بتحليل أو يرغبون في تحليل المؤسسات حسب أشكال الملكية (هل المؤسسة محلية أم أجنبية، وهل هي خاصة أم مملوكة للدولة، وما إذا كانت الملكية تأخذ شكل الأسهم المتداولة أم تقتصر على حصص خاصة غير متداولة). وقد ذكر معظم المقيمين من هذه المجموعة أن تقسيم المؤسسات بين محلية وأجنبية يعد مفيداً، بينما أكد البعض أن التمييز بين المؤسسات المحلية والأجنبية مهم لأن المؤسسات الأجنبية قد تعمل في ظل قواعد تنظيمية ورقابية مختلفة. وفي الوقت نفسه، أشار ربع المقيمين إلى أهمية تقسيم المؤسسات بين مؤسسات خاصة وأخرى مملوكة للدولة.

١٦- وذكر نحو ٢٠٪ من المقيمين أن التقسيم حسب الوظيفة أو مدى الانكشاف للمخاطر مفيد. وكانت أكثر الوظائف التي أشير إليها هي الأنشطة المصرفية التجارية والأنشطة المصرفية الشاملة والأنشطة المصرفية المتخصصة (لا سيما الإقراض العقاري، ويقدر أقل، الإقراض التنموي). وأشار حوالي ٨٠٪ من المقيمين المهتمين بالتقسيم حسب مدى الانكشاف للمخاطر إلى أنهم يرغبون في المعلومات المتعلقة بالبنوك النشطة في المعاملات الدولية. وذكر ١٦٪ أنهم يرغبون في معلومات تفصيلية عن البنوك الخارجية (أوفشور)، بينما أشار ١٦٪ آخرون إلى أنهم يرغبون في أن تكون المعلومات المتعلقة بالبنوك مقسمة حسب أسواقها الجغرافية.

#### المؤسسات ذات الأهمية النُظمية

١٧- أشار نحو ٦٠٪ من المقيمين إلى قيامهم بإجراء بعض التقييمات للمؤسسات ذات الأهمية النُظمية. وكانت الأجهزة الرقابية غالباً هي الأكثر اهتماماً بتلك المؤسسات - حيث ذكر ثلثها أنها أجرت تقييماً لأوضاع هذه المؤسسات مقابل قيام أقل من نصف الأطراف المشاركة في السوق بذلك ونحو نصف محلي السياسات أو الأبحاث الحكومية.

١٨- وأشار معظم المقيمين إلى استخدامهم مقياس للحجم (حجم الأصول أو الودائع أو كليهما) للتحقق من أهمية مؤسسة ما. وفي بعض الأحيان اقترن مقياس الحجم بمعايير أخرى مثل مدى الانكشاف لمخاطر معينة (كمخاطر النقد الأجنبي)

## ممارسات إعداد البيانات ونشرها<sup>٤</sup>

٢٣- تباينت ممارسات البلدان بشأن إعداد ونشر مؤشرات السلامة المالية ومكوناتها. فباستثناء عدد قليل من الحالات، كان إعداد مؤشرات السلامة المالية نفسها محدودا للغاية، كما كان نشرها - لاسيما خارج البلدان الصناعية - محدودا أيضا. غير أن إعداد مكونات مؤشرات السلامة المالية ونشرها كان أوسع نطاقا.

٢٤- ويبين الشكل البياني ألف ١-١ متوسط عدد مؤشرات السلامة المالية التي أعدتها ونشرتها البلدان الصناعية وبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، حيث قامت البلدان الصناعية بإعداد ونشر أكبر عدد من مؤشرات السلامة المالية بينما قامت بلدان الأسواق الصاعدة بإعداد ونشر ثاني أكبر عدد من مؤشرات السلامة المالية. وبلغ متوسط ما أعدته البلدان الصناعية وبلدان الأسواق الصاعدة أكثر من نصف المؤشرات الواردة في المسح.

٢٥- وبالنسبة لمعظم مؤشرات السلامة المالية، كان تقدير المستخدمين من البلدان المشتركة في المعيار الخاص لنشر البيانات لمدى الاستفادة من مؤشرات السلامة المالية مماثلا تقريبا لتقدير المستخدمين من البلدان الصناعية وبلدان الأسواق الصاعدة. ورغم أن أداء البلدان المشتركة في المعيار الخاص كان أفضل إلى حد ما من البلدان غير المشتركة من حيث نشر مكونات مؤشرات السلامة المالية، فقد كانت النتائج الإجمالية بوجه عام مماثلة للنتائج الإجمالية لمجتمع المجيبين - أي أن البلدان المشتركة في المعيار الخاص لنشر البيانات كان إعدادها ونشرها لمؤشرات السلامة المالية محدودا إلى حد ما، ولكن إعدادها ونشرها لسلاسل بيانات المكونات المستخدمة في إعداد المؤشرات كان أوسع نطاقا.

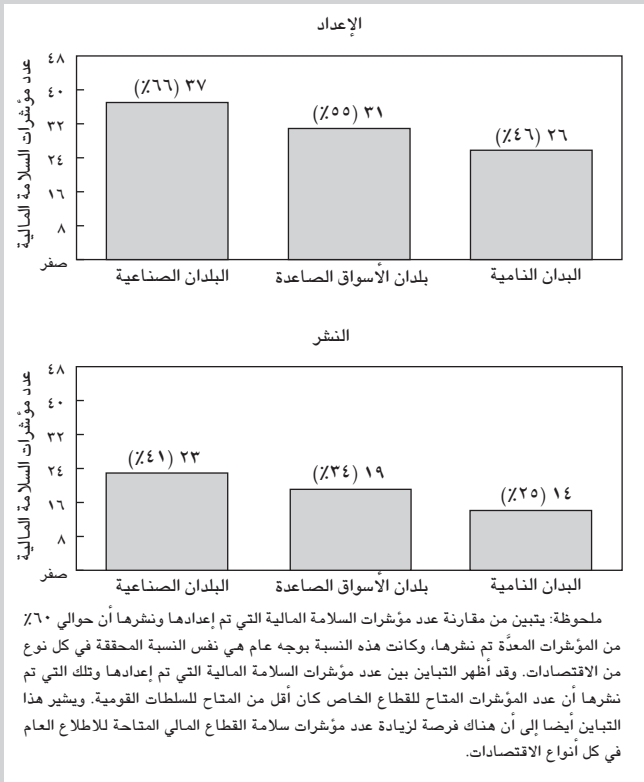
٢٦- وقد استعلم المسح أيضا عن ممارسات البلدان المتعلقة بدورية الإعداد والنشر وحاجات المستخدمين في هذه المجالات. وتباينت دورية نشر مؤشرات السلامة المالية تباينا كبيرا بين الفئات المختلفة لهذه المؤشرات. ولا يوجد نمط عام يمكن التحقق منه، كما أن عدد الإجابات كان ضئيلا مما حال دون التوصل إلى استنتاجات سليمة.

### المفاهيم المستخدمة

٢٧- طرح استبيان الإعداد والنشر سلسلة من الأسئلة الكمية والاستفسارية عن الموضوعات المحاسبية والإحصائية من أجل تقييم حالة الممارسات الحالية، وربما تحديد أفضل الممارسات التي يمكن استخدامها كأساس لوضع المعايير الدولية، والمساهمة

<sup>٤</sup> راجع دراسة Slack (2003) للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلاً لممارسات إعداد البيانات ونشرها.

الشكل البياني ألف ١-١: متوسط عدد مؤشرات السلامة المالية التي تم إعدادها ونشرها حسب نوع الاقتصاد



في تحديد الاستراتيجيات اللازمة لتعزيز إمكانية المقارنة بين مؤشرات السلامة المالية.

٢٨- وقد أظهرت الإجابات تنوع الممارسات الوطنية وكشفت عن العديد من الأسباب التي قد تحول دون إمكانية المقارنة بين مؤشرات السلامة المالية عبر الاقتصادات المختلفة، ومنها ما يلي:

- اختلاف معايير إثبات المطالبات المصنفة دون المستوى ورصد المخصصات، وتشعبها في أغلب الأحوال.
- اختلاف التعاريف القومية لرأس المال التنظيمي فيما يتعلق - على سبيل المثال - بالاستقطاعات ومكونات كل طبقة من طبقات رأس المال. وعلاوة على ذلك، أشارت بلدان عديدة إلى عدم اعتمادها إدراج طبقة رأس المال الثالثة ضمن القاعدة الرأسمالية.
- اختلاف ممارسات التوحيد بالنسبة للفروع والشركات التابعة الخارجية (راجع القسم أدناه). ففي كل بلد، تستخدم بعض المؤشرات المالية ممارسات التوحيد على المستوى العالمي (عبر الحدود) والمستمدة من بيانات الأجهزة الرقابية، بينما تستخدم مؤشرات السلامة المالية الأخرى ممارسات التوحيد

٣٢- وهناك أيضا اختلافات في الممارسات حسب فئة مؤشر السلامة المالية. وقد أظهرت هذه الاختلافات في أغلب الأحيان ما إذا كانت البيانات المصدرية الأساسية ذات طابع رقابي أم إحصائي. وفيما يلي ملخص للممارسات حسب فئة مؤشر السلامة المالية:

**كفاية رأس المال:** كانت البيانات المستخدمة في البلدان الصناعية وبلدان الأسواق الصاعدة مستمدة أساسا من مصادر رقابية وتقوم بوجه عام على أساس التوحيد على المستوى العالمي، رغم أن البيانات التي تستخدم كلا المنهجين المتبعين في التوحيد كانت متاحة غالبا. وفي عدد من بلدان الأسواق الصاعدة والكثير من البلدان النامية، لم تستخدم سوى البيانات القائمة على أساس الإقامة على المستوى القومي. ومن حيث المجاميع الكلية على المستوى العالمي، استخدم المنهجان بالتساوي تقريبا، وبالنسبة لبعض مؤشرات السلامة المالية استخدم ربع المجيبين تقريبا كلا المنهجين. وقد أشار عدد قليل من البلدان إلى استخدام ممارسات توحيد للبيانات تختلف عن الممارسات المعتادة، ومنها إدراج الفروع غير المقيمة وعدم إدراج الشركات التابعة غير المقيمة.

**جودة الأصول (المؤسسات المقرضة):** استندت غالبا مؤشرات السلامة المالية المستمدة من الإحصاءات النقدية إلى أساس الإقامة على المستوى القومي. أما مؤشرات السلامة المالية المستمدة من مصادر رقابية فقد قامت غالبا على أساس توحيد الحسابات على المستوى العالمي، ولكنها كانت متوافرة في الكثير من الحالات على أساس الإقامة على المستوى القومي أو على كلا الأساسين.

**جودة الأصول (المؤسسات المقرضة):** استندت مؤشرات السلامة المالية فقط إلى أساس الإقامة على المستوى القومي نتيجة استخراج البيانات الأساسية من سلاسل الإحصاءات الاقتصادية الكلية القطرية.

**الربحية والقدرة التنافسية:** استندت البيانات غالبا إلى أساس الإقامة على المستوى القومي أو أنها كانت متوافرة على كلا الأساسين. ومع ذلك، استخدم عدد من البلدان بيانات قائمة على أساس عالمي فقط. وفي فئة الربحية، استخدم عدد من البلدان ممارسات توحيد مختلفة عن الممارسات المعتادة.

**السيولة:** كان التوحيد على أساس الإقامة على المستوى القومي هو المنهج الأكثر شيوعا، بينما تم توحيد مؤشرات السلامة المالية المتعلقة بالأصول السائلة ومتوسط أجال استحقاق الأصول والخصوم على أساس عالمي غالبا. ولا يعد التوحيد على أساس عالمي مناسباً لبعض مؤشرات السلامة المالية المتعلقة بالسيولة والتي لا تشير إلا إلى الأوضاع على المستوى القومي.

**الحساسية لمخاطر السوق:** كان التوحيد على أساس الإقامة على المستوى القومي هو الأكثر شيوعا. ومن ناحية أخرى، استخدم التوحيد على أساس عالمي إلى حد ما في البيانات الرقابية في البلدان الصناعية وبلدان الأسواق الصاعدة.

على المستوى المحلي (أساس الإقامة على المستوى القومي) والمستمدة من مصادر إحصائية. ومع ذلك، توجد بوجه عام درجة من التوافق الدولي في ممارسات التوحيد بسبب انتشار استخدام ممارسات التوحيد على المستوى المحلي.

- اختلاف ممارسات التقييم بالنسبة للادوات المالية (راجع القسم أدناه). ومن أهم الموضوعات في هذا الصدد، الاستخدام المحدود لتقييمات السوق لسندات الدين والأسهم، والممارسات المتباينة لقيد المشتقات واتفاقات إعادة الشراء وإقراض الأوراق المالية في الميزانيات العمومية.
- وجود قواعد مختلفة بين البلدان لإعادة تقييم مراكز العملات الأجنبية. ورغم ما يبدو من تقارب في البلدان الصناعية إزاء استخدام أسعار صرف السوق في إعادة تقييم المراكز المقومة بالعملة الأجنبية، فقد يؤدي الاستخدام المستمر للأسعار الرسمية في عدد من بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية إلى إعاقة إمكانية المقارنة بين مؤشرات السلامة المالية.

٢٩- وقد أظهرت قائمة الموضوعات أعلاه أن الممارسات متباينة وأن المقارنة بين مؤشرات السلامة المالية فيما بين البلدان ليست بالأمر السهل.

#### التوحيد

٣٠- استهدف المسح الحصول على معلومات عن ممارسات البلدان في مجال توحيد المعلومات المتعلقة بفروع المؤسسات المالية وشركاتها التابعة في كشوف محاسبية أو تقارير إحصائية موحدة. ومن أهم الموضوعات في هذا الصدد بحث ما إذا كانت البيانات قد تم إعدادها على أساس موحد على المستوى المحلي أم العالمي.

٣١- وهناك اختلافات كبيرة في الممارسات حسب نوع الاقتصاد. فقد التزم المجيبون في البلدان النامية التزاما كبيرا بأساس الإقامة على المستوى القومي بالنسبة لمعظم مؤشرات السلامة المالية. وقد يرجع ذلك إلى أن البنوك التي تقع مقارها الرئيسية في البلدان النامية قد لا يكون لديها غالبا أي فروع أو شركات تابعة غير مقيمة أو تقتصر على القليل منها. وقد يرجع ذلك أيضا إلى محدودية البنية التحتية الرقابية في البلدان النامية والتي قد لا تمارس دائما الرقابة أو الإشراف بفعالية على معاملات غير المقيمين. وقد أشار المجيبون في بلدان الأسواق الصاعدة أيضا إلى التزامهم - إلى حد ما - بالتوحيد على المستوى المحلي. وفي البلدان الصناعية، استخدمت الأجهزة الرقابية غالبا ممارسات التوحيد على المستوى العالمي، ولكنها أشارت أيضا إلى أن البيانات التي تستخدم كلا المنهجين للتوحيد قد أتاحت للعديد من مؤشرات السلامة المالية.<sup>٥</sup>

<sup>٥</sup> قد تكون هناك بعض المزايا المهمة لتوافر بيانات مؤشرات السلامة المالية على كلا الأساسين. فعلى سبيل المثال، قال أحد المجيبين: "إن المسح لا يتناول الجانب الإحصائي الرئيسي، وهو المطابقة بين منهجي الموطن والبلد المضيف، وهو ما سيكون قابلا للتطبيق إذا ما تم استخدام كل من مصادر بيانات الإحصاءات الرقابية والاقتصادية الكلية".

### التقييم

٣٣- بالنسبة للودائع والقروض، استُخدمت التقييمات التاريخية في أغلب الأحوال. حيث استُخدمت في البيانات الرقابية في ثلاثة أرباع الإجابات على الأقل، واستخدمت في البيانات الإحصائية في نحو تسعة أعشار الحالات. وفي المقابل، بالنسبة للأوراق المالية (بخلاف الأسهم) والأسهم وحصص الملكية الأخرى، لم يكن هناك ميل واضح نحو استخدام طريقة معينة للتقييم، رغم أن استخدام منهج القيم السوقية كان أكثر شيوعاً من مناهج التقييم الأخرى. وبالنسبة للمشتقات المالية، استُخدمت تقييمات السوق في أغلب الأحوال، إلى جانب إبلاغ الأجهزة الرقابية عن استخدامها المعتاد تقريباً لطرق تقييم "أخرى"، مثل تقييمات التغطية. وقد ساد استخدام التقييمات التاريخية في الحسابات المدينة والحسابات الدائنة المتنوعة وفي الأصول غير المالية، وإن لم يندر استخدام أنواع التقييمات الأخرى.

٣٤- وعند تحويل قيمة الأدوات المقومة بالعملة الأجنبية إلى ما يعادلها بالنقد المحلي، استُخدمت أسعار صرف نهاية الفترة غالباً لكل أنواع الأدوات المالية. وقد أفادت أقلية كبيرة من بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية - على التوالي - باستخدامها أسعار الصرف الرسمية. وأعيد تقييم مراكز العملات الأجنبية

غالباً بالسعر السائد في تاريخ إعداد الميزانية العمومية. ومع ذلك، لم يكن أمراً نادراً أن يعاد تقييم مراكز العملات الأجنبية بمعدلات تواتر أخرى بالنسبة للأوراق المالية (بخلاف الأسهم) والأسهم وحصص الملكية الأخرى والمشتقات المالية.

### العرض

٣٥- فضل غالبية المجيبين استخدام النسب ومعدلات النمو عند عرض مؤشرات السلامة المالية. ومع ذلك، رأى العديد منهم كذلك أن الطريقة المفضلة للعرض تعتمد على مؤشر السلامة المالية المعني ونوع التحليل الذي يتم إجراؤه. فبالنسبة للإجماليات القطاعية، على سبيل المثال، كان من المفيد استخدام المتوسطات المرجحة والمتوسطات البسيطة إلى جانب التوزيع التكراري للمؤسسات وفقاً لنطاق قيمة المؤشرات.

٣٦- وأشار بعض المجيبين إلى أن مقاييس التشتت (الانحراف المعياري والرسم البياني للتوزيع التكراري (الهستوجرام) ومؤشر جيني، الخ) قد تكون مفيدة بصفة خاصة في عرض مؤشرات السلامة المالية لأنها تتيح للمحلل تحديد - ضمن أشياء أخرى - القيم الشاذة واتجاهات التركيز ومراتب التصنيف في الأسواق، وهو ما قد يكون مناسباً لتحليل الاستقرار المالي.

## الملحق الثاني: ملخص الإرشادات لكل من مؤشرات السلامة المالية

٤- وبالنسبة لجهات تلقي الودائع، من المفترض أن تتوفر البيانات من المصادر الرقابية على أساس موحد، ولكن يتعين مقارنة طبيعة التوحيد مع توصيات المرشد (راجع الفصل الخامس). وإذا قررت البلدان أن البيانات الموحدة على المستوى المحلي (راجع الفقرة ٥-٢٥) يمكن أيضا استخراجها من مصادر رقابية، فإن مراجع المعلومات الموحدة عبر الحدود تسري أيضا على البيانات المحلية، ولكن الملخصات تفترض بوجه عام أن الحسابات القومية ستكون مصدر البيانات الموحدة على أساس محلي.

٥- وعند استعراض الملخصات أدناه وتقرير الحاجة لجمع بيانات جديدة - وبالتالي تحمل المزيد من تكاليف الموارد - يجب على السلطات أن تقرر مدى أهمية سلاسل البيانات الإضافية لإعداد بيانات مؤشرات السلامة المالية ومراقبتها.

٦- ومن الإرشادات الواردة في الفصلين الثاني والثالث يمكن استخلاص ما يلي:

- يضم الفصل الثاني تعريف قطاع جهات تلقي الودائع والقطاعات الأخرى (الفقرات ٢-٤ إلى ٢-١٩).
- ينبغي قيد المعاملات والمراكز على أساس الاستحقاق، وإثبات الأصول والخصوم الفعلية القائمة فقط (الفقرات ٣-٣ إلى ٣-٩).
- يفضل المرشد طرق التقييم التي يمكن أن تعطي التقدير الأكثر واقعية لقيمة أداة أو بند ما في أي لحظة زمنية. والقيمة السوقية هي الأساس المفضل لتقييم المعاملات وأيضا المراكز في الأوراق المالية المتداولة. وبالنسبة للمراكز في الأدوات غير القابلة للتداول، يقر المرشد بأن القيمة الاسمية (المدعومة بسياسات ملائمة لرصد المخصصات) قد تعطي تقديرا للقيمة أكثر واقعية من تطبيق القيمة العادلة (راجع الفقرات ٣-٢٠ إلى ٣-٣٣).
- تعرّف الإقامة من حيث مكان وجود مركز المصلحة الاقتصادية للوحدة المؤسسية (راجع الفقرتين ٣-٣٤ و ٣-٣٦).
- ينبغي تحويل المعاملات والمراكز بالعملة الأجنبية إلى وحدة حساب واحدة على أساس سعر الصرف السوقي (راجع الفقرات ٣-٤٤ إلى ٣-٤٨).

١- يحتوي هذا الملحق على ملخص للإرشادات الواردة في المرشد بشأن كل من مؤشرات السلامة المالية المتفق عليها. ويتمثل الغرض الرئيسي من هذا الملحق في دعم عمل مُعدّي البيانات من خلال جمع مختلف عناصر الإرشاد المتعلقة بكل مؤشر في مكان واحد، وبصفة خاصة مساعدة مُعدّي البيانات في تحديد موقع الإرشادات التفصيلية ذات الصلة في النص الرئيسي. وتُعرض الملخصات في صفحة واحدة أو أقل، وهناك إحالة فيما بينها. ولسهولة الإحالة، يوجد فهرس للملخصات المتعلقة بمؤشرات السلامة المالية (الإطار الف ٢-١).

٢- وبالنسبة للعديد من مؤشرات السلامة المالية المتفق عليها، يوصى المرشد باستخراج سلاسل البيانات من الكشوف المالية القطاعية. وبالتالي، على الرغم من وصف فرادى مؤشرات السلامة المالية أدناه، فينبغي لمعدّي البيانات الإلمام بالسياق الأعم. وبعبارة أخرى، تعد مؤشرات السلامة المالية مجموعة من البيانات ذات العلاقات المتداخلة والتي قد لا تكون واضحة في الملخصات الموجزة. وحيثما يقتضي الأمر، يتم الرجوع للسطور ذات الصلة في الكشوف المالية القطاعية (الجدول ٤-١ و ٤-٢ و ٤-٣ و ٤-٤ في الفصل الرابع).

- ٣- كل ملخص أدناه يتضمن ثلاثة عناوين جانبية هي:
- التعريف: يوفر تعريفا بمؤشر السلامة المالية كما يقدم، حيثما اقتضى الأمر، إرشادات عن مواقع تعريف سلاسل مكونات المؤشر في المرشد.
  - قضايا مُعدّي البيانات: يعرض قضايا محددة ينبغي لمعدّي البيانات الإلمام بها.
  - مصادر البيانات: يقدم إرشادات عن مواقع الحصول على المعلومات. ويرتبط هذا العنوان الفرعي بالفصل الحادي عشر الذي يتضمن مناقشة تفصيلية لمصادر المعلومات وسلاسل البيانات الإضافية التي قد تكون مطلوبة. ويرتبط أيضاً بالملحق الرابع الذي يطابق منهجية المرشد مع الحسابات القومية وأطر المحاسبة التجارية. وكما ورد في الفصل الحادي عشر، لا يمكن التعميم بالنسبة للمعلومات المتاحة من المصادر الرقابية، ولكن ينبغي دراسة بعض الاختلافات الرئيسية في المنهجية بين الحسابات القومية والمعلومات الرقابية عند إعداد البيانات الموحدة عبر الحدود لجهات تلقي الودائع.





### القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات كنسبة من رأس المال التعريف

١٥- يهدف هذا المؤشر إلى تقدير الأثر المحتمل للقروض المتعثرة بعد خصم المخصصات على رأس المال. ورغم أن أثر خسائر القروض المتعثرة على رأس المال غير مؤكد في معظم الأحوال، لأن المقرض قد يتوقع للعديد من الأسباب استرداد بعض الخسائر المحتملة للقروض المتعثرة. ويحسب هذا المؤشر باستخدام قيمة القروض المتعثرة ناقصا قيمة المخصصات المحددة للقروض (السطرين ٤٢ و ١٨ (٢) في الجدول ٤-١) كبسط للنسبة، ورأس المال كمقام للنسبة. ويعرّف هذا المؤشر في الفقرتين ٦-٢٢ و ٦-٢٣.

#### قضايا مُعدّي البيانات

١٦- الإرشادات المقدّمة بشأن القروض المتعثرة هي ذات الإرشادات المقدّمة بشأن نسبة القروض المتعثرة كنسبة من مجموع القروض الإجمالية. وتعرف المخصصات بأنها المخصصات المحددة، أي المبلغ القائم من المخصصات التي يتم رصدها مقابل قيمة القروض المنفردة (وتشمل مجموعة القروض المقدّرة على أساس جماعي) (راجع الفقرة ٤-٥٠). وتخضع مخصصات خسائر القروض داخل القطاع من بيانات المخصصات المحددة. ويعتمد المرشد على الممارسات الوطنية في تحديد المخصصات المحددة، ولكنه يوصي بتوثيق هذه الممارسات بشكل واضح. وعند حساب هذه النسبة، من المهم فهم كيفية تأثير بيانات المخصصات على كلا البسط والمقام (راجع الفقرة ٦-٢٤).

١٧- ويقاس رأس المال بمجموع رأس المال والاحتياطيات (السطر ٣٠ في الميزانية العمومية القطاعية ويعرّف في الفقرة ٤-٦٢)، وبالنسبة للبيانات الموحدة عبر الحدود، يقاس أيضا بمجموع رأس المال التنظيمي (السطر ٣٦، ويعرّف في الفقرات ٤-٧٠ إلى ٤-٧٣). وعند قياس رأس المال القطاعي، تخضع الاستثمارات في حصص الملكية داخل القطاع من إجمالي رأس المال في القطاع لتجنب القيد المزدوج لرأس المال والاحتياطيات لدى القطاع. وكذلك لا يدخل في رأس المال الشهرة التجارية المشتراة، وذلك تمثيلا مع الإرشادات الرقابية. راجع مرفق نص الفصل الخامس للحصول على معلومات عن هذه التعديلات في رأس المال والاحتياطيات وتلك المتعلقة بالمخصصات داخل القطاع.

#### مصادر البيانات

١٨- البيانات الموحدة عبر الحدود للوحدات الخاضعة للسيطرة المحلية: المعلومات المتعلقة بالقروض المتعثرة والمخصصات المحددة (المعدلة حسب مخصصات خسائر القروض داخل القطاع) للكيانات المبلّغة تتوافر عادة من مصادر رقابية، رغم أن التعاريف القومية للقروض المتعثرة قد تختلف. وبالمثل، يمكن أن تتوافر بيانات رأس المال والاحتياطيات من مصادر

النسبة هو الأصول المرجحة بالمخاطر على مستوى القطاع ويعرّف في الفقرة ٤-٧٤. ويعرّف هذا المؤشر في الفقرتين ٦-١٧ و ٦-١٨.

#### قضايا مُعدّي البيانات

١٠- تقوم البيانات على أساس المفاهيم الرقابية. ولاستخلاص بيانات رأس المال التنظيمي على مستوى القطاع، تجمّع البيانات الموحدة الخاصة برأس المال التنظيمي للمجموعات المتلقية للودائع في كافة الكيانات المبلّغة. ولاستخلاص بيانات الأصول المرجحة بالمخاطر على مستوى القطاع، يتم أيضا تجميع البيانات الموحدة الخاصة بالأصول المرجحة بالمخاطر للمجموعات المتلقية للودائع في كافة الكيانات المبلّغة.

#### مصادر البيانات

١١- البيانات الموحدة عبر الحدود للوحدات الخاضعة للسيطرة المحلية والبيانات الموحدة على المستوى المحلي: توافر البيانات المبلّغة للأجهزة الرقابية سيحدد نطاق البيانات التي يمكن نشرها. ومن المتوقع أن تكون البيانات الموحدة لرأس المال التنظيمي والبيانات الموحدة للأصول المرجحة بالمخاطر لكل مجموعة من المجموعات المتلقية للودائع الخاضعة للسيطرة المحلية في الكيانات المبلّغة متاحة للأجهزة الرقابية.

### نسبة رأس المال الأساسي التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر التعريف

١٢- يقيس هذا المؤشر كفاية رأس مال جهات تلقي الودائع على أساس مفهوم رأس المال الأساسي الذي وضعته لجنة بازل للرقابة المصرفية، حيث بسط النسبة هو رأس المال الأساسي على مستوى القطاع ويعرّف في الفقرتين ٤-٧٠ و ٤-٧٣. ومقام النسبة هو الأصول المرجحة بالمخاطر على مستوى القطاع ويعرّف في الفقرة ٤-٧٤. ويعرّف هذا المؤشر في الفقرة ٦-١٩.

#### قضايا مُعدّي البيانات

١٣- تقوم البيانات على أساس المفاهيم الرقابية. ولاستخلاص بيانات رأس المال الأساسي على مستوى القطاع، تجمّع البيانات الموحدة الخاصة برأس المال الأساسي للمجموعات المتلقية للودائع في كافة الكيانات المبلّغة. ولاستخلاص بيانات الأصول المرجحة بالمخاطر على مستوى القطاع، تجمّع أيضا البيانات الموحدة الخاصة بالأصول المرجحة بالمخاطر للمجموعات المتلقية للودائع في الكيانات المبلّغة.

#### مصادر البيانات

١٤- البيانات الموحدة عبر الحدود للوحدات الخاضعة للسيطرة المحلية والبيانات الموحدة على المستوى المحلي: توافر البيانات المبلّغة للأجهزة الرقابية سيحدد نطاق البيانات التي يمكن نشرها. وينبغي أن تتاح للأجهزة الرقابية كافة البيانات الموحدة عن رأس المال الأساسي وعن الأصول المرجحة بالمخاطر بالنسبة لكل مجموعة من المجموعات المتلقية للودائع الخاضعة للسيطرة المحلية في الكيانات المبلّغة.

(السطرين ٤٢ و ١٨١ في الجدول ٤-١) في الفقرات ٤-٨٤ إلى ٤-٨٦ ومن ٤-٤٥ إلى ٤-٤٨ على التوالي. ويعرّف هذا المؤشر في الفقرتين ٦-٥٤ و ٦-٥٥.

#### قضايا معدّي البيانات

٢١- يقدم المرشد الإرشادات لتحديد القروض المتعثرة. وتعد القروض متعثرة عندما يتأخر تسديد مدفوعات الأصل والفائدة لمدة ثلاثة شهور (٩٠ يوما) أو أكثر، أو عند رسملة مدفوعات الفائدة عن فترة الثلاثة شهور (٩٠ يوما) أو أكثر (إعادة استثمارها في المبلغ الأصلي) أو إعادة تمويلها أو تدويرها (أي يؤجل تسديدها بالاتفاق بين الدائن والمدين). بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تتضمن القروض المتعثرة أيضا القروض التي يتأخر تسديد مدفوعاتها لمدة تقل عن ٩٠ يوما والتي تُقيد كقروض متعثرة بموجب الإرشادات الرقابية القومية - أي أنه توجد أدلة لتصنيف قرض ما كقرض متعثر حتى في ظل عدم تأخر التسديد لمدة ٩٠ يوما، أي في حالة إظهار المدين إفلاسه مثلا. وبعد تصنيف القرض كقرض متعثر، ينبغي أن يظل هذا القرض (و/ أو أي قرض بديل (قروض بديلة)) مصنفا حتى يُشطب أو تُحصّل مدفوعات فائدة و/ أو أصل هذا القرض أو أي قروض لاحقة تحل محل القرض الأصلي. والقروض البديلة تتضمن القروض الناشئة عن إعادة جدولة أو إعادة تمويل القرض الأصلي (القروض الأصلية) و/ أو القروض الممنوحة لتسديد مدفوعات القرض الأصلي.

٢٢- وينبغي أن تُستبعد من بيانات القروض الفائدة المستحقة على القروض المتعثرة والقروض فيما بين جهات تلقي الودائع في الكيانات المبلّغة التي تشكل جزءا من نفس المجموعة.

#### مصادر البيانات

٢٣- البيانات الموحّدة عبر الحدود للوحدات الخاضعة للسيطرة المحلية: المعلومات المتعلقة بالقروض المتعثرة للكيانات المبلّغة تتوافر عادة من مصادر رقابية، رغم أن التعاريف القومية للقروض المتعثرة قد تتباين. وبالمثل، قد تتوافر معلومات عن القروض من مصادر رقابية، وقد تخضع للبنود المستبعدة المذكورة تحت عنوان قضايا معدّي البيانات. وينبغي كذلك مقارنة تعريف المرشد لجهات تلقي الودائع بالتعريف المستخدم للأغراض الرقابية. وقد تكون هناك حاجة لتجميع البيانات الرقابية من أجل حساب بسط ومقام هذه النسبة.

٢٤- البيانات الموحّدة على المستوى المحلي: لا توفر بيانات الحسابات القومية معلومات عن القروض المتعثرة، وبالتالي سوف تكون هناك حاجة لجمع بيانات إضافية عن القروض المتعثرة بغرض إعداد البيانات الموحّدة على المستوى المحلي. ومن المتوقع أن تتوافر بيانات عن القروض من الإحصاءات النقدية والمالية، لكنها ربما لا تخضع للبنود المستبعدة

رقابية، رغم أنه بالنسبة لرأس المال والاحتياطيات، يجب دراسة التعريف لضمان توافقه مع منهج المرشد. راجع الجدول ١١-٤ لمعرفة التعديلات التي قد تكون مطلوبة. وينبغي أن تكون البيانات الرقابية قائمة بالفعل على أساس موحد - رغم أن التغطية قد تتطلب دراسة - ولكن قد تكون هناك حاجة لتجميع البيانات من أجل حساب بسط ومقام هذه النسبة.

١٩- البيانات الموحّدة على المستوى المحلي: لا توفر مصادر الحسابات القومية معلومات عن القروض المتعثرة، وبالتالي قد تكون هناك حاجة لجمع بيانات إضافية. ويتم استبعاد القروض المتعثرة من القروض فيما بين جهات تلقي الودائع في الكيانات المبلّغة التي تشكل جزءا من نفس المجموعة (إن وجدت). وقد تكون هناك حاجة أيضا لجمع بيانات عن المخصصات المحدّدة (معدّلة بقيمة مخصصات خسائر القروض داخل القطاع، إن وجدت) (الفقرة ٥-٨٧). وبالنسبة لرأس المال، تتوافر البيانات من مصادر الحسابات القومية، مثل الإحصاءات النقدية والمالية، ولكنها تخضع للتعديل (راجع الإطار ١١-١) وقيد رأس المال والاحتياطيات في الملحق الرابع). وإلى جانب الخصومات المذكورة تحت عنوان قضايا معدّي البيانات، ينبغي تخفيض القروض المتعثرة بقيمة أي مخصصات محدّدة (معدّلة بقيمة مخصصات المطالبات داخل القطاع). وعلاوة على ذلك، ينبغي تقييم الاستثمارات في أسهم الشركات التابعة والشركات المرتبطة (والاستثمارات العكسية) في الميزانية العمومية بقيمة الحصة التناسبية في رأس مال واحتياطيات الشركة التابعة أو الشركة المرتبطة، وقد يؤثر ذلك على مجموع رأس المال والاحتياطيات الذي يقاس على أساس الحسابات القومية. ويتناول الإطار ٥-١ معالجة الاستثمارات في حصص الملكية كما يعطي ملحق النص بالفصل الخامس أمثلة رقمية للتعديلات على مستوى القطاع (راجع الفقرتين ٥-٨٩ و ٥-٩٠ تحديدا). وقد تُجمع معلومات بشكل منفصل عن المساهمات المالية من المالكين والإيرادات المحتجزة (بما فيها الإيرادات المخصصة للاحتياطيات)، أو ربما تُجمع من مصادر الإحصاءات النقدية والمالية إذا كانت البيانات تُجمع حسب مكونات رأس المال والاحتياطيات كما هو وارد في دليل الإحصاءات النقدية والمالية (الفقرة ٢١٤)، على أن تخضع للخصومات والتعديلات الأخرى المشار إليها آنفا. راجع الإطار ١١-١ والجدولين ١١-١ و ١١-٣.

#### القروض المتعثرة كنسبة من مجموع القروض الإجمالية

##### التعريف

٢٠- يهدف هذا المؤشر إلى تحديد المشكلات المتعلقة بجودة الأصول في حافظة القروض. ويُحسب باستخدام قيمة القروض المتعثرة كبسط للنسبة ومجموع قيمة حافظة القروض (بما فيها القروض المتعثرة، وقبل خصم المخصصات المحدّدة لخسائر القروض) كمقام للنسبة. ويرد وصف القروض المتعثرة والقروض

الخارجي تصنف كقروض لغير المقيمين. ولاستخلاص البيانات القطاعية المتعلقة بقروض جهات تلقي الودائع حسب القطاع المؤسسي، قد تكون هناك حاجة لتجميع البيانات الموحدة لاستخلاص بسط ومقام هذا المؤشر.

٢٩- البيانات الموحدة على المستوى المحلي: تتوافر البيانات المتعلقة بالقروض الممنوحة للقطاعات المختلفة من الإحصاءات النقدية والمالية، وتخضع للتعديلات المذكورة آنفاً. وتدرج القروض الممنوحة للفروع والشركات التابعة لجهات تلقي الودائع في الخارج في البيانات باعتبارها قروض لغير المقيمين.

#### العائد على الأصول

##### التعريف

٣٠- يهدف هذا المؤشر إلى قياس كفاءة جهات تلقي الودائع في استخدام أصولها. ويُحسب بقسمة صافي الدخل قبل البنود الاستثنائية والضرائب (رغم أن صافي الدخل بعد البنود الاستثنائية والضرائب (السطر ١١ من الجدول ٤-١) يمكن استخدامه كبديل أو على نحو إضافي) على متوسط قيمة مجموع الأصول (المالية وغير المالية) خلال نفس الفترة. وعلى الأقل، يمكن حساب المقام باستخدام متوسط المركز في بداية الفترة ونهايتها، ولكن من المحبذ أن يستخدم معو البيانات أكثر المشاهدات المتكررة المتاحة لحساب المتوسط. ويعرّف صافي الدخل قبل وبعد البنود الاستثنائية والضرائب (السطرين ٨ و ١١ على التوالي في الجدول ٤-١) وتعرّف مكوناته في الفقرات ٤-١٧ إلى ٤-٣٥، بينما يعرّف مجموع الأصول (غير المالية والمالية) (السطر ١٤) في الفقرتين ٤-٣٧ و ٤-٣٨. ويعرّف هذا المؤشر في الفقرتين ٦-٥٢ و ٦-٥٣.

#### قضايا مُعدّي البيانات

٣١- يحسب صافي الدخل على أساس أقرب إلى منهج المحاسبة التجارية والمنهج الرقابي منه إلى المحاسبة القومية. وعلى خلاف الحسابات القومية، يتضمن صافي الدخل في المرشد مكاسب وخسائر الأدوات المالية، ومكاسب وخسائر بيع الأصول الثابتة، التي تقاس على أساس الفرق بين قيمة البيع والقيمة في الميزانية العمومية في نهاية الفترة السابقة (راجع الجدول ٤-١).

٣٢- وتجدر الإشارة إلى أن مُعدّي البيانات ينبغي أن يدركوا أن المرشد يوصي بالأ يتضمن الدخل من الفائدة مستحققات الفائدة على الأصول غير العاملة (الفقرة ٤-١٨). ويحذ المرشد أيضاً أن تُدرج المكاسب والخسائر المتحققة وغير المتحققة الناشئة خلال كل فترة على كل الأدوات المالية (الأصول والخصوم المالية بالعملة المحلية والأجنبية) بالقيمة السوقية أو العادلة في الميزانية العمومية، باستثناء أسهم رأس المال في الشركات

المذكورة آنفاً. وعلاوة على ذلك ينبغي مقارنة تعريف المرشد لجهة تلقي الودائع بتعريف "شركات الإيداع الأخرى" المستخدم للإحصاءات النقدية والمالية. ويشرح الإطار ١١-١ كيف يمكن استخدام البيانات التي تُجمع بتطبيق منهجية دليل الإحصاءات النقدية والمالية في إعداد مؤشرات السلامة المالية لجهات تلقي الودائع.

#### نسبة التوزيع القطاعي للقروض إلى مجموع القروض

##### التعريف

٢٥- يقدم هذا المؤشر معلومات عن توزيع القروض (منها القروض المتعثرة وقبل خصم المخصصات المحددة لخسائر القروض) على القطاعات المقيمة وغير المقيمين. ويتمثل بسط ومقام هذا المؤشر في القروض الممنوحة لكل قطاع من القطاعات المؤسسية (السطر ١٨ (١-١) و ١٨ (٢-١)) وإجمالي القروض (السطر ١٨ (١) في الجدول ٤-١) على التوالي. وتتمثل القطاعات المقيمة في جهات تلقي الودائع (راجع الفقرات ٢-٤ إلى ٢-٧) والبنك المركزي (الفقرة ٢-١٣) والحكومة العامة (الفقرة ٢-١٨) والشركات المالية الأخرى (الفقرة ٢-١٤) والشركات غير المالية (الفقرة ٢-١٥) والقطاعات المحلية الأخرى (الأسر المعيشية (الفقرة ٢-١٦) والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية (الفقرة ٢-١٧)). ويعرّف غير المقيمين في الفقرتين ٣-٣٥ و ٣-٣٦. وتعرّف القروض في الفقرات ٤-٤٥ إلى ٤-٤٨. ويعرّف هذا المؤشر في الفقرتين ٦-٥٦ و ٦-٥٧.

#### قضايا مُعدّي البيانات

٢٦- التحليل القطاعي من المفاهيم المستخدمة في الحسابات القومية التي تصنف الكيانات حسب طبيعة نشاطها الاقتصادي. وتنسب القروض على أساس إقامة الكيان المبلغ على المستوى المحلي.

٢٧- وينبغي أن تستبعد البيانات المتعلقة بالقروض الفائدة المستحقة على القروض المتعثرة إلى جانب القروض فيما بين جهات تلقي الودائع في الكيانات المبلغة التي تشكل جزءاً من نفس المجموعة. وحيث إن كل القطاعات يتم تغطيتها، ينبغي أن يكون مجموع النسب القطاعية واحد صحيح.

#### مصادر البيانات

٢٨- البيانات الموحدة عبر الحدود للوحدات الخاضعة للسيطرة المحلية: قد يختلف مدى توافر بيانات القروض حسب القطاع باختلاف الممارسات الرقابية المتبعة. فالقروض الممنوحة من الفروع و/أو الشركات الخارجية متلقية الودائع التابعة للكيان المبلغ إلى المقيمين في الاقتصاد الذي تُعد من أجله بيانات مؤشرات السلامة المالية تصنف كقروض للقطاع المقيم ذي الصلة. وفي المقابل، القروض الممنوحة للمقيمين في الاقتصاد المحلي الذي توجد فيه الشركات التابعة الخارجية/ الفرع

**العائد على أسهم رأس المال**  
التعريف

٣٧- يهدف هذا المؤشر إلى قياس كفاءة جهات تلقي الودائع في استخدام رأس مالها. ويُحسب بقسمة صافي الدخل قبل البنود الاستثنائية والضرائب (رغم أن صافي الدخل بعد البنود الاستثنائية والضرائب (السطر ١١ من الجدول ٤-١) يمكن استخدامه كبديل أو على نحو إضافي) على متوسط قيمة رأس المال خلال نفس الفترة. وعلى الأقل، يمكن حساب المقام باتخاذ متوسط المركز في بداية الفترة ونهايتها (في بداية ونهاية الشهر مثلاً)، ولكن من المحبذ أن يستخدم معدو البيانات أكثر المشاهدات المتكررة المتاحة عند حساب المتوسط. ويعرّف صافي الدخل قبل وبعد البنود الاستثنائية والضرائب (السطرين ٨ و ١١ على التوالي في الجدول ٤-١) ومكوناته في الفقرات ٤-١٧ إلى ٤-٣٦. ويعرّف هذا المؤشر في الفقرتين ٦-٢٥ و ٦-٢٦.

**قضايا مُعدّي البيانات ومصادر البيانات**

٣٨- فيما يتعلق بصافي الدخل، تناقش قضايا مُعدّي البيانات ومصادر البيانات في ملخص العائد على الأصول.

٣٩- يقاس رأس المال بمجموع رأس المال والاحتياطيات (السطر ٣٠ في الميزانية العمومية القطاعية، ويعرّف في الفقرة ٤-٦٢)، ويقاس أيضاً بالنسبة للبيانات الموحدة عبر الحدود - برأس المال الأساسي (السطر ٣٢ من الجدول ٤-١)، ويعرّف في الفقرتين ٤-٧٠ و ٤-٧٣). وفي حالة عدم توافر بيانات رأس المال الأساسي، يمكن استخدام المساهمات المالية من المالكين والإيرادات المحتجزة (بما في ذلك الإيرادات التي خصصت للاحتياطيات) (السطر ٣٠ (١) من الجدول ٤-١)، وتعرّف في الفقرة ٤-٦٤). وعند قياس رأس المال القطاعي، تُخصم الاستثمارات في حصص الملكية داخل القطاع من إجمالي رأس المال في القطاع لتجنب القيد المزدوج لرأس المال والاحتياطيات لدى القطاع. وعلاوة على ذلك، وتمشياً مع الإرشادات الرقابية، لا يتضمن رأس المال الشهرة التجارية المشتراة. راجع مرفق نص الفصل الخامس للحصول على معلومات عن هذه التعديلات في رأس المال والاحتياطيات وتلك المتعلقة بالمخصصات داخل القطاع.

٤٠- وتناقش مصادر بيانات رأس المال في ملخص القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات كنسبة من رأس المال.

**نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل**

التعريف

٤١- يقيس هذا المؤشر الحصة النسبية لصافي إيرادات الفائدة - الفائدة المكتسبة ناقصاً مصروفات الفائدة - في إجمالي الدخل.

المرتبطة والشركات التابعة وأي استثمارات عكسية في حصص الملكية (الفقرة ٤-٢٢).

٣٣- وعلى مستوى القطاع، يحدّد عدد من التعديلات لإزالة أثر المعاملات داخل القطاع على صافي دخل القطاع. ويتضمن ذلك حذف بنود الدخل التالية الناشئة عن المطالبات المستحقة على جهات تلقي الودائع في الكيانات المبلّغة: الحصة التناسبية لجهة تلقي الودائع المستثمرة في إيرادات جهات تلقي الودائع المرتبطة، والأرباح الموزعة مستحقة القبض من جهات تلقي الودائع الأخرى، ومخصصات الفوائد المستحقة على مطالبات القروض المتعثرة، والمخصصات المحددة على المطالبات المستحقة على جهات تلقي الودائع الأخرى. ويحتوي الفصل الخامس على قائمة كاملة بالتعديلات (الفقرة ٥-٥٣).

٣٤- وتمشياً مع الإرشادات الرقابية، تُخصم الشهرة التجارية من رأس المال والاحتياطيات. ولذلك، لا تصنف الشهرة التجارية كأصل (راجع الفقرة ٤-١١٠)، ولا تُستهلك، بالتالي، في حساب الدخل. وفي هذا السياق، تُستبعد أيضاً مكاسب وخسائر بيع أي شركة مرتبطة أو تابعة (وتصفية أي استثمار عكسي) من الدخل (الفقرة ٥-٩١).

**مصادر البيانات**

٣٥- البيانات الموحدة عبر الحدود للوحدات الخاضعة للسيطرة المحلية: قد تعتمد بيانات صافي الدخل المتاحة للمصادر الرقابية على ممارسات المحاسبة التجارية القومية، في حدود توافرها مع التعاريف الواردة في المرشد. وقد تكون هناك حاجة لإجراء التعديلات في جميع القطاعات والمذكورة آنفاً (راجع الجدول ٤-١١ و الفقرة ١١-٥١). وقد تكون هناك حاجة لتجميع المعلومات المتاحة من أجل حساب بسط ومقام هذه النسبة.

٣٦- البيانات الموحدة على المستوى المحلي: بالنسبة للبيانات القائمة على الحسابات القومية، هناك حاجة لأن يدرج في صافي الدخل البنود المصنفة كبنود دخل في المرشد وليس في الحسابات القومية. وتتضمن هذه التعديلات، بصفة خاصة، مكاسب وخسائر الأدوات المالية ومخصصات الأصول غير العاملة (راجع الجدول ١١-١). وعلاوة على ذلك، هناك حاجة لدراسة التعديلات في جميع القطاعات والمذكورة آنفاً بالنسبة لصافي الدخل وإجمالي الأصول، ومنها المعاملات والمراكز مع جهات تلقي الودائع الأخرى في الكيانات المبلّغة التي تشكل جزءاً من نفس المجموعة (راجع الجداول ١١-٢ و ١١-٣). وقد تكون هناك حاجة أيضاً للمعلومات المتعلقة بالشهرة التجارية (الجدول ١١-١).

حاجة أيضا لتجميع المعلومات المتاحة من أجل حساب بسط ومقام هذه النسبة.

٤٦- البيانات الموحدة على المستوى المحلي: من المتوقع أن تتوافر البيانات المتعلقة بصافي الدخل من الفائدة لدى جهات تلقي الودائع من المصادر القائمة على الحسابات القومية. يحدد الجدول ١١-٩ البنود المنفصلة ذات الصلة في حسابات نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. رغم أنه قد تكون هناك حاجة لبيانات إضافية لإجراء التعديلات المتعلقة بعدم استحقاق الفائدة على القروض المتعثرة. وبالنسبة لبيانات إجمالي الدخل، قد تكون هناك حاجة لمعلومات إضافية حتى يُدرج في إجمالي الدخل البنود المصنفة كبنود دخل في المرشد وليس في الحسابات القومية (راجع الجدول ١١-١)، وأيضا حتى تُجرى التعديلات في جميع القطاعات والمذكورة آنفا (راجع الجدول ١١-٢).

#### نسبة المصروفات بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل التعريف

٤٧- يقيس هذا المؤشر نسبة حجم المصروفات الإدارية إلى إجمالي الدخل. ويُحسب باستخدام المصروفات بخلاف الفوائد (السطر ٦ في الجدول ٤-١) كبسط للنسبة، وإجمالي الدخل (السطر ٥) كمقام للنسبة. وتعرّف المصروفات بخلاف الفوائد في الفقرة ٤-٣٠، وإجمالي الدخل في الفقرة ٤-٢٠. ويعرّف هذا المؤشر في الفقرتين ٦-٧٣ و ٦-٧٤.

#### قضايا معدّي البيانات

٤٨- تتضمن المصروفات بخلاف الفوائد كافة المصروفات بخلاف مصروفات الفائدة. ولا تُدرج المخصصات في المصروفات بخلاف الفوائد، ولكن تحدّد على نحو منفصل في بيان الدخل والمصروفات على مستوى القطاع (السطر ٧). ولاستخلاص المجموع على مستوى القطاع، تخصم كافة المصروفات بخلاف الفوائد المدفوعة لجهات تلقي الودائع الأخرى (راجع الجدول ١١-٢). ويشمل ذلك الرسوم والعمولات مستحقة الدفع والمصروفات الأخرى مستحقة الدفع. وعلاوة على ذلك، لا تُستهلك أي شهرة تجارية في بيان الدخل والمصروفات (الفقرة ٤-١١٠).

٤٩- وفيما يتعلق بإجمالي الدخل، تناقش قضايا معدّي البيانات في ملخص نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل.

#### مصادر البيانات

٥٠- البيانات الموحدة عبر الحدود للوحدات الخاضعة للسيطرة المحلية: قد تعتمد بيانات المصروفات بخلاف الفوائد وإجمالي الدخل المتاحة للمصادر الرقابية على ممارسات المحاسبة التجارية القومية. ورغم ذلك، قد تكون هناك حاجة لإجراء التعديلات في جميع القطاعات والمذكورة آنفا (راجع الجدول

ويحسب باستخدام صافي الدخل من الفائدة (السطر ٣ في الجدول ٤-١) كبسط للنسبة، وإجمالي الدخل (السطر ٥) كمقام للنسبة. ويعرّف صافي الدخل من الفائدة ومكوناته في الفقرات ٤-١٧ إلى ٤-١٩، بينما يعرّف إجمالي الدخل في الفقرة ٤-٢٠. ويعرّف هذا المؤشر في الفقرتين ٦-٦٨ و ٦-٦٩.

#### قضايا معدّي البيانات

٤٢- وفقا للمرشد، لا ينبغي إدراج مستحقات الفائدة على الأصول غير العاملة في الدخل من الفائدة (راجع الفقرة ٤-١٨). غير أنه لتجنب الإبلاغ غير المتماثل للبيانات على مستوى القطاع، ينبغي إجراء تعديل بحيث تستحق الفائدة على مطالبات القروض المتعثرة المستحقة على جهات تلقي الودائع الأخرى في الكيانات المبلّغة بالبيانات (الفقرات ٥-٥٥ إلى ٥-٥٧).

٤٣- ويتضمن إجمالي الدخل كل من صافي الدخل من الفائدة وبنود إجمالي الدخل الأخرى. ومن بين بنود إجمالي الدخل الأخرى، يجذب المرشد إدراج المكاسب والخسائر المتحققة وغير المتحققة الناشئة خلال كل فترة على كل الأدوات المالية (الأصول والخصوم المالية بالعملة المحلية والأجنبية) بالقيمة السوقية أو العادلة في الميزانية العمومية، باستثناء أسهم الشركات المرتبطة والشركات التابعة وأي استثمارات عكسية في حصص الملكية (الفقرة ٤-٢٢). وعلاوة على ذلك، يتم تحديد عدد من التعديلات - على المستوى القطاعي - لحذف أثر المعاملات داخل القطاع على إجمالي الدخل على مستوى القطاع. ويتضمن ذلك حذف بنود الدخل التالية الناشئة عن المراكز والمعاملات مع جهات تلقي الودائع الأخرى في الكيانات المبلّغة: الرسوم والعمولات مستحقة القبض، والحصة التناسبية لجهة تلقي الودائع المستثمرة في إيرادات جهات تلقي الودائع المرتبطة، والأرباح الموزعة مستحقة القبض من جهات تلقي الودائع الأخرى، ومصادر الدخل الأخرى مستحقة القبض من جهات تلقي الودائع الأخرى، والمكاسب والخسائر المتولدة عن ملكية جهات تلقي الودائع لأسهم جهات تلقي الودائع الأخرى. وهناك وصف لهذه التعديلات في الفصل الخامس، بدءا من الفقرة ٥-٥٣، وفي الإطار ٥-١.

٤٤- وتُسْتَبَعَد من إجمالي الدخل مكاسب وخسائر بيع شركة مرتبطة أو شركة تابعة (وتصفية أي استثمار عكسي) (الفقرة ٥-٩٢).

#### مصادر البيانات

٤٥- البيانات الموحدة عبر الحدود للوحدات الخاضعة للسيطرة المحلية: من المتوقع أن تتوافر البيانات الموحدة لصافي الدخل من الفائدة وإجمالي الدخل من المصادر الرقابية ولكن مدى توافرها مع التعريف الواردة في المرشد قد يعتمد على ممارسات المحاسبة التجارية القومية. ومن المحتمل أن تكون هناك حاجة لإجراء التعديلات في جميع القطاعات والمذكورة آنفا (راجع الجدول ١١-٤ و الفقرة ١١-٥١). وقد تكون هناك

والأوراق المالية الخاصة ذات الجودة الائتمانية المرتفعة - سواء سندات الدين أو أسهم رأس المال. فعلى سبيل المثال، إذا كانت أداة مالية مؤهلة في ظل أوضاع عمل عادية لعمليات إعادة الشراء لدى البنك المركزي، عندئذ يمكن تصنيفها كأصل سائل. وينبغي أن تُستبعد من الأصول السائلة الأوراق المالية الصادرة عن القطاع الخاص التي يقل تصنيفها عن المرتبة الاستثمارية.

٥٦- وتعد قضايا معدّي البيانات المتعلقة بمجموع الأصول هي نفس القضايا الواردة في ملخص العائد على الأصول.

#### مصادر البيانات

٥٧- البيانات الموحدة عبر الحدود للوحدات الخاضعة للسيطرة المحلية: من المتوقع أن تتوفر بيانات السيولة من المصادر الرقابية، وتؤكد دراسة لجنة بازل للرقابة المصرفية "BCBS" (2006b) على الحاجة إلى الإدارة الجيدة للسيولة من جانب البنوك، بما في ذلك الحاجة لعمليات قياس فعالة. ويجب دراسة مدى توافق المناهج الوطنية المتبعة لقياس السيولة مع المفاهيم الواردة في المرشد. وبالنسبة لمجموع الأصول السائلة على مستوى القطاع، بوجه خاص، يجب قبل تجميع البيانات خصم المطالبات غير المتداولة لجهات تلقي الودائع المستحقة على جهات تلقي الودائع الأخرى في الكيانات المبلّغة. وقد تكون هناك حاجة لتجميع المعلومات المتاحة من أجل حساب بسط ومقام هذا المؤشر.

٥٨- البيانات الموحدة على المستوى المحلي: رغم أن الإحصاءات النقدية توفر بعض البيانات، كالودائع لدى البنك المركزي، فإن مفاهيم الأصول السائلة الواردة في المرشد لا تتم تغطيتها في البيانات القائمة على الحسابات القومية وبالتالي، قد تكون هناك حاجة لطلب بيانات إضافية. وقد تتوفر بعض القيم التقريبية للمقياس الأساسي من سلسلة الحسابات الكاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، ويناقش ذلك بمزيد من التفصيل في الملحق الرابع تحت قيد الأصول السائلة.

#### نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل

##### التعريف

٥٩- يهدف هذا المؤشر إلى رصد حالات تباين الأصول والخصوم من حيث السيولة، ويعطي دلالة على مدى قدرة جهات تلقي الودائع على تلبية طلبات السحب على الأموال في الأجل القصير دون مواجهة مشكلات سيولة. ويحسب هذا المؤشر باستخدام المقياس الأساسي للأصول السائلة (السطر ٣٩ في الجدول ٤-١) كبسط للنسبة، والخصوم قصيرة الأجل (السطر ٤١) كمقام للنسبة. ويمكن حساب هذه النسبة أيضا باستخدام المقياس الواسع للأصول السائلة (السطر ٤٠). وتعرّف الأصول السائلة

١١-٤ والفقرة ١١-٥١). وفيما يتعلق بإجمالي الدخل، تناقش مصادر البيانات في ملخص نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل. وقد تكون هناك حاجة لتجميع المعلومات المتاحة من أجل حساب بسط ومقام هذا المؤشر.

٥١- البيانات الموحدة على المستوى المحلي: من المتوقع أن تتوفر البيانات المتعلقة بالمصروفات بخلاف الفوائد لدى جهات تلقي الودائع من المصادر القائمة على الحسابات القومية. يحدد الجدول ١١-٩ البنود المنفصلة ذات الصلة في حسابات نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ويجب دراسة التعديلات في جميع القطاعات للمصروفات بخلاف الفوائد (راجع الجدول ١١-٢). وفيما يتعلق بإجمالي الدخل، تناقش مصادر البيانات في ملخص هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل.

#### نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول

##### التعريف

٥٢- يعطي هذا المؤشر دلالة عن السيولة المتاحة لمقابلة الطلب المتوقع وغير المتوقع على النقود. ويحسب باستخدام المقياس الأساسي للأصول السائلة (السطر ٣٩ في الجدول ٤-١) كبسط للنسبة، ومجموع الأصول (السطر ١٤) كمقام للنسبة. ويمكن حساب هذه النسبة أيضا باستخدام المقياس الواسع للأصول السائلة (السطر ٤٠). وتعرّف الأصول السائلة في الفقرات ٤-٧٨ إلى ٤-٨١، بينما تعرّف الأصول المالية وغير المالية (مجموع الأصول) في الفقرتين ٤-٣٧ و ٤-٣٨. ويعرّف هذا المؤشر في الفقرتين ٤-٥٥ و ٤-٦٦.

#### قضايا معدّي البيانات

٥٣- ينطوي تحديد إلى أي مدى يعد أصل ما سائلا أم لا على ممارسة التقدير، ويعتمد - لاسيما بالنسبة للأوراق المالية - على سيولة الأسواق الثانوية. ويميّز المرشد بين الأصول السائلة الأساسية والأصول السائلة بمعناها الواسع.

٥٤- والأصول السائلة الأساسية تشمل العملة والودائع والأصول المالية الأخرى المتاحة إما عند الطلب أو خلال ثلاثة شهور أو أقل، لكنها لا تشمل ودائع جهات تلقي الودائع (والمطالبات غير المتداولة الأخرى) لدى جهات تلقي الودائع الأخرى في الكيانات المبلّغة.

٥٥- أما الأصول السائلة بمعناها الواسع فتشمل تلك المتضمنة في المقياس الأساسي بالإضافة إلى الأوراق المالية المتداولة في الأسواق السائلة (بما فيها أسواق اتفاقات إعادة الشراء) التي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقود بدون تغيير ملموس في القيمة في ظل أوضاع عمل عادية. وتتضمن هذه الأوراق المالية تلك الصادرة عن الحكومة و/أو البنك المركزي بالعملة المحلية

في الفقرات ٤-٧٨ إلى ٤-٨١، كما تعرّف الخصوم قصيرة الأجل في الفقرة ٤-٨٣. ويعرّف هذا المؤشر في الفقرتين ٦-٤٧ و٦-٤٨.

#### قضايا معدّي البيانات

٦٠- الخصوم قصيرة الأجل هي العنصر قصير الأجل في خصوم الديون على جهات تلقي الودائع (السطر ٢٨) بالإضافة إلى المركز الصافي بالقيمة السوقية (قصير الأجل إن أمكن) للمشتقات المالية (الخصوم) (السطر ٢٩) ناقص الأصول (السطر ٢١))، وتُستبعد منها الخصوم المستحقة لجهات تلقي الودائع الأخرى في الكيانات المبلّغة. ويفضل تحديد الأجل القصير على أساس أجل الاستحقاق المتبقي، غير أن أجل الاستحقاق الأصلي يظل بديلا (يعرّف في الفقرتين ٣-٤٩ و٣-٥٠).

٦١- ويوصى بإدراج المركز الصافي (قصير الأجل) بالقيمة السوقية (الخصوم ناقص الأصول) لخصوم المشتقات المالية بدلا من إجمالي مركز الخصوم بسبب ممارسة السوق المتمثلة في إنشاء عقود موازنة (offsetting contracts)، وإمكانية تحول الأدوات المالية من النوع الأجل بين مراكز الأصول ومراكز الخصوم بين فترة وأخرى. وعلاوة على ذلك، نظرا للأهمية المحتملة للمشتقات المالية في تحليل السيولة لدى جهات تلقي الودائع، يعرض المرشد جدولا (الجدول ٦-٤) يمكن استخدامه في توفير معلومات عن التدفقات النقدية المتوقعة المرتبطة بالمشتقات المالية، وعن تسوية أرصدة المراكز الفورية في سوق النقد الأجنبي. ويمكن أيضا حساب هذا المؤشر باستبعاد مراكز المشتقات المالية - أي حساب النسبة باستخدام الديون قصيرة الأجل فقط - خصوصا إذا كان صافي مركز أصول المشتقات المالية يؤثر تأثيرا كبيرا على النسبة.

٦٢- وتعد قضايا معدّي البيانات المتعلقة بالأصول السائلة هي نفس القضايا الواردة في ملخص نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول.

#### مصادر البيانات

٦٣- البيانات الموحدة عبر الحدود للوحدات الخاضعة للسيطرة المحلية: قد تتوافر البيانات المتعلقة بالخصوم قصيرة الأجل على أساس أجل الاستحقاق المتبقي من مصادر رقابية. ويجب دراسة مدى توافق البيانات مع المفاهيم الواردة في المرشد - لاسيما بالنسبة للمشتقات المالية. وتناقش مصادر البيانات المتعلقة بالأصول السائلة في ملخص نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول.

٦٤- البيانات الموحدة على المستوى المحلي: البيانات المتعلقة بالخصوم قصيرة الأجل لكافة أدوات الدين لا تتوافر عادة في البيانات القائمة على الحسابات القومية على أساس أجل الاستحقاق المتبقي، لكنها تتوافر غالبا على أساس أجل الاستحقاق الأصلي. وتوجز دراسة صندوق النقد الدولي "IMF (2003b)"

عرض بيانات آجال الاستحقاق المتبقية للبنوك ولكن على أساس الدين الخارجي فقط. وينبغي أن تُستبعد من البيانات الخصوم قصيرة الأجل فيما بين جهات تلقي الودائع في الكيانات المبلّغة التي تشكل جزءا من نفس المجموعة. وتتوافر البيانات المتعلقة بمراكز المشتقات المالية في البيانات القائمة على الحسابات القومية (راجع الإطار ١١-١) لكنها ليست على أساس قصير الأجل. وتناقش مصادر البيانات المتعلقة بالأصول السائلة في ملخص نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول.

#### نسبة المركز الصافي المفتوح بالعملة الأجنبية إلى رأس المال التعريف

٦٥- يهدف هذا المؤشر إلى إظهار مدى انكشاف جهات تلقي الودائع لمخاطر أسعار الصرف مقارنة برأس مال هذه الجهات. وينبغي حساب المركز المفتوح بالعملة الأجنبية لجهة تلقي الودائع بجمع مراكز العملات الأجنبية في وحدة حساب واحدة كبسط للنسبة، ويكون رأس المال هو مقام هذه النسبة. ويعرّف هذا المؤشر في الفقرات ٦-٣١ إلى ٦-٣٨. وتقدم هذه الفقرات شرحا تفصيليا لكيفية قياس صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية.

#### قضايا معدّي البيانات

٦٦- تستند الإرشادات الواردة في المرشد لقياس المركز الصافي المفتوح بالعملة الأجنبية إلى الإرشادات التي توصي بها لجنة بازل للرقابة المصرفية. لذلك، يتمثل المركز الصافي المفتوح لجهة تلقي الودائع في حاصل جمع المركز الصافي في أدوات الدين بالعملات الأجنبية المقيدة في الميزانية العمومية، والمراكز الصافية الافتراضية في المشتقات المالية، والاستثمارات في حصص الملكية بالعملات الأجنبية المقيدة في الميزانية العمومية، وصافي بنود الدخل والمصروفات بالعملات الأجنبية في المستقبل التي لم تستحق بعد لكنها مغطاة بالمخاطر بالكامل، والضمانات والأدوات المماثلة بالعملات الأجنبية التي تأكد طلبها ومن المحتمل أن تكون غير قابلة للتحويل، وأي بند آخر يمثل - وفقا لممارسات المحاسبة التجارية القومية - ربح/خسارة في العملات الأجنبية لمراكز العملات الأجنبية الواردة في وحدة حساب واحدة. ويصف المرشد مجموع البنود الثلاثة الأولى المذكورة أنفا "بالمركز الصافي المفتوح بالعملات الأجنبية للبنود المقيدة في الميزانية العمومية".

٦٧- ومن الأدوات بالعملات الأجنبية المتعلقة بهذا المؤشر الأدوات المرتبطة بالعملة الأجنبية، أي الأدوات التي ترتبط بمبالغها مستحقة الدفع بعملة أجنبية، رغم أن المدفوعات تسد بالعملة المحلية (الفقرة ٣-٤٦).

٦٨- وتناقش قضايا معدّي البيانات المتعلقة برأس المال في ملخص العائد على أسهم رأس المال.

#### مصادر البيانات

- العدد الكلي للانكشافات الكبيرة في جهات تلقي الودائع التي يحددها النظام الرقابي الوطني (السطر ٣٨ في الجدول ١-٤).
- مجموع انكشافات أكبر خمس مؤسسات لتلقي الودائع (أو حوالي خمس مؤسسات، حسب الظروف الوطنية) لأكبر خمس كيانات مقيمة حسب حجم الأصول (بما في ذلك كافة الفروع والشركات التابعة) في كل من قطاع الشركات المالية الأخرى وقطاع الشركات غير المالية، بالإضافة إلى الانكشاف للحكومة العامة (السطر ٥١)، كنسبة مئوية من رأس مال أكبر خمس مؤسسات لتلقي الودائع.
- مجموع انكشافات جهات تلقي الودائع للكيانات المنتسبة والأطراف المقابلة المرتبطة (السطر ٥٢) كنسبة مئوية من رأس المال.

٧٥- ويعرّف هذا المؤشر في الفقرات ٦-٢٧ إلى ٦-٣٠.

#### قضايا معدّي البيانات

٧٦- تعرف الانكشافات الكبيرة من وجهة النظر الرقابية بأنها انكشاف ائتماني واحد أو أكثر لنفس الفرد أو المجموعة يتجاوز نسبة مئوية محددة من رأس المال التنظيمي، أي ١٠٪ مثلاً. ومن المستهدف تطبيق هذا المؤشر على مستوى فرادى جهات تلقي الودائع. وعدد الانكشافات الكبيرة في جهات تلقي الودائع هو ذلك العدد الذي يحدده النظام الرقابي الوطني (راجع الفقرة ٤-٧٦).

٧٧- غير أنه على المستوى القطاعي، من المحتمل أن تكون قروض كبرى جهات تلقي الودائع إلى كبرى الكيانات في القطاعات الأخرى، كالشركات المالية الأخرى والشركات غير المالية، لها انعكاسات تنظيمية في حالة تعثر كبرى الكيانات في الاقتصاد (الفقرة ٤-٩٤). وعلاوة على ذلك، فقد أظهرت التجارب الأهمية المحتملة للإقراض لذوي الصلة (الفقرة ٤-٩٥).

٧٨- ومن خلال مؤشرات زيادة تركيز المراكز في بيانات التوزيع القطاعي أو الجغرافي قد يتاح لمعدّي البيانات تحديد القطاعات و/أو البلدان التي قد يلزم الحصول على معلومات أكثر تفصيلاً عنها.

٧٩- وبالنسبة لرأس المال، تناقش قضايا معدّي البيانات في ملخص العائد على أسهم رأس المال.

#### مصادر البيانات

٨٠- البيانات الموحدة عبر الحدود للوحدات الخاضعة للسيطرة المحلية: من المتوقع أن تتوفر بيانات الانكشافات الكبيرة من المصادر الرقابية. وتؤكد دراسة لجنة بازل للرقابة المصرفية "BCBS (1991)" على الحاجة إلى نظام مرض لقياس الانكشافات الكبيرة ومراقبتها، بما في ذلك الحاجة إلى

٦٩- البيانات الموحدة عبر الحدود للوحدات الخاضعة للسيطرة المحلية: قد تتوفر البيانات المتعلقة بالمركز الصافي المفتوح بالعملة الأجنبية من مصادر رقابية بسبب اهتمام الأجهزة الرقابية بمدى انكشاف البنوك لمخاطر النقد الأجنبي. ويجب دراسة مدى توافق المنهج القومي لقياس المركز الصافي المفتوح مع المفاهيم الواردة في المرشد. وتناقش مصادر البيانات المتعلقة برأس المال في ملخص القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات كنسبة من رأس المال.

٧٠- البيانات الموحدة على المستوى المحلي: لا تتوفر بيانات المركز الصافي المفتوح بالعملة الأجنبية من البيانات القائمة على الحسابات القومية، ولكن ربما يمكن الحصول عليها من المصادر الرقابية أو طلبها بصورة إضافية (راجع الجدول ١١-١). وفيما يتعلق برأس المال، تناقش مصادر البيانات في ملخص القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات كنسبة من رأس المال.

#### المؤشرات المحبذة

##### جهات تلقي الودائع

##### نسبة رأس المال إلى الأصول

##### التعريف

٧١- هي نسبة رأس المال إلى مجموع الأصول، دون أن تكون الأخيرة مرجحة بالمخاطر. وتقيس هذه النسبة مدى تمويل الأصول بأموال أخرى بخلاف الأرصدة الذاتية، وهي مقياس لكفاية رأس المال لدى قطاع جهات تلقي الودائع. ويحسب هذا المؤشر باستخدام رأس المال كبسط للنسبة والأصول (السطر ١٤ في الجدول ٤-١) كمقام للنسبة. ويعرّف مجموع الأصول (المالية وغير المالية) في الفقرتين ٤-٣٧ و ٤-٣٨. ويعرّف هذا المؤشر في الفقرتين ٦-٢٠ و ٦-٢١.

#### قضايا معدّي البيانات ومصادر البيانات

٧٢- تناقش قضايا معدّي البيانات المتعلقة برأس المال، ومنها تعاريف رأس المال، في ملخص العائد على أسهم رأس المال، وتناقش مصادر البيانات في ملخص القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات كنسبة من رأس المال.

٧٣- كما تناقش قضايا معدّي البيانات ومصادر البيانات المتعلقة بمجموع الأصول في ملخص العائد على الأصول.

#### نسبة الانكشافات الكبيرة إلى رأس المال

##### التعريف

٧٤- يهدف هذا المؤشر إلى الكشف عن مواطن الضعف الناشئة عن تركيز مخاطر الائتمان. ويذكر المرشد ثلاثة مناهج لتحديد هذا المؤشر على المستوى القطاعي:



## مصادر البيانات

٨٥- البيانات الموحدة عبر الحدود للوحدات الخاضعة للسيطرة المحلية: قد تتوفر لدى المصادر الرقابية معلومات عن التوزيع الجغرافي للقروض (راجع مصادر البيانات في ملخص نسبة الانكشافات الكبيرة إلى رأس المال). ويمكن استخدام البيانات المُعدة للإحصاءات المصرفية الدولية الموحدة الصادرة عن بنك التسويات الدولية. وخلافاً لذلك، يمكن طلب بيانات إضافية. وفيما يتعلق بمجموع القروض، فإن مصادر البيانات هي نفس المصادر الواردة في ملخص القروض المتعثرة كنسبة من مجموع القروض الإجمالية.

٨٦- البيانات الموحدة على المستوى المحلي: قد لا تتوفر معلومات عن التوزيع الجغرافي للقروض من الحسابات القومية أو المصادر الرقابية، ولكن الإحصاءات المصرفية الدولية حسب الموقع الصادرة عن بنك التسويات الدولية هي أحد المصادر بالنسبة لهذه البلدان التي تعد بيانات بنك التسويات الدولية. وخلافاً لذلك، يمكن طلب بيانات إضافية. وينبغي استبعاد أي قروض تشكل جزءاً من نفس المجموعة، ولكن القروض الممنوحة للفروع والشركات التابعة متلقية الودائع بالخارج يتم إدراجها في البيانات كقروض لغير المقيمين. وفيما يتعلق بمجموع القروض، فإن مصادر البيانات هي نفس المصادر الواردة في ملخص القروض المتعثرة كنسبة من مجموع القروض الإجمالية.

نسبة إجمالي مراكز الأصول والخصوم في المشتقات المالية إلى رأس المال

## التعريف

٨٧- يندرج تحت هذا العنوان مؤشرات للسلامة المالية، ويهدفان إلى إعطاء دلالة على نسبة انكشاف مراكز المشتقات المالية في جهات تلقي الودائع إلى رأس المال. ويحسب المؤشر الأول باستخدام القيمة السوقية لأصول المشتقات المالية (السطر ٢١ في الجدول ٤-١) كبسط للنسبة، ويحسب الثاني باستخدام القيمة السوقية لخصوم المشتقات المالية (السطر ٢٩) كبسط للنسبة. ويستخدم كلا المؤشرين رأس المال كمكان للنسبة. وتعرف المشتقات المالية في الفقرات ٤-٥٦ إلى ٤-٥٨. ويعرف هذان المؤشران في الفقرتين ٦-٣٩ و ٦-٤٠.

## قضايا معدّي البيانات

٨٨- تتضمن تغطية المشتقات المالية العقود الآجلة (بما فيها المبادلات) وعقود الخيارات.

٨٩- وفيما يتعلق برأس المال، تناقش قضايا معدّي البيانات، بما فيها تعاريف رأس المال، في ملخص العائد على أسهم رأس المال.

مستويات ملائمة لحدود الانكشافات الكبيرة (إلى رأس المال)، مع الاهتمام بشكل خاص بالإقراض لذوي الصلة. وعلاوة على ذلك، تشير الدراسة إلى الحاجة إلى المراقبة الوثيقة للمخاطر الناشئة عن الانكشافات لقطاعات معينة و/ أو مناطق جغرافية معينة. ويجب دراسة مدى توافق المناهج القومية لقياس الانكشافات الكبيرة مع المفاهيم الواردة في المرشد. وبالنسبة لرأس المال، تناقش مصادر البيانات في ملخص القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات كنسبة من رأس المال.

٨١- البيانات الموحدة على المستوى المحلي: لا تتوفر بيانات الانكشافات الكبيرة من البيانات القائمة على الحسابات القومية، ولكن ربما يمكن الحصول عليها من المصادر الرقابية أو طلبها بصورة إضافية (راجع الجدول ١١-١). وفيما يتعلق برأس المال، تناقش مصادر البيانات في ملخص القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات كنسبة من رأس المال.

## نسبة التوزيع الجغرافي للقروض إلى مجموع القروض

## التعريف

٨٢- يقدم هذا المؤشر معلومات عن التوزيع الجغرافي لإجمالي القروض حسب المنطقة، كما يسمح بمراقبة المخاطر الائتمانية الناشئة عن الانكشافات لمجموعة من البلدان. ويعرف المنهج المتبع في توزيع المطالبات جغرافياً في الفقرة ٣-٣٦، كما يعرف إجمالي القروض (السطر ١٨ (١) من الجدول ٤-١) في الفقرات ٤-٤٥ إلى ٤-٤٨. ويعرف هذا المؤشر في الفقرتين ٦-٦٣ و ٦-٦٤. ويتبع التصنيف الإقليمي المقترح التصنيف المستخدم في تقرير أفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي وهو موضح في الجدول ١٢-١.

## قضايا معدّي البيانات

٨٣- تصنف القروض جغرافياً على أساس إقامة الكيان المبلغ على المستوى المحلي. لذا، فالقروض الممنوحة بواسطة أي فروع و/ أو شركات خارجية متلقية للودائع تابعة للكيان المبلغ للمقيمين في الاقتصاد المحلي الذي تتواجد فيه الفروع و/ أو الشركات التابعة تصنف كقروض لغير المقيمين وتنسب إلى الإقليم ذي الصلة في العالم، بينما القروض الممنوحة للمقيمين في الاقتصاد الذي تعد من أجله بيانات مؤشرات السلامة المالية تصنف كقروض للاقتصاد المحلي. وإذا كان الإقراض لأي جزء من إقليم أو لبلدان معينة له أهمية خاصة، فمن المحبذ إجراء مزيد من التفصيل - وتحديد البلد أو ذلك الجزء من الإقليم.

٨٤- وفيما يتعلق بمجموع القروض، فإن قضايا معدّي البيانات هي نفس القضايا الواردة في ملخص القروض المتعثرة كنسبة من مجموع القروض الإجمالية.

مصادر البيانات

التغطية المقترحة للمكاسب والخسائر قد لا تكون مجدية في الأجل القصير وأن نُظْم جمع البيانات قد تحتاج إلى تطوير.

٩٤- وعلاوة على ذلك، ينبغي، على المستوى القطاعي، خصم المكاسب والخسائر الناشئة عن ملكية جهات تلقي الودائع لحصص ملكية جهات تلقي الودائع الأخرى في الكيانات المبلّغة (الفقرة ٥-٦٩).

٩٥- وفيما يتعلق بإجمالي الدخل، فإن ملخص نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل يتناول قضايا معدّي البيانات.

مصادر البيانات

٩٦- البيانات الموحدة عبر الحدود للوحدات الخاضعة للسيطرة المحلية: من المتوقع أن تكون البيانات المتعلقة بمكاسب وخسائر الأدوات المالية متاحة للمصادر الرقابية ولكن مدى توافقها مع التعاريف الواردة في المرشد قد يتوقف على ممارسات المحاسبة التجارية القومية. وقد تكون هناك حاجة لإجراء التعديلات في جميع القطاعات والمذكورة أنفاً (راجع الجدول ١١-٤). وفيما يتعلق بإجمالي الدخل، تناقش مصادر البيانات في الملخص المعني بنسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل. وقد تكون هناك حاجة إلى تجميع المعلومات المتاحة بهدف حساب كل من بسط ومقام هذا المؤشر.

٩٧- البيانات الموحدة على المستوى المحلي: قد تتوافر البيانات المتعلقة بمكاسب وخسائر الأدوات المالية من حساب إعادة التقييم في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، ولكن جمع هذه البيانات لا يزال محدوداً نسبياً في الوقت الحالي، ومن ثم قد تكون هناك حاجة لطلب بيانات إضافية على نحو منفصل (الجدول ١١-١). وفي حالة استخدام بيانات إعادة التقييم، فقد تكون هناك حاجة لاستبعاد بيانات مكاسب وخسائر بيع الشركات التابعة والشركات المرتبطة (راجع الجدول ١١-١). وقد يتعين النظر في مدى الحاجة لإجراء التعديلات في جميع القطاعات والمذكورة أنفاً (راجع الجدول ١١-٢). وفيما يتعلق بإجمالي الدخل، تناقش مصادر البيانات في ملخص نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل.

نسبة مصروفات العاملين إلى المصروفات بخلاف الفوائد

التعريف

٩٨- يقارن هذا المؤشر بين تكاليف العاملين ومجموع التكاليف بخلاف الفوائد. ويحسب باستخدام تكاليف العاملين (السطر ٦ (١) في الجدول ٤-١) كبسط للنسبة والمصروفات بخلاف الفوائد (السطر ٦ في الجدول ٤-١) كمقام للنسبة. وتعرّف تكاليف العاملين والمصروفات بخلاف الفوائد في الفقرتين ٤-٣٠ و ٤-٣١. ويعرّف هذا المؤشر في الفقرتين ٦-٧٥ و ٦-٧٦.

٩٠- البيانات الموحدة عبر الحدود للوحدات الخاضعة للسيطرة المحلية: من المتوقع أن تتوافر البيانات المتعلقة بمراكز أصول وخصوم المشتقات المالية بالقيمة السوقية من المصادر الرقابية. وفيما يتعلق برأس المال، تناقش مصادر البيانات في ملخص القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات كنسبة من رأس المال.

٩١- البيانات الموحدة على المستوى المحلي: يمكن الحصول على إجمالي مراكز الأصول والخصوم في المشتقات المالية من البيانات القائمة على الحسابات القومية (الإحصاءات النقدية والمالية)، في الميزانية العمومية القطاعية. غير أن بيانات الحسابات القومية ليست معدة على أساس موحد، وينبغي استبعاد مراكز المشتقات المالية فيما بين جهات تلقي الودائع في الكيانات المبلّغة التي تشكل جزءاً من نفس المجموعة. لذلك، قد تكون هناك حاجة لطلب بيانات إضافية على نحو منفصل (راجع الجدول ١١-٣). وفيما يتعلق برأس المال، تناقش مصادر البيانات في ملخص القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات كنسبة من رأس المال.

نسبة دخل التداول إلى مجموع الدخل

التعريف

٩٢- يهدف هذا المؤشر إلى رصد حصة دخل جهات تلقي الودائع من أنشطة الأسواق المالية، بما فيها تجارة العملات. ويحسب هذا المؤشر باستخدام مكاسب أو خسائر الأدوات المالية (السطر ٤(٢) من الجدول ٤-١) كبسط للنسبة، وإجمالي الدخل (السطر ٥) كمقام للنسبة. وتعرّف مكاسب وخسائر الأدوات المالية في الفقرات ٤-٢٢ إلى ٤-٢٧، بينما يعرّف إجمالي الدخل في الفقرة ٤-٢٠. ويعرّف هذا المؤشر في الفقرتين ٦-٧١ و ٦-٧٢.

قضايا معدّي البيانات

٩٣- ينبغي أن يدرك معدو البيانات أن المرشد يحدد إدراج المكاسب والخسائر المتحققة وغير المتحققة الناشئة خلال كل فترة على كافة الأدوات المالية (الأصول والخصوم المالية بالعملات المحلية والأجنبية) بالقيمة السوقية أو العادلة في الميزانية العمومية، باستثناء أسهم الشركات المرتبطة والشركات التابعة، وأي استثمارات عكسية في حصص الملكية (الفقرة ٤-٢٢). وفي حسابات جهات تلقي الودائع، عادة ما يغطي هذا البند المكاسب والخسائر المسجلة على الأصول والخصوم المقتناة لفترة قصيرة، حيث تسعى جهات تلقي الودائع للاستفادة من التقلبات قصيرة الأجل في أسعار السوق. ويرد في الفقرة ٤-٢٤ الأسباب التي دعت المرشد لاتباع هذا المنهج. ويُقر المرشد بأن

## قضايا معدّي البيانات

٩٩- لا توجد توصيات في الوقت الحالي بشأن الإدراج المحتمل لخيارات الاكتتاب في أسهم الشركة الممنوحة للموظفين كجزء من هذه المصروفات. وتجرى حالياً دراسة منهجية حول معالجة خيارات الاكتتاب.

١٠٠- وفيما يتعلق بالتكاليف بخلاف الفوائد، تناقش قضايا معدّي البيانات في ملخص نسبة المصروفات بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل.

## مصادر البيانات

١٠١- البيانات الموحدة عبر الحدود للوحدات الخاضعة للسيطرة المحلية: قد تعتمد بيانات تكاليف العاملين المتاحة للمصادر الرقابية على ممارسات المحاسبة التجارية القومية. وتحدد الممارسات الوطنية أيضاً مدى توافق البيانات مع التعاريف الواردة في المرشد. وفيما يتعلق بالتكاليف بخلاف الفوائد، تناقش مصادر البيانات في ملخص نسبة المصروفات بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل. وقد تكون هناك حاجة لتجميع المعلومات المتاحة لحساب كل من بسط ومقام هذا المؤشر.

١٠٢- البيانات الموحدة على المستوى المحلي: من المتوقع أن تتوافر البيانات المتعلقة بتكاليف العاملين من المصادر القائمة على الحسابات القومية - ويحدد الجدول ١١-٩ البنود المنفصلة ذات الصلة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. راجع أيضاً قيد تكاليف العاملين بما فيها الأجور والمرتببات في الملحق الرابع. وفيما يتعلق بالتكاليف بخلاف الفوائد، تناقش مصادر البيانات في ملخص نسبة المصروفات بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل.

## الفرق بين أسعار الفائدة المرجعية على القروض والودائع

## التعريف

١٠٣- يتمثل هذا المؤشر في الفرق (معبراً عنه بنقاط أساس) بين المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والمتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع، مستبعداً منه أسعار الفائدة على القروض والودائع فيما بين جهات تلقي الودائع. ولقياس هذا الفرق، يوصي المرشد على الأقل بحساب المتوسط المرجح لكافة أسعار الفائدة على القروض والودائع (باستثناء القروض والودائع داخل القطاع) خلال فترة مرجعية في حافظة جهات تلقي الودائع المقيمة. ويمكن أيضاً حساب الفرق بين أسعار الفائدة على أساس موحد عبر الحدود للوحدات الخاضعة للسيطرة المحلية، مما يعطي دلالة على إجمالي الربحية، وإن كان يدمج النشاط في أسواق مختلفة. ويعرّف هذا المؤشر في الفقرات ٨-٥ إلى ٨-١٠.

## قضايا معدّي البيانات

١٠٤- إحدى الطرق المستخدمة في حساب المتوسط المرجح لبيانات أسعار الفائدة على القروض تكون بقسمة المبلغ المستحق من الدخل من الفائدة على القروض والمبلغ من جهات تلقي الودائع خلال فترة معينة (البسط) على متوسط مركز القروض (المقام) لنفس الفترة. ويتم حساب المتوسط المرجح لسعر الفائدة على الودائع بقسمة مصروفات الفائدة على الودائع (البسط) على متوسط مركز الودائع (المقام) لنفس الفترة. وينبغي حساب متوسط المركز باستخدام أكثر المشاهدات المتكررة المتاحة.

١٠٥- ويمكن أيضاً استخدام أسعار الفائدة المتعاقد عليها (أي بيانات الأسعار) لحساب المتوسط المرجح لأسعار الفائدة خلال فترة مرجعية معينة، وذلك باستخدام مبالغ القروض كأوزان. ويناقش الفصل الثامن هذه المناهج كما يبحث مزايا استخدام أسعار فائدة نهاية الفترة ومتوسط أسعار الفائدة خلال الفترة ومزايا حساب أسعار الفائدة على المعاملات القائمة والجديدة. وعلاوة على ذلك يناقش الفصل الثامن معالجة الفائدة على القروض المتعثرة وعلى القروض بالأسعار المقررة رسمياً.

## مصادر البيانات

١٠٦- بالنسبة للطريقة الأولى المشار إليها أعلاه، يفترض توافر البيانات المتعلقة بمبالغ الفائدة المستحقة على القروض والودائع بسهولة من النظم المحاسبية لجهات تلقي الودائع، بينما تبلغ البيانات المتعلقة بمراكز جهات تلقي الودائع عادة بصورة دورية للبنوك المركزية في تقارير الميزانيات العمومية المطلوبة لإعداد الإحصاءات النقدية.

١٠٧- وقد تكون هناك حاجة لطلب معلومات منفصلة لإعداد البيانات المتعلقة بأسعار الفائدة المتعاقد عليها حسب نوع القرض والوديعة.

## الفرق بين الحد الأقصى والحد الأدنى لسعر الفائدة بين البنوك

## التعريف

١٠٨- يقيس هذا المؤشر الفرق بين الحد الأقصى والحد الأدنى لأسعار الفائدة المدفوعة من جهات تلقي الودائع في السوق المحلية للمعاملات بين البنوك. ويعرّف هذا المؤشر في الفقرات ٨-٢١ إلى ٨-٢٤.

## قضايا معدّي البيانات

١٠٩- قد يشوب هذا المؤشر مواطن قصور. فالإطار الذي تقدم البنوك المركزية من خلاله السيولة لأسواق المال يؤثر على إجمالي السيولة في هذه الأسواق، بينما يمكن لإحدى القيم الشاذة أن تغير قيمة المؤشر إلى حد كبير. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حدوث زيادة في المخاطر قد ينعكس كذلك في خلق قيود

العملاء. وبدلاً من ذلك، قد تتضمن ودائع العملاء أيضاً الودائع التي يزيد أجل استحقاقها المتبقي عن سنة، بصرف النظر عن القطاع الذي يتبعه المودع.

١١٥- وفي منهج آخر، قد يتم تحديد ودائع العملاء حسب نوع الوديعة. أي أن الودائع المعروفة "بأستقرارها" كالودائع تحت الطلب والمدخرات الصغيرة، والودائع محددة الأجل، و/أو الودائع المغطاة بنظام تأمين على الودائع (موثوق).

١١٦- وبالنسبة لمجموع القروض، تناقش قضايا معدّي البيانات في ملخص القروض المتعثرة كنسبة من مجموع القروض الإجمالية. وإلى جانب ذلك، تُستبعد القروض الممنوحة لجهات تلقي الودائع الأخرى في الكيانات المبلّغة من مقياس القروض هذا.

مصادر البيانات

١١٧- البيانات الموحدة عبر الحدود للوحدات الخاضعة للسيطرة المحلية: قد توفر المصادر الرقابية المعلومات التي تسمح بإعداد مقياس لودائع العملاء يتوافق مع منهج المرشد. وبالنسبة لمجموع القروض، فإن مصادر البيانات هي نفس المصادر الواردة في ملخص القروض المتعثرة كنسبة من مجموع القروض الإجمالية، بينما من المتوقع أن تتاح للأجهزة الرقابية بيانات القروض الممنوحة لجهات تلقي الودائع الأخرى في الكيانات المبلّغة.

١١٨- البيانات الموحدة على المستوى المحلي: تتوفر بيانات ودائع العملاء المستندة إلى منهج القطاع وبيانات القروض بين البنوك من مصادر الإحصاءات النقدية والمالية (شريطة ضمان التغطية القطاعية الملائمة، راجع الفقرة ٢-٤). وبالنسبة لمجموع القروض، تناقش مصادر البيانات في ملخص القروض المتعثرة كنسبة من مجموع القروض الإجمالية.

نسبة القروض المقومة بالعملة الأجنبية إلى مجموع القروض

التعريف

١١٩- يقيس هذا المؤشر الحجم النسبي للقروض بالعملة الأجنبية ضمن إجمالي القروض. ويحسب هذا المؤشر باستخدام الجزء المقوم والمرتبط بالعملة الأجنبية من إجمالي القروض (السطر ٦٤ في الجدول ٤-١) الممنوحة للمقيمين وغير المقيمين كبسط للنسبة، وإجمالي القروض (السطر ١٨ (١)) كمقام للنسبة. ويرد تعريف القروض بالعملة الأجنبية في الفقرة ٤-٩٠، بينما يرد تعريف القروض في الفقرات ٤-٤٥ إلى ٤-٤٨. وبالنسبة للبيانات الموحدة عبر الحدود، يتم تحديد ما يُعد نقداً أجنبياً وما

غير رسمية على حجم القروض (وليس سعرها) المتاحة لجهات تلقي الودائع في سوق المعاملات بين البنوك. ورغم أن مؤشر السلامة المالية المتفق عليه يمثل فرقاً بين سعرين، فقد يكون هناك أيضاً اهتمام من الناحية التحليلية بنشر الحد الأقصى والحد الأدنى لأسعار الفائدة بحيث يمكن مقارنتهما بأسعار فائدة أخرى في الأسواق المالية.

مصادر البيانات

١١٠- عادة ما يكون تجار الأوراق المالية أو السماسرة في المعاملات بين البنوك هم مصدر هذه البيانات. وقد تتاح البيانات للهيئات الرقابية أو الإدارات الإحصائية في البنوك المركزية.

نسبة ودائع العملاء إلى مجموع القروض (بخلاف ما بين البنوك)

التعريف

١١١- يعد هذا المؤشر مقياساً للسيولة، حيث يقارن قاعدة الودائع المستقرة بإجمالي القروض (بخلاف المعاملات بين البنوك). ويحسب هذا المؤشر باستخدام ودائع العملاء (السطر ٢٤ (١) في الجدول ٤-١) كبسط للنسبة، والقروض بخلاف ما بين البنوك (السطر ١٨ (١-٢)) كمقام للنسبة. وتعرّف ودائع العملاء في الفقرات ٤-٤٢ إلى ٤-٤٤، بينما تعرّف القروض في الفقرات ٤-٤٥ إلى ٤-٤٨. ويعرّف هذا المؤشر في الفقرتين ٥٠-٦ و٥١-٦.

قضايا معدّي البيانات

١١٢- ينطوي تحديد مدى استقرار وديعة ما على التقدير الاستنباطي، رغم أن التجارب تشير إلى أن أنواعاً معينة من المودعين تقل احتمالات نقلهم لأموالهم استجابة لتصور حدوث ضعف بإحدى جهات تلقي الودائع أو بالجهاز المصرفي. والعوامل الرئيسية التي يمكن أن تؤخذ في الاعتبار هي نوع المودع ومستوى تغطية الودائع بنظم تأمين موثوقة وأجل الاستحقاق المتبقي.

١١٣- ويوصي المرشد بأن يكون نوع المودع هو العامل الرئيسي في تعريف ودائع العملاء وذلك نظراً لأهميته وقابليته للتطبيق العام. وبالتالي، فإن ودائع العملاء تشمل كافة الودائع (المقيمة أو غير المقيمة) باستثناء التي تودعها جهات تلقي الودائع الأخرى والشركات المالية الأخرى (المقيمة أو غير المقيمة).

١١٤- غير أنه من المعترف به احتمال وجود أشكال مختلفة لهذا المنهج. فالشركات غير المالية الكبيرة قد تدير السيولة لديها بشكل جيد مثل الشركات المالية الأخرى، وبالتالي، قد يرغب معدو البيانات في استبعاد هذه الودائع من مقياس ودائع

الإجمالية. وقد تكون هناك حاجة لتجميع المعلومات المتاحة من أجل حساب كل من بسط ومقام هذا المؤشر.

١٢٥- البيانات الموحدة على المستوى المحلي: رغم أن بعض المصادر القائمة على الحسابات القومية - وتحديدًا الإحصاءات النقدية والمالية. قد تتضمن بيانات الأصول بالعملة الأجنبية، فقد تكون هناك حاجة لطلب بيانات القروض المقومة والمرتبطة بالعملة الأجنبية بشكل إضافي (راجع الجدول ١١-١). وإذا كان مصدر البيانات يستند إلى وحدة مؤسسية، ينبغي استبعاد القروض المقومة والمرتبطة بالعملة الأجنبية فيما بين جهات تلقي الودائع في الكيانات المبلّغة التي تشكل جزءًا من نفس المجموعة. وفيما يتعلق بمجموع القروض، فإن مصادر البيانات هي نفس المصادر الواردة في ملخص القروض المتعثرة كنسبة من مجموع القروض الإجمالية.

نسبة الخصوم المقومة بالعملة الأجنبية إلى مجموع الخصوم  
التعريف

١٢٦- يقيس هذا المؤشر الأهمية النسبية للتمويل بالعملة الأجنبية في مجموع الخصوم. وينبغي أن يُنظر إلى مستوى هذه النسبة بجانب مؤشر السلامة المالية السابق وهو: نسبة القروض المقومة بالعملة الأجنبية إلى مجموع القروض. ويُحسب هذا المؤشر باستخدام الخصوم بالعملة الأجنبية (السطر ٤٧ في الجدول ٤-١) كبسط للنسبة، ومجموع الدين (السطر ٢٨) زائد خصوم المشتقات المالية (السطر ٢٩) ناقص أصول المشتقات المالية (السطر ٢١) كمقام للنسبة. وتعرّف الخصوم بالعملة الأجنبية في الفقرة ٤-٩٠، ويعرّف مجموع الدين في الفقرة ٤-٦١ بينما تعرّف المشتقات المالية في الفقرات ٤-٥٦ إلى ٤-٥٨. ويعرّف مؤشر السلامة المالية في الفقرتين ٦-٦٧ و ٦-٦٨.

قضايا معدّي البيانات

١٢٧- تعاريف الأدوات المالية بالعملة الأجنبية والمقومة بالعملة الأجنبية والمرتبطة بالعملة الأجنبية إلى جانب تعريف التحويل باستخدام أسعار الصرف هي نفس التعاريف الواردة تحت عنوان قضايا معدّي البيانات في ملخص نسبة القروض المقومة بالعملة الأجنبية إلى مجموع القروض.

١٢٨- بالنسبة لمجموع الخصوم، يوصي بإدراج المركز الصافي بالقيمة السوقية (خصوم ناقص أصول) للمشتقات المالية، بدلًا من إجمالي مركز الخصوم، بسبب الممارسة السائدة في السوق المتمثلة في إنشاء عقود مقابلة وإمكانية تحول أدوات من النوع الآجل من مركز أصل إلى مركز التزام والعكس بين فترة وأخرى.

هو بخلاف ذلك حسب إقامة الكيان الأم لتلك المجموعة الموحدة بعينها. ويعرّف هذا المؤشر في الفقرتين ٦-٦٥ و ٦-٦٦.

قضايا معدّي البيانات

١٢٠- العملة المحلية، في المرشد، هي العملة القانونية في الاقتصاد وتصدرها السلطة النقدية لذلك الاقتصاد أو لمنطقة عملة مشتركة. وأي عملات لا تتفق مع هذا التعريف تعتبر عملات أجنبية بالنسبة لذلك الاقتصاد (الفقرة ٣-٤٥).

١٢١- ويتحدد تكوين عملات الأصول (والخصوم) أساسًا وفقا لخصائص المدفوعات المستقبلية. والأدوات بالعملة الأجنبية هي الأدوات مستحقة الدفع بعملة غير العملة المحلية. ومن الفئات الفرعية للأدوات بالعملة الأجنبية الأدوات المرتبطة بالعملة المحلية مستحقة الدفع بعملة أجنبية ولكن مع ربط المبالغ مستحقة الدفع بالعملة المحلية. والأدوات المرتبطة بعملة أجنبية هي الأدوات مستحقة الدفع بالعملة المحلية ولكن مع ربط المبالغ مستحقة الدفع بعملة أجنبية. والقروض المرتبطة بعملة أجنبية يتم إدراجها في بسط النسبة، حيث أن التغييرات في سعر صرف العملة المحلية ستؤثر على قيمتها بالعملة المحلية (الفقرة ٣-٤٦).

١٢٢- وبالنسبة للحالة الخاصة التي يستخدم فيها اقتصاد ما عملة أجنبية بوصفها عملته القانونية الوحيدة، يمكن إعداد هذا المؤشر باستبعاد الاقتراض بتلك العملة الأجنبية والاقتراض المرتبط بها.

١٢٣- ويعد أكثر أسعار الصرف ملاءمة للاستخدام في تحويل مركز ما إلى وحدة حساب هو سعر الصرف في السوق (السعر الفوري) السائد في التاريخ المرجعي الذي يرتبط به المركز. ويفضل استخدام متوسط سعري الشراء والبيع (الفقرة ٣-٤٨).

مصادر البيانات

١٢٤- البيانات الموحدة عبر الحدود للوحدات الخاضعة للسيطرة المحلية: قد تتوافر بيانات القروض المقومة والمرتبطة بالعملة الأجنبية من مصادر رقابية نظرا لاهتمام الأجهزة الرقابية بمدى انكشاف البنوك لمخاطر النقد الأجنبي. وإذا لم تكن هذه البيانات متوافرة، قد يلزم طلبها بشكل إضافي. وبالنسبة لمجموع القروض، فإن مصادر البيانات هي نفس المصادر الواردة في ملخص القروض المتعثرة كنسبة من مجموع القروض

١٣٤- ويجب حساب المراكز الدائنة والمدينة في السوق على أساس القيمة السوقية. وتُستبعد من الحساب أسهم الملكية الصادرة عن جهة تلقي الودائع، إلى جانب حقوق الملكية في الشركات المرتبطة والشركات التابعة غير المشمولة في البيانات الموحدة (بالإضافة إلى الاستثمار العكسي في حصص الملكية).

١٣٥- وتتألف المراكز الافتراضية في مشتقات حقوق الملكية من المراكز الافتراضية للعقود المستقبلية والآجلة المتعلقة بفرادى أسهم رأس المال، والعقود المستقبلية المتعلقة بمؤشرات الأسهم، ومبادلات أسهم رأس المال، والقيمة السوقية للمراكز في حصص الملكية المرتبطة بعقود خيارات الأسهم.

١٣٦- وفيما يتعلق برأس المال، تناقش قضايا معدّي البيانات، ومنها تعاريف رأس المال، في ملخص العائد على أسهم رأس المال.

#### مصادر البيانات

١٣٧- البيانات الموحدة عبر الحدود للوحدات الخاضعة للسيطرة المحلية: من المحتمل توافر بيانات المركز الصافي المفتوح في حصص الملكية من المصادر الرقابية. ويجب دراسة مدى توافق المناهج القومية لقياس المركز الصافي المفتوح مع المفاهيم الواردة في المرشد. وفيما يتعلق برأس المال، تناقش مصادر البيانات في ملخص القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات كنسبة من رأس المال.

١٣٨- البيانات الموحدة على المستوى المحلي: لا تتوافر بيانات المركز الصافي المفتوح في حصص الملكية من البيانات القائمة على الحسابات القومية، ولكن يمكن الحصول عليها من المصادر الرقابية أو طلبها بصورة إضافية (راجع الجدول ١١-١). وفيما يتعلق برأس المال، تناقش مصادر البيانات في ملخص القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات كنسبة من رأس المال.

#### الشركات المالية الأخرى

نسبة أصول الشركات المالية الأخرى إلى مجموع الأصول في النظام المالي

#### التعريف

١٣٩- يقيس هذا المؤشر الأهمية النسبية للشركات المالية الأخرى في النظام المالي المحلي. بسط هذا المؤشر هو الأصول المالية للشركات المالية الأخرى (السطر ٣ في الجدول ٤-٢)، بينما المقام هو مجموع أصول النظام المالي، والآخر هو مجموع الأصول المالية المملوكة لجهات تلقي الودائع (السطر ١٦ في الجدول ٤-١) والشركات المالية الأخرى والشركات غير المالية (السطر ١٧ في الجدول ٤-٣) وقطاع الأسر المعيشية (السطر ١١ في الجدول ٤-٤) والحكومة العامة والبنك المركزي. وتعرّف الأصول المالية في الفقرة ٤-٣٨، بينما يعرّف مؤشر السلامة المالية في الفقرة ٧-٦.

١٢٩- وبالنسبة للحالة الخاصة التي يستخدم فيها اقتصاد ما عملة أجنبية بوصفها علمته القانونية الوحيدة، يمكن إعداد هذه النسبة باستبعاد المراكز بهذه العملة والمراكز المرتبطة بها.

#### مصادر البيانات

١٣٠- البيانات الموحدة عبر الحدود للوحدات الخاضعة للسيطرة المحلية: قد تتوافر بيانات عن النقد الأجنبي ومجموع الخصوم من مصادر رقابية. ويجب دراسة مدى توافق البيانات مع المفاهيم الواردة في المرشد، لاسيما بالنسبة للمشتقات المالية. وقد تكون هناك حاجة لتجميع المعلومات المتاحة من أجل حساب كل من بسط ومقام هذا المؤشر.

١٣١- البيانات الموحدة على المستوى المحلي: رغم أن بعض المصادر القائمة على الحسابات القومية - لاسيما الإحصاءات النقدية والمالية وبيانات الدين الخارجي - قد تتضمن بيانات عن الخصوم بالعملة الأجنبية، فقد تكون هناك حاجة لطلب بيانات عن الخصوم المقومة والمرتبطة بالعملة الأجنبية بشكل إضافي (راجع الجدول ١١-١). من المتوقع أن تتوافر بيانات عن مجموع الخصوم من مصادر الحسابات القومية، كالإحصاءات النقدية والمالية (راجع الفقرة ٢-٤). وإذا كان إعداد البيانات يستند إلى وحدة مؤسسية، ينبغي استبعاد القروض المقومة والمرتبطة بالعملة الأجنبية فيما بين جهات تلقي الودائع في الكيانات المبلّغة التي تشكل جزءاً من نفس المجموعة.

نسبة المركز الصافي المفتوح في حصص الملكية إلى رأس المال التعريف

١٣٢- يهدف هذا المؤشر إلى تحديد مدى انكشاف جهات تلقي الودائع لمخاطر حصص الملكية مقارنة برأس المال. ويُحسب هذا المؤشر باستخدام المركز المفتوح لجهات تلقي الودائع في حصص الملكية (السطر ٤٨ في الجدول ٤-١) كبسط، ورأس المال كمقام. ويعرّف هذا المؤشر في الفقرات ٦-٤١ إلى ٦-٤٤. وتقدم هذه الفقرات شرحاً تفصيلياً لكيفية قياس المركز الصافي المفتوح في حصص الملكية.

#### قضايا معدّي البيانات

١٣٣- تستند الإرشادات الواردة في المرشد لقياس المركز الصافي المفتوح في حصص الملكية إلى الإرشادات التي توصي بها لجنة بازل للرقابة المصرفية. وعلى ذلك، فإن المركز الصافي المفتوح لجهات تلقي الودائع (الموجب في حالة اتخاذ مركز دائن والسالب في حالة اتخاذ مركز مدين) هو مجموع الحيازات من أسهم رأس المال والمراكز الافتراضية (القيمة الاسمية لمجموع العقود) في مشتقات حقوق الملكية في الميزانية العمومية.

## قضايا معدّي البيانات

١٤٠- بالنسبة لمجموع أصول النظام المالي، تشمل التغطية كل الكيانات المقيمة في الاقتصاد المحلي. ويوصي المرشد بإعداد البيانات على أساس موحد لكل قطاع من قطاعات الشركات - جهات تلقي الودائع والشركات المالية الأخرى والشركات غير المالية؛ وبالتالي ينبغي حذف المطالبات المستحقة على الكيانات المقيمة الأخرى المصنفة في نفس القطاع، وأيضاً حذف المطالبات فيما بين القطاعات.

١٤١- ولاستكمال البيانات، يمكن أيضاً إدراج الأصول المالية للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية (راجع الفقرة ٢-١٧) في مجموع أصول النظام المالي، ولكنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية في حالات كثيرة.

## مصادر البيانات

١٤٢- البيانات الموحدة على المستوى المحلي: يمكن استخلاص بيانات مجموع الأصول المالية للشركات المالية الأخرى والقطاعات الأخرى في الاقتصاد من البيانات القائمة على الحسابات القومية، بشرط خضوعها للتعديلات المطلوبة لاستبعاد المطالبات داخل المجموعة (راجع الجداول ١١-٣ و ١١-٥ و ١١-٧). وقد تكون هناك حاجة لطلب بيانات إضافية حتى يمكن إجراء التعديلات.

١٤٣- البيانات الموحدة عبر الحدود للوحدات الخاضعة للسيطرة المحلية: بالنسبة للكيانات الأكبر حجماً، يمكن استخراج البيانات من الكشوف المالية المنشورة للشركات وتجميعها لاستخلاص بسط المؤشر. ومع ذلك، يجب دراسة مدى توافق البيانات الناتجة مع المفاهيم الواردة في المرشد.

## نسبة الأصول إلى إجمالي الناتج المحلي

## التعريف

١٤٤- يقيس هذا المؤشر أهمية الشركات المالية الأخرى بالنسبة لحجم الاقتصاد. وتستخدم الأصول المالية للشركات المالية الأخرى (السطر ٣ في الجدول ٤-٢) كبسط المؤشر، والمقام هو إجمالي الناتج المحلي. وتعرّف الأصول المالية في الفقرة ٤-٣٨. ويعرّف مؤشر السلامة المالية في الفقرة ٧-٧.

## قضايا معدّي البيانات

١٤٥- بالنسبة لأصول الشركات المالية الأخرى، فإن قضايا معدّي البيانات هي نفس القضايا الواردة في ملخص نسبة أصول الشركات المالية الأخرى إلى مجموع الأصول في النظام المالي.

## مصادر البيانات

١٤٦- تتوافر بيانات إجمالي الناتج المحلي من مصادر الحسابات القومية.

١٤٧- بالنسبة لأصول الشركات المالية الأخرى، فإن مصادر البيانات هي نفس المصادر الواردة في ملخص نسبة أصول الشركات المالية الأخرى إلى مجموع الأصول في النظام المالي. ولا يتم إعداد بيانات هذا المؤشر إلا على أساس موحد على المستوى المحلي.

## الشركات غير المالية

نسبة مجموع الدين إلى أسهم رأس المال في الشركات غير المالية

## التعريف

١٤٨- يعد هذا المؤشر مقياساً لدرجة الرفع المالي في الشركات - أي مدى تمويل الأنشطة من الارصدة الذاتية. ويحسب هذا المؤشر باستخدام الدين (السطر ٢٩ في الجدول ٤-٣) كبسط للنسبة، ورأس المال والاحتياطيات (السطر ٣١ من الجدول ٤-٣) كمقام للنسبة. ويعرّف الدين في الفقرة ٤-٦١، بينما يعرّف رأس المال والاحتياطيات في الفقرة ٤-٦٢. ويعرّف هذا المؤشر في الفقرتين ٧-١٠ و ٧-١١.

## قضايا معدّي البيانات

١٤٩- ينبغي استبعاد مطالبات الدين فيما بين الشركات غير المالية في الكيانات المبلغة التي تشكل جزءاً من نفس المجموعة.

١٥٠- وبالنسبة للاستثمارات في أسهم الشركات المرتبطة والشركات التابعة غير المشمولة في البيانات الموحدة (والاستثمارات العكسية) فيتم تسجيلها في الميزانية العمومية للمستثمر (راجع الفقرة ٣-٣٣) على أساس الحصة التناسبية للمستثمر في رأس مال واحتياطيات الشركة المرتبطة والشركة التابعة غير المشمولة في البيانات الموحدة، مع عدم استخدام القيمة السوقية لأسهم رأس المال المتداولة.

١٥١- عند قياس رأس المال القطاعي، تخصم كل الاستثمارات في حصص الملكية داخل القطاع من إجمالي رأس المال في القطاع لتجنب القيد المزدوج لرأس المال والاحتياطيات لدى القطاع (راجع الإطار ٥-٢). وتمشيا مع المنهج المتبع بالنسبة لجهات تلقي الودائع، تخصم الشهرة التجارية.

## مصادر البيانات

١٥٢- البيانات الموحدة على المستوى المحلي: يمكن استخراج بيانات الدين ورأس المال للشركات غير المالية من البيانات القائمة على الحسابات القومية. غير أنه قد تكون هناك حاجة لبيانات إضافية من أجل إجراء التعديلات المشار إليها آنفاً في قضايا معدّي البيانات (راجع الجدولين ١١-٦ و ١١-٧).

١٥٣- البيانات الموحدة عبر الحدود: بالنسبة للكيانات الأكبر حجماً، يمكن استخراج البيانات من الكشوف المالية المنشورة للشركات وتجميعها لاستخلاص كل من بسط ومقام المؤشر.

١٥٧- وحيث إن البيانات تقوم على أساس موحد، تستبعد المعاملات والمراكز فيما بين الشركات غير المالية في الكيانات المبلّغة التي تشكل جزءاً من نفس المجموعة.

١٥٨- وبالنسبة لرأس المال، تناقش قضايا معدّي البيانات - بما في ذلك تعريف رأس المال - في ملخص مجموع الدين إلى أسهم رأس المال.

#### مصادر البيانات

١٥٩- البيانات الموحدة على المستوى المحلي: يمكن استخراج البيانات من البيانات القائمة على الحسابات القومية. ومع ذلك، قد تكون هناك حاجة لبيانات إضافية لإجراء التعديلات المذكورة آنفاً في قضايا معدّي البيانات (راجع الجدولين ١١-١٠ و ١١-٧).

١٦٠- البيانات الموحدة عبر الحدود: بالنسبة للكيانات الأكبر حجماً، يمكن استخراج البيانات من الكشوف المالية المنشورة للشركات وتجميعها لاستخلاص كل من بسط ومقام هذا المؤشر. ومفهوم الأرباح قبل الضريبة والفائدة هو ذلك المفهوم المستخدم في تحليل حسابات الشركات. ومع ذلك، يجب دراسة مدى توافق البيانات الناتجة مع المفاهيم الواردة في المرشد، وقد تكون هناك حاجة لإجراء تعديلات على المستوى القطاعي.

#### نسبة الإيرادات إلى مصروفات الفائدة وأصل الدين

##### التعريف

١٦١- يقيس هذا المؤشر قدرة الشركات غير المالية على تغطية مدفوعات خدمة ديونها (الفائدة والأصل). ويعطي هذا المؤشر دلالة على المخاطر التي تنشأ عن احتمال عدم قدرة شركة ما على تسديد المدفوعات المطلوبة على ديونها. ويُحسب هذا المؤشر باستخدام الأرباح (صافي الدخل) قبل الفائدة والضريبة (السطر ٣٤ في الجدول ٤-٣) زائد الفائدة مستحقة القبض من الشركات غير المالية الأخرى (السطر ٣٣) كبسط للنسبة، ومدفوعات خدمة الدين (السطر ٣٥) خلال نفس الفترة كمقام للنسبة. وتعرّف الأرباح قبل الفائدة والضريبة في الفقرة ٤-١١٦، وتعرّف الفائدة مستحقة القبض من الشركات غير المالية الأخرى في الفقرة ٤-١١٥، وبينما تعرّف مدفوعات خدمة الدين في الفقرة ٤-١١٧. ويعرّف هذا المؤشر في الفقرتين ٧-١٥ و ٧-١٦.

##### قضايا معدّي البيانات

١٦٢- يتضمن المقام - مدفوعات خدمة الدين - المدفوعات للشركات غير المالية الأخرى (باستثناء المدفوعات فيما بين الشركات غير المالية في الكيانات المبلّغة التي تشكل جزءاً من نفس المجموعة). ويتضمن البسط الفائدة مستحقة القبض (باستثناء الفائدة فيما بين الشركات غير المالية في الكيانات

ومع ذلك، يجب دراسة مدى توافق البيانات الناتجة مع المفاهيم الواردة في المرشد، وقد تكون هناك حاجة لإجراء تعديلات على المستوى القطاعي.

#### نسبة العائد على أسهم رأس المال في الشركات غير المالية

##### التعريف

١٥٤- يُستخدم هذا المؤشر عادة لرصد كفاءة الشركات غير المالية في استخدام رأس مالها. ويُحسب باستخدام الأرباح قبل الفائدة والضريبة (السطر ٣٤ في الجدول ٤-٣) كبسط للنسبة، ومتوسط قيمة رأس المال والاحتياطيات (السطر ٣١) خلال نفس الفترة كمقام للنسبة. وعلى الأقل، يمكن حساب المقام باستخدام متوسط مركز بداية الفترة ونهايتها (في بداية ونهاية الشهر مثلاً)، ولكن من المحبذ أن يستخدم معدو البيانات أكثر المشاهدات المتكررة المتاحة في حساب المتوسط. وتعرّف الأرباح قبل الفائدة والضريبة في الفقرة ٤-١١٦ (راجع أيضاً الفقرات ٤-١٠٠ إلى ٤-١٠٤). ويعرّف رأس المال والاحتياطيات في الفقرة ٤-٦٢، بينما يعرّف هذا المؤشر في الفقرات ٧-١٢ إلى ٧-١٤.

##### قضايا معدّي البيانات

١٥٥- وعلى غرار ما يحدث بالنسبة لجهات تلقي الودائع، يُحسب الدخل على أساس أقرب إلى مناهج المحاسبة والرقابة التجارية منه إلى المحاسبة القومية. لذلك، يشجع المرشد على إدراج المكاسب والخسائر المتحققة وغير المتحققة الناشئة خلال كل فترة من كافة الأدوات المالية (الأصول والخصوم المالية بالعملات المحلية والأجنبية) بالقيمة السوقية أو العادلة في الميزانية العمومية، باستثناء أسهم الشركات المرتبطة والشركات التابعة والاستثمارات العكسية في حصص الملكية (الفقرة ٤-٢٢) ومكاسب وخسائر بيع الأصول الثابتة، التي تقاس بالفرق بين قيمة البيع والقيمة المدرجة في الميزانية العمومية في نهاية الفترة السابقة.

١٥٦- تُذكر أيضاً التعديلات على مستوى القطاع لاستبعاد تأثير الدخل داخل القطاع على مقياس الأرباح قبل الفائدة والضريبة. وبوجه خاص، يخصم من مصادر الدخل الأخرى (صاف) الأرباح الموزعة المحصلة وحصص الشركة الأم في الإيرادات المحتجزة لشركة تابعة (وبالمثل، حصص شركة تابعة في الإيرادات المحتجزة لشركة أم نتيجة استثمار عكسي في حصص الملكية). وتستبعد أيضاً أي مكاسب وخسائر ناشئة عن حيازات أسهم الشركات غير المالية الأخرى ومبيعات الأصول الثابتة للشركات غير المالية الأخرى والمدرجة في مصادر الدخل الأخرى (صاف). وحيث إن الشهرة التجارية لا تصنف كأصل، لا تُستهلك في حساب الدخل (راجع الفقرة ٤-١١٠).



ملخص نسبة المركز الصافي المفتوح بالعملة الأجنبية إلى رأس المال.

١٦٨- ونظرا لاحتمال صعوبة إعداد بيانات انكشاف البنود خارج الميزانية العمومية لمخاطر النقد الأجنبي، يحث المرشد على التركيز مبدئيا على الانكشاف الصافي لمخاطر النقد الأجنبي في الشركات بالنسبة للبنود المدرجة في الميزانية العمومية، ولكن يمكن أيضا حساب هذا المؤشر باستخدام مجموع الانكشاف الصافي لمخاطر النقد الأجنبي في الشركات (السطر ٣٧) كبسط للنسبة.

١٦٩- وبالنسبة إلى رأس المال، تناقش قضايا معدّي البيانات، بما في ذلك تعاريف رأس المال، في ملخص نسبة مجموع الدين إلى أسهم رأس المال.

مصادر البيانات

١٧٠- البيانات الموحدة على المستوى المحلي: قد تكون هناك حاجة لطلب بيانات إضافية بشكل منفصل عن الانكشاف الصافي لمخاطر النقد الأجنبي في الشركات، حيث لا تتوافر من مصادر الحسابات القومية (راجع الجدول ١١-٦). وبالنسبة لرأس المال، تناقش مصادر البيانات في ملخص نسبة مجموع الدين إلى أسهم رأس المال.

١٧١- البيانات الموحدة عبر الحدود: بالنسبة للكيانات الأكبر حجما، يمكن أن تتوافر بيانات الانكشاف الصافي لمخاطر النقد الأجنبي في الشركات من الكشوف المالية المنشورة للشركات الكبرى، وتجميعها لاستخلاص كل من البسط والمقام، ولكن يجب دراسة مدى توافق البيانات الناتجة مع المفاهيم الواردة في المرشد. وبالنسبة لرأس المال، تناقش مصادر البيانات في ملخص نسبة مجموع الدين إلى أسهم رأس المال.

عدد طلبات الحماية من مطالبات الدائنين  
التعريف

١٧٢- يعد هذا المؤشر مقياسا لاتجاهات الإفلاس العامة، لكنه يتأثر بنوعية وطبيعة تشريعات الإفلاس والتشريعات ذات الصلة. وهو يمثل إضافة رقمية بسيطة للشركات غير المالية التي تقدمت بطلبات للحماية من الإفلاس خلال الفترة. ويعرّف المؤشر في الفقرة ٧-٢٠.

قضايا معدّي البيانات

١٧٣- بالنسبة للبيانات على المستوى القطاعي، ينبغي أن تتمثل البيانات المقدمة في العدد الكلي للشركات غير المالية المقيمة في الاقتصاد التي تقدمت بطلبات للحماية خلال فترة معينة. ولا ينبغي إدراج الطلبات المقدمة من الشركات الخارجية التابعة لكيانات محلية.

المبلّغة التي تشكل جزءا من نفس المجموعة) من الشركات غير المالية الأخرى. لذلك، يكون للمقام والبسط نفس التغطية.

١٦٣- فيما يتعلق بالأرباح قبل الفائدة والضريبة، تناقش قضايا معدّي البيانات في ملخص العائد على أسهم رأس المال.

مصادر البيانات

١٦٤- البيانات الموحدة على المستوى المحلي: رغم أن منهجية إحصاءات الدين الخارجي تتطلب جمع بيانات عن مدفوعات خدمة الدين المستحقة على الدين الخارجي، قد تكون هناك حاجة لطلب بيانات إضافية على نحو منفصل عن مدفوعات خدمة الدين، ومنها بيانات عن المدفوعات فيما بين الشركات غير المالية في الكيانات المبلّغة التي تشكل جزءا من نفس المجموعة (راجع الجدولين ١١-٦ و ١١-٧).

١٦٥- البيانات الموحدة عبر الحدود: بالنسبة للكيانات الأكبر حجما، يمكن استخراج البيانات من الكشوف المالية المنشورة للشركات وتجميعها لحساب كل من بسط ومقام هذا المؤشر. ومفهوم تغطية خدمة الدين - لاسيما تغطية الفائدة - هو مفهوم يستخدم في تحليل حسابات الشركات. ومع ذلك، يجب دراسة مدى توافق البيانات الناتجة مع المفاهيم الواردة في المرشد. وقد تكون هناك حاجة لإجراء تعديلات على المستوى القطاعي.

نسبة الانكشاف الصافي لمخاطر النقد الأجنبي إلى أسهم رأس المال

التعريف

١٦٦- يقيس هذا المؤشر مدى انكشاف الشركات غير المالية لمخاطر النقد الأجنبي مقارنة برأس مال هذه الشركات. وكلما زاد الانكشاف لمخاطر النقد الأجنبي، زادت الضغوط الناجمة عن أي انخفاض كبير في قيمة العملة على السلامة المالية للشركات غير المالية، وبالتالي على جهات تلقي الودائع. ويتمثل بسط النسبة في الانكشاف الصافي لمخاطر النقد الأجنبي في الشركات غير المالية بالنسبة للبنود المدرجة في الميزانية العمومية (السطر ٣٦ في الجدول ٤-٣)، بينما مقام النسبة هو رأس المال والاحتياطيات (السطر ٣١). وينبغي حساب المركز المفتوح كما ورد بالنسبة لجهات تلقي الودائع في الفقرتين ٦-٣٢ و ٦-٣٣. ويعرّف هذا المؤشر في الفقرات ٧-١٧ إلى ٧-١٩.

قضايا معدّي البيانات

١٦٧- يقاس المركز الصافي بالعملة الأجنبية باستخدام نفس المنهجية المذكورة بالنسبة لجهات تلقي الودائع في

مصادر الحسابات القومية. غير أنه قد لا تتوافر بيانات عن مدفوعات خدمة الدين من هذه المصادر وبالتالي تكون هناك حاجة لطلب بيانات إضافية على نحو منفصل (راجع الفقرة ١١-١٦).

#### سيولة السوق

متوسط الفرق بين سعري الشراء والبيع في سوق الأوراق المالية

#### التعريف

١٨١- يتمثل هذا المؤشر في الفرق بين الأسعار التي عندها يكون المشاركون في السوق على استعداد لشراء الأصول وبيعها، وهو مقياس لضيق السوق - أي التكلفة النسبية للدخول في معاملة بصرف النظر عن المستوى المطلق لسعر السوق الخاص بالبنود المباعة. ويُحسب هذا المؤشر بالفرق بين أفضل (أعلى) سعر شراء وأفضل (أقل) سعر بيع في السوق، كنسبة مئوية من متوسط سعري شراء وبيع أصل ما - يتمثل بالدرجة الأولى في سند دين قياسي صادر عن الحكومة المحلية أو البنك المركزي. وتميل الفروق بين سعري الشراء والبيع للانخفاض في الأسواق الأكثر سيولة وكفاءة. ويعرّف هذا المؤشر في الفقرات ٨-٢٧ ومن ٨-٤٤ إلى ٨-٤٦.

#### قضايا معدّي البيانات

١٨٢- نظرا للارتباط بين مؤشرات السيولة القائمة على قوى السوق والمؤشر الخاص بالأصول السائلة لدى جهات تلقي الودائع، ينبغي إعداد الفروق بين سعري الشراء والبيع، على الأقل، للأدوات المالية المدرجة في المقياس الأوسع للأصول السائلة. وتتمثل نقطة البدء الطبيعية في إعداد مؤشرات أولا، للأوراق المالية الصادرة عن الحكومة المحلية أو البنك المركزي والتي تستخدمها السلطات الوطنية في التأخير على أوضاع السيولة في الاقتصاد المحلي، وثانياً، للأوراق المالية الصادرة عن الشركات إذا كانت مذكورة في تعريف الأصول السائلة.

١٨٣- وبالمثل، قد يكون ضيق أسواق النقد الأجنبي المحلية مهماً أيضاً إذا كانت الأوراق المالية المقومة بالعملات الأجنبية تتوفر فيها مواصفات الأصول السائلة.

١٨٤- وتوفر كميات الأوراق المالية التي يمكن تداولها بأفضل سعر شراء وأفضل سعر بيع، على التوالي، معلومات مهمة لتفسير الفرق بين سعري الشراء والبيع، ويشجع المرشد على نشر هذه المعلومات بجانب الفرق بين سعري الشراء والبيع (الفرقة ٨-٤٧).

١٨٥- وينبغي إعداد بيانات الفرق بين سعري الشراء والبيع على أساس يومي أو أسبوعي، كحد أدنى. ويمكن أن يكون تواتر

#### مصادر البيانات

١٧٤- قد تتوافر هذه البيانات من المكتب الإحصائي القومي أو وزارة التجارة/ الصناعة.

#### قطاع الأسر المعيشية

نسبة الدين في قطاع الأسر المعيشية إلى إجمالي الناتج المحلي

#### التعريف

١٧٥- يقيس مؤشر السلامة المالي هذا المستوى الإجمالي لمديونية قطاع الأسر المعيشية (والتي ترتبط عادة بالقروض الاستهلاكية والقروض العقارية) كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. ويحسب هذا المؤشر باستخدام الدين في قطاع الأسر المعيشية (السطر ٢٠ في الجدول ٤-٤) كبسط للنسبة، وإجمالي الناتج المحلي كمقام للنسبة. ويعرّف الدين في الفقرة ٤-٦١، بينما يعرّف هذا المؤشر في الفقرتين ٧-٢٣ و ٧-٢٤.

#### قضايا معدّي البيانات

١٧٦- تشمل بيانات الدين في قطاع الأسر المعيشية الديون التي تحملها الأسر المقيمة في الاقتصاد فقط.

#### مصادر البيانات

١٧٧- البيانات على المستوى المحلي: من المتوقع أن تتوافر معلومات عن الدين في قطاع الأسر المعيشية وإجمالي الناتج المحلي من مصادر الحسابات القومية (راجع الفقرة ١١-١٥).

نسبة مدفوعات خدمة الدين وأصل الدين المستحقة على قطاع الأسر المعيشية إلى الدخل

#### التعريف

١٧٨- يقيس هذا المؤشر قدرة قطاع الأسر المعيشية على تغطية مدفوعات ديونه (الفائدة والأصل). ويُحسب هذا المؤشر باستخدام مدفوعات خدمة الدين المستحقة على قطاع الأسر المعيشية (السطر ٢٤ في الجدول ٤-٤) كبسط للنسبة، وإجمالي الدخل المتاح (السطر ٦) خلال نفس الفترة كمقام للنسبة. وتعرّف مدفوعات خدمة الدين المستحقة على قطاع الأسر المعيشية في الفقرة ٤-١٢٢ (راجع أيضاً الفقرة ٤-١١٧)، بينما يعرّف إجمالي الدخل المتاح في الفقرة ٤-١٢٠. ويعرّف هذا المؤشر في الفقرتين ٧-٢٥ و ٧-٢٦.

#### قضايا معدّي البيانات

١٧٩- هناك صعوبة في الحصول على بيانات عن قطاع الأسر المعيشية. ومن الضروري التنسيق مع الهيئة التي تتولى إعداد البيانات عن هذا القطاع لإدراجها في إحصاءات الحسابات القومية.

#### مصادر البيانات

١٨٠- البيانات على المستوى المحلي: من المتوقع أن تتوافر معلومات عن إجمالي الدخل المتاح لقطاع الأسر المعيشية من

## قضايا معدّي البيانات

١٨٩- بالنسبة للأنواع الأخرى من الأوراق المالية التي ينبغي تغطيتها ودورية إعداد البيانات، تسري نفس الاعتبارات الواردة في قضايا معدّي البيانات في ملخص متوسط الفرق بين سعري الشراء والبيع في أسواق الأوراق المالية.

١٩٠- وهناك نقص في البيانات المتعلقة بحجم التعامل في أسواق النقد الأجنبي خارج مسح البنوك المركزية الذي يجريه بنك التسويات الدولية كل ثلاث سنوات لأوضاع النقد الأجنبي (ونشاط سوق المشتقات).

## مصادر البيانات

١٩١- مصادر البيانات هي نفس المصادر الواردة في ملخص متوسط الفرق بين سعري الشراء والبيع في أسواق الأوراق المالية.

## أسواق العقارات

## أسعار العقارات

## التعريف

١٩٢- يغطي هذا المؤشر مؤشرات أسعار العقارات السكنية والتجارية كل على حدة. وفي الوقت الحالي، توجد خبرة دولية محدودة في إنشاء مؤشرات ممثلة لأسعار العقارات، مما يعكس صعوبة المهمة: فأسواق العقارات غير متجانسة - سواء داخل البلدان أو فيما بينها - وتفتقر إلى السيولة. لذلك، يصف المرشد عددا من الأساليب التي يمكن أن تستند في تطبيقها إلى الحاجات والظروف والموارد المحلية بدلا من اقتراح مجموعة واحدة من المؤشرات أو طرق الإعداد. وينبه أيضا إلى الحاجة لإعداد قوائم جرد للعقارات السكنية والتجارية لتوفير الأساس اللازم لإعداد مؤشرات الأسعار (الفقرة ٩-١٢).

١٩٣- ويناقش المرشد طريقتين رئيسيتين لإنشاء مؤشرات أسعار العقارات: مؤشر لاسبير لأسعار العقارات (راجع الفقرات ٩-٢٠ إلى ٩-٢٤) ومؤشر الأسعار المنشأ باستخدام مؤشر الأسعار الهيدونية أو مؤشر الأسعار الانحداري المعدل حسب الجودة (راجع الفقرتين ٩-٢٥ إلى ٩-٢٦). ومن مقاييس الأسعار الأخرى التي يناقشها المرشد مؤشرات متوسط الأسعار (قيم الوحدات) (الفقرتين ٩-١٦ إلى ٩-١٧) ومؤشرات الأسعار المعدلة بالسيولة (الفقرة ٩-٢٧).

## قضايا معدّي البيانات

١٩٤- يحسب مؤشر لاسبير المتوسط المرجح للتغير في الأسعار لسلة ثابتة من العقارات خلال فترة أساس. ويستخلص مؤشر الأسعار الهيدونية الانحداري لسلسلة الأسعار لوحدة عقارية معيارية بقياس معاملات الانحدار وإزالة التأثير السعري للعديد

مشاهدات الأسعار عند كل حركة في السعر، ولكن من المفضل قيد سعريين على الأقل يوميا (على سبيل المثال في الساعة العاشرة صباحا والساعة الثانية والنصف بعد الظهر). وإذا ما تم قيد مشاهدات الأسعار على أساس أقل من ساعة، لا بد من توخي الحرص لتفادي التحيز المرتبط بالتقلبات المنتظمة في حركات الأسعار خلال اليوم (الفقرة ٨-٤٨).

١٨٦- ويقدم المرشد نصائح أخرى بشأن كيفية حساب الفرق إذا كانت أسعار الشراء والبيع في شكل عوائد وليس أسعار (الفقرة ٨-٤٦ والإطار ٨-١)، كما يقدم طريقة إضافية لحساب الفرق بين سعري الشراء والبيع تأخذ في الاعتبار كمية الأوراق المالية التي يمكن تداولها بالأسعار المحددة (الفقرة ٨-٤٩).

## مصادر البيانات

١٨٧- يمكن استخدام البورصات الرئيسية في الاقتصاد المحلي كمصدر للبيانات اللازمة لإعداد الفروق بين سعري الشراء والبيع. وقد تتضمن المصادر الأخرى رابطات تجار الأوراق المالية والبنوك المركزية وقواعد البيانات التجارية، رغم أن معدّي البيانات الذين يستعينون بموردي قواعد البيانات التجارية سيتعين عليهم تقدير ما إذا كانت المنتجات التي يحصلون عليها ستفي باحتياجاتهم. وقد لا يكون من الضروري تغطية بيانات جميع صانعي السوق - المصدر الرئيسي المحتمل للمعلومات. ومن المحبذ تغطية أكبر خمسة من صانعي السوق أو على الأقل العدد الذي يمثل ٧٥٪ كحد أدنى من تعاملات السوق. ويمكن أيضا تغطية نظم صناعة السوق الآلية الإلكترونية.

## متوسط نسبة التعامل اليومي في سوق الأوراق المالية

## التعريف

١٨٨- يتمثل هذا المؤشر في نسبة متوسط عمليات المتاجرة اليومية إلى مركز الأوراق المالية القائمة، وهو مقياس لعمق السوق - أي قدرة سوق ما على استيعاب أحجام التعامل الكبيرة دون تأثير كبير على أسعار السوق. ويُحسب هذا المؤشر بعدد الأوراق المالية المشتراة والمباعة خلال إحدى فترات التداول مقسوما على متوسط عدد الأوراق المالية القائمة في بداية ونهاية فترة التداول. وينبغي رصد حجم جميع عمليات المتاجرة المنفذة خلال ساعات التداول الرسمية في الأسواق. ويوصي المرشد بأن يحسب حجم التعامل بالدرجة الأولى لسند دين قياسي صادر عن الحكومة المحلية أو البنك المركزي. ويعرّف هذا المؤشر في الفقرة ٨-٣٩.

في الفقرات ٤-٤٥ إلى ٤-٤٨. ويعرّف هذا المؤشر في الفقرات ٦-٥٨ إلى ٦-٦٠.

#### قضايا معدّي البيانات

١٩٩- لإعداد هذا المؤشر، من المهم قيام جهات تلقي الودائع بتعريف العقارات السكنية على نحو متسق: المساكن والشقق والمباني السكنية الأخرى (كالعوامات البحرية والمساكن المتنقلة)، وأي أراضي مرتبطة بها، التي تستخدمها فرادى الأسر المعيشية بغرض السكنى.

٢٠٠- ويمكن استخدام قروض قطاع الأسر المعيشية المضمونة بالعقارات كبسط للنسبة (السطر ٢٥ في الجدول ٤-٤). ورغم أن القروض العقارية لقطاع الأسر المعيشية لا تكون كلها مضمونة بعقارات سكنية، فإن هذه هي الممارسة السائدة غالباً.

٢٠١- وبالنسبة لمجموع القروض، فإن قضايا معدّي البيانات هي نفس القضايا الواردة في ملخص القروض المتعثرة كنسبة من مجموع القروض الإجمالية.

#### مصادر البيانات

٢٠٢- البيانات الموحدة عبر الحدود للوحدات الخاضعة للسيطرة المحلية: قد تكون هناك حاجة لطلب بيانات إضافية عن القروض العقارية السكنية، إذا لم تتوافر من مصادر رقابية. وقد تكون هناك حاجة لتجميع المعلومات المتاحة. وفيما يتعلق بمجموع القروض، فإن مصادر البيانات هي نفس المصادر الواردة في ملخص القروض المتعثرة كنسبة من مجموع القروض الإجمالية.

٢٠٣- البيانات الموحدة على المستوى المحلي: قد تتوافر بيانات القروض العقارية السكنية من مصادر الإحصاءات النقدية والمالية التي تقدم تصنيفاً للقروض حسب نوع النشاط الاقتصادي (الإطار الف ٣-١ في الملحق الثالث). وبخلاف ذلك، قد تكون هناك حاجة لطلب بيانات إضافية على نحو منفصل (راجع الجدول ١١-١). وبالنسبة لمجموع القروض، فإن مصادر البيانات هي نفس المصادر الواردة في ملخص القروض المتعثرة كنسبة من مجموع القروض الإجمالية.

#### نسبة القروض العقارية التجارية إلى مجموع القروض

##### التعريف

٢٠٤- يقيس هذا المؤشر مدى انكشاف البنوك لمخاطر سوق العقارات التجارية. ويُحسب باستخدام القروض المضمونة بالعقارات التجارية والقروض الممنوحة لشركات البناء والقروض الممنوحة للشركات النشطة في مجال تطوير العقارات (السطر ٤٤ في الجدول ٤-١) كبسط للنسبة، وإجمالي القروض (السطر ١٨ (١)) كمقام للنسبة. وتعرّف القروض العقارية التجارية في

من عوامل الجودة المحددة التي تؤثر على أسعار البيع الفعلية. غير أن المناهج الهيدونية قد تكون معقدة ومكلفة من حيث طلب البيانات، وتتطلب معرفة متخصصة بكيفية إعداد هذه المقاييس.

١٩٥- ويصف المرشد أيضاً "مؤشر قيم الوحدات"، وإن لم يكن مؤشر أسعار، الذي ربما يكون أكثر مقاييس الأسعار المتاحة بالنسبة للعقارات، ويقدم أحياناً معلومات مفيدة عن التغيرات الكبيرة في الأسعار. غير أن هذا المؤشر قد يكون شديد التحيز نتيجة بضع معاملات ذات قيم شاذة، أو بسبب التغير في مزيج المعاملات، أو التغير في جودة الوحدات المباعة (الفقرتين ٩-١٦ و ٩-١٧).

١٩٦- والعقارات التجارية لها سمات معينة يمكن أن تؤثر على مهمة الإعداد، منها التنوع الكبير في أنواع العقارات التجارية. التي قد تكون ذات استخدامات متخصصة بسبب النشاط الخاص بشاغل العقار. ومن ناحية أخرى، تسمح الطبيعة التجارية للمنتج بأن يكون للكثير من العقارات سمة السلعة، حيث تتكون من مساحات تجارية بالقدم المربع (راجع الفقرات ٩-٢٨ إلى ٩-٣١).

#### مصادر البيانات

١٩٧- قد تتوافر بيانات المعاملات المتعلقة بالعقارات من مكاتب القيد الرسمية لهذه البيانات. فهذه المكاتب مسؤولة عن قيد حالات نقل الملكية العقارية في المناطق الكائنة بها. وعند انتقال الملكية، تقوم هذه المكاتب بتحديث سجلاتها. ومن مصادر بيانات المعاملات الأخرى الوسطاء العقاريون الذين يقومون بتعريف مشتري العقارات ببائعها. وقد تساعد البيانات المتوافرة من هذين المصدرين في إنشاء مؤشر للأسعار، لاسيما إذا توافرت البيانات بمرور الوقت عن عقارات من نفس النوع أو من نوع شائع. وقد يكون أحد مصادر المعلومات أيضاً المؤسسات المالية النشطة في إقراض سوق العقارات.

#### نسبة القروض العقارية السكنية إلى مجموع القروض

##### التعريف

١٩٨- يهدف هذا المؤشر إلى تحديد مدى انكشاف جهات تلقي الودائع لقطاع العقارات السكنية، مع التركيز على المقترضين من قطاع الأسر المعيشية. ويُحسب هذا المؤشر باستخدام القروض العقارية السكنية كبسط للنسبة (السطر ٤٣ في الجدول ٤-١)، وإجمالي القروض (السطر ١٨ (١)) كمقام للنسبة. وتعرّف القروض العقارية السكنية في الفقرة ٤-٨٨ بينما تعرّف القروض

وقد تكون هناك حاجة لتجميع المعلومات المتاحة. وبالنسبة لمجموع القروض، فإن مصادر البيانات هي نفس المصادر الواردة في ملخص القروض المتعثرة كنسبة من مجموع القروض الإجمالية.

٢٠٨- البيانات الموحدة على المستوى المحلي: قد تتوافر بيانات القروض العقارية التجارية من مصادر الإحصاءات النقدية والمالية التي توفر تصنيفا للقروض حسب نوع النشاط الاقتصادي (الإطار الف ٣-١ في الملحق الثالث). وفي حالة توافرها، ينبغي خصم القروض فيما بين جهات تلقي الودائع المقيمة التي تشكل جزءا من نفس المجموعة. وبخلاف ذلك، قد تكون هناك حاجة لطلب بيانات إضافية على نحو منفصل (راجع الجدول ١١-١). وفيما يتعلق بمجموع القروض، فإن مصادر البيانات هي نفس المصادر الواردة في ملخص القروض المتعثرة كنسبة من مجموع القروض الإجمالية.

الفقرة ٤-٨٨ بينما تعرّف القروض في الفقرات ٤-٤٥ إلى ٤-٤٨. ويعرف هذا المؤشر في الفقرتين ٦-٦١ و ٦-٦٢.

#### قضايا معدّي البيانات

٢٠٥- على غرار القروض العقارية السكنية، من المهم تطبيق جهات تلقي الودائع لتعريف ما يمثل قروضا عقارية تجارية على نحو متسق. وتُخصم القروض العقارية التجارية فيما بين جهات تلقي الودائع في الكيانات المبلّغة التي تشكل جزءا من نفس المجموعة.

٢٠٦- وبالنسبة لمجموع القروض، فإن قضايا معدّي البيانات هي نفس القضايا الواردة في ملخص القروض المتعثرة كنسبة من مجموع القروض الإجمالية.

#### مصادر البيانات

٢٠٧- البيانات الموحدة عبر الحدود للوحدات الخاضعة للسيطرة المحلية: قد تكون هناك حاجة لطلب بيانات إضافية عن القروض العقارية التجارية، في حالة عدم توافرها من مصادر رقابية.

## الملحق الثالث: تعاريف إضافية لمؤشرات السلامة المالية وسلاسل البيانات المرتبطة بها

العائد على أسهم رأس المال (صافي الدخل إلى متوسط رأس المال)

٥- يمكن حساب العائد على أسهم رأس المال، بحيث يشتمل المقام على الشهرة التجارية المشتراة، وهو ما سيكون له نفس أثر استخدام مقياس لرأس المال والاحتياطيات أقرب إلى ذلك المستخدم في المحاسبة التجارية.

القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات كنسبة من رأس المال

٦- بغرض توفير مقياس أوسع للأصول غير العاملة، يمكن حساب هذا المؤشر باستخدام مجموع مطالبات الدين في البسط وليس فقط القروض.

٧- يمكن حساب هذا المؤشر أيضا للمقترضين المقيمين وغير المقيمين كل على حدة. وقد يكون هذا المنهج مهما في سياق الظروف الاقتصادية المختلفة السائدة في الأسواق المحلية والأجنبية.

٨- في الاقتصادات التي تُستخدم فيها الضمانات على نطاق واسع، فإن القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات والضمانات كنسبة من رأس المال تعد مؤشرا بديلا للسلامة المالية قد يعطي صورة أكثر واقعية لاحتمالات الخسائر التي تلحق بجهات تلقي الودائع بالمقارنة مع نسبة مؤشر السلامة المالية التي تُحسب باستبعاد الضمانات<sup>١</sup>. ويجب أن يكون نشر هذه النسبة مدعوما ببيانات وصفية تفصيلية عن القواعد المستخدمة بشأن الضمانات، بما في ذلك منهج التقييم الذي تعتمد عليه الأجهزة الرقابية الوطنية.

نسبة الانكشافات الكبيرة إلى رأس المال

٩- يمكن النظر في عدد الانكشافات الكبيرة عند نسب مئوية مختلفة من رأس المال التنظيمي، مثل العدد الكلي لفرادى الانكشافات الكبيرة التي تزيد عن ١٠٪ وتقل عن ٢٠٪ من

<sup>١</sup> يمكن أخذ أدوات تحويل مخاطر الائتمان في الحسبان إلى جانب الضمانات أو بدلا منها. غير أنه لا توجد حتى وقت كتابة هذا النص أي تجارب سابقة تتعلق بقياس مدى تقليص مخاطر الائتمان على المستوى القطاعي نتيجة استخدام هذه الأدوات.

١- يناقش النص الرئيسي مجموعة مؤشرات السلامة المالية الأساسية والمحدّدة. ويحتوي هذا الملحق على أفكار تولدت خلال صياغة ومناقشة المرشد تتعلق بوضع تعاريف إضافية لمؤشرات السلامة المالية وسلاسل البيانات المرتبطة بها. ويناقش الملحق أيضا القضايا المتعلقة بمراقبة الشركات المالية العملاقة (Financial conglomerates). وقد تكون المعلومات الواردة في هذا الملحق مفيدة لمعدّي البيانات عند تطوير مؤشرات السلامة المالية للاستخدام في السياق الوطني الخاص بهم.

التوسع في مؤشرات السلامة المالية وفقا لما يرد في المرشد

جهات تلقي الودائع

٢- يحتوي الفصل السادس على المفاهيم والتعاريف الواردة في الجزء الأول من المرشد لشرح كيفية حساب كل مؤشر من مؤشرات السلامة المالية لجهات تلقي الودائع. وقد اقترحت تعاريف إضافية لبعض مؤشرات السلامة المالية خلال مناقشات إعداد المرشد، وهي التعاريف الواردة أدناه. وفي بعض الحالات، ستكون هناك حاجة لسلاسل بيانات أكثر تفصيلا من أجل إعداد هذه المؤشرات.

٣- يوصي المرشد بأن تكون البيانات المعدة على المستوى القطاعي لحساب نسب مؤشرات السلامة المالية مشتملة على بيانات أي مراكز داخل القطاع في الدين والمشتقات المالية على أساس إجمالي (الفقرة ٥-٤٩). ويسمح هذا المنهج بتحديد العلاقات المتبادلة فيما بين المجموعات داخل القطاع، وبالتالي تحديد مخاطر العدوى المحتملة. غير أن نسب مؤشرات السلامة المالية التي يستخدم فيها إجمالي الأصول أو الخصوم كبسط أو مقام للنسبة - مثل العائد على الأصول ونسبة رأس المال إلى الأصول - يمكن أيضا حسابها باستبعاد مراكز الدين والمشتقات المالية داخل القطاع، بحيث تُستبعد من بسط ومقام النسبة المعاملات والمراكز داخل القطاع.

نسبة رأس المال إلى الأصول

٤- نسبة الدين إلى رأس المال هي مقياس آخر للرفع المالي يمكن أخذه في الاعتبار بجانب نسبة رأس المال إلى الأصول.

باستبعاد مراكز المشتقات المالية - أي حساب النسبة أخذاً في الاعتبار الديون قصيرة الأجل فقط - لاسيما إذا كان صافي مركز الأصول في المشتقات يؤثر على النسبة تأثيراً كبيراً.

#### القروض المتعثرة كنسبة من مجموع القروض الإجمالية

١٦- للتعرف على مدى تركيز القروض المتعثرة على مستوى القطاع، يمكن حساب هذا المؤشر لكل قطاع (باستخدام نفس القطاعات المستخدمة في حساب نسبة التوزيع القطاعي للقروض إلى مجموع القروض).

#### نسبة التوزيع القطاعي للقروض إلى مجموع القروض

١٧- يمكن إعطاء رؤية أكثر تفصيلاً بشأن القروض الممنوحة لقطاع الشركات المالية الأخرى عن طريق نشر نسب القروض الممنوحة للقطاعات الخمسة الفرعية،<sup>٢</sup> المذكورة في الملحق السابع (مُسرد المصطلحات).

١٨- ويمكن أيضاً تصنيف القروض حسب نوع المقرض باستخدام التصنيف الدولي الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية. وقد يكون لهذا المنهج أهمية خاصة عندما يوجد في اقتصاد ما قطاعات ذات أهمية تخطيطية، كالنفط والزراعة. ويحتوي هذا التصنيف على ١٧ فئة رئيسية من فئات النشاط الاقتصادي في الاقتصاد المقيم، مركزاً على نوع النشاط أكثر من الطابع الاقتصادي للأعمال، وهو أساس منهج التوزيع القطاعي الذي يتضمن النصل الثاني شرحاً له. ويتناول الإطار ألف ٣-١ من هذا الملحق الفئات والتعاريف المختصرة للأنشطة التي تغطيها كل فئة. ومن المناهج البديلة تصنيف القروض حسب النوع، مثل قروض التجزئة والقروض التجارية والقروض الصناعية.

١٩- وإذا أُعد هذا المؤشر على أساس موحد عبر الحدود أيضاً لرصد القروض الممنوحة من فروع جهات تلقي الودائع وشركاتها التابعة في الخارج، فمن شأن وجود منهج تكميلي - وإن كان أكثر طموحاً - أن يصنف القروض حسب القطاع بصرف النظر عن إقامة المقرض. فعلى سبيل المثال، يمكن إعداد مجموع القروض الممنوحة للكيانات غير المالية على مستوى العالم بصرف النظر عن الإقامة. وبهذه

<sup>٢</sup> هذه القطاعات الفرعية هي التأمين وصناديق معاشات التقاعد وتجار الأوراق المالية وصناديق الاستثمار وشركات الوساطة المالية الأخرى والشركات المالية المساعدة.

رأس المال التنظيمي، والتي تزيد عن ٢٠٪ وتقل عن ٤٠٪ من رأس المال التنظيمي، وأخيراً التي تزيد عن ٤٠٪.

١٠- ولتحديد موقع الأطراف المقابلة، يمكن تقسيم الانكشافات الكبيرة بين أطراف مقابلة مقيمة وأخرى غير مقيمة.

١١- وللمراقبة تركيز القروض التي تمنحها جهات تلقي الودائع، كمجموعات نظراء أو بالنسبة للقطاع ككل، يمكن إعداد مؤشرات السلامة المالية التي ترتبط بالتوزيع القطاعي - حسب نوع النشاط تحديداً - والتوزيع الجغرافي للقروض. فالأدلة التي تشير إلى تزايد التركيز في المراكز المالية والتي تم استخلاصها من هذه البيانات قد تسمح لمعدّي البيانات بتحديد القطاعات و/أو البلدان التي يمكن طلب معلومات أكثر تفصيلاً عنها.

١٢- وهناك مناهج أخرى لمراقبة تركيز القروض، منها: (١) تحديد حد أدنى لحجم الانكشاف بالقيم الاسمية يمكن لجهات تلقي الودائع أن تبدأ عنده في البحث عن القروض المركزة، و(٢) وضع نسبة لتركز الائتمان (كنسبة مجموع انكشافات كل بنك لأكثر من ٢٠ مقرض إلى مجموع انكشافات البنوك).

١٣- وتعتمد بعض الاقتصادات على السجلات الائتمانية لمراقبة الانكشافات الكبيرة. وعن طريق هذه السجلات، يمكن قياس مجموع انكشافات قطاع جهات تلقي الودائع (والنظام المالي أيضاً) لكل مقرض على حدة، كما يمكن استخراج تقارير ربع سنوية، مثلاً، عن الانكشافات لأكثر من ١٠٠ مقرض. ومن شأن تحديد رمز تعريف لكل مقرض أن يسمح باتساق القيد. غير أن هذه السجلات قد لا تغطي انكشافات الفروع والشركات الخارجية التابعة لجهات تلقي الودائع المقيمة.

#### نسبة المركز الصافي المفتوح في حصص الملكية إلى رأس المال

١٤- قد يكون هناك اهتمام من الناحية التحليلية بعرض المركز الصافي المفتوح في الأسهم حسب البلد للتعرف على أي انكشافات كبيرة لمخاطر حيازة أسهم رأس المال في اقتصادات معينة.

#### نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل

١٥- يمكن حساب هذا المؤشر باستخدام الخصوم ذات الأجل شديدة القصر - ثلاثة شهور أو أقل - كمقام للنسبة. وسوف تكون هذه الخصوم أقرب إلى مفهوم السيولة المستخدم للأصول السائلة. إلى جانب ذلك، يمكن حساب هذا المؤشر باستبعاد ودائع العملاء قصيرة الأجل من الخصوم قصيرة الأجل، أي استبعاد الخصوم قصيرة الأجل التي تعتبر أحد أشكال التمويل الأكثر استقراراً والأقل تقلباً. ويمكن حساب هذا المؤشر أيضاً

أساسية من الودائع المحلية قروضا مختلفة عن تلك الناشئة في سياق الإقراض عبر الحدود.

٢٢- ويمكن أن يتوسع هذا المؤشر ليشمل التوزيع الجغرافي لمجموع مطالبات الدين المستحقة لجهات تلقي الودائع على غير المقيمين، أي التي تغطي المطالبات المذكورة في الفقرة ٤-٦١ (السطور من ١٧ إلى ١٩ و ٢٢ من الجدول ٤-١).

#### نسبة القروض المقومة بالعملة الأجنبية إلى مجموع القروض

٢٣- يمكن النظر في عدة تقسيمات للبيانات في بسط النسبة: حسب المقيمين/ غير المقيمين، وحسب القطاع، وحسب العملات الرئيسية (مثل الدولار الأمريكي والين واليورو)، وحسب أجل الاستحقاق (مقياس أجل الاستحقاق المتبقي). ويمكن تقسيم القروض لغير المقيمين بالعملة الأجنبية إلى قروض الفروع أو الشركات التابعة الخارجية بالعملة المحلية في الاقتصاد المحلي أو قروض أخرى بالعملة الأجنبية. ويمكن أيضا حساب هذا المؤشر باستخدام مجموع مطالبات الدين وليس فقط القروض.

#### نسبة الخصوم المقومة بالعملة الأجنبية إلى مجموع الخصوم

٢٤- لتحديد إقامة الأطراف المقابلة، يمكن تقسيم البيانات في البسط بين خصوم للمقيمين ولغير المقيمين. ويمكن تقسيم الخصوم لغير المقيمين بالعملة الأجنبية إلى خصوم الفروع أو الشركات التابعة الخارجية بالعملة المحلية في الاقتصاد المحلي أو خصوم أخرى بالعملة الأجنبية.

٢٥- ويمكن حساب هذا المؤشر باستبعاد مراكز المشتقات المالية - أي بإدراج مراكز الدين فقط - لاسيما إذا كان صافي مركز الأصول في المشتقات المالية (مراكز العملة الأجنبية و/أو مجموع المراكز) يؤثر على نسبة مؤشر السلامة المالية تأثيرا كبيرا. إلى جانب ذلك، يمكن مقارنة الخصوم قصيرة الأجل (أجل الاستحقاق المتبقي) المقومة بالعملة الأجنبية بمجموع الخصوم.

#### نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل

٢٦- حيث إن الدخل من الفائدة هو أحد المصادر الرئيسية لإجمالي دخل جهات تلقي الودائع، يمكن إعداد نسبة هامش الفائدة إلى مجموع الأصول إلى جانب العائد على الأصول.

### الإطار ألف-٣-١: التصنيف الدولي الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية

التصنيف الدولي الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية هو تصنيف صناعي وضعته الأمم المتحدة لتقسيم المؤسسات التي لها نفس النشاط الرئيسي حسب القطاع. وتعرف المؤسسة بأنها مشروع أو جزء من مشروع - يقع في موقع واحد يجري فيه مزاولة نشاط إنتاجي واحد أو يشكل فيه النشاط الإنتاجي الرئيسي معظم القيمة المضافة.

وتتمثل القطاعات التي حددها هذا التصنيف في الآتي:

- الزراعة والصيد والحراجه وأنشطة الخدمات ذات الصلة
- صيد الأسماك، شاملا المزارع السمكية وأنشطة الخدمات المتصلة بصيد الأسماك
- التعدين والتحجير شاملا أنشطة الخدمات المتصلة باستخراج النفط والغاز باستثناء خدمات إجراء المسوح
- الصناعات التحويلية
- إمدادات الكهرباء والغاز والمياه
- التشييد والبناء
- تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات زوات المحركات والدراجات النارية، والسلع الشخصية والأسرية
- الفنادق والمطاعم
- النقل والتخزين والاتصالات
- الوساطة المالية
- الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة الأعمال التجارية. كالأعمال المرتبطة بالحاسب الإلكتروني والأنشطة ذات الصلة والبحث والتطوير
- الإدارة العامة
- التعليم
- الصحة والعمل الاجتماعي
- أنشطة الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى
- الأسر المعيشية الخاصة التي لديها أشخاص مستخدمون
- المنظمات والهيئات عبر الإقليمية

الطريقة، يمكن مراقبة انكشافات جهات تلقي الودائع في الكيانات المبلغة لأنشطة مماثلة على مستوى العالم.

#### نسبة القروض العقارية السكنية والتجارية إلى مجموع القروض

٢٠- لتحديد إقامة الطرف المقابل، يمكن إعداد هذه المؤشرات للقروض العقارية الممنوحة للمقيمين ولغير المقيمين كل على حدة.

#### التوزيع الجغرافي للقروض إلى مجموع القروض

٢١- إذا كانت القروض لغير المقيمين كبيرة يمكن تصنيفها، عند إعداد البيانات على أساس موحد عبر الحدود، إلى (١) قروض الفروع أو الشركات التابعة الخارجية بالعملة المحلية في الاقتصاد المحلي أو (٢) قروض أخرى. وتعد المخاطر الناشئة عن القروض الممولة بصفة



٣٣- وعلى غرار المؤشر السابق المتعلق بالرفع المالي في الشركات، يمكن إجراء المراقبة أيضا على مستوى القطاعات الفرعية باستخدام التصنيف الدولي الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (راجع الإطار الف-٣-١).

٣٤- وبالنسبة لجهات تلقي الودائع، يمكن استكمال المعلومات المتعلقة بالعائد على رأس المال بالمعلومات المتعلقة بالعائد على الأصول.

#### تغطية خدمة الدين

٣٥- يمكن تعريف هذا المؤشر بحيث يشمل الفائدة فقط (السطر ٣٨ في الجدول الف-٣-٤ من هذا الملحق)، حيث إن هذه هي النسبة القياسية التي ترد غالبا في البيانات الصحفية للشركات وقواعد بيانات قطاع الشركات.

٣٦- ويمكن حساب هذا المؤشر باستبعاد الفائدة مستحقة القبض من الشركات غير المالية الأخرى (السطر ٣٣ في الجدول ٤-٣) من البسط، ومدفوعات خدمة الدين للشركات غير المالية الأخرى (السطر ٣٩ في الجدول الف-٣-٤) من المقام. ويُعد المؤشر الناتج مقياسا لتغطية مدفوعات خدمة دين الشركات غير المالية إلى القطاعات الأخرى.

٣٧- ويمكن إدراج مدفوعات عقود التأجير التشغيلي في المقام، حيث إن تلك المدفوعات قد تكون كبيرة والبنود المؤجرة قد تكون مهمة للعمليات الجارية.

نسبة الانكشاف الصافي لمخاطر النقد الأجنبي إلى أسهم رأس المال

٣٨- يمكن حساب هذا المؤشر باستخدام المقياس الضيق لرأس المال والاحتياطيات (السطر ٣١ (١) في الجدول ٤-٣) ويعرّف في الفقرة ٤-١١٤) كمقام للنسبة.

#### قطاع الأسر المعيشية

##### نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي

٣٩- يمكن إعداد بيانات نسبة الدين إلى مجموع الأصول لتوفير مقياس كلي للمراكز المدرجة في الميزانية العمومية لقطاع الأسر المعيشية.

مؤشرات السلامة المالية المتعلقة بالأسواق المالية

##### الفرق بين أسعار الفائدة المرجعية على القروض والودائع

٤٠- نظرا لتزايد أهمية أنواع القروض الأخرى، يمكن حساب الفرق بين سعر الفائدة على القروض والودائع الذي يغطي مجموع مطالبات والتزامات الدين.

#### نسبة المصروفات بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل

٢٧- يمكن حساب نسبة المصروفات بخلاف الفوائد إلى هامش الفائدة لتقييم مدى تغطية الدخل من الفائدة للمصروفات بخلاف الفوائد.

#### الشركات المالية الأخرى

##### نسبة الأصول إلى مجموع أصول النظام المالي

٢٨- لتحديد الأهمية النسبية للشركات المالية الأخرى بين الشركات المالية، يمكن حساب هذا المؤشر بحيث لا يدخل في مقام النسبة سوى الأصول المالية التي تمتلكها الشركات المالية الأخرى وجهات تلقي الودائع والبنك المركزي. وتعرّف الأصول المالية في الفقرة ٤-٣٨.

#### الشركات غير المالية

##### نسبة مجموع الدين إلى أسهم رأس المال

٢٩- يمكن حساب هذا المؤشر باستبعاد الدين المستحق للشركات غير المالية الأخرى من بسط النسبة. وسوف يشير المؤشر الناتج إلى المبالغ المستحقة للقطاعات الأخرى كنسبة مئوية من رأس المال والاحتياطيات في القطاع غير المالي. إلى جانب ذلك، يمكن حساب النسبة باستخدام المقياس الضيق لرأس المال والاحتياطيات (السطر ٣١ (١) من الجدول ٤-٣) ويعرّف في الفقرة ٤-١١٤) كمقام للنسبة.

٣٠- ويمكن أن يتوسع هذا المؤشر ليشمل الأصول السائلة إلى جانب رأس المال والاحتياطيات في مقام النسبة حيث تكون هذه الأصول متاحة لمقابلة الخصوم.

٣١- وقد يكون من المفيد تحديد نوع النشاط الذي يقوم به المقترضون من الشركات غير المالية الذين ترتفع لديهم نسب الدين إلى أسهم رأس المال، وذلك لاكتشاف مدى تركيز مديونية الشركات في القطاعات المعرضة بوجه خاص لمخاطر التغيرات في النشاط الاقتصادي. ويمكن تصنيف أنشطة الشركات باستخدام التصنيف الدولي الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (راجع الإطار الف-٣-١).

#### العائد على أسهم رأس المال

٣٢- يمكن حساب هذا المؤشر باستخدام المقياس الضيق لرأس المال والاحتياطيات (السطر ٣١ (١) من الجدول ٤-٣) ويعرّف في الفقرة ٤-١١٤) كمقام للنسبة. وهناك منهج آخر لحساب العائد على أسهم رأس المال بإدراج الشهرة التجارية المشتركة في المقام، أي استخدام مقياس لرأس المال والاحتياطيات أقرب إلى ذلك المستخدم في المحاسبة التجارية.

الجدول ألف ٣-١: حساب نسبة هوي هوبيل

نسبة هوي هوبيل	$\bar{P}$	$S$	$V$	$P_{min}$	$P_{max}$	
٠,٥	٨,٦	٣٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	٨	١٠	الشهر الأول
١,٧	١٠,٢	٣٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	٩	١٢	الإسبوع الأول
٠,٥	٨,٢	٣٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	٩	١٢	الإسبوع الثاني
٠,٨	٩,٧	٣٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	٧	١٠	الإسبوع الثالث
٠,٩						الإسبوع الرابع
						متوسط الشهر
						الشهر الثاني
١,٢	٩,٢	٣٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	٨	١٢	الإسبوع الأول
١,٧	١٠,٢	٣٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	٩	١٣	الإسبوع الثاني
٠,٩	١٣,٠	٣٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	١٢	١٤	الإسبوع الثالث
٠,٢	١٣	٣٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠	١٣	١٤	الإسبوع الرابع
١,٠						متوسط الشهر
						الشهر الثالث
٠,٥	٨,٦	٣٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	٨	١٠	الإسبوع الأول
٠,٦	١٠,٢	٣٠,٠٠٠	١٧٠,٠٠٠	٩	١٢	الإسبوع الثاني
٠,٣	٨,٢	٣٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	٨	٩	الإسبوع الثالث
١,٠	٩,٧	٣٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	٧	١٠	الإسبوع الرابع
٠,٦						متوسط الشهر

١ على سبيل المثال، بالنسبة للأسبوع الأول من الشهر الأول، بحسب HHR:  $٠,٥ = ٠,٤٦٥ / ٠,٢٥ = [(٨,٦ \times ٣٠٠٠٠) / ١٢٠٠٠٠] / [(٨ / (٨ - ١٠))]$  كالتالي

#### مؤشرات البورصة

٤٥- حيث إن أسهم رأس المال يمكن أن تُستخدم كضمان للاقتراض من جهات تلقي الودائع ويمكن أن تشكل عاملاً مهماً في أصولها، ينبغي متابعة أحد المؤشرات الممثلة لهذه الأسهم في البورصة.

#### سلاسل البيانات الإضافية

٤٦- عند إعداد الحسابات المالية على مستوى القطاع لحساب مؤشرات السلامة المالية، يمكن النظر في العديد من سلاسل البيانات الإضافية. وتعرض هذه السلاسل أدناه كمعلومات تفصيلية للجدول الواردة في الفصل الرابع.

#### جهات تلقي الودائع

٤٧- المكاسب والخسائر المتحققة من الأدوات المالية يمكن تمييزها عن المكاسب والخسائر غير المتحققة. (يتم عرض هذه السلسلة والسلاسل أدناه في الجدول ألف ٣-٢ من هذا الملحق وهو جدول مكمل للجدول ٤-١).

٤٨- الودائع ذات الآجال شديدة القصر (شهر أو أقل على أساس أجل الاستحقاق المتبقي) هي الالتزامات شديدة السيولة

#### قياس المرونة في أسواق الأوراق المالية

٤١- يمكن قياس مرونة وعمق الأسواق عن طريق نسبة "هوي هوبيل" (Hui-Heubel Ratio). وترتبط هذه النسبة بين حجم عمليات المتاجرة كنسبة من المركز القائم للأداة وأثرها على الأسعار. وبالتالي، كلما زاد حجم عمليات المتاجرة مقارنة بالنسبة المئوية للتغير في السعر. أي كلما قلت نسبة هوي هوبيل - زادت مرونة وعمق السوق. وتتحدد نسبة هوي هوبيل كالتالي:

$$HHR = \frac{[(P_{max} - P_{min}) / P_{min}]}{[V / (S \times \bar{P})]}$$

حيث  $P_{max}$  = أعلى سعر خلال الفترة

$P_{min}$  = أدنى سعر خلال الفترة

$V$  = مجموع قيمة العمليات المتداولة خلال

الفترة

$S$  = متوسط عدد الأدوات القائمة خلال الفترة

$\bar{P}$  = متوسط سعر الإقفال اليومي للأداة خلال

الفترة

٤٢- ومع مراعاة توافر البيانات، يمكن حساب النسبة على أساس يومي لسند دين قياسي صادر عن الحكومة المحلية أو البنك المركزي لرصد تحركات الأسعار في الأجل شديد القصر. وبدلاً من ذلك، يمكن حساب النسبة بمتوسط مقاييس خمسة أيام في فترة زمنية محددة (ثلاثة شهور مثلاً) لتخفيف أثر التقلبات.

٤٣- إذا كان هناك نقص في البيانات، يمكن قياس بسط نسبة هوي هوبيل بالنسبة المئوية للتغير في سعر الأصل خلال الفترة المختارة. ويمكن أيضاً استخدام مقاييس حجم التداول الأخرى، مثل عدد الأوراق المالية المتداولة.

٤٤- ويقدم الجدول ألف ٣-١ أدناه مثلاً لكيفية حساب نسبة هوي هوبيل لسند قياسي خلال فترة ثلاثة شهور. ويبين العمودان الأول والثاني أعلى وأدنى أسعار يومية تم رصدها في كل أسبوع. ويعرض العمودان الثالث والرابع قيمة السندات المتداولة وعدد السندات القائمة، بينما يبين العمود الخامس متوسط سعر إقفال الأداة المالية. ويبين العمود الأخير نسبة هوي هوبيل محسوبة على أساس أسبوعي، كما يبين أيضاً المتوسط الشهري لهذه النسبة. ويشير متوسط نسبة هوي هوبيل خلال الشهر والمبين في الجدول ألف ٣-١ إلى تحسن مرونة وعمق السوق خلال فترة الثلاثة شهور، حيث انخفضت النسبة من ٠,٩ في الشهر الأول إلى ٠,٦ في الشهر الثالث.

والاحتياطيات على المستوى القطاعي (راجع الإطار ١-٥). وتشير هذه المعلومات إلى روابط الملكية داخل القطاع.

٥١- صافي الخصوم المستحقة على فروع جهات تلقي الودائع الخارجية لشركاتها الام يوفر معلومات عن التمويل الذي تحصل عليه الفروع من شركاتها الام في البيانات الموحدة على المستوى المحلي. وتمول هذه الفروع عادة عن طريق الودائع بين البنوك التي تحصل عليها من الشركة الام بدلا من احتفاظها برأس مال خاص بها. حيث لا تختلف متطلبات رأس المال الخاصة بها عن تلك الخاصة بالشركة الام متلقية الودائع. وتشترط بعض البلدان المضيفة أن تحتفظ الفروع المقيمة للبنوك الأجنبية برأس مال منفصل في مقر عملها (Donation Capital) كدلالة على التزام البنك تجاه البلد المضيف وللعمل على تحقيق المساواة في الظروف التنافسية بين الفروع وبين جهات تلقي الودائع المنشأة محليا. ويمكن تحديد حجم رؤوس الاموال الفروع هذه بشكل منفصل. ولكن في الواقع العملي، قد يتخذ رأس المال المستثمر لهذا الغرض شكلا يمكن تحويله للخارج بسرعة. وقد تتوافر البيانات الخاصة بهذه السلسلة من المسؤولين عن إعداد البيانات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

٥٢- إجمالي القروض الممنوحة للقطاع العام هي القروض الممنوحة للحكومة العامة والبنك المركزي والكيانات التي تعد شركات عامة (راجع الفقرة ١٩-٢). وتحدد المعلومات الخاصة بالقروض الممنوحة للقطاع العام في بيانات الإحصاءات المصرفية الدولية الموحدة الصادرة عن بنك التسويات الدولية.

٥٣- الأوراق المالية المملوكة الصادرة عن الحكومة المحلية (بالقيمة السوقية) تعطي دلالة على أهمية الأوراق المالية الصادرة عن الحكومة المحلية في الميزانية العمومية لقطاعات تلقي الودائع.

٥٤- ومن مجموع القروض المتعثرة (السطر ٤٢ في الجدول ١-٤)، يمكن تحديد التوزيع القطاعي لهذه القروض لإظهار القطاعات أو الصناعات (راجع الإطار الف ٣-١) التي تتركز فيها القروض المتعثرة.

٥٥- والنسبة المئوية للقروض البديلة (المعاد هيكلتها) في مجموع القروض (السطر ١٨ (١) في الجدول ١-٤) فهي مقياس يساعد في تقييم الجودة الائتمانية لإحدى حوافز القروض. وتعرف القروض البديلة في الفقرة ٤-٨٦.

٥٦- وباستخدام نفس المعايير المستخدمة للقروض، يمكن تحديد قيمة الأصول غير العاملة الأخرى، ومنها الأوراق المالية، وقد يشير ارتفاع مستواها إلى زيادة احتمالات تعرض النظام المالي للمخاطر.

٥٧- احتياطيات خسائر القروض هي المبلغ القائم للاحتياطيات المكونة لاستيعاب خسائر محتملة غير محددة ناشئة عن حافزة قروض جهات تلقي الودائع. وتجرى الإضافات إلى احتياطيات

### الجدول الف٣-٢: جهات تلقي الودائع: سلاسل للتذكرة<sup>١</sup>

السلاسل الإضافية
٥٣- "مدة" الأصول
٥٤- "مدة" الخصوم
٥٥- المكاسب والخسائر المتحققة من الأدوات المالية
٥٦- مجموع مكاسب وخسائر بيع الأصول الثابتة
٥٧- الودائع ذات الأجل شديدة القصر
٥٨- إجمالي الودائع الجديدة خلال الفترة
٥٩- إجمالي سحب الودائع خلال الفترة
٦٠- الاستثمارات في الأسهم وحصص الملكية الأخرى في جهات تلقي الودائع ضمن الكيانات المبلغة (١) الشركات المرتبطة (٢) جهات تلقي الودائع الأخرى
٦١- صافي خصوم فروع جهات تلقي الودائع الخارجية لشركاتها الأم <sup>٢</sup>
٦٢- إجمالي القروض الممنوحة للقطاع العام
٦٣- الأوراق المالية المملوكة الصادرة عن الحكومة المحلية (بالقيمة السوقية)
٦٤- التوزيع القطاعي للقروض المتعثرة
٦٥- النسبة المئوية للقروض البديلة في مجموع القروض
٦٦- الأصول غير العاملة الأخرى
٦٧- احتياطيات خسائر القروض
٦٨- المخصصات المحددة لتغطية مجموع مطالبات الديون
٦٩- النقص في المخصصات المطلوبة حسب المسودة الجديدة لاتفاقية بازل المتأخرات
٧٠- متأخرات جهات تلقي الودائع
٧١- الأصول المحولة للكيانات ذات الأغراض الخاصة
٧٢- الضمانات
(١) مقيمة
(٢) غير مقيمة
٧٤- الالتزامات الائتمانية
مقيمة
غير مقيمة
٧٥- الأصول المدارة وغير المملوكة لجهات تلقي الودائع

<sup>١</sup> هذا الجدول هو تكملة للجدول ١-٤  
لبيانات الموحدة على المستوى المحلي فقط، إذا كانت فروع جهات تلقي الودائع الخارجية موجودة في الاقتصاد. ويمكن أيضا تحديد إجمالي الخصوم.

التي يستطيع العملاء تحويلها إلى نقود أو عملات أجنبية بإخطار سابق بفترة قصيرة جدا. ويمكن مقارنة هذه الالتزامات بمجموع الودائع لتقييم درجة سيولة جهات تلقي الودائع.

٤٩- إجمالي الودائع الجديدة خلال الفترة وإجمالي سحب الودائع خلال الفترة يوفر معلومات عن معدل دوران الودائع.

٥٠- الاستثمارات في الأسهم وحصص الملكية الأخرى في جهات تلقي الودائع القائمة بالإبلاغ هي القيمة الواردة في الميزانية العمومية لهذه الاستثمارات في الشركات المرتبطة (بما فيها الاستثمار العكسي في حصص الملكية من جانب الشركات المرتبطة) و جهات تلقي الودائع الأخرى المدرجة أيضا ضمن الكيانات المبلغة. وتستبعد هذه البيانات من الاستثمارات (الأصول) في الأسهم وحصص الملكية الأخرى ومن رأس المال

٦٣- ولإظهار مواطن الضعف المحتملة، يمكن النظر في تقسيم بيانات هذا البند بين الأصول المحوَّلة إلى الكيانات ذات الأغراض الخاصة في حالة حدوث فصل تام في العلاقة بين المحوَّل والمحوَّل إليه والأصول في حالة عدم حدوث هذا الفصل. وقد تم إيضاح هذا الفرق في اتفاقية بازل المعدلة للمساعدة في تحديد متطلبات كفاية رأس المال. ويعرف الفصل التام في العلاقة بين المحوَّل والمحوَّل إليه بأنه ينشأ عند (١) فصل الأصول المحوَّلة عن المؤسسة المحوَّلة (المحوَّل) من الناحية القانونية، و(٢) عدم سيطرة المحوَّل بشكل فعلي أو غير مباشر على الأصول المحوَّلة. ويعتبر المحوَّل مسيطر سيطرة فعلية على الأصول المحوَّلة إذا كان قادرا على إعادة شراء الأصول من المحوَّل إليه لتحقيق منافع من ورائها، وملزما بتحمل مخاطر هذه الأصول. والاحتفاظ بحقوق خدمة الأصول لا يمثل بالضرورة سيطرة غير مباشرة.

٦٤- والضمانات هي التزامات احتمالية ناشئة عن التزام غير قابل للإلغاء بالدفع لطرف ثالث مستفيد عند عدم قيام طرف آخر - عميل للضامن مثلا - بأداء التزام تعاقدي. وتمثل هذه الضمانات التزامات محتملة لجهات تلقي الودائع، وهي تشمل ضمانات القروض وضمانات التسديد الأخرى، وخطابات الاعتماد وضمانات التنفيذ. وقد ورد ذكر هذه الضمانات في الفصل الثالث (الفقرتين ٣-١٤ و ٣-١٥). والهدف من هذا البند هو تحقيق الاتساق مع تعريف الضمانات المستخدم في بيانات "الإحصاءات المصرفية الدولية" ("International Banking Statistics") الصادرة عن بنك التسويات الدولية، ما يوجب إدراج الالتزامات الاحتمالية على جهات تلقي الودائع العاملة في مجال بيع الحماية من مخاطر المشتقات الائتمانية - أي المدفوعات التي تصبح واجبة الأداء إذا تعثر تسديد الائتمان موضوع العقد المحرر للأداة الائتمانية المشتقة. فإذا تضمنت بيانات الضمان هذه المعلومات عن المشتقات الائتمانية، فمن المحبذ تحديدها على نحو مستقل، وأيضا جمع بيانات بشكل مستقل عن مشتريات جهات تلقي الودائع من الحماية عن طريق المشتقات الائتمانية. وهذه المعلومات ستسمح بتحديد المراكز الصافية والإجمالية للحماية المشتراة والمباعة عن طريق المشتقات الائتمانية. وينبغي تقييم الضمانات (والمشتقات الائتمانية) على أساس أقصى خسارة محتملة - أي بافتراض الحاجة لتسديد ١٠٠٪ من المبلغ المضمون (المحمي)<sup>٣</sup>. ومن المفيد فصل بيانات المقيمين/غير المقيمين بما يسمح بالتوافق مع بيانات "الإحصاءات المصرفية الدولية" الصادرة عن بنك التسويات الدولية.

<sup>٣</sup>التقييم على أساس أقصى خسارة محتملة يشوبه قصور واضح: فلا توجد معلومات عن احتمالات حدوث الالتزام الاحتمالي. ومع ذلك، فحساب احتمالات الخسائر قد يكون صعبا والمعايير الدولية لا تزال قيد التطوير.

خسائر القروض أو الخصومات منها (بخلاف صافي القروض المشطوبة) عن طريق المخصصات العامة لخسائر القروض المدرجة في حساب الدخل والمصروفات. وحجم هذه الاحتياطات بالنسبة للقروض المتعثرة قد يعطي دلالة على مدى كفاية سياسة رصد المخصصات.

٥٨- المخصصات المحددة لتغطية مجموع مطالبات الديون تعطي دلالة على مدى كفاية المخصصات مقارنة بمقياس للأصول المعرضة للمخاطر أوسع نطاقا من نسبة المخصصات المحددة إلى القروض.

٥٩- ووفقا لما ورد في الفصل الرابع (الفقرة ٤-٧١)، عند استخدام "منهج التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان" (Internal Rating Based Approach) حسب تعديلات اتفاقية بازل لكفاية رأس المال، فإن أي نقص في مخصصات الخسائر المتوقعة، سيُخصم ٥٠٪ منه من طبقة رأس المال الأولى و ٥٠٪ الأخرى من طبقة رأس المال الثانية. وإذا كان هناك نقص كبير في هذه المخصصات، ستتأثر القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات كنسبة من رأس المال (مقيسة باستخدام مجموع رأس المال التنظيمي) (راجع الفقرة ٦-٢٤). وتراقب هذه السلسلة مدى نقص المخصصات مقابل الخسائر المتوقعة.

٦٠- أما المتأخرات فهي المبالغ التي تأخر تسديدها والمستحقة على قروض أو أصول أخرى. وقد تنشأ المتأخرات نتيجة تأخير تسديد الأصل و/أو الفائدة المستحقة على أدوات الدين ونتيجة عدم الوفاء بشروط أنواع أخرى من المعاملات، ومنها مقابل السلع والخدمات المقدمة. وهذا الإحصاء يمثل المبالغ الفعلية المستحقة لجهات تلقي الودائع التي لم تسدد أو تشطب. وفي حالة نشر بيانات السلاسل الزمنية، يكون هذا الإحصاء بمثابة إشارة للمستخدم على وجود مشاكل على جانب الأصول في الميزانية العمومية، وعلى كيفية تطور هذه المشاكل بمرور الوقت، بصرف النظر عن سياسات التقييم أو رصد المخصصات. وإذا كانت المتأخرات كبيرة، قد يكون من المفيد التمييز بينها حسب الأنواع المختلفة للأدوات - لاسيما القروض والأوراق المالية. ويمكن أيضا تحديد متأخرات الأصل والفائدة كل على حدة.

٦١- ومتأخرات جهات تلقي الودائع هي متأخرات الخصوم المستحقة على جهات تلقي الودائع. وقد يشير ارتفاع مبالغ هذه المتأخرات إلى زيادة احتمالات تعرض النظام المالي للمخاطر.

٦٢- والأصول المحوَّلة إلى الكيانات ذات الأغراض الخاصة هي الأصول التي لا تزال قائمة والتي حذفها جهة تلقي الودائع المنشئة لها من ميزانيتها العمومية بتحويلها إلى كيان ذي غرض خاص، أو إلى ما يطلق عليه غالبا. أداة ذات غرض خاص (Special Purpose Vehicle). ويجب أن يحدث تغير في الملكية قبل حذف الأصول من الميزانية العمومية لجهات تلقي الودائع.

٦٩- ويقدم الملحق السادس بيانات تفصيلية حول قياس المدة على المستوى القطاعي، كما يقدم تحليل "الفجوة" الذي يعد منهجا بديلا لتقييم مخاطر أسعار الفائدة على حافظة أصول وخصوم.

#### الشركات المالية الأخرى

٧٠- وعلى غرار جهات تلقي الودائع، فإن سلسلة بنود التذكرة الاستثمارات في الأسهم وحصص الملكية الأخرى في الشركات المالية الأخرى ضمن الكيانات المبلغة تقدم معلومات بشأن روابط الملكية داخل القطاع. وتعرض هذه السلسلة والسلاسل اللاحقة في الجدول ٣-٣ من هذا الملحق وهو جدول مكمل للجدول ٤-٢.

٧١- والقروض المتعثرة المملوكة لشركات متخصصة في إدارة الأصول هي القيمة الاسمية للقروض المملوكة للكيانات التي تنشئها السلطات عادة بغرض إدارة القروض المتعثرة واسترداد الأصول. ورغم قيام جهات تلقي الودائع ببيع القروض المتعثرة لشركات إدارة الأصول هذه، فإن هذه القروض لا تزال موجودة في الاقتصاد وقد تكون تكلفة تسويتها كبيرة. وإذا لم تتم مراقبة هذه القروض، فسوف يقدر حجم القروض المتعثرة في النظام المالي بأقل من قيمته. غير أنه ينبغي توخي الحذر عند تفسير هذه البيانات حيث يكون من المهم أيضا معرفة الترتيبات المؤسسية التي تحوّل بموجبها ملكية القروض المتعثرة وما إذا كانت قيمة الأصول المحوّل ملكيتها تغطيها قيمة الضمانات أم لا (راجع أيضا الفقرة ٦-٢٢).

٧٢- أما الأصول المدارة وغير المملوكة للشركات المالية الأخرى: تدار هذه الأصول عن طريق مدراء الاستثمار والشركات المالية الأخرى المماثلة. وتمثل هذه الأصول أحد أشكال المدخرات من جانب القطاعات الأخرى والتي تكمل المدخرات التي تُرصد في بيانات جهات تلقي الودائع.

#### الشركات غير المالية

٧٣- تعرّف مدفوعات خدمة الدين من الفوائد في الفصل الرابع، ومدفوعات الفائدة هي المدفوعات الدورية التي تقابل تكاليف الفائدة الناشئة عن استخدام أموال كيان آخر. وقد سبق في هذا الملحق وصف استخدام هذه السلسلة عند حساب نسبة تغطية خدمة الدين. (وتعرض هذه السلسلة والسلاسل اللاحقة في الجدول ٣-٤ المكمل للجدول ٤-٣).

٦٥- أما الالتزامات الائتمانية فتلزم جهة تلقي الودائع إلزاما نهائيا بتقديم الائتمان وبالتالي قد تؤثر على وضع السيولة فيها. وتتضمن هذه الالتزامات خطوط الائتمان والأنواع الأخرى من التزامات القروض وتسهيلات إصدار السندات الإذنية (note issuance facilities) والالتزامات بشراء الأوراق المالية بموجب تسهيلات إصدار السندات الإذنية مثلا. ويوجد وصف لهذه الالتزامات في الفصل الثالث (الفقرتين ٣-١٦، و٣-١٧). ويهدف هذا البند إلى التوافق مع تعريف الالتزامات الائتمانية المستخدم في بيانات الإحصاءات المصرفية الدولية الصادرة عن بنك التسويات الدولية. وينبغي تقييم الالتزامات الائتمانية على أساس أقصى مبلغ يمكن تقديمه بموجب الالتزام، ومن المفيد فصل بيانات المقيمين/غير المقيمين بما يسمح بالتوافق مع بيانات الإحصاءات المصرفية الدولية الصادرة عن بنك التسويات الدولية.

٦٦- الأصول المدارة وغير المملوكة لجهات تلقي الودائع: تمثل هذه الأصول أحد أشكال المدخرات من جانب قطاعات أخرى والتي تكمل المدخرات التي يتم رصدها في بيانات جهات تلقي الودائع.

٦٧- وتقيس "المدة" المتوسط المرجح لعمر الأصول والخصوم، بينما الأوزان الترجيحية هي القيمة الحالية لكل تدفق نقدي كنسبة مئوية من قيمة الأصول أو الخصوم. وبعبارة أخرى، تعدّل "المدة" أجل الاستحقاق لكي يأخذ في الحسبان حجم وتوقيت المدفوعات من الفترة الحالية حتى تاريخ الاستحقاق، أو حتى تاريخ التسعير التالي بالنسبة للأدوات ذات الأسعار المتغيرة (راجع الفقرات ٣-٥١ إلى ٣-٥٦).

٦٨- وتهدف "المدة" إلى تحديد مدى حساسية قيمة حافظة الأصول والخصوم المالية الخاصة بجهات تلقي الودائع إزاء التغيرات في أسعار الفائدة<sup>٤</sup>. فكلما زادت المدة، زادت احتمالات خسائر/مكاسب القيمة، وزاد بالتالي الأثر على رأس المال إذا ارتفعت/انخفضت أسعار الفائدة. وتقاس المدة لأصول وخصوم الديون القابلة للتداول، أي أدوات الدين التي يتوقع تقييمها بالقيمة السوقية أو العادلة. وإذا كان هناك نقص في البيانات، يمكن إعداد بيانات المدة لأدوات الدين بالعملة المحلية فقط، أو لأدوات الدين المقومة بوحدات حساب أخرى إذا لم تكن أدوات الدين مقومة بالعملة المحلية<sup>٥</sup>.

<sup>٤</sup> "المدة" ليست مقياسا "دقيقا" إلا للتغيرات الطفيفة في أسعار الفائدة، حيث يلاحظ تغير المدة ذاتها مع تغير هذه الأسعار. أما مقياس التحدّب، الذي يمثل المشتق الثاني لأسعار الأصول، فهو يبين كيفية تغير المدة استجابة لتغيرات أسعار الفائدة، ويتيح درجة أكبر من الدقة في تقدير الحساسية لهذه الأسعار.

<sup>٥</sup> ينبغي تصنيف الأدوات المرتبطة بالنقد الأجنبي كأدوات بالنقد الأجنبي، إذا كان التغير في قيمتها يحدث أساسا نتيجة التغير في أسعار الفائدة الأجنبية وأسعار الصرف وليس نتيجة التغير في أسعار الفائدة على النقد المحلي.

الجدول ألف-٣-٤: الشركات غير المالية:  
سلاسل للتذكرة<sup>١</sup>

السلاسل الإضافية

٣٨- مدفوعات خدمة الدين من الفوائد  
٣٩- مقبوضات خدمة الدين (الفوائد وأصل الدين) من الشركات غير المالية الأخرى  
(١) الفوائد  
(٢) أصل الدين  
٤٠- الاستثمارات في الأسهم وحصص الملكية الأخرى في الشركات غير المالية القائمة بالإبلاغ  
(١) الشركات المرتبطة  
(٢) الشركات غير المالية الأخرى  
٤١- الأصول السائلة (المقياس الأساسي)  
٤٢- الأصول السائلة (المقياس الواسع)  
٤٣- الدين بالأسعار المتغيرة

<sup>١</sup> يمثل هذا الجدول تكملة للجدول ٤-٣.

أو سعر أداة مالية معينة، ويتغير عادة بمرور الوقت بصورة مستمرة استجابة لضغوط السوق. وينبغي تصنيف كافة أدوات الدين الأخرى كأدوات ذات أسعار ثابتة. وعند ربط قيمة أصل الدين بمؤشر، فإن التغير في القيمة الناشئ عن التأشير - والذي يحدث بصورة دورية وفي تاريخ الاستحقاق - يصنف كفائدة. لذلك، إذا تم ربط أصل الدين فقط بمؤشر، فإن ذلك الدين يصنف كدين بسعر فائدة متغير بصرف النظر عما إذا كانت الفائدة ثابتة أم متغيرة، بشرط أن يفي المؤشر المرجعي بالمعيار المذكور أعلاه: أي يتغير عادة بمرور الوقت بصورة مستمرة استجابة لضغوط السوق. وتصنيف الدين حسب نوع الفائدة يعطي دلالة على مدى انكشاف الشركات غير المالية لمخاطر تحركات أسعار الفائدة. ومع ذلك، يمكن لعقود مشتقات أسعار الفائدة - والتي تستخدم على نطاق واسع - أن تغير من خصائص هذه المخاطر. وبالتالي، سيكون من المفيد أيضا وجود معلومات عن المبالغ الافتراضية (القيم الاسمية للعقود الأساسية) لهذه العقود وما إذا كانت هذه العقود تحصل على تدفقات ثابتة أم متغيرة لأسعار الفائدة.

الشركات المالية العملاقة

٧٨- في العديد من الاقتصادات، تعتبر الشركات المالية العملاقة مهمة للأسواق المحلية. وتعرف هذه الشركات في المرشد بأنها مشاريع تمتلك حصة مسيطرة في مجموعة من الكيانات تضم أنواع مختلفة من الأنشطة المالية المذكورة آنفا. وقد تشمل أيضا شركات قابضة على بنوك. وهكذا، يمكن لشركة قابضة أن تمتلك مؤسسة متلقية للودائع وشركة تأمين و/أو كيانات أخرى. ويوصي المرشد بأن تعرض البيانات

الجدول ألف-٣-٣: الشركات المالية الأخرى:  
سلاسل للتذكرة<sup>١</sup>

السلاسل الإضافية

٢١- الاستثمارات في الأسهم وحصص الملكية الأخرى في الشركات المالية الأخرى القائمة بالإبلاغ  
(١) الشركات المرتبطة  
(٢) الشركات المالية الأخرى  
٢٢- القروض المتعثر المملوكة لشركات إدارة الأصول الخاصة  
٢٣- الأصول المدارة وغير المملوكة للشركات المالية الأخرى

<sup>١</sup> يمثل هذا الجدول تكملة للجدول ٤-٣.

٧٤- ومقبوضات خدمة الدين من الشركات غير المالية الأخرى هي مجموعة فرعية من مجموع مدفوعات خدمة الدين (السطر ٣٥ في الجدول ٤-٣)، وبهاتين السلسلتين يمكن تحديد مدفوعات خدمة الدين داخل القطاع ومدفوعات خدمة الدين للقطاعات الأخرى. وقد سبق في هذا الملحق وصف استخدام هذه السلسلة عند حساب نسبة تغطية خدمة الدين. وتحديد الفائدة على نحو مستقل يجعل نسبة تغطية خدمة الدين المحسوبة باستخدام الفائدة فقط في بسط النسبة من الممكن حسابها أيضا باستبعاد مدفوعات الفائدة داخل القطاع.

٧٥- وعلى غرار جهات تلقي الودائع والشركات المالية الأخرى، فإن الاستثمارات في الأسهم وحصص الملكية في الشركات غير المالية الأخرى ضمن الكيانات المبلّغة تعطي معلومات عن روابط الملكية داخل القطاع.

٧٦- ويعرّف المقياسان الأساسي والواسع للأصول السائلة في حالة الشركات غير المالية، كما يعرفان في حالة جهات تلقي الودائع، غير أنه في حالة الشركات غير المالية يُدرج في المقياس الأساسي الودائع المتاحة عند الطلب أو خلال ثلاثة شهور أو أقل لدى جهات تلقي الودائع، في حين تستبعد هذه الودائع في حالة جهات تلقي الودائع لأنها تمثل مطالبات داخل القطاع.

٧٧- ويعد الدين بسعر فائدة متغير بمثابة مجموع قيمة أدوات الدين التي يتم ربط تكاليف الفائدة المستحقة عليها بمؤشر مرجعي، كسعر الفائدة السائد بين بنوك لندن أو سعر سلعة معينة

<sup>٦</sup> من المقترح عرض المقبوضات من الشركات غير المالية الأخرى بدلا من المدفوعات إلى هذه الشركات، حيث إنه في حالة إصدار سندات قابلة للتداول، قد لا تكون الجهة القائمة بتسديد الالتزام على دراية بهوية الدائن. ومن الواضح أن مقبوضات خدمة الدين من منظور الدائن هي نفسها مدفوعات خدمة الدين من منظور المدين.

- السرية على المستوى القومي، أن ينشروا المعلومات التالية:
- أسماء الشركات المالية العملاقة.
  - قيمة الأصول المملوكة على أساس يسمح بتقسيم المعلومات حسب نوع النشاط المالي الذي تقوم به الشركة العملاقة، بما في ذلك نشاط جهات تلقي الودائع وشركات التأمين ووسطاء الأوراق المالية.
  - القيمة المقيّدة في الميزانية العمومية لاستثمارات الشركات المالية العملاقة (المقيمة وغير المقيمة) غير المتلقية للودائع في أسهم جهات تلقي الودائع القائمة بالإبلاغ. وسوف تُظهر هذه البيانات أنماط ملكية هذه الشركات عبر الحدود فيما يتعلق بقطاع جهات تلقي الودائع.
  - نسب العائد على حصص الملكية ورأس المال إلى الأصول في الشركات المالية العملاقة.

لكل قطاع مالي على حدة (جهات تلقي الودائع، والشركات المالية الأخرى، الخ) نظرا لاختلاف طبيعة أنشطتها المالية. ومع ذلك، إذا كانت الشركات المالية العملاقة مهمة في الاقتصاد،<sup>٧</sup> يمكن لمعدّي البيانات، مع مراعاة التزامات

<sup>٧</sup> قد يختلف المغزى من الصفة "مهمة" باختلاف الظروف القطرية. ومع ذلك، على الرغم من صعوبة قياس ذلك، فإن الشركة العملاقة قد تعتبر "مهمة" في إحدى حالتين إما أنها تمتلك واحدا من أكبر خمسة (أو نحو أكبر خمسة) كيانات تقوم بأي من الأنشطة المالية المذكورة في الفصل السادس أو السابع، أو بالمعنى الواسع إذا زادت قيمة أصولها الإجمالية (المحسوبة على أساس كلي) عن أي من أكبر خمسة (أو نحو أكبر خمسة) كيانات تقوم بأي من الأنشطة المالية التي تمارسها الشركة المالية العملاقة.

## الملحق الرابع: المطابقة بين منهجية المرشد والمحاسبة القومية والتجارية

والسلطات الضريبية في المقام الأول) في تلك المحصلة. وهناك تركيز على مفهومين: الملاءة (قيمة صافي الأصول (أو أسهم رأس المال) المملوكة لأحد الكيانات) والربحية (مكون القيمة المضافة من هذا الكيان خلال فترة الإبلاغ).<sup>٢</sup> وتعتمد هذه المحاسبة على قواعد ومعايير معينة (على النحو الموضح على سبيل المثال في المعايير المحاسبية الدولية) في تحقيق أهدافها بعدالة ودقة وشفافية.<sup>٣</sup> وتستخدم المعايير المحاسبية الدولية لعام ٢٠٠٢ ولتي أعدها المجلس الدولي للمعايير المحاسبية (راجع دراسة IASB, 2002) في صياغة هذا الملحق.

٥- وفي وقت كتابة هذا الملحق، تتألف المعايير المحاسبية الدولية من ٣٩ معياراً مستقلاً، مرقمة من ١ إلى ٤١ (تم سحب المعيار ٢٥ ولم يعد المعيار ١٥ ملزماً). والمراجع المذكورة أدناه تشير إلى هذه المعايير وإلى أرقام الفقرات ذات الصلة في المعيار المذكور. وعلى خلاف نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، لا توجد مجموعة من الجداول النمطية لعرض الحسابات التجارية. وإضافة إلى ذلك، رغم أن الكشوف المالية المعدّة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية ينبغي، على الأقل، أن تعرض البنود المنفصلة وفقاً للمعيار رقم ١، فإنه يوجد معيار محدد أكثر تفصيلاً بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة (المعيار ٣٠).

### حساب الدخل والمصروفات

#### دخل ومصروفات الفائدة

٦- في كل من نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ والمعايير المحاسبية الدولية، يوصى بأن تستحق الفائدة باستمرار على أدوات الدين، وهو ما يتفق مع منهج المرشد.

٧- في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. كما في المرشد - تستحق الفائدة بالسعر التعاقدى - وهو السعر الفعلي عند الإصدار. السطر ١ (١) والسطر ٢ في الجدول ٤-١ والسطر ٤ والسطر ٥ في الجدول ٤-٣ وجزء من السطر ٢ في الجدول

١- يشرح هذا الملحق كيفية مطابقة المفاهيم الواردة في الفصل الثالث وسلاسل البنود المنفصلة الوارد تعريفها في الفصل الرابع مع المفاهيم المماثلة التي تم وضعها في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ (الحسابات القومية) والمعايير المحاسبية الدولية.<sup>١</sup>

### نظرة عامة

٢- ينص إطار الحسابات القومية الوارد في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ على إعداد مجموعة من الجداول بدءاً بحسابات الإنتاج والدخل والتراكم إلى جانب الميزانيات العمومية التي تبين مركز الأصول والخصوم المالية وغير المالية للقطاعات المالية وغير المالية وقطاع الأسر المعيشية والقطاع الحكومي العام في الاقتصاد. وترد سلسلة الحسابات الكاملة في الصفحات ٦٠١ - ٦٧٤ في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

٣- وبالنسبة لكل مجموعة من الأصول والخصوم، وكذلك بالنسبة لصافي القيمة، تقيّد التغيرات بين الميزانية العمومية الافتتاحية والميزانية العمومية الختامية التي تنشأ عن المعاملات والتدفقات الأخرى فيما يطلق عليه حسابات التراكم. ويمكن، كما هو موضح لاحقاً، الحصول على الكثير من سلاسل البيانات المستخدمة في إعداد مؤشرات السلامة المالية الخاصة بشركات الإيداع الأخرى (جهات تلقي الودائع في مصطلحات المرشد) والشركات المالية الأخرى والشركات غير المالية وقطاع الأسر المعيشية من إطار الحسابات القومية أو الأطر ذات الصلة مثل الإحصاءات النقدية. وتوضح الجداول من ١١-٩ إلى ١١-١١ كيفية استخلاص سلاسل بيانات مؤشرات السلامة المالية من إطار نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

٤- والغرض من محاسبة الأعمال التجارية هو تقييم الوضع المالي لفرادى الوحدات الإنتاجية وقياس محصلتها الاقتصادية وتحديد مستحقات الأطراف ذوي المصلحة (المساهمون

<sup>١</sup> المعايير المحاسبية الدولية لعام ٢٠٠٢. وتشير المعلومات المقدمة بين قوسين إلى أرقام الفقرات ذات الصلة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) كما تم التوافق عليها في ٣١ مارس ٢٠٠٤ والذي يبدأ سريانها في ١ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥ (IASB, 2004). وتتضمن المعايير الجديدة التعديلات التي تؤثر في معاملة الأوراق المالية وهي التعديلات على المعيارين ٣٢ و٣٩.

<sup>٢</sup> يتضمن نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ أيضاً مفهوم عن القيمة المضافة مرتبط بعملية الإنتاج.

<sup>٣</sup> راجع "Financial Statements" (إطار إعداد وعرض الكشوف المالية) (IASB, 2002)



٤-٤ في المرشد تقابل من حيث المبدأ السطر D.41 في حساب الدخل الأولي بسلسلة الحسابات الكاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وعلاوة على ذلك، إذا تم حساب الخدمات المالية المقيسة بصورة غير مباشرة (financial services indirectly measured)<sup>٤</sup> بالنسبة لجهات تلقي الودائع، فهي تقابل جزئياً السطر P.11 في حساب الإنتاج بالنسبة لجهات تلقي الودائع، وجزئياً السطر P.2 من الاستهلاك الوسيط في حساب الإنتاج بالنسبة للمشاريع، وجزئياً السطر P.31 من الاستهلاك النهائي في حساب استخدام الدخل بالنسبة لقطاع الأسر المعيشية.

٨- وفي المعايير المحاسبية الدولية، يعرف الدخل من الفائدة بأنه نوع من الإيرادات (بجانب العوائد والأرباح الموزعة) الناشئة عن استخدام الآخرين لأصول المشروع المالية (المعايير المحاسبية الدولية من ١٨-٢٩ إلى ١٨-٣١) (وأيضاً المعياران المحاسبان الدوليان ٣٢-٣٠ و ٣٢-٣١) و [IAS 32.35 - 32.36]. ويُثبت الدخل من الفائدة على أساس الاستحقاق بمرور الوقت، استناداً إلى عائد الفائدة الفعلي على الأصول، الذي يعرف بسعر الفائدة المطلوب لخصم تدفقات المقبوضات النقدية المستقبلية المتوقعة خلال عمر الأصل حتى تتعادل مع قيمة القيد الأول للأصل. ويتضمن الدخل من الفائدة قيمة استهلاك أي خصم أو علاوة تنشأ من الفرق بين سعر الإصدار والقيمة الاسمية<sup>٥</sup>. فإذا تم تداول أدوات الدين وتحديد أسعار السوق، سيجد الدائنون اختلافاً في المنهج بين المرشد والمعايير المحاسبية الدولية يتمثل في أن سعر الفائدة الفعلي عند الاقتناء قد يختلف عن سعر الفائدة الفعلي عند الإصدار. وكلما ازداد تقلب أسعار السوق، يزداد هذا الاختلاف.

#### الرسوم والعمولات مستحقة القبض / مستحقة الدفع

١٢- في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، تعكس الرسوم والعمولات مستحقة القبض قيمة الخدمات المقدمة (بالنسبة لجهات تلقي الودائع، نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، الفقرة ٦-١٢٣). ويقابل السطر ٤ (١) في الجدول ٤-١ في هذا المرشد، من حيث المبدأ، الرسوم والعمولات الواردة في السطر P.11 في حساب الإنتاج في سلسلة الحسابات الكاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

١٣- وفي المعايير المحاسبية الدولية، تعد الرسوم والعمولات أحد أشكال الإيرادات ويرد تعريفها في المعيار المحاسبي الدولي ١٨-٢٠ وفي الفقرة ١٤ من الملحق، والتي تميز بين الرسوم التي تعد جزءاً لا يتجزأ من عائد الفائدة الفعلي على أداة ما، والرسوم المحصلة لقاء الخدمات المقدمة (كمقابل خدمة القرض على سبيل المثال) وتلك الرسوم التي يتم تقاضيها لقاء تنفيذ عمل على قدر كبير من الأهمية (كالمعمولة على توزيع أسهم على عميل ما). وهذه الرسوم التي تمثل جزءاً لا يتجزأ من العائد الفعلي على الأدوات المالية - وبالتالي تؤثر على السعر الذي تُستحق به الفائدة - تتضمن رسوم الارتباط مقابل إنشاء قرض ما أو شرائه - حيث يمكن أن تقوم المؤسسة بإبرام اتفاق إقراض معين - ورسوم الإنشاء المرتبطة بإصدار أو اقتناء أداة مالية تحوزها المؤسسة كاستثمار. وتعتبر هذه الرسوم أساسية من أجل الاستفادة المستمرة من الأداة المالية، وبالتالي يتم تأجيلها وقيدها كتعديل للعائد الفعلي. ويختلف المرشد عن المعايير المحاسبية الدولية في أنه لا يعدل العائد الفعلي لأداة ما بهذه الرسوم، بل يفضل قيدها تحت بند الرسوم والعمولات.

#### مكاسب وخسائر الأدوات المالية (ومنها النقد الأجنبي)

١٤- وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، وعلى خلاف ما يرد في المرشد، لا تظهر مكاسب أو خسائر المتاجرة في حسابي

٩- وبالنسبة للدائنين، تعامل الفائدة على الأصول غير العاملة بأسلوب مختلف في كل من نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ والمعايير المحاسبية الدولية. ففي نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ينبغي أن يواصل الدائنون (والمدينون) قيد الفائدة المستحقة على الأصول غير العاملة ما لم يتم شطب الأصل. وفي المقابل، ينص المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩-١١٦ [IAS 39.AG93] على أنه ينبغي تخفيض قيمة الأصول الضعيفة إلى قيمتها الاستردادية المقدرة وقيام الدائنين بحساب الدخل من الفائدة على أساس سعر الفائدة الذي استخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية بغرض قياس القيمة التي يمكن استردادها.

١٠- وفي دراسة بعنوان "الممارسات السليمة في مجال محاسبة القروض والإفصاح عنها" (Sound Practices) في مجال

<sup>٤</sup> تستخدم الخدمات المالية المقيسة بصورة غير مباشرة لقياس مخرجات قطاع جهات تلقي الودائع الناتجة من الهوامش المكتسبة من اقتراض الأموال وإقراضها. راجع نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، الفقرات ٦.١٢٤ إلى ٦.١٣١.

<sup>٥</sup> نظراً لأن القروض تصدر بالقيمة الاسمية، فإن سعر الفائدة الفعلي على القروض يكون هو نفسه سعر الفائدة التعاقدية. أما إذا اختلف سعر إصدار الأصل عن قيمته الاسمية، فإن عائد الفائدة الفعلي سيختلف عن سعر الفائدة (القسيمة) المقرر.

ينبغي إدراج المكاسب أو الخسائر التراكمية في صافي الربح أو الخسارة عن الفترة. وبالنسبة للأصول والخصوم المالية التي تقيد بالتكلفة المستهلكة، تُثبت المكاسب أو الخسائر في صافي الربح أو الخسارة عند استبعاد الأصل أو الالتزام المالي من الدفاتر أو ضعف هذا الأصل أو الخصم [المعيار ٣٩-٥٦]. وتقدم المعايير المحاسبية الدولية ٣٩-١٢١ - ٣٩-١٦٥ [IAS 39.102 - 39.85] إرشادات مستقلة بشأن أدوات تغطية المخاطر. ومن الواضح أنه في حين تختلف المعايير المحاسبية الدولية عن المنهج المتبع في المرشد بشأن معالجة المكاسب والخسائر اعتماداً على الغرض من حيازة الأداة، تتفق المعايير المحاسبية الدولية مع توصيات المرشد في معالجة الأدوات المقنتاة بغرض المتاجرة وفي أحد المعالجات البديلة للأصول المالية المتاحة للبيع.

١٦- ويشرح المعيار ٢١-١٥ كيفية معالجة فروق أسعار الصرف المرتبطة "بالبنود النقدية" والتي تعرف بدورها بأنها النقود المحتفظ بها والأصول والخصوم المقبوضة أو المدفوعة بمبالغ نقدية ثابتة أو يمكن تحديدها. وينص هذا المعيار على أن فروق أسعار الصرف الناشئة عن تسوية البنود النقدية بأسعار تختلف عن تلك التي قيّدت بها في البداية خلال الفترة أو سجلت بها في كشوف مالية سابقة ينبغي إثباتها كدخل أو مصروفات في الفترة التي تنشأ خلالها مع وجود استثناءين من هذه القاعدة.

١٧- ويتعلق الاستثناء الأول - الذي ينص عليه المعيار المحاسبي الدولي ٢١-١٧ - بالفروق المرتبطة بأسعار الصرف في قيمة بند نقدي يشكل أساساً جزءاً من صافي استثمار مؤسسة ما في كيان أجنبي، حيث ينبغي تصنيف هذه الفروق باعتبارها جزءاً من أسهم رأس المال في الكشوف المالية للمؤسسة لحين التصرف في صافي الاستثمار، وعندئذ ينبغي إثباتها كدخل أو مصروفات (وهو ما يتوقف على ما إذا كان المبلغ المتراكم الناتج عن فروق أسعار الصرف المؤجلة المرتبطة بالكيان الأجنبي يمثل مكسباً أم خسارة [المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢١-٣٧]).

١٨- ويتعلق الاستثناء الثاني، الذي ينص عليه المعيار المحاسبي الدولي ٢١-١٩، بالفروق المرتبطة بأسعار الصرف في قيمة التزام بالعملات الأجنبية بشكل تغطية لصافي استثمار مؤسسة ما في كيان أجنبي، حيث ينبغي تصنيف هذه الفروق باعتبارها جزءاً من أسهم رأس المال في الكشوف المالية للمؤسسة لحين التصرف في صافي الاستثمار، وعندئذ ينبغي إثباتها كدخل أو مصروفات (وهو ما يتوقف على ما إذا كان المبلغ المتراكم الناتج عن فروق أسعار الصرف المؤجلة المرتبطة بالكيان الأجنبي يمثل مكسباً أم خسارة [المعيار المحاسبي الدولي ٢١-٣٧]).

توزيع واستخدام الدخل. وفي سلسلة الحسابات الكاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، تقابل مكاسب وخسائر المتاجرة هذه أساساً في حساب إعادة التقييم السطر AF.2 (العملة والودائع - تغطية جزئية لمكاسب وخسائر النقد الأجنبي)، والسطر AF.3 (الأوراق المالية عدا الأسهم)، والسطر AF.5 (الأسهم وحصص رأس المال الأخرى - بخلاف الاستثمارات في أسهم الشركات المرتبطة والشركات التابعة)، والسطر AF.7 (المشتقات المالية، راجع IMF, 2000b). وتتضمن مكاسب وخسائر الاقتناء في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ التغيرات في قيمة الأصول والخصوم المالية نتيجة التغيرات في أسعار السوق وتحركات أسعار الصرف. ويقاس التغير في القيمة بالفرق في وحدة الحساب بين قيمة الأصل أو الالتزام في نهاية الفترة المحاسبية وقيمه في بداية الفترة المحاسبية. وعلاوة على ذلك، إذا تم اقتناء الأدوات خلال الفترة، تُستخدم القيمة التي قيّدت بها لأول مرة في الميزانية العمومية. وإذا بيعت هذه الأدوات خلال الفترة، تُستخدم قيمتها في بداية الفترة المحاسبية. غير أنه إذا تم شراؤها خلال الفترة وبيعها خلال الفترة، فيجب استخدام القيمة التي تم شراؤها بها. وهكذا، فإن مفهوم مكاسب وخسائر الاقتناء خلال الفترة المحاسبية يشمل في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ على كل من المكاسب والخسائر المتحققة وغير المتحققة. وحيث إن السطر ٤ (٢) في الجدول ٤-١ يستبعد بعض المكاسب والخسائر غير المتحققة، والسطر ٦ في الجدول ٤-٣ يستبدها جميعها، فقد تكون هناك حاجة لطلب المزيد من البيانات لاستخراج المعلومات المطلوبة من بيانات نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ويتضمن السطر ٦ في الجدول ٤-٣ المعادل لمكون السطر AF بالعملات الأجنبية في حساب إعادة التقييم.

١٥- وبالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة، ينص المعيار المحاسبي الدولي ٣٠-١٥ على أن المكاسب والخسائر المتولدة مما يلي يتم الإبلاغ عنها عادة على أساس صاف: (١) التصرفات والتغيرات في القيمة الدفترية للأوراق المالية المقنتاة بغرض المتاجرة، و(٢) التصرفات في الأوراق المالية المقنتاة بغرض الاستثمار، و(٣) التعاملات بالعملات الأجنبية. وتتفق هذه البنود مع المرشد (رغم أن المعيار المحاسبي الدولي ٣٠-١٥، خلافاً للمرشد، لا يشير إلى أدوات المشتقات المالية). وإضافة إلى ذلك، تنص المعايير المحاسبية الدولية من ٣٩-١٠٣ إلى ٣٩-١٠٧ [IAS 39.57 - 39.55] على أن المكاسب أو الخسائر المتولدة عن أصل أو التزام مالي والمصنفة على أن تقييمها حصل بالقيمة العادلة والتي لا تشكل جزءاً من عملية تغطية ينبغي إدراجها في صافي الربح أو الخسارة، وأن المكاسب أو الخسائر المتولدة عن أصل مالي متاح للبيع يمكن معالجتها بالمثل، أو إثباتها في حصص الملكية عن طريق كشف التغيرات في حصص الملكية إلى أن يباع الأصل المالي أو يحصل أو يتم التصرف فيه بشكل آخر، أو إلى أن يتقرر أنه ضعيف، وعندها

الدولي ٢٨، وهو أحد المناهج الثلاثة التي يمكن إتباعها بالنسبة للشركات التابعة غير المشمولة في البيانات الموحدة (المعيار المحاسبي الدولي ٢٧-٣٠). وتسمح المعايير المحاسبية الدولية باستخدام طريقة أسهم رأس المال بالنسبة للمشاريع الخاضعة للسيطرة المشتركة، إذا كانت أصول وخصوم المشروع المشترك غير مشمولة نسبيا في البيانات الموحدة بالكشوف المالية لصاحب المشروع (المعايير المحاسبية الدولية من ٣١-٣٢ إلى ٣٤-٣١).

#### الأرباح الموزعة المعلنة

٢٣- القاعدة المتبعة في كل من المرشد ونظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ والمعيار ١٨-٣٠ هي التوصية بأن يُعترف بدخل الملكية الموزع على المساهمين في الكيان كدخل عندما يثبت حق المساهم في الحصول على المدفوعات المستحقة. وتعد الأرباح الموزعة ضمن "مصادر الدخل الأخرى" (السطر ٤ (٤) في الجدول ٤-١ والسطر ٦ في الجدول ٤-٣) والأرباح الموزعة ضمن "بند دخل الملكية مستحق القبض" (السطر ٢ في الجدول ٤-٤) في المرشد مقابلا من حيث المبدأ للسطرين D.421 و D.422 (الموارد) في حساب تخصيص الدخل الأولي في سلسلة الحسابات الكاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، كما أن الأرباح الموزعة المدفوعة أو مستحقة الدفع في الجدول ٤-١٢ (السطر ١٢) وفي الجدول ٤-٣ (السطر ١١) تقابل أيضا السطرين D.422 و D.421 (الاستخدامات).

#### صافي أرباح/ خسائر بيع الأصول الثابتة

٢٤- في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، يعرف صافي أرباح/ خسائر بيع الأصول الثابتة بأنه التغير في قيمة الأصول الثابتة نتيجة التغير في أسعارها السوقية. وتدرج هذه المكاسب والخسائر في السطر AN.11 (مكاسب وخسائر الاقتناء المتعلقة بالأصول الثابتة) في حساب إعادة التقييم في سلسلة الحسابات الكاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ويقاس التغير في السعر بالفرق بين قيمة الأصل الثابت في نهاية الفترة المحاسبية وقيمتها في بداية الفترة المحاسبية، أو - في حالة اقتنائه خلال الفترة - بالفرق بين قيمته في نهاية الفترة المحاسبية وقيمتها في تاريخ قيده لأول مرة في الميزانية العمومية. وهكذا، يشتمل هذا المفهوم الخاص بنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ على كل من المكاسب/ الخسائر المتحققة وغير المتحققة. وحيث إن صافي مكاسب/ خسائر الأصول الثابتة ضمن السطر ٤ (٤) في الجدول ٤-١ والسطر ٦ في الجدول ٤-٣ بالمرشد لا يغطي سوى المكاسب المتحققة خلال الفترة، سوف تكون هناك حاجة لطلب مزيد من البيانات لاستخلاص المعلومات المطلوبة من بيانات نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

٢٥- وينص المعيار المحاسبي الدولي ١٦-٥٦ على أن المكاسب أو الخسائر "الناشئة عن استرداد أحد بنود العقارات والألات والمعدات أو التصرف فيه ينبغي تحديدها على أساس الفرق بين صافي حصيلته التصرف المقدرة والقيمة الدفترية للأصل وينبغي إثباتها كدخل أو مصروف في كشوف الدخل". وهذا هو نفس المفهوم الوارد في المرشد، رغم أن المرشد يوصي بتقييم

١٩- وكلا الاستثناءين يتفق مع منهج المرشد من حيث استبعاد المكاسب والخسائر المتولدة من أدوات النقد الأجنبي المرتبطة بحيازات أسهم رأس المال في الشركات التابعة، رغم أن المرشد لا يوصي بإدراج مكاسب وخسائر فترات سابقة في إيرادات الفترة الحالية عند التصرف في هذه الأدوات.

#### الدخل المتلقى من الربوع والإيجارات والعوائد

٢٠- في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وعلي غرار هذا المرشد - يغطي هذا البند الدخل من ربوع الأراضي أو الأصول الجوفية وإيجارات المباني والإنشاءات الأخرى والمعدات ودخل العوائد من الأصول الأخرى المنتجة وغير المنتجة. لذلك، يقابل جزء من السطر ٤(٤) في الجدول ٤-١ والسطر ٦ في الجدول ٤-٣ وجزء من السطر ٢ في الجدول ٤-٤ من المرشد في الأساس إلى حد كبير السطر D.45 في حساب تخصيص الدخل الأولي (الربوع) والسطر P.11 في حساب الإنتاج (الدخل من الإيجارات والعوائد - المصنف كخدمات) في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. من حيث المفهوم، لا يغطي السطر D.45 سوى ربوع الأراضي والأصول الجوفية، بينما يقر نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ (الفقرة ٧-١٣١) بأن دفعة واحدة قد تغطي من الناحية العملية ربوع الأراضي وإيجارات المباني. وإذا أمكن إجراء فصل ما، فينبغي تصنيف الإيجارات المتلقاة كخدمات مقدمة (السطر P.11 في حساب الإنتاج). ولا يوجد معيار محدد للربيع في المعايير المحاسبية الدولية باستثناء في حدود ما يشار إليه بوجه عام في إطار المجلس الدولي للمعايير المحاسبية، الفقرة ٧٤، بأن الربيع هو جزء من إيرادات مؤسسة ما. ووفقا للمعيار المحاسبي الدولي ٤٠-٦٦ (د) (١)، ينبغي إدراج دخل إيجارات العقارات الاستثمارية في كشوف الدخل.

#### الحصة التناسبية في دخل الشركات المرتبطة والشركات التابعة

٢١- بالنسبة للشركات المنتسبة الخارجية، يعد عنصر الإيرادات المعاد استثمارها ضمن سطر "الحصة التناسبية من الإيرادات" (السطر ٤ (٣) في الجدول ٤-١ والسطر ٦ في الجدول ٤-٣) في المرشد مقابلا للسطر D.43 في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ولا يوجد مفهوم مماثل للشركات المنتسبة المقيمة. ويتم تناول عنصر الأرباح الموزعة ضمن الحصة التناسبية في الدخل لاحقا.

٢٢- في المعيار المحاسبي الدولي ٢٨-٣، وفقا لطريقة المحاسبة حسب أسهم رأس المال، تعكس كشوف الدخل حصة المستثمر في نتائج عمليات الكيان المُستثمر فيه. ويسري ذلك المنهج على الشركات المرتبطة، التي يدور حولها موضوع المعيار المحاسبي

<sup>٦</sup> الشركة التي تستهلك هذه الخدمات تسجلها كاستهلاك وسيط (السطر P2) في حساب الإنتاج.

- منافع ما بعد التوظيف، مثل معاشات التقاعد، ومنافع التقاعد الأخرى، والتأمين على الحياة بعد التوظيف، والرعاية الصحية بعد التوظيف.
- منافع المستخدمين طويلة الأجل، ومنها الإجازة الطويلة أثناء الخدمة أو إجازة التفرغ وإعانات العجز طويلة الأجل.
- منافع إنهاء الخدمة
- منافع تعويضات الأسهم، بما فيها ذلك خيارات الأسهم (رغم عدم تقديم إرشادات بشأن الإثبات أو القياس)

٣٠- وما جاء بالنقطة الأولى أعلاه قريب من مفهوم الأجور والمرتبات النقدية والعينية الوارد في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، باستثناء مساهمات الضمان الاجتماعي، التي تدرج ضمن بند مساهمات أرباب العمل الاجتماعية في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

#### الإهلاك

٣١- الإهلاك كما يرد في السطر ٦ (٢) من الجدول ٤-١ والسطر ٢ من الجدول ٤-٣ في المرشد يقابل ما ورد في سلسلة الحسابات الكاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ في السطر K.1 (استهلاك رأس المال الثابت). ويعرف استهلاك رأس المال الثابت (الفقرتين ٦-١٧٩ و ٦-١٨٠) بأنه قيمة الأصول الثابتة المستهلكة خلال الفترة قيد الدراسة نتيجة البلي وفقدان القيمة المتوقع نتيجة للقدم. وينبغي تقدير استهلاك رأس المال الثابت على أساس مركز الأصول الثابتة المقيّم بأسعار المشترين في الفترة الحالية، ومتوسط العمر الاقتصادي المحتمل لمختلف فئات الأصول. ويمكن حساب استهلاك رأس المال الثابت وفقاً لطريقة الاهلاك الثابت حيث تخفّض قيمة الأصل الثابت بمعدل ثابت على مدار عمر الأصل، أو وفقاً لحساب الاهلاك بالأسلوب الهندسي استناداً إلى نمط الانخفاض في كفاءة الأصل الثابت (الفقرات ٦-١٣٩ إلى ٦-١٩٧ في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣).

٣٢- وتتناول المعايير المحاسبية الدولية ١٦-٤١ إلى ١٦-٤٨ معالجة مماثلة للإهلاك، حيث تنص على أن القيمة المقررة لإهلاك أحد بنود العقارات والآلات والمعدات ينبغي توزيعها على أساس منتظم خلال عمر استخدام هذا البند. وينبغي أن تعكس طريقة الإهلاك المستخدمة النمط الذي يستهلك به المشروع القيمة الاقتصادية للأصل. وقد تشمل هذه الطرق طريقة الاهلاك الخطي وطريقة الرصيد المتناقص وطريقة مجموع الوحدات. وتتمثل طريقة الاهلاك الخطي - كما ورد آنفاً - في خصم مبلغ ثابت خلال عمر استخدام الأصل، أما طريقة الرصيد المتناقص فهي عبارة عن خصم مبلغ متناقص خلال عمر استخدام الأصل، بينما تتمثل طريقة مجموع الوحدات في خصم مبلغ على أساس الناتج المتوقع من الأصل. وينص المعيار المحاسبي الدولي ١٦-٤٣ على أن عمر استخدام أصل قابل للإهلاك ينبغي تقديره

الأصول الثابتة بسعر السوق، بينما يُؤيد المعيار المحاسبي الدولي ١٦ التقييم على أساس القيمة التاريخية. ويسمح المعيار المحاسبي الدولي ٤٠ للمؤسسات باستخدام إما النموذج الوارد في المعيار المحاسبي الدولي ١٦ أو نموذج القيمة العادلة للعقار الاستثماري (وليس للعقار الذي يشغله صاحبه). ووفقاً للمعيار المحاسبي الدولي ٤٠، إذا اختارت مؤسسة ما نموذج القيمة العادلة، فينبغي إثبات جميع التغيرات في القيمة العادلة في كشوف الدخل (المعيار المحاسبي الدولي ٤٠-٢٨).

#### مصادر الدخل الأخرى

٢٦- في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، تدرج التحويلات الجارية المتنوعة - مثل مدفوعات التعويضات المقبوضة - ضمن السطر D.75. ويغطي المعيار المحاسبي الدولي ٨-١٨ دخل التسويات القضائية.

#### تكاليف الموظفين بما في ذلك الأجور والرواتب

٢٧- إن مفهوم تكاليف الموظفين (في السطر ٦(١) من الجدول ٤-١ وضمناً في السطر ٢ من الجدول ٤-٣) الوارد في المرشد يقابل في سلسلة الحسابات الكاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ السطر D.1: تعويضات المستخدمين في حساب توليد الدخل، والسطر D.623: منافع التأمين الاجتماعي غير الممولة للمستخدمين في حساب التوزيع الثانوي للدخل. أما الأجور والرواتب من التوظيف (السطر ١ في الجدول ٤-٤) فتقابل السطر D.11. وفي نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ (الفقرات ٧-٢١ إلى ٧-٤٧)، تعرف تعويضات المستخدمين بأنها مجموع المكافآت، النقدية أو العينية، التي يدفعها رب العمل لمستخدم مقابل عمله أثناء المدة المحاسبية. ويتضمن ذلك المكافآت المدفوعة للمستخدمين أثناء عدم وجودهم في العمل لفترات قصيرة. ويمكن تقسيم تعويضات المستخدمين إلى ما يلي: (١) الأجور والمرتبات النقدية والعينية، و(٢) مساهمات أرباب العمل الاجتماعية، الفعلية والمحسبة، في بنود مثل منافع ما بعد التوظيف.

٢٨- ولا يتضمن نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ صراحة التعويضات في شكل خيارات شراء أسهم الكيان في وقت ما في المستقبل وبسعر متفق عليه (خيارات الأسهم).

٢٩- والمعيار المحاسبي الدولي ١٩-٤ له مفهوم مماثل لمفهوم نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، حيث يعرف منافع المستخدمين بأنها تشمل ما يلي:

- منافع المستخدمين قصيرة الأجل، كالأجور والرواتب ومساهمات الضمان الاجتماعي. وتغطي هذه المزايا الإجازات السنوية والإجازات المرضية المدفوعة والمشاركة في الأرباح والعلاوات والمنافع غير النقدية (مثل الرعاية الطبية والمسكن والسيارات والسلع والخدمات المجانية أو المدعومة).

الدولي ٣٧-٢٤. ويتفق منهج المعايير المحاسبية الدولية في الأساس مع المنهج المتبع في المرشد بالنسبة لهذه المصروفات. ويغطي المعيار المحاسبي الدولي ٨-١٨ المصروفات الناشئة عن التسويات القضائية.

٣٧- وتُدرج ضمن هذا البند الإيجارات مستحقة الدفع على المباني والإنشاءات الأخرى والمعدات، إلى جانب الإيجارات المدفوعة على الأراضي والأصول الجوفية، والعوائد مستحقة الدفع على استخدام الأصول الأخرى المنتجة وغير المنتجة. أما مقبوضات الدخل من الإيجارات والعوائد فقد تناولها قسم مستقل آنفاً.

#### الضرائب بخلاف ضرائب الدخل

٣٨- الضرائب التي تدرج ضمن السطر ٦ (٢) في الجدول ٤-١ والسطر ٢ في الجدول ٤-٣ في المرشد تقابل في سلسلة الحسابات الكاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ السطر D.29 (الضرائب على الإنتاج) والسطر D.59 (الضرائب الجارية الأخرى). وتعد هذه الضرائب مدفوعات إلزامية بلا مقابل إما نقدية أو عينية يتم فرضها على الإنتاج (مثل الضرائب على الأجور أو القوى العاملة)، إلى جانب الضرائب على ملكية أو استخدام الأراضي أو المباني وعلى الأصول الأخرى وصافي الثروة (ويرد شرحها في الفقرات ٧-٧٠ و ٨-٥٣ و ٨-٥٤ في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣).

٣٩- ولا توجد تعريف محددة في المعايير المحاسبية الدولية للضرائب غير المفروضة على الدخل.

٤٠- أما إعانات التشغيل من الحكومة العامة التي تدرج ضمن السطر ٦ (٢) من الجدول ٤-١ في المرشد فهي مقابلة للإعانات على الإنتاج (السطر D.39) في سلسلة الحسابات الكاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ويذكر المعيار المحاسبي الدولي ٢٠-٢٩ أن المنح الحكومية المرتبطة بالدخل يمكن عرضها كبنود موجب في كشوف الدخل أو خصمها عند الإبلاغ عن المصروفات ذات الصلة. والطريقتان مقبولتان وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي. وتعرف هذه المنح في المعيار المحاسبي الدولي ٢٠-٣ بالمساعدات الحكومية وتأخذ شكل الموارد المحوِّلة.

#### مخصصات خسائر القروض

٤١- لا يحتوي نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ على مفهوم بشأن مخصصات خسائر القروض. غير أن شطب الدائنين للديون المعدومة (K.10) يوفر بعض التغطية لخسائر القروض (وخسائر المطالبات الأخرى). والتمييز الوارد في المرشد بشأن مخصصات خسائر القروض يتبع ما تنص عليه المعايير المحاسبية الدولية. ويعتمد المرشد على الممارسات الوطنية في تحديد المخصصات.

أخذاً في الاعتبار (١) البلي المادي المتوقع، و(٢) التقادم، و(٣) القيود القانونية أو القيود الأخرى على استخدام الأصل، و(٤) الاستخدام المتوقع حسب المؤسسة.

٣٣- ويتمثل الفرق الرئيسي بين استهلاك رأس المال الثابت ومعالجة المعايير المحاسبية الدولية للإهلاك في تقييم الأصول الثابتة، الذي يجب أن يكون بأسعار المشتريين الحالية بالنسبة لاستهلاك رأس المال الثابت في حين أنه يكون غالباً بالتكلفة التاريخية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية. وينبغي أيضاً التمييز للأغراض الضريبية بين استهلاك رأس المال الثابت والمعالجة المحاسبية للإهلاك في الشركات. ومع ذلك، تنص المعايير المحاسبية الدولية أيضاً على أنه ينبغي مراجعة طريقة الإهلاك بصفة دورية، وعلى أنه في حالة حدوث تغير ملموس في النمط المتوقع للمنافع الاقتصادية، ينبغي تغيير نسبة الإهلاك في الفترة الحالية والفترات المستقبلية (المعيار المحاسبي الدولي ١٦-٥٢) وهو ما قد يضيّق الفارق بين التقييم وفقاً لاستهلاك رأس المال الثابت والتقييم وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية.

٣٤- وتقيد الخسائر الناجمة عن التقادم غير المتوقع، مثل التقادم نتيجة استحداث تكنولوجيا جديدة أو حدوث ضرر غير متوقع (بخلاف الأحداث التي تدرج ضمن البنود الاستثنائية)، يتم قيدها كإهلاك. ويتفق ذلك مع المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦-٥٠، وتقابل هذه الخسائر السطر K.9 في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ (بخلاف الخسائر الاستثنائية في المخزونات والتي تُدرج مثلها مثل الإهلاك في سطر "تكلفة المبيعات" في الجدول ٤-٣).

المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد (كمصروفات الآلات والمعدات بما في ذلك الإيجارات، وتكاليف الدعاية، والأقساط المدفوعة للتأمين على الودائع)

٣٥- ترتبط هذه المصروفات بالأنشطة العادية للكيان بخلاف المصروفات المذكورة في موضع آخر من هذا الملحق. والمصروفات الجارية لتشغيل أحد الكيانات، والتي تدرج ضمن السطر ٦ (٢) في الجدول ٤-١ والسطر ٢ في الجدول ٤-٣ في المرشد تقابل في سلسلة الحسابات الكاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ السطر P.2 (الاستهلاك الوسيط) والسطر D.71 (صافي أقساط التأمين بخلاف التأمين على الحياة) والسطر D.75 (التحويلات الجارية المتنوعة). ومع ذلك، وخلافاً لما يرد في المرشد، لا تتضمن السلاسل الواردة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ التكاليف المقدرة المرتبطة بضمانات المنتج.

٣٦- وفي الفقرات ٧٠ و ٧٨ و ٧٩ من إطار المجلس الدولي للمعايير المحاسبية، تُعرف المصروفات بأنها تشمل على المصروفات التي تنشأ في سياق الأنشطة العادية للمؤسسة، رغم عدم تعريفها بالتفصيل. أما المصروفات الناشئة عن ضمانات المنتج فيرد وصفها في إطار المجلس الدولي للمعايير المحاسبية الفقرة ٩٨ وعلى وجه أكمل في المعيار المحاسبي

٤٢- وينص المعيار المحاسبي الدولي ٣٠-٤٥ على أن البنوك ينبغي أن تقيّد كمصروفات مخصصات خسائر القروض المحدّدة (المخصصات المحدّدة - أي الخسائر التي تم تعيينها بالتحديد) ومخصصات الخسائر التي لم يتم تعيينها بالتحديد (المخصصات العامة - والتي تبين التجارب أنها تظهر في محفظة القروض والسلف). ووفقاً للمعيار المحاسبي الدولي ٣٠-٥١، قد تتطلب الظروف أو التشريعات المحلية من أحد البنوك أو تسمح له بتجنّب مبالغ لمواجهة المخاطر المصرفية العامة، بما في ذلك الخسائر المستقبلية أو المخاطر الأخرى غير المتوقعة. ومع ذلك، ينبغي أن تظهر هذه المبالغ المجنبة كإقتطاعات من الإيرادات المحتجزة وليس كمصروفات عند تحديد صافي الربح أو الخسارة خلال الفترة. وقد يتعين على البنوك أو يُسمح لها أيضاً بتجنّب مبالغ مقابل البنود الاحتمالية (المعيار المحاسبي الدولي ٣٧). ولا يصلح قيد هذه المبالغ كمخصصات، بل ينبغي قيدها كإقتطاعات من الإيرادات المحتجزة (المعيار المحاسبي الدولي ٣٠-٥١) حتى لا تشوه صافي الدخل وأسهم رأس المال.

#### البنود الاستثنائية

٤٥- البنود الاستثنائية الواردة في السطر ٩ من الجدول ٤-١ والسطر ٨ من الجدول ٤-٣ في المرشد تقابل في سلسلة الحسابات الكاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ السطر K.7 (الخسائر الناتجة عن الكوارث) والسطر K.8 (أعمال الاستيلاء بدون تعويض). والبنود الاستثنائية يعرف في المعيار المحاسبي الدولي ٨-٦ بأنه حدث أو معاملة يختلف بوضوح عن الأنشطة العادية لمؤسسة ما ومن غير المتوقع أن يتكرر. ويفرض المعيار ١-٧٥ الإفصاح المنفصل عن البنود الاستثنائية في صافي الربح أو الخسارة عن الفترة. ويتم تحديد هذه البنود حسب طبيعة الحدث أو المعاملة مقارنة بأنشطة المشروع المعتادة وليس حسب التواتر المتوقع أن تحدث به هذه الأحداث. فعلى سبيل المثال، قد تعتبر الخسائر الناجمة عن زلزال بندا استثنائية للكثير من المؤسسات لكنها لا تعتبر كذلك بالنسبة لشركات التأمين التي تقوم بالتأمين ضد هذه المخاطر. وتقتصر المعايير المحاسبية الدولية إدراج الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى ومصادرة الأصول ضمن البنود الاستثنائية بالنسبة لمعظم المؤسسات (المعايير ٨-١١ إلى ٨-١٥). ويتفق المفهوم الوارد في المرشد مع ذلك الوارد في المعايير المحاسبية الدولية.

#### مصروفات ضرائب الدخل

٤٦- مصروفات ضرائب الدخل، الواردة في السطر ١٠ في الجدول ٤-١ والسطر ٩ في الجدول ٤-٣، تقابل في سلسلة الحسابات الكاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ السطر D.51. واتفاقاً مع ما يرد بالمرشد، يعرف نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ هذه الضرائب بأنها الضرائب التي تُفرض على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية للأفراد والأسر المعيشية والشركات والمؤسسات غير الهادفة للربح (الفقرة ٨-٥٢). وينص المعيار المحاسبي الدولي ١٢-٢ على أن "الضرائب على الدخل تشمل جميع الضرائب

٤٣- كما هو الحال بالنسبة للقروض، لا يتناول نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ مفهوم مخصصات الأوراق المالية أو الأصول المالية الأخرى<sup>٧</sup>. وتتناول المعايير المحاسبية الدولية مخصصات خسائر الأصول المالية في المعايير رقم ٣٩-١٠٩ إلى ٣٩-١١١ [IAS 30.43-30.49, 39. IG.E.4 - 39.58] حيث ورد أنه عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل الضعيف عن قيمته الاستردادية - المقدرة عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة باستخدام سعر الفائدة الفعلي الأصلي على الأداة المالية - فإنه ينبغي تخفيض القيمة الدفترية للأصل لتصل إلى قيمته الاستردادية المقدرة سواء مباشرة أو باستخدام حساب مخصصات، مع إدراج الخسارة في صافي الربح أو الخسارة عن الفترة. ولا يتطابق هذا المفهوم مع توصيات المرشد بأن تسجّل القيمة السوقية للأوراق المالية المقتناة بغرض الاستثمار في الميزانية العمومية. وقد تزيد مخصصات الأوراق المالية أو تقل عن التغيير في القيمة السوقية، وهو ما يتوقف على آراء جهات تلقي الودائع حول القيم الاستردادية للأوراق المالية.

#### مخصصات الأصول المالية الأخرى

٤٤- توصي المعايير المحاسبية الدولية بأنه في حالة تحسن وضع أحد المدينين بحيث يؤدي ذلك إلى انخفاض حجم التعثر أو

#### استرداد الديون المعدومة

٧ يوصي كل من المرشد ونظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ بتقييم الأوراق المالية بالقيمة السوقية والإبلاغ عن المكاسب والخسائر ضمن مكاسب وخسائر الأدوات المالية، ومن ثم تنتفي الحاجة إلى مخصصات للأوراق المالية.

<sup>٨</sup> عرض النسخة المعدلة للمعيار ٣٩ عدة مناهج لمعالجة انخفاض حجم التعثر أو انخفاض الديون للمعدومة، تبعاً لطريقة التقييم المستخدمة عند قيد الأداة في الميزانية العمومية (المعايير ٣٩-٦٥ و ٣٩-٦٦ و ٣٩-٧٠). وفي حالة بعض الأدوات، يسمح بقيد التحسن مباشرة في بيان الدخل وتعالج الحالات الأخرى بتعديل حساب المخصصات.

<sup>٧</sup> يوصي كل من المرشد ونظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ بتقييم الأوراق المالية بالقيمة السوقية والإبلاغ عن المكاسب والخسائر ضمن مكاسب وخسائر الأدوات المالية، ومن ثم تنتفي الحاجة إلى مخصصات للأوراق المالية.

الضرائب والمساهمات الاجتماعية والتحويلات الجارية الأخرى  
(قطاع الأسر المعيشية)

٥١- يتضمن السطر ٥ في الجدول ٤-٤ في المرشد ضرائب الضمان الاجتماعي. وفي سلسلة الحسابات الكاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، تقابل هذه الضرائب السطرين D.6112 و D.6113 (المساهمات الاجتماعية). ويعرّف المعيار المحاسبي الدولي ١٢ مصروفات ضرائب الدخل، ولكن المعايير المحاسبية الدولية لا تحتوي على تعريف محدد لضرائب الضمان الاجتماعي. (سبق مناقشة ضرائب الدخل في قسم مستقل أنفا). كذلك نجد أن التحويلات الجارية الأخرى تقابل في سلسلة الحسابات الكاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ السطر D.7 (الاستخدامات) والسطر D.62 (المنافع الاجتماعية بخلاف المنافع الاجتماعية العينية). وحيث إن هذه التحويلات ترتبط بقطاع الأسر المعيشية، فإن المعايير المحاسبية الدولية لم تتطرق إليها.

إجمالي الدخل المتاح (قطاع الأسر المعيشية)

٥٢- الغرض من المفهوم الوارد في المرشد هو مقابلة ما ورد في سلسلة الحسابات الكاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ في السطر B.6 في حساب التوزيع الثانوي للدخل (شاملا أي استهلاك لرأس المال الثابت).

### الميزانية العمومية

الأصول والخصوم وصافي القيمة

٥٣- في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، الأصول الاقتصادية هي قيم تمارس عليها الوحدات المؤسسية حقوق الملكية، سواء بصفة فردية أو جماعية، ويمكن لمالكها تحقيق منافع اقتصادية<sup>٩</sup> من ورائها باقتنائها أو استخدامها على مدى فترة زمنية. وتختلف الأصول المالية عن الأصول الأخرى في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ نظرا لوجود خصوم مقابلة لها بصفة دائمة تقريبا طرف وحدات مؤسسية أخرى<sup>١٠</sup>. وتقيد الأصول والخصوم المقابلة التي تتفق مع التعريف في الميزانية العمومية.

٥٤- وفيما يتعلق بالأصول والخصوم المحددة المشار إليها، هناك تقارب كبير بين المرشد ونظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، ولا يختلفان سوى في عرض بيانات رأس المال. فإس المال والاحتياطي وفقا للمرشد هما المبلغ المتبقي بعد الأخذ في الحسبان كل الأصول والخصوم، ويحتمل بالتالي مفهوما أوسع نطاقا من مفهوم أسهم رأس المال والأسهم الأخرى الواردة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، حيث يتضمننا أيضا مفهوم صافي القيمة (مجموع الأصول ناقصا مجموع الخصوم) الوارد في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

<sup>٩</sup> قد تتضمن المنافع الاقتصادية للأصول المالية الدخل الأولية التي يتم الحصول عليها من استخدام الأصول بالإضافة إلى إمكانية الحصول على مكاسب اقتناء.  
<sup>١٠</sup> أجرى العرف في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ على اعتبار كل من الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة من الأصول المالية، رغم عدم وجود خصوم مقابلة.

المحلية والخارجية التي تقوم على أساس الأرباح الخاضعة للضرائب".

إيرادات بيع السلع والخدمات (الشركات غير المالية)

٤٧- السطر ١ في الجدول ٤-٣ من المرشد يقابل في سلسلة الحسابات الكاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ السطر P.11 (المخرجات السوقية للشركات غير المالية)، والذي يعادل بدوره السطر P.1 (المخرجات الإجمالية) ناقصا السطر P.12 (مخرجات للاستعمال الذاتي) ناقصا قيمة التغيرات في مخزونات السلع المنتجة كمخرجات (عنصر السلع مكتملة التجهيز في السطر P.52). ومع ذلك، فوفقا لما ورد في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ (الفقرة ٦.٤٣)، تكون البيانات المتوفرة في الظروف العادية هي البيانات المحاسبية عن المبيعات، وبالتالي يتعين على المحاسب المعني بالحسابات القومية أن يعدّل المبيعات بالتغيرات في المخزونات للحصول على بيانات الإنتاج. كذلك نجد أنه وفقا لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، فإن الغرض من نظام قيد معاملات تجار التجزئة وتجار الجملة ليس قيد السلع المشتراة بغرض إعادة البيع بل إلى قياس هامش الربح فيها (الفقرة ٣-٣٠).

٤٨- ويقر المعياران المحاسبيان الدوليان ١٨-١٤ و ١٨-٢٠ ببيع السلع عندما تنقل المؤسسة للمشتري مخاطر ملكية السلع ومكاسبها الرئيسية ويصبح في الإمكان تقدير حجم الإيرادات بدرجة يعول عليها. ويعترف المعياران أيضا بتقديم الخدمات عندما يصبح في الإمكان تقدير حجم الإيرادات وقياس مرحلة اكتمال المعاملة في تاريخ الميزانية العمومية بدرجة يعول عليها. وهذا يتفق مع مفهوم تغيير الملكية كما يرد في المرشد.

التحويلات الجارية (قطاع الأسر المعيشية)

٤٩- السطر ٣ في الجدول ٤-٤ من المرشد يقابل في سلسلة الحسابات الكاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ السطر D.62 (المنافع الاجتماعية) والسطر D.7 (التحويلات الجارية الأخرى) في حساب التوزيع الثانوي للدخل. وتتضمن المنافع الاجتماعية معاشات التقاعد وتعويضات البطالة (الفقرات ٨-٧٥ إلى ٨-٨٣ في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣) والتحويلات الجارية الأخرى (الفقرة ٨-٨٤ في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣). والمفهوم الوارد في المرشد يماثل ذلك الوارد في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ولا يوجد في المعايير المحاسبية الدولية تعريف محدد للتحويلات الجارية.

مصادر الدخل الأخرى (قطاع الأسر المعيشية)

٥٠- السطر ٤ في الجدول ٤-٤ في المرشد يقابل في سلسلة الحسابات الكاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ السطر B.2 (فائض التشغيل) والسطر B.3 (الدخل المختلط) في حساب توليد الدخل لقطاع الأسر المعيشية.

وهو ما يختلف عن مجال التركيز في كل من المرشد ونظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

#### الأصول غير المالية

٥٨- السطور ١٥ في الجدول ٤-١ و٢ في الجدول ٤-٢ و٤ و١٤ في الجدول ٤-٣ و٨ في الجدول ٤-٤ في المرشد تقابل في سلسلة الحسابات الكاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ الأصول غير المالية (السطر AN) في الميزانية العمومية (باستثناء الشهرة التجارية المشتراة، التي تشكل جزءاً من السطر AN.22).

٥٩- وهذه السطور الواردة في المرشد تقابل إلى حد كبير مجموع البنود المذكورة في المعيار المحاسبي الدولي ١-٦٦ بوصفها (١) عقارات وألات ومعدات و(٢) مخزونات و(٣) أصول غير منظورة.

٦٠- ويتفق التعريف الوارد في المرشد للأصول غير المالية المنتجة مع ذلك الوارد في المعيار المحاسبي الدولي ١٦-٦ الذي يعرف العقارات والالات والمعدات بأنها تشمل الأصول المنظورة التي (١) تحوزها مؤسسة لاستخدامها في إنتاج السلع أو الخدمات أو توفيرها، أو تأجيرها للآخرين، أو لأغراض الإدارة، و(٢) يتوقع استخدامها خلال أكثر من فترة واحدة، وتستبعد من نطاق المعايير المحاسبية الدولية (١) الغابات وما يماثلها من موارد طبيعية متجددة والتي لا تصنف كأصل في المرشد إلا إذا كانت تمثل أصولاً مزروعة، و(٢) الحقوق المعدنية، لاستكشاف واستخلاص المعادن والنفط والغاز الطبيعي وما يماثلها من موارد غير متجددة (المعيار المحاسبي الدولي ١٦-٢)، وذلك لأن هذه الأنشطة متخصصة بدرجة تؤدي إلى ظهور قضايا محاسبية قد تحتاج إلى معالجات بسبل مختلفة (المعيار المحاسبي الدولي ٣٨-٦).

٦١- ويأتي تعريف المخزونات في المرشد مطابقاً لتعريفها في المعيار المحاسبي الدولي ٢، حيث إنها تتضمن الأصول (١) المحتفظ بها بغرض البيع في سياق العمل العادي، أو (٢) التي تمر بمرحلة الإنتاج بغرض هذا البيع، أو (٣) التي تتخذ شكل مواد أو لوازم تستخدم في عملية الإنتاج أو في تقديم الخدمات (المعيار المحاسبي الدولي ٢-٤).

٦٢- وتعرف الأصول غير المنظورة في المعيار المحاسبي الدولي ٣٨ بأنها الأصول غير النقدية التي يمكن تحديدها دون أن يكون لها كيان مادي والتي تقتنى بغرض استخدامها في إنتاج السلع أو الخدمات أو توفيرها إما بغرض التأجير للآخرين أو للأغراض الإدارية (المعيار المحاسبي الدولي ٣٨-٧). ويتفق هذا التعريف بوجه عام مع ذلك المستخدم في المرشد، رغم إمكانية تفسيره، كما هو مشار أنفاً، بشكل أوسع نطاقاً ليشمل "أصول"، مثل المعرفة الفنية غير المشمولة ببراءة اختراع، في حالة إمكانية قياس قيمة المنافع الناشئة من هذه "الأصول" بدرجة يعول عليها. ولا تشمل الأصول غير المنظورة الشهرة التجارية (المعيار المحاسبي الدولي ٣٨-١٠)، والتي يُعترف

٥٥- ويعرف الأصل في الفقرة ٤٩ من إطار مجلس المعايير المحاسبية الدولية بأنه مورد تسيطر عليه إحدى المؤسسات نتيجة أحداث سابقة، ومن المتوقع أن تتدفق منه منافع اقتصادية في المستقبل إلى المؤسسة. ويعرف المعيار الخصم بأنه التزام حالي على المؤسسة ناشئ عن أحداث سابقة، ومن المتوقع أن تؤدي تسويته إلى تدفق موارد من المؤسسة إلى الخارج تنطوي على منافع اقتصادية. ويقدم تعريف الأصول والخصوم في المعيار المحاسبي الدولي ٣٢-٥ [IAS 32.11] نظرة عامة عن تصنيف الأصول والخصوم المالية. وتشتمل الأصول المالية على (١) النقدية، و(٢) الحق التعاقدية في الحصول على نقدية أو أدوات مالية أخرى من مؤسسة أخرى، أو لمبادلة أدوات مالية مع مؤسسة أخرى بشروط قد تكون ملائمة، و(٣) عقد يمكن تسويته باستخدام إحدى أدوات الملكية الخاصة بالمؤسسة، و(٤) إحدى أدوات أسهم رأس المال في مؤسسة أخرى. وتشتمل الخصوم المالية على التزامات تعاقدية بما يلي: (١) تسليم نقد أو أصل مالي آخر لمؤسسة أخرى، أو (٢) مبادلة أدوات مالية مع مؤسسة أخرى بشروط قد تكون غير ملائمة. وتعرف أسهم رأس المال بأنها الحصص المتبقية في أصول المؤسسة بعد خصم جميع التزاماتها.

٥٦- ويحتمل وجود اختلافات بين المرشد والمعايير المحاسبية الدولية حول ما يمثل أصل أو خصم. فعلى سبيل المثال، وخلافاً لما يرد في المرشد، تعتبر المعايير المحاسبية الدولية أن المعرفة الفنية غير المشمولة ببراءة اختراع يمكن أن تتفق مع تعريفها للأصول إذا سيطرت المؤسسة، عن طريق الاحتفاظ بسرية هذه المعرفة، على المزايا التي يُتوقع أن تتدفق منها (إطار مجلس المعايير المحاسبية الدولية، الفقرة ٥٧). وبالمثل، إذا اختارت مؤسسة القيام بإصلاح المنتجات بعد انتهاء فترة الضمان، فإن التكاليف المتوقعة تعتبر خصوم (إطار مجلس المعايير المحاسبية الدولية، الفقرة ٦٠). غير أن القيد في الميزانية العمومية، بموجب المعايير المحاسبية الدولية، يعتمد أيضاً على مدى إمكانية قياس قيمة الأصل أو الخصم بدرجة يعول عليها (إطار مجلس المعايير المحاسبية الدولية، الفقرات ٨٩ و٩١). وشرط التقييم المعول عليه هذا يجعل التعاريف الواردة في المعايير المحاسبية الدولية فيما يتعلق بقيد الأصول والخصوم في الميزانية العمومية قريبة مما يرد في المرشد.

٥٧- ووفقاً لما ورد في المعايير المحاسبية الدولية، يعتمد عرض بيانات الأصول والخصوم بدرجة أقل على الإرشادات وبدرجة أكبر على نشاط المؤسسات المنفردة مقارنة بما يرد في المرشد، ويختلف عما ورد في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وعلاوة على ذلك، يختلف عرض بيانات الأدوات وفقاً لما ورد في المعايير المحاسبية الدولية بين جانبي الأصول والخصوم في الميزانية العمومية ويكون التركيز أكبر على سيولة المؤسسة



المحاسبي الدولي (٣٨). وفي المعايير المحاسبية الدولية، يمكن أيضاً إدراج قيمة المعرفة الفنية غير المشمولة ببراءة اختراع، إذا ما أمكن قياسها بدرجة يعول عليها.

#### العقارات السكنية والتجارية

٦٨- العقارات السكنية والتجارية، التي تظهر في السطر ٩ في الجدول ٤-٤ في المرشد، غير معرّفة بصورة منفصلة سواء في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ أو في المعايير المحاسبية الدولية. ومع ذلك يرد ذكر المساكن وغيرها من المباني والإنشاءات في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ في الفقرات ١٠-٦٩ إلى ١٠-٧١ وتدرج ضمن الأصول غير المالية المنتجة (AN.1)، بينما يرد ذكر الأراضي في الفقرتين ١٠-٥٩ و ١٠-٦٠ وتدرج ضمن الأصول غير المالية غير المنتجة (AN.2) في الميزانية العمومية. وفي المعايير المحاسبية الدولية تدرج العقارات ضمن البند (أ) المعرف في المعيار ١-٦٦ بالعقارات والآلات والمعدات (المعيار المحاسبي الدولي ١٦-٣٥).

#### الأصول المالية

٦٩- السطور ١٦ في الجدول ٤-١ و ٣ في الجدول ٤-٢ و ١٧ في الجدول ٤-٣ و ١١ في الجدول ٤-٤ في المرشد تقابل في سلسلة الحسابات الكاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ الأصول المالية (AF) في الميزانية العمومية.<sup>١١</sup>

٧٠- وفي المعايير المحاسبية الدولية، هناك حاجة للتمييز بين جهات تلقي الودائع والكيانات الاعتبارية الأخرى. فبالنسبة لجهات تلقي الودائع، ينص المعيار المحاسبي الدولي ٣٠ على الأصول التي ينبغي تغطيتها في الكشف المالية. وتتضمن تلك الأصول النقدية والأرصدة لدى البنك المركزي، وأذون الخزانة والأذون الأخرى القابلة للخصم لدى البنك المركزي، والإيداعات لدى البنوك الأخرى والقروض والسلف الممنوحة للبنوك الأخرى، وإيداعات أسواق المال الأخرى، والقروض والسلف للعملاء، والأوراق المالية الحكومية والأوراق المالية الأخرى المقتناة بغرض المتاجرة، والأوراق المالية المقتناة بغرض الاستثمار (المعيار المحاسبي الدولي ٣٠-١٩). وتنص المعايير المحاسبية الدولية صراحة على أن الكشف المالية ينبغي أن تشمل - على سبيل المثال لا الحصر - على هذه البنود. فمثلاً لا توجد في قائمة الأدوات الواردة في المعيار المحاسبي الدولي ٣٠ أي إشارة إلى المشتقات المالية التي ينبغي قيدها بالقيمة العادلة بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ في الميزانية العمومية (المعياران المحاسبيان الدوليان

<sup>١١</sup> حتى يكون هناك تطابق تام مع المرشد، ينبغي ألا تستحق الفائدة على الأصول غير العاملة. غير أن الفصل الرابع يقترح أنه في حالة عدم توافر بيانات القروض لجهات تلقي الودائع إلا وهي متضمنة لهذه الفائدة، فإنه ينبغي الإبلاغ عن حجم الفائدة المستحقة على القروض المتعثرة وإدراجها إلى جانب المخصصات المحددة لخسائر القروض. وينبغي من حيث المبدأ اتباع نفس المنهج بالنسبة للأصول الأخرى.

بها كأصل في المعايير المحاسبية الدولية عندما تتجاوز تكلفة الإقتناء في تاريخ المعاملة حصة المشتري في القيمة العادلة للأصول والخصوم المقتناة (المعيار المحاسبي الدولي ٢٢-٤١). ولا يعترف المرشد بالشهرة التجارية كأصل.

#### الأصول غير المالية المنتجة

٦٣- السطر ١٥ في الجدول ٤-٣ في المرشد يقابل في سلسلة الحسابات الكاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ الأصول غير المالية المنتجة (AN.1) في الميزانية العمومية. ويقابل هذا السطر أيضاً مجموع البنود التي تعرف في المعيار المحاسبي الدولي ١-٦٦ بالعقارات والآلات والمعدات التي يتم إنتاجها (أي باستثناء الأراضي) (المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢)، مثل المخزونات (المعيار المحاسبي الدولي ١٦) والجزء المنتج من الأصول غير المنظورة (المعيار المحاسبي الدولي ٣٨)، مثل برامج الكمبيوتر والنفاثس.

#### الأصول الثابتة غير المالية المنتجة

٦٤- السطر ١٥ (١) في الجدول ٤-٣ في المرشد يقابل في سلسلة الحسابات الكاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ الأصول الثابتة غير المالية المنتجة (AN.11) في الميزانية العمومية.

٦٥- وفي المعايير المحاسبية الدولية، تُقيد الأصول الثابتة المنتجة تحت البند (أ) المحدد في المعيار المحاسبي الدولي ١-٦٦ بالعقارات والآلات والمعدات التي يتم إنتاجها (أي باستثناء الأراضي)، وتحت ذلك الجزء من البند (ب) الأصول غير المنظورة المنتجة، مثل برامج الكمبيوتر.

#### المخزونات

٦٦- السطر ١٥ (٢) في الجدول ٤-٣ في المرشد يقابل في سلسلة الحسابات الكاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ المخزونات (AN.12). وفي المعايير المحاسبية الدولية، يقابل هذا السطر البند (هـ) الذي يعرف في الفقرة ٤ من المعيار المحاسبي الدولي ٢ بالمخزونات في الميزانية العمومية.

#### الأصول غير المالية غير المنتجة

٦٧- السطر ١٦ في الجدول ٤-٣ في المرشد يقابل في سلسلة الحسابات الكاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ الأصول غير المالية غير المنتجة (AN.2) في الميزانية العمومية. وفي المعايير المحاسبية الدولية، يقابل هذا السطر إلى حد كبير الجزء المتعلق بالأصول غير المنتجة في البند (أ) المعرفة في المعيار المحاسبي الدولي ١-٦٦ بالعقارات والآلات والمعدات - أي الأراضي - والأصول غير المنظورة غير المنتجة، كالشهرة التجارية وبراءات الاختراع وعقود الإيجار والعقود الأخرى القابلة للتحويل التي ترتبط بالأصول غير المالية (المعيار

للأصول، ينبغي أن تشمل القائمة هذه البنود على سبيل المثال وليس الحصر.

٧٤- وبالنسبة للكيانات الاعتبارية الأخرى، يعرض المعيار المحاسبي الدولي ١-٦٦ الالتزامات كالتالي: البند (ح) الحسابات الدائنة التجارية والأخرى (الخصوم قصيرة الأجل)؛ والبند (ط) الالتزامات الضريبية - التي يعترف بها المرشد إذا كانت مبالغ الضريبة غير المدفوعة تستحق بالفعل للحكومة العامة - والبند (ي) المخصصات؛ والبند (ك) الخصوم غير المتداولة المغلة للفائدة (الخصوم طويلة الأجل)؛ ويُعترف بالأخيرة إذا كان على المؤسسة التزام حالي نتيجة حدث سابق، ومن المحتمل أن تكون هناك حاجة لتدفق الموارد إلى الخارج لتسوية الالتزام، ومن الممكن وضع تقدير يعول عليه لحجم الالتزام. وتتضمن المخصصات بنوداً مثل ضمانات المنتجات وتكلفة التخلص من النفايات لمواجهة الأضرار البيئية (المعيار المحاسبي الدولي ٣٧-١٩). ويفضل المرشد أن تدرج المخصصات مقابل التكاليف المقدرة المرتبطة بضمانات المنتجات كتكلفة مبيعات وإحتياطي عام في رأس المال. وكما هو الحال بالنسبة للأصول، لا تصف المعايير المحاسبية الدولية الترتيب أو الشكل الذي تعرض به البنود، بل تعتبر البنود المذكورة مختلفة في طبيعتها أو وظيفتها بحيث يجدر عرضها بصورة منفصلة في الميزانية العمومية، إلى جانب المصاحف الفرعية، إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك، من أجل عرض المركز المالي للمشروع بصورة عادلة.

#### العملة والودائع

٧٥- بالنسبة لجانب الأصول، فإن السطور ١٧ في الجدول ٤-١٤ و٤ في الجدول ٤-٢ و١٨ في الجدول ٤-٣ و١٢ في الجدول ٤-٤ في المرشد تقابل في سلسلة الحسابات الكاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ الأصول المالية (AF.2) في الميزانية العمومية. وبالنسبة لجانب الخصوم، فإن السطور ٢٤ في الجدول ٤-١ و١٢ في الجدول ٤-٢ في المرشد تقابل في سلسلة الحسابات الكاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ الخصوم (AF.2) في الميزانية العمومية.

٧٦- وفي المعايير المحاسبية الدولية، يعتبر أقرب معادل للأصول بالنسبة لجهات تلقي الودائع هو مجموع البنود المعروفة بالنقدية والأرصدة لدى البنك المركزي والإيداعات لدى البنوك الأخرى (المعياران ٣٠-١٩ و٣٠-٢١). أما أقرب معادل للأصول بالنسبة للقطاعات الأخرى فهو النقود (النقد السائل والودائع تحت الطلب) وربما بعض عناصر المكافآت النقدية (الاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة (المعيار المحاسبي الدولي ٧-٦)). وفي المعيار المحاسبي الدولي ٧-٨ يمكن قيد المسحوبات على المكشوف كجزء من النقود وما في حكمها بدلاً من قيدها كقروض وفقاً لتوصيات المرشد.

٧٧- وفي المعايير المحاسبية الدولية، تعادل التزامات جهات تلقي الودائع من العملة والودائع مجموع ودائع البنوك الأخرى والمبالغ المستحقة للمودعين الآخرين (المعيار المحاسبي الدولي ٣٠-١٩).

٣٩-١٠ و٣٩-٢٧) [IAS 39.9] بخلاف المشتقات التي تم تحديدها وتستخدم لأغراض تغطية المخاطر. وعلاوة على ذلك، في بعض الحالات يكون المعيار المحاسبي الدولي ١ ذي أهمية بالنسبة لعرض حسابات جهات تلقي الودائع، مثل حالة الأصول الضريبية (راجع ما سيرد لاحقاً). وفي ظل هذه الاستثناءات، ورغم اختلاف طريقة العرض، فإن هناك تقارب بين تعريف البنود ومدى تغطيتها للأصول المالية في المعايير المحاسبية المالية وما يرد بشأنها في المرشد.

٧١- وبالنسبة للكيانات غير المصرفية، فإن المعيار المحاسبي الدولي ١-٦٦ يعرض بنود الأصول على أساس السيولة، وهي نفس الطريقة المتبعة بالنسبة لجهات تلقي الودائع. ورغم أن المعايير المحاسبية الدولية لا تصف الترتيب أو الشكل الذي يتم به عرض البنود، فإن هذه المعايير تعتبر أي بند من البنود المعروضة مختلف في طبيعته أو وظيفته بحيث يجدر عرضه بصورة مستقلة في الميزانية العمومية، إلى جانب المصاحف الفرعية اللازمة لعرض المركز المالي للمؤسسة بصورة عادلة. مرة أخرى نجد أن هناك تقارب في أسلوب تغطية الأصول بين المعايير المحاسبية الدولية والمرشد، غير أن تصنيف البنود المستخدمة وتعريفها مختلفان تماماً بينهما. فالأصول المالية المشار إليها في المعيار المحاسبي الدولي ١-٦٦ البند (ز) هي النقدية وما في حكمها - النقدية بالخزينة والودائع تحت الطلب، والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة وسريعة التحويل إلى نقود وغير المعرضة لمخاطر تذكر من حيث تغير القيمة (المعيار المحاسبي الدولي ٧-٦)، والبند (و) الحسابات المدينة التجارية والأخرى - والأصول التي ينشئها الكيان الذي يقدم الأموال أو السلع أو الخدمات مباشرة لأحد المدينين، والبند (د) الاستثمارات المحسوبة بطريقة أسهم رأس المال - الاستثمارات في الشركات المرتبطة (المعيار المحاسبي الدولي ٢٨) والشركات التابعة غير المشمولة في البيانات الموحدة (المعيار المحاسبي الدولي ٢٧-٣٠)؛ والأصول الضريبية (المعيار المحاسبي الدولي ١٢-٥) التي لا يعتبرها المرشد أصولاً عدا في حالة تسديد الضرائب بالزيادة واستحقاق رد تلك الزيادة؛ والبند (ج) الأصول المالية الأخرى، التي تشمل الأوراق المالية.

#### الخصوم

٧٢- السطور ٢٣ في الجدول ٤-١، و١١ في الجدول ٤-٢، و٤ في الجدول ٤-٣، و١٧ في الجدول ٤-٤ في المرشد تقابل في سلسلة الحسابات الكاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ الخصوم (AF) في الميزانية العمومية.

٧٣- وعلى غرار الأصول، من الضروري في المعايير المحاسبية الدولية التمييز بين جهات تلقي الودائع والكيانات الاعتبارية الأخرى. ويورد المعيار المحاسبي الدولي ٣٠-١٩ الخصوم التي ينبغي أن تبلغ عنها جهات تلقي الودائع في كشوفها المالية كالتالي: (١) ودائع البنوك الأخرى؛ و(٢) ودائع سوق المال الأخرى؛ و(٣) المبالغ المستحقة للمودعين الآخرين؛ و(٤) شهادات الإيداع؛ و(٥) السندات الإذنية والخصوم الأخرى المثبتة بوثيقة؛ و(٦) الأموال المقترضة الأخرى. وكما هو الحال بالنسبة

## القروض

٨٣- وفي المعايير المحاسبية الدولية، يعادل هذا السطر القروض والسلف للبنوك الأخرى ويستبعد الإيداعات لدى البنوك الأخرى (المعياران ٣٠-١٩ و ٣٠-٢١). وبعبارة أخرى، لتوفير معلومات عن القروض، ينبغي إثبات الإيداعات لدى البنوك الأخرى، مقارنة بالبند المقابل في المعيار المحاسبي الدولي ٣٠-١٩، بشكل مستقل (المعيار المحاسبي الدولي ٣٠-٢١) واستبعادها من بند "الإيداعات لدى - والقروض والسلف إلى - البنوك الأخرى".

## القروض بخلاف ما بين البنوك

٨٤- السطر ١٨(١-٢) في الجدول ٤-١ في المرشد يقابل في سلسلة الحسابات الكاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ القروض (AF.4) ناقص القروض إلى جهات تلقي الودائع (AF.4 S.122) في الميزانية العمومية. ويعادل هذا السطر في المعايير المحاسبية الدولية القروض والسلف للعملاء (المعيار المحاسبي الدولي ٣٠-١٩).

## التوزيع القطاعي والجغرافي للقروض

٨٥- السطر ١٨(١) في الجدول ٤-١ في المرشد يمكن ربطه بالقطاعات المؤسسية. وفي سلسلة الحسابات الكاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، تقابل هذه التفاصيل المتعلقة ببيانات القطاعات البنود AF.4 S.1 و AF.4 S.2.

٨٦- ولا يحدد نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ الموقع الجغرافي للمدين، إلا بغرض التمييز بين المقيمين وغير المقيمين.

٨٧- ويضع المعيار المحاسبي الدولي ١٤ مبادئ الإبلاغ عن المعلومات المالية حسب القطاعات التجارية والجغرافية. وتحدد القطاعات التجارية حسب نوع المنتجات أو الخدمات المنتجة (المعيار المحاسبي الدولي ١٤-٩)، ويعتبر ذلك مماثلاً بوجه عام للتصنيف القطاعي للقروض - وهو أحد التصنيفات الممكنة الواردة في المرشد. أما بالنسبة للقطاعات الجغرافية، فهي تقوم على أساس تقديم السلع والخدمات داخل بيئة اقتصادية معينة، سواء بلد واحد أو مجموعة من بلدان أو أكثر أو منطقة داخل أحد البلدان (المعيار المحاسبي الدولي ١٤-٩). وتصنيف القروض حسب البلد يسهل معه تصنيفها حسب المنطقة كما يرد في المرشد. وإضافة إلى ذلك، ينبغي الإفصاح عن نتائج التحليل القطاعي والجغرافي لتركز مخاطر الائتمان وفقاً للمعيارين المحاسبين الدوليين ٣٠-٤٠ و ٣٠-٤١ والمعايير المحاسبية الدولية ٣٢-٧٤ إلى ٣٢-٧٦ [IAS 32.83 - 32.85]. ويشير المعيار المحاسبي الدولي ٣٠-٤١ إلى أن المناطق الجغرافية قد تضم فرادى البلدان أو مجموعات من البلدان أو مناطق داخل أحد البلدان، وأن الإفصاح عن بيانات العملاء قد يتناول قطاعات مثل الحكومات والسلطات العامة والمؤسسات التجارية ومؤسسات الأعمال.

٧٨- بالنسبة لجانب الأصول، فإن السطرين رقم ١٨(١) في الجدول ٤-١ و ٥ في الجدول ٤-٢ في المرشد يقابلان في سلسلة الحسابات الكاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ القروض (AF.4) في الميزانية العمومية. وبالمثل، بالنسبة لجانب الخصوم، السطور ٢٥ في الجدول ٤-١ و ١٣ في الجدول ٤-٢ و ٢٥ في الجدول ٤-٣ و ١٨ في الجدول ٤-٤ في المرشد تقابل في سلسلة الحسابات الكاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ القروض (AF.4) في الميزانية العمومية.

٧٩- وفي المعايير المحاسبية الدولية، بالنسبة لجهات تلقي الودائع، تعادل القروض على جانب الأصول تقريباً مجموع القروض والسلف للعملاء والقروض والسلف للبنوك الأخرى (بخلاف البنك المركزي) (المعيار المحاسبي الدولي ٣٠-١٩). وينبغي إثبات الإيداعات لدى البنوك الأخرى بشكل مستقل (المعيار المحاسبي الدولي ٣٠-٢١) واستبعادها من بند "إيداعات لدى - وقروض وسلف إلى - البنوك الأخرى" من أجل توفير معلومات عن القروض. وعلى جانب الخصوم، تمثل القروض بندا فرعياً ضمن الأموال المقترضة الأخرى. وفي المعايير المحاسبية الدولية، يمكن خصم مخصصات خسائر القروض الخاصة والعامة من القيمة الدفترية لفئة القروض ذات الصلة (المعيار المحاسبي الدولي ٣٠-٤٥). ومع ذلك، ينبغي على جهات تلقي الودائع الإفصاح عن الحجم الكلي لمخصصات خسائر القروض في تاريخ الميزانية العمومية (المعيار المحاسبي الدولي ٣٠-٤٣ ج). ويرد تعريف القروض في المعيار المحاسبي الدولي ٣٩-١٠ [39.9].

٨٠- وبالنسبة للكيانات الاعتبارية الأخرى، تمثل القروض بندا فرعياً ضمن الأصول المالية الأخرى على جانب الأصول. ويمكن إدراج السحوبات على المكشوف ضمن النقدية وما في حكمها على جانب الخصوم (المعيار المحاسبي الدولي ٧-٨)، بينما تدرج أيضاً القروض ضمن الخصوم غير المتداولة المغلة للفائدة (المعيار المحاسبي الدولي ١-٦٦).

٨١- وتتفق معالجة اتفاقات إعادة شراء الأوراق المالية في المعايير المحاسبية الدولية مع منهج القروض المضمونة في المرشد (المعايير المحاسبية الدولية ٣٩-١٠ ومن ٣٩-٣٥ إلى ٣٩-٣٩) [IAS39. AG.51] بشأن أمرين محددين. وإضافة إلى ذلك، تتفق معالجة المعايير المحاسبية الدولية لعقود التأجير التمويلي إلى حد كبير مع معالجتها للقروض (المعيار المحاسبي الدولي ١٧) كما تتفق مع تصنيف القروض في المرشد.

## القروض بين البنوك

٨٢- السطر ١٨(١-١) في الجدول ٤-١ في المرشد يقابل في سلسلة الحسابات الكاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ القروض لجهات تلقي الودائع (AF.4 S.122) في الميزانية العمومية.

#### المخصصات المحددة لخسائر القروض

٨٨- كما هو الحال بالنسبة للقروض المتعثرة، لا يحتوي نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ على مفهوم مماثل للمخصصات المحددة (السطر ١٨ (٢) في الجدول ٤-١) في المرشد. ولا تعدل قيم القروض في ضوء المخصصات في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وبالتالي، إلى أن يتم شطب القروض، تدرج مخصصات خسائر القروض الضعيفة ضمنا ودون تمييز كجزء من صافي القيمة (B.90) في سلسلة الحسابات الكاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

٨٩- ووفقا للمعيار المحاسبي الدولي ٣٠-٤٣ج، ينبغي أن تفصح البنوك عن الحجم الكلي لمخصص خسائر القروض والسلف في تاريخ الميزانية العمومية، حتى يتسنى لمستخدمي الكشوف المالية معرفة أثر هذه الخسائر على الأوضاع المالية لجهات تلقي الودائع (المعيار المحاسبي الدولي ٣٠-٤٧). وخلافا لما يريد في المرشد، تدخل كل من المخصصات المحددة والمخصصات العامة لخسائر القروض ضمن البيانات المفصّل عنها (المعيار المحاسبي الدولي ٣٠-٤٥). وينشأ الفرق نتيجة للاقتصار على رصد قيمة المخصصات المحددة فقط وفقا لمؤشر "القروض ناقص المخصصات" في الدليل، بينما تنص المعايير المحاسبية الدولية على ترصيد المخصصات المحددة والمخصصات العامة مقابل قيمة القروض.

نحو منفصل في الكشوف المالية الرئيسية، ولكن وفقا للمعيار المحاسبي الدولي ٣٢-٦٠ (ج) [IAS 32.71(c)] ينبغي أن تبين المعلومات التكميلية أي من أصول المؤسسة المالية غير معرض لمخاطر أسعار الفائدة، مثل بعض الاستثمارات في أسهم الملكية. وهذه المعلومات التكميلية - المستخدمة بجانب البنود المتعلقة بالأوراق المالية الحكومية والأخرى المقتناة بغرض المتاجرة والأوراق المالية المقتناة بغرض الاستثمار - قد تتيح تحديد حيازات سندات الدين، وهو ما يتوقف على مدى توافر البيانات التفصيلية في الحسابات المنشورة (راجع أيضا المعيار المحاسبي الدولي ٣٢-٦٤) [IAS 32.74].

٩٢- وبالنسبة لجهات تلقي الودائع، السطر ٢٦ في الجدول ٤-١ على جانب الخصوم في المرشد يقابل مجموع شهادات الإيداع، وودائع سوق المال الأخرى، والسندات الإذنية، والخصوم الأخرى المثبتة بوثيقة (المعيار المحاسبي الدولي ٣٠-١٩)، وعنصر سندات الدين في "الأموال المقترضة الأخرى".

٩٣- وبالنسبة للكيانات الاعتبارية الأخرى، تقابل سندات الدين على جانب الأصول عنصر سندات الدين في المكافئات النقدية، والأصول المالية التي لا يتم تحديدها خلافا لذلك. وما لم يُشترط إجراء مزيد من التصنيف الفرعي، فقد لا تحدد سندات الدين في المعايير المحاسبية الدولية.

#### احتياطات التأمين الفنية

٩٤- وعلى جانب الأصول، فإن السطر ٨ في الجدول ٤-٢ في المرشد هو المقابل للسطر AF.6 في الميزانية العمومية، ضمن سلسلة الحسابات الكاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وبالمثل على جانب الخصوم، فإن السطر ١٥ في الجدول ٤-٢ في المرشد هو المقابل للسطر AF.6 في الميزانية العمومية في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ولا تحتوي المعايير المحاسبية الدولية على متطلبات إفصاح خاصة باحتياطات التأمين الفنية. ومع ذلك، فوفقا للمعيار المحاسبي الدولي ١-٦٧، ينبغي عرض مزيد من البنود في الميزانية العمومية عندما يكون ذلك العرض ضروريا لتمثيل الوضع المالي للمؤسسة بصورة عادلة. ويشير المعيار الدولي لإعداد البيانات المالية ٤ إلى أسلوب محاسبة بيانات الحقوق والالتزامات الناشئة بموجب عقود التأمين.

#### الائتمان التجاري

٩٥- السطر ٢١ في الجدول ٤-٣ على جانب الأصول في المرشد يقابل في سلسلة الحسابات الكاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ بند الائتمان التجاري والسلف (AF.81) في الميزانية العمومية. وبالمثل، السطر ٢٧ في الجدول ٤-٣ على جانب الخصوم في المرشد يقابل البند (AF.81) في الميزانية العمومية في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

#### سندات الدين

٩٠- والسطر ١٩ في الجدول ٤-١، و٦ في الجدول ٤-٢، و١٩ في الجدول ٤-٣، و١٣ في الجدول ٤-٤ على جانب الأصول في المرشد تقابل في سلسلة الحسابات الكاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ الأوراق المالية عدا الأسهم (AF.3) في الميزانية العمومية. وبالمثل، على جانب الخصوم، السطر ٢٦ في الجدول ٤-١، و١٤ في الجدول ٤-٢، و٢٦ في الجدول ٤-٣ في المرشد تقابل الأوراق المالية عدا الأسهم (AF.3) في الميزانية العمومية في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

٩١- وبالنسبة لجهات تلقي الودائع، السطر ١٩ في الجدول ٤-١ على جانب الأصول في المرشد يقابل مجموع أذون الخزانة والأذون الأخرى القابلة للخصم لدى البنك المركزي، وإيداعات سوق المال الأخرى، وعنصر سندات الدين في الأوراق المالية الحكومية والأخرى المقتناة بغرض المتاجرة، والأوراق المالية المقتناة بغرض الاستثمار (المعيار المحاسبي الدولي ٣٠-١٩). وقد لا تُثبت سندات الدين من البندين الأخيرين على

<sup>١٢</sup> ووفقا للمعيار المحاسبي الدولي ٣٢-٢٠ إلى ٢١ [IAS 32.18a]، أي سهم ممتاز يمكن استرداده بقيمة ثابتة أو قيمة قابلة للتحديد في تاريخ ثابت أو قابل للتحديد في المستقبل أو باختيار حامله يتفق مع تعريف سند الدين إذا كان المصدر ملتزما بتحويل أصول مالية لحامل السهم الممتاز. ويتفق ذلك مع تعريف المرشد لأداة الدين بأنها أداة تستحق عليها مدفوعات فائدة و/أو أصل مستقبلية.

المشتقات السلعية (راجع لاحقاً)، مع ذلك الوارد في المرشد (راجع أيضاً المعيارين ٣٢-٩ و ٣٢-١١). ويوضح المعيار المحاسبي الدولي ٣٩-١٠ [IAS 39.9] أن المشتقات المالية تُثبت كأدوات مالية وتسجل بالقيمة العادلة في حساب الأرباح والخسائر ما عدا في حالة تعيينها كأدوات تغطية فعلية. ورغم أن المعايير المحاسبية الدولية لا تضع توصيات محددة بشأن إثبات المراكز في المشتقات المالية على نحو منفصل، فإن المعيار المحاسبي الدولي ٣٩-٢٧ [IAS 39.14] ينص على إثبات المشتقات المالية في الميزانية العمومية.<sup>١٤</sup> وبالنسبة للمشتقات السلعية، فرغم أن المرشد يدرج عقود هذه المشتقات في تعريفه، ففي المعايير المحاسبية الدولية توجد بعض المرونة في أن العقود التي تسوى نقداً على وجه التحديد وفقاً لصيغة ما يتم تصنيفها وحدها وليس غيرها كمشتقات مالية. ويرجع ذلك إلى أن المعايير المحاسبية الدولية لا تعترف بعقود تسليم السلع والخدمات كأدوات مالية (المعايير المحاسبية الدولية ٣٢-٩١ إلى ١٧) [IAS 32 AG.20-24].

#### الأصول الأخرى

١٠١- السطور ٢٢ في الجدول ٤-١، و ١٠ في الجدول ٤-٢، و ٢٣ في الجدول ٤-٣، و ١٦ في الجدول ٤-٤ في المرشد تقابل في سلسلة الحسابات الكاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ مجموع احتياطات التامين الفنية (AF.6) والحسابات الأخرى المدينة (AF.8) (بخلاف الائتمان التجاري (AF.81)) بالنسبة للشركات غير المالية، حيث يتم إثباته على نحو منفصل وفقاً للمرشد) في الميزانية العمومية.

١٠٢- وتقابل هذه السطور في المعايير المحاسبية الدولية إلى حد كبير الحسابات المدينة التجارية والأخرى (المعياران المحاسبيان الدوليان ١-٦٦ و ٣٩-١٠) [IAS 39 AG.26] - رغم أن عنصر الائتمان التجاري للشركات غير المالية يُثبت على نحو منفصل وفقاً للمرشد - والأصول الضريبية (المعيار المحاسبي الدولي ١-٦٦). ومع ذلك، وخلافاً للمرشد، عندما تتمثل المنافع الاقتصادية المستقبلية في استلام سلع أو خدمات وليس في الحق في استلام نقود أو أصل مالي آخر، فلا تُثبت هذه المنافع كأصل مالي (المعيار المحاسبي الدولي ٣٢-١٢) [IAS 32 AG.11]. ومع ذلك، إذا كانت الضرائب المسددة تزيد عن المبالغ المستحقة عن الفترة، ينبغي اعتبار الزيادة بمثابة أصل (المعيار المحاسبي الدولي ١٢-١٢). وفي ظل ظروف معينة، وخلافاً للمرشد، تعترف المعايير المحاسبية الدولية بالأصول الضريبية المؤجلة (المعيار المحاسبي الدولي ١٢-٢٤) - لاسيما عندما يحتمل أن تكون هناك أرباح خاضعة للضريبة يمكن الاستفادة عن طريقها من مزايا ضريبية ناشئة عن خسائر سابقة. وفيما يتعلق بالالتزامات الناشئة بموجب

٩٦- وفي المعايير المحاسبية الدولية، السطر ٢١ في الجدول ٤-٣ على جانب الأصول في المرشد يقابل إلى حد كبير الحسابات المدينة التجارية والأخرى، ويقابل السطر ٢٧ على جانب الخصوم الحسابات الدائنة التجارية والأخرى (المعيار المحاسبي الدولي ١-٦٦).

#### الأسهم وحصص رأس المال الأخرى

٩٧- السطور ٢٠ في الجدول ٤-١، و ٧ في الجدول ٤-٢، و ٢٠ في الجدول ٤-٣، و ١٤ في الجدول ٤-٤ على جانب الأصول في المرشد تقابل في سلسلة الحسابات الكاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ البند AF.5 في الميزانية العمومية. ومع ذلك، قد يكون هناك اختلاف من الناحية العملية وهو ما يتوقف على كيفية تقييم الاستثمارات في أسهم الشركات المرتبطة والشركات التابعة غير المشمولة في البيانات الموحدة. وتناقش هذه القضية بإيجاز بالنسبة للشركات المنتسبة الخارجية في الفقرة ١٣-٧٤ في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

٩٨- وبالنسبة لجهات تلقي الودائع، السطر ٢٠ في الجدول ٤-١ في المرشد يقابل في المعايير المحاسبية الدولية عنصر الأسهم في الأوراق المالية الحكومية والأخرى المقتناة بغرض المتاجرة والأوراق المالية المقتناة بغرض الاستثمار (المعيار المحاسبي الدولي ٣٠-١٩). وقد لا تُثبت الأسهم من البندين الأخيرين على نحو منفصل في الكشوف المالية الرئيسية، ولكن وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي ٣٢-٦٠ (ج) [IAS 32.71c] ينبغي أن تبين المعلومات التكميلية أي من الأصول المالية للمؤسسة غير معرض لمخاطر أسعار الفائدة، مثل بعض الاستثمارات في الأسهم. وبالنسبة للشركات غير المصرفية، تدرج الأسهم ضمن الاستثمارات المحسوبة بطريقة حقوق الملكية والأصول المالية الأخرى (المعيار المحاسبي الدولي ١-٦٦). وتشير المحاسبة بطريقة حقوق الملكية إلى الاستثمارات في الشركات المرتبطة (المعيار المحاسبي الدولي ٢٨-٦) والشركات التابعة غير المشمولة في البيانات الموحدة (المعيار المحاسبي الدولي ٢٧-٣٠)، حيث تُقيم هذه الاستثمارات في الأساس بالتكلفة ومن ثم بحصة المستثمر في صافي أصول الكيان المستثمر فيه (المعيار المحاسبي الدولي ٢٨-٣).

#### المشتقات المالية

٩٩- السطور ٢١ في الجدول ٤-١، و ٩ في الجدول ٤-٢، و ٢٢ في الجدول ٤-٣ و ١٥ في الجدول ٤-٤ على جانب الأصول في المرشد تقابل في سلسلة الحسابات الكاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ المشتقات المالية (AF.7) في الميزانية العمومية. والسطور ٢٩ في الجدول ٤-١، و ١٨ في الجدول ٤-٢، و ٣٠ في الجدول ٤-٣، و ٢١ في الجدول ٤-٤ على جانب الخصوم في المرشد تقابل السطر (AF.7) في الميزانية العمومية في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.<sup>١٣</sup>

١٠٠- ويرد تعريف المشتقات المالية في المعيار المحاسبي الدولي ٣٩-١٠ [IAS 39.9] ويتفق هذا التعريف، باستثناء

<sup>١٤</sup> ينص المعيار المحاسبي الدولي ٣٩-٢٣ على جملة أمور منها أنه إذا لم تُقيم الأداة المالية التي تحتوي على أداة مشتقة متضمنة بالقيمة العادلة وظهرت التغيرات في تلك القيمة في صافي الأرباح والخسائر، فينبغي قيد الأداة المشتقة المتضمنة على نحو منفصل. ولا توجد في المرشد أي ظروف تُثبت فيها الأداة المشتقة المتضمنة على نحو منفصل.

<sup>١٣</sup> راجع دراسة صندوق النقد الدولي (2001b).

هو مجموع الحسابات الدائنة التجارية والأخرى، والالتزامات غير المتداولة المغلة لفائدة، والالتزامات الضريبية في حدود كونها مبالغ مستحقة وغير مدفوعة على الأرباح المكتسبة بالفعل (المعيار المحاسبي الدولي ١-٦٦).

#### رأس المال والاحتياطيات

١٠٦- السطور ٣٠ في الجدول ٤-١، و١٩ في الجدول ٤-٢، و٣١ في الجدول ٤-٣، و٢٢ في الجدول ٤-٤ في المرشد تقابل إلى حد كبير في سلسلة الحسابات الكاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ مجموع الأسهم وحصص رأس المال الأخرى (AF.5) وصافي القيمة (B.90) في الميزانية العمومية. وهناك اختلاف يتمثل في أن مستوى رأس المال والاحتياطيات في المرشد - وخلافاً لما ورد في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ - يتأثر بالمخصصات المحددة مقابل القروض وبالأصول الأخرى حيثما كان ذلك منطبقاً، وباستبعاد الشهرة التجارية المشتركة. وعلاوة على ذلك، تستبعد الاستثمارات في حصص الملكية داخل القطاع من أجل تجنب الحساب المزدوج لرؤوس أموال جهات تلقي الودائع واحتياطياتها على مستوى القطاع. وعلاوة على ذلك يمكن أن ينشأ اختلاف نتيجة التباين بين المرشد ونظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ في المناهج المستخدمة لتقييم الاستثمارات في رؤوس أموال في الشركات المرتبطة والشركات التابعة المحلية. ويستند التصنيف الفرعي لرؤوس أموال جهات تلقي الودائع والشركات غير المالية واحتياطياتها في المرشد إلى دليل الإحصاءات النقدية والمالية الصادر عن صندوق النقد الدولي (IMF 2000a, p. 34)، وليس إلى نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ومع ذلك، فإلى جانب الاختلافات مع نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ المذكورة آنفاً، هناك اختلافات في التغطية بين المرشد ودليل الإحصاءات النقدية والمالية على مستوى التصنيف الفرعي. فعلى سبيل المثال، وخلافاً لما ورد في الدليل، يستبعد المرشد المخصصات العامة من صافي الدخل (وربما بالتالي من الإيرادات المحتجزة) ويُدرجها ضمن رأس المال والاحتياطيات.

١٠٧- أما رأس المال والاحتياطيات في المعايير المحاسبية الدولية فيقابل إلى حد كبير من حيث المفهوم مجموع أسهم رأس المال وهو الفرق بين الأصول والخصوم (وكما هو موضح أعلاه، هناك بعض الاختلافات في تغطية هذه الأدوات بين المرشد والمعايير المحاسبية الدولية). وتتمثل أسهم رأس المال في مجموع رأس المال المصدر والإيرادات المحتجزة والاحتياطيات التي تمثل اقتطاعات من الإيرادات المحتجزة والاحتياطيات التي تمثل تعديلات الحفاظ على رأس المال (الفقرة ٦٥ من إطار مجلس المعايير المحاسبية الدولية الدولي). وبموجب المعيار المحاسبي الدولي ١-٧٤، ينبغي الإفصاح عن المعلومات المتعلقة برأس المال المصدر. وتختلف تعديلات الحفاظ على رأس المال بين الحفاظ على رأس المال من الناحية المالية والمادية وهي تعادل مكاسب وخسائر حيازة الأدوات المالية غير المدرجة في كشوف الدخل. وحصّة الأقلية التي قد تنشأ نتيجة إدراج بيانات شركة تابعة ضمن البيانات الموحدة هي ذلك الجزء من صافي أصول الشركة التابعة الذي يمثل حصص غير مملوكة للشركة الأم عن طريق الشركات التابعة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر (المعيار المحاسبي الدولي ٢٧-٦). ووفقاً

عقود التأمين، فإن المعيار المحاسبي الدولي ٣٢ يستبعد ما صراحة من الأدوات المالية (المعيار المحاسبي الدولي ٣٢-١) باستثناء عقود إعادة تأمين واستثمار معينة صادرة عن شركات التأمين (المعيار المحاسبي الدولي ٣٢-٣). ويذكر المعيار المحاسبي الدولي ٣٨ أن العقود التي تكون شركات التأمين طرفاً فيها هي عقود متخصصة تثير قضايا محاسبية تحتاج إلى معالجة مختلفة (المعيار المحاسبي الدولي ٣٨-٦).<sup>١٥</sup>

#### الخصوم الأخرى

١٠٣- السطور ٢٧ في الجدول ٤-١، و١٦ في الجدول ٤-٢، و٢٨ في الجدول ٤-٣، و١٩ في الجدول ٤-٤ في المرشد تقابل في سلسلة الحسابات الكاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ الحسابات الأخرى الدائنة (AF.8) باستثناء الائتمان التجاري (AF.81) بالنسبة للشركات غير المالية حيث يتم إثباته على نحو منفصل في مكان آخر، وربما احتياطيات التأمين الفنية (AF.6) (باستثناء التزامات المؤسسات المالية الأخرى التي تثبت على نحو منفصل في مكان آخر) في الميزانية العمومية. وفي المعايير المحاسبية الدولية، تقابل هذه السطور إلى حد كبير الائتمان التجاري والحسابات الأخرى الدائنة (باستثناء العناصر المدرجة ضمن بنود أخرى)، والالتزامات الضريبية في حدود كونها مبالغ مستحقة على الأرباح المكتسبة بالفعل (المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢-٥).

#### الدين

١٠٤- السطور ٢٨ في الجدول ٤-١، و١٧ في الجدول ٤-٢، و٢٩ في الجدول ٤-٣، و٢٠ في الجدول ٤-٤ في المرشد تقابل في سلسلة الحسابات الكاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ مجموع الالتزامات التي تتخذ شكل ودائع (AF.2)، والأوراق المالية عدا الأسهم (AF.3)، والقروض (AF.4)، وخصوم احتياطيات التأمين الفنية (AF.6)، والحسابات الأخرى الدائنة (AF.8) في الميزانية العمومية. راجع أيضاً IMF, 2000b.

١٠٥- وفي المعايير المحاسبية الدولية، يتمثل الدين بالنسبة لجهات تلقي الودائع في مجموع ودائع البنوك الأخرى، وودائع سوق المال الأخرى، والمبالغ المستحقة للمودعين الآخرين، وشهادات الإيداع، والسندات الإذنية والخصوم الأخرى المثبتة بوثيقة، والأموال المقترضة الأخرى (المعيار المحاسبي الدولي ٣٠-١٩)، والالتزامات الضريبية (المعيار المحاسبي الدولي ١-٦٦) في حدود كونها مبالغ مستحقة وغير مدفوعة على الأرباح المكتسبة بالفعل. أما بالنسبة للكيانات الاعتبارية الأخرى، فالدين

<sup>١٥</sup> يعالج المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٤، الذي يعدل المعايير المحاسبية الدولية ٣٢ و٣٨، الإبلاغ المالي المتعلق بعقود التأمين للكيانات المنشئة لتلك العقود. ويسمح هذا المعيار بالاستمرار في اتباع الممارسات المحاسبية الحالية إلى أن ينتهي مجلس المعايير المحاسبية الدولية من مشروعه المتعلق بعقود التأمين.

المالية المقتناة بغرض الاستثمار التي يتم تداولها في أسواق الأصول السائلة. وعلاوة على ذلك، تستلزم المعايير المحاسبية الدولية من ٣٠-٣٠ إلى ٣٩-٣٠ الإفصاح عن تقسيم الأصول (والخصوم) إلى مجموعات حسب آجال الاستحقاق ذات الصلة على أساس الفترة المتبقية في تاريخ إعداد الميزانية العمومية حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدية. وهناك خمس مجموعات مقترحة، تتضمن الأولى والثانية أصول يبقى على استحقاقها ثلاثة شهور أو أقل.

١١٠- وبالنسبة للشركات غير المالية، تعد النقدية وما في حكمها (الأصول المقتناة بغرض الوفاء بارتباطات نقدية قصيرة الأجل وليس بغرض الاستثمار أو لأغراض أخرى) (المعيار المحاسبي الدولي ٧-٧)، هي المقابل الأقرب إلى مفهوم الأصول السائلة المستخدم في المرشد. ولكي تتوافر في استثمار ما مواصفات المكافئ النقدي، يجب أن يكون هذا الاستثمار قابل للتحويل بسهولة إلى مقدار نقدي معلوم وأن تكون مخاطر تغير القيمة التي يتعرض لها شبه منعدمة. لذلك، لا تتوافر عادة مواصفات المكافئ النقدي إلا في الاستثمارات قصيرة الأجل التي تستحق بعد ثلاثة شهور أو أقل من تاريخ الاقتناء (المعياران المحاسبيان الدوليان ٧-٦ و ٧-٧). وتستبعد الاستثمارات في الأسهم ما لم تكن في جوهرها مكافئات نقدية (المعيار المحاسبي الدولي ٧-٧). ومع ذلك، يمكن إدراج (خصم) القروض المصرفية التي تتخذ شكل مسحوبات على المكشوف مستحقة التسديد عند الطلب كأحد مكونات النقدية وما في حكمها (المعيار المحاسبي الدولي ٧-٨). وذلك خلافاً للمرشد الذي يصنف المسحوبات على المكشوف كبند من بنود الخصوم. وتعد النقدية وما في حكمها وأوراق القبض التجارية التي تستحق بعد ثلاثة شهور أو أقل قريبة في مفهومها من المقياس الأساسي للأصول السائلة الوارد في المرشد. وتغطي هذه الأدوات ضمن الأصول المالية الأخرى (المعيار المحاسبي الدولي ١-٦٦).

#### الخصوم قصيرة الأجل

١١١- يتماثل تعريف المرشد للأجل القصير وتعريفه للخصوم مع ما ورد في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ولكن على الرغم من تحديد الخصوم قصيرة الأجل التي تتخذ شكل أوراق مالية عدا الأسهم (AF.31) والقروض (AF.41) في سلسلة الحسابات الكاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة للودائع والحسابات الأخرى الدائنة والمشتقات المالية.

١١٢- والتميز الوارد في المعايير المحاسبية الدولية بين أجل الاستحقاق الذي يزيد عن سنة والذي يقل عن سنة يماثل ذلك المستخدم في المرشد، لكنه لا يطابقه (المعيار المحاسبي الدولي ١-٦٠ ومسرود المصطلحات في IASB, 2002)، وذلك ما لم تكن دورة تشغيل المشروع مختلفة عن سنة. حيث تختلف حدود الأجل الطويل في هذه الحالة. والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالخصوم الجارية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي ١-٦٠ يوفر

للمعيار المحاسبي الدولي ٢٧ "الكشوف المالية الموحدة وعرض الاستثمارات في الشركات التابعة"، فإن الأدوات المالية التي تصنفها الشركة التابعة كأدوات حصص رأس مال تحذف عند التوحيد عندما تحوزها الشركة الأم أو تعرضها الشركة الأم في الميزانية العمومية الموحدة كحصة أقلية منفصلة عن أسهم رأس المال التي يملكها مساهموها. وبذلك، فإن حصة الأقلية تعتبر جزءاً من رأس المال والاحتياطات.

#### سلاسل التذكرة المختارة

##### الأصول السائلة

١٠٨- مفهوم المرشد عن الأصول السائلة - باعتبارها الأصول المتوفرة لكيان ما للوفاء بمتطلباته النقدية - لا يوجد مقابل له في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وبالتالي، السطور ٣٩ و ٤٠ في الجدول ٤-١، و ٤١ و ٤٢ في الجدول ٣-٤ لا تقابل من الناحية المفاهيمية أي سطور في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ومع ذلك، يمكن الحصول من سلسلة الحسابات الكاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ على تقدير تقريبي للمقياس الأساسي للأصول السائلة بجمع العملة (AF.21)، والودائع القابلة للتحويل (AF.22)، والقروض ذات الآجال "شديدة" القصر (AF.41)، والحسابات المدينة الأخرى (AF.8). ويمكن الحصول على تقدير تقريبي لمقياس أشمل بإضافة الحيازات من الأوراق المالية قصيرة الأجل (ذات آجال الاستحقاق التي تقل عن سنة) عدا الأسهم (AF.31)، وربما حيازات الأسهم وحصص رأس المال الأخرى (AF.5). ويختلف مقياس الأصول السائلة هذان عن المرشد في عدم تغطيتهما لأصول معينة (الودائع غير القابلة للتحويل التي تقل آجال استحقاقها عن ثلاثة شهور والحيازات من الأوراق المالية طويلة الأجل المتداولة في أسواق الأصول السائلة وفي تغطيتهما لعدة أصول ينبغي استبعادها (الأوراق المالية قصيرة الأجل غير القابلة للتداول عدا الأسهم والأصول الأخرى غير القابلة للتداول التي تزيد آجال استحقاقها عن ثلاثة شهور). وبالنسبة لجهات تلقي الودائع، يستبعد المرشد من الأصول السائلة أي مطالبات غير متداولة مستحقة على جهات تلقي الودائع الأخرى.

١٠٩- وتركز المعايير المحاسبية الدولية على السهولة بدرجة أكبر مقارنة بنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وبالنسبة لجهات تلقي الودائع، تقابل البنود التالية في المعيار المحاسبي الدولي ٣٠-١٩ إلى حد بعيد الأصول السائلة في السطر ٤٠ في الجدول ٤-١ في المرشد: النقدية والأرصدة لدى البنك المركزي، وأذون الخزانة والأذون الأخرى القابلة للخصم لدى البنك المركزي، والأوراق المالية الحكومية والأوراق المالية الأخرى المقتناة بغرض المتاجرة، وإيداعات الأسواق باستثناء الإيداعات لدى البنوك الأخرى. غير أنه ينبغي استبعاد إيداعات سوق المال التي تزيد آجال استحقاقها عن ٣ شهور ولا يمكن تحويلها بسهولة إلى نقدية. من ناحية أخرى، ينبغي تضمين الأوراق

المعلومات قد تتوافر للإحصائيين الاقتصاديين من البيانات المصدرية المستخدمة في إعداد الحسابات القومية).

١١٦- ويستلزم المعيار المحاسبي الدولي ٣٢-٤٣ (ط) [IAS 32.52(a)(i)] الإفصاح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي الكشوف المالية في تحديد مدى المخاطر المصاحبة - ضمن أمور أخرى - لمخاطر العملة - مخاطر تقلب قيمة الأدوات المالية نتيجة التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي. ومع ذلك، لا تصف المعايير صيغة المعلومات التي يجب الإفصاح عنها أو مدى التفصيل المطلوب (المعياران ٣٢-٤٤ و ٣٢-٤٥) [٣٢.٥١ - ٣٢.٥٢].

#### المركز الصافي المفتوح بالعملات الأجنبية

١١٧- لا يحتوي نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ على أي مفهوم مقابل. وبموجب المعيار المحاسبي الدولي ٣٠-٤٠، ينبغي على البنوك الإفصاح عن حجم أي انكشافات صافية كبيرة بالعملات الأجنبية.

#### الانكشافات الكبيرة

١١٨- لا يحتوي نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ على مفهوم للانكشافات الكبيرة نظرا لأنه يعنى بالإحصاءات الاقتصادية الكلية وليس بالمخاطر الائتمانية التي تواجهها فرادى الوحدات المؤسسية. وبموجب المعيار المحاسبي الدولي ٣٠-٤٠، ينبغي على البنوك الإفصاح عن أي تركيز كبير في الأصول والخصوم والبنود خارج الميزانية العمومية. وينبغي أن يتم هذا الإفصاح بتقسيم حالات تركيز المخاطر إلى مجموعات حسب المنطقة الجغرافية أو العميل أو القطاع أو حسب ما يلائم ظروف البنك. ويشير المعيار المحاسبي الدولي [IAS 32.83 32-74] إلى أن تحديد حالات التركيز الكبيرة يخضع لتقدير الإدارة مع مراعاة ظروف المشروع ومدينه. ويتضمن الإفصاح عن حالات تركيز مخاطر الائتمان وصفا للسمة المشتركة التي تميز كل حالة تركيز والحد الأقصى للانكشافات لمخاطر الائتمان المصاحبة لجميع الأصول المالية المعترف بها وغير المعترف بها التي تشترك في هذه السمة (المعيار المحاسبي الدولي ٣٢-٧٦) [IAS 32.85].

#### المتأخرات

١١٩- في سلسلة الحسابات الكاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، لا يوجد تعريف منفصل للمتأخرات (السطر ٧٠ من الجدول ألف ٣-٢)، رغم أن مثل هذا البند يمكن إدراجه كبند للتذكرة (الفقرة ١١-١٠١) في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣). ولا يتم تناول المتأخرات في المعايير المحاسبية الدولية.

مقياسا للخصوم قصيرة الأجل يتفق بوجه عام مع تعريف المرشد. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تفصح البنوك عن تقسيم الخصوم (والأصول) إلى مجموعات حسب آجال الاستحقاق ذات الصلة على أساس آجال الاستحقاق المتبقي في تاريخ إعداد الميزانية العمومية حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدية، وذلك وفقا للمعيار المحاسبي الدولي ٣٠-٣٠. وكما في حال الأصول، فإن المعيار المحاسبي الدولي ٣٠-٣٣ يقترح تصنيف الخصوم المالية في خمس مجموعات حسب آجال الاستحقاق.

#### القروض المتعثرة

١١٣- كما هو الحال بالنسبة للأصول السائلة، لا يحتوي نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ على مفهوم مقابل للقروض المتعثرة، حيث تندرج هذه القروض دون تمييز كجزء من القروض (AF.4) في سلسلة الحسابات الكاملة بالنظام، وبالتالي لا يمكن استخلاص رصيدها منه.

١١٤- ويقدم المعيار المحاسبي الدولي ٣٩-١١٠ [IAS 39.58 39.70 -] الإرشادات بشأن تحديد الأصول التي قد تتحول إلى أصول متعثرة، وهو ما يتفق بوجه عام مع المنهج الوارد في المرشد. وبينما يولي المرشد اهتماما أكبر بالمدفوعات المتأخرة التي تتجاوز حدا زمنيا معيناً، تغطي الإرشادات الواردة في المعيار المحاسبي الدولي ٣٩ بشأن التعثر كل من حالات الإخلال الفعلي بالعقد (رغم عدم التوصية بتاريخ محدد للتأخر في التسديد) وأدلة التعثر الأخرى. وإضافة إلى ذلك، يوصي المعيار المحاسبي الدولي ٣٠-٤٣ بأن تفصح البنوك عن (أ) الأسس المحاسبية المستخدمة لتحديد القروض والسلف المتعثرة، (ب) تفاصيل التغيرات في أي من حسابات مخصصات خسائر القروض المتعثرة، (ج) مجموع مخصصات التعثر بتاريخ الميزانية العمومية، و(د) إجمالي قيمة القروض والسلف في الميزانية العمومية التي لا تستحق عليها فائدة. ١٦ وقد يتباين الأساس المستخدم في تحديد توقيت التوقف عن قيد الفائدة فيما بين المؤسسات، كما قد يختلف عن أساس التسعين يوما في المبادئ التوجيهية الواردة في المرشد.

#### الأصول والخصوم المقومة بالعملة الأجنبية

١١٥- لا يورد نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ تعريفا للأصول والخصوم المقومة بالعملة الأجنبية (رغم أن هذه

<sup>١٦</sup> يوصي المعيار ٣٩ بأن يستمر استحقاق الفائدة على القروض الضعيفة بسعر الخصم المستخدم في تقييم الأصل الضعيف (المعيار المحاسبي الدولي ٣٩-١١٦) [IAS 39.63]، بينما يتناول المعيار ٣٠ القروض التي توقف استحقاق الفائدة عليها.



## الملحق الخامس: أمثلة رقمية

### مقدمة

ذلك، فقد وُضعت افتراضات تبسيطية لتجنيد قضايا التوحيد (واحتياجات البيانات الإضافية) المتعلقة بالمراكز المالية والتدفقات بين البنوك التي يعرضها الفصل الخامس. ويتم تخفيف الافتراضات التبسيطية في الأمثلة التالية المتعلقة بالتوحيد في القسم الثالث.

### مجموعة البيانات الأساسية في الحسابات المالية

٣- في هذا المثال، توجد ثلاث مؤسسات لتلقي الودائع تعمل في الاقتصاد. ولا توجد بين هذه المؤسسات علاقات مالية وليس لديها فروع خارجية أو استثمارات في شركات تابعة أو شركات مرتبطة خارجية.<sup>١</sup> ويعرض الجدولان ألف ١-٥ وألف ٢-٥ الكشوف المالية في نهاية الفترة (حسابات الدخل والميزانية العمومية) لجهات تلقي الودائع الثلاثة المقيمة، إلى جانب الكشوف المجمعة للدخل والميزانيات العمومية.

٤- وتمنح جهات تلقي الودائع الثلاثة القروض للمقيمين في الاقتصاد المحلي، غير أن التخصيص القطاعي يختلف. وتمنح كل منها أيضا بعض القروض لغير المقيمين، ويرفع تقرير عن التوزيع الجغرافي في شكل ملحق للميزانية العمومية. ويتمثل المصدر الرئيسي للتمويل في ودائع المقيمين (بخلاف البنوك) في الاقتصاد المحلي، غير أن مؤسستي تلقي الودائع الثانية والثالثة جمعتا أيضا بعض المبالغ الكبيرة عن طريق إصدار سندات دين. وتستخدم المؤسسات الثلاثة أدوات المشتقات المالية لكنها تقتصر على مبادلات أسعار الفائدة. وعلى جانب الدخل والمصروفات، يُعد أداء جهة تلقي الودائع الأولى أضعف من أداء المؤسستين الآخرين، حيث سجلت صافي دخل صفري خلال الفترة.

### حساب مجموعة البيانات الأساسية لمؤشرات السلامة المالية

٥- وفقا للإرشادات الواردة في الفصل السادس ومجموعة البيانات الأساسية للحسابات المالية، يعرض الجدول ألف ٣-٥ مؤشرات السلامة المالية المتفق عليها على مستوى القطاع

<sup>١</sup> كما سبق الإشارة، من غير المحتمل أن تكون هذه الافتراضات صحيحة في الواقع العملي، حيث إنه من المتوقع وجود علاقات مالية بين جهات تلقي الودائع ومؤسسات أخرى لتلقي الودائع في الكيانات المبلغة.

١- يقدم هذا الملحق سلسلة من الأمثلة الرقمية التي توضح أهم مفاهيم الإعداد والمفاهيم المنهجية الواردة في المرشد، كما يقدم الإرشادات بشأن كيفية حساب مؤشرات السلامة المالية. وترد هذه الأمثلة في مجموعات موزعة على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: مجموعة البيانات الأساسية التي تحتوي على كشوف الدخل والمصروفات والميزانيات العمومية، وتُعرض بغرض إيضاح كيفية حساب مؤشرات السلامة المالية المتفق عليها.

القسم الثاني: القواعد المحاسبية لكل من (١) مكاسب وخسائر الأدوات المالية، و(٢) الدخل من الفائدة على القروض المتعثرة.

القسم الثالث: التوحيد والقضايا القطاعية المصاحبة ومنها (١) مجموعة البيانات الأساسية الموسعة، و(٢) توحيد بيانات رأس المال القطاعي، و(٣) حساب الشهرة التجارية في رأس المال القطاعي.

ورغم تركيز هذه الأمثلة على قطاع جهات تلقي الودائع، يمكن تطبيقها على قطاعات اعتبارية أخرى.

القسم الرابع: حساب مؤشرات السلامة المالية للشركات غير المالية

### القسم الأول: مجموعة البيانات الأساسية

#### خلفية

٢- لإيضاح المبادئ المطبقة، تُعرض لاحقا مجموعة البيانات الأساسية المتعلقة بالدخل والنفقات، والميزانية العمومية، وبنود التذكرة المصاحبة لها، وهي البيانات التي تُستخدم لحساب مؤشرات السلامة المالية. ومجموعة البيانات المعروضة تتسق مع الإرشادات الواردة في الفصل الرابع والفصل السادس. ومع

الجدول الف-٥: الدخل والمصروفات: جهات تلقي الودائع - البيانات المجمعة<sup>١</sup>

(بملايين الدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

جهة تلقي الودائع <sup>١</sup> أ	جهة تلقي الودائع <sup>٢</sup> ب	جهة تلقي الودائع <sup>٣</sup> ج	أ + ب + ج
٤٠٠	٨٠٠	٣٠٠	١,٥٠٠
٤٠٠	٨٠٠	٣٠٠	١,٥٠٠
—	—	—	—
١٠٠	١٤٠	١٠٠	٣٤٠
٣٠٠	٦٦٠	٢٠٠	١,١٦٠
٢٥٠	٧٠٠	٤٠٠	١,٣٥٠
١١٠	٣٠٠	٢٠٠	٦١٠
٥٠	١٠٠	١٠٠	٢٥٠
٥٠	١٤٠	٢٠	٢١٠
٥٠	١٦٠	٨٠	٢٨٠
٥٥٠	١,٣٦٠	٦٠٠	٢,٥١٠
٥٠٠	٦٠٠	١٥٠	١,٢٥٠
٣٠٠	٣٠٠	١٠٠	٧٠٠
٢٠٠	٣٠٠	٥٠	٥٥٠
٥٠	٨٠	١٠	١٤٠
٥٠	٨٠	١٠	١٤٠
—	—	—	—
—	٦٨٠	٤٤٠	١,١٢٠
—	—	—	—
—	٢٧٢	١٧٦	٤٤٨
—	٤٠٨	٢٦٤	٦٧٢
—	٣٠٠	١٤٠	٤٤٠
—	١٠٨	١٢٤	٢٣٢

١- للاطلاع على وصف لكل من البنود ارجع إلى الفصل الرابع.

كيفية تطبيق توصيات المرشد وتظهر حالات عدم التماثل التي قد تنشأ على مستوى القطاع نتيجة عدم الاتساق في الإبلاغ بهذه المكاسب والخسائر.

## المثال ١

٧- يوضح هذا المثال، الوارد في الجدولين ألف ٥-٤ وألف ٥-٥، منهج المرشد لقيود المكاسب والخسائر غير المتحققة من الأدوات المتداولة، كما يظهر الأثر الناتج عن تطبيق منهج مختلف بمرور الوقت.

٨- وفي هذا المثال، تشتري مؤسستي تلقي الودائع ١ و ٢ أصل مالي متداول خلال الفترة ١ بسعر شراء ١٠٠. تعيد جهة تلقي الودائع ١ تقييم الأصل بسعر السوق في نهاية كل فترة وتسجل خسائر غير متحققة خلال الفترتين ٢ و ٣ في بيان الدخل. يباع الأصل خلال الفترة ٤ وتسجل جهة تلقي الودائع ١ مكسبا يبلغ ٥ خلال هذه الفترة. يتوافق هذا المنهج مع توصيات المرشد. لذا، وكما يتضح من الجدول ألف ٥-٤، تسجل إيرادات محتجزة

ويعرضها أيضا - لأغراض الإيضاح - لكل بنك على حدة. وعلاوة على ذلك، توضح قيمة بسط ومقام كل مؤشر من مؤشرات السلامة المالية حيثما يقتضي الأمر ذلك. ونظرا لعدم وجود علاقات مالية بين جهات تلقي الودائع الثلاثة المقيمة، يمكن حساب مؤشرات السلامة المالية على المستوى القطاعي باستخدام البيانات المجمعة لكشوف الدخل والميزانيات العمومية الموضحة في الجدولين ألف ٥-١ وألف ٥-٢، دون الحاجة لإجراء تعديلات التوحيد على المستوى القطاعي التي تم مناقشتها في الفصل الخامس. وحيث إن جهات تلقي الودائع لا تقوم بعمليات خارجية، فإن إعداد مؤشرات السلامة المالية على أساس محلي يُعد كافيا بالنسبة لهذا الاقتصاد.

## القسم الثاني: القواعد المحاسبية

معالجة مكاسب وخسائر الأدوات المالية في كشوف الدخل والمصروفات

٦- يوصي المرشد بإدراج مكاسب وخسائر الأدوات المالية المعدلة بالقيمة السوقية أو القيمة العادلة في بيان الدخل والمصروفات خلال الفترة التي تنشأ فيها. وفيما يلي أمثلة رقمية توضح

الجدول ٥-٢ الميزانيات العمومية: جهات تلقي الودائع - البيانات المجمعة<sup>١</sup>  
(بملايين الدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك).

مجموع أ + ب + ج	جهة تلقي الودائع ٣ ج	جهة تلقي الودائع ٢ ب	جهة تلقي الودائع ١ أ	
				الميزانيات العمومية
٣٨,١٠١	٧,٤٥٠	١٨,٢٠١	١٢,٤٥٠	١٤- مجموع الأصول (= ١٦+١٥= ٣١)
١,٣٠٠	٣٠٠	٥٠٠	٥٠٠	١٥- الأصول غير المالية
٣٦,٨٠١	٧,١٥٠	١٧,٧٠١	١١,٩٥٠	١٦- الأصول المالية (= ١٧ إلى ٢٢)
٢٨,٤٥٠	٥,٣٥٠	١٣,٩٠٠	٩,٢٠٠	١٧- العملة والودائع ٢٠٠٢٠٠ ١٠٠
٢٩,٢٥٠	٥,٦٠٠	١٤,٤٠٠	٩,٢٥٠	١٨- القروض (بعد خصم المخصصات المحددة)
٢,٥٠٠	٦٠٠	٩٠٠	١,٠٠٠	(١) إجمالي القروض
—	—	—	—	(١-١) القروض بين البنوك
٢,٥٠٠	٦٠٠	٩٠٠	١,٠٠٠	(١-١) المقيمين
٢٦,٧٥٠	٥,٠٠٠	١٣,٥٠٠	٨,٢٥٠	(٢-١) غير المقيمين
—	—	—	—	(٢-١) القروض بخلاف ما بين البنوك
٧,٤٠٠	٢,٠٠٠	٥,٠٠٠	٤٠٠	(١-٢-١) البنك المركزي
٢,٥٠٠	—	٢,٠٠٠	٥٠٠	(٢-٢-١) الحكومة العامة
٩,٠٠٠	—	٢,٠٠٠	٧,٠٠٠	(٣-٢-١) الشركات المالية الأخرى
٥,٣٥٠	٢,٥٠٠	٢,٥٠٠	٣٥٠	(٤-٢-١) الشركات غير المالية
٢,٥٠٠	٥٠٠	٢,٠٠٠	—	(٥-٢-١) القطاعات المحلية الأخرى
٨٠٠	٢٥٠	٥٠٠	٥٠	(٦-٢-١) غير المقيمين
٦,٥٥٠	١,٣٠٠	٣,٠٠٠	٢,٢٥٠	(٢) المخصصات المحددة
٦٠٠	٢٠٠	٣٠١	١٠٠	١٩- سندات الدين
١٠٠	—	١٠٠	—	٢٠- الأسهم وحصص رأس المال
٣٤,٤٠١	٦,٨٥٠	١٦,٥٠١	١١,٠٥٠	٢٢- الأصول الأخرى
٢٧,٠٥٠	٥,١٥٠	١١,٧٠٠	١٠,٢٠٠	٢٣- الخصوم (= ٢٩+٢٨)
٢٥,٠٥٠	٣,٦٥٠	١١,٢٠٠	١٠,٢٠٠	٢٤- العملة والودائع
٢,٠٠٠	١,٥٠٠	٥٠٠	—	(١) ودائع العملاء
—	—	—	—	(٢) الودائع بين البنوك
٢,٠٠٠	١,٥٠٠	٥٠٠	—	(١-٢) المقيمين
—	—	—	—	(٢-٢) غير المقيمين
٦٥٠	١٥٠	٣٠٠	٢٠٠	(٣) العملات والودائع الأخرى
٤,٩٠٠	١,٥٠٠	٣,٠٠٠	٤٠٠	٢٥- القروض
١,١٠١	٥٠	٨٠١	٢٥٠	٢٦- سندات الدين
٣٣,٧٠١	٦,٨٥٠	١٥,٨٠١	١١,٠٥٠	٢٧- الخصوم الأخرى
٧٠٠	—	٧٠٠	—	٢٨- الدين (= ٢٤+٢٥+٢٧)
٣,٧٠٠	٦٠٠	١,٧٠٠	١,٤٠٠	٢٩- المشتقات المالية
٢,٨٢٠	٥٠٠	١,١٦٠	١,١٦٠	٣٠- رأس المال والاحتياطيات
٣٨,١٠١	٧,٤٥٠	١٨,٢٠١	١٢,٤٥٠	(١) رأس المال بالمعنى الضيق
				٣١- مجموع الميزانية العمومية (= ٣٠+٣١= ١٤)
				سلاسل التذكرة
				السلاسل الأخرى المطلوبة لحساب مؤشرات السلامة المالية المتفق عليها
				السلاسل المصدرة الرقابية
٢,٦٠٠	٥٠٠	١,٢٠٠	٩٠٠	٣٢- طبقة رأس المال الأولى
١,٢٢٠	٣١٦	٦٠٤	٣٠٠	٣٣- طبقة رأس المال الثانية
—	—	—	—	٣٤- طبقة رأس المال الثالثة
—	—	—	—	٣٥- الخصومات المفروضة من الأجهزة الرقابية
٣,٨٢٠	٨١٦	١,٨٠٤	١,٢٠٠	٣٦- مجموع الموارد الرأسمالية الصافية
٢٥,٥٢٠	٤,٢٢٠	١٢,٨٠٠	٨,٥٠٠	(من البند ٣٢ إلى البند ٣٤ ناقص البند ٣٥)
٦	١	٢	٣	٣٧- الأصول المرجحة بالمخاطر
				٣٨- عدد الاكتشافات الكبيرة
				سلاسل تقدم مزيد من التحليل
				للميزانية العمومية
٤,٠٠٠	٥٠٠	٢,٥٠٠	١,٠٠٠	٣٩- الأصول السائلة (المقياس الأساسي)
٥,١٥٠	٧٠٠	٢,٧٠٠	١,٧٥٠	٤٠- الأصول السائلة (المقياس الواسع)
١٨,٠٥٠	٢,٠٠٠	١٠,٠٥٠	٦,٠٠٠	٤١- الخصوم قصيرة الأجل
١,٠٩٣	٣٤٠	٦٦٠	٩٣	٤٢- القروض المتعثرة
٣,٣٥٠	٢,٠٠٠	١,٠٠٠	٣٥٠	٤٣- القروض العقارية السكنية
٢,٠٠٠	—	٢,٠٠٠	—	٤٤- القروض العقارية التجارية
راجع الملحق	راجع الملحق	راجع الملحق	راجع الملحق	٤٥- التوزيع الجغرافي للقروض
٤,٦٠٠	٦٠٠	٣,٠٠٠	١,٠٠٠	٤٦- القروض بالعملة الأجنبية

الجدول ألف ٥-٢ (تتمة)

مجموع أ + ب + ج	جهة تلقي الودائع ٣ ج	جهة تلقي الودائع ٢ ب	جهة تلقي الودائع ١ أ	
٥,٢٠٠	١,٥٠٠	٢,٥٠٠	١,٢٠٠	٤٧- الخصوم بالعملة الأجنبية
٦٠١	٢٠٠	٣٠١	١٠٠	٤٨- المركز الصافي المفتوح في حصص الملكية
(٦٠٠)	(٩٠٠)	٥٠٠	(٢٠٠)	٤٩- المركز الصافي المفتوح بالعملة الأجنبية للبنود المدرجة في الميزانية العمومية
(٦٠٠)	(٩٠٠)	٥٠٠	(٢٠٠)	سلاسل البيانات المرتبطة بالميزانية العمومية
١,٢٠٠	—	٥٠٠	٧٠٠	٥٠- مجموع المراكز المفتوحة الصافية بالعملة الأجنبية
—	—	—	—	٥١- انكشافات كبرى جهات تلقي الودائع لأكبر الكيانات في الاقتصاد
—	—	—	—	٥٢- الانكشافات للكيانات المنتسبة والأطراف المقابلة "المرتبطة" الأخرى
ملحق				
التوزيع الجغرافي للقروض				
٥,٠٠٠	١,١٠٠	٢,٩٠٠	١,٠٠٠	مجموع القروض لغير المقيمين
٣,١٠٠	٦٠٠	٢,٠٠٠	٥٠٠	الاقتصادات المتقدمة
—	—	—	—	المناطق باستثناء الاقتصادات المتقدمة
٤٥٠	—	٢٠٠	٢٥٠	إفريقيا
—	—	—	—	منها: إفريقيا جنوب الصحراء
١,٤٥٠	٥٠٠	٧٠٠	٢٥٠	آسيا
—	—	—	—	أوروبا
—	—	—	—	منها: الاتحاد السوفيتي السابق، بما في ذلك روسيا
—	—	—	—	الشرق الأوسط
—	—	—	—	نصف الكرة الغربي

١- للاطلاع على وصف لكل من البنود المنفصلة، ارجع إلى الفصل الرابع.

الودائع ٢ أعلى نظرا لارتفاع الدخل عن المستوى الذي كان سيبلغه إذا ما تم قيد الخسارة غير المتحققة في بيان الدخل.

#### المثال ٢

١١- يوضح الجدول ألف ٥-٦ كيف يؤدي استبعاد المكاسب والخسائر غير المتحققة من الأدوات المتداولة من بيان الدخل إلى إخفاء طبيعة نشاط جهة تلقي الودائع.

١٢- تقوم كل من جهة تلقي الودائع ١ وجهة تلقي الودائع ٢ بشراء أداة متداولة، وإعادة تقييم هذه الأداة بسعر السوق. وبينما تقوم جهة تلقي الودائع ١ بقيد المكاسب والخسائر غير المتحققة في بيان الدخل كما يوحي المرشد، فإن جهة تلقي الودائع ٢ لا تقوم بذلك. ورغم أن كلا المؤسستين لديهما دخلا آخرًا مقدراه ٥ في كل فترة، فإن جهة تلقي الودائع ١ لديها دخلا صافيا أعلى وأكثر تقلبا من صافي دخل جهة تلقي الودائع ٢. وفي كل فترة، يمكن متابعة الأهمية النسبية لنشاط الأدوات المتداولة في إيرادات جهة تلقي الودائع ١ إلى جانب متابعة احتمال زيادة التقلبات. وفي المقابل، يخفي صافي دخل جهة تلقي الودائع ٢ مدى قيام هذه المؤسسة بالاستثمار في أداة قد تكون متقلبة، مما يزيد احتمال

أقل في الفترتين ٢ و ٣ عندما تنشأ خسائر غير متحققة، ويسجل مكسب بسيط في الفترة ٤ عندما يباع الأصل.

٩- وفي المقابل، عندما تعيد جهة تلقي الودائع ٢ تقييم الأصل بأسعار السوق في نهاية كل فترة، فإنها لا تسجل سوى المكاسب (الخسائر) المتحققة في بيان الدخل. وتسجل المكاسب (الخسائر) غير المتحققة في تعديل التقييم في حساب رأس المال والاحتياطيات - كقيد مقابل للزيادة في قيمة الأداة في الميزانية العمومية. يباع الأصل خلال الفترة ٤ بخسارة (تراكمية) تبلغ ٢٥، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات المحتجزة في هذه الفترة. وكما يتضح من الجدول ألف ٥-٤، لا تسجل جهة تلقي الودائع ٢ الخسارة المتراكمة خلال عدة فترات إلا في الفترة ٤، وهي الفترة التي ارتفعت فيها قيمة الأداة بالفعل. ولم تنعكس خسائر الفترات السابقة في بيان الدخل.

١٠- بالنسبة لجهة تلقي الودائع ٢، يبين الجدول ألف ٥-٥ أثر عدم قيد المكاسب (الخسائر) غير المتحققة في بيان الدخل على مجموعة مختارة من مؤشرات السلامة المالية مقارنة باتباع توصيات المرشد كما فعلت جهة تلقي الودائع ١. ففي الفترة ٢ على سبيل المثال، يكون العائد على الأصول بالنسبة لجهة تلقي



الجدول ألف ٣-٥ (تتمة)

المستوى القطاعي	جهة تلقي الودائع ٣	جهة تلقي الودائع ٢	جهة تلقي الودائع ١	
—	—	—	—	البنك المركزي [السطر ١٨ (١-٢-١) مقسوم على السطر ١٨(١)]
%٩	—	%١٤	%٥	الشركات المالية الأخرى [السطر ١٨ (٣-٢-١) مقسوم على السطر ١٨(١)]
%٣١	—	%١٤	%٧٦	الشركات غير المالية [السطر ١٨ (٤-٢-١) مقسوم على السطر ١٨(١)]
%١٨	%٤٥	%١٧	%٤	القطاعات المحلية الأخرى [السطر ١٨ (٧-٢-١) مقسوم على السطر ١٨(١)]
%٢٥	%٣٦	%٣٥	%٤	الحكومة [السطر ١٨ (٢-٢-١) مقسوم على السطر ١٨(١)]
%١٧	%٢٠	%٢٠	%١١	غير المقيمين [السطر ١٨ (٢-١-١) زائد (٦-٢-١) مقسوم على ١٨(١)]
%١١	%٣٦	%٧	%٤	نسبة القروض العقارية السكنية إلى مجموع القروض البسيط [السطر ٤٤]
٣,٣٥٠	٢,٠٠٠	١,٠٠٠	٣٥٠	المقام [السطر ١٨(١)]
٢٩,٢٥٠	٥,٦٠٠	١٤,٤٠٠	٩,٢٥٠	نسبة القروض العقارية التجارية إلى مجموع القروض البسيط [السطر ٤٤]
%٧	—	%١٤	—	المقام [السطر ١٨(١)]
٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	—	—	نسبة التوزيع الجغرافي للقروض إلى مجموع القروض (النسب المئوية للمجموع)
٢٩,٢٥٠	٥,٦٠٠	١٤,٤٠٠	٩,٢٥٠	[البنود الملحقه مقسومة على السطر ١٨(١)]
%٨٣	%٨٠	%٨٠	%٨٩	الاقتصاد المحلي
%١١	%١١	%١٤	%٥	الاقتصادات المتقدمة
—	—	—	—	المناطق باستثناء الاقتصادات المتقدمة
%٢	%٠	%١	%٣	إفريقيا
—	—	—	—	منها: إفريقيا جنوب الصحراء
%٥	%٩	%٥	%٣	آسيا
—	—	—	—	أوروبا
—	—	—	—	منها: الاتحاد السوفيتي السابق، بما في ذلك روسيا
—	—	—	—	الشرق الأوسط
—	—	—	—	نصف الكرة الغربي
%١٦	%١١	%٢١	%١١	نسبة القروض المقومة بالعملة الأجنبية إلى مجموع القروض البسيط [السطر ٤٦]
٤,٦٠٠	٦٠٠	٣,٠٠٠	١,٠٠٠	المقام [السطر ١٨(١)]
٢٩,٢٥٠	٥,٦٠٠	١٤,٤٠٠	٩,٢٥٠	نسبة الخصوم المقومة بالعملة الأجنبية إلى مجموع الخصوم البسيط [السطر ٤٧]
%١٥	%٢٣	%١٥	%١١	المقام [السطر ٢٣ ناقص السطر ٢١]
٥,٢٠٠	١,٥٠٠	٢,٥٠٠	١,٢٠٠	مؤشرات السلامة المالية القائمة على الدخل والمصرفيات
٣٣,٨٠١	٦,٦٥٠	١٦,٣٠١	١٠,٨٥٠	نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل*
%٤٦	%٣٣	%٤٩	%٥٥	البسيط [السطر ٣]
١,١٦٠	٢٠٠	٦٦٠	٣٠٠	المقام [السطر ٥]
٢,٥١٠	٦٠٠	١,٣٦٠	٥٥٠	نسبة دخل التداول إلى مجموع الدخل البسيط [السطر ٢(٤)]
%١٠	%١٧	%٧	%٩	المقام [السطر ٥]
٢٥٠	١٠٠	١٠٠	٥٠	نسبة المصرفيات بخلاف الفوائد إلى مجموع الدخل*
٢,٥١٠	٦٠٠	١,٣٦٠	٥٥٠	البسيط [السطر ٦]
%٥٠	%٢٥	%٤٤	%٩١	المقام [السطر ٥]
١,٢٥٠	١٥٠	٦٠٠	٥٠٠	نسبة مصرفيات العاملين إلى المصرفيات بخلاف الفوائد البسيط [السطر ٥]
٢,٥١٠	٦٠٠	١,٣٦٠	٥٥٠	البسيط [السطر ٦]
%٥٦	%٢٧	%٥٠	%٦٠	نسبة مصرفيات العاملين إلى المصرفيات بخلاف الفوائد البسيط [السطر ٦(١)]
٧٠٠	١٠٠	٣٠٠	٣٠٠	المقام [السطر ٦]
١,٢٥٠	١٥٠	٦٠٠	٥٠٠	المقام [السطر ٦]

\* مؤشرات السلامة المالية الأساسية

<sup>١</sup> للاطلاع على خصائص مؤشرات السلامة المالية الأساسية، راجع الفصل السادس.

<sup>٢</sup> توضح مجموعتان لنسب رأس المال: المجموعة الأولى تستخدم طبقة رأس المال الأولى (باستثناء مؤشر السلامة المالية الخاص بالقروض المتعثرة بعد خصم المخصصات كنسبة من رأس المال، والتي تستخدم مجموع رأس المال التنظيمي)، والمجموعة الثانية تستخدم مجموع رأس المال والاحتياطيات.

<sup>٣</sup> الإشارات إلى أرقام السطور والملاحق هي للأرقام التي وردت في الجدول ألف ٣-٥.

<sup>٤</sup> بنود البيانات المبينة للبسط هي صافي الدخل قبل البنود الاستثنائية والضرائب. وكما هو موضح في الفصل السادس، قد يتم بدلا من ذلك - أو بالإضافة إليه - استخدام صافي الدخل بعد البنود الاستثنائية والضرائب (السطر ١١) كبسط.

<sup>٥</sup> ينبغي أن يتمثل المقام في متوسط قيمة رأس المال خلال الفترة بدلا من قيمته في نهاية الفترة.

<sup>٦</sup> ينبغي أن يتمثل المقام في متوسط قيمة الأصول خلال الفترة بدلا من قيمتها في نهاية الفترة.

## الجدول ألف ٥-٤: قيد مكاسب وخسائر الأدوات المتداولة الحالة ١

جهة تلقي الودائع ٢		جهة تلقي الودائع ١		السعر	
مركز رأس المال (مجموع)	Δ التغيير في صافي الدخل	مركز رأس المال (مجموع)	Δ التغيير في صافي الدخل		
١,٧٠٠	—	١,٧٠٠	—	١٠٠	نهاية الفترة ١
١,٦٩٠	—	١,٦٩٠	١٠-	٩٠	نهاية الفترة ٢
١,٦٧٠	—	١,٦٧٠	٢٠-	٧٠	نهاية الفترة ٣
١,٦٧٥	٢٥-	١,٦٧٥	٥	٧٥	نهاية الفترة ٤

## الجدول ألف ٥-٦: قيد مكاسب وخسائر الأدوات المتداولة: الحالة ٣

جهة تلقي الودائع ١		جهة تلقي الودائع ٢	
Δ التغيير في صافي الدخل	منه: مكاسب (خسائر) المتاجرة	Δ التغيير في صافي الدخل	منه: مكاسب (خسائر) المتاجرة
—	—	—	—
٣٠	٢٥	٥	٥
٤٠	٣٥	٥	٥
١٥-	٢٠-	٥	٥

وقوع "مفاجآت" عند بيع هذه الأداة وتحقيق مكاسب حيازة كلية أو خسائر حيازة كلية من هذه الأداة دفعة واحدة.

## المثال ٣

١٣- يوضح الجدول ألف ٥-٧ مشاكل الاتساق داخل القطاع إذا اعتمدت جهات تلقي الودائع مناهج مختلفة لقيد المكاسب والخسائر المتحققة من الأدوات المتداولة.

١٤- في هذا المثال، تقوم كل من جهة تلقي الودائع ١ وجهة تلقي الودائع ٢ بشراء أصل مالي متداول خلال الفترة ١ بسعر ١٠٠. وتسجل المؤسساتان في العمودين الأول والثاني من الجدول ألف ٥-٧ مكاسب (خسائر) الأصل وفقا لتوصيات المرشد. لذلك، تسجل المؤسساتان نفس القيود في كشوف الدخل والميزانيات العمومية الخاصة بكل منهما بصرف النظر عن بيع الأصل (كما تفعل جهة تلقي الودائع ٢ في الفترة ٤) أو الاحتفاظ به (كما تفعل

جهة تلقي الودائع ١)، وبصرف النظر عما إذا كان الأصل مقيّد في دفتر المتاجرة أم في دفتر الاستثمار. والتغيرات في صافي الدخل على مستوى القطاع تعكس الخسائر (المكاسب) غير المتحققة في مؤسستي تلقي الودائع خلال الفترة التي تنشأ فيها، كما تعكس أيضا ضعف وضع رأس المال بالنسبة للقطاع.

١٥- والآن، بافتراض أن جهة تلقي الودائع ٢ لا تسجل إلا المكاسب (الخسائر) المتحققة في بيان الدخل (جهة تلقي الودائع ٢\* في العمود الرابع من الجدول ألف ٥-٧). وعند بيع الأصل في الفترة ٤، تسجل جهة تلقي الودائع ٢\* خسارة قدرها ٢٥ في بيان الدخل عن هذه الفترة. غير أن جهة تلقي الودائع ١ سجلت هذه الخسائر في فترات سابقة عند نشوئها، وبالتالي تنشأ حالات عدم تماثل عند تجميع البيانات لاستخراج بيانات صافي الدخل على مستوى القطاع، مما يضعف التناسق بين البيانات على مستوى القطاع في العمود الخامس من الجدول ألف ٥-٧.

١٦- وعلاوة على ذلك، بافتراض أن جهة تلقي الودائع ١ لا تسجل أيضا - مثلها مثل جهة تلقي الودائع ٢\* - سوى المكاسب (الخسائر) المتحققة في بيان الدخل، لكنها لا تتبع الأصل (جهة تلقي الودائع ١\* في العمود السادس من الجدول ألف ٥-٧). ورغم أن مؤسستي تلقي الودائع ١\* و٢\* تستخدمان نفس منهج القيد، توجد حالات عدم تماثل في قياس صافي الدخل - حيث تسجل إحدى المؤسساتين خسارة بينما لا تسجل الأخرى شيئا - بين مؤسستي تلقي الودائع، مما يضعف أيضا التناسق بين البيانات على مستوى القطاع (العمود السابع من الجدول ألف ٥-٧).

١٧- ويتضح أثر هذه المناهج المختلفة على البيانات على المستوى القطاعي وبالتالي على أي تحليل. فعلى سبيل المثال، عند اتباع مؤسستي تلقي الودائع لتوصيات المرشد، تتوقف

## الجدول ألف ٥-٥: قيد مكاسب وخسائر الأدوات المتداولة: الحالة ٢

اختلاف مؤشرات السلامة المالية في جهة الودائع ٢ عنها في جهة تلقي الودائع ١			
مؤشرات السلامة المالية	الفترة ٢	الفترة ٣	الفترة ٤
العائد على أسهم رأس المال	أعلى	أعلى	أقل
العائد على الأصول	أعلى	أعلى	أقل
نسبة هامش الفائدة	أقل	أقل	أعلى
إلى إجمالي الدخل	أقل	أقل	أعلى
نسبة مكاسب (خسائر) المتاجرة إلى مجموع الدخل	أعلى	أعلى	أقل
نسبة المصروفات بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل	أقل	أقل	أعلى

الجدول ألف-٧: قيد مكاسب وخسائر الأدوات المتداولة : الحالة ٤

مجموع القطاع الفرعي (مؤسستا تلقي الودائع ١ + ٢)*	جهة تلقي الودائع ١* <sup>١</sup>	مجموع القطاع الفرعي (مؤسستا تلقي الودائع ١ + ٢)*	جهة تلقي الودائع ٢* <sup>٢</sup>	مجموع القطاع الفرعي (مؤسستا تلقي الودائع ١ + ٢)	جهة تلقي الودائع ٢	جهة تلقي الودائع ١	السعر
العمود ٧	العمود ٦	العمود ٥	العمود ٤	العمود ٣	العمود ٢	العمود ١	
Δ تغير صافي الدخل	Δ تغير صافي الدخل	Δ تغير صافي الدخل	Δ تغير صافي الدخل	Δ تغير صافي الدخل	Δ تغير صافي الدخل	Δ تغير صافي الدخل	
—	—	—	—	—	—	—	١٠٠
—	—	١٠-	—	٢٠-	١٠-	١٠-	٩٠
—	—	٢٠-	—	٤٠-	٢٠-	٢٠-	٧٠
٢٥-	—	٢٠-	٢٥-	١٠	٥	٥	٧٥
—	—	٥-	—	٥-	—	٥-	٧٠

١٩- تقوم جهة تلقي الودائع ٢ بشراء أداة دين متداولة صادرة من جهة تلقي الودائع ١ في الفترة ١. وتقوم كل من المؤسستين بإعادة تقييم الأداة بسعر السوق وقيد المكاسب والخسائر غير المتحققة في بيان الدخل في كل فترة، وهو ما يتفق مع توصيات المرشد. ونتيجة لذلك، تسجل كل من المؤسستين قيدا مساويا ومقابلا في بيان الدخل الخاص بها، مما يضمن عدم تأثر صافي الدخل (ورأس المال) على مستوى القطاع بالمطالبات المستحقة لإحدى المؤسستين في الكيانات المبلغة على الجهة الأخرى.

٢٠- وإذا افترضنا الآن أن جهة تلقي الودائع ١ لا تسجل المكاسب (الخسائر) غير المتحققة من التزامات ديونها (جهة تلقي الودائع ١\* في العمود الرابع من الجدول ألف ٥-٨)، فسوف يؤدي ذلك إلى اتباع مناهج قيد غير متماثلة وزيادة صافي دخل القطاع لأن القطاع سجل ارتفاعا في القيمة ناشئا عن مطالبات مستحقة عليه هو ذاته، كما هو موضح في العمود الخامس من الجدول ألف ٥-٨.

الخسائر في الفترة الرابعة وتحدث زيادة طفيفة في الدخل نتيجة لتحسن الأسعار في السوق. وفي المقابل، عندما لا يقوم بقيد المكاسب والخسائر عند تحققها سوى مؤسسة واحدة لتلقي الودائع، فإن حجم الخسائر المسجلة في الفترة الرابعة يظل هو نفسه الحجم المسجل في الفترة الثالثة رغم التحسن الطفيف في أسعار السوق. وعندما لا تسجل المؤسستان المكاسب والخسائر إلا عند تحققها، لا تظهر أدلة على أي تدهور في الأداء حتى الربع الأخير، مما يزيد احتمالات وقوع المفاجأة عند قيد الخسائر.

## المثال ٤

١٨- يوضح الجدول ألف ٥-٨ المشاكل التي يمكن أن تنشأ للبيانات على المستوى القطاعي إذا ما قامت مؤسسة لتلقي الودائع بقيد مكاسب وخسائر دينها الذاتي المتداول بأسلوب مختلف عن أسلوب جهة تلقي الودائع التي تمتلك هذا الدين.

الجدول ألف-٨: قيد مكاسب وخسائر الأدوات المتداولة : الحالة ٥

مجموع القطاع الفرعي (مؤسستا تلقي الودائع ١ + ٢)	جهة تلقي الودائع ١* <sup>١</sup>	مجموع القطاع الفرعي (مؤسستا تلقي الودائع ١ + ٢)	جهة تلقي الودائع ٢	جهة تلقي الودائع ١	السعر
العمود ٥	العمود ٤	العمود ٣	العمود ٢	العمود ١	
Δ تغير صافي الدخل	Δ تغير صافي الدخل	Δ تغير صافي الدخل	Δ تغير صافي الدخل	Δ تغير صافي الدخل	
—	—	—	—	—	٩٠
١٠	صفر	صفر	١٠	١٠-	١٠٠
١٠	صفر	صفر	١٠	١٠-	١١٠
٥	صفر	صفر	٥	٥-	١١٥



## معالجة الفائدة المستحقة على القروض المتعثرة

٢١- يوصي المرشد بأن تستحق الفائدة باستمرار على القروض ما لم تكن القروض متعثرة. وتُعرض لاحقاً أمثلة رقمية توضح كيفية تطبيق توصيات المرشد بشأن استحقاق الفائدة على القروض، ولاسيما على القروض المتعثرة.

**المثال الأول: القرض يعمل بانتظام حتى تاريخ الاستحقاق، كما هو متصور في العقد ( السيناريو الأساسي )**

٢٢- كنقطة مرجعية، يوضح الجدول ألف ٥-٩ القيود التي تُدرج تحت الدخل من الفائدة في بيان الدخل وتلك التي تُدرج تحت القروض في كشف الميزانية العمومية لمؤسسة تلقي ودائع دائنة عند انتظام عمل قرض ما حتى تاريخ الاستحقاق كما هو متصور بموجب العقد. وفي كل شهر، يسجل مبلغ الفائدة الذي استحق كدخل فائدة في بيان الدخل مع قيد مقابل لزيادة القيمة القائمة للقرض في الميزانية العمومية. وعند تسديد الفائدة، كل ثلاثة شهور في هذا المثال، تزيد الأرصدة النقدية لدى جهة تلقي الودائع بمقدار ٣ وينخفض مبلغ القرض القائم بمقدار ٣ ليصل إلى ١٠٠. وإذا كانت جهة تلقي الودائع تُعد البيانات على أساس ربع سنوي فقط، لن تكون هناك سوى قيود استحقاق الفائدة بمبلغ ٣ وزيادة الأرصدة النقدية بمبلغ ٣.

**المثال الثاني: القرض يصنف كقرض متعثر، ولكن الفائدة تُحصل لاحقاً**

٢٣- يوضح الجدول ألف ٥-١٠ القيود التي تُدرج تحت الدخل من الفائدة ومخصصات خسائر القروض في بيان الدخل وتلك التي تُدرج تحت القروض في كشف الميزانية العمومية، وذلك عندما تقوم مؤسسة لتلقي الودائع بتصنيف قرض ما كقرض متعثر،

ولكن المدفوعات المستحقة على هذا القرض تُحصل لاحقاً. والترتيبات التعاقدية الخاصة بالقرض هي نفس الترتيبات الواردة في المثال الأول أعلاه.

٢٤- وفي هذا المثال، لا يسدد المدين فائدة الربع الأول، لذلك يصبح مبلغ القرض القائم في نهاية الربع الأول في الميزانية العمومية ١٠٣. يستمر استحقاق الفائدة على القرض في الربع الثاني، ولكن فائدة الربع الثاني لا تسدد أيضاً، مما يجعل مبلغ القرض القائم في نهاية الربع الثاني ١٠٦. وفي بداية الربع الثالث، يصنف القرض كقرض متعثر نتيجة عدم تسديد الفائدة خلال ٩٠ يوماً. وعند إعادة النظر في القرض، فإن جهة تلقي الودائع تعتبر أنه لن يتم تسديد الفائدة التي استحققت في الربعين الأولين وقدرها ٦ ولا المبلغ الإجمالي المقدم في الأصل. لذلك، يُرصد مخصص (محدّد) لخسائر القروض بمبلغ ٦٦ في يوليو، مما يقلل مبلغ القرض القائم (بعد خصم المخصصات المحددة).

٢٥- وعندما يصبح القرض متعثراً، يتوقف استحقاق الفائدة ويوضع القرض على أساس نقدي. أي لا يسجل أي دخل فائدة حتى يتم التسديد. ومع ذلك، فمن أجل اتساق القيد بين المدين والدائن، يستمر قيد إجمالي الدخل من الفائدة بسعر الفائدة التعاقدية بالكامل ولكن يتم موازنته في بيان الدخل لدى الدائن بمخصص للفائدة المستحقة على الأصول غير العاملة.

٢٦- وفي نهاية الربع الثالث، تسدد الفائدة التي لم تسدد خلال الستة شهور المنتهية في يونيو إلى جانب الفائدة المستحقة عن الربع الثالث وقدرها ٣. ويؤدي هذا التسديد إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى جهة تلقي الودائع بمقدار ٩، مع إجراء القيود المقابلة التالية: قيد سالب على مخصصات خسائر القروض بمبلغ ٦، وهو يقابل جزئياً المخصص الذي تم رسده في يوليو، وقيد سالب على

الجدول ألف ٥-٩: معالجة الفائدة المستحقة على القروض المتعثرة : الحالة ١

	يناير	فبراير	مارس	إبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
الدخل والمصروفات												
الدخل من الفائدة	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
(١) إجمالي الدخل من الفائدة	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
(٢) ناقص مخصصات الفوائد	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
المستحقة على الأصول غير العاملة	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
مخصصات خسائر القروض	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الميزانية العمومية (الأصول)	١٠١	١٠٢	١٠٠	١٠١	١٠٢	١٠١	١٠٢	١٠٠	١٠١	١٠٢	١٠١	١٠٠
القرض (بعد خصم المخصصات المحددة)	١٠١	١٠٢	١٠٠	١٠١	١٠٢	١٠١	١٠٢	١٠٠	١٠١	١٠٢	١٠١	١٠٠
(١) إجمالي القروض	١٠١	١٠٢	١٠٠	١٠١	١٠٢	١٠١	١٠٢	١٠٠	١٠١	١٠٢	١٠١	١٠٠
(٢) المخصصات المحددة	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
بند التذكرة:												
مدفوعات الفائدة النقدية من جانب المدين	—	—	٣	—	—	٣	—	—	٣	—	—	٣



توضح الأمثلة التالية كيفية استخلاص البيانات الموحدة على المستوى القطاعي في ظل وجود هذا التداخل في العلاقات.

#### مجموعة البيانات الأساسية الموسعة

##### البيانات الموحدة على المستوى المحلي

٣٣- يتسع نطاق السيناريو الأساسي ليشمل العلاقات المتداخلة فيما بين جهات تلقي الودائع الثلاثة. وتظهر هذه المعاملات والمراكز في الجدولين ألف ١٢-٥ وألف ١٣-٥ اللذان يتبعان نفس صيغة الجدولين ١١-٢ و ١١-٣ في المرشد. ويوضح الجدولان ألف ١٤-٥ وألف ١٥-٥ كشوف الدخل والمصروفات والميزانيات العمومية لجهات تلقي الودائع المحلية الثلاثة المذكورة في السيناريو الأساسي. والأعمدة الثلاثة الأولى تماثل تلك الواردة في السيناريو الأساسي<sup>٢</sup>، بينما توضح الأعمدة الباقية كيفية استخلاص البيانات على المستوى القطاعي في ظل وجود التداخل في العلاقات. ويوضح استخلاص البيانات في خطوتين لإظهار أن كافة التدفقات والمراكز داخل المجموعة يتم حذفها تمشياً مع توصيات المرشد، ولكن مراكز المشتقات المالية والدين فيما بين المجموعات لا يتم حذفها (راجع الإطار ألف ١-٥). وللإيضاح، يبين الجدول أيضاً خطوة وسيطة لتجميع البيانات الموحدة لمجموعة البنوك المدرجة ضمن المجتمع الإحصائي.

##### (١) البيانات الموحدة للمجموعة

٣٤- تنطوي عملية استخلاص البيانات الموحدة للمجموعة على حذف كافة المعاملات والأرصدة داخل المجموعة. ويبين العمود الرابع في الجدولين ألف ١٤-٥ وألف ١٥-٥ البيانات الموحدة للمجموعة المؤلفة من جهة تلقي الودائع ٢ وشركتها التابعة، جهة تلقي الودائع ٣. وفيما يلي شرح للتعديلات التي أدخلت لحذف المعاملات والمراكز المالية داخل المجموعة. البيانات المظلة هي البيانات التي تم تعديلها.

- بيان الدخل والمصروفات (الجدول ألف ١٤-٥)
  - تُحذف الرسوم والعمولات التي تبلغ ١٥ والمستحقة القبض/ الدفع بين جهة تلقي الودائع ٢ وجهة تلقي الودائع ٣ من دخل ومصروفات المجموعة حيث إن الرسوم والعمولات تُعد معاملات داخل المجموعة.
  - تسجل جهة تلقي الودائع ٢ دخل بخلاف الفوائد مقداره ١٣٤,٦ يمثل حصتها في صافي دخل جهة تلقي الودائع ٣. تسجل جهة تلقي الودائع ٣ هذا المبلغ كأرباح موزعة قابلة للدفع مقدارها ٧١,٤ وإيرادات محتجزة مقدارها ٦٣,٢. ولتجنب الحساب المزدوج في بيانات المجموعة، تحذف المبالغ التالية: ١٣٤,٦ من الدخل

عدم انتظام تسديد القرض بالكامل في المستقبل ولا تتوقع سوى تسديد جزئي للفائدة مقداره ١,٥ كل ثلاثة شهور. لذلك، يسجل مبلغ ٠,٥ كمخصصات للفوائد المستحقة على الأصول غير العاملة خلال شهري إبريل ومايو على التوالي. وتتضمن قيمة القرض في الميزانية العمومية في نهاية كل شهر استحقاق الدخل من الفائدة ناقصاً مخصص الفائدة المستحقة على الأصول غير العاملة. وفي هذا المثال، تسدد الفائدة على غير المتوقع في نهاية الربع الثاني وفقاً لعقد القرض. وبالتالي فإن قيود شهري إبريل ومايو لمخصصات الدخل من الفائدة المستحقة على الأصول غير العاملة تقيد قيوداً عكسياً في شهر يونيو. وفي نهاية الربع الثاني تصبح قيمة القرض القائم ١,٠٠.

٣٠- ورغم التسديد الذي تم في نهاية الربع الثاني، تظل جهة تلقي الودائع متوقعة تسديد ١,٥ كل ثلاثة شهور وتواصل بالتالي إدراج مبلغ ٠,٥ كل شهر في مخصصات الفوائد المستحقة على الأصول غير العاملة. ويتبين لجهة تلقي الودائع أن توقعاتها صحيحة ويسد المدين في نهاية الربع الثالث ١,٥ وتظل قيمة القرض في الميزانية العمومية في نهاية كل شهر متضمنة استحقاق الدخل من الفائدة ناقصاً مخصص الفائدة المستحقة على الأصول غير العاملة. وخلال الربع الثالث استحققت فائدة قدرها ١,٥ وسُددت بالفعل، وهو ما يجعل مبلغ القرض القائم في نهاية هذا الربع ١,٠٠ مرة أخرى.

٣١- وفي الربع الأخير، تقرر جهة تلقي الودائع أنه من المتوقع أن تتوقف مدفوعات الفائدة على القرض، وأن يتوقف بالتالي استحقاق الفائدة - ويوضع القرض على أساس نقدي في أكتوبر. تُجرى القيود المتعلقة بمخصصات الفوائد المستحقة على القروض المتعثرة بسعر الاستحقاق التعاقدية الكامل لكل شهر. وتظل قيمة القرض البالغة ١,٠٠ في الميزانية العمومية دون تغيير في نهاية كل شهر، نظراً لعدم استحقاق أي فائدة. ومع ذلك، يسد المدين في ديسمبر مبلغ الفائدة بالكامل بما في ذلك الفائدة غير المسددة. لذلك يتم عكس قيود المخصصات المتراكمة البالغة ٣,٥ مقابل الفائدة المستحقة على القروض المتعثرة وقيد مبلغ ٤,٥ كدخل فائدة في هذا الربع. ويظل مبلغ القرض القائم في نهاية هذا الربع ١,٠٠.

#### القسم الثالث: التوحيد والقضايا القطاعية المصاحبة

٣٢- على خلاف السيناريو الأساسي، من المحتمل أن تتداخل العلاقات فيما بين جهات تلقي الودائع داخل النظام المالي. لذا،

<sup>٢</sup> يختلف هذا المثال إلى حد ما عن السيناريو الأساسي لأن الميزانيات العمومية لمؤسستي تلقي الودائع ١ و ٢ تحتوي على القروض والودائع بين البنوك لدى جهات تلقي الودائع المقيمة (راجع الخلايا المظلة في الجدول ألف ١٥-٥).

الجدول ألف ٥-١٢: المراكز المالية والتدفقات بين البنوك

جهات تلقي الودائع المحلية		
البنك ٢	البنك ١	
مراكز البنك ٢ مع جهات تلقي الودائع الأخرى	مراكز البنك ٢ مع شركاته التابعة	مراكز البنك ١ مع جهات تلقي الودائع الأخرى
—	٣٠١	٢٠
—	—	—
—	—	—
١٥	١٥	—
—	٧١,٤	٧
—	٦٣,٢	—
—	—	—
—	—	—
—	—	—
—	—	—
٨	—	—
—	—	—
—	—	—
٨	—	—
—	—	—

١- الأسهم وحصص رأس المال الأخرى<sup>١</sup>  
٢- الأسهم وحصص رأس المال الأخرى<sup>٢</sup>  
٣- الدخل بخلاف الفوائد (ماعدا مكاسب وخسائر التداول) منه: الرسوم والعمولات  
الأرباح الموزعة مستحقة القبض  
الحصة التناسبية من الإيرادات المحتجزة  
مكاسب أو خسائر بيع الأصول الثابتة لجهات تلقي الودائع الأخرى  
٤- مكاسب وخسائر الاستثمارات في أسهم جهات تلقي الودائع الأخرى  
٥- القروض المتعثرة المقدمة لجهات تلقي الودائع في الكيانات المبلغة<sup>٣</sup> الفترة الحالية  
مخصصات الفوائد المستحقة  
المخصصات المحددة  
الرصيد القائم  
مخصصات الفوائد المستحقة  
المخصصات المحددة  
٦- المطالبات المستحقة في الأجل القصير على جهات تلقي الودائع الأخرى في الاقتصاد المبلغ بالبيانات (اجل الاستحقاق المتبقي)

<sup>١</sup>مقيمة بالحصة التناسبية من حصة جهة تلقي الودائع الأم في رأس مال واحتياطيات الشركات التابعة/ المرتبطة (وبالمثل بالنسبة للاستثمارات العكسية) أو بالقيمة السوقية لأي حصة في أسهم جهات تلقي الودائع الأخرى. ويعزى الاستثمار في الكيانات المرتبطة إلى المساهمات المالية من المالكين إلى جانب الإيرادات المحتجزة (بما في ذلك الإيرادات المخصصة للاحتياطيات). وهو مقياس لرأس المال بمعناه الضيق  
<sup>٢</sup>حسب قيمتها في الميزانية العمومية إذا اختلفت عن السطر ١.  
<sup>٣</sup>هذه البنود قد لا تكون مؤثرة في بعض الاقتصادات. وإذا كانت هناك مطالبات أصول غير عاملة أخرى مستحقة على جهات تلقي الودائع الأخرى في الكيانات المبلغة، فإن سلاسل البيانات المذكورة في البند ٥ تكون مطلوبة لهذه الأصول.

على جانب الأصول في الميزانية العمومية للمجموعة، ويحذف أيضا من رأس المال والاحتياطيات على جانب الخصوم في تلك الميزانية. أما إذا تم ببساطة تجميع رأس مال واحتياطيات مؤسستي تلقي الودائع ٢ و٣، سيكون هناك حساب مزدوج لرأس المال.

— لدى جهة تلقي الودائع ٢ خصوم مقدارها ١٠٠ تستحق لجهة تلقي الودائع ٣ في شكل مشتقات مالية. عند التوحيد تحذف هذه المشتقات من أصول وخصوم المجموعة.

#### (٢) البيانات الموحدة على مستوى القطاع

٣٥- يحتوي العمود السادس في الجدولين ألف ٥-١٤ وألف ٥-١٥ على بيانات الدخل والميزانية العمومية الموحدة للجهاز المصرفي على مستوى القطاع. وتستخلص هذه البيانات بتجميع بيانات جهة تلقي الودائع ١ مع البيانات الموحدة للمجموعة (والتي تشمل أنشطة مؤسستي تلقي الودائع ٢ و٣)، وحذف معاملات ومراكز مالية معينة بين جهة تلقي الودائع ١ والمجموعة. وكما سبق الإشارة، لا تحذف من البيانات المراكز المالية في أدوات الدين والمشتقات المالية بين جهات تلقي الودائع غير المرتبطة (راجع الفصل الخامس) على مستوى القطاع. وفيما يلي وصف للبيانات

بخلاف الفوائد، و٧١,٤ من الأرباح الموزعة القابلة للدفع، و٦٣,٢ من الإيرادات المحتجزة.

#### • الميزانية العمومية (الجدول ألف ٥-١٥)

— لدى جهة تلقي الودائع ٢ خصوم وودائع مقدارها ١٠ تستحق لجهة تلقي الودائع ٣. عند التوحيد، تحذف هذه الودائع من خصوم المجموعة من العملة والودائع المستحقة للبنوك المقيمة ومطالبات المجموعة من العملة والودائع المستحقة على هذه البنوك.

— لدى جهة تلقي الودائع ٣ خصوم قروض مقدارها ١٠٠ تستحق لجهة تلقي الودائع ٢. عند التوحيد، تحذف هذه القروض من قروض المجموعة للبنوك المقيمة واقتراضها من هذه البنوك.

— لدى جهة تلقي الودائع ٣ أيضا خصوم مقدارها ١٠٠٠ تستحق لجهة تلقي الودائع ٢ في شكل سندات دين مُصدرة. عند التوحيد، تحذف هذه السندات من أصول وخصوم المجموعة.

— لدى جهة تلقي الودائع ٢ استثمار في أسهم جهة تلقي الودائع ٣ مقدارها ٣٠١، ومقيم وفقا للحصة التناسبية في رأس مال واحتياطيات الشركة المرتبطة. عند التوحيد، يحذف مبلغ ٣٠١ من الأسهم وحصص رأس المال الأخرى

الجدول ألف ٥-١٣: المراكز المالية والتدفقات الأخرى بين المجموعات

جهات تلقي الودائع المحلية كيانات المجموعات الأخرى		
جهة تلقي الودائع ٢	جهة تلقي الودائع ٣	
—	—	الميزانية العمومية
—	—	الخصوم إلى:
—	١٠	الودائع
١٠٠	—	القروض
—	—	منها: المقومة بالعملات الأجنبية و المرتبطة بالعملات الأجنبية
—	—	سندات الدين
١٠٠٠	—	المشتقات المالية
—	١٠٠	الخصوم الأخرى
—	—	الخصوم المقومة بالعملات الأجنبية و الخصوم المرتبطة بالعملات الأجنبية
—	—	بيان الدخل والمصروفات
—	—	الدخل من الفائدة مستحق القبض
—	—	بنود التذكير المتعلقة بالمطالبات
—	—	مطالبات الأصول السائلة (المقياس الأساسي)
—	—	مطالبات الأصول السائلة (المقياس الواسع)
—	—	القروض المتعثرة

- يحذف هذا المخصص من بيانات المخصصات والإيرادات المحتجزة على مستوى القطاع.
- الميزانية العمومية (الجدول ألف ٥-١٥)
    - تبيين البيانات الموحدة على مستوى المجموعة لمؤسستي تلقي الودائع ٢ و ٣ وجود قروض لجهات تلقي الودائع المقيمة الأخرى بمبلغ ٥٠. لا تحذف هذه القروض أو أي مراكز أخرى في أدوات الدين والمشتقات المالية داخل المجموعة من البيانات على مستوى القطاع.
    - لدى جهة تلقي الودائع ٢ مركز يبلغ ٨ من المخصصات المحددة مقابل قروض لجهة تلقي الودائع ١. وبعد حذف هذه المخصصات في بيان الدخل، تحذف أيضاً من مركز المخصصات المحددة في الميزانية العمومية على مستوى القطاع. ويتمثل التعديل المقابل في ارتفاع الإيرادات المحتجزة في رأس المالي والاحتياطيات.
    - لدى جهة تلقي الودائع ١ استثمار حافظة في أسهم رأسمالية مقداره ٢٠ في جهات تلقي الودائع المقيمة الأخرى. ولتجنب الحساب المزدوج لرأس المال، تخصم القيمة السوقية لهذا الاستثمار من الأسهم وحصل رأس المال الأخرى على جانب الأصول ومن رأس المال والاحتياطيات في البيانات الموحدة على مستوى القطاع. ويوضح هذا التعديل في الأمثلة التالية التي تغطي توصيات المرشد بشأن قياس رأس المال القطاعي.

البيانات الموحدة عبر الحدود

٣٦- إلى جانب العلاقات المتداخلة بين البنوك المقيمة التي سبق تناولها أنفاً، يُفترض أيضاً أن جهة تلقي الودائع ٢ لديها شركة تابعة خارجية متلقية للودائع وأن جهة تلقي الودائع ١ لديها فرع خارجي. وإضافة إلى ذلك، لدى الشركة التابعة الخارجية لجهة تلقي الودائع ٢ استثمار حافظة في أسهم مؤسسة تلقي الودائع ١.

٣٧- أما المراكز المالية والتدفقات داخل المجموعة فهي موضحة في الجدول ألف ٥-١٦ الذي يتبع نفس صيغة الجدول ١١-٤. كذلك نجد أن كشوف الدخل والميزانية العمومية الموحدة للمجموعة عبر الحدود والخاصة بمؤسستي تلقي الودائع ١ و ٢ موضحة في العمودين الأول والثاني من الجدولين ألف ٥-١٧ وألف ٥-١٨ على الترتيب. وتُدرج الكشوف المالية لجهة تلقي الودائع ٣ ضمن الكشف المالي الموحد للمجموعة الخاص بجهة تلقي الودائع ٢.

٣٨- وفيما يلي توضيح للتعديلات التي أُجريت لحذف المعاملات والمراكز المالية داخل المجموعة بهدف استخلاص البيانات الموحدة عبر الحدود على مستوى القطاع. وتظل البيانات التي تم تعديلها.

- بيان الدخل والمصروفات (الجدول ألف ٥-١٧)
  - تحصل مجموعة جهة تلقي الودائع ٢ على رسوم وعمولات قدرها ١٥ من مجموعة جهة تلقي الودائع ١. تحذف هذه الرسوم والعمولات مستحقة القبض/ الدفع داخل المجموعة من البيانات على مستوى القطاع.

التي تُحذف على مستوى القطاع عند التوحيد. وتظل البيانات التي تم تعديلها.

- بيان الدخل والمصروفات (الجدول ألف ٥-١٤)

- الرسوم والعمولات التي تبلغ ١٥ والمستحقة القبض/ الدفع بين جهة تلقي الودائع ٢ وجهة تلقي الودائع ١ تُحذف في البيانات الموحدة على مستوى القطاع. أما إذا لم يُجر هذا التعديل، سيكون إجمالي دخل القطاع مبالغاً فيه.

- حققت جهة تلقي الودائع ١ مكسباً قدره ٥ من حيازات الاستثمار في أسهم مؤسسات تلقي ودائع مقيمة أخرى. ونتيجة التقييم غير المتماثل لرأس المال على جانبي الميزانية العمومية، لا يتم موازنة هذه المكاسب بخسائر مقابلة لدى البنك المصدر للأسهم. لذلك، وحتى يمكن تجنب المبالغة في تقدير صافي دخل القطاع، تحذف هذه المكاسب من مكاسب وخسائر الأدوات المالية والإيرادات المحتجزة على مستوى القطاع. وترد لاحقاً أمثلة توضح توصيات المرشد بشأن قياس رأس المال القطاعي.

- لدى جهة تلقي الودائع ١ أرباح موزعة قدرها ٧ مستحقة القبض من جهات تلقي الودائع المقيمة الأخرى، وهي التوزيعات التي تحذف من الدخل بخلاف الفوائد (مصادر الدخل الأخرى) ومن الأرباح الموزعة مستحقة الدفع في البيانات الموحدة على مستوى القطاع.

- قامت جهة تلقي الودائع ٢ برصد مخصصات محدّدة قدرها ٨ مقابل القروض الممنوحة لجهة تلقي الودائع ١.

الجدول ألف ٥-١٤: كشوف الدخل والمصروفات: جهات تلقي الودائع - البيانات الموحدة على مستوى القطاع (البيانات الموحدة على المستوى المحلي)<sup>١</sup>

الخطوة ٢: البيانات الموحدة على مستوى القطاع و (= هـ / + -) التعديل الموحد للقطاع	مجموع البيانات الموحدة للمجموعة هـ (= + د)	الخطوة ١: البيانات الموحدة للمجموعة د (= ب + ج + -) التعديل الموحد للمجموعة د	جهة تلقي الودائع ٣ ج	جهة تلقي الودائع ٢ ب	جهة تلقي الودائع ١ أ	
١,٥٠٠	١,٥٠٠	١,١٠٠	٣٠٠	٨٠٠	٤٠٠	١- الدخل من الفائدة
١,٥٠٠	١,٥٠٠	١,١٠٠	٣٠٠	٨٠٠	٤٠٠	(١) إجمالي الدخل من الفائدة
—	—	—	—	—	—	(٢) ناقص مخصصات الفوائد المستحقة على الأصول غير العاملة
٣٤٠	٣٤٠	٢٤٠	١٠٠	١٤٠	١٠٠	٢- مصروفات الفائدة
١,١٦٠	١,١٦٠	٨٦٠	٢٠٠	٦٦٠	٣٠٠	٣- صافي الدخل من الفائدة (= ٢-١)
١,١٧٣	١,٢٠٠	٩٥٠	٤٠٠	٧٠٠	٢٥٠	٤- الدخل بخلاف الفوائد
٥٨٠	٥٩٥	٤٨٥	٢٠٠	٣٠٠	١١٠	(١) الرسوم والعمولات مستحقة القبض
٢٤٥	٢٥٠	٢٠٠	١٠٠	١٠٠	٥٠	(٢) مكاسب أو خسائر الأدوات المالية
٧٥	٧٥	٢٥	٢٠	١٤٠	٥٠	(٣) الحصة التناسبية من الإيرادات
٢٧٣	٢٨٠	٢٤٠	٨٠	١٦٠	٤٠	(٤) مصادر الدخل الأخرى
٢,٣٣٣	٢,٣٦٠	١,٨١٠	٦٠٠	١,٣٦٠	٥٥٠	٥- إجمالي الدخل (= ٤+٣)
١,٢٢٠	١,٢٣٥	٧٣٥	١٥٠	٦٠٠	٥٠٠	٦- المصروفات بخلاف الفوائد
٧٠٠	٧٠٠	٤٠٠	١٠٠	٣٠٠	٣٠٠	(١) تكاليف العاملين
٥٢٠	٥٣٥	٣٣٥	٥٠	٣٠٠	٢٠٠	(٢) المصروفات الأخرى
١٣٢	١٤٠	٩٠	١٠	٨٠	٥٠	٧- المخصصات (صافي)
١٣٢	١٤٠	٩٠	١٠	٨٠	٥٠	(١) مخصصات خسائر القروض
—	—	—	—	—	—	(٢) مخصصات الأصول المالية الأخرى
٩١١	٩١٥	٩١٥	٤٤٠	٦١٠	—	٨- صافي الدخل (قبل البنود الاستثنائية والضرائب) (= ٥-٦+٧)
—	—	—	—	—	—	٩- البنود الاستثنائية
٤٤٨	٤٤٨	٤٤٨	١٧٦	٢٧٢	—	١٠- ضريبة الدخل
—	٥٣٣	٥٣٧	٥٣٧	٢٦٤	٤٠٨	١١- صافي الدخل بعد الضرائب والبنود الاس (= ٨-٩+١٠)
٣٦٢	٣٦٩	٣٦٩	١٤٠	٣٠٠	—	١٢- الأرباح الموزعة مستحقة الدفع
١٧٢	١٦٩	١٦٩	١٢٤	١٠٨	—	١٣- الإيرادات المحتجزة (= ١٢-١١)

١- للاطلاع على وصف لأي من البنود، راجع الفصل الرابع.

١- تحذف هذه المصروفات من مخصصات خسائر القروض والإيرادات المحتجزة في البيانات على مستوى القطاع.

• الميزانية العمومية (الجدول ألف ٥- ١٨)

- قامت مجموعة جهة تلقي الودائع ٢ بتكوين مركز للمخصصات المحددة بلغ ٨ مقابل القروض الممنوحة لمجموعة تلقي الودائع ١. وبعد حذف هذه المخصصات في بيان الدخل، يحذف مركز المخصصات المحددة هذا من بيانات الميزانية العمومية على مستوى القطاع، مما يؤدي إلى ارتفاع مقدار القروض بعد خصم المخصصات المحددة. ويتمثل التعديل المقابل في ارتفاع الإيرادات المحتجزة في رأس المال والاحتياطيات على مستوى القطاع.

- لدى مجموعة جهة تلقي الودائع ١ استثمارات حافظة في أسهم رأس مال مقدارها ٢٠ في مجموعة جهة تلقي الودائع ٢، وفي المقابل لدى مجموعة جهة تلقي الودائع ٢ استثمارات

- حققت جهة تلقي الودائع ١ مكاسب قدرها ٥ من الاستثمار في أسهم مجموعة جهة تلقي الودائع ٢، بينما حققت مجموعة جهة تلقي الودائع ٢ خسائر قدرها ١٠ من الاستثمار في أسهم مجموعة جهة تلقي الودائع ١. تحذف هذه المكاسب والخسائر داخل المجموعة من مكاسب وخسائر الأدوات المالية والإيرادات المحتجزة في البيانات الموحدة على مستوى القطاع.

- حصلت مجموعة جهة تلقي الودائع ١ على أرباح موزعة قدرها ٧ من مجموعة جهة تلقي الودائع ٢. تحذف هذه المدفوعات داخل المجموعة من مصادر الدخل الأخرى، وكذلك من الأرباح الموزعة مستحقة الدفع في البيانات على مستوى القطاع.

- قامت مجموعة جهة تلقي الودائع ٢ برصد مخصصات محددة قدرها ٨ مقابل قروض لمجموعة جهة تلقي الودائع

الجدول ألف ٥-١٥: الميزانية العمومية: جهات تلقي الودائع - البيانات الموحدة على مستوى القطاع (البيانات الموحدة على المستوى المحلي)<sup>١</sup>

الخطوة ٢: البيانات الموحدة على مستوى القطاع و (= +/-) [التعديل الموحد للقطاع]	مجموع البيانات الموحدة للمجموعة هـ (= +)	الخطوة ١: البيانات الموحدة للمجموعة د (= +ج +/-) [التعديل الموحد للمجموعة]	جهة تلقي الودائع ٣ ج	جهة تلقي الودائع ٢ ب	جهة تلقي الودائع ١ أ	
٣٦,٥٧٨	٣٦,٥٩٠	٢٤,١٤٠	٧,٤٥٠	١٨,٢٠١	١٢,٤٥٠	١٤- مجموع الأصول (= ١٦+٣١)
١,٣٠٠	١,٣٠٠	٨٠٠	٣٠٠	٥٠٠	٥٠٠	١٥- الأصول غير المالية
٣٥,٢٧٨	٣٥,٢٩٠	٢٣,٣٤٠	٧,١٥٠	١٧,٧٠١	١١,٩٥٠	١٦- الأصول المالية (= ١٧ إلى ٢٢)
٤٩٠	٤٩٠	٢٩٠	١٠٠	٢٠٠	٢٠٠	١٧- العملة والودائع
٢٨,٣٥٨	٢٨,٣٥٠	١٩,١٥٠	٥,٣٥٠	١٣,٩٠٠	٩,٢٠٠	١٨- القروض (بعد خصم المخصصات المحددة)
٢٩,١٥٠	٢٩,١٥٠	١٩,٩٠٠	٥,٦٠٠	١٤,٤٠٠	٩,٢٥٠	(١) إجمالي القروض
٢,٤٠٠	٢,٤٠٠	١,٤٠٠	٦٠٠	٩٠٠	١,٠٠٠	(١-١) القروض بين البنوك
٣٥٠	٣٥٠	٥٠	—	١٥٠	٣٠٠	(١-١-١) للمقيمين
٢,٠٥٠	٢,٠٥٠	١,٣٥٠	٦٠٠	٧٥٠	٧٠٠	(٢-١-١) لغير المقيمين
٢٦,٧٥٠	٢٦,٧٥٠	١٨,٥٠٠	٥,٠٠٠	١٣,٥٠٠	٨,٢٥٠	(٢-١) القروض بخلاف ما بين البنوك
—	—	—	—	—	—	(١-٢-١) البنك المركزي
٧,٤٠٠	٧,٤٠٠	٧,٠٠٠	٢,٠٠٠	٥,٠٠٠	٤٠٠	(٢-٢-١) الحكومة العامة
٢,٥٠٠	٢,٥٠٠	٢,٠٠٠	—	٢,٠٠٠	٥٠٠	(٣-٢-١) الشركات المالية الأخرى
٩,٠٠٠	٩,٠٠٠	٢,٠٠٠	—	٢,٠٠٠	٧,٠٠٠	(٤-٢-١) الشركات غير المالية
٥,٣٥٠	٥,٣٥٠	٥,٠٠٠	٢,٥٠٠	٢,٥٠٠	٣٥٠	(٥-٢-١) القطاعات المحلية الأخرى
٢,٥٠٠	٢,٥٠٠	٢,٥٠٠	٥٠٠	٢,٠٠٠	—	(٦-٢-١) غير المقيمين
٧٩٢	٨٠٠	٧٥٠	٢٥٠	٥٠٠	٥٠	(٢) المخصصات المحددة
٥,٥٥٠	٥,٥٥٠	٣,٣٠٠	١,٣٠٠	٣,٠٠٠	٢,٢٥٠	١٩- سندات الدين
٢٨٠	٣٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٣٠١	١٠٠	٢٠- الأسهم وحصص رأس المال الأخرى
٥٠٠	٥٠٠	٣٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢١- المشتقات المالية
١٠٠	١٠٠	١٠٠	—	١٠٠	—	٢٢- الأصول الأخرى
٣٣,١٩١	٣٣,١٩١	٢٣,١٤١	٦,١٥٠	١٦,٥٠١	١١,٠٥٠	٢٣- الخصوم (= ٢٩+٢٨)
٢٧,٠٤٠	٢٧,٠٤٠	١٦,٨٤٠	٥,١٥٠	١١,٧٠٠	١٠,٢٠٠	٢٤- العملة والودائع
٢٥,٠٥٠	٢٥,٠٥٠	١٤,٨٥٠	٣,٦٥٠	١١,٢٠٠	١٠,٢٠٠	(١) ودائع العملاء
١,٩٩٠	١,٩٩٠	١,٩٩٠	١,٥٠٠	٥٠٠	—	(٢) الودائع بين البنوك
—	—	—	—	١٠	—	(١-٢) المقيمين
١,٩٩٠	١,٩٩٠	١,٩٩٠	١,٥٠٠	٤٩٠	—	(٢-٢) غير المقيمين
—	—	—	—	—	—	(٣) العملات والودائع الأخرى
٥٥٠	٥٥٠	٣٥٠	١٥٠	٣٠٠	٢٠٠	٢٥- القروض
٣,٩٠٠	٣,٩٠٠	٣,٥٠٠	١,٥٠٠	٣,٠٠٠	٤٠٠	٢٦- سندات الدين
١,١٠١	١,١٠١	٨٥١	٥٠	٨٠١	٢٥٠	٢٧- الخصوم الأخرى
٣٢,٥٩١	٣٢,٥٩١	٢١,٥٤١	٦,١٥٠	١٥,٨٠١	١١,٠٥٠	٢٨- الدين (= ٢٤+٢٥+٢٦+٢٧)
٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	—	٧٠٠	—	٢٩- المشتقات المالية
٣,٣٨٧	٣,٣٩٩	١,٩٩٩	٦٠٠	١,٧٠٠	١,٤٠٠	٣٠- رأس المال والاحتياطيات
٢,٥٠٧	٢,٥١٩	١,٣٥٩	٥٠٠	١,١٦٠	١,١٦٠	(١) رأس المال بالمعنى الضيق
٣٦,٥٧٨	٣٦,٥٩٠	٢٤,١٤٠	٧,٤٥٠	١٨,٢٠١	١٢,٤٥٠	٣١- مجموع الميزانية العمومية (= ٣٠+٣١+١٤)

<sup>١</sup> للاطلاع على وصف لأي من البنود، راجع الفصل الرابع.

### استخلاص بيانات رأس المال القطاعي

٣٩- يعد القياس الدقيق لبيانات رأس المال القطاعي أمراً أساسياً لمراقبة سلامة جهات تلقي الودائع. لذلك، من المهم عدم تقدير الموارد الرأسمالية المتاحة لقطاع جهات تلقي الودائع بقيمة تفوق أو تقل عن قيمتها الفعلية. وعلى وجه التحديد، يوصي المرشد بحذف أي حساب مزدوج لرأس المال ناشئ عن الاستثمار في حصص الملكية داخل قطاع جهات تلقي الودائع. وتوضّح

حافضة في أسهم رأس مال مقدارها ٥٠ في مجموعة جهة تلقي الودائع ١. ولتجنب الحساب المزدوج لرأس المال، تخصم القيمة السوقية لهذه الاستثمارات من الأسهم وحصص رأس المال الأخرى على جانب من الأصول ومن رأس المال والاحتياطيات في البيانات الموحدة على مستوى القطاع. ويوضّح هذا التعديل في الأمثلة التالية التي تعرض توصيات المرشد بشأن قياس رأس المال القطاعي.

## الجدول ألف ٥-١٦: المراكز المالية والتدفقات بين المجموعات (البيانات الموحدة عبر الحدود)

مجموعة جهة تلقي الودائع ٢	مجموعة جهة تلقي الودائع ١	جهات تلقي الودائع الأخرى المنشأة محليا والخاصة للسيطرة المحلية وشركاتها التابعة ١ وفروعها
٥٠	٢٠	١- الأسهم وحصص رأس المال الأخرى ٢
—	—	٢- الأسهم وحصص رأس المال الأخرى حسب قيمتها في الميزانية العمومية ٣
—	—	٣- الدخل بخلاف الفوائد (بخلاف مكاسب وخسائر التداول): منه:
١٥	—	الرسوم والعمولات
—	٧	توزيعات الأرباح مستحقة القبض
—	—	الحصة التناسبية في الإيرادات المحتجزة
—	—	مكاسب أو خسائر بيع الأصول الثابتة لمؤسسات تلقي ودائع أخرى
١٠٠	٥	٤- مكاسب وخسائر الاستثمار في أسهم جهات تلقي الودائع الأخرى
—	—	٥- الفروض المتعثرة لجهات تلقي الودائع في الكيانات المبلّغة ٤
—	—	الفترة الحالية
—	—	مخصصات الفوائد المستحقة
٨	—	المخصصات المحددة
—	—	الرصيد القائم
—	—	مخصصات الفوائد المستحقة
٨	—	المخصصات المحددة
—	—	٦- المطالبات قصيرة الأجل المستحقة على جهات تلقي الودائع الأخرى في اقتصاد الكيانات المبلّغة بالبيانات (أجل الاستحقاق المتبقي)

١ تشمل فروع جهات تلقي الودائع من الشركات التابعة المنشأة بشكل منفصل.

٢ مقيّمة بالحصة التناسبية من حصة جهات تلقي الودائع الأم في رأس مال واحتياطيات الشركات التابعة/ المرتبطة (بالمثل بالنسبة للاستثمارات العكسية)، أو بالقيمة السوقية لأي حصة ملكية في جهات تلقي الودائع الأخرى.

٣ حسب قيمتها في الميزانية العمومية إذا اختلفت عن السطر ١

٤ هذه البنود قد لا تكون مؤثرة في بعض الاقتصادات، وإذا كانت هناك مطالبات أصول غير عاملة أخرى مستحقة على جهات تلقي الودائع الأخرى في الكيانات المبلّغة، فإن سلاسل البيانات المذكورة في البند ٥ تكون مطلوبة لهذه الأصول.

## المثال الأول: توحيد رأس المال القطاعي (السيناريو الأساسي)

٤١- وفقا للإرشادات الواردة في المرشد، يوضح الجدول ألف ٥-١٩ أن رأس المال القطاعي ليس هو حاصل جمع رأس مال كل من جهات تلقي الودائع الثلاثة لأن جانبا من رأس مال هذه المؤسسات يتم الحصول عليه من داخل القطاع: فجهة تلقي الودائع ١ تمتلك ٥ من رأس مال جهة تلقي الودائع ٢ وقيمتها ١٠. ويجب حذف هذه المساهمة الرأسمالية المقدمة من جهة تلقي الودائع ١ لجهة تلقي الودائع ٢ بطرح قيمتها السوقية من مجموع رأس المال المجمع (مع إجراء قيد مقابل بحذف استثمارات جهة تلقي الودائع ١ في أسهم جهة تلقي الودائع ٢ من الأصول على مستوى القطاع). وعليه فإن:

رأس المال القطاعي (الفترة الأولى) =

$$١٩٠ = ٤٠ + ١٢٠ + ٤٠ - ١٠ =$$

(جهة تلقي الودائع ١) (جهة تلقي الودائع ٢) (جهة تلقي الودائع ٣) (المساهمات المالية من جهة تلقي الودائع ١)

[بالقيمة السوقية]

الأمثلة الرقمية التالية كيفية إجراء هذا الحذف للاستثمارات في حصص الملكية بخلاف الاستثمارات في أسهم الشركات التابعة والمرتبطة، وذلك باستخدام سيناريوهات مختلفة.

٤٠- وعلى غرار ما ورد في الأمثلة الأخرى، يُفترض وجود ثلاث مؤسسات لتلقي الودائع. وإضافة إلى ذلك، في الفترة الأولى (١) تمتلك جهة تلقي الودائع ١ خمسة أسهم من الأسهم القائمة لجهة تلقي الودائع ٢ وعددها ٦٠ سهما، و(٢) القيمة المقررة أو الاسمية لأسهم جهة تلقي الودائع ٢ هي ٢ للسهم، وهي أيضا القيمة السوقية لهذه الأسهم. لذلك، في نهاية الفترة الأولى، تقيّم حيازات جهة تلقي الودائع ١ من أسهم رأس المال بمبلغ ١٠، وقيّم رأس مال مؤسسة تلقي الودائع ٢ بمبلغ ١٢٠، وهي كل "المساهمات المالية من المالكين". وتيسيرا للعرض، تبين الأمثلة التالية بوضوح حيازات جهة تلقي الودائع ١ في حسابات جهة تلقي الودائع ٢ تحت بند "المساهمات المالية من جهة تلقي الودائع ١"، بينما تظهر المساهمات المالية من المالكين من خارج القطاع تحت بند "المساهمات المالية من المؤسسات غير المتلقية للودائع".



الجدول ألف ٥-١٧: كشوف الدخل والمصروفات: جهات تلقي الودائع - البيانات الموحدة عبر القطاع (البيانات الموحدة عبر الحدود)<sup>١</sup>

البيانات الموحدة على مستوى القطاع ج	البيانات الموحدة لمجموعة جهة تلقي الودائع ٢ ب	البيانات الموحدة لمجموعة جهة تلقي الودائع ١ ا
١,٧٠٠	١,٢٠٠	٥٠٠
١,٧٠٠	١,٢٠٠	٥٠٠
—	—	—
٥٤٠	٤٤٠	١٠٠
١,١٦٠	٧٦٠	٤٠٠
٩٣٣	٧٠٠	٢٥٠
٦٣٠	٥٣٥	١١٠
٤٥-	١٠٠-	٥٠
٧٥	٢٥	٥٠
٢٧٣	٢٤٠	٤٠
٢,٠٩٣	١,٤٦٠	٦٥٠
١,٤٤٥	٩٣٥	٥٢٥
٩٢٠	٦٠٠	٣٢٠
٥٢٥	٣٣٥	٢٠٥
٢٠٧	٩٠	١٢٥
٢٠٧	٩٠	١٢٥
—	—	—
٤٤١	٤٣٥	—
—	—	—
٤٤٨	٤٤٨	—
٧-	١٣-	—
٣٧٠	٣٧٧	—
٣٧٦-	٣٨٩-	—

للاطلاع على وصف لأي من البنود، راجع الفصل الرابع

متحققة من استثماراتها في حصص الملكية تبلغ ١٠، مما يزيد صافي الدخل والإيرادات المحتجزة، وتقوم جهة تلقي الودائع ١ أيضا بزيادة قيمة استثماراتها في حصص الملكية في الميزانية العمومية إلى ٢٠. وفي هذا المثال، لا تحقق مؤسستا تلقي الودائع ١ و٣ أي دخل صافي آخر.

٤٤- ويحسب رأس المال القطاعي في الفترة الثانية مستبعدا منه القيمة السوقية لاستثمارات جهة تلقي الودائع ١ في أسهم جهة تلقي الودائع ٢. ومن منظور جهة تلقي الودائع ١، تتكون القيمة السوقية من ١٠ قيمة شرائية و١٠ مكاسب تقييم (وتخضم من رأس المال بالمعنى الضيق).<sup>٣</sup> وحسب المكون، تخضم ١٠

<sup>٣</sup> عندما لا تتوافر بيانات رأس المال الأساسي، فإن المساهمات المالية من المالكين بجانب الإيرادات المحتجزة (بما في ذلك الإيرادات المخصصة للاحتياطيات) يمكن اعتبارها مقياسا ضيقا.

٤٢- ويلاحظ أن حصة ملكية جهة تلقي الودائع ١ في جهة تلقي الودائع ٢ تحذف من المساهمات المالية من جهة تلقي الودائع ١، وأن الميزانية العمومية الموحدة على مستوى القطاع لا تعكس إلا المساهمات في رأس المال القادمة من خارج القطاع.

المثال الثاني: توحيد بيانات أسهم رأس المال بين جهات تلقي الودائع: مكاسب التقييم غير المتحققة - الحالة ١

٤٣- في الفترة الثانية، يبلغ صافي الدخل والإيرادات المحتجزة ١٢٠ في جهة تلقي الودائع ٢. وبالتالي، تتضاعف الموارد الرأسمالية (صافي الأصول) في جهة تلقي الودائع ٢ ويرتفع سعر السهم في السوق إلى ٤ للسهم، مما يضاعف سعره في الفترة الأولى ويعكس الارتفاع الذي شهدته الإيرادات المحتجزة. وتشهد جهة تلقي الودائع ١ مكاسب تقييم غير

الجدول ٥-١٨: الميزانيات العمومية: جهات تلقي الودائع- البيانات الموحدة على مستوى القطاع (البيانات الموحدة عبر الحدود)<sup>١</sup>

البيانات الموحدة عبر الحدود على مستوى القطاع	البيانات الموحدة عبر الحدود لمجموعة جهة تلقي الودائع ٢ ب	البيانات الموحدة عبر الحدود لمجموعة جهة تلقي الودائع ١ أ	
ج (= أ + ب - /) التعديل الموحد داخل المجموعة			
٤٨,٧٠٧	٣٥,٤٦٩	١٣,٣٠٠	١٤- مجموع الأصول (= ١٦ + ١٥ = ٣١)
١,٨٠٠	١,٣٠٠	٥٠٠	١٥- الأصول غير المالية
٤٦,٩٠٧	٣٤,١٦٩	١٢,٨٠٠	١٦- الأصول المالية (= ١٧ إلى ٢٢)
٧٤٠	٥٤٠	٢٠٠	١٧- العملة والودائع
٣٧,٧٢٨	٢٧,٦٧٠	١٠,٠٥٠	١٨- القروض (بعد خصم المخصصات المحددة)
٣٨,٣٢٠	٢٨,٠٧٠	١٠,٢٥٠	(١) إجمالي القروض
٢,٥٥٠	١,٥٥٠	١,٠٠٠	(١-١) القروض بين البنوك
٣٥٠	٥٠	٣٠٠	(١-١-١) المقيمين
٢,٢٠٠	١,٥٠٠	٧٠٠	(٢-١-١) غير المقيمين
٣٥,٧٧٠	٢٦,٥٢٠	٩,٢٥٠	(٢-١) القروض بخلاف ما بين البنوك
٢٠	٢٠	—	(١-٢-١) البنك المركزي
١١,٤٠٠	١١,٠٠٠	٤٠٠	(٢-٢-١) الحكومة العامة
٥,٥٠٠	٥,٠٠٠	٥٠٠	(٣-٢-١) الشركات المالية الأخرى
٩,٠٠٠	٢,٠٠٠	٧,٠٠٠	(٤-٢-١) الشركات غير المالية
٧,٣٥٠	٦,٠٠٠	١,٣٥٠	(٥-٢-١) القطاعات المحلية الأخرى
٢,٥٠٠	٢,٥٠٠	—	(٦-٢-١) غير المقيمين
٥٩٢	٤٠٠	٢٠٠	(٢) المخصصات المحددة
٧,٥٥٠	٥,٣٠٠	٢,٢٥٠	١٩- سندات الدين
٢٨٩	٢٥٩	١٠٠	٢٠- الأسهم وحصص رأس المال الأخرى
٥٠٠	٣٠٠	٢٠٠	٢١- المشتقات المالية
١٠٠	١٠٠	—	٢٢- الأصول الأخرى
٤٤,٦٠٠	٣٢,٧٠٠	١١,٩٠٠	٢٣- الخصوم (= ٢٩ + ٢٨)
٣٨,١٤٠	٢٦,٩٤٠	١١,٢٠٠	٢٤- العملة والودائع
٣٦,٠٥٠	٢٤,٨٥٠	١١,٢٠٠	(١) ودائع العملاء
٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	—	(٢) الودائع بين البنوك
—	—	—	(١-٢) المقيمين
٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	—	(٢-٢) غير المقيمين
٩٠	٩٠	—	(٣) العملات والودائع الأخرى
٥٥٠	٣٥٠	٢٠٠	٢٥- القروض
٣,٩٠٠	٣,٥٠٠	٤٠٠	٢٦- سندات الدين
١,٤١٠	١,٣١٠	١٠٠	٢٧- الخصوم الأخرى
٤٤,٠٠٠	٣٢,١٠٠	١١,٩٠٠	٢٨- الدين (= ٢٤ + ٢٥ + ٢٦ + ٢٧)
٦٠٠	٦٠٠	—	٢٩- المشتقات المالية
٤,١٠٧	٢,٧٦٩	١,٤٠٠	٣٠- رأس المال والاحتياطيات
٢,٩٨٨	١,٨٩٠	١,١٦٠	(١) رأس المال بالمعنى الضيق
٤٨,٧٠٧	٣٥,٤٦٩	١٣,٣٠٠	٣١- مجموع الميزانية العمومية (= ٣٠ + ٢٣ = ١٤)

<sup>١</sup> للاطلاع على وصف لأي من البنود، راجع الفصل الرابع

٤٥- وكما هو الحال بالنسبة لرأس المال القطاعي، يلزم إجراء تعديل للدخل على مستوى القطاع. وحاصل جمع صافي دخل جهات تلقي الودائع الثلاثة هو صافي الدخل في الفترة الثانية وقدره ٧٠ (مكون من ١٠ مكاسب غير متحققة لجهة تلقي الودائع ١ و٦٠ صافي دخل جهة تلقي الودائع ٢). ومع ذلك، فإن ١٠ من صافي الدخل تمثل مكاسب تقييم القطاع لنفسه. ويوصي المرشد باستبعاد كافة المكاسب/الخسائر غير المتحققة من الاستثمارات في حصص الملكية داخل القطاع من حساب الدخل

من المساهمات المالية وتطرح ١٠ من الإيرادات المحتجزة لجهة تلقي الودائع ١ -  $(RE_{DT1})$ :

$$\begin{aligned} \text{رأس المال القطاعي (الفترة الثانية)} &= \\ ٥٠ + ٢٤٠ + ١٠ - ١٠ &= ٣١٠ \\ \text{(جهة تلقي (جهة تلقي (جهة تلقي (المساهمات (الإيرادات} & \\ \text{(الودائع (الودائع (الودائع (٣) المالية من المحتجزة لجهة} & \\ \text{(جهة تلقي (جهة تلقي (جهة تلقي (١) (١) (١) (١)} & \\ \text{بالقيمة السوقية)} & \end{aligned}$$

الجدول ألف-١٩: توحيد بيانات رأس المال القطاعي: السيناريو الأساسي

الفترة الأولى			
جهة تلقي الودائع		جهة تلقي الودائع	
١٠٠	الودائع	٢٢٠	القروض
١٢٠	رأس المال		
	منه المساهمات المالية من		
١١٠	المؤسسات غير المتلقية للودائع <sup>١</sup>		
	منه المساهمات المالية من جهة		
١٠	تلقي الودائع <sup>٢</sup>		
الميزانية العمومية المرحدة على مستوى القطاع			
١٤٠	الودائع	٨٠	النقدية
١٩٠	رأس المال	٢٥٠	القروض
	منه المساهمات المالية من		
١٩٠	المؤسسات غير المتلقية للودائع		
جهة تلقي الودائع ٣			
٤٠	الودائع	٢٠	النقدية
١٠	رأس المال	٤٠	القروض
	منه المساهمات المالية من		
٤٠	المؤسسات غير المتلقية للودائع		

لنفسه. ويوضح الجدول ألف ٥-٢٠ القيود التي يتم إثباتها في حسابات القطاع.

المثال الثالث: توحيد بيانات أسهم رأس المال بين جهات تلقي الودائع: مكاسب التقييم غير المتحققة - الحالة ٢

٤٧- في الجدول ألف ٥-٢٠، يلاحظ أن الزيادة في أسعار أسهم جهة تلقي الودائع ٢ تعكس الارتفاع الذي شهدته الإيرادات المحتجزة. وفي المقابل، يغطي الجدول ألف ٥-٢١ معالجة الارتفاع في قيمة أسعار الأسهم نتيجة تحركات السوق التي

(وهو ما يمثل استثناء من الإرشادات العامة التي يقدمها المرشد بشأن معالجة التغيرات في قيمة الأدوات المالية).

٤٦- وقد زاد رأس المال القطاعي بمبلغ ١٢٠ عن نهاية الفترة الأولى بسبب الأرباح المحتجزة لجهة تلقي الودائع ٢. وتؤدي مكاسب التقييم التي شهدتها جهة تلقي الودائع ١ إلى زيادة إيراداتها المحتجزة ورأسمالها، لكنها لا تسهم في أي موارد رأسمالية إضافية للقطاع ككل لأنها تمثل مكاسب تقييم القطاع

الجدول ألف-٢٠: توحيد بيانات الدخل ورأس المال على مستوى القطاع: مكاسب التقييم غير المتحققة - الحالة ١

الفترة الثانية			
جهة تلقي الودائع		جهة تلقي الودائع	
١٠٠	الودائع	١٢٠	النقدية
٢٤٠	رأس المال	٢٢٠	القروض
	منه المساهمات المالية من		
١١٠	المؤسسات غير المتلقية للودائع <sup>١</sup>		
	المساهمات المالية من جهة تلقي الودائع <sup>١</sup>		
١٢٠	الإيرادات المحتجزة		
	المركز الموحد على مستوى القطاع		
جهة تلقي الودائع ٣			
٤٠	الودائع	٢٠	النقدية
١٠	رأس المال	٤٠	القروض
	منه المساهمات المالية من		
٤٠	المؤسسات غير المتلقية للودائع		

الجدول ألف ٥-٢١: توحيد بيانات الدخل ورأس المال على مستوى القطاع: مكاسب التقييم غير المتحققة - الحالة ٢

الفترة الثانية		جهة تلقي الودائع ١		جهة تلقي الودائع ٢	
النقدية	٤٠	الودائع	٢٠	الودائع	١٠٠
القروض	١٠	رأس المال	١٣٠	رأس المال	٢٤٠
أسهم جهة تلقي الودائع ٢	١٠٠	منه المساهمات المالية من		منه المساهمات المالية من	
		المؤسسات غير المتلقية للودائع		المؤسسات غير المتلقية للودائع	
القيمة الشرائية	١٠	الإيرادات المحتجزة	٩٠	تلقى الودائع ١	١١٠
المكاسب غير المتحققة	٩٠			الإيرادات المحتجزة	١٢٠
				المركز الموحد على مستوى القطاع	
النقدية	٤٠	الودائع	٢٠	الودائع	١٤٠
القروض	٢٠	رأس المال	٤٠	رأس المال	٣١٠
		منه المساهمات المالية من		منه المساهمات المالية من	
		المؤسسات غير المتلقية للودائع		المؤسسات غير المتلقية للودائع	
		الإيرادات المحتجزة	٤٠	تلقى الودائع ١	١٩٠
				الإيرادات المحتجزة	١٢٠

المثال الرابع: توحيد بيانات أسهم رأس المال بين جهات تلقي الودائع: مكاسب التقييم المتحققة - الحالة ١

٤٨- في هذا المثال، تحقق جهة تلقي الودائع ١ في الفترة الثانية مكاسب تقييم استثماراتها في أسهم جهة تلقي الودائع ٢ من خلال البيع لقطاع آخر (الجدول ألف ٥-٢٢). وفيما عدا ذلك تكون الافتراضات هي نفس الافتراضات الواردة في مثال التقييم الأول أعلاه (الجدول ألف ٥-٢٠). وفي نهاية الفترة الثانية، ارتفع رصيد النقدية لدى جهة تلقي الودائع ١ بمقدار ٢٠ بينما ارتفعت إيراداتها المحتجزة بمقدار ١٠. ونتيجة بيع أسهم جهة تلقي الودائع ١ في جهة تلقي الودائع ٢ لكيان من خارج القطاع، تأتي الموارد الرأسمالية لكافة جهات تلقي الودائع في هذه الحالة من خارج القطاع. وعليه فإن:

$$\text{رأس المال القطاعي (الفترة الثانية)} = ٥٠ + ٢٤٠ + ٤٠ = ٣٣٠$$

(الودائع ١) (الودائع ٢) (جهة تلقي الودائع ٣)

لا ترتبط بالزيادة في الإيرادات المحتجزة. ويتبين من الجدول ألف ٥-٢١، كما هو الحال في الجدول ألف ٥-٢٠، أن الإيرادات المحتجزة لجهة تلقي الودائع ٢ تبلغ ١٢٠ في الفترة الثانية، ولكن في هذا المثال ترتفع أسعار أسهم جهة تلقي الودائع ٢ إلى ٢٠ للسهم. وتؤدي هذه الزيادة في أسعار الأسهم إلى مكاسب تقييم، وإلى ارتفاع الإيرادات المحتجزة إلى ٩٠ في جهة تلقي الودائع ١ (راجع الجدول ألف ٥-٢١). ورغم ذلك، فنتيجة للمكاسب غير المتحققة التي تنشأ من مطالبة القطاع المستحقة على القطاع نفسه، لا توجد الآن موارد رأسمالية جديدة للقطاع ككل. لذلك، تكون التعديلات على مستوى القطاع مماثلة لتلك الواردة في المثال السابق: حيث تخصم القيمة السوقية لاستثمارات جهة تلقي الودائع ١ في أسهم جهة تلقي الودائع ٢ من رأس المال القطاعي وتطرح مكاسب التقييم المصاحبة من صافي الدخل على مستوى القطاع.

الجدول ألف ٥-٢٢: توحيد بيانات الدخل ورأس المال على مستوى القطاع: مكاسب التقييم المتحققة - الحالة ١

الفترة الثانية أ		جهات تلقي الودائع ١		جهات تلقي الودائع ٢	
النقدية	٦٠	الودائع	٢٠	الودائع	١٠٠
القروض	١٠	رأس المال	٥٠	رأس المال	٢٤٠
		منه المساهمات المالية من		منه المساهمات المالية من	
		المؤسسات غير المتلقية للودائع		المؤسسات غير المتلقية للودائع	
		الإيرادات المحتجزة	١٠	تلقى الودائع ١	١١٠
				الإيرادات المحتجزة	١٢٠
				المركز الموحد على مستوى القطاع	
النقدية	٤٠	الودائع	٢٠	الودائع	١٤٠
القروض	٢٠	رأس المال	٤٠	رأس المال	٣٣٠
		منه المساهمات المالية من		منه المساهمات المالية من	
		المؤسسات غير المتلقية للودائع		المؤسسات غير المتلقية للودائع	
		الإيرادات المحتجزة	٤٠	تلقى الودائع ١	٢١٠
				الإيرادات المحتجزة	١٢٠

الودائع تشتري أو تباع في السوق الثانوية. وتعد كافة معاملات بيع/ شراء أسهم جهات تلقي الودائع مع قطاعات أخرى بمثابة مبادلات لأسهم القطاع مقابل موارد رأسمالية من قطاع آخر. وبالتالي، إذا أجريت معاملة بسعر أعلى من السعر الذي سُجِّل في البداية في دفاتر جهات تلقي الودائع (سعر البيع يبلغ ٤ للسهم مقابل السعر المسجل في دفاتر جهة تلقي الودائع ٢ وهو ٢ للسهم)، فإن مكسب جهة تلقي الودائع ١ له طبيعة رأس المال المدفوع الإضافي، وهو ما ينبغي تصنيفه ضمن المساهمات المالية من المالكين.

٥٢- وفي الجدول ألف ٥-٢٢، تسجَّل المكاسب المتحققة كزيادة في الإيرادات المحتجزة لجهة تلقي الودائع ١ مقدارها ١٠، لأن تلك هي المعالجة المحاسبية من المنظور الفردي لجهة تلقي الودائع. ولكن من منظور القطاع، هناك خصم مقداره ١٠ من الإيرادات المحتجزة على مستوى القطاع للأسباب التي سبق شرحها آنفاً.

المثال الخامس: توحيد بيانات أسهم رأس المال بين جهات تلقي الودائع: مكاسب التقييم المتحققة - الحالة ٢

٥٣- في هذا المثال، تحقق جهة تلقي الودائع ١ في الفترة الثانية مكاسب تقييم من استثمارها في أسهم جهة تلقي الودائع ٢ من خلال البيع لجهة تلقي الودائع ٣ (الجدول ألف ٥-٢٣). والافتراضات المتبقية هي نفس الافتراضات الواردة في مثال التقييم الأول المذكور آنفاً (الجدول ألف ٥-٢٠). في نهاية الفترة الثانية، زاد رصيد النقدية لدى جهة تلقي الودائع ١ بمقدار ٢٠ بينما زادت إيراداتها المحتجزة بمقدار ١٠. وعلى عكس المثال السابق، لم يؤد البيع إلى أن تذهب ملكية أسهم جهات تلقي الودائع إلى خارج القطاع، فملكية أسهم جهة تلقي الودائع ٢ تظل داخل قطاع جهات تلقي الودائع، إذ إن الأسهم تمتلكها الآن

٤٩- وبعبارة أخرى، يتمثل رأس المال القطاعي في الفترة الثانية في حاصل جمع رأس مال جهات تلقي الودائع الثلاثة حيث لا توجد استثمارات في حصص الملكية داخل القطاع من قبل المؤسسات المشمولة بالتوحيد.

٥٠- غير أنه فيما يتعلق ببيانات الدخل يتعين إجراء تعديل للبيانات على مستوى القطاع. وإذا تم تجميع بيانات الدخل لجهات تلقي الودائع الثلاثة، فإن صافي الدخل سيكون ١٣٠ (دخل صافي مقداره ١٢٠ لدى جهة تلقي الودائع ٢ ومكاسب متحققة مقدارها ١٠ لدى جهة تلقي الودائع ١). في الوقت نفسه، زاد رأس المال القطاعي بمقدار ١٤٠، منها دخل صافي مقداره ١٢٠ لدى جهة تلقي الودائع ٢ ومبلغ ٢٠ ناشئ عن بيع الاستثمارات في حصص الملكية لجهة تلقي الودائع ١ لقطاع آخر. وحيث إن المرشد يعالج كل هذه المعاملات في أسهم جهات تلقي الودائع كمعاملات تمويل لأسهم رأس المال - أي المعاملات التي من شأنها زيادة/ تخفيض رأس المال دون أن تمر من خلال حساب الدخل - فإن المكاسب/ الخسائر المتحققة لدى جهة تلقي الودائع ١ من أسهم رأس المال التي تمتلكها في جهة تلقي الودائع ٢ يجب استبعادها من حساب الدخل. وبذلك، يكون صافي الدخل والإيرادات المحتجزة على مستوى القطاع ١٢٠ - أي ما يعادل صافي دخل جهة تلقي الودائع ٢ - بينما يزيد رأس المال القطاعي بمقدار ١٤٠، نتيجة الحصول على تمويل مقداره ٢٠ من خارج القطاع، مما يحقق الاتساق في العلاقة بين صافي الدخل ورأس المال.

٥١- ولكن لماذا يتناول المرشد المعاملات في أسهم جهات تلقي الودائع باعتبارها معاملات تمويل؟ يرجع السبب في ذلك لأنه من المنظور القطاعي ليس هناك أهمية فيما إذا كانت جهة تلقي الودائع التي تتعامل في أسهم مؤسسة أخرى لتلقي الودائع هي المصدر الأصلي للأسهم المتداولة في السوق الأولية (وفي تلك الحالة تصنف المعاملة كتمويل واضح) أم أنها مؤسسة لتلقي

الجدول ألف ٥-٢٣: توحيد بيانات الدخل ورأس المال على مستوى القطاع: مكاسب التقييم المتحققة - الحالة ٢

الفترة الثانية					
جهة تلقي الودائع ٢			جهة تلقي الودائع ١		
١٠٠	الودائع	١٢٠	النقدية	٢٠	الودائع
٢٤٠	رأس المال	٢٢٠	القروض	٥٠	رأس المال
منه المساهمات المالية من المؤسسات غير المتلقية للودائع			منه المساهمات المالية من المؤسسات غير المتلقية للودائع		
١١٠	المساهمات المالية من مؤسسة تلقي الودائع ٣			٤٠	الإيرادات المحتجزة
١٠				١٠	
١٢٠	الإيرادات المحتجزة				
المركز الموحد على مستوى القطاع			جهة تلقي الودائع ٣		
١٤٠	الودائع	٢٠٠	النقدية	٢٠	الودائع
٣١٠	رأس المال	٢٥٠	القروض	٤٠	رأس المال
منه المساهمات المالية من المؤسسات غير المتلقية للودائع			منه المساهمات المالية من المؤسسات غير المتلقية للودائع		
١٩٠				٢٠	حصص رأس مال جهة تلقي الودائع ٢
١٢٠	الإيرادات المحتجزة			٢٠	القيمة الشرائية

يبلغ ١٢٠ وينعكس ذلك في زيادة رأس المال القطاعي بمبلغ ١٢٠ عن الفترة الأولى (راجع المثال في الجدول ألف ٥-١٩).

٥٧- وبإيجاز، من خلال متابعة أمثلة التقييم الأربعة المذكورة آنفاً يمكن إدراك ما يلي:

- ينبغي حذف القيمة السوقية للاستثمارات في حصص الملكية بين جهات تلقي الودائع من جانب الأصول في الميزانية العمومية لقطاع جهات تلقي الودائع ومن مجموع رأس المال والاحتياطيات (وبالمعنى الضيق).
- ويجب أن تستبعد من الدخل على مستوى القطاع جميع المكاسب/الخسائر المتحققة وغير المتحققة من ملكية جهات تلقي الودائع لأهم جهات تلقي الودائع الأخرى ومن معاملاتها في تلك الأسهم.

#### حساب الشهرة التجارية في رأس المال القطاعي

##### المثال الأول: الشراء نقداً

٥٨- في هذا المثال، توجد ثلاث مؤسسات لتلقي الودائع في الاقتصاد. لدى جهة تلقي الودائع ١ ١٠٠٠ سهم قائم بقيمة سوقية ١٠ للسهم، ولدى جهة تلقي الودائع ٢ ٤٠٠ سهم قائم بقيمة سوقية ٥ للسهم، بينما لدى جهة تلقي الودائع ٣ ٥٠٠ سهم قائم بقيمة سوقية ٥ للسهم. تشتري جهة تلقي الودائع ١ كل أسهم جهة تلقي الودائع ٢ نقداً بسعر سوقي ٥ للسهم (وتكلفة إجمالية ٢٠٠٠)، وتصبح مالكة لجهة تلقي الودائع ٢ بنسبة ١٠٠٪. وتبلغ قيمة الأصول الصافية لجهة تلقي الودائع ٢ ١٥٠٠. والفرق بين قيمة الأصول الصافية والسعر المدفوع يمثل الشهرة التجارية (٥٠٠). ولا تسجل جهة تلقي الودائع ١ هذا المبلغ كأصل.

٥٩- ويعرض الجدول ألف ٥-٢٤ الميزانيتين العموميتين لمؤسستي تلقي الودائع ١ و٢ قبل الشراء، والميزانية العمومية لجهة تلقي الودائع ١ بعد الشراء، والميزانية العمومية لجهة تلقي الودائع ٣، والميزانية العمومية على مستوى القطاع. وتمشياً مع توصيات المرشد، يُفترض أن تكون كل البنود المدرجة في الميزانيات العمومية مقومةً بسعر السوق، بما في ذلك الأصول الثابتة.

٦٠- وبعد الشراء، تنخفض النقدية بمقدار ٢٠٠٠ في الميزانية العمومية لجهة تلقي الودائع ١ مقابل مطابطة تناسبية مستحقة على شركة تابعة (مقدارها ١٥٠٠). وشهرة تجارية مقدارها ٥٠٠ تُخصم من الأصول ومن رأس المال والاحتياطيات. وعند التوحيد على مستوى القطاع، تُحذف من الأصول الحصة التناسبية من المطالبة المستحقة لجهة تلقي الودائع ١ على الشركة التابعة، مع إجراء تعديل مقابل في رأس مال الشركة التابعة (جهة تلقي الودائع ٢).

##### المثال الثاني: الشراء بإصدار أسهم جديدة

٦١- في هذا المثال، تظل الافتراضات مماثلة لتلك الواردة في المثال الأول أعلاه، باستثناء أن جهة تلقي الودائع ١ تشتري أسهم جهة تلقي الودائع ٢ وعددها ٤٠٠ سهم بإصدار ٢٠٠ سهم

جهة تلقي الودائع ٣ بدلاً من جهة تلقي الودائع ١. وتسجل جهة تلقي الودائع ٣ قيمة الأسهم بمبلغ ٢٠. وهي قيمة ٥ أسهم بسعر ٤ للسهم.

٥٤- ويُحسب رأس المال القطاعي في الفترة الثانية مستبعداً منه القيمة السوقية لاستثمار جهة تلقي الودائع ٣ في أسهم جهة تلقي الودائع ٢. ومن منظور القطاع، تخصص ١٠ في الفترة الثانية من الأموال المساهم بها وتطرح ١٠ من الإيرادات المحتجزة كما هو مبين أدناه. ولكن حيث إن المساهمات المالية والإيرادات المحتجزة لا يُعرضان كل على حدة في المرشد، ينبغي خصم ٢٠ من مجموع رأس المال والاحتياطيات على مستوى القطاع (وبالمعنى الضيق).

رأس المال القطاعي (الفترة الثانية) =

$$310 = 50 + 240 - 10 - 10$$

(جهة تلقي (جهة تلقي (جهة تلقي (المساهمات (الإيرادات)  
الودائع ١) الودائع ٢) الودائع ٣) المالية من المحتجزة لجهة  
(جهة تلقي (جهة تلقي (جهة تلقي الودائع ١)  
الودائع ١) [بالقيمة السوقية]

٥٥- رأس المال القطاعي هو نفسه المذكور في الفترة الثانية في أمثلة مكاسب التقييم غير المتحققة المذكورة آنفاً. ولم يؤد تحقيق مكاسب تقييم بالبيع لمؤسسة تلقي ودائع أخرى إلى تغيير مجموع رأس المال القطاعي لأنه لم يتم الحصول على أي رأس مال إضافي من قطاعات خارجية. وقد "ربح" قطاع جهات تلقي الودائع أساساً من بيع أسهم رأس المال بسعر أعلى من سعر شرائها (حققت جهة تلقي الودائع ١ مكسباً قدره ١٠) لكنه "خسر" كذلك لأنه كقطاع اشترى أسهم بسعر أعلى من السعر المسجل أصلاً في دفاتره (حيث اشترت جهة تلقي الودائع ٣ أسهم بسعر ٤ للسهم وليس بسعر البيع الأصلي وقدره ٢ للسهم).

٥٦- ويتعين إجراء تعديل لبيانات الدخل على مستوى القطاع. فإذا تم تجميع بيانات الدخل لجهات تلقي الودائع الثلاثة، سيبلغ صافي الدخل على مستوى القطاع ١٢٠ (دخل صافي قدره ١٢٠ لدى جهة تلقي الودائع ٢ ومكاسب متحققة قدرها ١٠ لدى جهة تلقي الودائع ١)، غير أن رأس المال القطاعي لم يزد سوى بمبلغ ١٢٠ (صافي دخل جهة تلقي الودائع ٢). وحيث إن المرشد يعالج كافة المعاملات في حصص ملكية جهات تلقي الودائع كمعاملات تمويل بأسهم رأس المال - أي المعاملات التي من شأنها زيادة/تخفيض رأس المال دون أن تمر من خلال حساب الدخل - لذا، فالمكاسب/الخسائر المتحققة لدى جهة تلقي الودائع ١ من اقتناء أسهم جهة تلقي الودائع ٢ يجب استبعادها من حساب الدخل. ونتيجة لذلك، يتحقق الاتساق في العلاقة بين صافي الدخل ورأس المال، فصافي الدخل على مستوى القطاع

<sup>٤</sup> إذا ما توخينا الدقة التامة، فإن البيع يعني أن جهة تلقي الودائع ٣، وليس جهة تلقي الودائع ١، لها الحق في المطالبة بمبلغ ١٠ من الأموال المساهم بها في جهة تلقي الودائع ٢ من مالكيها.

الجدول ٥-٢٤: الشهرة التجارية ورأس المال القطاعي: الشراء نقدا

المركز المالي على مستوى القطاع	المبالغ المحذوفة عند التوحيد	المراكز المالية قبل عملية الشراء (بالقيمة السوقية)			
		جهة تلقي ٣	جهة تلقي الودائع ١ (بعد الشراء)	جهة تلقي ٢	جهة تلقي الودائع ١
جهة تلقي الودائع ١ (بعد الشراء) + جهة تلقي الودائع ٢ + جهة تلقي الودائع ٣					
٢,٩٠٠	—	٤٠٠	٢,٠٠٠	٥٠٠	٤,٠٠٠
١٢,٧٠٠	—	٣,٢٠٠	٨,٠٠٠	١,٥٠٠	٨,٠٠٠
صفر	١,٥٠٠-	لا يوجد	١,٥٠٠	لا يوجد	لا يوجد
١٥,٦٠٠	—	٣,٦٠٠	١١,٥٠٠	٢,٠٠٠	١٢,٠٠٠
٣,١٠٠	—	٦٠٠	٢,٠٠٠	٥٠٠	٢,٠٠٠
١٢,٥٠٠	١,٥٠٠-	٣,٠٠٠	٩,٥٠٠	١,٥٠٠	١٠,٠٠٠
١٥,٦٠٠	—	٣,٦٠٠	١١,٥٠٠	٢,٠٠٠	١٢,٠٠٠

## الميزانية العمومية

الأصول  
النقدية  
الأصول الأخرى  
الحصة التناسبية من المطالبة المستحقة على الشركة التابعة  
مجموع الأصول

الخصوم ورأس المال  
الخصوم  
رأس المال  
مجموع الخصوم ورأس المال

(صافية) قيمتها ١٥٠٠. وعند التوحيد على مستوى القطاع، تُحذف الحصة التناسبية من المطالبة المستحقة على الشركة التابعة من الأصول. وعلى الجانب المدين في الميزانية العمومية على مستوى القطاع، يُجرى تعديل مقابل في رأس مال الشركة التابعة (جهة تلقي الودائع ٢). وتُحذف الشهرة التجارية من الجانب المدين في الميزانية العمومية لجهة تلقي الودائع ١، مع إجراء تعديل مقابل في رأس المال. ولكن نظرا لاستخدام أسهم رأس المال بدلا من النقدية في الشراء، يكون المجموع الكلي للميزانية العمومية (ورأس المال) أكبر بمقدار ٢٠٠٠ عن ذلك الوارد في المثال الموضح في الجدول ٥-٢٤.

من أسهمها لمالكي جهة تلقي الودائع ١ بسعر السوق الذي يبلغ ١٠ للسهم.

٦٢- وفي هذا المثال (الجدول ٥-٢٥)، لا تنخفض النقدية في الميزانية العمومية لجهة تلقي الودائع بعد الشراء وتؤدي الحصة التناسبية من المطالبة المستحقة لجهة تلقي الودائع ١ على جهة تلقي الودائع ٢ (١٥٠٠) إلى زيادة الأصول. وتوجد زيادة مقابلة في رأس المال تتمثل في حصص الملكية المصدرة وقيمتها ٢٠٠٠ ناقص الشهرة التجارية المخصومة وقيمتها ٥٠٠. والأساس المنطقي لذلك هو أنه رغم إصدار جهة تلقي الودائع ١ لأسهم قيمتها ٢٠٠٠، فإنها لم تشتتر "سوى" أصول

الجدول ٥-٢٥: الشهرة التجارية ورأس المال القطاعي: الشراء بإصدار أسهم

المركز على مستوى القطاع	المبالغ المحذوفة عند التوحيد	المراكز المالية قبل الشراء (بالقيمة السوقية)			
		جهة تلقي ٢	جهة تلقي الودائع ١ (بعد الشراء)	جهة تلقي الودائع ٢	جهة تلقي الودائع ١
جهة تلقي الودائع ١ (بعد الشراء) + جهة تلقي الودائع ٢ + جهة تلقي الودائع ٣					
٤,٩٠٠	—	٤٠٠	٤,٠٠٠	٥٠٠	٤,٠٠٠
١٢,٧٠٠	—	٣,٢٠٠	٨,٠٠٠	١,٥٠٠	٨,٠٠٠
صفر	١,٥٠٠-	لا يوجد	١,٥٠٠	لا يوجد	لا يوجد
١٧,٦٠٠	—	٣,٦٠٠	١٣,٥٠٠	٢,٠٠٠	١٢,٠٠٠
٣,١٠٠	—	٦٠٠	٢,٠٠٠	٥٠٠	٢,٠٠٠
١٤,٥٠٠	١,٥٠٠-	٣,٠٠٠	١١,٥٠٠	١,٥٠٠	١٠,٠٠٠
١٧,٦٠٠	—	٣,٦٠٠	١٣,٥٠٠	٢,٠٠٠	١٢,٠٠٠

## الميزانية العمومية

الأصول  
النقدية  
الأصول الأخرى  
الحصة التناسبية من المطالبة المستحقة على الشركة التابعة  
مجموع الأصول

الخصوم ورأس المال  
الخصوم  
رأس المال  
مجموع الخصوم ورأس المال

الجدول ٥-٢٦: كشوف الدخل والمصروفات: الشركات غير المالية - البيانات  
الموحدة على مستوى القطاع<sup>١</sup>

البيانات الموحدة على مستوى القطاع أ+ب+ج+د/- (تعديل التوحيد على مستوى القطاع)	مجموع أ+ب+ج	الشركة غير	الشركة غير	الشركة غير	
		المالية ٣ ج	المالية ٢ ب	المالية ١ أ	
٢,١٨٠,٠	٢,١٨٠,٠	١,٧٠٠,٠	٤٠٠,٠	٨٠,٠	١- إيرادات بيع السلع والخدمات (عدا ضرائب المبيعات غير المباشرة)
١,٧٩٠,٠	١,٧٩٠,٠	١,٥٠٠,٠	٢٠٠,٠	٩٠,٠	٢- تكلفة المبيعات
٣٩٠,٠	٣٩٠,٠	٢٠٠,٠	٢٠٠,٠	١٠,٠-	٣- دخل التشغيل (= ٢-١)
١١,٩	١١,٩	٩,٣	٢,٢	٠,٤	٤- الدخل من الفائدة
٤٦,٦	٤٦,٦	٢٠,٠	١٤,٠	١٢,٦	٥- مصروفات الفائدة
٩,٠	١٦,٠	٥,٠	١٠,٠	١,٠	٦- مصادر الدخل الأخرى (الصافي)
٣٦٤,٣	٣٧١,٣	١٩٤,٣	١٩٨,٢	٢١,٢-	٧- صافي الدخل (قبل البنود الاستثنائية والضرائب) (= ٦+٥-٤+٣)
—	—	—	—	—	٨- البنود الاستثنائية
٧٨,٩	٩,٧٨	٣٨,٩	٤٠,٠	—	٩- ضرائب دخل الشركات
٢٨٥,٤	٢٩٢,٤	١٥٥,٤	١٥٨,٢	٢١,٢-	١٠- صافي الدخل بعد الضرائب (= ٧-٩+٨)
٢١١,٠	٢١٣,٠	١٠٥,٠	١٠٨,٠	—	١١- الأرباح الموزعة مستحقة الدفع
٧٤,٤	٧٩,٤	٥٠,٤	٥٠,٢	٢١,٢-	١٢- الإيرادات المحتجزة (= ١١-١٠)

<sup>١</sup> للاطلاع على وصف لأي من البنود، راجع الفصل الرابع.

ويوضح الجدولان ألف ٥-٢٦ وألف ٥-٢٧ الكشوف المالية في نهاية الفترة (حسابات الدخل والميزانية العمومية) للشركات الثلاثة المقيمة، إلى جانب كشوف الدخل والميزانية العمومية المجمعة وعلى مستوى القطاع.

٦٦- وعلى مستوى هذه الشركات، يمكن ملاحظة أن الشركة ٣ هي الأكبر من حيث مجموع الأصول، تليها الشركة ٢. والشركات الثلاثة لديها حيازات كبيرة من الأصول غير المالية المنتجة (الأصول الثابتة والمخزونات) وأصول غير منتجة (كالأراضي) يتم استخدامها في إنتاج السلع والخدمات غير المالية. ولدى الشركتان ٢ و٣ أيضاً حيازات كبيرة من الأصول المالية والمراكز الرأسمالية القوية. وفي المقابل، لدى الشركة ١ حيازات ضئيلة من الأصول المالية ورصيد رأسمالي محدود. وعلى جانب الدخل والمصروفات، حققت الشركة ١ خسارة في الفترة الحالية، بينما حققت الشركتين ٢ و٣ أرباحاً خلال الفترة تجاوزت الأرباح الموزعة مستحقة الدفع.

حساب البيانات ومؤشرات السلامة المالية على مستوى القطاع

٦٧- باستخدام الإرشادات الواردة في الفصل السابع والكشوف المالية للشركات غير المالية الثلاثة، يعرض الجدول ألف ٥-٢٨ مؤشرات السلامة المالية المتفق عليها على مستوى القطاع،

القسم الرابع: حساب مؤشرات السلامة المالية للشركات غير المالية

٦٣- توضح الأمثلة التالية تطبيق مبادئ استخلاص بيانات ومؤشرات السلامة المالية للشركات غير المالية على مستوى القطاع.

#### مجموعة البيانات

٦٤- هناك مجموعة من بيانات الدخل والمصروفات والميزانية العمومية وبنود التذكرة المصاحبة لها يرد ذكرها لاحقاً وتستخدم في حساب مؤشرات السلامة المالية. وتتفق مجموعة البيانات مع الإرشادات الواردة في الفصلين الرابع والسابع.

٦٥- وفي هذا المثال، هناك ثلاث شركات غير مالية مقيمة في الاقتصاد. وهناك علاقات مالية بين هذه الشركات في شكل حيازات متبادلة لسندات الدين وأسهم الملكية، ولكن حيازات أسهم الملكية مواصفات الاستثمار في الشركات المرتبطة.

<sup>٥</sup> كما سبق الإشارة في الفصل الخامس، يمكن إعداد البيانات على أساس موحد عبر الحدود للكليات الخاضعة للسيطرة المحلية وكذلك على أساس موحد على المستوى المحلي. وتوضح مجموعة البيانات الموسعة لجهات تلقي الودائع القضايا المعنية بإعداد البيانات الموحدة عبر الحدود للكليات الخاضعة للسيطرة المحلية.



الجدول ٥-٢٧: الميزانيات العمومية: الشركات غير المالية - البيانات الموحدة على مستوى القطاع<sup>١</sup>

البيانات الموحدة على مستوى القطاع أ + ب + ج +/- (تعديل التوحيد على مستوى القطاع)	مجموع أ + ب + ج	الشركة غير المالية ٣ ج	الشركة غير المالية ٢ ب	الشركة غير المالية ١ أ	
١,٧٠٩,٠	١,٧٢٤,٠	٨٣٧,٠	٧٦١,٠	١٢٦,٠	١٣- مجموع الأصول (= ١٧+١٤)
١,٣٣٥,٠	١,٣٣٥,٠	٥٦٠,٠	٦٥٠,٠	١٢٥,٠	١٤- الأصول غير المالية
١,١٣٥,٠	١,١٣٥,٠	٤٧٠,٠	٥٧٠,٠	٩٥,٠	١٥- المنتجة
١,٠٠٠,٠	١,٠٠٠,٠	٤١٠,٠	٥٠٠,٠	٩٠,٠	منها: (١) الأصول الثابتة
١٣٥,٠	١٣٥,٠	٦٠,٠	٧٠,٠	٥,٠	(٢) المخزونات
٢٠٠,٠	٢٠٠,٠	٩٠,٠	٨٠,٠	٣٠,٠	١٦- غير المنتجة
٣٧٤,٠	٣١٩,٠	٢٧٧,٠	١١١,٠	١,٠	١٧- الأصول المالية
١٩٠,٦	١٩٠,٦	١٥٠,٠	٤٠,٠	٠,٦	١٨- العملة والودائع
١١٠,٢	١١٠,٢	٧٠,٠	٤٠,٠	٠,٢	١٩- سندات الدين
٦٠,٠	٦٠,٠	٤٠,٠	٢٠,٠	—	منها: صادرة من شركات غير مالية أخرى ضمن الكميات المبلغة
٦٠,٠	٧٥,٠	٥٠,٠	٢٥,٠	—	٢٠- الأسهم وحصص رأس المال الأخرى
٥,٠	٥,٠	٣,٠	٢,٠	—	٢١- الائتمانات التجارية
٥,١	٥,١	٢,٠	٣,٠	٠,١	٢٢- المشتقات المالية
٣,١	٣,١	٢,٠	١,٠	٠,١	٢٣- الأصول الأخرى
٧٠٥,٠	٧٠٥,٠	٤٠٠,٠	٢٠١,٠	١٠٤,٠	٢٤- إجمالي الخصوم (= ٣٠+٢٩)
٢٠,٠	٢٠,٠	—	—	٢٠,٠	٢٥- القروض
٦٨٤,٠	٦٨٤,٠	٤٠٠,٠	٢٠٠,٠	٨٤,٠	٢٦- سندات الدين
—	—	—	—	—	٢٧- الائتمانات التجارية
—	—	—	—	—	٢٨- الخصوم الأخرى
٧٠٤,٠	٧٠٤,٠	٤٠٠,٠	٢٠٠,٠	١٠٤,٠	٢٩- الدين (= ٢٥ إلى ٢٨)
١,٠٠٤,٠	١,٠٠٩,٠	٤٣٧,٠	٥٦٠,٠	٢٢,٠	٣٠- المشتقات المالية
٤١٥,٠	٤٣٠,٠	١١٠,٠	٣٠٠,٠	٢٠,٠	٣١- رأس المال والاحتياطيات (١) رأس المال بالمعنى الضيق <sup>٢</sup>
١,٧٠٩,٠	١,٧٢٤,٠	٨٣٧,٠	٧٦١,٠	١٢٦,٠	٣٢- مجموع الميزانية العمومية (= ٣١ + ٢٤) = ١٣
					سلاسل التذكير <sup>٢</sup>
					السلاسل الأخرى المطلوبة لحساب مؤشرات السلامة المالية المتفق عليها
	٦,٠	٤,٠	٢,٠	—	٣٣- الدخل من الفائدة مستحق القبض من الشركات غير المالية الأخرى
					٣٤- الأرباح قبل الفائدة والضريبة (بنود ٣ + ٤ - ٣٣)
	٤١١,٩	٢١٠,٣	٢١٠,٢	٨,٦-	٣٥- مدفوعات خدمة الدين
	٨٨,٦	٤٨,٠	٢٤,٠	١٦,٦	٣٦- صافي انكشاف البنود المدرجة في الميزانية العمومية لمخاطر النقد الأجنبي في الشركات
	٣٦,٠	٤٠,٠	٤,٠-	—	٣٧- مجموع الانكشاف الصافي لمخاطر النقد الأجنبي بالشركات
	٢٠,٠	٢٢,٠	٢,٠-	—	المراكز المالية والتدفقات داخل القطاع
	٢,٠	١,٠	١,٠	—	الأرباح الموزعة مستحقة القبض من الشركات غير المالية الأخرى <sup>٢</sup>
	٥,٠	٣,٠	٢,٠	—	مكاسب/خسائر الاستثمارات في أسهم الشركات غير المالية الأخرى <sup>٢</sup>

<sup>١</sup> للاطلاع على وصف لأي من البنود، راجع الفصل الرابع

<sup>٢</sup> مدرجة في الجدول ١١-٧ في المرشد

الجدول ٥-٢٨: مؤشرات السلامة المالية: الشركات غير المالية - البيانات  
الموحدة على مستوى القطاع<sup>٢،١</sup>

مستوى القطاع	الشركة غير المالية ٣	الشركة غير المالية ٢	الشركة غير المالية ١	مستوى القطاع	الشركة غير المالية ٣	الشركة غير المالية ٢	الشركة غير المالية ١
نسبة مجموع الدين إلى أسهم رأس المال البسيط (السطر ٢٩)	٧٠٤	٤٠٠	٢٠٠	١٠٤	٧٠٤	٤٠٠	٢٠٠
المقام (السطر ٣١ و ٣١ (١))	٤١٥	٤٣٧	٣٠٠	٢٠	٤١٥	٤٣٧	٣٠٠
العائد على أسهم رأس المال البسيط (السطر ٣٤)	٤١١,٩٠	٢١٠,٣٠	٢١٠,٣٠	(٨,٦٠)	٤١١,٩٠	٢١٠,٣٠	٢١٠,٣٠
المقام (السطر ٣١ و ٣١ (١))	٤١٥	٤٣٧	٣٠٠	٢٠	٤١٥	٤٣٧	٣٠٠
تغطية خدمة الدين البسيط (السطر ٣٤ + السطر ٣٣)	٤١٧,٩	٢١٤,٣	٢١٢,٢	(٨,٦)	٤١٧,٩	٢١٤,٣	٢١٢,٢
المقام (السطر ٣٥)	٨٨,٦	٤٨	٢٤	١٦,٦	٨٨,٦	٤٨	٢٤
نسبة الانكشاف الصافي لمخاطر النقد الأجنبي إلى أسهم رأس المال (في الميزانية العمومية) البسيط (السطر ٣٦)	٣٦	٤٠	(٤,٠)	—	٣٦	٤٠	(٤,٠)
المقام (السطر ٣١ و ٣١ (١))	٤١٥	٤٣٧	٣٠٠	٢٠	٤١٥	٤٣٧	٣٠٠
نسبة مجموع الانكشاف الصافي لمخاطر النقد الأجنبي إلى أسهم رأس المال البسيط (السطر ٣٧)	٢٠	٢٢	٢٠	—	٢٠	٢٢	٢٠
المقام (السطر ٣١ و ٣١ (١))	٤١٥	٤٣٧	٣٠٠	٢٠	٤١٥	٤٣٧	٣٠٠
عدد طلبات الحماية من مطالبات الدائنين	١٠				١٠		

<sup>١</sup> للاطلاع على خصائص مؤشرات السلامة المالية، راجع الفصل السابع.

<sup>٢</sup> هناك مجموعتان من النسب لمن يستخدمون بيانات رأس المال: المجموعة الأولى تستخدم مجموع رأس المال، تمثيا مع تعريف مؤشرات السلامة المالية؛ والمجموعة الثانية تستخدم رأس المال بمعناه الضيق، كمنهج إضافي (راجع الملحق الثالث).

(الصافية) ومن الأرباح الموزعة مستحقة القبض في البيانات الموحدة على مستوى القطاع.

- تحصل الشركتان ٢ و ٣ أيضا على دخل فائدة من شركات مدرجة ضمن الكيانات المبلّغة (راجع بند التذكرة رقم ٣٣)، ولكن هذه المدفوعات داخل القطاع تدرج بصافي قيمتها في سطر صافي الدخل، وبالتالي لا تحذف من سطري إجمالي الدخل من الفائدة ومصروفات الفائدة (السطرين ٤ و ٥) في بيان الدخل والمصروفات الموحدة على مستوى القطاع.

• الميزانية العمومية (الجدول ٥-٢٧)

- لدى الشركتان ٢ و ٣ استثمارات حافظة في الأسهم قدرها ١٥ في شركات مدرجة ضمن الكيانات المبلّغة. ولتجنب الحساب المزدوج لرأس المال، تخصم القيمة السوقية لهذه الاستثمارات من الأسهم وخصص رأس المال الأخرى على جانب الأصول ومن رأس المال والاحتياطيات في البيانات على مستوى القطاع.

- تمتلك الشركتان ٢ و ٣ أيضا أدوات دين صادرة من شركات مدرجة ضمن الكيانات المبلّغة (راجع البند ١٩ في كشف الميزانية العمومية)، ولكن لا تحذف هذه الحيازات داخل القطاع في البيانات على مستوى القطاع حتى يمكن مراقبة الانكشافات للمخاطر والعدوى المحتملة.

وعلى مستوى كل شركة على حدة، للأغراض التوضيحية. وعلاوة على ذلك، يوضّح البسيط والمقام لكل مؤشر من مؤشرات السلامة المالية إذا اقتضى الأمر. ويبين العمود الأخير في كل من الجدولين ألف ٥-٢٦ وألف ٥-٢٧ البيانات الموحدة على مستوى القطاع التي تستخدم لحساب مؤشرات السلامة المالية، كما يحتوي على التعديلات الخاصة بتوحيد البيانات على مستوى القطاع التي سبق أن تناولها الفصل الخامس، حيث تظل سلاسل البيانات التي تم تعديلها. وفيما يلي عرض لهذه التعديلات:

• بيان الدخل والمصروفات (الجدول ٥-٢٦)

- لدى الشركتان ٢ و ٣ مكاسب تقييم قدرها ٥ متولدة عن حيازاتها من الاستثمارات في أسهم شركات غير مالية أخرى مدرجة ضمن الكيانات المبلّغة (راجع البند الثاني ضمن المراكز المالية والتدفقات داخل القطاع في الجدول ٥-٢٧)، وهي المكاسب التي تحذف من مصادر الدخل الأخرى (الصافية) ومن الإيرادات المحتجزة في البيانات الموحدة على مستوى القطاع.

- لدى الشركتان ٢ و ٣ أرباح موزعة مستحقة القبض مقدارها ٢ من شركات مدرجة ضمن الكيانات المبلّغة (راجع البند الأول ضمن المراكز المالية والتدفقات داخل القطاع في الجدول ٥-٢٧)، وهي الأرباح التي تحذف من مصادر الدخل الأخرى

# الملحق السادس: قضايا متبقية: رصد المخصصات ومخاطر أسعار الفائدة واختبارات القدرة على تحمل الضغوط

١- يقدم المرشد الإرشادات حول إعداد مؤشرات السلامة المالية ونشرها. ومع ذلك، في سياق المناقشات التي أجريت لإعداد المرشد، اتضح عدم وجود ما يُستند إليه من توافق في الآراء أو ممارسات فضلى على المستوى الدولي بشأن بعض القضايا المتعلقة بتطوير البيانات لاستخدامها في دعم التحليل الاحترازي للسلامة المالية. ويشرح هذا الملحق الممارسات والمفاهيم المعتمدة حالياً بشأن ثلاث قضايا، هي (١) رصد المخصصات، و(٢) قياس مخاطر أسعار الفائدة، و(٣) اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، بهدف دعم الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق مزيد من التطور في هذا العمل.

٢- لا يوجد توافق في الآراء على المستوى الدولي بشأن أفضل الممارسات المعتمدة لرصد المخصصات، مما يؤدي إلى وجود اختلافات كبيرة بين البلدان في الكشف المالية المبلغة من جهات تلقي الودائع. ويُضعف ذلك من إمكانية إجراء مقارنات مفيدة بين بيانات مؤشرات السلامة المالية فيما بين البلدان. وقد نشرت لجنة بازل للرقابة المصرفية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي عدة دراسات لتشجيع تطبيق أفضل الممارسات<sup>١</sup>. ويستعرض هذا القسم مناهج متعددة لرصد المخصصات بغية المساعدة في تحديد إطار يمكن من خلاله اتخاذ القرارات الهامة المتعلقة بسياسة رصد المخصصات<sup>٢</sup>. ولا تمثل هذه المناهج بالضرورة أفضل الممارسات على المستوى الدولي. ويستند المرشد إلى الممارسات الوطنية المعتمدة في تحديد مخصصات خسائر القروض.

## القسم الأول: مناهج تصنيف الأصول ورصد المخصصات

### مقدمة

٢- لا يوجد توافق في الآراء على المستوى الدولي بشأن أفضل الممارسات المعتمدة لرصد المخصصات، مما يؤدي إلى وجود اختلافات كبيرة بين البلدان في الكشف المالية المبلغة من جهات تلقي الودائع. ويُضعف ذلك من إمكانية إجراء مقارنات مفيدة بين بيانات مؤشرات السلامة المالية فيما بين البلدان. وقد نشرت لجنة بازل للرقابة المصرفية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي عدة دراسات لتشجيع تطبيق أفضل الممارسات<sup>١</sup>. ويستعرض هذا القسم مناهج متعددة لرصد المخصصات بغية المساعدة في تحديد إطار يمكن من خلاله اتخاذ القرارات الهامة المتعلقة بسياسة رصد المخصصات<sup>٢</sup>. ولا تمثل هذه المناهج بالضرورة أفضل الممارسات على المستوى الدولي. ويستند المرشد إلى الممارسات الوطنية المعتمدة في تحديد مخصصات خسائر القروض.

٣- وفي عام ٢٠٠٣، أعد البنك الدولي دراسة بعنوان "Bank Loan Classification and Provisioning Practices in Selected Developed and Emerging Countries" ("ممارسات تصنيف القروض ورصد

## تصنيف القروض وفحصها

٤- توصلت دراسة "ممارسات تصنيف القروض ورصد المخصصات" إلى أن سلطات التسع وعشرين بلدا التي خضعت للمسح تلزم البنوك بوضع إجراءات لفحص القروض لاختبار جودة فرادى القروض أو حوافظ القروض لأغراض التصنيف ورصد المخصصات. غير أن الممارسات المعتمدة متنوعة كما تتباين معدلات تواتر الفحص.

## تصنيف القروض

٥- على الرغم من أن دراسة "ممارسات تصنيف القروض ورصد المخصصات" خلصت إلى وجود مجموعة كبيرة جدا من المبادئ والممارسات المعتمدة في معظم البلدان التي خضعت للمسح، فإن الجهة الرقابية لديها سلطة إصدار القرارات والإجراءات الاحترازية المنظمة لتصنيف القروض. ورغم تباين تصنيفات القروض فيما بين البلدان، فقد طرح معهد المالية الدولية مثالا في أسلوب تصنيف القروض الذي اقترحه<sup>٤</sup>، ويتضمن خمس فئات هي:

- القروض الاعتيادية: وفيها يكون القرض سليم وكافة مدفوعات الأصل والفائدة جارية. ولا يُتوقع في ظل الظروف الحالية حدوث صعوبات في التسديد، ويكون التسديد الكامل متوقعا.
- القروض المراقبة (المخصصة بالذكر): وفيها يكون القرض خاضعا لظروف قد تثير القلق بشأن التسديد الكامل إذا لم يتم

<sup>١</sup> راجع دراسة (2003) Laurin and Majnoni. وقد استندت هذه الدراسة إلى البيانات التي جمعتها "مجموعة الاتصال المعنية بمبادئ بازل الأساسية" (CPLG) the Basel Core Principles Liaison Group حول ممارسات أعضائها التسعة والعشرين. ومن بلدان المجموعة العشرة التي خضعت للمسح كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وهولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، ومن خارج مجموعة العشرة كل من الأرجنتين وأستراليا والبرازيل وشيلي والصين والجمهورية التشيكية ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة والهند وكوريا والمكسيك وروسيا والمملكة العربية السعودية وسنغافورة وجنوب إفريقيا وإسبانيا والاتحاد النقدي لغرب إفريقيا.

<sup>٢</sup> معهد المالية الدولية هو رابطة تابعة للقطاع الخاص تضم المؤسسات المالية ويقوم بتحليل المخاطر في اقتصادات الأسواق الصاعدة، وهو بمثابة محفل للأعضاء لمناقشة قضايا السياسات الرئيسية المتعلقة بالتمويل والرقابة في الأسواق الصاعدة، ويشجع على التعاون بين أعضائه والمؤسسات متعددة الاطراف.

<sup>١</sup> منها دراسات (1999) BCBS و(2000) Cortavarria and others و(2002) Song.

<sup>٢</sup> في اجتماع المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي المنعقد في يوليو/ تموز ٢٠٠١ حول مؤشرات السلامة المالية، أشار المديرون التنفيذيون إلى أنه عند وضع معايير وممارسات موحدة لإعداد مؤشرات السلامة المالية، بالتشاور مع منظمات وضع المعايير الدولية ذات الصلة، "ينبغي إعطاء اهتمام خاص لتحسين إمكانية إجراء المقارنات بين بيانات الأصول غير العاملة والمخصصات على المستوى الدولي إلى جانب تحسين عملية تقييم الالتزامات والأصول".

### الإطار ألف ٦-١: نظام تصنيف القروض في الولايات المتحدة الأمريكية (دليل التفتيش على البنوك التجارية)

- **الأصول الاعتيادية:** القروض في هذه الفئة قروض منتظمة وعناصرها الأساسية سليمة. (وتشمل العناصر الأساسية الوضع المالي الكلي للمقرض، وموارده وتدفعاته النقدية، وتاريخه الائتماني، وسمعته، كما تشمل أيضا الغرض من القرض، وأنواع مصادر التسديد الثانوية).
- **القروض المخصصة بالذك:** القروض في هذه الفئة قروض منتظمة، ولكن بها مواطن ضعف محتملة قد تُضعف القرض وجودة أصول البنك إذا لم تتم معالجتها. ومن أمثلة ذلك: القروض التي لا يستطيع مسؤول الإقراض مراقبتها على نحو سليم، أو تصور عقود القروض، أو عدم اليقين من وضع الضمانات، أو أي انحرافات أخرى عن ممارسات الإقراض الاحترازية.
- **القروض دون المستوى:** القروض في هذه الفئة بها مواطن ضعف واضحة، حيث يسود شعور بعدم اليقين إزاء القيمة الحالية السليمة لأصول المقرض ومدى قدرته على التسديد، فضلا على المخاطر التي تهدد التسديد المنتظم للدين.
- **القروض المشكوك فيها:** تحمل القروض المشكوك فيها كافة سمات القروض دون المستوى، إلى جانب سمات أخرى، حيث يكون التحصيل الكامل للقرض موضع شك ومستبعدا إلى حد كبير. ويؤجل تصنيف القرض "كقرض معوم" بسبب وجود بعض العوامل المعلقة التي يمكن أن تعزز من وضع الأصول. ومن هذه العوامل: إجراءات الاندماج أو الاقتناء أو التصفية، وضخ رؤوس أموال جديدة، وإحكام إجراءات الحجز على ضمان إضافي، وخطط إعادة التمويل.
- **القروض المعدومة:** تعتبر هذه القروض غير قابلة للتحصيل ونات قيمة ضئيلة بحيث يكون من غير المبرر استمرارها كأصول مربحة. وهذا التصنيف لا يعني أن الأصول ليس لها أي قيمة استردادية أو قيمة باقية على الإطلاق، بل لا يكون من العملي أو المحبذ تأجيل المخصص بالكامل أو تأجيل شطب هذا القرض عديم القيمة أساسا. وقد يحدث استرداد جزئي لهذا القرض في المستقبل.

### الإطار ألف ٦-٢: نظام تصنيف القروض المتبع في هيئة الرقابة المالية اليابانية

- **الفئة الأولى:** أصول بدون مشاكل من حيث إمكانية تحصيلها.
- **الفئة الثانية:** أصول ترتفع بها المخاطر التي تهدد إمكانية التحصيل عن المستوى المعتاد بسبب صعوبة الوفاء بالشروط التعاقدية، أو نتيجة المخاوف بشأن المخاطر الائتمانية للمقرض. (يُشترط رصد مخصصات بنسبة ١٥٪)
- **الفئة الثالثة:** أصول تثير المخاوف بشأن التحصيل النهائي لقيمتها. ومن المحتمل التعرض لخسائر، ولكن من الصعب وضع تقديرات لتوقيت وحجم الخسائر. (يُشترط رصد مخصصات بنسبة ٧٠٪)
- **الفئة الرابعة:** الأصول التي تقم كأصول غير قابلة للتحصيل أو بدون قيمة.

تصحيحها. ويتطلب هذا القرض اهتماما أكثر من المعتاد من مسؤولي الائتمان.

- **القروض دون المستوى:** وفيها يكون التسديد الكامل مشكوكا فيه نتيجة عدم كفاية الحماية (بسبب انخفاض قيمة صافي أصول المقرض أو قيمة الضمان مثلا) و/أو يتأخر تسديد الفائدة أو الأصل أو كليهما لمدة تتجاوز ٩٠ يوما. وتُظهر هذه الأصول مواطن ضعف حقيقية واضحة المعالم قد تؤدي إلى خسارة محتملة إذا لم تعالج.
- **القروض المشكوك فيها:** وفيها الأصول التي تُقرر إدارة البنك أن تحصيلها/تصفيتها بالكامل أمر غير محتمل بسبب الظروف الحالية و/أو تأخر تسديد الفائدة أو الأصل أو كليهما لمدة تتجاوز ١٨٠ يوما. وتُعتبر الأصول في هذه الفئة أصولا ضعيفة، ولكنها لا تعتبر بعد خسائر بالكامل لأن بعض العوامل المعلقة قد تحسّن من جودة الأصل (اندماج أو تمويل جديد أو ضخ رؤوس أموال جديدة).
- **القروض المعدومة (القروض المشطوبة):** وفيها يتم خفض مرتبة الأصل وتحويله إلى خسارة عندما ترى الإدارة أنه غير قابل للتحصيل تقريبا و/أو عندما يتأخر تسديد الأصل أو الفائدة أو كليهما لمدة تتجاوز السنة.

٦- ولمزيد من الأمثلة، يعرض الإطاران ألف ٦-١ وألف ٦-٢ نظم تصنيف القروض في الولايات المتحدة واليابان.

### ممارسات الفحص

٧- تختلف ممارسات البلدان بشأن ما إذا كان ينبغي استخدام المعلومات اللاحقة أم السابقة في تقييم تصنيف القروض. وتعتمد طرق التقييم اللاحق على أدلة محدّدة يمكن ملاحظتها من السلوك السابق (مثل عدم تسديد الفائدة و/أو الأصل لمدة ٩٠ يوما) أو من الوضع الحالي للمدين، بينما تقوم طرق التقييم السابق بتقدير الخسائر المستقبلية من خلال دراسة المعلومات المستقبلية وعدد كبير من العوامل التي يمكن أن تؤثر على قدرة المدين على الوفاء بشروط القرض. ويزداد الاعتماد على طرق التقييم السابق مع التحول نحو الرقابة التي تركز بدرجة أكبر على المخاطر واستخدام النماذج الداخلية في تقييم المخاطر.

٨- وإضافة إلى ذلك، هناك اختلافات أخرى واضحة بين ممارسات البلدان:

- تتبّع بعض البلدان توجيهات تنظيمية موحدة، بينما تُجيز بلدان أخرى التقييمات الداخلية للبنوك.
- وتقوم بعض البلدان بتقييم الحافطة على أساس كل أصل على حدة، بينما تلزم بلدان أخرى الدائنين بمعاملة كامل

° مصطلح "ضعيفة" هو مصطلح رقابي يعني وجود شكوك بشأن تسديد كافة المبالغ المستحقة بموجب عقد ما.

## الضمانات والكفالات

١٢- تُعد الضمانات والكفالات أدوات خارج الميزانية العمومية يمكنها تخفيض الخسارة النهائية الناشئة عن القروض الضعيفة، غير أن كشفت دراسة "ممارسات تصنيف القروض ورصد المخصصات" عن وجود اختلافات كبيرة في الممارسة الرقابية. ففي بعض البلدان، قد يؤخذ نوع وحجم الضمانات والكفالات في الاعتبار عند تحديد (١) ما إذا كان القرض ضعيفا، و(٢) المبلغ الذي يمكن استرداده وبالتالي تصنيف القرض، و(٣) حجم المخصصات المطلوبة. وفي أغلب الأحوال، تخضع أنواع الضمانات المقبولة وتقييمها للتحديد من قبل الأجهزة الرقابية، كما أن الضمانات العقارية غالبا ما تحظى باهتمام خاص.

١٣- وقد تبين أن تصنيف القروض ورصد المخصصات يتأثران أحيانا بدرجة سيولة الضمان وإمكانية تنفيذ المطالبات المستحقة على الضمانات والكفالات. فعلى سبيل المثال، يمكن السماح بزيادة تصنيف الجدارة الائتمانية لأصل ما إذا ما استخدمت أوراق مالية سائلة كضمان لهذا القرض بدلا من العقارات. وعند استخدام عقار كضمان، يشترط العديد من البلدان تخفيض قيمته (بما في ذلك تخفيضها إلى الصفر) كلما طالت فترة عدم تسديد القرض. غير أن أقل من ثلث المجيبين هم الذين أخذوا في الاعتبار حالة الضمان عند تصنيف القروض، مبدئين اهتمامهم بفكرة أن جودة القرض ينبغي تقديرها بصورة مستقلة عن الضمانات والكفالات. وإضافة إلى ذلك، قد تختلف حالة الضمان باختلاف المدينين وشروط التسديد وتدفقاته وأجال الاستحقاق، كما قد تختلف أيضا احتمالات سداه عن احتمالات تسديد القرض الأصلي<sup>٦</sup>. وفي حقيقة الأمر، هناك اتجاه في الواقع العملي نحو عدم اعتبار الانخفاض في قيمة ضمانات القروض أو كفالاتها أساسا لتصنيف القرض كقرض ضعيف، رغم أنه في تلك الظروف يمكن تبرير وضع القروض تحت المراقبة (القروض المخصصة بالذكر).

١٤- ومن شأن الإفصاح عن كيفية معالجة الضمانات أن يسمح بتيسير مقارنة البيانات من جانب البلدان التي تتبّع ممارسات مختلفة بشأن المخصصات.

## تصنيف القروض المتعثرة المعاد هيكلتها

١٥- القروض المتعثرة المعاد هيكلتها هي تلك القروض التي يمنح المقرض بسببها تيسيرات لم يكن ليمنحها إلا بسبب المشاكل المالية التي يعاني منها المدين. وقد تؤدي إعادة الهيكلة وإقراض أموال جديدة لتغطية عدم تسديد ديون قديمة إلى إخفاء مواطن الضعف في القروض. ولهذا، تقوم بعض الأجهزة التنظيمية بوضع قواعد لتعريف القروض المتعثرة

<sup>٦</sup> توصي الركيزة الثانية من اتفاقية بازل المعدلة (اتفاقية بازل الثانية) بالإفصاح العام من كافة البنوك عن مجموع الانكشافات الائتمانية الإجمالية، حسب النوع الرئيسي للانكشاف الائتماني (كالقروض والأوراق المالية والمشتقات في الأسواق غير المنظمة) دون الأخذ في الحساب تأثير الأدوات المستخدمة لتخفيف حدة مخاطر الائتمان كالضمانات. (راجع الجدول ٤، صفحة ١٦٠ من دراسة 2003a (BCBS)

القروض الممنوحة لمقترض واحد على أنها حافطة ضعيفة إذا كان أي من القروض الممنوحة لذلك المقترض ضعيفا.

- وتتباين درجة مراعاة الضمانات أو الكفالات أو غيرها من عوامل تخفيف حدة مخاطر الائتمان.
- وهناك اختلاف فيما بين البلدان حول تعريف الأصول المتعثرة المعاد هيكلتها وما إذا كانت تعامل على أنها أصول ضعيفة.

## التوجيهات الرقابية/ التنظيمية الموحدة مقابل السماح بالتقييمات الداخلية للبنوك

٩- بعض البلدان لديها نظم وصفية تضع التعاريف اللازمة لتصنيف القروض إلى فئات مختلفة على أساس احتمالات التخلف عن التسديد. وتشير دراسة "ممارسات تصنيف القروض ورصد المخصصات" إلى أن البلدان التي لديها نظم رقابية أقل تعقيدا تختار غالبا هذه النظم الأكثر وضوحا، حيث يمكن مراقبتها بصورة أسهل كما أنها تعزز من إمكانية إجراء المقارنات، وتخلق أساسا أكثر عدالة للمنافسة بين البنوك، وتشجع على تعميق الفهم العام، وتيسر إعداد المعايير الإحصائية للرقابة الخارجية والنشر. ورغم ما يبدو من تقارب بين هذه النظم الوصفية نحو استخدام الفئات الخمسة لجودة القروض المذكورة آنفا، كانت هناك استثناءات عديدة.

١٠- وهناك بعض البلدان الأخرى لديها نظم تؤكد على مسؤولية الإدارة عن تصنيف القروض وتحديد حجم المخصصات، مع تركيز دور الجهات الرقابية ومدققي الحسابات في مراقبة مدى كفاية التقييمات والإجراءات الداخلية بالبنوك ومدى صحة تنفيذها. وحسبما يقرره كل بلد، يمكن إلزام البنوك بإنشاء نظام للتصنيف أو تزويدها بتعريف أساسي لما يمثل أصولا ضعيفة مع حصولها على إرشاد بسيط بشأن الحجم المناسب للمخصصات أو عدم حصولها على أي إرشادات.

## تصنيف القروض المتعددة

١١- تشير دراسة "ممارسات تصنيف القروض ورصد المخصصات" إلى أن ما يزيد قليلا عن نصف عدد البلدان في العينة يشترط خفض مرتبة كل القروض الممنوحة لمدين عادي إذا تم تصنيف أي من هذه القروض كقرض ضعيف، في حين تسمح بلدان أخرى بتقييم قروض المدين كل على حدة أو تترك القرار لتقدير فرادى البنوك. وعلاوة على ذلك، من القضايا المهمة ذات الصلة ما إذا كانت المعايير تنطبق على المدين الذي أصدر الأصل الضعيف، أو على مجموعات أوسع نطاقا من المؤسسات ذات الصلة، مع فرض أن ضعف أحد أجزاء المجموعة هو دلالة على ضعف المجموعة بأكملها.

البلدان المهمة بوضع إرشادات عامة للتصنيف تميل نحو رصد المخصصات على أساس تقديرات الخسائر المحتملة التي تستند أحيانا إلى النماذج الداخلية وتقديرات احتمالات عدم السداد وتقديرات الخسارة في حالة عدم السداد. وقد تسمح هذه البلدان بوضع نطاقات معينة للمخصصات.

#### متى تُستخدم المخصصات المحددة والعامّة؟

٢٠- المخصص المحدد هو قيد مدين جار يعكس خسارة في قيمة الأصول الضعيفة، في حين أن المخصص العام فهو قيد احتياطي ضمن حساب رأس المال يعكس حجم الخسائر الذي قد تتعرض لها حافظة ما. والمخصص الديناميكي هو أحد أشكال المخصص العام ويتم تعديله على مدار الدورة الاقتصادية - حيث يتراكم في فترات الانتعاش الاقتصادي ويُستخدم في فترات الهبوط الاقتصادي - بغرض توفير احتياطي كاف على مدار عمر الأداة المالية بالكامل. ورصد المخصصات المتغيرة مفهوم جديد لا تمارسه سوى إسبانيا من بين البلدان التي شملتها دراسة ممارسات تصنيف القروض ورصد المخصصات.<sup>٨</sup>

#### كيف ينبغي معالجة الضمانات؟

٢١- يوضح النقاش الوارد أعلاه بشأن الضمانات والكفالات بعض السبل التي يمكن من خلالها خفض الخسارة النهائية الناشئة عن القروض الضعيفة. وقد توصلت دراسة "ممارسات تصنيف القروض ورصد المخصصات" إلى أن ١٢ من ٢٣ بلدا سمحت باستخدام الضمانات لتخفيض حجم المخصصات، مع شيوع استخدامها بين بلدان مجموعة العشر في العينة.<sup>٩</sup> ورغم السماح باستخدام الضمانات في تحديد مستويات المخصصات، فقد كان هناك تباينا كبيرا في نوع الضمانات المسموح بها في حالات مختلفة وفي قيمة هذه الضمانات.

هل توجد مستويات محدّدة للمخصصات بالنسبة لكل من تصنيفات الأصول؟ أم يترك تحديدها لفرادى البنوك؟

٢٢- كما ورد آنفا، تتبّع بلدان مختلفة مبادئ مختلفة. وقد وفرت الدراسة بيانات عن مستوى المخصصات الموضوعة لتصنيفات الأصول المختلفة في كل بلد على أساس نظام تصنيف يتماشى مع

المعاد هيكلتها لكي تمنع هذه الممارسات.<sup>٧</sup> ورغم أن المدفوعات على القروض المتعثرة المعاد هيكلتها قد تستمر، فإنها تعالج غالبا نفس معالجة الأصول الضعيفة لأغراض رصد المخصصات، وذلك لحين ثبوت الانتظام في التسديد، وعندئذ يمكن رفع مرتبتها.

١٦- وقد توصلت الدراسة إلى أن ١٥ من ٢٣ بلدا تُعرّف القروض المتعثرة المعاد هيكلتها وفق قواعد رقابية، وكانت التعاريف الواضحة أكثر شيوعا خارج بلدان مجموعة العشرة.

#### تواتر الفحص

١٧- تشير بيانات الدراسة إلى أن ١٦ من ٢٣ بلدا تشترط إجراء فحص للقروض لأغراض التصنيف كل ثلاثة شهور على الأقل. ويُشترط غالبا زيادة عدد مرات الفحص في حالة الانكشافات الكبيرة أو في حالة الأصول التي تعتبر ذات جدارة ائتمانية أقل.

#### رصد المخصصات

١٨- في ظل تصنيف أحد الأصول، ما حجم المخصصات الذي ينبغي استخدامه؟ وهل ترتبط المخصصات بأحداث معينة يمكن تحديدها وتؤدي إلى خسارة أو إلى خسائر محتملة؟ ومتى تُستخدم المخصصات المحددة والعامّة؟ وكيف ينبغي معالجة الضمانات؟ وهل توجد مستويات محدّدة للمخصصات بالنسبة لكل تصنيف من تصنيفات الأصول، أم يترك تحديدها لفرادى البنوك، أم حسب كل حالة على حدة؟ توجد مبادئ وممارسات مختلفة بشأن هذه الأمور.

هل ترتبط المخصصات بأحداث معينة يمكن تحديدها وتؤدي إلى خسارة أو إلى خسائر محتملة؟

١٩- من الناحية العملية، تبدو هذه القضية مرتبطة ارتباطا وثيقا بما إذا كانت معايير التصنيف واردة في قواعد رقابية تغطي عوامل يسهل ملاحظتها أم تقوم على فحص أكثر شمولاً وأوسع نطاقا لوضع المقترض. وقد توصلت الدراسة إلى أن البلدان - لاسيما اقتصادات الأسواق الصاعدة - التي تضع قواعدا للتصنيف، غالبا ما تحدد أيضا مستويات المخصصات بحيث تكون بسيطة ويمكن التحقق منها وتنفيذها. وفي المقابل، فإن

<sup>٨</sup> راجع دراسة "de Lis, Pages, and Saurina (2000)".

<sup>٩</sup> لا تتناول دراسة "ممارسات تصنيف القروض ورصد المخصصات" الأسباب المحتملة لهذا النمط، لكنه إذا كان نابعا من زيادة إمكانية استرداد الضمانات في بلدان مجموعة العشرة بسبب عمق أسواقها وكفاءة نظمها القانونية، فإن استخدام الضمانات لتحديد المخصصات قد يكون حالة خاصة أكثر منه نمطا عاما. وعلى أي حال، لا توجد علاقة ثنائية بسيطة بين القيمة السوقية للضمان والمقابل الذي يمكن أن تقدمه لأغراض رصد المخصصات.

<sup>٧</sup> عند تحسين شروط الاقتراض في السوق بوجه عام، يمكن للبنوك أن تعيد التفاوض بشأن شروط القروض مع عملائها بما لا يكون من شأنه إضعاف القرض. ولا تؤدي عملية إعادة الهيكلة هذه إلى التأثير سلبا على تصنيف القرض أو إلى رصد مخصصات. وبالتالي، يجب أن تكون الإجراءات الرقابية قادرة على التمييز بين إعادة هيكلة الأصول المتعثرة وإعادة الهيكلة المفيدة للأصول القوية.

## الجدول ألف-٦: مستويات المخصصات الموضوعة لتصنيفات القروض المختلفة

التصنيف	عدد البلدان المحددة للمخصصات	شهور عدم التسديد	مستوى المخصصات الأكثر شيوعا	نطاق المخصصات المعتاد
اعتيادية	٧/٢٣	—	١	١-٠,٢٥
مخصصة بالذكر دون المستوى	٦/٢٣	حتى ٣ شهور	٣ أو ٥	٥-٢
مشكوك فيها	١٠/٢٣	أكثر من ٣ وأقل من ٦ شهور	٢٠	٢٥-١٠
مشطوبة	١٢/٢٣	أكثر من ٦ شهور	٥٠	٧٥-٥٠
	١٠/٢٣	لا يوجد إرشاد	١٠٠	١٠٠

## الإفصاح

٢٤- من غير المتوقع بوجه عام أن توفر جهات تلقي الودائع في الوقت الحالي معلومات تفصيلية عن تصنيف القروض. وفي المقابل، توصلت دراسة "ممارسات تصنيف القروض ورصد المخصصات" إلى أن الإفصاح عن المعلومات المجمعة عن مجموع المخصصات هو النمط الأكثر شيوعا في الفترة الحالية. وأخيرا، توصلت الدراسة إلى أن الواقع العملي يشير إلى عدم قيام معظم الجهات الرقابية في بلدان مجموعة العشرة وخارجها بفرض أي عقوبات على البنوك التي تخل بمتطلبات الإفصاح. وباختصار، لا تُعد متطلبات الإفصاح عن تصنيف القروض ورصد المخصصات قوية، مع وجود عدد قليل من الاستثناءات.

## النتائج المستخلصة

٢٥- رغم تزايد الوعي بضرورة وجود نظم جيدة لتصنيف القروض ورصد المخصصات، تشير الأدلة أيضا إلى حدوث تقارب ضئيل حتى الآن فيما بين البلدان. ومع ذلك، هناك عدد من الطرق والمناهج المعتمدة بالفعل في عدد كبير من البلدان، ومنها: إجراء فحص للقروض إما على أساس ربع سنوي أو على أساس أكثر تواترا، واعتماد نظام تصنيف متعدد المراحل، وتصنيف القروض دون أخذ وضع الضمانات والكفالات في الحسبان. وقد يسهم اتخاذ إجراء مستقبلي في هذه المجالات إلى حد كبير في تعزيز الاستفادة من مؤشرات السلامة المالية وتحسين إمكانية المقارنة فيما بينها، ولكن هذه المسؤولية تقع على كاهل جهات وضع المعايير الدولية والإقليمية في مجالات المحاسبة والرقابة والتقييم والتدقيق.

## القسم الثاني: قياس مخاطر أسعار الفائدة

٢٦- نظرا للدور الذي تقوم به جهات تلقي الودائع في الوساطة المالية وطبيعة أصولها وخصومها، فإنها تحتاج إلى إدارة مخاطر أسعار الفائدة - أي انكشاف رأس المال لمخاطر التغيير في أسعار الفائدة. غير أنه لا توجد ممارسات موحدة لمراقبة

النظام الذي وضعه معهد الشؤون المالية الدولية، وفقا لما يوجزه الجدول ألف-٦.

• يشير عمود "عدد البلدان المحددة للمخصصات" إلى عدد البلدان من أصل ٢٣ بلدا التي تشترط وضع مستويات محددة للمخصصات عند كل مستوى تصنيف. ويبدو أن حوالي نصف المجيبين فقط يشترطون وضع مستويات محددة للمخصصات، وهو ما يعني أن أنماطا دولية عامة لم تنشأ بعد، وأن البنوك ربما تتمتع في العديد من البلدان بحرية كبيرة في تحديد المخصصات.

يشير عمود "شهور عدم التسديد" إلى عدد شهور عدم تسديد أصل أو فائدة القرض وهو ما يعتبر دليلا على مستويات ضعف معينة. ويبدو أن هناك تقارب ما فيما بين البلدان التي تقدم هذه الارشادات بشأن اعتبار فترة ٣ شهور دليل على ضعف أساسي، واعتبار فترة ٦ شهور دليل على ضعف أكثر حدة.

• توفر الأعمدة الباقية معلومات بشأن مستويات المخصصات الأكثر شيوعا لكل فئة قروض ونطاق المخصصات المعتاد، معبرا عنها في صورة نسبة مئوية من قيمة الأصل. ورغم وجود تقارب ما حول قيم معينة، هناك حالات قليلة جدا من بين الثلاثة وعشرين مجيبا إلى الحد الذي يحول دون التوصل إلى وجود ممارسات دولية عامة.

## المعالجة الضريبية لمخصصات خسائر القروض

٢٣- الخصم الضريبي لمخصصات محددة - الذي توصلت الدراسة إلى أنه يكاد يكون معمولا به في أنحاء العالم - يؤثر على البيانات المبلغية حول الدخل والميزانية العمومية ونسبة كفاية رأس المال. ومع ذلك، هناك اختلافات بشأن ما يمكن خصمه من الدخل الخاضع للضريبة، حيث يسمح أقل من ثلث المجيبين بخصم المخصصات العامة من الدخل الخاضع للضريبة، وفي بعض الحالات يتم تطبيق حدود قصوى مختلفة أو شروط خاصة على الخصم. ويختلف توقيت خصم المخصصات، الأمر الذي يؤثر على الدخل المبلغ به: حيث أظهرت الدراسة أن عددا قليلا من المجيبين لا يسمح بالخصم إلا في حالة القروض المشطوبة أو القروض التي على وشك الشطب.

الجدول ألف-٦-٢: مخاطر أسعار الفائدة<sup>١</sup>  
(بالآلف وحدة حساب، في نهاية الفترة)

٢٠ سنة فأكثر	من ١٥ إلى ٢٠ سنة	من ١٠ إلى ١٥ سنة	من ٥ إلى ١٠ سنوات	من سنتين إلى ٥ سنوات	من سنة إلى سنتين	من ٧ إلى ١٢ شهر	من ٤ إلى ٦ شهور	من صفر إلى ٣ شهور	
									الأصول أدوات الدين
									الخصوم أدوات الدين
									المشتقات المالية لأسعار الفائدة
									الفرق
									الفرق التراكمي

<sup>١</sup> حتى يتسنى للأدوات ذات أسعار الفائدة الثابتة قبض/دفع مدفوعات مرتبطة بأسعار فائدة ثابتة، تقيد المبالغ المتوقع دفعها/قبضها حسب أجل استحقاقها المتبقي. وبالتالي في حالة سند لا تتعدى المدة المتبقية على استحقاقه عامين ويشمل مدفوعات قسائم سنوية، فإن مبلغ مدفوعات القسائم السنوية يدرج في عمود الفئة الزمنية من ٧-١٢ شهرا والمبلغ المتبقي من المدفوعات يدرج في عمود الفئة الزمنية من سنة إلى سنتين.  
وحتى يتسنى للأدوات والعقود ذات أسعار الفائدة المتغيرة قبض/دفع مدفوعات مرتبطة بأسعار فائدة متغيرة، تقيد المبالغ المتوقع دفعها أو قبضها في الفترة الزمنية المقرر إجراء خلالها عملية إعادة تسعير لأسعار الفائدة. وبالتالي في حالة سند من المقرر إعادة تسعير الفائدة المستحقة عليه كل ستة أشهر فإن قيمة استرداد السند ومدفوعات الفائدة المقررة التالية سوف تدرج تحت عمود الفئة الزمنية الأولى أو الثانية، حسب موعد آخر عملية إعادة تسعير للفائدة.  
وبالنسبة للمشتقات المالية القائمة على أساس أسعار الفائدة، فإن صافي المبالغ المتوقع قبضها (+) أو دفعها (-) تقيد في كل فترة زمنية، حسبما يتلاءم.

والفترة المتبقية حتى استحقاق المدفوعات على الأدوات ذات الأسعار الثابتة.<sup>١٢</sup> وكما هو الحال بالنسبة للمدة، يمكن تغطية أصول وخصوم الديون التي تقيّم بأسعار السوق أو القيمة العادلة. تتم أيضا تغطية المبالغ الصافية (المقبوضات ناقص المدفوعات) المتوقعة على المشتقات المالية لأسعار الفائدة المصدرة بعملة واحدة. ويوضح الجدول ألف ٦-٢ الفئات الزمنية التي يمكن إعدادها.

٢٨- وصافي الفرق (الفجوة) أو المراكز الإجمالية في كل فئة زمنية يمكن ضربه في تغير مفترض في أسعار الفائدة، وخصمه، للحصول على مؤشر لحساسية حافظة الأصول والخصوم المالية لدى جهات تلقي الودائع تجاه أسعار الفائدة. وعلى سبيل المثال، يمكن دراسة أثر أكبر تغير تمت ملاحظته في أسعار الفائدة في الآونة الأخيرة أو مضاعف يتم اختياره للانحراف المعياري لأسعار الفائدة في الفترات الأخيرة.

هذه المخاطر على مستوى القطاع.<sup>١١</sup> ورغم أن أساليب مراقبة مخاطر أسعار الفائدة لا تزال قيد التطوير، بما في ذلك من جانب لجنة بازل للرقابة المصرفية، وتستند إلى الأساليب المستخدمة من المؤسسات المنفردة، فإن هذا الملحق يشرح منهجين شائعين - نموذج "الفجوة" والمدة. وهناك أيضا شرح لكيفية قياس تأثيرات التغير في أسعار الفائدة على دخل ومصروفات الفائدة باستخدام نموذج "فجوة إعادة تسعير أسعار الفائدة".

#### نموذج الفجوة

#### الآثار السعرية

٢٧- يُعد تحليل الفجوة أحد المناهج المستخدمة في تقييم أثر التغير في أسعار الفائدة على السعر السوقي لحافظة أصول وخصوم. وبموجب هذا المنهج، تُقسّم المدفوعات المتوقعة على الأصول والخصوم إلى "فئات" زمنية متعددة وفقا للفترة المتبقية حتى إعادة تسعير الأدوات ذات الأسعار المتغيرة

<sup>١٠</sup> تؤدي التغيرات في أسعار الفائدة إلى تغير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية وتؤدي في بعض الحالات إلى تغير التدفقات النقدية ذاتها.

<sup>١١</sup> تتناول دراسة (2003c) BCBS مصادر مخاطر أسعار الفائدة.

<sup>١٢</sup> المبالغ مستحقة الدفع عند الطلب تُدرج في الفئة الأولى - صفر إلى ٣ شهور.



٢٩- ويتميز منهج الفجوة ببساطته وطبيعته الحدية. غير أن تجميع أصول مختلفة معا في عدد كبير من الفئات الزمنية يمكن أن يخفي التباين في آجال الاستحقاق بين الأصول في نفس الفئة الزمنية. فعلى سبيل المثال، قد يكون هناك ميل لإعادة تسعير الالتزامات قرب نهاية نطاق آجال الاستحقاق في فئة ما، في حين يمكن أن يكون هناك ميل لإعادة تسعير الأصول قرب البداية. وتجنباً لهذه المشكلة، يُعد مقياس "المدة" مقياساً أكثر دقة لحجم الانكشاف لمخاطر أسعار الفائدة، ويرد في الجزء التالي من هذا الملحق شرح لهذا المقياس.

#### تطبيق نموذج الفجوة

٣٠- يمكن إيضاح كيفية استخدام نموذج الفجوة بالرجوع إلى العمودين الأول والثاني في الجدول ألف ٦-٣ الذي يبين مدفوعات التدفقات النقدية السنوية على أداتين ماليتين. وإذا ما افترضنا أن الأداة ١ تمثل أصلاً والأداة ٢ تمثل التزاماً، يمكن تقدير المكسب أو الخسارة المصاحبة لتغير ما في شكل منحى العائد كما هو مبين في الجدول ألف ٦-٣:

٣١- والفرق بين القيمة الحالية، والقيمة الحالية، يمثل المكسب أو الخسارة الرأسمالية المصاحبة للتغير المفترض في أسعار الفائدة. لذا، فإن زيادة حدة ميل منحى العائد في الجدول ألف ٦-٣ يؤدي إلى خسارة رأسمالية قدرها ٣٢ (= ٢٣+٩). وبالنسبة لحافظة الأصول والخصوم التي يصاحبها حدوث تدفقات نقدية في أوقات مختلفة داخل كل فئة زمنية، يمكن استخدام متوسط مرجح لمعامل خصم كل فئة زمنية، مع إعطاء الأوزان الترجيحية بالحجم التناسبي لفرادى التدفقات النقدية التي تحدث في كل فئة زمنية.

٣٢- ويمكن تضمين مراكز المشتقات المالية في تحليل الفجوة بتقدير التغيرات في صافي القيمة الحالية للمدفوعات/

الجدول ألف ٦-٣: مثال لتحليل الفجوة

الوقت	الأصول	الخصوم	الفجوات (الأصول - الخصوم)	صافي القيمة الحالية <sup>١</sup>	صافي القيمة الحالية <sup>٢</sup>
من صفر إلى سنة	٨٠	٧٠	١٠	٩	٩
من سنة إلى سنتين	٨٠	٧٠	١٠	٩	٨
من سنتين إلى ٣ سنوات	٨٠	٧٠	١٠	٨	٨
من ٣ إلى ٤ سنوات	٨٠	٧٠	١٠	٧	٧
من ٤ إلى ٥ سنوات	٨٠	١٠٧٠	٩٩٠	٦٠١-	٦٠٩-
من ٥ إلى ٦ سنوات	١٠٨٠	—	١٠٨٠	٥٥٩	٦٠٠
				٩-	٢٣

<sup>١</sup> صافي القيمة الحالية = الفجوة × معامل الخصم الوارد في السطر الأول من الجدول ألف ٦-٣

<sup>٢</sup> صافي القيمة الحالية = الفجوة × معامل الخصم الوارد في السطر الثاني من الجدول ألف ٦-٣

#### تأثيرات صافي الدخل من الفائدة

٣٣- بأخذ الفترة المتبقية حتى إعادة تسعير الأصول والخصوم في الحسبان، يمكن تقدير أثر التغير في أسعار الفائدة على دخل ومصروفات الفائدة. والنموذج الذي يطلق عليه نموذج فجوة إعادة التسعير يقسم الأصول والخصوم المغلة للفائدة إلى فئات وفقاً للفترة المتبقية حتى إعادة تسعيرها، وتستخدم الفجوة بين الأصول والخصوم في كل فئة لتقدير مدى انكشاف صافي الدخل من الفائدة لمخاطر التغير في أسعار الفائدة.<sup>١٤</sup> فعلى سبيل المثال، يوضح الجدول ألف ٦-٤ الأصول والخصوم الحساسة لأسعار الفائدة والتي تبلغ الفترة المتبقية حتى إعادة تسعيرها سنة أو أقل.<sup>١٥</sup>

٣٤- وتشير فجوة يوم واحد إلى فرق قدره ناقص ١٠ مليون بين الأصول والخصوم التي يعاد تسعيرها خلال يوم واحد. وبالتالي ستؤدي زيادة تناسبية في أسعار الفائدة على هذه الأصول والخصوم إلى انخفاض صافي الدخل من الفائدة لأن الخصوم الحساسة لأسعار الفائدة تزيد عن الأصول الحساسة لأسعار الفائدة في هذه الفئة الزمنية.

٣٥- وعلى نحو أعم، يمكن استخدام فجوة إعادة التسعير لحساب التغير في الدخل في كل فئة زمنية ١ مقابل تغير معين في أسعار الفائدة ( $\Delta R_i$ ):

$$\Delta Net \text{ interest income}_i = GAP_i \times \Delta R_i$$

حيث: Net interest income = صافي دخل الفائدة

٣٦- وبالنسبة للفئة الأولى، يبلغ أثر زيادة سعر الفائدة بنسبة ١٪ ( $R_i = 0.01\Delta$ ) على الدخل في المستقبل - ١٧.١٠٠,٠٠٠. وإعادة الحساب لكل فئة زمنية، يمكن تقدير الأثر الكلي على صافي الدخل من الفائدة لإطار زمني مدته سنة واحدة (إذا طبقت

<sup>١٣</sup> يحسب بضرب ١٠ في معامل خصم قدره ٠,٦٠٧٠.

<sup>١٤</sup> قياس أثر التغير في أسعار الفائدة على دخل ومصروفات الفائدة ينبغي أن يشمل كل الأدوات المغلة للفائدة، بصرف النظر عما إذا كانت مقيمة بالقيمة العادلة أم لا.

<sup>١٥</sup> يمكن بدلا من ذلك تحديد التدفقات النقدية التي يصاحبها دخل فائدة ومصروفات فائدة متوقعة مستقبلا وخصمها على الفترة الحالية.

<sup>١٦</sup> إذا استخدمت أسعار فائدة مختلفة للأصول والالتزامات، فإن التغير المفترض في الأسعار يجب أن يطبق على الأصول والالتزامات على نحو منفصل في كل فئة، بدلا من تطبيقه على الفجوة بين الأصول والالتزامات في كل فئة.

<sup>١٧</sup> (١٠ - مليون) × ٠,٠١.

الجدول ألف-٤: الأصول والخصوم الحساسة لتغيرات أسعار الفائدة وذات فترة متبقية أقل من سنة حتى إعادة تسعيرها (القيمة بالملايين)

الفجوة التراكمية	الفجوات (الأصول - الخصوم)	الخصوم	الأصول	الفترة المتبقية حتى إعادة التسعير
١٠-	١٠-	٣٠	٢٠	يوم واحد
٢٠-	١٠-	٤٠	٣٠	إكتر من يوم وحتى ٣ شهور
٣٥-	١٥-	٨٥	٧٠	أكتر من ٣ شهور وحتى ٦ شهور
١٥-	٢٠	٧٠	٩٠	أكتر من ٦ شهور وحتى ١٢ شهر

$$D_i = \frac{\sum_{t=1}^N CF_t \times DF_t \times t}{\sum_{t=1}^N CF_t \times DF_t} = \frac{\sum_{t=1}^N PV_t \times t}{\sum_{t=1}^N PV_t}$$

حيث

$$D_i = \text{المدة مقيسة بالسنوات للأداة } i$$

$$CF_t = \text{التدفق النقدي المحصل على الأداة المالية في نهاية الفترة } t$$

$$N = \text{آخر فترة يتم فيها تحصيل التدفق النقدي - تاريخ استحقاق الأداة،}$$

$$DF_t = \text{معامل الخصم} = \frac{1}{(1+R)^t} \text{ حيث } R \text{ هي العائد أو المستوى الحالي لأسعار الفائدة في السوق. (تستخدم أسعار الخصم على السندات الحكومية عادة كمعامل الخصم } R \text{ لتعكس القيمة الزمنية للأموال.)}$$

$$t = 1 \text{ إلى } N = \text{علامة الجمع لإضافة كافة الحدود من } t = 1 \text{ إلى } t = N$$

$$PV_t = \text{القيمة الحالية للتدفق النقدي المستحق في نهاية الفترة } t, \text{ والتي تساوي } CF_t \times DF_t$$

مدة الأداة الواحدة

٤٠- لإيضاح كيفية قياس "المدة" لسند دين واحد، نفرض أن القسيمة السنوية لسند دولي تبلغ ٨٪، والقيمة الاسمية للسند ١٠٠٠ دولار، والعائد الحالي حتى تاريخ الاستحقاق أيضاً ٨٪. يبين الجدول ألف ٦-٥ حساب المدة.

٤١- ويحمل العديد من السندات أسعار فائدة متغيرة مربوطة بأسعار السوق. ومدة هذه الأدوات ذات أسعار الفائدة المتغيرة هي الفترة الزمنية المتبقية حتى إعادة تعديل سعر القسيمة أو سعر الفائدة التالي ليعكس الأوضاع الحالية لسعر الفائدة، ويشار إليها بالفترة المتبقية حتى إعادة تسعير الأداة. فعلى سبيل المثال، في حالة السندات ذات أسعار الفائدة المتغيرة التي تتحدد أسعار قسائمها في بداية كل سنة، فإن مدتها ستكون نصف سنة إذا تم شراؤها في منتصف السنة الأولى.

أسعار فائدة سنوية على كل فئة زمنية). واستناداً إلى الإطار الزمني المستخدم، قد يكون من الضروري خصم الأثر على الفجوات من الفترة الحالية.

٣٧- ويمكن تضمين مراكز المشتقات المالية لأسعار الفائدة في هذا التحليل بإعادة حساب المقبوضات والمدفوعات المستقبلية المتوقعة عندما تتغير أسعار الفائدة. فعلى سبيل المثال، إذا بلغ التغير في صافي المقبوضات/المدفوعات المتوقع على عقد مبادلة أسعار فائدة يستحق خلال ١٢ شهر + ١٥٠.٠٠٠ بعد حدوث صدمة أسعار الفائدة، فسوف يوازن (يغطي) ذلك جزئياً خسارة صافي الدخل من الفائدة على المراكز في الأدوات المالية بخلاف المشتقات والمقترنة بتغير في سعر الفائدة.

المدة

٣٨- تقيس "المدة" <sup>١٨</sup> أجل استحقاق أداة ما بالأخذ في الحسبان حجم المدفوعات وتوقيتها من الآن وحتى تاريخ الاستحقاق. وحتى في حالة توافق آجال استحقاق الأصول والخصوم المالية، يمكن لفرق في توقيت التدفقات النقدية على هذه الأصول والخصوم أن يعرض المؤسسات لمكاسب (أو خسائر) عندما تتغير أسعار الفائدة. وبالتالي، كلما طالت "مدة" حافطة الأصول أو الخصوم، زادت المكاسب (أو الخسائر) مقابل أي تغير في أسعار الفائدة. <sup>١٩</sup>

٣٩- ويمكن حساب أحد المقاييس البسيطة "المدة" وهو مقياس "Macaulay Duration" لأي ورقة مالية ذات دخل ثابت باستخدام المعادلة العامة المذكورة أدناه:

<sup>١٨</sup> يستند هذا القسم إلى دراستي "Saunders (1999)" و"Jorion (1997)".  
<sup>١٩</sup> تعد المدة مقياساً مباشراً لحساسية أو مرونة أصل ما أو خصم ما لأسعار الفائدة. وكلما زادت القيمة الرقمية للمدة (D)، زادت حساسية سعر هذا الأصل أو الخصم للتغيرات في أسعار الفائدة. فعلى سبيل المثال، تتحرك أسعار السندات مقابل التغيرات البسيطة في أسعار الفائدة بأسلوب متناسبي معاكس وفقاً لحجم المدة:  $D: dP/P = -D[dR/(1+R)]$ .

الجدول ألف-٥: مدة سند دولي بأجل استحقاق ٦ سنوات بقسائم وعائدات بنسبة ٨٪

الوقت	CF <sub>t</sub>	DF <sub>t</sub>	CF <sub>t</sub> × DF <sub>t</sub>	CF <sub>t</sub> × DF <sub>t</sub> × t	حساب المدة
١	٨٠	٠,٩٢٥٩	٧٤,٠٧	٧٤,٠٧	المدة = $\frac{٤٩٢٢,٧١}{١٠٠٠,٠٠} = ٤,٩٩٣$ سنة
٢	٨٠	٠,٨٥٧٣	٦٨,٥٩	١٣٧,١٧	
٣	٨٠	٠,٧٩٣٨	٦٣,٥١	١٩٠,٥٢	
٤	٨٠	٠,٧٣٥٠	٥٨,٨٠	٢٣٥,٢١	
٥	٨٠	٠,٦٨٠٦	٥٤,٤٥	٢٧٢,٢٣	
٦	١,٠٨٠	٠,٦٣٠٢	٦٨٠,٥٨	٤,٠٨٣,٥٠	
			٦٨٠,٥٨	٤,٩٩٢,٧١	١,٠٠٠,٠٠

## مدة الحافطة

## المدة على مستوى القطاع

٤٦- يمكن حساب مقاييس المدة على مستوى القطاع بالمتوسط المرجح البسيط للمدد المنفردة. وهذا هو مقياس المدة الوارد في بنود التذكرة في الميزانية العمومية لجهات تلقي الودائع (الجدول ألف-٣). وعلى سبيل المثال إذا كانت  $X_i$  تمثل جزء من الحافطة المستثمرة في السند  $i$ ، تكون مدة الحافطة كالتالي:

$$D_p = \sum_{i=1}^M x_i D_i$$

حيث  $D_i$  هي مدة السند  $i$

٤٧- ورغم أن فكرة إعداد بيانات المدة على مستوى القطاع سهل التعبير عنها، فقد أظهرت التجارب أن هناك صعوبات عملية في ذلك، فعلى سبيل المثال، هناك حاجة لضمان الاتساق بين المؤسسات المبلغة من حيث تغطية الأدوات وسعر (أسعار) الخصم السارية على التدفقات النقدية.

٤٨- وبمجرد إعداد مقاييس المدة لمراكز الأصول والخصوم المدرجة في التحليل، يمكن قياس التغيرات المقترضة في أسعار

٤٢- يمكن حساب مدة حافطة أدوات مالية بالمتوسط المرجح البسيط للمدد المنفردة. وهذا هو مقياس المدة الوارد في بنود التذكرة في الميزانية العمومية لجهات تلقي الودائع (الجدول ألف-٣). وعلى سبيل المثال إذا كانت  $X_i$  تمثل جزء من الحافطة المستثمرة في السند  $i$ ، تكون مدة الحافطة كالتالي:

٤٣- وبالتالي، فإن حافطة قيمتها ١٠٠ مليون دولار مستثمرة بالتساوي في سندات مدتها ٥ سنوات وسندات مدتها سنة واحدة، حيث تصل مدتها الزمنية ٤,٤٦٥ سنوات وسنة واحدة على الترتيب، تصل مدة هذه الحافطة  $(٤,٤٦٥ \times ٠,٥) + (١ \times ٠,٥) = ٢,٧٣٣$  سنة.

٤٤- ويبين الجدول ألف-٦ أدناه حافطة مكونة من أداتي أصول وأداتي خصوم حساسة لأسعار الفائدة، ومدة حافطة الأصول ( $D^A$ ) ٤,٤١ سنوات بينما مدة حافطة الخصوم ( $D^L$ ) ٦,٢٥ سنوات.

٤٥- كافة أدوات الدين المتداولة والمعدلة بالقيمة السوقية أو العادلة في الميزانية العمومية يمكن إدراجها في حساب مدة الحافطة<sup>٢٠</sup>. وينبغي أيضا إدراج المراكز المالية ذات الصلة في المشتقات المالية والأدوات خارج الميزانية العمومية في تحليل مخاطر أسعار الفائدة (راجع ما يرد لاحقا).

<sup>٢٠</sup> رغم أن الودائع تحت الطلب لا تُدرج عادة ضمن مقاييس المدة المستخدمة في تقييم آثار إعادة تقييم الأسعار، يتناول هذا القسم في آخره قياس مدة هذه الأدوات في حالة تقييمها بالقيمة العادلة.

الجدول ألف-٦: مدة الحافطة

مدة الحافطة $x_i D_i$	الوزن $x_i$	القيمة السوقية	المدة $D_i$	
٣,٥٣	٠,٧١	٧٢	٥	الأصول $D^{A1}$
٠,٨٨	٠,٢٩	٣٠	٣	$D^{A2}$
٤,٤١	١,٠٠	١٠٢		$D^A$
				الخصوم
١,٠٠	٠,٢٥	٢٠	٤	$D^{L1}$
٥,٢٥	٠,٧٥	٦٠	٧	$D^{L2}$
٦,٢٥	١,٠٠	٨٠		$D^L$

مواطن الضعف في استخدام مقاييس المدة

التغيرات الكبيرة في أسعار الفائدة والتحدب

٥٠- رغم أن المدة تقيس بدقة حساسية أسعار أدوات الدخل الثابت للتغيرات الطفيفة في أسعار الفائدة،<sup>٢١</sup> فبالنسبة للزيادات الكبيرة في أسعار الفائدة، تبالغ المدة في توقع انخفاض أسعار السندات وأما بالنسبة للانخفاضات الكبيرة في أسعار الفائدة، فهي تقلل من توقع ارتفاع أسعار السندات. ويرجع ذلك إلى أن العلاقة بين سعر السند وعائده علاقة محدبة وليست خطية وفقا لما يفترضه نموذج المدة الأساسي. ويمكن الحصول على مزيد من الدقة بإثبات المشتقة الثانية لتغيرات العائد (التحدب) عن طريق قياس التغير في ميل منحني السعر والعائد حول نقطة معينة. وكما تقيس المدة أثر الانحناء ( $d^2P/dR^2$ ) في منحني السعر والعائد بحيث يمكن الحصول على التغير المقدر في سعر سند ذو دخل ثابت - على سبيل المثال - كالتالي:

$$\frac{\Delta P}{P} = D \frac{\Delta R}{(1+R)} + \frac{1}{2} CX (\Delta R)^2.$$

٥١- والطرف الأول في المعادلة هو المدة البسيطة ( $D$ )، والطرف الثاني هو الأثر غير المباشر لتغير في سعر الفائدة، أي تعديل التحدب أو الانحناء.

٥٢- وكما هو الحال بالنسبة للمدة، يمكن استخلاص تحذب حافظة أدوات الدخل الثابت من المتوسط المرجح البسيط لمكونات تحذب الحافظة. وبالتالي، إذا كانت  $X_i$  هي النسبة المستثمرة في السند  $I$  ذو التحدب  $CX_i$ ، يمكن تقدير تحذب الحافظة ( $CX_p$ ) كالتالي:

$$CX_p = \sum_{i=1}^N x_i CX_i.$$

٥٣- يمكن استخدام منهج مماثل لاستخلاص تحذب الحوافظ على مستوى القطاع، حيث  $CX_i$  تمثل تحذب حافظة المؤسسة  $x_i$  و  $i$  تمثل المبلغ الذي تستثمره المؤسسة  $I$  في الحافظة كنسبة من الاستثمار الكلي لكافة المؤسسات المبلغة.

هيكل آجال أسعار الفائدة

٥٤- أحد الافتراضات الرئيسية لنموذج المدة البسيط المذكور أعلاه هو تسطح منحني العائد أو هيكل آجال أسعار الفائدة (أي

<sup>٢١</sup> تشير دراسة "Saunders (1999)" إلى أن المدة تمثل مقياسا دقيقا للحساسية تجاه التغيرات في أسعار الفائدة عندما يكون مقدار التغير نقطة أساس واحدة تقريبا.

الجدول ألف-٦: المدة على مستوى القطاع

المدة الحافظة $X_i D_i$	الوزن $X_i$	القيمة السوقية	المدة $D_i$	
١,٣٣	٠,٥١	٢٠٠	٢,٦	الأصول
٠,٦٨	٠,١٨	٧٢	٣,٧	المؤسسة ١
١,٤١	٠,٣١	١٢٠	٤,٦	المؤسسة ٢
٣,٤١	١,٠٠	٣٩٢		المؤسسة ٣
				الخصوم
٠,٩٧	٠,٤٩	١٨٠	٢	المؤسسة ١
١,١٤	٠,١٦	٦٠	٧	المؤسسة ٢
١,٠٥	٠,٣٥	١٣٠	٣	المؤسسة ٣
٣,١٦	١,٠٠	٣٧٠		

تدة من حيث أثرها على القيم السوقية لهذه الأصول والخصوم وبالتالي على رأس مال مؤسسة (قطاع) كالتالي:

$$\Delta E = -[D^A - kD^L] \times A \times \frac{\Delta R}{(1+R)},$$

حيث:

$$[D^A - kD^L] = \text{فجوة المدة المعدلة};$$

$$A = \text{حجم الأصول};$$

$$\text{و } \frac{\Delta R}{1+R} = \text{التغير في سعر الفائدة}$$

٤٩- وبعبارة أخرى، يتكون أثر التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة رأس مال المؤسسة (القطاع) من ثلاثة آثار هي:

- فجوة المدة المعدلة بنسبة الرفع المالي  $[D^A - kD^L]$ ، حيث  $D^A =$  مدة الأصول، و  $D^L =$  مدة الخصوم، و  $k =$  نسبة الرفع المالي، والتي تعادل الخصوم/الأصول. وتقاس هذه الفجوة بالسنوات وتعكس درجة تباين المدة بالنسبة للأصول والخصوم المدرجة في التحليل. وبوجه محدد، كلما زادت الفجوة بالقيم المطلقة، زاد انكشاف المؤسسات لمخاطر التغير في أسعار الفائدة.

- حجم المؤسسات:  $A$  يقيس حجم أصول المؤسسات المدرجة في التحليل، وكلما زاد حجم الأصول، زادت احتمالات انكشاف رأس المال لمخاطر أي تغير في أسعار الفائدة.

- حجم صدمة أسعار الفائدة  $\Delta R (1+R)$ . وكلما زاد التغير في أسعار الفائدة، زاد الأثر على رأس المال.

لا ينطبق على عقود الخيار التي تعد أدوات يتسم تسعيرها وإعادة تسعيرها بالتعقيد.

٥٧- إن تفاعل عدة عوامل في تحديد أثر التغيير في أسعار الفائدة على رأس مال جهات تلقي الودائع يُعد أحد أسباب الاهتمام المتزايد باستخدام اختبارات القدرة على تحمل الضغوط. ويرد في القسم التالي من هذا الملحق شرح لهذه الاختبارات.

قياس "المدة" للقروض العقارية والأوراق المالية المضمونة برهن عقاري والودائع تحت الطلب

٥٨- قد يكون من الصعب حساب مدة بعض الأدوات، لاسيما القروض العقارية والأوراق المالية المضمونة برهن عقاري والودائع تحت الطلب.

٥٩- تنشأ الصعوبة بالنسبة للقروض العقارية والأوراق المالية المضمونة برهن عقاري من مخاطر التسديد المسبق للأصل (مخاطر التسديد المسبق). فعندما ينخفض مستوى أسعار الفائدة، يكون لدى مدينو القروض العقارية حافز التسديد المسبق لقروضهم القائمة ذات أسعار الفائدة الثابتة وإعادة التمويل بقرض عقاري جديد بسعر فائدة أقل، مما يجعل التوقعات الخاصة بالتدفقات النقدية في المستقبل غير مؤكدة. ويتعين في الغالب صياغة سلوك التسديد المسبق لمدينو القروض العقارية على أساس السلوك في الماضي.

أن لا تتغير مع كافة آجال الاستحقاق). وهذا الافتراض لا يحتمل حدوثه في الواقع العملي - فمنحنى العائد يكون غالباً مائلاً إلى أعلى أو إلى أسفل مع آجال الاستحقاق المختلفة حسب مسار أسعار الفائدة المتوقع في المستقبل. ولمزيد من الدقة، يمكن أن تقوم مقياس بديلة للمدة بحساب إمكانية التغيير في شكل منحنى العائد باستخدام معاملات خصم محددة لكل أجل استحقاق:

$$D^* = \sum_{t=1}^N t \times \frac{CF_t / (1+R_t)^t}{\sum_{t=1}^N CF_t (1+R_t)^t}$$

٥٥- للإيضاح، يعرض المثال الوارد في الجدول ألف ٦-٨ كيفية حساب مقياس المدة لحافطة تحتوي على أدواتين عندما لا يكون منحنى العائد مسطحاً، حيث يُستخدم الجزء الأول من الجدول منحنى عائد مائل إلى أعلى، بينما يعيد الجزء الثاني الحساب باستخدام منحنى عائد يكون ميله أكثر انحداراً.

مراكز المشتقات المالية

٥٦- لتقييم مدى تغطية مراكز المشتقات المالية لفجوة مدة أسعار الفائدة، هناك حاجة لتقدير المكسب (الخسارة) المتوقعة من مراكز المشتقات للقطاع عند التغيير المفترض في أسعار الفائدة. قد تكون هناك صعوبة في إعداد هذه المعلومات. وحتى إذا توافرت البيانات، فرغم أن التغيير في القيمة الناشئ عن التغيير في أسعار الفائدة له طبيعة خطية بالنسبة للعقود الآجلة، فإن هذا

الجدول ألف ٦-٨: المدة (D\*) عندما يكون منحنى العائد مائلاً إلى أعلى

المدة (t)	الأداة ١ CF <sub>t</sub>	الأداة ٢ CF <sub>t</sub>	CF	منحنى العائد مائل إلى أعلى	DF <sub>t</sub>	CF × DF <sub>t</sub>	CF × DF <sub>t</sub> × t	قياس المدة
١	٨٠	٧٠	١٥٠	٪٨،٠	١،٠٨/١	١٣٨،٨٩	١٣٨،٨٩	$D^* = \frac{٨٢٨٥،٢٣}{١٧٩٠،٧٢} = ٤،٦٢٦٨١$ سنة
٢	٨٠	٧٠	١٥٠	٪٨،٨	$٢(١،٠٨٨)/١$	١٢٦،٧٢	٢٥٣،٤٣	
٣	٨٠	٧٠	١٥٠	٪٩،٤	$٣(١،٠٩٤)/١$	١١٤،٥٦	٣٤٣،٦٨	
٤	٨٠	٧٠	١٥٠	٪٩،٨	$٤(١،٠٩٨)/١$	١٠٣،٢٠	٤١٢،٨٠	
٥	٨٠	١٠،٧٠	١،١٥٠	٪١٠،٢	$٥(١،١٠٢)/١$	٧٠٧،٦٠	٣،٥٣٨،٠٢	
٦	١،٠٨٠	—	١،٠٨٠	٪١٠،٣	$٦(١،١٠٣)/١$	٥٩٩،٧٥	٣،٥٩٨،٥٠	
						١،٧٩٠،٧٢	٨،٢٨٥،٣٣	
				زيادة ميل منحنى العائد نحو الأعلى	DF <sub>t</sub>	CF × DF <sub>t</sub>	CF × DF <sub>t</sub> × t	
				٪٦،٨	١،٠٦٨/١	١٤٠،٤٥	١٤٠،٤٥	$D^* = \frac{٨٠٠٣،٨٩}{١٧٤٥،٣٦} = ٤،٥٨٥٨٦$ سنة
				٪٨،١	$٢(١،٠٨١)/١$	١٢٨،٣٦	٢٥٦،٧٢	
				٪٩،١	$٣(١،٠٩١)/١$	١١٥،٥١	٣٤٦،٥٣	
				٪٩،٦	$٤(١،٠٩٦)/١$	١٠٣،٩٦	٤١٥،٨٢	
				٪١٠،٥	$٥(١،١٠٥)/١$	٦٩٨،٠٥	٣،٤٩٠،٢٥	
				٪١١،٦	$٦(١،١١٦)/١$	٥٥٩،٠٣	٣،٣٥٤،٢١	
						١،٧٤٥،٣٦	٨،٠٠٣،٩٨	

العمومية وكشوف الدخل الخاصة بالبنوك العاملة في النظام - بينما في النظم المالية المعقدة، يمكن استخدام نماذج إدارة مخاطر المؤسسات.<sup>٢٣</sup> وبوجه عام، فإن اختبارات القدرة على تحمل الضغوط تقيّم التغيير في رأس مال القطاع المالي نتيجة حدث معين في الاقتصاد الكلي، كإنخفاض سعر الصرف أو تدهور جودة الأصول الناجم عن الركود. وينبغي أن يكون حجم الصدمات في هذه الاختبارات "كبيراً ومعقولاً في الوقت نفسه"، حيث إن نتائج الصدمة التي تعتبر بالغة الشدة لا يمكن أن يعول عليها. وتستخدم اختبارات القدرة على تحمل الضغوط لتمثيل سيناريوهات الاقتصاد الكلي التي يمكن أن تتضمن عدة صدمات آنية (متراصة). وعلاوة على ذلك تستخدم أيضاً لتحليل الحساسية، حيث يقيّم أثر الصدمة بشكل منفصل لتحليل مدى تعرض النظام المالي لعوامل خطر معينة.

٦٤- ويختلف دور اختبارات القدرة على تحمل الضغوط عن دور مؤشرات السلامة المالية في الرقابة ولكن كلا منهما يكمل الآخر. فهذه الاختبارات هي بمثابة أداة ذات بعد مستقبلي لتحليل النظام المالي من خلال تقييم أثر أحداث الاقتصاد الكلي غير مؤكدة الحدوث. وفي المقابل، نجد أن مؤشرات السلامة المالية هي بيانات لإيضاح الوضع الحالي للنظام. ويمكن أن تسهم كل من هاتين الأداتين الرقابيتين في فعالية الأخرى بعدة سبل.

• يمكن استخدام تحليل مؤشرات السلامة المالية قبل تطبيق اختبارات القدرة على تحمل الضغوط للمساهمة في تحديد مواطن الضعف التي تحتاج لمزيد من التحليل عن طريق هذه الاختبارات. فعلى سبيل المثال، إذا أظهرت مؤشرات السلامة المالية أن المركز الصافي المفتوح بالعملات الأجنبية كبير سواء في القطاع المصرفي أو قطاع الشركات، فإن ذلك يعني ضرورة إجراء اختبارات الضغوط التي تستخدم صدمة سعر الصرف.

• وتظهر نتيجة اختبارات الضغوط البسيطة غالباً في شكل تغير أحد مؤشرات السلامة المالية - نسبة رأس المال التنظيمي. وفي بعض هذه الاختبارات، يتم الإبلاغ أيضاً عن تغير مؤشرات سلامة مالية أخرى، ويمكن للاختبارات في هذه الحالة توفير معلومات عن العلاقة بين مؤشرات السلامة المالية أو "تقييم هذه العلاقة وفقاً لقواعد معيارية"، مما يسمح باستخدامها معاً بمزيد من الفعالية.<sup>٢٤</sup> فعلى سبيل المثال، قد تكشف الصدمات التي تستخدم لتقييم المخاطر الائتمانية عن مدى الحاجة لزيادة مؤشر نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض بهدف تخفيض مؤشر نسبة رأس المال إلى أقل من ٨٪. وتقوم هذه العلاقة على افتراض في اختبار قياس القدرة على تحمل الضغوط يستند إلى الإرشادات الرقابية، وهو يتعلق بكيفية رصد البنوك لمخصصات خسائر القروض المتعثرة. ومن شأن هذه المعلومات مساعدة مستخدمي

٦٥- وهناك صعوبة في حساب "مدة" حسابات الودائع تحت الطلب، إذ رغم أن هذه الودائع تكون مستحقة الدفع عند الطلب فإن التوقيت الفعلي للتسديد يكون غير مؤكد. وهناك العديد من المناهج التي يمكن اتباعها لتحديد مدة هذه الودائع.

• يمكن اعتبار الودائع تحت الطلب سندات مستحقة الدفع الفوري. وبموجب هذا الافتراض، تكون مدة الودائع تحت الطلب صفر تقريباً.

• ويمكن اختبار حساسية صافي سحب الودائع تحت الطلب ( $\Delta DD/DD$ ) للتغيرات في سعر الفائدة ( $\Delta R$ ). فنظراً لأن الودائع تحت الطلب تغلّ إما فائدة قليلة معلنة أو ضمنية - حيث تتخذ الفائدة الضمنية عدة أشكال منها رسوم مدعومة على الشيكات - تزداد السحوبات غالباً وتتحول إلى أدوات مغلّة لعائد أكبر كلما ارتفعت أسعار الفائدة. ويمكن استخدام تحليل الانحدار لتقدير هذه الحساسية.

• ويمكن استخدام نماذج المحاكاة لتقدير التدفقات النقدية بناء على توقعات أسعار الفائدة في المستقبل وصافي سحب الودائع خلال فترة زمنية معينة في المستقبل. ويمكن حساب مقياس للمدة باستخدام القيم الحالية المخصصة لهذه التدفقات النقدية.

٦١- وإضافة لما سبق، قد تفضل البنوك عدم تغيير أسعار الفائدة المدفوعة على الودائع تماشياً مع أسعار السوق، مما يزيد من صعوبة قياس حجم الانكشاف لمخاطر أسعار الفائدة.

### القسم الثالث: مؤشرات السلامة المالية واختبارات القدرة على تحمل الضغوط

٦٢- يمكن استخدام مؤشرات السلامة المالية مع اختبارات القدرة على تحمل الضغوط لتحسين جودة تحليل الاستقرار المالي. ويتناول هذا القسم من الملحق بإيجاز كيف يمكن القيام بذلك مع إظهار اختلاف دور المؤشرات عن دور الاختبارات وما يسببه ذلك من قيود على إمكانية المقارنة بينها. ويرد في هذا الجزء شرحاً موجزاً لاختبار الضغط لكنه لا يتناول كيفية إجراؤه، بل يشير إلى الدراسات التحليلية ذات الصلة التي تعطي نظرة عامة عن هذا الموضوع المعقد.<sup>٢٢</sup>

٦٣- وتهدف اختبارات القدرة على تحمل الضغوط إلى تقييم أثر الصدمات المحتملة على سلامة النظام المالي المعني من خلال تطبيقها على نموذج للنظام. ويتم اختيار نوع الصدمة لتمثيل المخاطر التي يمكن تحديدها، بينما يصمّم النموذج خصيصاً ليعكس هيكل النظام المالي. ويمكن أن يكون النموذج بسيط للغاية بالنسبة للعديد من البلدان - لوحة جدولية للميزانيات

<sup>٢٣</sup> لشرح كيفية إجراء اختبارات الضغوط في النظام المالي المعقد، راجع دراسة Hoggarth and Whitley (2003).

<sup>٢٤</sup> وردت هذه الفكرة في دراسة IMF (2003d).

<sup>٢٢</sup> تشمل دراستي "Jones, Hilbers and Slack (2004)" و"Blaschke and others (2001)" على نظرة عامة على طرق إجراء اختبارات القدرة على تحمل الضغوط.

من المشاكل الفنية التي يجب معالجتها، مثل كيفية تسوية الاختلافات في نماذج إدارة المخاطر فيما بين المؤسسات.<sup>٢٧</sup>

٦٦- غير أنه عند استخدام مؤشرات السلامة المالية واختبارات القدرة على تحمل الضغوط معا، يتعين توجيه العناية الواجبة لاختلاف دور كل منها في الرقابة، وما ينتج عن ذلك من قيود علي إمكانية إجراء المقارنة بينها.

• أثبتت التجارب أن اختبارات القدرة على تحمل الضغوط يمكنها القيام بدور مهم في تركيز المناقشات حول السلامة المالية. وعلى وجه التحديد، تسهم هذه الاختبارات في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المخاطر التي تواجه النظام المالي والسياسات التي يمكن وضعها لمواجهة هذه المخاطر من خلال إظهار الأثر المحتمل للصدمة وتكلفتها المحتملة. وتحققا لهذا الغرض، يجب تصميم كل اختبار خصيصا ليلائم سمات نظام مالي معين واحتياجات بلد معين. لذلك، قد لا يكون هناك طريقة "موحدة" لإجراء اختبارات القدرة على تحمل الضغوط مقارنة بالمنهجية الإحصائية التي وضعت لإعداد مؤشرات السلامة المالية والواردة في هذا المرشد.

• تعتمد اختبارات القدرة على تحمل الضغوط على التقديرات والافتراضات من حيث حجم الصدمات وهيكل النماذج المستخدمة. وعلاوة على ذلك تنطوي هذه الاختبارات أيضا على قصور يتمثل في انعدام الدقة في تحديد مدى إمكانية وقوع الصدمة. لذلك، لا ينبغي الإبلاغ عن نتيجة الصدمة أو استخدامها خارج سياق اختبار الضغط. ويعني ذلك أن نتيجة اختبار الضغط لا يمكن اعتبارها معادلا بأي حال من الأحوال لمؤشرات السلامة المالية التي تستند إلى البيانات وتقيس الوضع الفعلي للنظام المالي. وعلى وجه التحديد، يمكن استخدام مؤشرات السلامة المالية على أساس قائم بذاته كما أنها تخضع لمعايير صارمة لجودة البيانات.

٦٧- وآخر الأمور التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند استخدام اختبارات القدرة على تحمل الضغوط ومؤشرات السلامة المالية معا يتمثل في أنها ينبغي - قدر الإمكان - أن تستند إلى نفس مصادر البيانات ونفس طرق التجميع والتوحيد. فبيانات الميزانيات العمومية وكشوف الدخل بالبنوك التي تُجرى عليها الصدمات في هذه الاختبارات البسيطة ينبغي أن تكون هي نفس البيانات التي تستند إليها مؤشرات السلامة المالية. ومن هذا المنطلق، يمكن النظر إلى هذه الاختبارات على أنها أداة تحليل للبيانات مكتملة لتحليل مؤشرات السلامة المالية.

٦٨- وتخضع نتيجة اختبارات القدرة على تحمل الضغوط عادة لتحليل مجموعات النظراء (مثل البنوك المملوكة محليا

مؤشرات السلامة في تقدير حجم القلق الذي ينبغي أن يساورهم عند ملاحظة تدهور مؤشرات جودة الأصول.

• واختبارات الضغوط يمكن أن تلقي الضوء على مدى حساسية مؤشرات السلامة المالية للتغيرات المؤسسية أو الرقابية/التنظيمية. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تكشف هذه الاختبارات عن مدى تأثير مؤشر نسبة رأس المال نتيجة تغير قواعد تصنيف القروض أو رصد المخصصات.

• واختبارات الضغوط كذلك يمكن أن تلقي الضوء على مواطن الضعف في المجالات التي تفتقر إلى البيانات اللازمة لمؤشرات السلامة المالية وذلك بالاعتماد على افتراضات قائمة على المعلومات، وهي افتراضات قد تقوم على مواقف مماثلة في البلدان الأخرى أو على معلومات نوعية. فعلى سبيل المثال، إذا لم تتوافر البيانات المتعلقة بخصوم قطاع الشركات بالعملة الأجنبية، يمكن استخدام بيانات جزئية من عدد قليل من البنوك كأساس لوضع افتراض بشأن هذا الانكشاف في اختبار الضغط. وبالطبع، يجب الأخذ في الحسبان القيود التي تضعها هذه الافتراضات على التحليل.

٦٥- ويمكن تحقيق أقصى استفادة من التكامل بين اختبارات القدرة على تحمل الضغوط ومؤشرات السلامة المالية في مجال مخاطر السوق بسبب التطور النسبي لنماذج مخاطر السوق وهذه الاختبارات. وقد يكون ذلك خيارا مغريا في ظل صعوبة إعداد مؤشرات مخاطر السوق المتعلقة بمخاطر أسعار الفائدة (أي مقياس المدة) ومخاطر النقد الأجنبي وذلك من الناحية الفنية.<sup>٢٨،٢٥</sup> ومن الأرجح أن يكون ذلك ممكنا في النظم المالية الأكثر تطورا، حيث تقوم المؤسسات المالية التي تواجه مخاطرا كبيرة في السوق بإجراء اختبارات عديدة لقياس القدرة على تحمل مخاطر السوق كجزء أساسي من إدارتها للمخاطر. ويمكن استخدام نتيجة هذه الاختبارات مبدئيا لإنشاء مقياس للخسارة المحتملة الناشئة عن مخاطر السوق، وهو المقياس الذي يمكن أن يكون بمثابة مؤشر للسلامة. ونظرا لانخفاض تكلفة إجراء هذه الاختبارات الإضافية، فإن السلطات تستطيع العمل مع هذه المؤسسات لإجراء صدمات منمطة على فترات منتظمة بحيث يمكن تجميعها بعد ذلك ( وهو ما يحمي السرية) لاستخراج المؤشر. وقد يتم عرض نتائج هذه الاختبارات في شكل يمكن مقارنته بمؤشر سلامة مالية متعلق بمخاطر السوق (مثل مقياس لنسبة الخسارة إلى رأس المال في حالة إجراء صدمة بحجم معين). ومع ذلك، فعند تنفيذ هذا المنهج، قد يكون هناك عدد

<sup>٢٧</sup> هذا التكامل المتعلق بمخاطر السوق يعكس العلاقة الوثيقة بين مؤشرات السلامة المالية واختبارات القدرة على تحمل الضغوط على المستوى التحليلي. فعلى سبيل المثال، الخسارة المباشرة التي يتم تقديرها من خلال اختبار ضغط لصدمة أسعار الصرف يمكن أن تكون قيمتها مقارنة بالتغير في سعر الصرف (الذي يمثل الصدمة) مضروبا في مؤشر المركز الصافي المفتوح بالنقد الأجنبي. يرد في دراسة IMF (2003e) شرح لهذا الموضوع.

<sup>٢٥</sup> ينبغي التمييز بين مخاطر السوق المتعلقة بأسعار الفائدة ومخاطر السيولة الناشئة عن تباين آجال الاستحقاق في الميزانيات العمومية للبنوك - نتيجة دورها في تغيير آجال الاستحقاق - التي ترصدها مؤشرات سلامة مالية أخرى مثل نسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات قصيرة الأجل. <sup>٢٦</sup> يبين القسم الخاص بمخاطر أسعار الفائدة في هذا الملحق مدى صعوبة قياس هذه المخاطر.

ينبغي توجيه العناية لمعرفة ما إذا كانت مؤشرات السلامة المالية تقوم على نفس منهج توحيد البيانات. وأخيرا، في حالة مناهج هذه الاختبارات الأكثر تطورا والتي تعتمد على نماذج الاقتصاد الكلي ونماذج إدارة المخاطر في البنوك، قد يصعب تحقيق درجة عالية من إمكانية المقارنة وقد تكون هناك حاجة لتوجيه العناية الواجبة لتحديد النماذج عند استخدام مؤشرات السلامة المالية واختبارات القدرة على تحمل الضغوط معا.

والشركات التابعة لبنوك أجنبية، إلخ). من أجل تحليل توزيع أثر الصدمات عبر الأجزاء المختلفة للنظام المالي. وتحقيقا للتكامل الفعال بين تحليل مؤشرات السلامة المالية وتحليل اختبارات الضغوط، يجب استخدام نفس مجموعات النظراء (وهو ما يعد أمرا طبيعيا حيث أنها تركز على نفس المخاطر). وبالمثل، بالنسبة لاختبارات الضغوط التي تُجرى على الميزانيات العمومية لفرادى البنوك - التي تكون عادة موحدة عبر الحدود، أو قد تكون موحدة عبر القطاعات -



## الملحق السابع: مسرد المصطلحات

### الجزء الأول: الشركات المالية

١- يقدم هذا الملحق تعاريف أكثر تفصيلاً لأنواع معينة من المؤسسات في قطاع الشركات المالية مقارنة بما يقدمه الفصل الثاني<sup>١</sup>.

#### شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد

٢- تتألف شركات التأمين (*insurance corporations*) من كيانات ذات شخصية اعتبارية وكيانات مشتركة وغيرها من الكيانات التي تتمثل وظيفتها الرئيسية في توفير التأمين على الحياة والتأمين ضد الحوادث والمرض والحريق وغير ذلك من أشكال التأمين إلى الوحدات المؤسسية فرادى أو مجموعات من خلال تجميع المخاطر. ونظراً لاختلاف المخاطر الواجب إدارتها يمكن تقسيم شركات التأمين إلى شركات للتأمين على غير الحياة (تأمين ضد الإصابات) وشركات للتأمين على الحياة، بما في ذلك معاشات التقاعد والمعاشات السنوية التي تقدم على أساس تجاري. وفي حالة شركات التأمين على غير الحياة يتوقف الدفع لحامل وثيقة التأمين على وقوع الحدث الذي تترتب عليه المطالبة. وفي المقابل، في حالة شركات التأمين على الحياة هناك يقين من حدوث المطالبة ويجوز اعتبار مدفوعات الأقساط بمثابة مدخرات تُسحب عند المطالبة بها. ومن المتوقع عادة انقضاء فترة طويلة بين إنشاء وثيقة التأمين على الحياة ووقت دفع المطالبة.

٣- صناديق معاشات التقاعد (*pension funds*) هي صناديق منشأة كوحدات مؤسسية مستقلة عن الوحدات التي تنشئها. وهي تنشأ لأغراض توفير منافع التقاعد لفئات محددة من الموظفين، وربما من يعولون. ولهذه الصناديق أصول وخصوم خاصة بها، وهي تجري معاملات مالية في السوق لحسابها الخاص. وكما هو الحال بالنسبة لوثائق التأمين على الحياة، غالباً ما تكون خصوم صناديق معاشات التقاعد طويلة الأجل.

٤- يضطلع بتنظيم صناديق معاشات التقاعد وإدارتها أرباب الأعمال من القطاع الخاص أو القطاع الحكومي، أو أرباب

الأعمال بالاشتراك مع العاملين، ويُمولها العاملون و/أو أرباب الأعمال من خلال الاشتراكات المنتظمة ومن دخل الأصول المالية. ولا تشمل صناديق معاشات التقاعد في المرشد ترتيبات التقاعد للعاملين في كيانات القطاع الخاص أو الحكومي التي لا يوجد لديها صندوق منظم على نحو مستقل، كما لا تشمل ترتيبات أرباب الأعمال غير الحكوميين التي تضاف بموجبها احتياطات الصندوق ببساطة إلى احتياطات رب العمل أو تستثمر في أوراق مالية يصدرها رب العمل.

٥- تحتفظ صناديق معاشات التقاعد وشركات التأمين (لاسيما شركات التأمين على الحياة) بمجموعة من الأصول سريعة التداول، نظراً لطبيعة خصومها طويلة الأجل، ومن ثم فإنها تستثمر عادة في أدوات أسواق الأوراق المالية الأطول أجلاً، أي السندات والأسهم، أو في العقارات. ويسهم هذا السلوك الاستثماري في مساندة تطوير أسواق رأس المال، من حيث الاتساع والعمق، ومن ثم توسيع نطاق قاعدة تمويل المقترضين.

#### تجار الأوراق المالية

٦- يشمل مصطلح تجار الأوراق المالية (*securities dealers*) الأفراد أو الشركات المتخصصة في معاملات سوق الأوراق المالية عن طريق: (١) مساعدة الشركات في إصدار أوراق مالية جديدة من خلال ضمان الاكتتاب في إصدارات الأوراق المالية الجديدة وطرحها في السوق، (٢) المتاجرة في الأوراق المالية الجديدة أو المتداولة لحسابهم الخاص. ولا يُصنّف في هذه الفئة سوى ضامنو الاكتتاب والتجار الذين يعملون كوسطاء ماليين. أما سماسرة الأوراق المالية وغيرهم من الوحدات التي تقوم بترتيب عمليات المتاجرة بين مشتري الأوراق المالية وبائعها دون شراء أو حيازة أوراق مالية لحسابهم الخاص فيصنفون ضمن الشركات المالية المساعدة (*financial auxiliaries*).

٧- ويقوم تجار الأوراق المالية حسب طبيعة عملهم بتسهيل تداول الأوراق المالية في السوق الأولية والسوق الثانوية. وعلى وجه التحديد، يمكن لمثل هذه المؤسسات أن تسهم في توفير السيولة للأسواق، بتشجيع أنشطة التداول بين المقترضين والمستثمرين

<sup>١</sup> هذه التعاريف مستمدة من مصادر الحسابات القومية. راجع على سبيل المثال الفقرات ٩٦ - ١٠١ من دليل الإحصاءات النقدية والمالية (IMF, 2000a).

١٢- تعمل شركات التاجير التمويلي (*financial leasing com-*) في تمويل شراء الأصول الملموسة. وشركة التاجير هي المالك القانوني للسلع، ولكن الملكية تنتقل فعلياً إلى المستأجر، الذي تؤول إليه كل المنافع والتكاليف والمخاطر المرتبطة بملكية الأصول.

١٣- الشركات الوسيطة (*Vehicle companies*) هي كيانات مالية تنشأ لحيازة الأصول المورقة أو الأصول التي استبعدت من الميزانيات العمومية لشركات أو وحدات حكومية كجزء من عملية إعادة هيكلتها. وكثير من هذه الشركات يتخذ شكل صناديق استثمارية أو شركات وسيطة ذات أغراض خاصة تنشأ لحيازة حوافظ أصول أو خصوم محددة.

١٤- يشمل الوسطاء الماليون المتخصصون (*Specialized financial intermediaries*) الشركات المالية القابضة، والشركات التي تمنح التمويل قصير الأجل لعمليات الدمج والاستحواذ في قطاع الشركات (ولكنها لا تتلقى ودائع)، وشركات تمويل التصدير/الاستيراد، وشركات تحصيل الديون، وشركات رأس المال المخاطر ورأس المال الإنمائي، ومحال الرهونات التي يغلب على أنشطتها الإقراض وليس تجارة التجزئة.

#### الشركات المالية المساعدة

١٥- تتألف الشركات المالية المساعدة (*financial auxil-*) من الشركات المقيمة وأشباه الشركات التي تشتغل بأنشطة تتصل اتصالاً وثيقاً بالوساطة المالية ولكنها لا تؤدي دور الوسيط.

١٦- البورصات العامة وأسواق الأوراق المالية (*public exchanges and securities markets*) هي بورصات وكيانات رسمية كشرركات إيداع الأوراق المالية، ومكاتب المحاسبة والمقاصة، وغير ذلك من الشركات التي تقدم خدمات تتعلق بالبورصة. وتندرج تحت هذه الفئة جهات الإيداع ونظم المقاصة الإلكترونية التي تتولى تشغيلها شركات مالية، وكذلك الهيئات الوطنية ذاتية التنظيم التي تضطلع بتنظيم عمل البورصات والوحدات ذات الصلة أو الرقابة عليها.

١٧- السماسرة والوكلاء (*brokers and agents*) هم أفراد أو شركات تتولى ترتيب معاملات العملاء في الأصول المالية أو تنفيذها أو تسييرها بغير ذلك من السبل. ويشمل ذلك هؤلاء السماسرة والوكلاء الذين يتولون شراء الأوراق المالية وبيعها أو إبرام عقود مالية أخرى نيابة عن العملاء، بالإضافة إلى مقدمي الخدمات الاستشارية المالية المتخصصة للسماسرة وعملائهم. ونظراً لأن الكثير من شركات السمسرة تقوم أيضاً بالمتاجرة في الأوراق المالية أو المشتقات المالية لحساب الشركة الخاص، فقد يصعب التمييز بين السماسرة والوكلاء من ناحية وضامني الاكتتاب في الأوراق المالية وتجار الأوراق

على حد سواء - بطرق ليس أقلها توفير المعلومات عن أوضاع السوق - ومن خلال أنشطة التداول التي تمارسها.

#### الصناديق الاستثمارية

٨- الصناديق الاستثمارية (*investment funds*)، هي وحدات مؤسسية، عدا صناديق معاشات التقاعد، تقوم بدمج أموال المستثمرين بغرض امتلاك الأصول المالية. ومن أمثلتها الصناديق الاستثمارية المشتركة، وتشمل صناديق سوق المال؛ والصناديق الاستثمارية للاستثمار، والصناديق الاستثمارية لتوظيف الأموال، وغيرها من وحدات الاستثمار الجماعي. وعادة ما يقوم المستثمرون بشراء أسهم تمثل نسبة ثابتة من أصول الصندوق.

٩- ويضطلع مدير الصناديق الاستثمارية المحترفون بمسؤولية اختيار الأصول، ومن ثم فإنهم يتيحون الفرصة أمام فرادى المستثمرين للاستثمار في حافظة أوراق مالية متنوعة وتدار بحرفية دون الحاجة إلى الاطلاع على التفاصيل الخاصة بفرادى الشركات المصدرة للأسهم والسندات. وعادة ما يتم تحديد نوع (أنواع) الاستثمارات التي تجرى، ويجب على مديري الصناديق الاستثمارية تعريف المستثمرين على نحو كاف بالمخاطر والنفقات المرتبطة بالاستثمار في صناديق محددة، وذلك لأسباب ليس أقلها أهمية أن القيم في بعض أنواع الصناديق يمكن أن تكون متغيرة بشكل كبير.

١٠- وقد تختلف درجة السيولة لدى الصناديق الاستثمارية اختلافاً كبيراً، فقد تفتقر بعض أنواع الصناديق إلى السيولة أو تمتلك سيولة محدودة. وتستثمر هذه الصناديق على الأرجح في أوراق مالية أطول أجلاً. وفي حالات أخرى تكون سيولة الأسهم الصادرة عن الصناديق الاستثمارية مساوية (أو تكاد) لدرجة سيولة الودائع والخصوم الأخرى التي تصدرها شركات الإيداع. وتُصنّف صناديق سوق المال ضمن الفئة الأخيرة. ونظراً لسيولة خصوم هذه الصناديق فإنها غالباً ما تستثمر في أدوات الدين قصيرة الأجل، كشهادات الإيداع والأوراق التجارية.

#### الوسطاء الماليون الآخرون

١١- يتمثل النشاط الأساسي لشركات التمويل (*finance companies*) في تقديم الائتمان للشركات غير المالية والأسر المعيشية. وكثير من شركات التمويل هي شركات تابعة حكر (*captive subsidiaries*) تقوم بتدبير الأموال لاستخدام الشركات الأم. وينبغي أن تصنف شركات التمويل الحكر التي تشكل وحدات مؤسسية منفصلة ولا تصدر ودائع أو بدائل قريبة للودائع تحت فئة الوسطاء الماليين الآخرين. ويجب اعتبار شركات التمويل غير المنفصلة جزءاً من الشركات الأم في القطاع الفرعي المعني.

المالية أو الهيئات الرسمية لأنشطة التأمين) وبين أنشطة البنك المركزي المعروفة. ولذلك يوصي الدليل بتصنيف هذه الوحدات ضمن القطاع الفرعي للشركات المالية المساعدة، كما تصنف أيضا ضمن هذا القطاع الفرعي الوحدات المالية التي تسهل إصدار المشتقات المالية والمتاجرة فيها دون أن تقوم بإصدارها فعلياً، وكذلك مكاتب تمثيل شركات الإيداع الأجنبية التي لا تقبل الودائع ولا تمنح الائتمان رغم قيامها بتسهيل معاملات الشركة الأم غير المقيمة والترويج لها.

## الجزء الثاني: مصطلحات مختارة في مجال الاستقرار المالي

### اتفاقية بازل لكفاية رأس المال

اعتمدت لجنة بازل للرقابة المصرفية اتفاقية بازل لكفاية رأس المال في عام ١٩٨٨ وقامت بتعديلها في عام ١٩٩٦، والاتفاقية هي مجموعة من النظم الرقابية المتفق عليها دولياً وتحكم كفاية رأس المال في البنوك الدولية - حيث يُقاس رأس المال في ضوء المخاطر الائتمانية والسوقية المتصورة على الأصول المملوكة للبنوك. وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز سلامة واستقرار النظام المصرفي الدولي، والحد من عوامل المنافسة المجحفة بين البنوك. ويجري العمل على صياغة اتفاقية جديدة.

### لجنة بازل للرقابة المصرفية

أسس محافظو البنوك المركزية في مجموعة العشرة لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) في نهاية عام ١٩٧٤ وهي تقوم بوضع معايير ومبادئ توجيهية رقابية واسعة النطاق، كما توصي بإعداد مجموعة من أفضل الممارسات مع توقع اتخاذ سلطات كل بلد الخطوات اللازمة لتطبيقها من خلال ترتيبات مفصلة - قانونية أو ما شابه ذلك - بما يتلاءم مع نظمها الوطنية. ومن ثم تشجع اللجنة التقارب في اتجاه المناهج والمعايير المشتركة دون محاولة تحقيق اتساق تفصيلي بين الأساليب الرقابية المتبعة في البلدان الأعضاء. ومن أهم أهدافها سد الثغرات في التغطية الرقابية الدولية سعياً لتحقيق المبدأين الأساسيين التاليين: (١) عدم تهرب أي منشأة مصرفية أجنبية من الرقابة: (٢) ضرورة توافر مستوى ملائم من الرقابة.

### اتفاقية بازل

تشير اتفاقية بازل إلى وثيقة "مبادئ الرقابة على المنشآت الأجنبية التابعة للبنوك" (Principles for the Supervision of Banks' Foreign Establishments) والتي أعدتها لجنة بازل في عام ١٩٨٣. وتنص اتفاقية بازل على مبادئ اقتسام المسؤولية الرقابية على الفروع الأجنبية للبنوك والشركات

المالية (الذين يصنفون كوسطاء ماليين) من ناحية أخرى. وحسب العرف السائد، تقتصر هذه المجموعة على السماسرة والوكلاء المتخصصين بوضوح في أعمال السمسرة والأنشطة المتعلقة بها وليس في أنشطة الوساطة التي يقوم بها عموماً ضامنو الاكتتاب وتجار الأوراق المالية.

١٨- تشمل شركات الصرافة الأجنبية (foreign exchange companies) الوحدات التي تشتري وتبيع النقد الأجنبي في أسواق التجزئة والجملة.

١٩- تقوم شركات الضمان المالي (financial guarantee corporations) بتأمين العملاء ضد الخسائر تجاه شركات مالية محددة أو ضد الخسائر المالية التي تنطوي عليها عقود معينة. ويجب أن تتوفر لدى الضامنين القدرة المالية على الوفاء بالالتزامات المحتملة. وعلاوة على ذلك يجب عليهم الموافقة - وهو ما يتم عادة مقابل رسم - على ضمان حصول المستثمرين على المدفوعات المستحقة عن عقود الأوراق المالية أو العقود المالية الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تضم مجموعة شركات الضمان المالي الشركات المتخصصة التي تحمي المودعين والمستثمرين من مغبة إخفاق فرادي الشركات المالية. ومن الصعب التمييز بدقة بين شركات الضمان المالي وشركات التأمين. فشركات الضمان المالي:

- لا توجد لديها أصول مجمعة يمكن تحديدها باعتبارها تشكل احتياطات التأمين الفنية
- لا توجد لديها مراكز خارج الميزانية العمومية
- قد لا تخضع للتنظيم والمراقبة باعتبارها شركات تأمين
- قد يقتصر نشاطها على أنماط معينة من المعاملات المالية وفي الحالات البينية غير القاطعة، ينبغي تصنيف هذه الوحدات ضمن شركات التأمين.

٢٠- تتألف شركات التأمين ومعاشات التقاعد المساعدة (-insur ance and pension auxiliaries) من الوكلاء ومقدي الخسائر لأغراض تسوية مطالبات التأمين (adjusters) ومديري القيمة المتبقية بعد تلف الممتلكات المؤمن عليها (-salvage admin istrators). والواقع أن الطابع الفريد الذي تتميز به هذه الوحدات واتساع نطاق نشاطها في بعض البلدان يبرران تصنيفها بصورة مستقلة.

٢١- تتألف الشركات المالية المساعدة الأخرى (-other financial auxiliaries) من جميع الشركات المالية المساعدة الأخرى غير المصنفة في مكان آخر. وتضم هذه المجموعة الوحدات المستقلة التابعة للحكومة والمقامة لمراقبة وتنظيم المؤسسات المالية. ويوصي نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ بتصنيف هذه الوحدات كجزء من القطاع الفرعي للبنك المركزي. غير أن هذه الوحدات ليست شركات وساطة ولا يوجد إلا ارتباط بسيط بين أنشطة بعضها (مثل هيئات الأوراق

الأقل). وتعتبر هذه النسب هي الحد الأدنى اللازم لإحراز الهدف المتمثل في تأمين نسب رأس المال السليمة والمتسقة في جميع البنوك الدولية، مع مرور الوقت.

#### رأس المال والاحتياطيات

رأس المال والاحتياطيات هو الفرق بين مجموع الأصول ومجموع الخصوم في الميزانية العمومية. ويمثل رأس المال والاحتياطيات حصة ملكية المالكين في كيان ما وهو المبلغ المتاح لاستيعاب أي خسائر غير محددة.

#### لجنة نظم الدفع والتسوية

تأسست اللجنة في عام ١٩٩٠ وعملت أصلاً كمنتدى للبنوك المركزية في بلدان مجموعة العشرة لمراقبة وتحليل التطورات التي تطرأ على نظم الدفع والتسوية والمقاصة المحلية، وكذلك على نظم التسوية عبر الحدود والتسوية بعمولات متعددة. وخلال الأعوام الأخيرة اتسع نطاق عمل اللجنة من خلال إقامة علاقات مع البنوك المركزية في غير بلدان مجموعة العشرة، لاسيما اقتصادات الأسواق الصاعدة. ويضم بنك التسويات الدولية في مقره سكرتارية هذه اللجنة.

#### التوحيد

التوحيد هو حذف المراكز والتدفقات بين الوحدات المؤسسية التي تُدرج ضمن مجموعة واحدة لخدمة الأغراض الإحصائية. وتحقيقاً لإغراض مؤشرات السلامة المالية، فإن الإبلاغ على أساس المجموعة الموحدة يحافظ على سلامة قيد رأس المال بحذف القيد المزدوج.

#### العدوى

تشير العدوى إلى انتقال الصدمات أو الأزمات المالية، أو انتقال تداعياتها بين مختلف المؤسسات والبلدان وفئات الأصول، أو أي منها.

#### الالتزامات الاحتمالية

الالتزامات الاحتمالية هي ترتيبات تعاقدية مالية، وأهم سماتها هي وجوب الوفاء بشرط أو أكثر قبل حدوث المعاملة المالية. ولا تعرف الالتزامات الاحتمالية باعتبارها أصولاً مالية (أو خصوماً) في الميزانيات العمومية لأنها لا تؤدي إلى إنشاء مطالبات (أو التزامات) فعلية. غير أن هذه الترتيبات قد تؤثر على السلامة المالية.

التابعة والمشروعات المشتركة وذلك فيما بين السلطات الرقابية في البلد المضيف والبلد الأم (أو الموطن).

#### اتفاقية بازل الثانية

أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية إطار "التقارب الدولي بشأن قياس رأس المال ومعايير كفايته - إطار معدّل" في يونيو ٢٠٠٤ وهو بمثابة مراجعة شاملة لمعايير بازل لكفاية رأس المال. وينطوي الإطار على ثلاث "ركائز" لضمان قوة المؤسسات المصرفية. وتغطي الركيزة الأولى الحد الأدنى الإلزامي لكفاية رأس المال في البنوك، بما في ذلك التغييرات في ترجيح أصول البنوك بالمخاطر حتى تصبح انعكاساً أوضح للمخاطر الأساسية التي تتعرض لها، وتتضمن منهجيات بديلة لتقييم المخاطر تستند إلى الإجراءات الداخلية المعتمدة في البنوك لتقييم المخاطر الداخلية. وتقوم الركيزة الثانية على تعزيز عملية المراجعة الرقابية. وتقوم الركيزة الثالثة على تعزيز الانضباط السوقي على المؤسسات المصرفية من خلال زيادة الإفصاح.

#### الفرق بين سعري الشراء والبيع (للأوراق المالية)

الفرق بين سعري الشراء والبيع هو أحد مؤشرات ضيق السوق، وهو أحد أبعاد سيولة السوق. ويُحسب على أساس الفرق بين سعري شراء وبيع (عرض) الأداة المالية. وسعر الشراء هو أعلى سعر يكون المشتري المرتقب على استعداد لدفعه في وقت محدد مقابل ورقة مالية معينة، أما سعر البيع فهو أدنى سعر يكون البائع المرتقب على استعداد لقبوله مقابل ورقة مالية معينة.

#### تصنيف "CAMELS" المجمع

إطار رقابي شائع الاستخدام يجمع مؤشرات السلامة المصرفية في ست فئات. وهذه الفئات هي كالتالي: (١) كفاية رأس المال (٢) جودة الأصول (٣) سلامة الإدارة (٤) الإيرادات (٥) السيولة (٦) الحساسية تجاه مخاطر السوق.

#### نسبة كفاية رأس المال

نسبة كفاية رأس المال هي أبرز سمات اتفاقية بازل، وهي تكوين تحليلي حيث رأس المال المقرر من الأجهزة الرقابية هو البسط والأصول المرجحة بالمخاطر هي المقام. والحد الأدنى لنسبة رأس المال المقرر من الأجهزة الرقابية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر هو ٨٪ (وينبغي أن يمثل عنصر رأس المال التنظيمي ٤٪ على

## التحدب

الرامية إلى تعزيز سلامة النظام المالي في البلدان الأعضاء. ويلقى هذا البرنامج دعماً من خبراء في مختلف الهيئات والأجهزة المعنية بوضع المعايير، والغرض من العمل بموجبه هو تحديد مواطن القوة والضعف في مواجهة المخاطر في النظام المالي للبلد المعني، والوقوف على أساليب إدارة المصادر الرئيسية للمخاطر، والتحقق من احتياجات القطاع المالي من المساعدات الإنمائية والفنية، والمساهمة في تحديد أولويات استجابات السياسات. ويشكل البرنامج كذلك أساس عمليات تقييم استقرار النظام المالي التي يعالج من خلالها خبراء صندوق النقد الدولي قضايا القطاع المالي ذات الصلة برقابة الصندوق، بما في ذلك المخاطر المحيطة باستقرار الاقتصاد الكلي والناشئة من قدرة القطاع المالي على استيعاب الصدمات الاقتصادية الكلية.

## منتدى الاستقرار المالي (FSF)

تأسس منتدى الاستقرار المالي في فبراير ١٩٩٩ بغرض تعزيز الاستقرار المالي الدولي من خلال تعزيز تبادل المعلومات والتعاون الدولي في مجال الإشراف والرقابة على الأسواق المالية. ويعقد منتدى الاستقرار المالي اجتماعات منتظمة تضم السلطات الوطنية المعنية بقضايا الاستقرار المالي في كبرى المراكز المالية الدولية، والمؤسسات المالية الدولية، والتجمعات الدولية للأجهزة التنظيمية والرقابية المعنية بقطاعات محددة، ومجموعات خبراء البنوك المركزية. وتقع سكرتارية المنتدى في مقر بنك التسويات الدولية.

## تقرير الاستقرار المالي العالمي

صدرت هذه المطبوعة نصف السنوية عن صندوق النقد الدولي في مارس ٢٠٠٢ وهي تركز على الأوضاع الراهنة في أسواق المال العالمية، حيث تسلط الضوء على قضايا الاختلالات المالية والمشكلات الهيكلية التي يمكن أن تهدد استقرار الأسواق المالية واستمرار قدرة المقترضين من الأسواق الصاعدة على النفاذ إلى الأسواق.

## مؤشرات الأسعار الهيدونية

هي مؤشرات أسعار مُعدّلة حسب النوعية. ويستخدم مؤشر الأسعار الهيدونية التحليل الانحداري في قياس التغيرات الأساسية في أسعار السلع و/أو الأصول الأخرى، دون التأثير بتغيرات الأسعار نتيجة تغير النوعية. وتمثل طريقة الانحدار الهيدوني في المرشد أحد المناهج المتبعة في إعداد مؤشرات أسعار العقارات.

## مؤشر هيرفندال

يمثل هذا المؤشر مقياساً لدرجة التركيز في أحد القطاعات. وقيمة المؤشر هي مجموع مربعات الأنصبة السوقية لجميع الشركات

التحدب هو أحد مقاييس حساسية أسعار الأدوات المالية ذات أسعار الفائدة الثابتة (كالسندات) تجاه تغيرات أسعار الفائدة. وهو المشتق الثاني من سعر السند من حيث أسعار الفائدة - والمشتق الأول هو "المدة". وكلما طال أجل استحقاق الأداة ازداد التحدب؛ وفي حالة الأدوات ذات المدد المتماثلة، كلما زاد تشتت التدفقات النقدية ازداد التحدب. وكلما زاد التحدب ارتفعت مكاسب أو خسائر الأسعار نتيجة حدوث تغير معين في أسعار الفائدة. وعند استخدام التحدب والمدة معا فإنها توفر قياساً تقريبياً أكثر دقة للمكاسب والخسائر في حافظة الأدوات ذات أسعار الفائدة الثابتة نتيجة حدوث تغير معين في أسعار الفائدة، وذلك مقارنة باستخدام "المدة" فحسب.

## مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم وفاء أحد أطراف التعاقد المالي بأحد التزاماته مما يسفر عن تكبد الطرف الآخر لخسائر مالية. ونظراً لدور جهات تلقي الودائع كوسطاء ماليين فإن استخدام مؤشرات السلامة المالية في مراقبة مخاطر الائتمان التي تواجه أصولها (كنسبة القروض المتعثرة إلى مجموع القروض) يعد ضرورياً لأي تقييم للسلامة المالية.

## نظام ضمان الودائع

يشير إلى نظام رسمي ينص عليه القانون عادة بغرض الحد من خسائر الودائع في حالة (حالات) الإعسار المصرفي. وعادة ما يهدف هذا النظام إلى دعم ثقة صغار المودعين في النظام المالي ومن ثم خفض مخاطر حدوث الأزمات النظامية الناجمة عن سحب الودائع بسبب زعر المودعين. ويمكن تشغيل هذا النظام وتمويله من القطاع الخاص أو القطاع الحكومي.

## مضاعفة رفع رأس المال

مضاعفة رفع رأس المال هي الحالات التي تشترك فيها الكيانات ذات الصلة في رأس المال. على سبيل المثال إذا كانت إحدى جهات تلقي الودائع تمتلك أسهم ملكية في مؤسسة تلقي ودائع أخرى ضمن نفس المجموعة، يُقال إنه قد تمت مضاعفة رفع رأس المال لأن كلا المؤسسات تمارسان أنشطة ضمن نفس القاعدة الرأسمالية. ولدى مضاعفة رفع رأس المال، فإن رأس المال المتاح فعلياً للمجموعة لمواجهة أي خسائر غير متوقعة يكون أقل مما تشير إليه البيانات.

## برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP)

هو برنامج مشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي استُحدث في مايو ١٩٩٩ ويهدف إلى زيادة فعالية الجهود

السارية اعتباراً من ٣١ مارس ٢٠٠٤، والمطبقة اعتباراً من الأول من يناير ٢٠٠٥. وتتضمن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية العديد من التغييرات التي أُدخلت على المعايير المحاسبية، وإن كان من أهم هذه التغييرات تلك المتعلقة بالاعتراف بالادوات المالية وقياسها والإفصاح عنها.

#### مجلس الخدمات المالية الإسلامية

تأسس في ماليزيا في نوفمبر ٢٠٠٢، ويمثل رابطة للبنوك المركزية والسلطات النقدية وغيرها من المؤسسات التي تضطلع بالمسؤولية التنظيمية والرقابية في قطاع الخدمات المالية الإسلامية.

#### التفرطح

التفرطح هو مقياس التشتت الذي يمكن استخدامه في تحليل مجموعات النظراء. ويقيس التفرطح حجم البيانات المشاهدة قرب مركز منحني التوزيع أو نحو طرفيه. وتبلغ قيمة التفرطح (٣) في مستوى التوزيع الطبيعي؛ فإذا زادت قيمة التفرطح عن (٣) فإنها تشير إلى ارتفاع القمة، وضيق المدى المتوسط، وثخانة طرفي المنحنى؛ وإذا انخفضت القيمة عن (٣) فهي تدل على توزيع البيانات بكثافة في المدى المتوسط على جانبي الوسيط وانخفاض القمة. وهناك صيغة بديلة تطرح (٣) من القيمة المحسوبة لتصبح قيمة المجموعة الموزعة توزيعاً طبيعياً صفراً؛ وتشير القيم الموجبة إلى ارتفاع القمة بينما تشير القيم السالبة إلى انخفاض القمة.

#### مؤشر لاسبير

مؤشر لاسبير هو طريقة لحساب مؤشر للأسعار باستخدام أوزان ترجيحية ثابتة مستمدة من فترة أساس محددة. ومن الاستخدامات الشائعة لطريقة لاسبير إعداد مؤشرات أسعار العقارات لتقييم سلامة النظام المالي.

#### الرفع المالي

يشير الرفع المالي إلى إمكانية الاستفادة من المنافع الكاملة المترتبة على اتخاذ مراكز في أصول مالية دون الحاجة إلى تمويل هذا المركز بالكامل بالارصدة الذاتية. وقد يضخم الرفع المالي معدل العائد على مركز أو استثمار (سلباً وإيجاباً) متجاوزاً العائد الذي يحققه الاستثمار المباشر للارصدة الذاتية. ويمكن تشكيل الرفع المالي عن طريق الاقتراض (الرفع المالي المدرج في الميزانية العمومية، ويُقاس عادة بنسب الدين إلى حصص الملكية) و/أو باستخدام المشتقات المالية. وقد يقترن تراكم مراكز الرفع المالي بارتفاع أسعار الأصول وتزايد التعرض للمخاطر.

في قطاع معين. وتدل القيم الأعلى على ارتفاع درجة التركيز.

#### نسبة هوي-هويبل

تمثل هذه النسبة مقياساً لمدى مرونة الأسواق المالية وعمقها. وتربط هذه النسبة بين حجم العمليات التجارية (كنسبة من الرصيد القائم من الأدوات) وأثرها على الأسعار. وكلما زاد حجم العمليات التجارية مقارنة بتغيرات الأسعار، أصبح السوق أكثر عمقا ومرونة.

#### منهج التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان (IRB)

هذا المنهج الذي أرسته اتفاقية بازل لكفاية رأس المال يوفر إطاراً واحداً يمكن من خلاله ترجمة مجموعة معينة من عناصر المخاطر أو "المدخلات" إلى حد أدنى من رأس المال الإلزامي. ويسمح هذا الإطار باستخدام منهج أساسي ومنهجيات أكثر تطوراً. ولدى استخدام المنهج الأساسي تقدر البنوك احتمالات عدم التسديد المقترنة بكل مقترض، وتوفر أجهزة الرقابة المصرفية المدخلات الأخرى. وبموجب المنهجية المتطورة فإن البنك الذي يطبق إجراءات داخلية متطورة بالقدر الكافي في تخصيص رأس المال يسمح له بتقديم غير ذلك من المدخلات اللازمة.

#### المعايير المحاسبية الدولية (IASs)

المعايير المحاسبية الدولية هي سلسلة من المعايير التي وضعها المجلس الدولي للمعايير المحاسبية ومقره لندن. وتوفر هذه المعايير الإطار المفاهيمي الأساسي والمعايير المحددة لإعداد وتقديم البيانات المالية للمؤسسات التجارية والصناعية ومؤسسات الأعمال المبلّغة، سواء من القطاع العام أو القطاع الخاص.

#### الإحصاءات المصرفية الدولية (IBS)

تغطي هذه البيانات الأعمال المصرفية الدولية ويقوم بنك التسويات الدولية بإعدادها ونشرها على أساس ربع سنوي. ويتألف نظام الإحصاءات المصرفية الدولية من مجموعتي بيانات رئيسيتين كما يلي: الإحصاءات المصرفية حسب الموقع، والتي توفر البيانات على أساس الإقامة، والإحصاءات المصرفية الموحدة حيث تقدم المؤسسات المصرفية المبلّغة بياناتها على أساس عالمي موحد.

#### المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لعام ٢٠٠٤ (IFRS)

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هي المسمى الجديد للمعايير المحاسبية الدولية، وتشير إلى مجموعة المعايير

## السيولة

النقد الأجنبي ومخاطر أسعار الأسهم والسلع. ومع اتخاذ الوسطاء الماليين مراكز في الأدوات المالية، فإن مثل هذه الخسائر تؤثر على دخل جهات تلقي الودائع ورؤوس أموالها. ويمكن استخدام "مدة" الأصول والخصوم في تقدير الخسائر المحتملة التي تنشأ عن تغيرات أسعار الفائدة في السوق. وهناك منهج آخر للتقدير من خلال استخدام اختبارات القدرة على تحمل الضغوط.

من زاوية الأسواق، تشير السيولة عموماً إلى القدرة على شراء وبيع الأصول بسرعة وبكميات كبيرة دون التأثير إلى حد كبير على أسعار الأصول. ومن زاوية الأدوات المالية، تشير السيولة عموماً إلى تلك الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية بسرعة دون حدوث خسارة كبيرة في قيمتها.

## ضيق السوق

ضيق السوق هو أحد أبعاد سيولة السوق. ويُقاس بالتكلفة الإجمالية التي تنشأ في سياق معاملة ما بصرف النظر عن سعر السوق.

## المبلغ الافتراضي

يوصف المبلغ الافتراضي في بعض الأحيان بأنه المبلغ الاسمي، وهو المبلغ الأساسي في عقد المشتقات المالية ويُستخدم في حساب المدفوعات أو المقبوضات بموجب هذا العقد. ويقدم المبلغ الافتراضي مؤشراً لمدى التعرض للمخاطر المحتملة المصاحبة لعقد المشتقات المالية. على سبيل المثال، إذا تم إصدار سند وتمت مبادلة المبلغ المتحصل عليه بعملة أخرى، فإن المبلغ الافتراضي للمشتقة المالية يكون مساوياً للمبلغ الذي تمت مبادلته.

## استكشاف الأسعار

استكشاف الأسعار هي عملية تحديد سعر سوقي يتوافق عنده العرض والطلب على بند معين. ومن خلال الجمع بين المشتريين والبايعين وإضفاء طابع الشفافية على الإجراءات، فإن الأسواق المالية تيسر من استكشاف الأسعار.

## الكتاب الأحمر (Red Book) (لجنة نظم الدفع والتسوية)

الكتاب الأحمر مطبوعة صادرة عن لجنة نظم الدفع والتسوية التابعة لبنك التسويات الدولية تتناول نظم الدفع. والهدف من هذا الكتاب هو تقديم وصف شامل لنظم مدفوعات البلد المعني. ويخضع الكتاب الأحمر للمراجعة الدورية.

## رأس المال التنظيمي

يشير رأس المال التنظيمي إلى تعريف محدد لرأس المال وضعته لجنة بازل للرقابة المصرفية ويُستخدم كبسط في نسبة كفاية رأس المال التي حددتها اللجنة. وإلى جانب البندين التقليديين لحساب رأس المال والاحتياطيات، يشمل التعريف عدة أنواع محددة من أدوات الدين الثانوية التي لا يتعين تسديدها عند الحاجة للأموال للحفاظ على الحد الأدنى لمستويات رأس المال.

## مخاطر السيولة

هي مخاطر عدم توافر الأصول بسهولة لتلبية الطلب على النقدية. ونظراً لأن آجال استحقاق أصول جهات تلقي الودائع تكون عادة أطول من آجال استحقاق خصومها فإن مراقبة مخاطر السيولة التي تواجه جهات تلقي الودائع باستخدام مؤشرات السلامة المالية (كنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، ونسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل) ضرورية لتحليل السلامة المالية.

## مخصصات خسائر القروض

مخصصات خسائر القروض هي صافي المخصصات التي تحددها جهات تلقي الودائع مقابل القروض المتعثرة أو المشكوك في تسديدها استناداً إلى تقديرها من حيث احتمال تكبد الخسائر. وتؤثر مخصصات خسائر القروض على الدخل، كما تؤثر على رأس المال وفقاً لنوع المخصصات المقررة.

## تحليل السلامة الاحترازية الكلية

المقصود بهذا التحليل هو تقييم ومراقبة مواطن القوة والضعف في النظام المالي. ويضم التحليل معلومات كمية مستمدة من مؤشرات السلامة المالية والمؤشرات الاقتصادية الكلية التي توفر ما يلي: (١) صورة أعم للأوضاع الاقتصادية والمالية مثل نمو إجمالي الناتج المحلي والتضخم، إلى جانب معلومات عن هيكل النظام المالي؛ (٢) معلومات نوعية عن الأطر المؤسسية والتنظيمية - لاسيما من خلال تقييمات الامتثال لمعايير ومواثيق القطاع المالي المعمول بها دولياً - وعن نتائج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط.

## عمق السوق

عمق السوق هو أحد أبعاد سيولة السوق ويشير إلى قدرة السوق على التعامل مع عمليات تجارية كبيرة الحجم دون تأثير كبير على الأسعار.

## مخاطر السوق

هي مخاطر خسائر الأدوات المالية نتيجة تغيرات في أسعار السوق. وتشمل مخاطر السوق مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر

## المرونة

المرونة هي أحد أبعاد السيولة في الأسواق المالية وهي سرعة انحسار تقلبات الأسعار الناجمة عن المتاجرة، أو سرعة زوال الاختلالات في الطلبات (مثل زيادة طلبات الشراء عن طلبات البيع) لدى ظهور طلبات جديدة. ويمكن قياس المرونة باستخدام نسبة هوي-هوييل.

النقد الأجنبي وأسواق المشتقات المالية خارج السوق الرسمية.<sup>٢</sup> والغرض من إعداد هذه الإحصاءات هو زيادة درجة الشفافية في السوق ومن ثم مساعدة البنوك المركزية والسلطات الأخرى والمشاركين في الأسواق في تحسين مراقبة النشاط الاقتصادي في النظام المالي العالمي.

## حجم التعامل

حجم التعامل هو أحد مؤشرات عمق السوق، وهو أيضا أحد أبعاد السيولة المتوافرة في السوق. ويُحسب حجم التعامل بأنه عدد الأوراق المالية المُشتراة والمباعة خلال فترة تداول معينة، مقسوما على متوسط عدد الأوراق المالية القائمة في بداية فترة التداول ونهايتها.

## التعرض للمخاطر

في سياق تحليل الاستقرار المالي، تتضمن أنواع التعرض للمخاطر التي تواجه جهات تلقي الودائع وتستلزم المراقبة، المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر النقد الأجنبي ومخاطر الانكشافات الكبيرة ومخاطر أسعار الأسهم، ومخاطر أسعار العقارات.

## التباين

التباين هو مقياس للتشتت حول الوسط ويُحسب كمجموع الانحرافات التربيعية لكل مشاهدة عن الوسط، مقسوما على عدد المشاهدات (بالنسبة لتباين المجتمع الإحصائي) أو عدد المشاهدات ناقصا واحد (بالنسبة لتباين العينة).

## الأصول المرجحة بالمخاطر

يشير مصطلح الأصول المرجحة بالمخاطر في هذا الدليل إلى مفهوم وضعته لجنة بازل للرقابة المصرفية لنسبة كفاية رأس المال، حيث تُرَجَّح الأصول بعوامل تمثل حجم المخاطر التي تنطوي عليها واحتمالات التخلف عن السداد.

## درجة التقلب

درجة التقلب هي ميل الكميات أو الأسعار إلى التغير بمرور الوقت. وتُقاس عادة حسب تباين التغيرات أو انحرافها المعياري المحسوب على أساس سنوي، فتكون درجة التقلب عالية إذا تحركت الكميات أو الأسعار صعودا وهبوطا بدرجة كبيرة. وكلما زادت درجة التقلب ارتفعت المخاطر في العادة، حيث تقل احتمالات تحويل الأصول إلى نقدية بسرعة وبدون خسارة كبيرة في القيمة.

## الالتواء

الالتواء هو مقياس للتشتت يمكن استخدامه في تحليل مجموعات النظراء، وهو مؤشر لتوزيع البيانات غير المتماثل حول الوسط. والالتواء في التوزيعات المتماثلة صفرا. ويدل الالتواء السالب على وجود عدد أكبر من المشاهدات عند الطرف الأيسر للمنحنى (إلى اليسار من القمة)، ويدل الالتواء الموجب على وجود عدد أكبر من المشاهدات عند الطرف الأيمن للمنحنى.

## مسح البنوك المركزية كل ثلاث سنوات

مسح البنوك المركزية كل ثلاث سنوات هو مسح لأسواق النقد الأجنبي والمشتقات يتم بالتنسيق مع بنك التسويات الدولية. ويهدف المسح إلى الحصول على معلومات شاملة بدرجة معقولة ومتسقة على المستوى الدولي حول حجم وهيكل أسواق

<sup>٢</sup> يعد بنك التسويات الدولية كذلك بيانات نصف سنوية عن أسواق المشتقات خارج السوق الرسمية (خارج البورصة). وتُجمع هذه البيانات على أساس عالمي موحد من أهم البنوك وتجار الأوراق المالية في بلدان مجموعة العشرة وتشمل القيم الافتراضية والسوقية (راجع <http://www.bis.org/press/p021108.thm>).



- Abiad, Abdul, 2003, "Early Warning Systems: A Survey and a Regime-Switching Approach," IMF Working Paper 03/32 (Washington: International Monetary Fund).
- Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI), 1999, "Statement on the Purpose and Calculation of Capital Adequacy Ratio for Islamic Banks" (Bahrain).
- Asser, Tobias M.-C., 2001, *Legal Aspects of Regulatory Treatment of Banks in Distress* (Washington: International Monetary Fund).
- Australian Bureau of Statistics, 2001, "Measuring Australia's Foreign Currency Exposure," 2001, in *Balance of Payments and International Investment Position* (Australian Bureau of Statistics) (December), pp. 11–16.
- Bank for International Settlements, 1999, "Market Liquidity: Research Findings and Selected Policy Implications," Committee on the Global Financial System Publication No. 11 (Basel).
- , 2000, "Stress Testing by Large Financial Institutions: Current Practice and Aggregations Issues," Committee on the Global Financial System Publication No. 14 (Basel).
- , 2001a, *Core Principles for Systemically Important Payment Systems*, Committee on Payment and Settlement Systems Publication No. 43 (Basel).
- , 2001b, *Statistics on Payment Systems in the Group of Ten Countries*, Committee on Payment and Settlement Systems Publication No. 44 (Basel).
- , 2002, *Triennial Central Bank Survey: Foreign Exchange and Derivative Market Activity in 2001* (Basel).
- , 2003a, *A Glossary of Terms Used in Payment and Settlement Systems*, Committee on Payment and Settlement Systems (Basel).
- , 2003b, "Guide to International Banking Statistics," BIS Paper No. 16 (Basel).
- , 2003c, *Payment and Settlement Systems in Selected Countries*, Committee on Payment and Settlement Systems Publication No. 53 (Basel) (known informally as the *Red Book*, fifth edition).
- , and International Monetary Fund, 2005, "Real Estate Indicators and Financial Stability: Proceedings of a Joint Conference Organized by the BIS and the IMF in Washington on October 27–28, 2003," BIS Paper No. 21 (Basel).
- Barton, Dominic, Roberto Newell, and Gregory Wilson, 2002, *Dangerous Markets: Managing in Financial Crises* (New York: Wiley).
- Basel Committee on Banking Supervision (BCBS), 1983, "Principles for the Supervision of Banks' Foreign Establishments" (Basel: Bank for International Settlements).
- , 1988, "International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards," Basel Committee Publication No. 4 (Basel: Bank for International Settlements).
- , 1991, "Measuring and Controlling Large Credit Exposures" (Basel: Bank for International Settlements).
- , 1996, "Amendment to the Capital Accord to Incorporate Market Risks" (Basel: Bank for International Settlements).
- , 1997, "Core Principles for Effective Banking Supervision" (Basel: Bank for International Settlements).
- , 1999, "Sound Practices for Loan Accounting and Disclosure" (Basel: Bank for International Settlements).
- , 2000a, "Principles for the Management of Credit Risk" (Basel: Bank for International Settlements).
- , 2000b, "Sound Practices for Managing Liquidity in Banking Organisations" (Basel: Bank for International Settlements).
- , 2001a, "Compendium of Documents, Volume One: Basic Supervisory Methods" (Basel: Bank for International Settlements).
- , 2001b, "Consultative Document: The New Basel Capital Accord" (Basel: Bank for International Settlements).
- , 2001c, "Consultative Document: Overview of the New Basel Capital Accord" (Basel: Bank for International Settlements).
- , 2003a, "Consultative Document: Overview of the New Basel Capital Accord" (Basel: Bank for International Settlements).
- , 2003b, "New Basel Capital Accord: Third Consultative Paper" (Basel: Bank for International Settlements).
- , 2003c, "Principles for the Management and Supervision of Interest Rate Risk," Basel Committee

- Publication No. 102 (Basel: Bank for International Settlements).
- , 2004, *Basel II: International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards: A Revised Framework* (Basel: Bank for International Settlements).
- Benito, Andrew, and Gertjan Vlieghe, 2000, “Stylised Facts on U.K. Corporate Financial Health: Evidence from Micro-data,” *Financial Stability Review* (Bank of England), Issue 8 (June), pp. 83–93.
- Bhattacharya, Kaushik, 2003, “How Good Is the BankScope Database? A Cross-Validation Exercise with Correction Factors for Market Concentration Measures,” BIS Working Paper No. 133 (Basel: Bank for International Settlements).
- Blaschke, Winfrid J., Matthew T. Jones, Giovanni Majnoni, and Soledad Martinez Peria, 2001, “Stress Testing of Financial Systems: An Overview of Issues, Methodologies, and FSAP Experiences,” IMF Working Paper 01/88 (Washington: International Monetary Fund).
- Bliss, Robert R., and Nikolaos Panigirtzoglou, 2002, “Testing the Stability of Implied Probability Density Functions,” *Journal of Banking & Finance*, Vol. 26 (March), pp. 381–422.
- Bloem, Adriaan M., Robert J. Dippelsman, and Nils Ø. Mæhle, 2001, *Quarterly National Accounts Manual: Concepts, Data Sources, and Compilation* (Washington: International Monetary Fund).
- Borio, Claudio, 2003, “Towards a Macroprudential Framework for Financial Supervision and Regulation,” BIS Working Paper No. 128 (Basel: Bank for International Settlements).
- Carson, Carol S., 2001, “Toward a Framework for Assessing Data Quality,” IMF Working Paper 01/25 (Washington: International Monetary Fund).
- Case, Bradford, and Edward J. Szymanoski, 1995, “Precision in House Price Indices: Findings of a Comparative Study of House Price Index Methods,” *Journal of Housing Research*, Vol. 6, Issue 3, pp. 483–96.
- Commission of the European Communities, 2000, *Commission Recommendations*, C(2000) 1372 final-EN (Brussels).
- , International Monetary Fund, Organization for Economic Cooperation and Development, United Nations, and the World Bank, 1993, *System of National Accounts 1993* (Brussels/Luxembourg, New York, Paris, Washington).
- Cortavarria, Luis, Claudia Dziobek, Akihiro Kanaya, and Inwon Song, 2000, “Loan Review, Provisioning, and Macroeconomic Linkages,” IMF Working Paper 00/195 (Washington: International Monetary Fund).
- Crockett, Andrew, 2000, “Marrying the Micro- and Macroprudential Dimensions of Financial Stability,” paper presented at the Eleventh International Conference of Banking Supervisors, Basel, September.
- , 2002, “Introductory Speech,” at the Third Joint Central Bank Research Conference on Risk Measurement and Systemic Risk, Basel, March.
- Danmarks Nationalbank, 2003, *Financial Stability 2003* (Copenhagen).
- de Lis, Santiago Fernández, Jorge Martínez Pagés, and Jesús Saurina, 2000, “Credit Growth, Problem Loans, and Credit Risk Provisioning in Spain,” Bank of Spain Working Paper 18 (Madrid: Bank of Spain).
- Delgado, Fernando L., Daniel S. Kanda, Greta Mitchell Casselle, and R. Armando Morales, 2002, “Domestic Lending in Foreign Currency,” in *Building Strong Banks: Surveillance and Resolution*, ed. by Charles Enoch, David Marston, and Michael Taylor (Washington: International Monetary Fund).
- Derivatives Policy Group, 1995, “Framework for Voluntary Oversight of the OTC Derivatives Activities of Securities Firm Affiliates to Promote Confidence and Stability in Financial Markets” (New York).
- Dziobek, Claudia, J. Kim Hobbs, and David Marston, 2000, “Toward a Framework for Systemic Liquidity Policy,” IMF Working Paper 00/34 (Washington: International Monetary Fund).
- Elsinger, Helmut, Alfred Lehar, and Martin Summer, 2002, “Risk Assessment for Banking Systems,” Austrian Central Bank Working Paper No. 79 (Vienna: Austrian National Bank).
- European Central Bank, 2000, *EU Banks’ Income Statements* (Frankfurt).
- , 2003, *Seasonal Adjustment* (Frankfurt).
- Eurostat, 1996, *European System of Accounts: ESA 1995* (Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities).
- Frécaut, Olivier, 2002, “Banking System Losses in Indonesia: Looking out for Fifty Billion U.S. Dollars—Can the SNA Help?,” presented at the Twenty Seventh General Conference of the International Association for Research in Income and Wealth, Stockholm, August.
- Furfine, Craig H., and Eli M. Remolona, 2002, “What’s Behind the Liquidity Spread? On-the-Run and Off-the-Run U.S. Treasuries in Autumn 1998,” *BIS Quarterly Review* (June), pp. 51–58.
- Garcia, Gillian G.-H., 2000, “Deposit Insurance and Crisis Management,” IMF Working Paper 00/57 (Washington: International Monetary Fund).
- Griliches, Zvi, 1964, “Notes on the Measurement of Price and Quality Changes” in *Models of Income Determination: NBER Studies in Income and Wealth*, Vol. 28 (Princeton: Princeton University Press).
- Gropp, Reint, Jukka Vesala, and Giuseppe Vulpes, 2002, “Equity and Bond Market Signals as Leading Indicators of Bank Fragility,” ECB Working Paper No. 150 (Frankfurt: European Central Bank).
- Heath, Robert M., 1998, “The Statistical Measurement of Financial Derivatives,” IMF Working Paper 98/24 (Washington: International Monetary Fund).

- Tests,” *Financial Stability Review* (Bank of England), Issue 14 (June), pp. 91–103.
- International Accounting Standards Board (IASB), 2002, *International Accounting Standards 2002* (London).
- , 2004, *2004 International Financial Reporting Standards (Bound Volume)* (London).
- International Monetary Fund, 1993, *Balance of Payments Manual* (Washington, 5th ed.).
- , 2000a, *Monetary and Financial Statistics Manual* (Washington).
- , 2000b, *The New International Standards for the Statistical Measurement of Financial Derivatives: Changes to the Text of the 1993 SNA* (Washington: Statistics Department).
- , 2001a, *Government Finance Statistics Manual* (Washington).
- , 2001b, *The New International Standards for the Statistical Measurement of Financial Derivatives: Changes to the Text of the 1993 SNA* (Washington).
- , 2002, *Luxembourg: Financial System Stability Assessment, Including Reports on the Observance of Standards and Codes on the Following Topics: Monetary and Financial Stability Transparency, Banking Supervision, Securities Regulation, Insurance Regulation, and Payment Systems*, IMF Country Report No. 02/116 (Washington).
- , 2003a, “Data Quality Assessment Framework for Monetary Statistics” (Washington). Available via the Internet: [http://dsbb.imf.org/vgn/images/pdfs/dqrs\\_MonetaryAcc.pdf](http://dsbb.imf.org/vgn/images/pdfs/dqrs_MonetaryAcc.pdf)
- , 2003b, *External Debt Statistics: Guide for Compilers and Users* (Washington).
- , 2003c, “Fifth Review of the Fund’s Data Standards Initiative: Data Quality Assessment Framework and Data Quality Program” (Washington). Available via the Internet: <http://www.imf.org/external/np/sta/dsbb/2003/eng/dqaf.htm#II>
- , 2003d, “Financial Soundness Indicators” (Washington). Available via the Internet: <http://www.imf.org/external/np/sta/fsi/eng/2003/051403.htm>
- , 2003e, “Financial Soundness Indicators—Background Paper” (Washington). Available via the Internet: <http://www.imf.org/external/np/sta/fsi/eng/2003/051403b.htm>
- , and World Bank, 2002, “Implementation of the Basel Core Principles for Effective Banking Supervision, Experiences, Influences, and Perspectives” (Washington). Available via the Internet: <http://www.imf.org/external/np/mae/bcore/2002/092302.pdf>
- , 2003, *Analytical Tools of the FSAP* (Washington). Available via the Internet: <http://www.imf.org/external/np/fsap/2003/022403a.pdf>
- Jones, Matthew T., Paul Hilbers, and Graham Slack, 2004, “Stress Testing of Financial Systems: What to Do When the Governor Calls,” IMF Working Paper 04/127 (Washington: International Monetary Fund).
- Jorion, Philippe, 1997, *Value at Risk: The New Benchmark for Controlling Derivatives Risk* (Chicago: Irwin Professional Publications).
- Khawaja, Sarmad, and Thomas K. Morrison, 2002, “Statistical Legislation: Toward a More General Framework,” IMF Working Paper 02/179 (Washington: International Monetary Fund).
- Latter, Tony, 2001, “Derivatives from a Central Bank Perspective,” presented at the seminar program of the FOW Derivatives Expo, Hong Kong, November.
- Laurin, Alain, and Giovanni Majnoni, 2003, “Bank Loan Classification and Provisioning Practices in Selected Developed and Emerging Countries,” World Bank Working Paper No. 1 (Washington: World Bank).
- Mori, Atutoshi, Makoto Ohsawa, and Tokiko Shimizu, 1996, “A Framework for More Effective Stress Testing,” Discussion Paper 96-E-2 (Tokyo: Bank of Japan, Institute for Monetary Economic Studies).
- Nelson, William, and Wayne Passmore, 2001, “Pragmatic Monitoring of Financial Stability,” in *Marrying the Macro- and Micro-Prudential Dimensions of Financial Stability*, BIS Paper No. 1 (Basel: Bank for International Settlements), pp. 367–84.
- Pollakowski, Henry O., 1995, “Data Sources for Measuring House Price Changes,” *Journal of Housing Research*, Vol. 6, Issue 3, pp. 377–87.
- Reinhart, Vincent, and Brian Sack, 2002, “The Changing Information Content of Market Interest Rates,” *BIS Quarterly Review* (June), pp. 40–50.
- Sarr, Abdourahmane, and Tonny Lybek, 2002, “Measuring Liquidity in Financial Markets,” IMF Working Paper 02/232 (Washington: International Monetary Fund).
- Saunders, Anthony, 1999, *Financial Institutions Management: A Modern Perspective* (Boston: Irwin/McGraw-Hill, 3rd ed.).
- Schachter, Barry, 1998, “The Value of Stress Testing in Market Risk Management” in *Derivatives Risk Management Service*, ed. by G. Timothy Haight (Boston: Warren Gorham & Lamont).
- Slack, Graham L., 2003, “Availability of Financial Soundness Indicators,” IMF Working Paper 03/58 (Washington: International Monetary Fund).
- Song, Inwon, 2002, “Collateral in Loan Classification and Provisioning,” IMF Working Paper 02/122 (Washington: International Monetary Fund).
- Sundararajan, Vasudevan, Charles Enoch, Armida San José, Paul Hilbers, Russell Krueger, Marina Moretti, and Graham Slack, 2002, *Financial Soundness Indicators: Analytical Aspects and Country Practices*, IMF Occasional Paper No. 212 (Washington: International Monetary Fund).
- Sundararajan, Vasudevan, and Luca Errico, 2002, “Islamic Financial Institutions and Products in the Global Financial System: Key Issues in Risk Management

- and Challenges Ahead,” IMF Working Paper 02/192 (Washington: International Monetary Fund).
- Taylor, John B., 1993, “Discretion Versus Policy Rules in Practice,” *Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy*, Vol. 39 (December), pp. 195–214.
- United Nations, European Commission, International Monetary Fund, Organization for Economic Cooperation and Development, United Nations Conference on Trade and Development, and the World Trade Organization, 2001, *Manual on Statistics of International Trade in Services* (Geneva: United Nations).
- United States Board of Governors of the Federal Reserve System, 2004, *Commercial Bank Examination Manual* (Washington: Division of Banking Supervision and Regulation). Available via the Internet: <http://www.federalreserve.gov/releases/housedebt/about.htm>
- Vittas, Dimitri, 1991, “Measuring Commercial Bank Efficiency: Use and Misuse of Bank Operating Ratios,” Policy Research Working Paper No. 806 (Washington: World Bank).

## الفهرس

تشير الأرقام إلى الفقرات التي تتضمنها الفصول أو الأطر أو الملاحق.

الإقامة، ٤١-٣	اتفاقيات إعادة الشراء ٤٨-٤، ٤٩-٤
استخدامات مؤشرات السلامة المالية، ٣٧-١٤، ٣٩-١٤	اتفاقيات إعادة بيع الأوراق المالية، ٤٨-٤، ٤٩-٤
أسعار العقارات المتوسطة، ١٨-٩	اتفاقية بازل
الأسعار العقارية لقيمة الوحدة، ١٦-٩، ١٧-٩	التعريف، الملحق ٧
أسعار الفائدة	اتفاقية بازل لكفاية رأس المال
متوسط الفترة، ١٢-٨	التعريف، الملحق ٧
نهاية الفترة، ١٢-٨	أجل الاستحقاق طويل الأمد، ٤٩-٣
نظرة عامة، ٢-٨، ٤-٨	إجمالي الدخل المتاح، ١٢٠-٤، الملحق ٤
المخاطرة، الملحق ٥	إجمالي الدخل، ٢٠-٤
الفرق بين أسعار الفائدة المرجعية على القروض والودائع، ٢٠-٨، ٥-٨	إجمالي الناتج المحلي، ٧-٧، ٢٣-٧
الفرق بين الحد الأقصى والحد الأدنى لسعر الفائدة بين البنوك	الأجور، ١٢٠-٤
أسعار الفائدة في نهاية الفترة ومتوسط الفترة، ١٢-٨	احتياطيات التأمين الفنية، ٩٧-٤، الملحق ٤
أسعار الفائدة في نهاية الفترة، ١٢-٨	الاحتياطيات الخاصة، ٦٣-٤
أسهم رأس المال: راجع رأس المال والاحتياطيات، الأسهم وحصص الملكية الأخرى	الاحتياطيات العامة، ٦٣-٤
الأسهم وحصص الملكية الأخرى	الاحتياطيات: راجع رأس المال والاحتياطيات
لجهات تلقي الودائع، ٥٤-٤، ٥٥-٤	إحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها، إطار ٤-١
للشركات غير التجارية، ١٠٤-٤، ١١٣-٤	الإحصاءات المصرفية الدولية
للشركات غير التجارية الأخرى، ٩٨-٤	التعريف، الملحق ٧
المطابقة ومنهجية المرشد، الملحق ٤	نظرة عامة، ١٩-١
أسواق الأسهم	الإحصاءات الوصفية، ١٢-١٥، ٥١-١٥
نظرة عامة، ٢٤-٢	اختبار القدرة على تحمل الضغوط، ٢٥-١، ٢٣-١٣، ٢٧-١٣
أسواق الأوراق المالية	الملحق ٦، إطار ١-١٣
الفرق بين سعري الشراء والبيع، ٤٤-٨، ٤٩-٨	اختبارات القدرة بين البنوك، إطار ١-١٣
التعريف، الملحق ٧	الاستثمارات في حصص الملكية، إطار ٥-١
الفورية والمرونة، ٢٩-٨	الاستحقاق قصير الأجل، ٤٩-٣
ضيق وعمق السوق، ٢٧-٨، ٢٨-٨، ٣٣-٨، ٣٨-٨	الاستحقاق، ٤٩-٣، ٥٥-٣
هيكل السوق، ٣٠-٨، ٣٢-٨	الأصلي، ٥٠-٣
نظرة عامة، ٢٥-٨، ٢٦-٨	المتبقي، ٥٠-٣
نسبة التعامل، ٣٩-٨، ٤٣-٨	الباقي، ٥٠-٣
الأسواق التي تحركها أوامر التداول، ٣١-٨	استرداد الديون المدومة، الملحق ٤
أسواق السندات	الاستقطاعات المقررة من الأجهزة الرقابية، ٧٣-٤
نظرة عامة، ٢٣-٢	استكشاف الأسعار
الأسواق العقارية	التعريف، الملحق ٧
مقاييس الأسعار المنشأة، ١٦-٩، ٣٠-٩	الاستمرارية، ٤٥-١٥، ٤٧-١٥
مؤشرات السلامة المالية، الملحق ٢	الأسر المعيشية
أسعار القياس، ٤-٩، ١١-٩	حساب مؤشرات السلامة المالية، ١-٧، ٣-٧، ٢١-٧، ٢٦-٧
نظرة عامة، ٢٨-٢	مصادر البيانات، ١١-١٣، ١٦-١١
مؤشرات الأسعار، ١-٩، ٣٠-٩، الملحق ٢	الدين، ٢٣-٧، ٢٦-٧، الملحق ٢، الملحق ٣
المؤشرات الهيكلية، ١٢-٩، ١٥-٩	مؤشرات السلامة المالية، الملحق ٢
استخدامات تسهيلات إصدار السندات، ٤٠-١٤، ٤١-١٤	الكشوف المالية، ١١٩-٤، ١٢٢-٤
	نظرة عامة، ١٦-٢
	المطابقة ومنهجية المرشد، الملحق ٤

- الأسواق المالية  
أسواق السندات، ٢٣-٢  
الأسواق بين البنوك  
نظرة عامة، ٢٢-٢  
الأسواق خارج السوق الرسمية، ١٣-٣٤  
الأصول السائلة، ٤-١٨، ٤-٧٨، ٤-٨٢، الملحق ٢، الملحق ٣، الملحق ٤  
الأصول المالية والخصوم  
جهات تلقي الودائع، ٤-٣٨، ٤-٦٥  
الأصول المرجحة بالمخاطر  
الأصول المنتجة، ٤-١٠٦، ٤-١٠٩، الملحق ٤  
أصول ثابتة  
للشركات غير المالية، ٤-١٠٧  
الأصول غير المالية  
جهات تلقي الودائع، ٤-٣٧  
للشركات غير المالية، ٤-١٠٦، ٤-١١٠  
المطابقة ومنهجية المرشد، الملحق ٤  
الأصول غير المنتجة، الملحق ٤  
للشركات غير المالية، ٤-١٠٦، ٤-١١٠  
الأصول: راجع الأصول المالية والخصوم  
الاضطلاع العام، ١٢-٢٣  
إطار "CAMELS"  
التعريف، ١٤-٢، الملحق ٧  
إطار محاسبي، إطار ٤-١: راجع الكشف المالية  
الأعمال الجديدة، ٨-١٣، ٨-١٤  
الأعمال القائمة، ٨-١٣، ٨-١٤  
الإقامة  
النواحي، ٣-٣٤، ٣-٣٧  
المفهوم، ٣-٣٤، ٣-٣٦  
التوزيع الجغرافي للقروض، ٤-٩٨  
إقراض الأوراق المالية، ٤-٤٨، ٤-٤٩  
الإقراض المرتبط، ٤-٩٥، ٤-٩١  
الالتزامات الائتمانية، ٣-١٦  
الالتواء  
الحساب، ١٥-٢١  
التعريف، محق ٧  
أمثلة رقمية، الملحق ٥  
أمور قانونية، ١٠-٢٠، ١٠-٢٣  
انتقال العدوى  
التعريف، الملحق ٧  
الانحراف المعياري، ١٥-٢٠  
انكشاف مخاطر النقد الأجنبي، ١٤-٢٨، ١٤-٣٥  
الانكشاف، الملحق ٥  
الانكشافات الكبيرة، ٤-٧٦، ٦-٣٠، ٦-٧٢، الملحق ٢، الملحق ٣، الملحق ٤  
الإهلاك، الملحق ٤  
الأوراق المالية المدعومة بالرهنات العقارية، الملحق ٥  
الائتمانات التجارية  
جهات تلقي الودائع، ٤-٦٠  
للشركات غير المالية، ٤-١١٢  
المطابقة ومنهجية المرشد، الملحق ٤  
الإجراءات
- للشركات غير المالية، ٤-١٠٤  
المطابقة ومنهجية المرشد، الملحق ٤  
الإيرادات المحتجزة  
جمع البيانات الموحدة، ٥-٧٦، ٥-٧٩  
جهات تلقي الودائع، ٤-٣٦  
للشركات غير المالية، ٤-١٠٥  
الإيرادات إلى مصروفات الفائدة أو نسبة الإيرادات إلى مدفوعات خدمة الدين، ٤-٩٩، ٤-١١٨، الملحق ٢  
مؤشرات السلامة المالية، الملحق ٢  
البيانات المالية، ٤-٩٩، ٤-١١٨  
التدفقات والمراكز المالية، إطار ٢-٥  
سلاسل التذكرة، ٤-١١٥، ٤-١١٨، الملحق ٣  
الإيرادات قبل الفائدة والضريبة، ٤-١١٦، ٤-٣٣، ٤-٣٤  
الإيرادات من مبيعات السلع والخدمات، الملحق ٤  
الإيرادات، ١٤-١٢، ١٤-١٦  
برامج تقييم القطاع المالي  
التعريف، الملحق ٧  
الوظيفة، ١-١٠  
البضائع والخدمات  
المبيعات، الملحق ٤  
بنك التسويات الدولية، ١-١٩، ٨-٥٢، ٣١-٥٣  
البنك المركزي  
نظرة عامة، ٢-١٣  
البنود الاحتمالية  
التعريف، الملحق ٧  
نظرة عامة، ٣-١٢، ٣-١٩  
البنود الاحتمالية، ٣-١٢  
البنود الاستثنائية  
جهات تلقي الودائع، ٤-٣٥  
للشركات غير المالية، ٤-١٠٥  
المطابقة ومنهجية المرشد، الملحق ٤  
البنوك التجارية: راجع جهات تلقي الودائع  
البنوك المتعثرة، ٢-١١، ٢-١٢  
البورصات، ١٣-٣٤، الملحق ٧  
البورصة العامة  
التعريف، الملحق ٧  
بيانات الدخل والمصروفات  
تكوين البيانات الموحدة، ٥-٥١، ٥-٩٢  
جهات تلقي الودائع، ٤-١٦، ٤-٣٦  
لقطاع الأسر المعيشية، ٤-١٢٠  
للشركات غير المالية، ٤-١٠٠، ٤-١٠٥، الملحق ٥  
نظرة عامة، ٨-٤  
المطابقة ومنهجية المرشد، الملحق ٤  
التقييم ورصد مخصصات خسائر القروض، إطار ٤-٤  
البيانات الموحدة عبر الحدود للمؤسسات الخاضعة للسيطرة الأجنبية، ٥-٢٢، ٥-٢٤  
البيانات الموحدة عبر الحدود، ٥-١٧، ١١-٥١، ١١-٥٦، إطار ٣-٥  
البيانات الموحدة على المستوى المحلي، ٥-٢٥، ٥-٢٨، ١١-٢٠  
١١-٩١، الملحق ٥، إطار ٣-٥  
بيانات موحدة عبر الحدود لمؤسسات خاضعة للسيطرة المحلية، ٥-١٨، ٥-١٣، ٥-١٩، ٥-٣٥

- بيانات موحدة عبر الحدود لمؤسسات خاضعة للسيطرة المحلية، ٥-٢٠، ٢١-٥
- التباين
- الحساب، ١٥-٢٠
- التعريف، الملحق ٧
- التباين في التوزيع، ١٥-٤٣، ١٥-٤٤
- تجار الأوراق المالية
- التعريف، الملحق ٧
- نظرة عامة، ٢-١٤
- التجميع
- مقترناً بالتوحيد، ٥-٥
- متطلبات البيانات، ١١-٣٥، ١١-٤٥
- التعريف، ٥-٣
- نظرة عامة، ٥-١
- تحليل السلامة الاحترازية
- التعريف، الملحق ٧
- مؤشرات السلامة المالية، ١٣-١، ١٣-٣٦
- هام، ١-١٠
- نظرة عامة، ١-٦، ١-٧، ١-١٧، ١-٢٠، ١-٢٤
- تحليل السلامة الاحترازية
- نظرة عامة ١-٧
- تحليل المدة، ٣-٥١، ٣-٥٦، ١٤-٢٧، الملحق ٣، الملحق ٥
- تحليل مجموعة النظراء، ١٥-١، ١٥-١١١
- تحويل الفروق بين سعري الشراء والبيع من أسعار محددة للعائد إلى أسعار، إطار ١-٨
- التعريف، ٢-٢٠
- أسواق الأسهم، ٢-٢٤
- المشتقات المالية، ٢-٢٥
- مؤشرات السلامة المالية، الملحق ٣
- سوق التداول بين البنوك، ٢-٢٢
- معدلات الفائدة، ٨-٢٤، ٨-٢
- السيولة، ٢-٢٦
- سوق المال، ٢-٢١
- نظرة عامة، ٨-١
- أسواق الأوراق المالية، ٨-٢٥، ٨-٤٩
- المؤشرات الهيكلية، ٨-٥٠، ٨-٥٣
- التحويل بأسعار الصرف، ٣-٤٤، ٣-٤٨
- التحويلات الجارية، ٤-١٢٠، الملحق ٤
- التحيز للمؤسسات الباقية في القطاع، ٥-٣٨
- التدفقات والمراكز المالية: راجع أيضاً المراكز المالية
- التعريف، ٣-٢
- فيما بين البنوك، الملحق ٥، إطار ١-٥
- فيما بين المجموعات، الملحق ٥
- في القطاعات غير المتلقية للودائع، إطار ٢-٥
- وقت الإثبات، ٣-٣، ٣-٩
- التدفقات والمراكز بين البنوك، إطار ١-٥
- الترجيح، ١٥-٢٣، ١٥-٣٣
- تسهيلات إصدار السندات الإذنية، ٣-١٧
- تسهيلات السندات الإذنية العالمية، ٣-١٧
- تسهيلات الضمان الاكتتاب المتجدد، ٣-١٧
- تسهيلات متعددة الخيارات، ٣-١٧
- تشنت أسعار الفائدة بين البنوك، ١٤-٢٥
- التصنيف الدولي الصناعي الموحد، الملحق ٣
- تطبيق إبلاغ بيانات المجموعة الموحدة
- التطبيق على مؤشرات السلامة المالية، ٥-٢٩، ٥-٣٩
- نظرة عامة، ٥-١٦
- تعديل التقييم، ٤-٦٣
- التعرض للمخاطر
- التعريف، الملحق ٧
- التفرطح
- الحساب، ١٥-٢٢
- التعريف، الملحق ٧
- تقرير الاستقرار المالي العالمي
- التعريف، الملحق ٧
- تقييم السوق: راجع طرق التقييم
- تكاليف العمالة، ٤-٣١، ٦-٧٥، ٦-٧٦، الملحق ٢، الملحق ٤
- تكاليف الفائدة، ٤-١٧
- توحيد البيانات
- المقترنة بالتجميع، ٥-٥
- التعريف، ٥-٤، الملحق ٧
- نظرة عامة، ٥-١، ٥-٢
- لرأس المال القطاعي، الملحق ٥
- مسح للممارسات، الملحق ١
- التوزيع الجانبي حسب التصنيف الصناعي، ١٥-٣٥
- التوزيع الجغرافي للقروض، ٤-٨٩، ٦-٦٣، ٦-٦٤، ١٤-٨، الملحق ٢، الملحق ٣، الملحق ٤
- جهات تلقي الودائع
- المبادئ المحاسبية لحساب مؤشرات السلامة المالية، ٦-١، ٦-٣
- حساب مؤشرات السلامة المالية، ٦-٥، ٦-٨، الملحق ٥
- إعداد البيانات الموحدة، ٥-٥١، ٥-٩٢
- إبلاغ بيانات المجموعة الموحدة، ٥-٣١، ٥-٣٥
- متطلبات البيانات، ١١-١٧، ١١-٥٦
- مصادر البيانات، ١١-٤، ١١-١١
- تعريف مؤشرات السلامة المالية، الملحق ٣
- نشر بيانات مؤشرات السلامة المالية، ١٢-١١، ١٢-١٧
- مؤشرات السلامة المالية، ٦-٩، ٦-٧٦، الملحق ٢
- الكشوف المالية، ٤-١٦، ٤-٩٥
- سلاسل بنود التذكرة، ٤-٦٦، ٤-٩٥، الملحق ٣
- نظرة عامة، ٢-٤، ٢-٢١
- السلاسل الأساسية لحساب مؤشرات السلامة المالية، ٦-٤
- استخدامات مؤشرات السلامة المالية، ١٤-٢، ١٤-٢٨
- جودة الأصول، ١٤-٦، ١٤-١١
- حساب نسبة كفاية رأس المال، إطار ٢-٤
- التعريف، الملحق ٧
- متطلبات رأس المال التنظيمي، ٤-٦٨، ٤-٧٤، ٦-١٧، ٦-١٨، الملحق ٢
- حسابات استثمار غير مقيدة، إطار ٣-٤
- حسابات المتاجرة، ٤-٢٣
- الحسابات الوطنية: راجع نظام الحسابات الوطنية
- الحصة التناسبية من الإيرادات، ٤-٢٨، الملحق ٤
- حقوق الامتياز مستحقة القبض، ٤-١٠٤، الملحق ٤
- الحكومة العامة، ٢-١٨

- الحكومة، عام، ١٨-٢  
 الحماية من الإفلاس، ٢٠-٧، ٣٦-١٤، الملحق ٢  
 الحماية من تطبيقات الدائنين، ٢٠-٧، ٣٦-١٤، الملحق ٢
- خسارات الأداة المالية  
 لجهات تلقي الودائع، ٢٠-٤، ٢٢-٤، ٢٧-٤  
 للشركات غير المالية، ١٠٤-٤، الملحق ٥  
 المطابقة ومنهجية المرشد، الملحق ٤  
 خصوم بالعملاء الأجنبية، ٩٠-٤، ٦٧-٦، ٦٨-٦، الملحق ٢،  
 الملحق ٣  
 الخصوم قصيرة الأجل، ٨٣-٤، الملحق ٤  
 خطابات الائتمان، ١٥-٣  
 خطوط الائتمان، ١٦-٣  
 دخل التشغيل، ١٠٠-٤، ١٢٠-٤
- دخل الفائدة  
 لجهات تلقي الودائع، ١٧-٤، ١٩-٤  
 دخل الممتلكات مستحق القبض، ١٢٠-٤  
 الدخل بخلاف الفوائد، ٢٠-٤، ٢٧-٤  
 درجة التقلب  
 التعريف، الملحق ٧  
 الودائع، ٤٣-٤  
 مراقبة المرونة، ٨-١  
 دليل إحصاءات مالية الحكومة، إطار ٤-١  
 دليل الإحصاءات النقدية والمالية لصندوق النقد الدولي، إطار ٤-١  
 إطار ٣-٤، إطار ١١-١  
 دليل ميزان المدفوعات الطبعة الخامسة، إطار ٤-١  
 الدين  
 استرداد الدين المدعومة، الملحق ٤  
 التعريف، ٦١-٤  
 الأسرة المعيشية، ٢٣-٧، ٢٦-٧، ٣٨-١٤، الملحق ٢،  
 الملحق ٣  
 المطابقة ومنهجية المرشد، الملحق ٤  
 الدين المضمون بأصول عقارية، ١٢٢-٤
- رأس المال الأساسي، إطار ٤-٢  
 رأس المال التنظيمي  
 مقارنة برأس المال والاحتياطيات، ٧٥-٤  
 التعريف، الملحق ٧  
 المتطلبات، ٦٨-٤  
 الأصول المرجحة بالمخاطر، ٦٨-٤، ٧٤-٤، ١٧-٦، ٦-٦،  
 الملحق ٢  
 الاستقطاعات المقررة من الأجهزة الرقابية، ٧٣-٤  
 الطبقات، ٦٩-٤، ٧٢-٤  
 رأس المال إلى الأصول، ٢٠-٦، ٢١-٦  
 رأس المال: راجع أيضاً رأس المال التنظيمي  
 التعريف الرقابي، ٦٨-٤  
 رأس المال والاحتياطيات  
 مقارنة برأس المال التنظيمي، ٧٥-٤  
 إعداد البيانات الموحدة، ٨٩-٥، ٩٠-٥  
 التعريف، ٦٢-٤، الملحق ٧  
 لجهات تلقي الودائع، ٩-٤، ٦٣-٤، ٦٥-٤
- للشركات غير المالية، ١١٤-٤  
 المطابقة ومنهجية المرشد، الملحق ٤  
 التقييم ورصد مخصصات خسائر القروض، إطار ٤-٤  
 الربحية، ١٢-١٤، ١٦-١٤  
 الربوع  
 للشركات غير المالية، ١٠٤-٤  
 المطابقة ومنهجية المرشد، الملحق ٤  
 الرسوم والعمولات  
 المصاريف، ٣٠-٤  
 الدخل من، ٢٠-٤، ٢١-٤  
 المطابقة ومنهجية المرشد، الملحق ٤  
 رصد المخصصات، الملحق ٥، إطار ٤-٤  
 الرفع المالي  
 التعريف، الملحق ٧  
 الرقابة المصرفية: راجع لجنة بازل للرقابة المصرفية  
 رهونات عقارية، الملحق ٥
- سعر الصرف الفوري السائد، ٤٨-٣  
 سعر الصرف بالسوق، ٤٨-٣  
 سلاسل الأجهزة الرقابية، ٦٧-٤، ٧٦-٤  
 سلاسل البيانات  
 توافر البيانات، ٧١-١١، ٧٣-١١  
 حالات الانقطاع، ٧٤-١١، ٧٧-١١  
 سلاسل البيانات المرتبطة بالميزانية العمومية، ٩٣-٤، ٩٥-٤، ١١-١١  
 ٢٥-١١، ٣٤-١١  
 سلاسل التذكرة  
 لجهات تلقي الودائع، ٦٦-٤، ٩٥-٤، الملحق ٣  
 للأسر، ١٢٢-٤  
 سلاسل الدخل والمصرفيات، ٢٢-١١، ٢٤-١١  
 سلاسل تقديم تحليل الميزانية، ٧٧-٤، ٢٩-٤  
 السماسرة  
 التعريف، الملحق ٧  
 سندات الدين، ٤٦-٤، ٥١-٤، ٥٣-٤، الملحق ٤  
 السوق التي تحركها عروض الأسعار، ٣١-٨  
 سوق المال  
 نظرة عامة، ٢١-٢  
 السيطرة الأجنبية، ١٠-٥، ١٢-٥  
 السيطرة المحلية، ١٠-٥، ١٢-٥  
 السيولة  
 التعريف، الملحق ٧  
 الأهمية، ٢٦-٢، ١٧-١٤، ٢٥-١٤  
 سيولة السوق، ٢٠-١٤، الملحق ٢
- شركات الإيداع الأخرى. راجع لجهات تلقي الودائع  
 شركات الإيداع النقدي، ٢-٥  
 شركات الإيداع، الملحق ١  
 الشركات التابعة غير الموحدة، ٤٣-٥  
 الشركات التابعة، ٣٧-٣، ٦-٥، ٧-٥، ٩-٥  
 شركات التأجير المالي  
 التعريف، الملحق ٧  
 شركات التأجير. راجع شركات التأجير المالية  
 شركات التأمين



التعريف، الملحق ٧	التعريف، الملحق ٧
الشركة العامة	نظرة عامة، ١٤-٢
التعريف، ١٩-٢	شركات التأمين المساعدة
شفافية السوق، ٣٢-٨	التعريف، الملحق ٧
الشهرة التجارية	شركات التمويل
حساب نسبة كفاية رأس المال، إطار ٤-٢	التعريف، الملحق ٧
إعداد البيانات الموحدة، ٩١-٥، ٩٢-٥	نظرة عامة، ١٤-٢
الشركات غير المالية، ١١٠-٤	شركات الصرافة الأجنبية
في رأس المال القطاعي، الملحق ٥	التعريف، الملحق ٧
صافي الدخل بعد الضريبة، ٣٥-٤، ١٠٥-٤	الشركات السورية، ٣٩-٣، ٤٠-٣
صافي انكشاف الشركات بالعملة الأجنبية، ١١٨-٤، ١٧-٧، ١٨-٧	شركات الضمان المالي
صافي حقوق الملكية، الملحق ٤	التعريف، الملحق ٧
صافي دخل الفوائد، ١٧-٤، ١٨-٤	الشركات القابضة، ٩-٢
حقوق الملكية الداخلية، ٩١-٤، ٤١-٦، ٤٤-٦، ٤٤-٦، ٢٨-١٤	الشركات المالية
الملحق ٢، الملحق ٣	البنك المركزي، ١٣-٢
صناديق أسواق المال	جهات تلقي الودائع، ٤-٢، ١٢-٢
نظرة عامة، ١٠-٢، ١٤-٢	الشركات المالية الأخرى، ١٤-٢
الصناديق الاستثمارية	الشركات المالية الأخرى
التعريف، الملحق ٧	نسبة الأصول إلى إجمالي الناتج المحلي، ٩٦-٤، ٩٨-٤
نظرة عامة، ١٤-٢	الملحق ٢
صناديق معاشات التقاعد	نسبة الأصول إلى مجموع أصول النظام المالي، ٩٦-٤، ٩٨-٤
التعريف، الملحق ٧	الملحق ٢، الملحق ٣
نظرة عامة، ١٤-٢	حساب تسهيلات إصدار السندات، ١-٧، ٧-٧
ضرائب الدخل	إبلاغ بيانات المجموعة الموحدة، ٣٦-٥، ٣٧-٥
الشركة، ١٠٥-٤	متطلبات البيانات، ٥٧-١١، ٦٢-١١
لجهات تلقي الودائع، ٣٥-٤	مصادر البيانات، ١١-١٢
ضرائب دخل الشركات، ١٠٥-٤	نشر بيانات مؤشرات السلامة المالية، ١٢-١٨، ١٢-٢٢
الضرائب، الملحق ٤: راجع ضرائب الدخل	مؤشرات السلامة المالية، الملحق ٢
ضمانات التنفيذ، ١٥-٣	البيانات المالية، ٩٦-٤، ٩٨-٤
ضمانات الدفع، ١٤-٣	التدفقات والمراكز المالية، إطار ٥-٢
ضمانات القروض، ١٤-٣	سلاسل التذكرة، الملحق ٣
الضمانات، ٤٥-٤، ١٢٢-٤، الملحق ٥	نظرة عامة، ١٤-٢
الضمانات، الملحق ٥	استخدامات تسهيلات إصدار السندات، ٢٩-١٤، ٣٠-١٤
ضيق السوق،	الشركات المالية العملاقة، الملحق ٣
التعريف، ٢٧-٨، ٢٨-٨، الملحق ٧	الشركات المالية المساعدة
القياس، ٣٣-٨، ٣٨-٨	التعريف، الملحق ٧
طبقة رأس المال الأولى، ٦٤-٤، ٧٠-٤، ١٩-٦، الملحق ٢، إطار ٤-٢	نظرة عامة، ١٤-٢
طبقة رأس المال الثالثة، ٧٢-٤، إطار ٤-٢	الشركات المرتبطة، ٨-٥، ٩-٥
طبقة رأس المال الثانية، ٧١-٤، إطار ٤-٢	الشركات الوسيطة
طرق التقييم، ٢٠-٣، ٢٣-٣، إطار ٤-٤	التعريف، الملحق ٧
عائد رأس المال المعدل حسب المخاطر، ١٦-١٤	الشركات الوهمية، ٣٩-٣، ٤٠-٣
العائد على أسهم رأس المال، ٥٢-٦، ٢٦-٦، ١٢-٧، ١٤-٧، ١٤-١٤	الشركات غير المالية
١٢، ١٣-١٤، الملحق ٢	حساب تسهيلات إصدار السندات، ١-٧، ٣-٧، ٨-٧، ٢٠-٧، الملحق ٥
العائد على الأصول، ٢٥-٦، ٥٣-٦، ١٢-١٤، ١٣-١٤، الملحق ٢	إبلاغ بيانات المجموعة الموحدة، ٣٨-٥، ٣٩-٥
عقود التأجير المالي، ٤٧-٤	متطلبات البيانات، ٦٣-١١، ٧٠-١١
عقود الخيار، ٥٨-٤	مصادر البيانات، ١٣-١١، ١٦-١١
	خدمة الدين، الملحق ٣
	نشر بيانات مؤشرات السلامة المالية، ٢٣-١٢، ٢٥-١٢
	الشركات غير المالية
	شركات معاشات التقاعد المساعدة

- العقود من النوع الآجل، ٥٧-٤  
المصطلحات، ٣٠-١  
عمق السوق  
التعريف، ٢٧-٨، الملحق ٧  
الوصف، ٢٨-٨  
القياس، ٣٣-٨، ٣٨-٨  
العملات الأجنبية، ٤٤-٣، ٤٦-٣، ٤٨-٣، الملحق ٤  
العملات المحلية، ٤٤-٣، ٤٧-٣  
العملة  
المحلية، ٤٤-٣، ٤٧-٣  
الأجنبية، ٤٤-٣، ٤٦-٣، ٤٨-٣، الملحق ٤  
نظرة عامة، ٤٠-٤  
العملة الأجنبية بالداخل، ٩٢-٤، ٣١-٦، ٣٨-٦، الملحق ٢، الملحق ٤  
عمليات إعادة الشراء، ٥٤-٤  
العمليات خارج الميزانية العمومية، ١١-١٤  
العمولات: راجع الرسوم والعمولات  
عوامل موسمية، ٧٨-١١
- فرق أسعار الفائدة الكلي، ٥-٨  
الفرق بين أسعار الفائدة المرجعية على القروض والودائع، ٥-٨، ٢٠-٨، ١٤-١٤، الملحق ٢، الملحق ٣  
الفرق بين الحد الأقصى والحد الأدنى لسعر الفائدة بين البنوك، ٨-٨، ٢١، ٢٤-٨، الملحق ٢  
الفرق بين سعري الشراء والبيع  
القياس، ٤٤-٨، ٤٩-٨  
التحويل من أسعار محددة للعائد إلى أسعار، إطار ٨-١  
التعريف، الملحق ٧  
المراقبة، ٢١-١٤  
الفروع، ٣٧-٣  
الفورية، ٢٩-٨  
الدخل  
الدخل من الفائدة، ١٧-٤، ١٩-٤، ١٠٣-٤  
صافي الدخل، ٣٤-٤، ١٠٣-٤  
صافي الدخل بعد الضريبة، ٣٥-٤، ١٠٥-٤  
الدخل من مصادر غير الفائدة، ٢٠-٤، ٢٧-٤  
دخل التشغيل، ١٠٠-٤  
مصادر دخل أخرى، ٢٩-٤  
الحصة التناسبية من الإيرادات، ٢٨-٤  
المطابقة ومنهجية المرشد، الملحق ٤  
المصادر، ١٢٠-٤
- القروض  
التصنيف، الملحق ٥  
التركيز على القطاع الاقتصادي المحدد، ٧-١٤  
لجهات تلقي الودائع، ٥٠-٤، ٥٤-٤  
العملة الأجنبية، ٩٠-٤، ٦٥-٦، ٦٦-٦، ١٠٠-١٤، الملحق ٢، الملحق ٣  
التوزيع الجغرافي، ٨٩-٤، ٦٣-٦، ٦٤-٦، ٨-١٤، الملحق ٢، الملحق ٣، الملحق ٤  
غير عامل، ٢٥-١، ٨٤-٤، ٨٧-٤  
العقار، ٨٨-٤، ٥٨-٦، ٦٢-٦، الملحق ٢، الملحق ٣، الملحق ٤
- المطابقة ومنهجية المرشد، الملحق ٤  
الاستبدال، ٨٦-٤  
ممارسات العرض، الملحق ٥  
التوزيع القطاعي إلى مجموع القروض، ٥٦-٦، ٥٧-٦، الملحق ٢، الملحق ٣  
القروض البديلة، ٨٦-٤  
قروض العقارات التجارية، ٨٨-٤، ٦١-٦، ٦٢-٦، الملحق ٢، الملحق ٣، الملحق ٤  
القروض العقارية السكنية، ٨٨-٤، ٥٨-٦، ٦٠-٦، الملحق ٢، الملحق ٣، الملحق ٤  
القروض العقارية، ٨٨-٤، ٥٨-٦، ٦٢-٦، الملحق ٢، الملحق ٣، الملحق ٤  
القروض المتعثرة  
التصنيف، ٨٤-٤، ٨٧-٤  
الفائدة، الملحق ٥  
أسعار الفائدة، ١٥-٨، ١٦-٨  
صافي المخصصات كنسبة من رأس المال، ٢٢-٦، ٢٤-٦، ٥-١٤  
النسبة إلى مجموع القروض الإجمالية، ٥٤-٦، ٥٥-٦، ١٤-٦، الملحق ٢، الملحق ٣  
المطابقة ومنهجية المرشد، الملحق ٤  
اختبار قياس القدرة، ٢٥-١  
قروض بالعملات الأجنبية، ٩٠-٤، ٦٥-٦، ٦٦-٦، ١٠٠-١٤، الملحق ٢، الملحق ٣  
القروض بخلاف ما بين البنوك  
المطابقة ومنهجية المرشد، الملحق ٤  
القروض بين البنوك  
المطابقة ومنهجية المرشد، الملحق ٤  
القضايا الإدارية، ٢٤-١٠، ٣٧-١٠، إطار ١٠-١  
القضايا الاستراتيجية، ٢-١٠، ٢٣-١٠  
القطاع العام  
نظرة عامة، ١٩-٢  
قواعد البيانات، إطار ١٠-١
- الكتاب الأحمر  
الأهداف، ٥٢-٨، ٣٥-١٣، الملحق ٧  
الكشوف المالية  
الميزانية العمومية، ٩-٤، ١٢-٤  
لجهات تلقي الودائع، ١٦-٤، ٩٥-٤  
للأسر المعيشية، ١١٩-٤، ١٢٢-٤  
كشوف الدخل والمصاريف، ٨-٤  
للشركات غير المالية، ٩٩-٤، ١١٨-٤  
للشركات الأخرى غير المالية، ٩٦-٤، ٩٨-٤  
نظرة عامة، ١-٤، ٧-٤  
القطاعية، ١٣-٤، ١٥-٤  
كفاية رأس المال، ٣-١٤، ٥-١٤  
الكيانات ذات الأغراض الخاصة، ٣٩-٣، ٤٠-٣
- لجنة بازل للرقابة المصرفية  
نسبة كفاية رأس المال، إطار ٢-٤  
التعريف، الملحق ٧

- الأهداف، إطار ٤-١  
لجنة نظم الدفع والتسوية  
التعريف، الملحق ٧  
الكتاب الأحمر، ٥٢-٨، الملحق ٧  
للشركات غير المالية، ١١٥-٤، ١١٨-٤، الملحق ٣
- المبادلات النوعية بالذهب، ٤٨-٤  
مبادئ بازل الأساسية، ٢٨-١٣، ٣٦-١٣  
حالات الانقطاع في سلاسل البيانات، ١١-٧٤، ١١-٧٧  
الحساب، الملحق ٥  
حساب النسب، ١٥-١  
القائمة على رأس المال، ١٣-٦، ٤٤-٦  
إمكانية إجراء المقارنات، ٤-١  
قضايا الأعداد، ١-١١، ٣-١١  
الإعداد، ٢٠-١، ٢٢-١، ١-١٠، ٣٧-١٠، إطار ١٠-١  
المجموعات الأساسية والمحيدة، ١١-١  
متطلبات البيانات، ١٧-١١، ٧٠-١١  
مصادر البيانات، ٤-١١، ١٦-١١  
اختلافات منهجية بين الأطر القائمة، إطار ٤-١  
نشر البيانات، ٢٣-١، ١-١٠، ٣٧-١٠، ١-١٢، ٢٥-١٢  
إطار الاستقرار المالي، ١١-١٣، ١٤-١٣  
الوظيفة، ٢-١، ٣-١، ٣-١٣، ١٠-١٣  
الأهمية، ١٣-١، ١٤-١  
القائمة على الدخل والمصرفيات، ٦٩-٦، ٧٦-٦  
الروابط بين مؤشرات السلامة المالية، ١٥-١٣، ٢٢-١٣  
للشركات غير المالية، الملحق ٥  
الأمثلة الرقمية، الملحق ٥  
العلاقة بين الإحصاءات النقدية والمالية، إطار ١١-١  
التعديل الموسمي، ٧٨-١١  
اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، ٢٣-١٣، ٢٧-١٣، إطار ١٣-١
- هيكل المرشد، ٢٦-١، ٢٩-١  
المصطلحات، ٣٠-١  
الاستخدامات، ١-١٤، ٤١-١٤، الملحق ١  
مبادئ بازل الأساسية، ٢٨-١٣، ٣٦-١٣  
المبلغ الافتراضي  
التعريف، الملحق ٧  
مبيعات البضائع والخدمات، الملحق ٤  
المتأخرات، ١٠-٣، ١١-٣، الملحق ٤  
متطلبات البيانات  
جهات تلقي الودائع، ١٧-١١، ٥٦-١١  
الشركات غير المالية، ٦٣-١١، ٧٠-١١  
الشركات المالية الأخرى، ٥٧-١١، ٦٢-١١  
المتغيرة، ٢٠-١٥  
متوسط أسعار العقارات، ١٦-٩، ١٧-٩  
متوسط، ١٩-١٥  
مجلس الخدمات المالية الإسلامية  
التعريف، الملحق ٧  
الوظيفة، إطار ٤، ٣  
المجلس الدولي للمعايير المحاسبية، ١٦-١، الملحق ٥، إطار ٤-١  
مجموع الدين إلى أسهم رأس المال، ١٠-٧، ١١-٧، ٣٢-١٤  
مجموعة الدول العشر، الملحق ٧، إطار ٤-٢
- المحاسبة على أساس الاستحقاق  
وقت إثبات التدفقات والمراكز المالية، ٣-٣، ٤-٣  
مخاطر الائتمان  
التعريف، الملحق ٧  
التخفيف، ٩٤-٤  
مخاطر السوق  
التعريف، الملحق ٧  
الحساسية تجاه، ٢٦-١٤، ٢٨-١٤  
مخاطر السيولة  
المخزونات  
للشركات غير المالية، ١٠٨-٤  
المطابقة ومنهجية المرشد، الملحق ٤  
مخصصات الإقفال، ٧٢-٤  
المخصصات العامة، ٣٢-٤، ٣٣-٤  
مخصصات الفوائد  
لجهات تلقي الودائع، ٣٦-٤  
المطابقة ومنهجية المرشد، الملحق ٤  
المخصصات المحددة للقروض، ٥٠-٤  
مخصصات خسارة القرض  
التعريف، الملحق ٧  
لجهات تلقي الودائع، ٣٢-٤، ٣٣-٤  
المطابقة ومنهجية المرشد، الملحق ٤  
معالجة الضرائب، الملحق ٥  
المخصصات، ٦٣-٤  
مدفوعات خدمة الدين، ١١٧-٤، ١٢٢-٤، ١٥-٧، ١٦-٧  
المدى، ٢٠-١٥، ٣٦-١٥، ٣٧-١٥  
مراقبة الجودة، ١٨-١٠، ١٩-١٠، ٣٧-١٠  
المراكز الإجمالية في المشتقات المالية إلى رأس المال، ٦-٣٩، ٤٠-٦، الملحق ٢  
للشركات غير المالية، ١١١-٤، ١١٤-٤  
المطابقة ومنهجية المرشد، الملحق ٤  
التقييم ورصد مخصصات خسائر القروض، إطار ٤-٤  
المراكز المالية: راجع أيضًا التدفقات والمراكز المالية  
القيمة السوقية، ٢٥-٣، ٣٣-٣  
المرتبات، ١٢٠-٤  
مرونة السوق  
التعريف، ٢٩-٨، الملحق ٧  
القياس، الملحق ٣  
مساهمات المالكين، ٦٣-٤  
مسح البنوك المركزية كل ثلاث سنوات  
التعريف، الملحق ٧  
مسح حول استخدام مؤشرات السلامة الاحترازية الكلية وإعدادها، الملحق ١  
مسرد المصطلحات، الملحق ٧  
المسؤوليات القانونية: راجع الأصول والخصوم المالية  
العملة الأجنبية، ٩-٤، ٦٧-٦، ٦٨-٦، الملحق ٢، الملحق ٣  
فترة قصيرة، ٣٨-٤  
مشاركة الربح والخسارة، إطار ٤-٣  
المشاريع المشتركة، ٩-٥  
المشتقات المالية  
التصنيف، ٥٢-٤  
المشتقات المضمنة، ٥٩-٤

- منحنى لورنز، ١٥-١٥
- منهج التجميع المبني على مفهوم الإقامة، ١٣-٥، ١٤-٥
- المنهج القائم على التصنيفات الداخلية
- التعريف، الملحق ٧
- المنهج المبني على توحيد البيانات
- إعداد البيانات على مستوى القطاع، ٥٠-٥، ٤٥-٥
- متطلبات البيانات، ١١-٤٦، ١١-٥٠
- جهات تلقي الودائع، ٥١-٥، ٩٢-٥
- التدفقات والمراكز المالية في القطاعات غير المتلقية للودائع، إطار ٥-٢
- التدفقات والمراكز المالية فيما بين البنوك، إطار ٥-١
- القضايا، ٤٠-٥، ٤٤-٥
- نظرة عامة، ١٥-٥
- المؤسسات المالية الإسلامية، إطار ٣-٤
- المؤسسات المالية غير المودعة، الملحق ١
- المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
- نظرة عامة، ١٧-٢
- مؤشر جيني، ١٥-١٥، ١٦-١٥
- مؤشر لا سبير
- التعريف، الملحق ٧
- مؤشر هيرفيندال
- التعريف، الملحق ٧
- الحساب، ١٣-١٥، ١٤-١٥
- مؤشرات الأسعار المنشأة المعدلة حسب الجودة، ٢٥-٩، ٢٦-٩
- مؤشرات البورصة، الملحق ٣
- مؤشرات السلامة المالية
- المبادئ المحاسبية لـ، ١-٣، ٥٦-٣
- المستندة إلى أصول، ٤٥-٦، ٦٨-٦
- توفير البيانات، ٧١-١١، ٧٣-١١
- مؤشرات السلامة المالية الأساسية، ١-١، ١١-١، الملحق ٢
- مؤشرات السلامة المالية المبينة على الدخل والمصروفات، ٦٩-٦، ٧٦-٦
- مؤشرات السلامة المالية المحبذة، ١-١، ١١-١، الملحق ٢
- مؤشرات السلامة المالية المستندة إلى أصول، ٤٥-٦، ٦٨-٦
- مؤشرات السلامة المالية المعتمدة على رأس المال، ١٣-٦، ١٣-٦، ٤٤-٦
- مؤشرات العقارات التجارية، ٢٨-٩، ٣٠-٩
- مؤشرات العقارات المعدلة بالسيولة، ٢٧-٩
- مؤشرات لاسبير للعقارات، ٢٠-٩، ٢٤-٩
- الميزانيات العمومية
- إعداد البيانات الموحدة، ٥١-٥، ٩٢-٥
- في جهات تلقي الودائع، ٣٧-٤، ٦٥-٤
- للأسر، ١٢١-٤
- للشركات غير المالية، ٦٠١-٤، ١١٤-٤، الملحق ٥
- للشركات المالية الأخرى، ٩٦-٤، ٩٨-٤
- نظرة عامة، ٩-٤، ١٢-٤
- المطابقة ومنهجية المرشد، الملحق ٤
- المئينات، ٣٨-١٥، ٤١-١٥
- النزعة المركزية، ١٨-١٥، ١٩-١٥
- النسب الكلية لرأس المال، ٣-١٤، ٤-١٤
- نسب المقارنة، ٣١-١٥، ٣٣-١٥
- العقود من النوع الآجل، ٥٧-٤
- عقود الخيار، ٥٨-٤
- نظرة عامة، ٢٥-٢
- المطابقة ومنهجية المرشد، الملحق ٤
- الأنواع، ٥٦-٤
- المشتقات المتضمنة، ٥٩-٤
- المشتقات، ١١-١٤: راجع أيضًا المشتقات المالية
- مصادر البيانات
- جهات تلقي الودائع، ٤-١١، ١١-١١
- الأسر المعيشية، ١٣-١١، ١٦-١١
- الشركات غير المالية، ١٣-١١، ١٦-١١
- الشركات المالية الأخرى، ١٢-١١
- المصارف: راجع جهات تلقي الودائع
- المصروفات بخلاف الفوائد، ٣٠-٤، ٣١-٤، ٧٣-٦، ٧٤-٦
- الملحق ٢، الملحق ٣، الملحق ٤
- المصروفات: راجع كشوف الدخل والمصروفات
- مضاعفة الرفع المالي لرأس المال
- التعريف، الملحق ٧
- مضاعفة رفع رأس المال
- المزايا، ٢٥-٩، ٢٦-٩
- التعريف، الملحق ٧
- المطابقة ومنهجية المرشد، الملحق ٤
- المعاملات، ٢٤-٣
- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ١٦-١، ٧-٣، ٢٣-٣، إطار ٤-١
- الجدول ٩-١١، ١٠-١١، الملحق ٤
- معايير المحاسبة الدولية
- التعريف، الملحق ٧
- الأهداف، إطار ٤-١
- نظرة عامة، ١٦-١
- المطابقة ومنهجية المرشد، الملحق ٤
- التعريف، الملحق ٧
- الإقامة، ٤٣-٣
- المعيار الخاص لنشر البيانات (صندوق النقد الدولي)، الملحق ١
- مفهوم المضاربة، إطار ٤-٣
- مقاييس التشتت، ١٧-١٥، ٥١-١٥
- مقياس التحدّب
- التعريف، الملحق ٧
- مكاسب التداول الأجنبي، ٧١-٦، ٧٢-٦، الملحق ٢
- مكاسب المتاجرة، ٧١-٦، ٧٢-٦، الملحق ٢
- المكاسب على الأدوات المالية
- لجهات تلقي الودائع، ٢٠-٤، ٢٢-٤، ٢٧-٤
- للشركات غير المالية، ١٠٤-٤، الملحق ٥
- المطابقة ومنهجية المرشد، الملحق ٤
- ملكية الأرض والمباني
- الإقامة، ٤٢-٣
- ممارسات تصنيف القروض ورصد المخصصات لدى البنوك في بلدان متقدمة وبلدان اقتصادات صاعدة مختارة، الملحق ٥
- الممتلكات ذات القيمة
- للشركات غير التجارية، ١٠٩-٤
- منتدى الاستقرار المالي
- التعريف، الملحق ٧

- نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل، ٤٧-٦، ٤٩-٦، ١٨-١٤، الملحق ٢، الملحق ٣
- نسبة الانكشافات الصافية لمخاطر النقد الأجنبي إلى أسهم رأس المال، ٩٩-٤، ١١٨-٤، الملحق ٢، الملحق ٣
- نظرة عامة، ١٥-٢
- العائد على أسهم رأس المال، ٩٩-٤، ١١٨-٤، الملحق ٢، الملحق ٣
- مجموع الدين إلى أسهم رأس المال، ٩٩-٤، ١١٨-٤، الملحق ٣٢، الملحق ٣
- مستخدمي تسهيلات إصدار السندات، ٣١-١٤، ٣٦-١٤
- نسبة التعامل
- متوسط عمليات المتاجرة في أسواق الأوراق المالية، الملحق ٢
- الحساب، ٣٩-٨، ٤٣-٨، ٢٢-١٤
- التعريف، الملحق ٧
- نسبة الدين إلى رأس المال، الملحق ٣
- نسبة السيولة إلى الأصول، ٤٥-٦، ٤٦-٦
- نسبة رأس المال إلى الأصول، ٣-١٤، الملحق ٢
- نسبة كفاية رأس المال
- التعريف، الملحق ٧
- المتطلبات، إطار ٤-٢
- نسبة كفاية رأس المال حسب تعريف اتفاقية بازل
- الوظيفة، ٣-١٤، ٤-١٤
- المتطلبات، إطار ٤-٢
- نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل، ٦٩-٦، ٧٠-٦، الملحق ٢، الملحق ٣
- للشركات غير المالية، ١٠٣-٤، ١١٥-٤
- نسبة هوي هويل
- الحساب، ٢٢-١٤، الملحق ٣
- التعريف، الملحق ٧
- نظام الإنذار المبكر، ١٢-١٣
- نظام الحسابات الوطنية، ٩٣-٩، ١٦-١، الملحق ٤، إطار ٤-١
- نظام الحسابات الوطنية، إطار ٤-١
- نظام الدفع
- نظرة عامة، ٢٧-٢
- نظام سعر الصرف المتعدد، ٤٨-٣
- نظام ضمان الودائع
- التعريف، الملحق ٧
- نظرة عامة، ١٤-٢
- نظم إعداد البيانات، إطار ١٠-١
- نظم التداول الإلكترونية، ١٣-٣٤
- النظم المالية
- الشركات المالية، ٤-٢، ١٤-٢
- الأسواق المالية، ٢٠-٢، ٢٦-٢
- الحكومة العامة، ١٨-٢
- الأسر المعيشية، ١٦-٢
- مراقبة القوة، ٦-١، ١٢-١
- الشركات غير المالية، ١٥-٢
- المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، ١٧-٢
- نظرة عامة، ١-٢، ٣-٢
- نظام الدفع، ٢٧-٢
- القطاع العام، ١٩-٢
- الأسواق العقارية، ٢٨-٢
- نظم المعلوماتية، إطار ١٠-١
- نموذج أسعار العقارات، ١٨-٩
- نموذج الفجوة، الملحق ٥
- النموذج، ١٥-١٩
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إطار ٤-٣
- الوحدات الخارجية، ٣٨-٣
- الوحدات المؤسسية
- نظرة عامة، ٢-٢
- الوحدة المحاسبية، ٤٨-٣
- الودائع
- لجهات تلقي الودائع، ٤١-٤، ٤٤-٤
- المطابقة ومنهجية المرشد، الملحق ٤
- التقلبات، ٤٣-٤
- ودائع العملاء، ٤٢-٤، ٤٤-٤، ٥٠-٦، ٥١-٦، ١٨-١٤، الملحق ٢
- الودائع القابلة للتحويل، ٤١-٤
- الودائع تحت الطلب، الملحق ٥
- الودائع غير القابلة للتحويل، ٤١-٤
- الوسط، ١٥-١٨
- الوسطاء الماليون المتخصصون
- التعريف، الملحق ٧
- وسطاء ماليون
- نظرة عامة، ١٤-٢
- الوكلاء
- التعريف، الملحق ٧
- الإقامة، ٣-٣، ٤٣-٣

ISBN 978-1-58906-399-0



9 781589 063990

Financial Soundness Indicators  
COMPILATION GUIDE (Arabic)